الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

المؤتمر العلمي الدولي الثالث

الاتجاهات الحديثة للمحاسبة

مقاربات علمية وعملية

24-25 أكتوبر 2017

اللجنة المشرفة على المؤتمر

الدكتور السعيد بريكة
الدكتور مراد كواشي
الدكتور نور الدين زعيبط
الدكتور عادل خالدي

الجزء الثاني

منشورات
جامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي 2017

ISBN: 978-9931-9395-4-2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

المؤتمر العلمي الدولي الثالث

الاتجاهات الحديثة للمحاسبة

مقاربات علمية وعملية

24-25 أكتوبر 2017

الجزء الثاني

ISBN: *978-9931-9395-4-2*

9 789931 939542

الاتجاهات الحديثة للمحاسبة – مقاربات علمية وعملية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
الجزء الثاني (639 ص)
ISBN: 978-9931-9395-4-2
الإيداع القانوني السداسي الثاني 2017

إعداد وتنسيق النصوص: عادل خالدي

الافكار الوردة في الأوراق البحثية تعبر عن أراء أصحابها، ولا تتبناها بالضرورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

منشورات جامعة أم البواقي

حقوق النشر محفوظة

2017

المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول:

الاتجاهات الحديثة للمحاسبة

مقاربات علمية وعملية

الهيئة المشرفة:

الرئيس الشرفي للمؤتمر

أ.د. فريدة حوبار مديرة الجامعة

رئيس المؤتمر

د. مراد كواشي

المشرف العام للمؤتمر

د. السعيد بريكة عميد الكلية

رئيس اللجنة العلمية

أ.د. نور الدين زعيبط

رئيس اللجنة التنظيمية

د. عادل خالدي

الهيئة العلمية:

أ.د. أحمد بوراس، جامعة قسنطينة، الجزائر

أ.د. السعدي رجال، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ.د. كمال مرداوي، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ.د. فوزي سبتي، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ.د. عبود زرقين، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ.د. محمود جمام، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ.د. الطيب لحيلح، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ.د. حسن بلقاسم غصان، جامعة أم القرى، السعودية

أ.د. عدنان بن أحمد الورثان،جامعة شقراء،السعودية

أ.د. صايل سليم رمضان، جامعة البحرين، البحرين

أ.د. زكي البوسعيدي، معهد الإدارة العامة، عُمان

أ.د. عبد الاله العطار، جامعة وجدة، المغرب

أ.د. عبد الله محمد، جامعة نانت، فرنسا

أ.د. دورا يحياوي، مدرسة KEDGEللأعمال، فرنسا

أ.د. حسين أبو الرجال، جامعة اوتارا، ماليزيا

أ.د. عبد الرزاق الشحادة، جامعة الزيتونة، الأردن

أ.د. يوسف الأسدي، جامعة البصرة، العراق

أ.د. سليمان ناصر، جامعة ورقلة الجزائر

أ.د. عبد الوهاب دادن، جامعة ورقلة الجزائر

أ.د. طارق الحاج، جامعة النجاح، فلسطين

أ.د. خولة حسين حمدان، جامعة بغداد، العراق

أ.د. طارق الصدراوي، جامعة المنستير، تونس

أ.د. فريد كورتل، جامعة سكيكدة، الجزائر

أ.د. الطيب داودي، جامعة بسكرة، الجزائر

أ.د. ناجي بن حسين، جامعة قسنطينة، الجزائر

أ.د. يوسف حميدي، جامعة المدية، الجزائر

أ.د. موسى سعداوي جامعة المدية، الجزائر

أ.د. طارق الحاج، جامعة النجاح، فلسطين

أ.د. خولة حسين حمدان، جامعة بغداد، العراق

أ.د. عيسى بن ناصر، جامعة قسنطينة، الجزائر

أ.د. هوام جمعة، جامعة عنابة، الجزائر

أ.د. بالرقي تيجاني، جامعة سطيف، الجزائر

أ.د. عبد الجليل بوداح، جامعة قسنطينة، الجزائر

د. السعيد بريكة ، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. مراد كواشي، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. عبد الحميد مدفوني، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. أحمد توفيق بورحلي، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ.د. مصطفى عقاري، جامعة باتنة، الجزائر

أ.د صالح مرازقة، جامعة قسنطينة، الجزائر

د. عمر جنينة، جامعة تبسة، الجزائر

د. لعلا رمضاني، جامعة الأغواط، الجزائر

د. الجودي ساطوري، جامعة برج بوعريريج، الجزائر

د. شاكر قاسمي، جامعة الطارف، الجزائر

د. زبير عياش، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. عبد الوحيد صرارمة، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. جبار بوكثير، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. محي الدين شبيرة، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. احسين عثماني، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. نصر الدين عيساوي، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. سماح طلحي، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. فراح خالدي، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. فارس هباش، جامعة سطيف، الجزائر

د. محاد عريوة، جامعة المسيلة، الجزائر

د. شراف عقون، المركز الجامعي ميلة، الجزائر

د. محمد الشريف بن زواي، جامعة أم البواقي، الجزائر

الهيئة التنظيمية للمؤتمر:

د. خليل شرقي

د. رياض عيشوش

د. سعيدة حركات

د. لمياء عاتي

أ. فوزي شوق

أ. حمزة العوادي

أ. زهير سعيدي

أ. حمزة بوسنة

أ.عبد الوهاب شنيخر

أ. شوقي مرداسي

أ. عمار زودة

أ. حمزة بوكفة

أ. عمار والي

أ. أمينة بوفرح

أ. سعيدي سياف حنان

أ. تنقوت وفاء

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد، أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله و صحبه أجمعين، وبعد،،،

يعيش العالم منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين قفزة نوعية في المجال التكنولوجي والاقتصادي، هذا إلى جانب التطور الهائل في التقنيات الحديثة ونظم المعلومات، وهو ما ولّد حاجة إلى الحصول على أفضل وأدق المعلومات وأكثرها ملاءمة ومرونة بأقل التكاليف، بشكل يسمح باتخاذ قرارات سليمة خصوصا في المجالات الاقتصادية والإدارية.

هذه التغيرات في بيئة الأعمال ألقت بظلالها على مجال المحاسبة، فأصبح تطويرها واستخدام أساليب حديثة أحد أهم التحديات التي تواجه الممارسين والمنظرين في المجال المحاسبي على حد سواء.

لقد جاء ظهور المحاسبة وتطورها استجابة لظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، فبتغير وتطور هذه الظروف تطورت المحاسبة وظهرت فروع أخرى لها، فالمحاسبة التي نراها اليوم ما هي إلا حصيلة لتطور تاريخي استغرق العديد من العصور التي عرفتها البشرية جمعاء. وحتى تؤدي المحاسبة وظيفتها يجب أن تستجيب لحاجات المجتمع المتغيرة باستمرار، كما يجب أن تعكس الظروف المالية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية السائدة...، وقد كان للتطورات الاقتصادية المتلاحقة في مختلف دول العالم، وزيادة معدلات التجارة العالمية، وضخامة حجم الاستثمارات الدولية... خلال الربع الأخير من القرن العشرين انعكاسا واضحا على بيئة الأعمال والتنظيم المحاسبي الدولي بظهور المعايير الدولية للتقارير المالية وتعديلها بشكل دوري، بحيث أصبحت المحاسبة اليوم تحاول تقديم حلول فعالة للمشاكل المطروحة على مستوى الممارسة العملية للمحاسبة.

مما لا شك فيه أن رهانات التقدم العلمي في شتى ميادينه تفرض على كل واحد منا أخذ مسؤوليته وتحديد مهمته والتزام الصرامة والجديّة في تأديتها، ولعل ما تعانيه الكثير من دول العالم النامي من تأخر يرجع بشكل كبير إلى عدم الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية التي من شأنها أن تعالج قضايا التخلف، وقد دأبت كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير على مسايرة مختلف التطورات الجارية في ميدان الاقتصاد والتسيير بشكل عام والمحاسبة بشكل خاص، وهذا باستغلال قدراتها البشرية، خاصة منها تلك التي ساهمت بشكل فعال في تجسيد الافكارا على أرض الواقع وطباعة هذا المجلد في جزئه الثاني، فلها كل الشكر والتقدير.

والله من وراء القصد.

المشرف العام للمؤتمر
د. السعيد بريكة
2017/12/04

محـــاور المؤتمـــر :

المحور الأول: الإطار النظري للمحاسبة

- الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة؛
- أسس ومداخل بناء النظرية المحاسبية وتطبيقاتها في الممارسات المهنية؛
- الانتقادات الموجهة للمحاسبة التقليدية.

المحور الثاني: قضايا محاسبية معاصرة - المحاسبة الإبداعية -

- المحاسبة الإبداعية، إدارة الأرباح والممارسات المحاسبية الاحتيالية؛
- معايير المحاسبة الدولية ودورها في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية؛
- حوكمة الشركات ودورها في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية.

المحور الثالث: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية –البيئية.

- الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية – البيئية؛
- القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية – البيئية؛
- مشاكل محاسبة المسؤولية الاجتماعية – البيئية.

المحور الرابع: المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق

- التأصيل النظري للمحاسبة الإسلامية؛
- تطبيقات المحاسبة الإسلامية في البنوك ومنظمات الأعمال؛
- معايير المحاسبة الإسلامية و علاقتها بمعايير المحاسبة الدولية.

المحور الخامس: اتجاهات حديثة أخرى في علم المحاسبة

- محاسبة رأس المال الفكري؛
- المحاسبة الرشيقة؛
- اتجاهات محاسبية أخرى: المحاسبة الإستراتيجية، المحاسبة الالكترونية... .

المحور السادس: عرض تجارب في مجال تطبيق الاتجاهات الحديثة للمحاسبة.

- عرض تجربة الجزائر في مجال تطبيق الاتجاهات الحديثة للمحاسبة وموقع النظام المحاسبي المالي منها؛
- عرض تجارب عربية في مجال تطبيق الاتجاهات الحديثة للمحاسبة؛
- عرض تجارب دولية في مجال تطبيق الاتجاهات الحديثة للمحاسبة

أهداف المؤتمر :

- معرفة المحطات التاريخية التي مرت بها المحاسبة وأهم الانتقادات الموجهة لها في ظل الظروف الراهنة؛
- معرفة التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية وعلاقتها بتطور المحاسبة؛
- عرض لأهم الاتجاهات الحديثة في علم المحاسبة وتناول عدد من التطورات والقضايا المحاسبية المعاصرة؛
- عرض لأهم التجارب الوطنية، العربية، والعالمية في مجال تطبيق الاتجاهات الحديثة في علم المحاسبة.

فهرس المحتويات

توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، وأثر تطبيق نظام SCF على قياس قيمة الأصول في ظل التوافق مع معايير IFRS-IAS أ/د. هوام، د. برايس نورة	01
دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية، من وجهتي نظر شركات المساهمة الجزائرية لولاية بسكرة و المدققين الخارجيين د، بن عيشي عمار ، أ/د، بن عيشي بشير	24
أثر القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومة المالية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أ.د/ فهيمة بديسي، أ.محمد بوطلاعة، أ.مريم باي	45
طرق تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واثرها في تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق د. ثابت حسان ثابت، د. آلاء عبدالواحد ذنون	68
مدى مساهمة الانظمة الالكترونية الحديثة في زيادة فاعلية التدقيق البيئي د. محمد حـازم اسماعيل الغـزالي	91
فعالية حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية د. عطيـوي سميـرة	110
بدائل التقييم عن التكلفة التاريخية لمحاسبة الموارد البشرية. د/ عادل خالدي، أ/ أمينة بوفرح	126
دور ممارسي المهن المحاسبية في الحد من تطبيقات المحاسبة الإبداعية د. بربار نورالدين ، د. لرادي سفيان	146
تشخيص العلاقة بين الإتجاهات الحديثة للمحاسبة وظاهرة غسيل الأموال في المؤسسة الإقتصادية: دراسة مقارنة بين تجربة تركيا والجزائر د، عباسي صابر د، برير أحمد	162
دور المناهج العلمية الداعمة في بناء النظريات والأنظمة المحاسبية د/ مايو عبد الله، د/ عبد الحق بوقفة، د/ خالد إدريس	180
أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على شفافية القوائم المالية د أ.عمر حميدات، د.عبد القادر شارف	192
حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية: التدقيق الداخلي و دوره في ضبط الجودة د. محمد فلاق، د.إسحاق خرشي، د. حدو سميرة أحلام	206
واقع تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر على ضوء المستجدات الدولية د. آيت محمد مراد ، د. طالب محمد الأمين وليد ، أ.قلادي نضيرة	225
التوافق المحاسبي الدولي ومحاولة التكيف معه من خلال النظام المحاسبي المالي د/ حمزة بوكفـة، د/ عمار زودة، أ/ هادية بن مهدي	239
مداخل الإفصاح المحاسبي البيئي في القوائم المالية أ/د خالد بوجعدار ، أ/ حنان سعيدي سياف	257
الإبداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بالمؤسسة الاقتصادية د. بروبة إلهام ، د. سعودي عبد الصمد	276
الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية بين إشكالية الفهم ومشكلة الإلتزام د.مهري عبد المالك ، د.نوفل سمايلي	294
واقع محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية د/ خالدي فراح، د/ زاوي صوريا	307

326	دور المحاسبة البيئية في تطبيق أبعاد المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية **د/ أحسين عثماني، أ/ عمران الزين**
342	دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية **د. سهام كردودي، د. نعيمة زعرور، د.وسيلة سبتي**
361	مناهج بناء النظرية المحاسبية **د/ حـولي محمـد، أ/ مـرداسي شـوقي**
380	المنظور الأخلاقي للإبداع المحاسبي بين السلبي والإيجابي **د. الأزهر عزه، د. رشيدة خالدي**
394	دور الحوكمة في تحسين أداء الشركات **د. لعروس لخضر، د. لقليطي الأخضر،أ. شوق فوزي**
414	جودة المعلومات المحاسبية مفتاح ترشيد القرارات الاستثمارية **د.فريد خميلي، د. أميرة دباش**
434	إسهامات حوكمة الشركات في تفعيل دور المدقق الخارجي للحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية. **د/عريوة محاد، د/زغبة طلال، أ/ابن صوشة يزيد**
453	القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية **د/سوسن زيرق، د/صبري مقيمح**
473	آليات تطبيق محاسبة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية وفقا للمعايير الإسلامية مقارنة بالمعايير الدولية **د، سماح طلحي**
494	مدى الحاجة لنظرية محاسبية **د.بن حركو غنية، د. دريدي سارة، أ العايب صبرينة**
507	تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: اشكالية محاسبة الايجار التمويلي **د.زوينة بن فرج، أ. سامي زيادي**
534	دور إصلاح مهنة المحاسبة في إرساء مبادئ الحوكمة دور إصلاح مهنة المحاسبة في إرساء مبادئ الحوكمة **د. رمضاني لعلا، د. مخلوفي عزوز، أ. هيبة قواسمية**
563	إدارة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كآلية لتسيير وضبط التكاليف البيئية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسطيف- **د مهاوات لعبيدي، د جرموني أسماء**
565	دور معيار التدقيق رقم 505 التأكيدات الخارجية في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية **أ/ هشام أمجوج، أ/ عبد الرؤوف بوزيدي**
583	دور القوائم المالية و الحسابات الختامية في تحسين آداء البنك الإسلامي مثال تطبيقي لبنك السلام الجزائري **أ.فضيلة بارش**
600	L'évolution de la comptabilité **Dr KALLOUM Boufeldja**
612	Les coûts de la GRH comme approche de la comptabilité des RH : cas du processus de recrutement **Dr/KORICHI Med Salah, KORICHI Hadjer**
621	L'ADOPTION DU SYSTEME COMPTABLE ET FINANCIER EN ALGERIE: UNE APPROCHE INSTITUTIONNELLE **Dr REMMACHE Kamel**

توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، وأثر تطبيق نظام SCF على قياس قيمة الأصول في ظل التوافق مع معايير IFRS-IAS

المحور السادس

عرض تجارب في مجال تطبيق الاتجاهات الحديثة للمحاسبة

أ/د. هوام جمعة
جامعة: جامعة باجي مختار-عنابة
Email djemaa.haouam@gmail.com

د. برايس نورة
جامعة: جامعة باجي مختار-عنابة
Email beraisnora@gmail.com

ملخص:

يعتبر القياس والافصاح على أساس القيمة العادلة من المواضيع الهامة في التقرير المالي الحديث، ولقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية(**IASB**)ومجلس معايير المحاسبة المالية (**FASB**) نتيجة للانتقادات التي وجهت للتكلفة التاريخية.

وتهدف هذه المداخلة الى طرح كيفية القياس والافصاح عن القيمة العادلة وفق المعيار المحاسبي الدولي **IFRS 13** ومدى توافق النظام المحاسبي المالي ،حيث تم استعمال مفهوم القيمة العادلة في الأطر المفاهيمية الصادرة عن عدة هيئات ومن ضمنها النظام المحاسبي المالي والذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للأصول، وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد التقارير المالية (**IFRS**).

وتوصلت الدراسة الى أن هناك توافق للنظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث ادراجه لمفهوم القيمة العادلة .لكن يبقى اشكالية تطبيقها والذي يعتمد على تكييف البيئة الجزائرية مع متطلبات القياس والافصاح وفق القيمة العادلة .

الكلمات المفتاحية: القياس، الافصاح، القيمة العادلة ، النظام المحاسبي المالي، مجلس معايير المحاسبة الدولية...

Abstract:

Measurement and disclosure on fair value basis are important topics in financial reporting. Historical cost has been used as a common accounting principle. Although this principle of measurement provides reliable information it is not relevant, So fair value has emerged as a result of criticisms of historical cost**.**

The aim of this study is to present how fair value measurement and disclosure are conducted in accordance with IFRS 13 and the extent to which the financial accounting system is consistent. The concept of fair value has been used in conceptual frameworks issued by several entities, including the accounting system, which has become the basis and basis for recognition, measurement and disclosure at accounting treatment of assets. This shift was evident in most of the international accounting standards, which were subsequently called IFRS**.**

The study concluded that there is a harmony between the financial accounting system and the international accounting standards in terms of its inclusion of fair value concept. However, the problem of applying it depends on adapting the Algerian environment to the requirements of measurement and disclosure at fair value.

Keywords: Measurement, Disclosure, Fair Value, Financial Accounting System, International Accounting Standards Board**..**

مقدمة :

إن تحديد القيمة العادلة لأصول المؤسسة يتوقف على تفعيل وتطوير دور كل من وظيفتي القياس المحاسبي للمعلومات، والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال تبني معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، إذ يُتوقع أن تؤثر هذه المعايير بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، أما على المستوى المحلى ومع ضرورة التكيف مع المتطلبات المحاسبية لبيئة الأعمال الدولية فقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي (**SCF**) الذي تم وضع إطاره التصوري بما يتضمنه من مبادئ وقواعد تقييم على أساس تبنى العديد من قواعد القياس والتقييم التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يعالج موضوعا من المواضيع الحديثة والمعاصرة، فمفهوم القيمة العادلة يعد من احد المفاهيم المستخدمة للتعبير عن قيم الأصول المختلقة اذ لا يزال هذا المفهوم بحاجة إلى توضيح، وخاصة عن تطبيقه في بيئات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، كما تأتي أهمية هذا البحث في التعرف على البيئة الجزائرية وامكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة من حيث القياس والإفصاح، اضافة الى ذلك يعتمد في هذا البحث تحديد القيمة العادلة باستخدام معادلات رياضية بدلا من تحديدها بشكل متوقع استنادا لأسعار السوق كما هو متعارف علية في اغلب أدبيات المحاسبة.

مشكلة البحث:

تبحث هذه المداخلة **في** تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة، و آثارها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. حيث إزداد مؤخرا الاهتمام بتطوير النشاط المالي والاستثماري على المستوى المحلي، وبالوسائل والطرق التي تتماشى مع بيئة الاعمال الحديثة. وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) بان إعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب إختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي خاصية الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح محاسبة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها, وكذلك إلى تحقيق النتائج والغايات الآتية:

1- التعرف على مبررات تطبيق القيمة العادلة كأسلوب بديل عن مبدأ الكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية.

2- التعرف على مفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها وآليات تطبيقها وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها.

3- معرفة انعكاسات تطبيق المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة في ملائمة معلومات القوائم المالية على قرارات المستثمرين.

وسوف نتناول في هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

أولا- ماهية القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية

ثانيا- متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية

ثالثا- ماهية النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير الدولية

رابعا-أثر النظام المحاسبي المالي على قياس قيمة الأصول والإفصاح عنها في ظل التوافق مع المعايير الدولية.

أولا- ماهية القياس المحاسبي والإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية:

1- مفهوم القياس المحاسبي وطرقه:

تُعد النظم المحاسبية نظاما للمعلومات المحاسبية والمالية الذي تتوقف فعاليته على تطوير وظيفة القياس المحاسبي لأحداث المؤسسة بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث تُعبر المحاسبة بصورة كمية عن الاحداث الاقتصادية للمؤسسة من خلال استخدام الوحدة النقدية.

وقد تعددت تعاريف القياس المحاسبي، حيث يعود أول تعريف علمي إلى **Campell** الذي يعرفه بأنه يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، أما الجمعية الامريكية للمحاسبين فقد أصدرت عام 1966 تقريرا يُحدد عملية القياس بأنها تتمثل في قرن الاعداد بأحداث المؤسسة الماضية أو الجارية أو المستقبلية و ذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو مستقبلية أو بموجب قواعد محددة[1].

وعرف أخرون عملية القياس بأنها عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي[2].

ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية عملية القياس المحاسبي بأنها عبارة عن تخصيص أرقام للأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنها عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل و آخر في حالة اتخاذ القرار[3].

وعليه تعتبر وظيفة القياس المحاسبي من الوظائف المحاسبية التي تتضمن تحديدا للأحداث الاقتصادية للمؤسسة والاعتراف بها على أساس ما ستحققه من منافع مستقبلية، ثم القيام بتصنيفها وتبويبها وقياسها في شكل أرقام باستخدام أساليب وطرق محاسبية متعارف عليها، وتسجيلها في دفاتر محاسبية ما يُنتج بيانات ومعلومات يُفصح عنها في قوائم وتقارير تُكون متاحة لمختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة بما يساعدهم على ترشيد قرارتهم الاستثمارية.

وبهدف العمل على تنظيم الممارسات المحاسبية، وإحداث توافق بين مختلف النظم المحاسبية بما يحقق موثوقية القياس المحاسبي لأحداث المؤسسات، وقابلية فهم ومقارنة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (**International Accounting Standards Committee**) في عام 1989 بوضع ونشر الاطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وأصدرت هذه اللجنة عدة معاير محاسبية دولية(**IAS**)، وحتى عام2001 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (**International Accounting Standards Board**) بمراجعة العديد من تلك المعايير المحاسبية وعمل على تطوير مجموعة معايير دولية للتقارير المالية(**IFRS**) تُمكن من ضبط إنتاج معلومات على درجة مقبولة من الجودة، بما يعكس الوضع الحقيقي للشركات ويفيد مستخدميها في عملية تقييمها وتحديد قيمتها العادلة.

وقد حدد الاطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية طرق قياس عناصر القوائم المالية فيما يلي[4]:

– التكلفة التاريخية: بالاعتماد عليها يتم تسجيل الأصول بقيمة نقدية أو قيمة نقدية معادلة لما تم دفعه في تاريخ شرائه أي القيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها.

– التكلفة الجارية: وتعني تسجيل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة، التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي، وتظهر الخصوم بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حاليا.

– صافي القيمة القابلة للتحصيل: وتعني أن الأصول ستجل بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حاليا من بيع أصل خلال عملية تصفية المؤسسة، وتظهر الخصوم بالقيم المستحقة الأداء وتمثل المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها للوفاء بالمطلوبات تبعا لمجريات العمل العادية

– القيمة الحالية: تظهر على أساسها الأصول بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة للوفاء بالتزامات تبعا لمجريات العمل العادية.

– القيمة العادلة: وتعني المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة يكونون على معرفة بالحقائق المحيطة بالصفقة، أي أنها تعبر عن المبلغ الذي من أجله يمكن أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية.

2– مفهوم الإفصاح المحاسبي و أسسه:

تعددت واختلفت تعارف الإفصاح المحاسبي، فهناك من عرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية[5].

كما عُرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم المعلومات و البيانات إلى المستخدمين في شكل ومضمون صحيحان وملائمان لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخلين والمستخدمين الخارجين[6].

أما عن أهمية الإفصاح المحاسبي فتتحدد في أنه عملية منظمة من خلالها يتم إصدار، وتطوير معايير للإفصاح من قبل منظمات مهنية رسمية محلية على مستوى العديد من الدول، بالإضافة إلى المنظمات والمؤسسات الدولية وأهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) الذي قام في عام 2010 بتعديل وإعادة هيكلة الاطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر سابقا عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وذلك بهدف تطوير القياس المحاسبي وتحقيق الإفصاح الملائم والواسع عن المعلومات المحاسبية والمالية ما يزيد من منفعتها لفئات عريضة من مستخدميها.

وقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية(**IASB**) أربعة قيود أساسية للإفصاح عن المعلومات وعرضها حتى تكون على درجة مقبولة من الملائمة والموثوقة وهي[7] :

- الافصاح في الوقت المناسب:

ويتحقق ذلك بأن لا يكون هناك تأخير في تقديم المعلومات أي أن تقدم في الوقت المناسب، لأن حدوث التأخير يؤثر على خاصية الملائمة خاصة وأن المستثمرين في حاجة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بالاستعانة بمعلومات تكون ملائمة ويمكن الحصول عليها بسرعة.

- المواءمة بين التكلفة/العائد:

إن تحقيق الاستفادة من الافصاح المحاسبي للمعلومات يفترض المقارنة بين تكلفة إنتاج المعلومة والعوائد المنتظرة منها، إذ أنه لابد وأن تكون العوائد المتوقعة من المعلومات أكبر من المصاريف المنفقة لإنتاجها.

- الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات:

قد يحدث و أن تلجأ المؤسسة إلى المبالغة في تحقيق خصية معينة للمعلومات المفصح عنها مثل زيادة كمية المعلومات بهدف إرضاء وإقناع المستخدم للقوائم المالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم التوازن في الخصائص النوعية للمعلومات ويُمكن أن يُضعف من منفعتها وعليه يصبح من الضروري تقدير الأهمية بين الخصائص النوعية للمعلومات حتى تكون على مستوى مقبول من الجودة.

- الموثوقية والعرض الصادق:

حتى تكون المعلومات المحاسبية والمالية مفيدة و تعبر عن الظواهر التي تمثلها وتصور الاحداث والعمليات بصدق لابد وأن تكون ناتجة عن تصنيف وتسجيل محاسبي يتم وفق معايير متعارف عليها، كما يُفترض أن تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الاخطاء، وفي الواقع لا يمكن أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق

لأقصى قدر ممكن حتى يمكن أن تعبر عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الاحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

ثانيا– متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية:

بهدف تطوير قياسات القيمة وتعزيز الإفصاح عنها ما يؤثر على تحسين جودة المعلومات، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير للإبلاغ المالي تعديلا لبعض معايير المحاسبة الدولية التي نقدم أهمها فيما يلي:

1– معيار المحاسبة الدولي رقم(IAS1):عرض القوائم المالية:

حدد هذا المعيار الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر فترات مالية متتالية، والمقارنة بين القوائم المالية مع مؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال ما يحقق ملائمة بيانات تلك القوائم، غير أن هذا المعيار لم يحدد التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة خاصة تلك المتعلقة بالأصول المالية، والتي تم التعرض لها ومعالجتها بحسب معايير أخرى بهدف التحسين من منفعة المعلومات.

2– المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS32): الأدوات المالية–العرض:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية إما كالتزامات أو حقوق ملكية وذلك انطلاقا من تصنيفها وتصنيف العوائد المتعلقة بها من فوائد وأرباح، حيث يطبق هذا المعيار على كل أنواع الأدوات المالية ماعدا حقوق، والتزامات الموظفين التي تعالج بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(**IAS**19) منافع الموظفين، وعقود التأمين التي تعالج بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (**IFRS**4)عقود التأمين، أما العقود، والالتزامات التي تتم بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم فتعالج بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (**IFRS**2)المدفوعات على أساس الأسهم[8].

3– المعيار المحاسبي الدولي رقم(IAS39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس:

جاء هذا المعيار استكمالا للمعيار رقم(**IAS**32) حيث يهدف إلى وضع أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية والمطلوبات المالية وللعقود المتعلقة بشراء أصول أو بنود غير مالية، وتُقييم الأصول المالية حسب هذا المعيار باعتبار تصنيفاتها كما يلي:

- تُقيم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل(الأرباح والخسائر).
- تُقيم الأصول المالية المعدة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بفروقات التغير فيها ضمن الدخل الشامل.
- تُقيم الأصول المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة.
- تُقيم القروض والذمم المدينة تقييم بالتكلفة المطفأة.

ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي إذ أنه يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة المحدد بحسب معيار الإبلاغ المالي رقم (**IFRS13**): قياس القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي .

4- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(IFRS9)- الأدوات المالية[9]:

إن معيار المحاسبة الدولي **IAS39**المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس الذي يعتبر أصل المعيار**IFRS9**، قد أحدث ثورة في القياس المحاسبي بتبنيه للقيمة العادلة وكان محور إهتمام الدول المطبقة للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية إبان الازمة المالية العالمية 2007-2008، حيث ظهر تذمر مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم من صعوبة فهمها وتفسيرها ومن ثم برز الضغط على مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل هذا المعيار عملا بها هو عليه الحال في المعايير المحاسبية الأمريكية وأيضا دول الاتحاد الأوروبي، الامر الذي حدا بالمجلس للاستجابة لهذه الضغوطات وتعديل المعيار رقم 39 و إستبداله بمعيار الإبلاغ المالي الدولي**IFRS9**:الأدوات المالية الذي تم إعداده وإستكمال إجراءات إصداره في صيغته النهائية على مراحل متعددة، حيث كان أول صدور له في نوفمبر 2009 ليتم تعديله في 2010 ثم 2013 أين يفترض ابتداء سريانه الذي تم تأجله ليسري إعتبارا من 2015/1/1، ليتم تأجله للمرة الثانية ليسري إعتبارا من 2018/1/1 مع جواز التطبيق المبكر للمعيار.

ويهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(**IFRS9**) إلى التخلص من الاختلافات بين المبادئ المحاسبية الأمريكية والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**IFRS** بما يُمكن من إجراء المقارنات، وإلى عرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدميها لتقييم مبالغ وتوقيت والشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة باعتبار الأسس المتعلقة بالإبلاغ عن الأصول المالية والتي تتمثل في[10]:

- الاعتراف المبدئي بالأصول المالية عندما تصبح المؤسسة طرفا في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة.
- قياس الأصول المالية بحسب تصنيفها إلى أصول مقاسة بالتكلفة المطفأة وأصول مقاسة بالقيمة العادلة، وهو ما يعني أن المعيار**IFRS9** ركز على كيفية القياس كأساس للتصنيف الذي يختلف عن التصنيف السابق للمعيار**IAS39** المتضمن أصول معدة للبيع وأصول محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والقروض والذمم، ويجعل من المعيار**IFRS9** يتمتع بالبساطة والوضوح.

5- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS7) الأدوات المالية: الإفصاحات

استكمالا لما جاء به المعيار**IFRS9**فيما يخص الاعتراف والقياس للأصول المالية، ركز هذا المعيار**IFRS7** على توسيع الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية والمخاطر الناجمة عن التعامل بها في التقارير المالية، حيث ألغى كافة البنود بالإفصاحات التي حددها المعيار**IAS32**،ما سينعكس إيجابا على زيادة ثقة و منفعة مستخدمي

المعلومات بما يمكنهم من ترشيد اتخاذ قراراتهم، وبالمقابل يتطلب الامر ضرورة اهتمام المتعاملين مع المؤسسة بالمعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها بالتقارير المالية التي يُعتمد عليها لأغراض التنبؤ وتقييم المؤسسة.

ويضيف المعيار**IFRS7** إفصاحات جديدة إلى الإفصاحات التي كانت مطلوبة بموجب المعيار**IAS32**، ومنها[11]:

- الإفصاحات المتعلقة القيم المرحلة لكل فئة من فئات الأصول المالية.
- الإفصاحات المتعلقة بالبنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الإفصاحات المتعلقة بإعادة تصنيف الأصول المالية من فئة لأخرى بحسب كيفية قياسها.
- الإفصاحات المتعلقة بالتوقف عن الإعتراف
- الإفصاحات المتعلقة بالمخالفات وحالات تعثر السداد.
- الإفصاح عن بنود الدخل، والأرباح والخسائر المتعلقة بالأصول المالية والحسابات المدينة، والإفصاح عن إيراد الفائدة ومصروف الفائدة للأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة.
- الإفصاح عن قيمة خسائر الإنخفاض في قيمة الأصول المالية.
- إفصاحات أخرى عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، فيما يخص أسس القياس ومعلومات عن كيفية تحديد القيمة العادلة.

6- معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) والاطار المفاهيمي لقياس القيمة العادلة:

6.1 – تعريف القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة للأصل على أنها ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، بعيداً عن ظروف التصفية، وفي المقابل تعتبر القيمة العادلة للمطلوبات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية. ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة ، وفي حالات عدم توفر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري، وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق.

وقد عرف معيار المحاسبة الأمريكي رقم 157 القيمة العادلة على أنها قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري، وقد أصدر مجلس معاير المحاسبة المالية المعيار رقم 157 الدي بدأ سريانه بعد 15 نوفمبر 2007، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولقد عرف المعيار رقم157 القيمة العادلة" بأنها ذلك السعر

الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس"

"The price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participant at the measurement date"

والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فالتعريف يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع على الأصل أو **Acquire** نظير تحويل التزام، وليس السعر الذي يجب سداده للاستحواذ المستلم نظير التزام مفترض.

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فقد عرف القيمة العادلة أنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل، أو سداد الالتزام به، بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت، وقد ورد هذا التعريف في عدد من المعايير مثل المعيار رقم 32 فقرة5 والمعيار رقم 36 والمعيار رقم 39 وغيرها من المعايير، كما أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم40 " الاستثمار العقاري " إن القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وتبعا لتغير أحوال الأسواق من وقت لآخر(**IASB 2001**).

6.2- أساليب قياس القيمة العادلة:

إن مقاييس القيمة في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الموثوقية تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة، وان الملائمة والتي تتسم بعدم الموثوقية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم، أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياسها كمايلي:

1. يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.
2. إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.
3. قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

أ – الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.

ب – خدمات التسعير من جهة خارجية.

ج- نماذج التسعير الداخلية.

د- التدفقات النقدية المخصوصة.

وقد حدد المعيار الدولي**IFRS 13** ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وفقاً لمدخل السوق، ووفقاً لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقاً لمدخل التكلفة:

– مدخل السوق **Market Approach**: يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق وغيرها، بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة

– مدخل الدخل :**Income Approach** ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلي مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.

– مدخل التكلفة : **Cost Approach** ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة، فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية **Quoted prices** في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة، وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً لأن نظام التقارير بالشركات يتطلب تماسك وترابط **Consistently** كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة.

ولقد تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية التي تم التطرق اليها اعلاه.

ثالثا– ماهية النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير الدولية:

1– تعريف النظام المحاسبي المالي:

في ظل ضرورة التوافق مع المعايير الدولية كمطلب أساسي للتكيف مع بيئة الأعمال الدولية، تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي(**SCF**)* بهدف إحداث توافق بين الممارسات المحاسبية المحلية مع تلك الدولية، وقد تم إعداد النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007، و وفق المادة 1 الاولى من هذا القانون يدعى النظام المحاسبي المالي في صلب النص "المحاسبة المالية"، وتحدد شروط وكيفيات تطبيقه.

ويعرف هذا القانون المحاسبة المالية على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[12]:

ولضبط المعاملات المحاسبية والمالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، تم وضع إطار تصوري للمحاسبة المالية الذي يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها وإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الاحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل محدد.

2– مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

يُمكن توضيح مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية من خلال تحليل العناصر التالية:

أ- من ناحية مجال التطبيق:

وفقا للمادة الثانية من القانون رقم 11/07 يطبق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري والتعاونيات وذلك بصفة إجبارية، دون الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، أما المؤسسات الصغيرة فيُمكنها وفقا للمادة الخامسة من نفس القانون مسك محاسبة مالية بسيطة تركز على المقبوضات والمدفوعات، والُملاحظ أن هناك تدرج في تطبيق النظام المحاسبي المالي حسب أحجام المؤسسات، ولكن دون مراعاة طبيعة بعض القطاعات مثل البنوك والتأمينات التي تناولها النظام بشكل مختصر جدا[13].

بينما خصصت لجنة معايير المحاسبية الدولية معاييرا بأكملها لمعالجة خصوصيات هذه القطاعات، ومعاييرا تطبق بصفة إجبارية في المؤسسات المدمجة في البورصة وبصفة مخيرة للمؤسسات الأخرى نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبية الدولية، وذلك دون المؤسسات التي ليس لها حقوق ملكية والمؤسسات غير الهادفة للربح[14]. □

ب- من ناحية الفروض والمبادئ المحاسبية:

بما يتوافق ولحد كبير مع المعايير الدولية تم تحديد الفروض الأساسية التي تعتمد عليها التطبيقات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي وصولا إلى مرحلة إعداد القوائم المالية، وذلك حسب ما جاء في المادتين السادسة والسابعة من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 كمايلي[15]:

- فرضية محاسبة التعهد: و تعني أن المحاسبة عن آثار الأحداث الاقتصادية تتم على أساس الاستحقاق، حيث يتم الاعتراف بها عند حدوثها و تعرض في الكشوف المالية للسنوات التي حدثت فيها
- فرضية إستمرارية الاستغلال: و تعني أن إعداد القوائم المالية يرتكز على إفتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشرها يمكن ان ينتج عنها تصفية المؤسسة أو توقف نشاطها في مستقبل قريب.

وبالمقابل يتم إعداد القوائم المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (**IFRS**) على إفتراض استمرارية الشركة في المدى المستقبلي، وفي حالات وجود شكوك حول إستمرارية الشركة أو أن لدى الشركة نية التصفية أو تقليص أعمالها ، فانه لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستقرة بل على أساس آخر مثل التصفية[16].

أما عن المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 156/08 فهي تتوافق إلى حد كبير مع تلك المقررة في الإطار المفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية، وتتمحور أساسا في حول مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الحيطة ومبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني ومبدأ قابلية المقارنة والصورة

الصادقة، ومبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية لميزانية السنة المالية التي تسبقها(تكرار إعداد التقارير)، وذلك دون إعتبار مبدأ التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية[17].

ج- من ناحية مكونات القوائم المالية وأهدافها:

حسب المادة 25 من القانون رقم07/11 تُعِد المؤسسة التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوفات المالية التالية18:

- الميزانية: وتتضمن أصول المؤسسة و إلتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ معين
- حسابات النتائج: ويبين الربح أو الخسارة للفترة المالية
- جدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية): و يبين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال الفترة المالية
- جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات عن الميزانية وحساب النتائج.

وتتوافق هذه الكشوفات المالية إلى حد كبير مع القوائم الواردة حسب معايير المحاسبة الدولية، غير أن لجنة معايير المحاسبة الدولية تعرضت للقوائم المالية بشكل واسع لاسيما منها قائمة التدفقات النقدية حيث خصصت لها المعيار المحاسبي الدولي رقم7 قائمة التدفقات النقدية.

أما عن أهداف الكشوفات المالية فقد حددتها المادة 26 من نفس القانون فيمايلي:

- العرض الصادق للوضعية المالية للمؤسسة و مستوى أدائها و نجاعتها
- عكس مجمل العمليات و الأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة و أثار الاحداث المتعلقة بنشاطها.

والُملاحظ أن مضمون هذه الأهداف يتوافق مع ما جاءت به لجنة معايير المحاسبة الدولية من أهداف للقوائم المالية غير أنها لا تغطي الإفصاح عن كل المعلومات سواء كانت مالية أو غيرها بما يفيد مستخدميها في إتخاذ قرارتهم التي غالبا ما تتعلق بالمستقبل، وهو الأمر الذي أدى باجتهاد مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية حيث أصبح يتضمن تحديدا دقيقا لمختلف التقارير المالية المعدة للأغراض العامة ومختلف أهدافها، فضلا عن إصداره لعدة معايير دولية لإعداد وعرض التقارير المالية (**IFRS**) ما يساعد على تحقيق الإفصاح الملائم ويزيد من منفعة المعلومات لكل الفئات من مستخدميها، وهذا ما لم يتعرض له النظام المحاسبي المالي(**SCF**).

رابعا–أثر النظام المحاسبي المالي على قياس قيمة الأصول والإفصاح عن المعلومات في ظل التوافق مع المعايير الدولية

1– مفهوم القياس والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي SCF:

أ– مفهوم القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

رغم أنه قد أُعتمد في تبني النظام المحاسبي المالي على البعد الدولي، إلا أن الاطار التصوري لهذا النظام بما يتضمنه من مبادئ وقواعد وطرق تقييم، تم إعداده على أساس القياس الكمي في معالجة الأحداث الاقتصادية في الوقت الحالي، دون وجود أي مجال في التطبيق العملي لاستخدام القياس النوعي مثل قياس التأثيرات البيئية أو المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وهذا ما يُفسر بإعتماد المشرع الجزائري على مصطلح التقييم بدل مصطلح القياس الوارد في تشريعات المعايير الدولية والذي يعني إعتبار خصائص كل من الجانب الكمي والنوعي وغير ذلك في معالجة الاحداث الاقتصادية، في حين أن مصطلح التقييم يشمل فقط قياس الخصائص الكمية أي الجانب الكمي للقياس، ما يعني أن التقييم يُعد جزءا من مفهوم القياس الواسع الذي يشمل العديد من الخواص[19].

وإن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تعتمد في عملية القياس المحاسبي -كما ذُكر سابقا- بشكل أساسي على كل من التكلفة التاريخية والقيمة القابلة للتحقيق والقيمة الحالية والقيمة العادلة، إضافة إلى إمكانية قياس قيمة الأصول على أساس التكلفة الجارية تجاوبا مع عدم قدرة نموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية على التعامل مع أثار التغيرات في أسعار الأصول غير النقدية.

ما يعني أن المعايير الدولية قد أولت إهتماما واسعا بتحديد مختلف طرق القياس التي من شأنها أن تساعد على تحديد القيمة الأقرب للقيمة الحقيقة/القيمة العادلة، وذلك من خلال إصدار عدة معايير لمعالجة بنود الأصول والخصوم من ناحية القياس المحاسبي والافصاح بما يخدم مختلف الفئات من مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية[20].

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فان قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي تتشكل من مبادئ وقواعد عامة للتقييم تقوم بالأساس على مبدأ التكلفة التاريخية، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية حتى تقدم المؤسسة صورة صادقة عن وضعيتها المالية.

ب- مفهوم الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي نفس متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى 2004 دون التوسع فيها، وذلك فيما يخص الإفصاح عن:

- الملاحظات الملحقة بالكشوفات/القوائم المالية (الملاحق)، وذلك بهدف:

- الإفصاح عن الطرق المتبعة لاعداد القوائم المالية وكذا مختلف الاختيارات الممكنة والمبادئ المحاسبية لتسجيل أحداث المؤسسة، عرض معلومات إضافية التي لا تظهر في القوائم المالية
- إكتشاف وتعديل الحالات التي لم يتم فيها إحترام معايير إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي.
- عرض معلومات إضافية لا تظهر في مكونات القوائم المالية ومن شانها أن تزيد بطبيعتها من مصداقية الإفصاح،

- تقديم تفسيرات للإيضاحات المتممة في شكل مقارنة وصفية عددية فيما يخص التعديلات في الطرق المحاسبية التي لا يمكن أن تتم إلا في إطار تنظيم جديد أو كان الهدف منها تحسين جودة معلومات القوائم المالية.

و يجب أن يحقق الإفصاح عن هذه الملاحظات خاصيتي الملائمة والأهمية النسبية للمعلومات المفصح عنها، وذلك من خلال:

- الإفصاح عن الملاحظات ما يمكن من إجراء مقارنة المعلومات مع الدورة السابقة،
- إدراج ملاحظات تبن مدى الاحترام من عدمه لمعايير المحاسبة مع تبرير كل إنحراف عنها،
- تقديم معلومات تتعلق بأسس القياس و المبادئ المحاسبية المطبقة،
- تقديم معلومات عن العناصر التي تظهر في مكونات القوائم المالية،
- الإفصاح عن معلومات تخص الاحداث اللاحقة و المعلومات القطاعية.

– الملاحظات المتعلقة بالمرور من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية، فيما يخص:

- الإفصاح عن طرق الاهتلاك وتدني قيمة الأصول.
- المعالجة المحاسبية لقرض الايجار وآثاره على الاهتلاكات ومن ثم النتيجة
- المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.
- المعالجة لفائض القيمة الناتج عن التنازل عن الأصول
- الإيرادات والاعباء غير المبررة من قبل الضرائب.

وما يُمكن القول هو أن النظام المحاسبي المالي قد تناول الإفصاح المحاسبي من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11، من منظور أسلوب الإفصاح التقليدي التوسع في معطياته والتحسين من آلياته ، حيث إختصر الإفصاح على عرض الملاحظات الملحقة بالكشوفات المالية (الملاحق) دون التطرق الى تحليلها، و هو ما يخدم متطلبات الواقع الحالي للمؤسسات الجزائرية دون الارتقاء الى مستوى العالمية في الإفصاح المحاسبي .بما يخدم مستخدمي المعلومات من كل الاجناس والفئات[21].

وبالمقابل نجد ان معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية قد وسعت وطورت في الإفصاح المحاسبي من خلال تخصيص معيارا خاصا به "معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(1)**IFRS** الذي تناول الإفصاح بشكل مفصل ما يُحدد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها لخدمة كل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

وفي الواقع لم يتعرض النظام المحاسبي المالي للتعديلات والمستجدات المحدثة خاصة فيما يتعلق بالتقارير المالية المعدة للأغراض العامة ومعايير الإبلاغ المصدرة لإعداد وعرض التقارير المالية (**IFRS**) والتي تساعد على تحقيق الإفصاح الملائم بما يُفيد مختلف الفئات من مستخدمي معلومات التقارير.

2- تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قواعد وطرق التقييم:

حسب القرار المؤخر في 26 يوليو 2008 نجد أن النظام المحاسبي المالي قد ركز كقاعدة عامة على التكلفة التاريخية حيث إعتبارها الطريقة الأساسية للتقييم رغم أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تغيرات كل من الأسعار والقدرة الشرائية للنقد، لكن في بعض الحالات وحسب ما جاء في نفس القرار فيُسمح للمؤسسة باستخدام طرق أخرى بديلة لتقييم بعض الأصول بالاعتماد على[22]:

- القيمة الحقيقة/العادلة(السوقية)
- قيمة الانجاز
- القيمة الحالية/ قيمة النفعية أي قيمة الاستعمال التي تمثل القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المنتظرة عند نهاية مدة النفعية.

1- تقييم الأصول العينية:

أ- حسب قواعد نظام **SCF**، فإنه في حالة وجود مؤشر يدل على إنخفاض قيمة الأصول عند تاريخ إقفال الحسابات مثل:

. إنخفاض في القيمة السوقية للأصل بقدر أكبر من الانخفاض نتيجة الاهتلاك أو التقادم.

. حدوث تغيرات في البيئة التقنية أو الاقتصادية أو السوقية التي تعمل بها المؤسسة.

. ارتفاع أسعار الفائدة في السوق.

. وجود خطط لإعادة هيكلة العمليات التي ينتمي لها الأصل.

. إعادة تقييم العمر الإنتاجي للأصل.

. سوء الأداء الاقتصادي للأصل مقاسا بانخفاض كبير في التدفقات النقدية المتوقع تولدها من الأصل.

تقوم المؤسسة بإجراء تقييم أولي لتلك الأصول المدرجة بالتكلفة التاريخية، عن طريق تقدير القيمة القابلة للتحصيل بأعلى قيمة بين سعر البيع الصافي للأصول عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية والقيمة النفعية/القيمة الاستعمالية لتلك الأصول، وفي حالة عدم التمكن من تحديد سعر البيع تقدر القيمة القابلة للتحصيل على أساس القيمة النفعية للأصل[23].

والملاحظ أن هذه الطريقة للتقييم ستُمكن من تصحيح قيم الأصول العينية وتقريبها إلى قيمتها الحقيقة خاصة في حالة وجود سوق نشطة تساعد على تقدير أسعار البيع للأصول، حيث تدرج الأصول العينية في الحسابات عقب الادراج الأول بتكلفتها منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة، وهذا ما يتوافق مع المعيار الدولي

(**IAS36**) الانخفاض في قيمة الأصول و الذي ينطبق على الأصول المالية وغير المالية ويقوم على مبدأ عدم تسجيل الأصل دفتريا بقيمة تزيد عن قيمته العادلة أو الحقيقية[24].

ب- حسب القرار المؤخر في26 يوليو2008لاسيما الفقرة20.121 منه، يُرخص النظام المحاسبي المالي للمؤسسة بإدراج الأصول العينية على أساس مبلغها المعاد تقيمه في تاريخ إعادة تقييمها أي بالقيمة الحقيقة/العادلة، وهي القيمة السوقية للأصل التي يشترط تحديدها بموثوقية والتي تُسجل بها الأصول، وعلى أساسها تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك، وحتى لا تختلف القيمة المحاسبية للأصول المعاد تقيمها اختلافا جوهريا عن قيمة إعادة التقييم في تاريخ الاقفال لابد وأن تتم عملية التقييم بانتظامية كافية[25].

ويتوافق ما جاء به النظام المحاسبي في هذه النقطة مع المعيار الدولي (**IAS16**) الذي يطبق على الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث أجاز هذا المعيار إجراء عملية إعادة تقييم سنويا للممتلكات والمعدات في حالة وجود إختلاف جوهري بين القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه والقيمة المحاسبية، حيث يتم تسجيل الأصل بالقيمة المعاد تقييمها وهي قيمته العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصا الاهتلاك وخسائر الانخفاض اللاحقة، والقيمة العادلة للأصل التي يتوجب قياسها بموثوقية، هي القيمة التي يمكن بيع الأصل بها بين مشاركين في السوق بموجب عملية منتظمة، وتتحدد بالقيمة البيعية للأصل ناقصا تكاليف بيعه.

وفي حالة الاختلافات البسيطة يمكن إجراء التقييم كل 3 سنوات إلى 5 سنوات بحسب إستقرار مستوى أسعار ذلك الأصل، أما عن تأثيرات إعادة التقييم على الضرائب في حالة تحقق فائض فتعالج طبقا للمعيار**IAS12** ضرائب الدخل و تعتبر ضرائب دخل مؤجلة و ذلك بالتوافق مع نظام **SCF26**.

2- تقييم الأصول المعنوية:

حسب النظام المحاسبي المالي يمكن إعادة تقيم الأصول المعنوية حسب نفس شروط تقييم الأصول العينية وذلك إلا في حالة إمكانية تحديد قيمتها العادلة بالاستناد إلى سوق نشطة ومنتظمة، وهو ما يتوافق مع المعيار**IAS38** الأصول غير الملموسة الذي يعتبر متطلبات المعيار**IAS36** و **IAS16** لقياس هذه الأصول بطريقة التكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم ومجمع خسائر إنخفاض القيمة، أو طريقة إعادة التقييم بالقيمة العادلة، غير أن الاختلاف يكمن في عدم تصنيف المعيار **IAS38** لفارق الشراء(**Goodwill**) ضمن الأصول الثابتة المعنوية والذي أدرجه النظام المحاسبي المالي ضمن هذه الأصول[27].

3- تقييم الأصول المالية غير الجارية:

حسب النظام المحاسبي المالي تُقييم الأصول المالية باعتبار تصنيفها وذلك كمايلي:

– أصول مالية محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق و يتم تقييمها بتكلفتها المهتلكة التي تتمثل في المبلغ المقومة به عند إدراجها الأولي في الحسابات منقوصا منه الاهتلاك المجمع لأي فارق بين هذا المبلغ الأصلي والمبلغ عند إستحقاقه، ومنقوصا منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

– أصول مالية متاحة للبيع و يتم تقيمها بقيمتها الحقيقية/العادلة التي تتحدد بالنسبة للأصول المسعرة في البورصة بالسعر المتوسط للشهر الأخير للسنة المالية، وبالنسبة للأصول غير المسعرة تقييم بقيمتها التفاوضية المحتملة/ سعر البيع المحتمل.

والملاحظ أن النظام المحاسبي المالي بما تضمنه من قواعد لتقييم الأصول المالية جاء متوافقا مع المعايير الدولية من حيث التصنيف وطرق التقييم، ولكنه لم يشرح بشكل واضح ومعمق متطلبات القياس بالقيمة العادلة ووضع شروطا لاستخدام سعر الأصول في البورصة لإجراء التقييم اللاحق لها.

وعموما نجد أن المعايير الدولية قد أولت إهتماما واضحا بالأدوات المالية حيث فصلت فيها من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح وعالجتها بشكل واسع من خلال معايير
(IFRS13,IFRS9,IFRS7,IAS39,IAS32) وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات .

4– تقييم المخزونات: حسب قواعد النظام المحاسبي المالي تُقاس المخزونات بتكلفة الشراء أو الإنتاج(التكاليف الفعلية المنفقة) كما يمكن قياسها باستخدام التكاليف المعيارية، أما المخرجات فتقيم بطريقة الوارد أولا صادر أولا **FIFO** أو طريقة المتوسط المرجح. وفي نهاية السنة وعملا بمبدأ الحيطة والحذر تُقيم المخزونات بأقل قيمة بين التكلفة أو صافي القيمة القابلة لتحقيق التي تمثل سعر البيع الصافي من مصاريف الاتمام والتسويق28، وهذا ما جاء مطابقا لما نص عليه للمعيار الدولي**IAS2** المخزون.

5– مؤونات المخاطر: عرف النظام المحاسبي المالي مؤونات المخاطر، بأنها خصوم/إلتزام يكون إستحقاقه ومبلغه غير مؤكدين، أما عن الاعتراف بهذه المخصصات فيتم عند توافر الشروط التالية:

- عندما يكون لدى المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة لحدث سابق.
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد التي تمثل منافع اقتصادية أمرا ضروريا لتسديد هذا الالتزام.
- إذا كان من الممكن تقدير مبلغ الالتزام بموثوقية، وتَكون مؤونات المخاطر محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة خاصة إذا كان للقيمة الزمنية للنقود تأثير مهم من خلال دفع المبلغ المحتمل تحمله مستقبلا، حيث يتم إحتساب المؤونات بالقيمة الحالية للإلتزام المتوقع تحمله[29].

6– القروض والخصوم المالية الأخرى[30]:

حسب قواعد النظام المحاسبي المالي تُقيم القروض والخصوم المالية الأخرى عند إدراجها الأصلي في الحسابات بتكلفتها التي تتمثل في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم، وبعد الاقتناء تُقوم القروض والخصوم المالية من غير الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية بحسب التكلفة المهتلكة/المطفأة التي تمثل المبلغ الذي تم به تقييم القرض عند إدراجه الأول في الحسابات منقوصا منه التسديدات الرئيسية، وهذا ما جاء متطابقا مع المعيار الدولي **IAS39** الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

أما عن تكاليف الإقتراض فحسب النظام المحاسبي المالي تدرج في الحسابات كأعباء كما يرخص للمؤسسة بدمج تلك التكاليف في تكلفة الأصل، وذلك إذا كانت تلك التكاليف منسوبة مباشرة إلى إقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير مع إحتمال أن تعود بمنافع مستقبلية وشرط إمكانية قياسها بموثوقية، وهوما يتوافق إلى حد كبير مع المعيار **IAS23** تكاليف الاقتراض.

3- تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها:

حدد المرسوم التنفيذي رقم08-156 المتضمن أحكام تطبيق القانون رقم 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومات كمايلي[31]:

- الملائمة: و ترتبط بتحقق مبدأ الأهمية النسبية فيما يخص الإفصاح في الكشوف المالية في الوقت المناسب عن كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها إتجاه المؤسسة، غير أن النظام المحاسبي المالي لم يُحدد معايير توضح حدود الأهمية النسبية، كما حدد الآجال الأقصى لضبط الكشوفات المالية بأربعة أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية والمحاسبية المحددة بـ 12 شهرا حتى 31 ديسمبر و هو ما يُعتبر غير ملائم لتوصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة من المعلومات، غير أنه يُسمح لمؤسسات معينة بإقفال السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة إذا ما إرتبط نشاطها بدورة إستغلال لا تتماشى مع السنة المدنية[32].

- المصداقية(الموثوقية): وترتبط بإعطاء الكشوفات المالية لصورة صادقة عن واقع وأهمية أحداث المؤسسة، وهو ما يعني تسجيل العمليات وعرضها تبعا لواقعها المالي والاقتصادي والاعتدال في تطبيق مبدأ الحيطة.

- قابلية المقارنة: وتقتضي انسجام المعلومات المحاسبية خلال فترات متعاقبة ما يتطلب دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم وعرض المعلومات، دون إستثناء إمكانية تغيير تلك القواعد في حالة البحث عن معلومات أفضل، وحسب المادة 29 من القانون11/07 يتضمن كل قسم من أقسام الكشوفات إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة ويتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي. وعندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية للكشوفات المالية مع تلك الخاصة بالسنة المالية السابقة، يكون من الضروري

تكييف مبلغ السنة المالية السابقة مع الاشارة في الملحق إلى أسباب التعديلات المحدثة وتقديم التفسيرات اللازمة حتى تصبح المعلومات قابلة للمقارنة[33].

– الوضوح: ويرتبط بإمكانية الفهم للمعلومات المفصح عنها بالكشوفات المالية، وهو ما يتوقف على مدى تمتع الأطراف المستخدمة للمعلومات بالمعارف الأساسية.

أما عن مدى مساهمة هذه الخصائص في التحسين من جودة المعلومات وزيادة منفعتها فيتوقف على إحداث التوازن فيما بينها، فنجد أن تحقيق قابلية الفهم لدى مستخدمي المعلومات يتطلب أن تقدم المعلومات المحاسبية بشكل كمي و مبسط بما يتفق مع مستوى فهمهم، مع ضرورة إعتبار الأهمية النسبية لتحديد حجم كمية المعلومات اللازم الإفصاح عنها في الكشوفات المالية بما يحقق خاصية الملائمة للمعلومات حتى تكون ذات منفعة لمستخدميها، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون العائد من إستخدام المعلومات أكبر أو يساوي على الأقل التكلفة الناتجة عن إنتاج وتقديم المعلومات.

خاتمة:

خلاصة لما تم بحثه في هذه المداخلة، نجد أن القياس المحاسبي يُعد جوهر الوظائف المحاسبية بما يشمن قياس الاحداث الاقتصادية للمؤسسة ما يُنتج معلومات تتوقف درجة موثوقية القياس بالطرق و القواعد التي يقوم عليها القياس والتي تتمثل أساسا حسب معايير المحاسبة الدولية في مبدأ التكلفة التاريخية، وتطويرا للقياس المحاسب بما يُحقق الملائمة للمعلومات اتجهت المعايير الدولية نحو القياس بالقيمة العادلة أين خُصصت لها معيارا كاملا يُحدد أساليب قياسها بما يزيد من إيجابية الخصائص النوعية للمعلومات المُقاسة فيما يخص قابليتها للفهم و المقارنة وهو ما يُفيد أكبر عدد من مستخدميها، في ظل ضرورة ضبط أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الشركات وتوفير الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل بالقيمة العادلة.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي السبيل لتفعيل القياس المحاسبي إلى مرحلة مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارتهم، وقد اتجهت المعايير الدولية نحو تطوير الإفصاح، أين طورت معايير خاصة بالإبلاغ المالي الدولي.

أما على المستوى المحلي، فيبقى النظام المحاسبي المالي السبيل لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية، غير ان الجهود المبذلة لا تتعدى توجهات معايير المحاسبة الدولية دون إعطاء الاهتمام الكافي للقياس بالقيمة العادلة، وهو ما قد يشكل خطرا أمام الممارسات المحاسبية الخاطئة ما يضعف من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل غياب المسألة وتدني المؤهلات الفنية للكوادر المحلية لتطبيق القياس بالقيمة العادلة.

وفي نفس السياق لم يرقى النظام المحاسبي المالي إلى مستوى الإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية تماما، ما يتطلب تفعيل توجه النظام المحاسبي المالي نحو هذا التوجه لما له من ضرورة في ظل عولمة الاقتصاد.

التوصيات والمقترحات:

نرى بما يخدم هذا البحث إقتراح التوصيات التالية:

1. العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، خاصة وأن مشكلة الموثوقية وموضوعية القياس بالقيمة العادلة تعد أهم صعوبات تطبيق القيمة العادلة ، وذلك للابتعاد عن التقدير الشخصي من قبل معدي القوائم والتقارير المالية.
2. ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية **FASB** فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلاءم بيئة الأعمال الع ا رقية منها.
3. العمل على تفعيل وتثمين الكفاءات والموارد البشرية حتى تتمكن من التطبيق الفاعل لقواعد النظام المحاسبي المالي، ما يساعد على تحقيق الموضوعية والمصداقية في القياس، الملائمة والقابلية للمقارنة بالنسبة المعلومات المفصح عنها.

الهوامش:

1 محمد مطر، موسى السوطي: التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص130.

2 سيد عطاء الله السيد: النظريات المحاسبية، الطبعة الثانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص180.

3 رتشارد شروید و آخرون ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي: نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2006، ص185.

4 محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والطبع، الأردن، 2014، ص 12.

5 محمد مطر، موسى السوطي : مرجع سبق ذكره، ص203.

6 حلوة حنان، محمد رضوان: نظرية المحاسبة، دار وائل للطبع و النشر، الأردن، 2009، ص212

7- Anne le manh, Maillet Baudrier: Normes comptable international IAS/IFRS, Edition Berti, Paris, 2007, p12.

8 محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص ص 456-459.

9 المرجع نفسه، ص749

10 خالد جمال الجعارات: المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2017، ص ص143-144.

11خالد جمال الجعارات: مرجع سبق ذكره، ص ص176-181.

12 القانون رقم 11/07: المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 2007/11/25، ص3.

13 المرجع نفسه، ص ص3-4.

14 محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 22.

15 المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 05/26/ 2008 الصادر في (2008/05/28): المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07/ 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، ص 14.

16 محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 13.

17 للمزيد أنظر إلى:

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 05/26/ 2008 الصادر في (2008/05/28): مرجع سبق ذكره ص ص 12-14.،

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28

18 القانون رقم 11/07الصادر في 2007/11/25: مرجع سبق ذكره، المادة 25، ص5.

19 أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية للنشر، الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 27.

20شنوف شعيب: محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الاولى، مكتبة الشركة، بودوا، الجزائر، 2008، ص 96

21 المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، ص12-16.

22 القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدّونة الحسابات وقواعد سيرها، والهادف إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام القانون رقم 07-11المؤرخ في 25/11/ 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص ص 6-7.

23 القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): مرجع سبق ذكره، ص 7.

24 محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 500.

25 القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): مرجع سبق ذكره، ص 10.

26 للمزيد أنظر إلى:

- خالد جمال الجعارات: مرجع سبق ذكره، ص ص 315-316.

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 203، ص 242.

- القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): مرجع سبق ذكره، ص 11.

27 للمزيد أنظر إلى:

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: المرجع سبق ذكره، ص 544، ص 550.

- القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): مرجع سبق دكره، ص 11-12.

28 للمزيد أنظر إلى:

- بن ربيع حنيفة: الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية **I AS-I FRS** ، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص136-152.

- القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): مرجع سبق ذكره، ص 13.

29 للمزيد أنظر إلى:

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 528.

- القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): مرجع سبق ذكره، ص 14.

30 للمزيد أنظر إلى:

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 372، ص569.

- القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25): مرجع سبق ذكره، ص 14.

31 المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/ 2008 الصادر في (2008/05/28): مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

32 القانون رقم 11/07الصادر في 2007/11/25: مرجع سبق ذكره، المادة 27- 30، ص ص5- 6.

33 المرجع نفسه، المادة29، ص5.

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

1- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية للنشر، الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر، 2008.

2- بن ربيع حنيفة: الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية **IAS-IFRS** ، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010

3- حلوة حنان، محمد رضوان: نظرية المحاسبة، دار وائل للطبع و النشر، الأردن، 2009.

4- خالد جمال الجعارات: المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2017،

5- رتشارد شروید و آخرون ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي: نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2006.

6- سيد عطاء الله السيد: النظريات المحاسبية، الطبعة الثانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

7- شنوف شعيب: محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الاولى، مكتبة الشركة، بودوا، الجزائر، 2008.

8- محمد مطر، موسى السوطي: التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

9- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والطبع، الأردن، 2014.

10- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 05/26/ 2008 الصادر في (2008/05/28): المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07/ 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27.

11- القانون رقم 11/07: المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 2007/11/25.

12- القرار المؤرخ في 26 يولي2008 الصادر في(2009/03/25):المُحدد لقواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدّونة الحسابات وقواعد سيرها، والهادف إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام القانون رقم 07-11المؤرخ في 25/11/ 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

2- المراجع الأجنبية:

13- Anne le manh, Maillet Baudrier: Normes comptable international IAS/IFRS, Edition Berti, Paris, 2007.

دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية، من وجهتي نظر شركات المساهمة الجزائرية لولاية بسكرة و المدققين الخارجيين

د، بن عيشي عمار
جامعة: بسكرة
benaichi_ammar@yahoo.fr

أ/د، بن عيشي بشير
جامعة: بسكرة
bachir452003@gmail.com

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية، من وجهتي نظر شركات المساهمة الجزائرية لولاية بسكرة و المدققين الخارجيين، ولمعالجة ذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي. وقد اظهرت الدارسة نتائج أهمها:

-ان المعايير المحاسبة الدولية تلعب دور في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، لأن غياب المعايير يؤدي الى اتباع اجراءات وطرق محاسبية غير سليمة وغير موحدة.

- من دوافع الشركات المبحوثة لممارسة التلاعب باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية هو تحقيق أرقام للارباح تعادل توقعات المحللين الماليين في السوق.

كما أوصت الدراسة على ضرورة تركيز الجهات المسئولة عن مهنتي المحاسبة والتدقيق على ايجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الاخلاقي لهذه المهنة وتجنب الممتهنين لها من الوقوع في ممارسات المحاسبة الإبداعية مع بيان العقوبات والمسئوليات نتيجة إتباع هذه الأساليب.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبة الدولية، المحاسبة الابداعية، شركات المساهمة الجزائرية، المدققين الخارجيين

Abstract: The aim of this study was to know the role of international accounting standards in supporting creative accounting practices, from the viewpoints of the Algerian joint stock companies to Biskra and external auditors, In order to address this, the analytical approach was adopted. The study showed the most important results:

- International accounting standards play a role in reducing creative accounting practices, because the absence of standards leads to the adoption of procedures and methods of accounting is sound and non-uniform.
- The motives of companies to practice manipulation using the creative accounting Asleib is to achieve profit figures equivalent to the expectations of financial analysts in the market.

The study also recommended that those responsible for accounting and auditing should focus on finding mechanisms to enhance and raise the moral behavior of this profession and avoid those who are entrusted with it in creative accounting practices and with the statement of penalties and responsibilities as a result of these methods.

Keywords: International Accounting Standards, Creative Accounting, Algerian Joint Stock Companies, External Auditors

مقدمة:

ان المعايير المحاسبية تمثل الاسس العامة المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط الممارسات المحاسبية وتضييق التباين في التطبيق العملي تحقيقا لموضوعية المعلومات من ناحية، وتوحيدا لأسس القياس وقواعد العرض والافصاح من ناحية أخرى.

لقد أتاحت المعايير المحاسبية المرونة للمحاسب ابتداء من اختيار الطريقة المحاسبية ضمن عدة بدائل، على أن يختار الطريقة الاكثر ملاءمة لطبيعة نشاط المؤسسة والوضع الاقتصادي، كما أنها اشترطت على المحاسب في سعيه لتوفير المعلومات المفيدة للجهات المستفيدة أن يلتزم جانب الحياد وعدم الانحياز لمصلحة أي من هذه الاطراف، وان تتمتع المعلومات المالية بصفة التعبير بصدق عن الحدث الاقتصادي، فالمحاسب يستطيع أن يستغل تعدد البدائل وتوافر المرونة في التلاعب بالارقام في القوائم المالية ويقوم باختيار الطرق المحاسبية التي تحقق مصالح اطراف معينة مستغلا خبرته مع المرونة الموجودة في تطبيق المبادئ المحاسبية، وبالتالي يتم اظهار نتائج مالية ايجابية ناتجة عن خفة يد البراعة المحاسبية وليس للنمو الاقتصادي للمؤسسة. وقد سميت تلك الممارسات بالمحاسبة الابداعية.

تعتبر المحاسبة الابداعية أنها عملية تحويل الارقام المحاسبية من خلال الاستفادة من الفجوات المجودة في القواعد المحاسبية واختيار ادوات القياس والافصاح عن تحويل القوائم المالية من مايجب ان تكون عليه الى مايرغب القائمون على اعدادها ان تكون عليه.

مشكلة البحث: تمحورت مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية، من وجهتي نظر شركات المساهمة الجزائرية لولاية بسكرة و المدققين الخارجيين؟

فرضية البحث: للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة فرضية البحث:

– لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية الدولية على المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة الجزائرية.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

-التعرف على أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية للمعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية .

-بيان الفجوة الموجودة في بعض المعايير المحاسبية الدولية التي تساهم في دعم ممارسات المحاسبة الإبداعية .

-التعرف على الأساليب التي اتاحت للادارة التلاعب في البيانات المالية وكذلك الدوافع التي تسعى الادارة الى تحقيقها من جراء هذا التلاعب، وتوضيح الاجراءات التي تؤدي الى الحد من ممارساتها في ظل معايير المحاسبة الدولية.

أهمية البحث: تكمل أهمية البحث في كون المحاسبة الابداعية أحد المجالات المحاسبية الحديثة التي تسعى بهدفها العام الى تعزيز مقدرة القوائم المالية في توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات من خلال لجوء المحاسب الى اعتماد الطرق المناسبة لقياس طبيعة نشاط المؤسسة ومركزها المالي، وان خروج الباحثين في النظر الى المحاسبة الابداعية عن هذا المنظور وعدها أسلوبا للتلاعب في القوائم المالية يجعل منها تهديدا لمهنة المحاسبة في توفير المعلومات المفيدة التي يمكن الاعتماد عليها لترشيد القرارات. كما تكمل أهمية البحث في الربط بين دور المعايير الحاسبية الدولية في تكامل الاجراءات التي تؤدي الى الحد من اتساع ممارسة المحاسبة الابداعية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: أنجز هذا البحث خلال العام 2017

الحدود المكانية: إقتصر هذا البحث على شركات المساهمة بولاية بسكرة وعددها13 شركة، كما تم إجراء الدراسة على مكاتب التدقيق بولاية بسكرة.

الحدود البشرية: إقتصر هذه البحث على مدير مالي، محاسب، مدقق داخلي، العاملين بشركات المساهمة والبالغ عددهم 50 فردا، فضلا عن اختيار عينة من المدققين الخارجين.

نموذج الدراسة: متغيرات الدراسة تشمل:

المتغير المستقل يتمثل في محاور المحاسبة الابداعية(المحاسبة الابداعية، وسائل تجنب المحاسبة الابداعية).

المتغير التابع يتمثل في محور استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية.

أولا :الإطار النظري للدراسة:

1-المعايير المحاسبة الدولية:

1-1-تعريف المعايير المحاسبة الدولية:

تعرف المعايير المحاسبة الدولية بأنها نماذج وارشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسات العلمية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[1].

كما تعرف المعايير المحاسبة الدولية بأنها عبارة عن مجموعة من المقاييس والارشادات المرجعية الوضعية والمحددة التي يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس واثبات وافصاح المعلومات حوا الاحداث الاقتصادية للمشروع[2].

1-2-أهداف اصدار المعايير المحاسبية الدولية:

تتضمن أهداف اصدار المعايير المحاسبية الدولية ما يلي[3]:

-اعداد ونشر معايير محاسبية لاجل الصالح العام يؤخذ بها عند تقديم قوائم مالية وتشجع القبول بها بموجبها على المستوى العام.

-العمل بشكل عام على تطوير وتوافق التعليمات والمعايير المحاسبية والاجراءات المتعلقة بتقديم القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين السابقين من خلال أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية الذين يعملون على اصدار المعايير المحاسبية الدولية ويبذلون عنايتهم الخاصة بتحقيق مايلي:

-التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والافصاح عن ذلك.

-اقناع الحكومات والشركات والمصارف والجهات المهنية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

-اقناع الهيئات الرسمية المشرفة على اسواق المال والمنظمات التجارية والمصارف بضرورة التزام الوحدات الخاضعة لاشرافها والتابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الافصاح عن مدى تطبيق هذاالالتزام.

-اقتناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات والمصارف بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية عند اعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.

-العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

2-المحاسبة الابداعية

2-1-تعريف المحاسبة الإبداعية:

تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها"الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، من خلال الإستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية وأي إجراء أو خطوة بإتجاه إدارة الأرباح او تمهيد الدخل"[4].

كما تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها "عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها و أو جميعها"[5].

وعرفت بأنها عملية معالجة الأرقام المحاسبية عن طريق استغلال التغيرات في المبادئ المحاسبية واختيار المقاييس والإيضاحات بهدف تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه الى الوضع الذي يفضل مستخدمو القوائم المالية رؤيته.[6]

2-2-دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية: تتمثل دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية في[7]:

-التأثير الايجابي على سمعة الشركة في الاسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة باداءها

-التأثير على سعر سهم الشركة في الاسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين اسعار اسهم تلك الشركات في الاسواق المالية .

-زيادة الاقتراض من البنوك .

-التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الارباح والايرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها .

-تحسين الاداء المالي للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس إيجابا على إدارات الشركات لاظهارها بصورة جميلة امام مجلس الادارة .

-التصنيف المهني وذلك للحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها في مجال العمل مستندة الى مؤشرات ومعايير مالية .

2-3-الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية: تتمثل أهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية في ما يلي[8]:

أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد من الوسائل المحاسبية، فعلى سبيل المثال يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به.

- استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم والتنبؤ ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهتلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات.
- يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة.
- التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

وبذلك يمكن القول أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية لها أشكال متعددة ولا يمكن اكتشافها إلا من ذوي الإختصاص.

2-4-أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

سيتم التطرق إلى أهم أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية فيما يلي:

الجدول رقم (01): يوضح أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

ت	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
1	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية .	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية او العكس
2	تسجيل إيراد مزيف	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية	تستطيع المنشأة دفع تكاليف التطور

		للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية .	الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية
3	زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة	التلاعب في أسعار السوق للاستثمارات المتداولة	تتوفر كذلك امكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف الهرب جزئيا من دفع الضرائب
4	تقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة ولاحقة	عدم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لازالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسمها تجارية
5	الأخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	الذمم المدينة ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	
6	نقل الايرادات الجارية الى فترة مالية لاحقة	تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل	
7	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا الى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة .	عدم ادراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزمات قصيرة الاجل .	
8		إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري .	
9		الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية	

Source:Kieso D., Weygand J, Intermediate Accounting, 13th edition, John Wiley and Sons ,2009,p172

2-5-الوسائل الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها:

فيما يلي أهم الاتجاهات والوسائل الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها[9]:

-ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة

بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية .

-خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها، وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

-الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

-سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .

-أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات "، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى و شريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

-أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث أن المراجع الكفؤ والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

-تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق إما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة .

-تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد .

2-6-دور مجلس المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية:

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها[10]:

التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوربية .

الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .

حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعب أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار

العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار

2-7-أهم الثغرات الموجودة في بعض المعايير التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

يمكن توضيح الثغرات الموجودة في بعض المعايير التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية[11]:

المعيار المحاسبي رقم (02) المخزون: أهم الثغرات الموجودة في هذا المعيار التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

عند اعداد القوائم المالية يتطلب هذا المعيار تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وعند انخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعارالمخزون ويعترف به في قائمة الدخل. وهناك خيار اخر في يد المحاسب عند تحديد تكلفة المخزون لأن هناك أكثر من طريقة لتحديدها.

المعيار المحاسبي رقم (08) السياسات، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والاخطاء: أهم الثغرات الموجودة في هذا المعيار التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

هناك خيار في يد المحاسب عند التغيير في التقديرات المحاسبية وفي تطبيق السياسات المحاسبية، مثلا يتم تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة على المعاملات و الاحداث والظروف الاخرى التي تحدث بعد التاريخ الذي يتم فيه تغيير السياسة، اي بأثر مستقبلي، بمعنى اذا حدث تغيير في أسس الاعتراف بالايراد فيتم تطبيق هذا التغيير على الاحداث والعمليات التي تحدث بعد تاريخ التغيير.

يتم الاعتراف بأثر التغيير في التقدير المحاسبي على المدة الحالية والمدد اللاحقة لعملية التغيير، ففي حالة تغيير العمر الانتاجي المتبقي لموجود غير متداول، يتم الاعتراف بأثر هذا التغيير على السنة الحالية والسنوات اللاحقة، وبامكان المحاسب التلاعب بالتقديرات المحاسبية في حالات كثيرة مثلا: تقدير العمر الانتاجي للموجودات غير المتداولة، تقدير في فحص الدعاوى والمطالبات القضائية، وتقدير في خسائر عقود مقاولات تحت التنفيذ. ومن هنا وبامكان المحاسب أن يقدر التقديرات المحاسبية بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الاقتصادية وكل ذلك لتحقيق رغبة الادارة وتحقيق أهدافها.

المعيار المحاسبي رقم (10) الاحداث اللاحقة لاعداد الميزانية: أهم الثغرات الموجودة في هذا المعيار التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

وبامكان المحاسب الاستفادة من أساليب المحاسبة الابداعية من خلال التلاعب بالاحداث اللاحقة لتاريخ اعداد الميزانية وذلك من خلال ظهورها او عدم ظهورها وذلك حسب ظروف المؤسسة الاقتصادية وكل ذلك لتحقيق اهداف الادارة،وهذا من خلال وجود الحدث المعدل والحدث غير المعدل.

الحدث المعدل مثل: خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بهاسابقا والتي تحتاج الى تعديل

الحدث غير المعدل مثل: مكاسب وخسائر الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة أو المتاحة للبيع

المعيار المحاسبي رقم (18) الايراد: أهم الثغرات الموجودة في هذا المعيار التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

حيث يتم الاعتراف بالايراد عندما تكون من المحتمل أن تتدفق من اقتصادية مستقبلية الى المؤسسة، ويكون من الممكن قياس هذه المنافع بشكل موثوق، وبامكان المحاسب الاستفادة منها، أي تأجيل الاعتراف بالايرادات التي يتوقع حصولها أو المحتمل تحقيقها الى المدة التي تحققها بشكل فعلي من قبل المؤسسة، وايضا وبامكان المحاسب الاستفادة من الثغرات الموجودة في القياس والاعتراف بالايراد، وذلك من خلال تأجيل الاعتراف به الى مدة أخرى وهذا للحصول على المنفعة لادارة المؤسسة الاقتصادية.

المعيار المحاسبي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: أهم الثغرات الموجودة في هذا المعيار التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

بامكان المحاسب ان يقيس المبلغ المسجل للموجود غير الملموس"شهرة المحل" لأن هناك علاقة واضحة بين المنفعة التي تجلبها شهرة المحل للمؤسسة الاقتصاديةما وأرباحها، لذا على المحاسب الماهر أن يستفيد من هذه الفرصة الربحية، وفضلا عن هذا فان شهرة المحل لها صنف بليغ وهو "المنفعة والمزية النابعة من اسم المؤسسة الاقتصادية، وانها الشئ الوحيد الذي يميز المؤسسة الاقتصادية القديمة الموجودة في السوق بشكل راسخ من مؤسسة اقتصادية جديدة بداية عملها التجاري".

المعيار المحاسبي رقم (39) الادوات المالية: الاعتراف والقياس: أهم الثغرات الموجودة في هذا المعيار التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

ان المحاسب يقوم باستخدام التلاعب المحاسبي وذلك من خلال ظاهرة تحيز القياس المرافق لأي عملية قياس، ومن هنا فان خاصية محل القياس في المجالات المحاسبية هي القيم المالية للحدث الاقتصادي، وأيضا ليس لها مفهوم محدد لدى المحاسبين مما يجعلهم مختلفين في قياسها، وعملية القياس هي الاخرى محكومة بقواعد ومبادى عامة ينقصها التحديد، ذلك ما يجعلها عبر مراحلها المختلفة عرضة للأجتهادات والتقديرات الشخصية للمحاسب، بالاضافة الى ذلك فان هناك عاملا هاما من العوامل المسببة لتحيز القياس المحاسبي، وهو عدم ثبات قيمة وحدة القياس المحاسبي"وحدة النقد"لان قيمة هذه الوحدة(بخلاف وحدات القياس الاخرى) تتسم بسمة التقلب وعدم الثبات مما يؤثر على مخرجات عملية القياس ويجعلها هي الاخرى عرضة للتقلب وعدم الثبات.

بمعنى من خلال هذا المعيار نرى ان التحيز لقياس المحاسبي هو السبب الرئيسي لكي يكون بامكان المحاسب استخدام المحاسبة الابداعية.

ثانيا: الدراسة الميدانية:

1-منهجية الدراسة و إجراءاتها:

1-1-منهج الدراسة: يعتمد البحث على المنهج التحليلي لتوافقه مع هدف البحث وطبيعته

1-2-مجتمع الدراسة و عينته: يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة بولاية بسكرة وعددها13 شركة وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، صندوق التوفير والاحتياط، الصندوق الوطني لتعاون ألفلاحي، مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، المؤسسة الوطنية للمياه، المؤسسة الوطنية للنسيج، مطاحن الزيبان، مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية،

كما تم إجراء الدراسة على مكاتب التدقيق والبالغ عددها 40 مكتب في ولاية بسكرة.

تم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية متكونة من مدير مالي، محاسب، مدقق داخلي، العاملين بشركات المساهمة والبالغ عددهم 50 فردا، فضلا عن اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية من المدققين الخارجين، وقد بلغ حجم العينة(30) مدقق، ليبلغ عددأفراد عينة 80 فردا، وتم توزيع استمارات على جميع أفراد الدراسة،وتم استعادة(65) استمارة و بعد استبعاد غير الصالحة منها والبالغ عددها 05 استمارات و بذلك يبلغ عدد الاستمارات الصالحة لتحليل الإحصائي(60) استمارة

الجدول رقم(02): خصائص عينة البحث

المتغير		العدد	النسبة٪
الجنس	ذكر	55	91.67
	أنثى	05	08.33
السن	25-20	04	06.67
	30-26	06	10
	35-31	20	33.33
	36-فما فوق	30	50
المستوى الوظيفي	مدير مالي	10	16.67
	محاسب	25	41.67
	مدقق داخلي	15	25
	مدقق خارجي	10	16.67
المستوى التعليمي	ابتدائي	/	/
	متوسط	01	01.67
	ثانوي	10	16.67
	جامعي	49	81.67
مدة الخدمة	اقل من5 سنوات	05	08.33
	من 5 -10سنوات	10	16.67
	10من-15سنة	15	25
	15من فأكثر	30	50
	المجموع	**60**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم55 بنسبة 91.67٪ وهذا راجع إلى طبيعة الأعمال التي ترجي بالشركات المبحوثة التي لا تتناسب مع خصائص النساء، أن اغلب أفراد العينة يزيد سنهم عن 30 سنة، يلاحظ أن اغلب أفراد العينة هم جامعين بنسبة81.67٪، أن اغلب أفراد العينة تزيد مدة

خدمتهم بالمؤسسة عن15 سنة، أما المستوى الوظيفي فهو موزع كالتالي: مدير مالي بنسبة16.67٪، محاسب بنسبة41.67٪، مدقق داخلي بنسبة25٪، مدقق خارجي بنسبة16.67٪.

1-3-طريقة جمع البيانات: تم استخدام مصدرين أساسيين لجمع البياناتوهما:

المصادر الثانوية: قد تم معالجة الاطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة، والابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الاولية من خلال الاستمارة تم تطويرها من أجل تحقيق أغراض الدراسة.

1-4-أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الاستمارة أعدها الباحثين خصيصا لهذا الغرض، واشتملت على (32) فقرة، تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي الذي تندرج الاجابة عليه من درجة واحدة أمام الاجابة (لا أوا فق بشدة) الى خمس درجات أمام الاجابة (أوا فق بشدة) وتكونت أداة الدراسة من ثلاث أجزاء و هي:

الجزء الاول: يتكون من الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة المستخدمة(العمر، الجنس، المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي، مدة الخدمة)

الجزء الثاني: يتكون من محاور المحاسبة الابداعية(المحاسبة الابداعية، وسائل تجنب المحاسبة الابداعية).

الجزء الثالث: يتكون من محور استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية.

صدق أداة القياس(الاستمارة) وثباته: تم التحقق من صدق الاداة بعدة طرق كما يلي:

1-5-صدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق المحتوى من خلال عرض الاستمارة على عدد من المحكمين من جامعات جزائرية، لإبداء أرائهم وملاحظتهم حول مناسبة فقرات الاستمارة، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية، و بناء على أرائهم تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر.

ثبات أداة الدراسة: لتحقيق ثبات أداة الدراسة تم تحقيق ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ الفا، حيث بلغ مامل الثبات لمحور المحاسبة الابداعية 0.871، لمحور وسائل تجنب المحاسبة الابداعية0.821 و لمحور استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية 0.874، بينما بلغ معامل الثبات للمجموع الكلي0.875، ويعتبر هذا الثبات مقبول لأغراض الدراسة.

1-6-أساليب التحليل الإحصائي: لغرض تحليل نتائج الدراسة التي جمعت من خلال الاستمارة، فقد إستعملت الأساليب الإحصائية الآتية: التكرار و النسب: لمعرفة إجابات أفراد العينة و تحليلها، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون، ألفا كرونباخ Cronbach Alfa، كما تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، بالاضافة الى استخدام معامل التفسير R^2 .

2-تحليل نتائج الدراسة و تفسيرها: لقد تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي و ذلك إعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات عن اسئلة الاستمارة . كما تم حساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لوصف الإجابات عن عبارات الاستمارة المتعلقة بمحاور الدراسة(دوافع المحاسبة الابداعية، وسائل تجنب المحاسبة الابداعية، استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية). و لتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من أسئلة الاستمارة و قد اعتماد المقياس التالي: العبارة من (1- أقل من 2.33) يشير المدى الى تدني المؤشر، ومن ثم فان مستوى التوجيه "ضعيف"، و من (2.34- أقل من 3.67) يشير المدى الى مستوى متوسط، ومن ثم فان مستوى التوجيه "متوسط"، ومن (3.68-5) يشير المدى الى ارتفاع المؤشر، ومن ثم فان مستوى التوجيه "مرتفع".

2-1-تحليل فقرات المحور الأول (دوافع المحاسبة الابداعية):

الجدول رقم(03): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور دوافع المحاسبة الابداعية

رقم الفقرة	المحور	المتوسط الحاسبي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
01	تحقيق أهداف محددة للارباح	03.81	0.33	مرتفع
02	تحقيق أرقام للارباح تعادل توقعات المحللين الماليين في السوق	04.00	0.46	مرتفع
03	تقليل الارباح وجعلها أقرب الى الاستقرار	03.87	0.32	مرتفع
04	تحقيق منافع شخصية للمديرين وخاصة في حال ارتباط المنافع الادارية بالنتائج	03.74	0.29	مرتفع
05	تجنب التكلفة السياسية نتيجة للقوانين والانظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة	03.80	0.35	مرتفع
06	تحسين المركز المالي للحصول على التمويل اللازم	03.62	0.45	متوسط
07	المحافظة على سقوف التمويل الممنوحة من المقرضين	03.70	0.42	مرتفع
08	تقليل ضرائب واجبة الدفع من خلال التاثير على الدخل الخاضع للضريبة	03.75	0.43	مرتفع
	المجموع الكلي للمحور الاول	**03.78**	**0.40**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (03.78) بانحراف معياري قدره (0.40)، اذ تبين بان الوسط الحسابي العام اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) و هذا يدل على اهتمام المؤسسات المبحوثة بمحور دوافع المحاسبة الابداعية، و قد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(03.62- 4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (0.29- 0.46). وكان أعلى متوسط للفقرة الثانية، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري0.46 مما يدل على الشركات المبحوثة تحقيق أرقام للارباح تعادل توقعات المحللين

الماليين في السوق. أما الفقرة السادسة فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.62 بانحراف معياري0.45 مما يدل أن الشركات المبحوثة لاتقوم بتحسين مركزها المالي للحصول على التمويل اللازم.

2-2-تحليل فقرات المحور الثاني (وسائل تجنب المحاسبة الابداعية):

الجدول رقم(04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور وسائل تجنب المحاسبة الابداعية

رقم الفقرة	المحور	المتوسط الحاسبي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
09	اتخاذ اجراءات عقابية من هيئات المحاسبة للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية	03.89	0.57	مرتفع
10	على الهيئات المحاسبية تقوية الجانب الاخلاقي لمهنة المحاسبة حتى لايلجأ المحاسبين لتبني المحاسبة الابداعية	04.00	0.52	مرتفع
11	التحصيل العلمي المختص في المحاسب والمدقق يحد من المحاسبة الابداعية	03.86	0.56	مرتفع
12	اقامة دورات تدريبية وتطويرية تحد من المحاسبة الابداعية	03.74	0.53	مرتفع
13	الخبرة المهنية المحاسبية والتدقيقية للمحاسب والمدقق لها تأثير في الكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية عند عرض والابلاغ عن القوائم المالية تحد من المحاسبة الابداعية	03.80	0.54	مرتفع
14	الاطلاع بشكل مستمر على مايصدر من أدلة مهنية ومعايير دولية تساهم في الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الابداعية	03.60	0.47	متوسط
15	الافصاح عن تغيير السياسات المحاسبية المتبعة في المؤسسة يساهم في الكشف عن استخدام ممارسات المحاسبة الابداعية	03.70	0.45	مرتفع
16	حرص المحاسبين القانونيين على الالتزام بإظهار المعلومات الدقيقة لأي شركة يقومون بعملية تدقيقها مبتعدين عن أي تحيز أو تؤثر بالادارات الخاصة بهذه الشركات مما يعني ضرورة توفر صفة الموثوقية بهذه البيانات.	03.75	0.50	مرتفع
17	تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة في الدولة على الشركات التي تتورط في القيام ببعض الممارسات المحاسبة الابداعية من تلاعبات او تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة	03.97	0.55	مرتفع
18	ضرورة مراجعة السياسات المحاسبية البديلة التي بها مرونة تسمح بتعدد البدائل والخيارات في السياسات والتقديرات المحاسبية .	04.00	0.48	مرتفع
	المجموع الكلي للمحور الثاني	**03.81**	**0.53**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (03.81) بانحراف معياري قدره (0.53)، اذ تبين بان الوسط الحسابي العام اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) و هذا يدل على اهتمام المؤسسات المبحوثة بمحور وسائل تجنب المحاسبة الابداعية، و قد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(03.60- 4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (0.45- 0.57). وكان أعلى متوسط للفقرة الثامنة عشر، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري0.48 مما يدل على أن الشركات المبحوثة تقوم بمراجعة

السياسات المحاسبية البديلة التي بها مرونة تسمح بتعدد البدائل والخيارات في السياسات والتقديرات المحاسبية. أما الفقرة الرابعة عشر فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.60 بانحراف معياري0.47 مما يدل على عدم اطلاع الشركات المبحوثة بشكل مستمر على مايصدر من أدلة مهنية ومعايير دولية تساهم في الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الابداعية.

2-3-تحليل فقرات المحور الثالث (استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية):

الجدول رقم(05): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية

رقم الفقرة	المحور	المتوسط الحاسبي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
19	هناك امكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغلية من خلال استخدام معياررقم12 ضرائب الدخل بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب	03.95	0.37	مرتفع
20	عند استخدام المعيار رقم 29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" ضمن الجانب الاقتصادي يؤدي الى ان يكون مستخدموا القوائم المالية غير قادرين على استخراج معلومات ذات دلالة لهذه القوائم	03.72	0.45	مرتفع
21	تأجيل الاعتراف بالايرادات التي يتوقع حصولها أو من المحتمل تحقيقها الى المدة التي تحققها المؤسسة بالشكل الفعلي	03.89	0.37	مرتفع
22	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لازالة البنود غير المتكررة	04.00	0.38	مرتفع
23	الاعتراف المحاسبي بالاصول غير الملموسة بما يخالف الاصول والقواعد المنصوص عليها ضمن المعايير المحاسبية الدولية	03.80	0.35	مرتفع
24	عدم الالتزام بمبدا التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية	03.82	0.41	مرتفع
25	عدم الافصاح عن البنود النقدية المقيدة	03.59	0.42	متوسط
26	الاختلاف في سعر الصرف والمرتبط بالفائدة في حالة القروض التي تتم بعملات اجنبية	03.78	0.44	مرتفع
27	تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة fifo الى wa	03.90	0.36	مرتفع
28	التلاعب بتقدير الضرائب المؤجلة	03.79	0.38	مرتفع
29	التلاعب بتقدير في مخصصات توزيع تكلفة الموجودات الثابتة على اعمارها الانتاجية المقدرة	03.92	0.37	مرتفع
30	التلاعب بالاحداث اللاحقة لتاريخ اعداد الميزانية وذلك من خلال ظهورها اوعدم ظهورها وذلك حسب ظروف المؤسسة لتحقيق أهداف الادارة	03.88	0.39	مرتفع
31	تأجيل الاعتراف بالمساعدات والمنح الحكومية	03.87	0.51	مرتفع
32	تخفيض الضرائب او الاعفاء عنها لمدة محددة لتحويلها الى منفعة فعلية ومفيدة للمؤسسة	03.73	0.36	مرتفع

المجموع الكلي للمحور الثالث	**03.83**	**0.29**	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (03.83) بانحراف معياري قدره (0.29)، اذ تبين بان الوسط الحسابي العام اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) و هذا يدل على اهتمام المؤسسات المبحوثة .بمحور استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية، و قد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(03.59- 4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (0.35- 0.51). وكان أعلى متوسط للفقرة الثانية والعشرون، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري0.38 مما يدل على أن الشركات المبحوثة تقوم بالتلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لازالة البنود غير المتكررة. أما الفقرة الخامسة والعشرون فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.59 بانحراف معياري0.42 مما يدل على عدم افصاح الشركات المبحوثة عن البنود النقدية المقيدة.

3-اختبار فرضية البحث: لاختبار مدى صحة فرضية البحث تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، بالاضافة الى استخدام معامل التفسير R^2 لغرض قياس نسبة ماتفسره المعايير المحاسبية الدولية من تغيرات تؤثر في المحاسبة الابداعية.

الجدول يوضح معلمات نموذج الانحدار البسيط المستخدمة في دور المعايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية

الجدول رقم(06): العلاقة التأثيرية للمعايير المحاسبية الدولية على المحاسبة الابداعية

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	المعايير المحاسبية الدولية B	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	معامل التفسير R^2
المحاسبة الابداعية	1.114	27.62	03.92	74.17

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

- بلغت قيمة(1.114) (B) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (x) (المعايير المحاسبية الدولية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في قيمة (y) (المحاسبة الابداعية) بمقدار (1.114)
- بلغت قيمة(F) المحسوبة التي تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط بلغت (27.62) وهي أكبر بذلك قيمة(F) الجدولية البالغة (04.00) عند مستوى معنوية (0.05) مما يدل على قبول فرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعايير المحاسبية الدولية على المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة الجزائرية.

- يتضح ايضا من قيمة معامل التفسير R^2 البالغة (0.7417) يعني أن نسبة ماتفسره المعايير المحاسبية الدولية من التغيرات التي تطرأ على المحاسبة الابداعية هي (74.17٪) أما النسبة الباقية البالغة (25.83٪) تعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار أصلا، يتضح لنا ان المعايير المحاسبية الدولية بالشركات لها تأثير واضح في المحاسبة الابداعية.

خاتمة:

بعد دراسة الجانب النظري، والدراسة الميدانية، توصل الباحثين إلى العديد من النتائج أهمها:

-أن المحاسبة الإبداعية هي مجموعة الأساليب والممارسات التي يتبعها المحاسبون وإدارات الشركات للتلاعب في أرقام القوائم المالية إستغلالاً للمرونة والبدائل التي سمحت بها المبادئ والمعايير المحاسبية .

-المنظور الأخلاقي لمهنة المحاسبة والمراجعة له دور أساسي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.

-هناك عدة جوانب للمحاسبة الابداعية منها الجانب ايجابي يتضمن مبادئ وأساليب لغرض التعرف على التغييرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والادارية وهناك جانب سلبي يتمثل في استغلال المرونة والثغرات في القواعد والاعراف المحاسبية لغرض تحسين صورة المؤسسة للشركات من خلال عرض القوائم المالية بصورة أفضل وهذا يؤدي الى التغطية على تعثر تلك المؤسسة وتأخر افلاسها.

-الاشخاص الذين يمارسون التلاعب في الارقام المحاسبية يكونون اكثر حذرا ويبحثون عن ممارسات وأساليب للمحاسبة الابداعية لغرض التلاعب بالقوائم المالية واكتشاف معلومات مالية قد تكون مضللة.

-تعتبر المحاسبة الابداعية أسلوب لا يتم الاعتراض عليه الا عندما تدخل الامور الأخلاقية فيها فان المحاسبة الناتجة عن ذلك تصبح غير عادلة ولاتظهر حقيقة المركز المالي للشركة.

-اوردت الادبيات المحاسبية ان هناك العديد من أساليب المحاسبة الابداعية التي تستعمل من قبل الشركات مثل الفقرات غير الاعتيادية، تمهيد الدخل، تكوين مخصصات التأثير في قائمة المركز المالي.

-ان المعايير المحاسبة الدولية تلعب دور في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، لأن غياب المعايير يؤدي الى اتباع اجراءات وطرق محاسبية غير سليمة وغير موحدة.

- من دوافع الشركات المبحوثة لممارسة التلاعب باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية هو تحقيق أرقام للارباح تعادل توقعات المحللين الماليين في السوق.

- من وسائل تجنب المحاسبة الابداعية في الشركات المبحوثة أنها تقوم بمراجعة السياسات المحاسبية البديلة التي بها مرونة تسمح بتعدد البدائل والخيارات في السياسات والتقديرات المحاسبية.

- ان أهمية استخدام معايير المحاسبة الدولية في دعم ممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات المبحوثة تكمن في: التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لازالة البنود غير المتكررة، و تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون

من طريقة fifo الى wa، و التلاعب بتقدير في مخصصات توزيع تكلفة الموجودات الثابتة على اعمارها الانتاجية المقدرة، هناك امكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغلية من خلال استخدام معياررقم12 ضرائب الدخل بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب

التوصيات والمقترحات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثين بالآتي :

-قيام الجمعيات المحاسبية والتدقيقية بنشر المعايير والمبادئ وخصوصا تلك التي تتضمن ابعاد اخلاقية لترسيخ مبدأ الحياد والاستغلال والذي يعتبر اساس للمبادئ الاخرى.

-ضرورة عقد مؤتمرات وندوات لتوعية المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق بموضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية.

-ضرورة تركيز الجهات المسئولة عن مهنتي المحاسبة والتدقيق على ايجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الاخلاقي لهذه المهنة وتجنب الممتهنين لها من الوقوع في ممارسات المحاسبة الإبداعية مع بيان العقوبات والمسئوليات نتيجة إتباع هذه الأساليب .

-نشر الوعي الكافي حول ممارسات المحاسبة الابداعية وبيان اضرارها وبالتالي الحد منها ومحاربتها بالوسائل الصحيحة.

-ايلاء العناية الخاصة من قبل مراقب الحسابات الخارجي نحو هذه الممارسات(ممارسات المحاسبة الابداعية) وثم الكشف عن آثارها الجسيمة على القوائم المالية.

قائمة المراجع :

[1] – حسين القاضي، د مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار التقافة للنشر، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن، 2008، ص103

[2] – يوسف جربوع، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، غزة، الطبعة الأولى، 2001، ص23

[3] – المجمع العربي للمحاسبين القانونين، معايير المحاسبة الدولية، 2000

[4] – الهادي أدم محمد ابراهيم وأخرون، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة العلوم الادارية، كلية العلوم الادارية ،جامعة افريقيا العالمية العدد 01، 2017، ص65.

[5] – ليلي عبد الصاحب داخل، تأثير المحاسبة الإبداعية في تحيد الوعاء الضريبي للدخل والحد من اثارها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،جامعة بغداد، العدد 47، 2016، ص377.

[6] – حمادة، رشا، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد 62، 2010، ص95.

[7] – كمال احمد يوسف وكفاح صلاح ابراهيم ،" اثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية،مجلة الدراسات العليا، المجلد05، العدد20، السودان ،2016، ص 35.

[8] – حسن فليح، فارس جميل، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد27 ،2011، ص 365.

[9] – الخشاوي، علي محمود و الدوسري، محسن ناصر ،" المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجه "، ديوان المحاسبة، عمان، الأردن، 2008،ص12-13

[10] – يحيى محمد أبو طالب، "المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة "، 2006، ص 205-215

[11] – عبد الله محمد طالب باخجه، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير علوم في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2013، ص44-58

أثر القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومة المالية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
دراسة تحليلية

أ.د/ فهيمة بديسي
جامعة: قسنطينة-2-
badissifahima@yahoo.fr

أ.محمد بوطلاعة
المركز الجامعي ميلة
mohstrategie@gmail.com

أ.مريم باي
المركز الجامعي ميلة
m.bey@centre-univ-mila.dz

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر أسس القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومة المالية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و قد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لكل أساس من أسس القياس مزايا و عيوب و آثار متفاوتة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، لذا على الكيانات المحاسبية المفاضلة بينها واختيار الأساس الذي يحسن من الخصائص النوعية للمعلومة المالية التي يحتاجها مستعملوها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Abstract:

The objective of this study is to point out the effects of accounting measurement on the specific characteristics of financial information in accordance with the IFRS. The study concluded that the basis of measurement has advantages, disadvantages and thus different effects on the specific characteristics of the financial information. Therefore accounting entities should differentiate between them and choose the basis that improves the qualitative characteristics of the financial information that users need to make their economic decisions.
Keywords: Accounting Measurement, Historical Cost, Fair Value, International Financial Reporting Standards.

مقدمة:

يحدد الإطار المفاهيمي المفاهيم التي تكمن وراء إعداد وتقديم البيانات المالية لمستعملي المعلومة المالية، لذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية، سنة 2010م، بإصدار إطاره المفاهيمي الجديد الذي أعده بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة المالية، والذي يحل محل الاطار المفاهيمي الذي نشر في عام 1989م.

يوفر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، لمجلس المعايير المحاسبة الدولية، عدة أسس للقياس المحاسبي. وهذا التعدد هو بمثابة محصلة لعدة عوامل اقتصادية اجتماعية، سياسية وتكنولوجيا، والتي واكبت التطور المهني للمحاسبة. وعليه يصعب تحديد سبب واحد لهذا التعدد، وإن كانت أهم الأسباب وراء ذلك المعالجات المحاسبية البديلة لنفس العملية، والتي تسمح بها مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وفق عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية.

إن كل أساس من أسس القياس المحاسبي له مزايا وعيوب، ما يجعل لكل أساس تأثيرا خاصا على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، والتي يستخدمها مستعملي البيانات المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.إن أساس التكلفة التاريخية هو أكثر الأسس استخداما لدى الكيانات المحاسبية عند إعداد بياناتها المالية، حيث عادة ما يستخدم مع أسس قياس أخرى. كما أنه يمكن استخدام أساس التكلفة الجارية لتجاوز قصور التكلفة التاريخية في التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية ، وهذا مهد لظهور القيمة العادلة كأساس قياس محاسبي يسعى إلى تقديم معلومات مالية ذات خصائص نوعية مناسبة لمستعمليها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ومن هنا تبرز إشكالية ورقتنا البحثية والمتمثلة في : ما أثر أسس القياس المحاسبي التي تسمح بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومة المالية؟

بالاضافة إلى هذا التساؤل الرئيس يمكن إضافة التساؤلين التاليين:

- ماهي أسس القياس المحاسبي التي يسمح بتطبيقها مجلس معايير المحاسبة الدولية ؟
- ماهي الخصائص النوعية التي يهدف إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ؟

و تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في أنها تتناول واحدة من أهم القضايا المحاسبية المعاصرة والتي تتمثل في تطور بدائل القياس المحاسبي في ظل التوسع في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لذا يمكن توضيح أهمية هذه الورقة من خلال النقاط التالية:

- تعدد بدائل القياس المحاسبي المسموح بها له آثار مختلفة على البيانات المالية الخصائص النوعية للمعلومة المالية.
- ظهور أساس القيمة العادلة الذي أثار جدلا واسعا وسط المهنيين و الأكاديميين.

و نهدف من هذه الورقة البحثية إلى :

- التعريف ببدائل القياس المسموح بتطبيقها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تحديد مزايا وعيوب كل بديل وآثارها على الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

سيعتمد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية تقوم على عرض بدائل القياس المحاسبي المسموح بتطبيقها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذا مزايا وعيوب كل بديل قياس وآثارها على الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

أولا: القياس المحاسبي في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في البيانات المالية و التي ستظهر بها في الميزانية و بيان الدخل و يتضمن ذلك إختيار أساس موحد للقياس. ويستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس و لدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية و هذه الأسس تشمل : التكلفة التاريخية (أكثر الأسس استخداما)، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق أو القيمة القابلة للتسديد،القيمة الحالية والقيمة العادلة.

1- القياس المحاسبي

تعرف جمعية المحاسبين الأمريكيين(AAA) القياس المحاسبي بأنه"يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بالأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية التي تتعلق بوحدة محاسبة معينة بناءا على ملاحظات ماضية أو حاضرة وبموجب قواعد محددة"[1].

أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية فقد عرف القياس المحاسبي على أنه : "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في البيانات المالية التي ستظهر بها في الميزانية وبيان الدخل (البيانات المالية)، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس"[2].

وبالتالي يمكن القول أن : القياس المحاسبي هو إعطاء قيم عددية للأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية التي تنعكس في شكل قيم نقدية تأخذها العناصر التي تظهر في البيانات المالية، وفق اختيار أساس محدد للقياس. ويتميز بالخصائص التالية:

- يستخدم القياس المحاسبي أسلوب القياس العددي أو الكمي.
- تعتبر الأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية موضوع القياس المحاسبي.
- تعتبر النقود هي وحدة القياس المحاسبي.
- تنعكس نتائج القياس المحاسبي في القيم النقدية التي تظهر بها عناصر البيانات المالية.
- يتضمن القياس المحاسبي اختيار أساس محدد للقياس.

2- محددات القياس المحاسبي

إن هدف القياس المحاسبي هو ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى أرقام تنعكس في شكل معلومات مالية تقدم إلى مستعمليها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المستقبلية، غير أنه في ظل بيئة تتسم بعدم الثبات فإن أدوات وأسس القياس يمكن أن تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومة المالية وهو ما يتطلب ظهور أسس قياس تسمح بالوصول إلى معلومات مالية ذات مصداقية وملائمة لمستعمليها لذا فإن أهم محددات القياس المحاسبي تتمثل في[3]:

- **عدم التأكد:** ينشأ عدم التأكد في المحاسبة عند تطبيق أو احترام مبدأ الاستمرارية حيث (بالرقي تيجاني: 2008، ص63):

- إن تطبيق مبدأ الاستمرارية يجعل من الضروري توزيع العديد من العناصر على الفترات الحالية والمستقبلية، وبالتالي فإن الإنفاق الحاضر يرتبط بشكل منطقي بما سيحدث في المستقبل، إلا أن هذا الأمر لا يتم في معظم الأحيان كما لا يمكن الجزم بوجود هذه العلاقة.

- إن تطبيق مبدأ الاستمرارية يؤدي إلى ضرورة التنبؤ بما سيكون عليه الحال مستقبلا لاتخاذ العديد من القرارات، لذا فإن القياس المحاسبي يفترض، عند التعبير عن الثروة وجود تدفقات نقدية غير مؤكدة عن المبالغ المتوقعة في المستقبل.

- **الموضوعية والقابلية للتحقق:** الموضوعية هي عدم الحياد ونقيض التحيز والحكم المسبق وهي ميزة من يتطرق إلى الواقع بأكبر صدق ممكن[4]. وهي أساس كل قياس كمي، فالقياس المحاسبي الذي لا يلبي شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول نتائجه أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية لذا لابد أن يتوفر القياس المحاسبي الموضوعي على الخصائص الآتية[5]:

- إن القياس الموضوعي هو قياس غير شخصي بمعنى أنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس.
- إن القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة.
- إن القياس الموضوعي يمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة الملاحظين والقائمين بالقياس.
- تقاس درجة الموضوعية لقياس معين بالاعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس إذ يعتمد على القياس ذي التوزيع الأقل تشتتا.

وبالتالي يمكن القول أن القياس المحاسبي الموضعي هو قياس خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس قابل للتحقق، يستند على المبادئ المحاسبة المقبولة عموما، يعطي معلومة مالية ذات خصائص نوعية تعكس الواقع الاقتصادي للأحداث الاقتصادية للكيان المحاسبي ،يساعد مستعملي المعلومات المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

– **وحدة النقد كأساس للقياس:** تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس موحدة تربط بين جميع العمليات المتعلقة بالكيان تسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنة، وتستعمل عادة وحدة النقد الوطني وهي الدينار الجزائري كأساس لقياس مختلف الأحداث الاقتصادية، وتعتبر وحدة النقد أفضل وحدة قياس خاصة في عمليات تجميع البيانات غير أنها تعد في حد ذاتها سلعة تخضع لقانون العرض والطلب وبالتالي تتعرض للتغير في سعرها وقوتها الشرائية من حين لآخر[6].

وحيث أن القرارات والتنبؤات المستقبلية لمستعملي المعلومات المالية تعتمد على المقارنة الزمنية للمعلومات المالية، فإن هذا يستوجب إما ثبات وحدة النقد أو أخذ تغيرات قيمة النقد بالاعتبار، وإلا فإن هذه المقارنات سوف تفتقر إلى الموثوقية لبعدها عن الواقع، حيث أن ثبات قيمة وحدة النقد وتغيرات قوتها الشرائية أمر لا يمكن التحكم به، فإن القياس المحاسبي لابد أن يتكيف مع هذا التغيير باعتماد بدائل للقياس القائم على التكلفة التاريخية التي تفترض ثبات وحدة النقد.

– **الحيطة والحذر:** يعد مبدأ الحيطة والحذر من أقدم المبادئ المحاسبية وأكثرها شمولية في التقييم وقد ظهر هذا المبدأ بفضل حوادث الإفلاس المتلاحقة التي واكبت الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من القرن الماضي، ويقوم هذا المبدأ على اختيار القيم الأدنى عند تقييم الأصول و المنتوجات ،و القيم الأعلى عند تقييم الخصوم والأعباء في تاريخ إعداد البيانات المالية وبناءا عليه فإن هذا المبدأ يملي على المحاسب موقفا متشائما عند إعداد البيانات المالية حيث أنه يعتمد أساسا على التكلفة التاريخية، لكنه يعتمد تكلفة الاستبدال إذا تدنت الأسعار لمستوى أقل من التكلفة التاريخية[7].

وفي الأخير يمكن الاشارة إلى ضرورة احترام المحددات الأربعة للقياس المحاسبي لضمان مصداقية القياس المحاسبي لذا سيتم التطرق في العنصر الموالي إلى أسس القياس المحاسبي ومدى تأثيرها في هذه المحددات.

ثانيا: أسس القياس المحاسبي

يستخدم الكيان المحاسبي عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية.

1- أساس التكلفة التاريخية

يعرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، من خلال إطاره التصوري للمعلومة المالية لسنة 2010م، التكلفة التاريخية على أنها" تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين او في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط"[8].

وعليه فإن التكلفة التاريخية تعتبر ذات أهمية كونها تمثل تقريب للقيمة العادلة في تاريخ الحيازة حصرا. فالتكلفة ليست ذات أهمية أساسية لأنها تمثل مبلغ قد تم دفعه، ولكنها مهمة كمقياس لقيمة ما تم حيازته[9].

ويعتبر معدو ومستخدمو البيانات المالية التكلفة التاريخية الأساس الأكثر إفادة بصفة عامة لأغراض القياس والتقرير المحاسبي. وعليه فإن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حاليا تتطلب المحاسبة عن أغلب الأصول والالتزامات والتقرير عنها على أساس التكلفة التاريخية لأنها قابلة للاعتماد. فالتكلفة التاريخية محددة ويمكن التحقق منها، وبمجرد تحديدها تظل ثابتة طالما بقي الأصل في الخدمة، لذا فهي توفر لمستخدميها بيانات مالية موضوعية وقابلة للتحقق منها[10].

لقد استمر الاعتماد على التكلفة التاريخية كأساس للقياس لفترة طويلة من الزمن كونها تتسم بالسهولة والموضوعية وقابلية التحقق منها، لذا يقدم المدافعون عنها مجموعة من الحجج تتمثل في[11]:

- التكلفة التاريخية ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية.
- التكلفة التاريخية مبنية على صفقة فعلية وليس مجرد صفقة محتملة أو متوقعة.
- أثبتت الوقائع التاريخية أن البيانات المالية التي أساسها التكلفة التاريخية كانت مفيدة عبر سنين غير أن متغيرات عديدة أشارت إلى القصور فيها.
- إن الانطباع السائد عن الربح هو زيادة سعر البيع عن التكلفة التاريخية وهذا المفهوم للربح مقبول كأساس للقياس الناجح.
- إن التكلفة التاريخية أقل عرضة للتحريف والتغيير عن باقي الأسس الأخرى.
- عدم وجود دليل ميداني مقنع يؤكد بأن المعلومات الناتجة عن أسس قياس أخرى أكثر فائدة من معلومات ناتجة عن محاسبة التكلفة التاريخية.

غير أن مستعملي المعلومات المالية وجهوا مجموعة من الانتقادات لأساس التكلفة التاريخية يمكن إيجازها فيما يلي[12]:

- عدم مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها قائمة المركز المالي، نظرا لاستخدامها مزيجا من العناصر المقيسة بوحدات نقد ذات قوة شرائية مختلفة داخل القائمة الواحدة.
- عدم مصداقية صافي الربح الذي يظهر في قائمة الدخل، حيث أنها نتاج لمقابلة الإيرادات المقيسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية حالية بالمصروفات المقيسة بمزيج من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية المختلفة.
- عدم ملائمة المعلومات المالية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لمستعملي المعلومة المالية لاتخاذهم قراراتهم الاقتصادية نتيجة عدم واقعيتها وعدم بيانها المركز المالي الحقيقي والقياس غير السليم للأرباح.

وبالرغم من أن أساس التكلفة التاريخية يحترم أغلب محددات القياس المحاسبي إلا أن له تأثير على الميزات النوعية للمعلومة المالية حيث:

- **بالنسبة للملائمة:** رغم أن أساس التكلفة التاريخية يوفر خاصية الملائمة لمستعملي المعلومة المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المستقبلية من خلال القيمة التأكيدية للمعلومة الماضية إلا أنه يفتقد إلى هذه الخاصة (الملاءمة) بافتقاده للقيمة التنبؤية للمعلومة المالية في المدى الطويل.
- **بالنسبة لخاصية المصداقية:** رغم ثبات الخاصية العددية لبنود البيانات المالية إلا أن التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد يعني أن بنود البيانات المالية للكيان المحاسبي مسجلة بقيم مختلفة وغير متكافئة في قوتها الشرائية مما يجعل تجميعها عملية مضللة.
- **بالنسبة لخاصية المقارنة:** عدم إمكانية المقارنة للبيانات المحاسبة الخاصة بالكيان المحاسبي ذاته أو الكيانات المحاسبية من نفس القطاع عبر الزمن.

كما أن التقلبات الكبيرة في القوة الشرائية لوحدة النقود في حالة التضخم أدت إلى ظهور أسس قياس أخرى لتقديم نتائج أفضل لمستعملي المعلومات المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

2- أسس القياس المحاسبي في ظل تغيرات الأسعار:

تتغير الأسعار بمرور الزمن بسبب العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الخاصة والعامة. فالعوامل الخاصة، كالتغيرات في العرض و الطلب أو المستوى التكنولوجي، قد تؤدي إلى تغيرات كبيرة ومستقلة في الأسعار الخاصة، وبالإضافة إلى ذلك فإن العوامل العامة قد تؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار ثم في القوة الشرائية للنقود.

2-1- أساس القوة الشرائية العامة: يتضمن أساس القوة الشرائية العامة، والذي يعرف بمحاسبة المستوى العام للأسعار، تعديل كل أو بعض بنود البيانات المالية بالتغير في المستوى العام للأسعار. ويؤكد مؤيدو هذا الأساس على أن هذا التعديل ما هو إلا تعديل لوحدات القياس المستخدمة ولا يغير من أساس القياس الأصلي. وفي ظل هذا الأساس فإن صافي الربح يعكس عادة آثار التغير في المستوى العام للأسعار على الاستهلاك، وتكلفة البضاعة المباعة وصافي البنود النقدية وذلك باستخدام أحد الأرقام القياسية المناسبة. كما يتم التقرير عن صافي الربح بعد المحافظة على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الكيان[13].

وتتلخص مجموع الإجراءات الواجب إتباعها عند تطبيق أساس القوة الشرائية العامة بالخطوات التالية[14]:

- إعداد البيانات المالية وفق أسلوب التكلفة التاريخية.
- تحديد الرقم القياسي المناسب لتغيرات قيمة وحدة النقد.
- تبويب عناصر قائمة المركز المالي إلى عناصر نقدية وعناصر غير نقدية.
- تعديل العناصر غير النقدية باستخدام الرقم القياسي التالي:

- التكلفة التاريخية للعنصر **X** الرقم القياسي نهاية الفترة/ الرقم القياسي في تاريخ نشأة العنصر.

- قياس المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية، وذلك بطرح الرقم الحالي لها في الأصول النقدية في نهاية الفترة من الرقم المعدل الناتج عن تعديل صافي المركز النقدي المعدل في بداية الفترة بكل المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة بعد تعديلها.

لذا يتميز أساس القوة الشرائية العامة بميزتين أساسيتين وهما: الإبقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم واعتماد وحدة قياس نقدية ثابتة[15]. كما يتمتع كذلك بمجموعة من المزايا نذكر منها[16]:

– إن بيانات البيانات المالية التاريخية غير قابلة للجمع والطرح والمقارنة فيما بينها لاختلاف وحدة القياس، فهذه البيانات هي تجميع لأصول وخصوم مقاسة في تواريخ مختلفة وبوحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة، الأمر الذي يجعل البيانات المالية مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة، إن تعديل البيانات التاريخية وفق تغيرات القوة الشرائية العامة والتعبير عنها بدلالة وحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة يجعل بيانات هذه البيانات المالية موثوقا بها وصالحة لاتخاذ القرارات.

– إن تغيرات القوة الشرائية تؤثر بشكل مختلف على المنشآت الاقتصادية المماثلة، وذلك لاختلاف هيكل أصول وخصوم كل منشاة وبنودها النقدية وغير النقدية وعمر المنشأة وأصولها، لذلك فإن تعديل محتوى البيانات المالية والتعبير عنها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة يجعلها قابلة للمقارنة بين المنشآت المماثلة، أضف إلى ذلك أن البيانات المحاسبية المعدلة للمنشأة الواحدة تصبح أيضا –نتيجة لمراعاة خاصية الثبات– قابلة للمقارنة عبر الدورات المالية المختلفة لمراعاة التغيرات في المستوى العام في الأسعار باستمرار.

– إن الدخل المحاسبي التقليدي الناتج عن مقابلة المصروفات التاريخية بالإيرادات الحالية يميل إلى التضخم الصوري في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار الأمر الذي يؤدي بالتدريج برأسمال المنشأة نتيجة تصاعد ضرائب الدخل على أرباح غير مبررة أو ملموسة ماديا وتوزيع هذه الأرباح غير الحقيقية. أما نتائج الأعمال في محاسبة المستوى العام للأسعار فإنها تميل للاعتدال والمحافظة نتيجة استبعادها التضخم النقدي الصوري بتطبيقها مفهوم المحافظة على رأس المال المالي.

– إن محاسبة المستوى العام للأسعار سهلة التطبيق، فهي تعتمد وحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة لتحل محل وحدة قياس "مطاطية" متغيرة القوة الشرائية. ولذلك، فهي تمثل البديل الأقل ابتعادا عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، كما أنها موضوعية نسبيا وقابلة للتحقق، أي أن معلوماتها تتصف بخاصية الموثوقية، إن هذه السمات يمكن أن تجعلها أكثر قبولا من محاسبة القيمة الجارية.

– إن محاسبة المستوى العام للأسعار تزود الإدارة بالمعلومات المفيدة لاستخداماتها وتقييمها، فمكاسب أو خسائر القوة الشرائية العامة الناجمة عن حيازة البنود النقدية تعكس تجارب الإدارة وسلوكها تجاه ظاهرة التضخم، أما البنود غير النقدية المعدلة وفق تغيرات القوة الشرائية فإنها تؤشر بصورة تقريبية عن القوة الشرائية اللازمة لإحلال الأصول.

– تفصح محاسبة المستوى العام للأسعار عن تأثير التضخم على الأرباح وتعطي عائد استثمار أكثر واقعية، كما أن مستخدم البيانات المالية المعدلة لا يحتاج لدراسة وفحص آثار التضخم على المنشأة المعنية.

– تظهر في محاسبة التكاليف التاريخية مشكلة استبدال الأصول بصورة حادة في ظروف التضخم النقدي، أما تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار فيساعد في حل مشكلة استبدال الأصول والمحافظة على رأس المال المالي للمنشأة وليس رأس المالي الاسمي أو الأصلي.

وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها أساس القوة الشرائية العامة إلا أنه لا يخلو من العيوب والتي نذكر منها[17] :

– لقد أوضحت دراسات ميدانية متفرقة أن معلومات محاسبة المستوى العام للأسعار إما أنها ضعيفة قليلة العائدية أو أنها غير مقبولة من المستخدمين لذلك ينبغي إجراء أبحاث مستفيضة في قطاعات اقتصادية مختلفة قبل الوصول إلى أية استنتاجات حول ملائمة هذه المعلومات وقدرتها على التفسير والتنبؤ.

– في محاسبة المستوى العام للأسعار تراعى التغيرات في القوة الشرائية العامة، أي التغيرات في قيمة النقود باعتماد تطور المستوى العام للأسعار، ولكن يتم تجاهل تغيرات المستوى الخاص لأسعار بعض السلع والخدمات التي تهم الإدارة في العملية الإنتاجية وفي عملية الاستبدال والتي تهم المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار، لذلك فإن محاسبة المستوى العام للأسعار لا تعترف بمكاسب و خسارة الحيازة في البنود غير النقدية، لأنها تفترض أن أسعار هذه البنود غير النقدية تتغير بنفس معدل تغير المستوى العام للأسعار . وهذا افتراض بعيد عن الواقع في حالات عديدة، فالأسعار الخاصة، أي أسعار الاستبدال، قد تتطور بمعدل أعلى أو أدنى من تطور المستوى العام للأسعار أوقد تظل ثابتة بينما يتغير المستوى العام، فمثلا لوحظ انخفاض أسعار السلع والتجهيزات الالكترونية وذلك بشكل مطلق أحيانا وبمعدلات اقل من معدلات التضخم أحيانا أخرى، وهكذا يتضح ان الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار غير قابلة للتطبيق في كل المنشآت الاقتصادية، ولا على كل الأصول، وأن الأرقام القياسية الخاصة أفضل لمراعاة ظروف كل منشاة وخصوصيات أصولها.

– إن استخدام رقم قياسي واحد لتعديل البيانات المالية التاريخية يؤدي إلى خلط وعدم دقة في البيانات وتشويش لقراء البيانات المالية، فبالرغم من الإفصاح عن أسلوب التعديل، فإن أغلب قراء البيانات المالية المعدلة يخلطون بين

المستوى العام للأسعار والأسعار الخاصة بالسلع المعدلة بياناتها مع أن تعديل التقويم وفق المستوى العام للأسعار لا يعكس التكلفة التاريخية ولا قيمة الاستبدال.

– يختلف تأثير التضخم على المنشآت الاقتصادية المختلفة، فالمنشآت ذات الأصول الرأسمالية الكثيفة أو الإنتاج الرأسمالي الكثيف(مثل مصانع السيارات والطائرات والآلات والتجهيزات...) يمكن أن تتأثر بالتضخم بشكل أكبر من المنشآت ذات التجهيزات والإنتاج الرأسمالي القليل الكثافة والقصير الأجل (مثل المنشآت التجارية والخدمية والمالية....)لذلك، فإن محاسبة المستوى العام للأسعار يمكن أن تشوه حساب الدخل الدوري، كما أن جزءا من مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار الناتج عن الاحتفاظ بالبنود النقدية هو غير محقق(مثل الدائنين والمدينين) وينبغي استبعاده من البيانات المالية وتأجيله لدورات محاسبية تالية يثبت فيها عندما يتحقق فعلا، وتظهر مشكلة تحقيق هذه المكاسب أو الخسائر بشكل خاص في القروض والاقتراض الطويل الأجل.

– من ناحية أولى فإن محاسبة المستوى العام للأسعار تتجنب أخطاء القياس المحاسبي باعتمادها وحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية موحدة عامة، ولكن من ناحية أخرى فإنها لا تتجنب أخطاء التوقيت مثلها مثل محاسبة التكاليف التاريخية، إذ أن محاسبة المستوى العام للأسعار أيضا تعتمد مبدأ تحقق الإيراد والأرباح بالبيع، مما يؤدي إلى تداخل نتائج أعمال الدورات، فالإيراد قد يكتسب في دورة حالية ويعترف به في دورة تالية.

2-2- أساس التكلفة الجارية: يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال الإطار التصوري للمحاسبة المالية، لسنة 2010م، أساس التكلفة الجارية على أنه "تسجل الأصول بمبلغ النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر"[18].

ويمكن تطبيق أساس التكلفة الجارية باستخدام العديد من الطرق، التي تقوم بصفة عامة على التكلفة الاستبدالية قاعدة رئيسية للقياس، إلا انه في حالة زيادة القيمة الاستبدالية عن كل من القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية، فإنه عادة ما يتم استخدام القيمة القابلة للتحقق أو القيمة الحالية أيهما أكبر كأساس للقياس حيث [19] :

– تتمثل التكلفة الاستبدالية لأصل معين في التكلفة الجارية للحصول على أصل مماثل سواء كان جديدا أو سبق استعماله، أو التكلفة الجارية للحصول على طاقة أو خدمات إنتاجية مماثلة .

– تتمثل القيمة القابلة للتحقق في صافي القيمة البيعية الحالية للأصل، وتقيد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتقيد الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

– تقدر القيمة الحالية على أساس التقدير الحالي لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الأصل بعد خصمها بشكل ملائم حيث تقيد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

كما يتمتع أساس التكلفة الجارية بمجموعة من المزايا نذكر منها[20]:

– عادة ما تستخدم الأرقام القياسية الخاصة كوسيلة لتحديد التكلفة الجارية لبعض البنود، وبصفة خاصة تلك البنود التي لن تحدث بشأنها معاملات مؤخرا أو التي لا تتوافر عنها قوائم أسعار أو إذا كان من غير العملي استخدام قوائم الأسعار لتلك البنود.

– تتطلب طرق التكلفة الجارية عموما الاعتراف بآثار التغير في الأسعار الخاصة عند حساب كل من الاستهلاك وتكلفة البضاعة المباعة، كما أن معظم هذه الطرق تقضي بإجراء بعض التعديلات التي تؤدي عموما إلى الاعتراف بالتداخل بين كل من تغيرات الأسعار وكيفية تمويل الكيان.

– تتطلب بعض طرق التكلفة الجارية إجراء تسويات تعكس اثر التغير في الأسعار على صافي البنود النقدية، بما فيها الخصوم طويلة الأجل، وينتج عن ذلك في ظل ارتفاع الأسعار خسارة عند حيازة صافي أصول نقدية، أو مكاسبا عند حيازة خصوم نقدية، والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار، وهناك بعض الطرق التي تقضي بضرورة قصر تلك التعديلات على بنود الأصول والخصوم النقدية التي تدخل في حساب رأس المال العامل للكيان المحاسبي، وفي كلتا الحالتين هناك اعتراف بأن البنود النقدية تمثل أحد عناصر الطاقة التشغيلية للمشروع مثلها في ذلك مثل البنود غير النقدية، ومن السمات الأساسية لطرق التكلفة الجارية الموضحة أعلاه أنها تقضي بالاعتراف بالأرباح بعد المحافظة على الطاقة التشغيلية للكيان المحاسبي. غير أنه هناك وجهة نظر أخرى ترى أنه ليس من الضروري الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في التكلفة الاستبدالية للأصول طالما أن هذه الأصول ممولة بقروض. كما تقضي الطرق التي تعتمد على وجهة النظر هذه، بالتقرير عن الأرباح بعد المحافظة على الطاقة التشغيلية للكيان المحاسبي في حدود الجزء الممول بمعرفة المساهمين. و يمكن إجراء ذلك على سبيل المثال عن طريق تخفيض مجموع التعديلات المتعلقة بكل من الاستهلاك وتكلفة البضاعة المباعة، والبنود النقدية برأس المال العامل(إذا تطلبت الطريقة المستخدمة ذلك) بنسبة المال المقترض إلى إجمالي القروض وحقوق الملكية.

– تقضي بعض طرق التكلفة الجارية بتطبيق رقم قياسي للتغير في المستوى العام للأسعار على حقوق الملكية، وهذا يوضح إلى أي مدى تمت المحافظة على حقوق الملكية في صورة شرائية عامة وذلك في حالة ما إذا كانت الزيادة في التكلفة الاستبدالية للأصول خلال الفترة تقل عن مقدار النقص في القوة الشرائية لحقوق الملكية خلال نفس الفترة، وأحيانا يتم فقط الإشارة إلى ذلك بغرض إمكانية المقارنة بين التكلفة الجارية لصافي الأصول وصافي الأصول من

حيث القوة الشرائية العامة وفي ظل بعض الطرق الأخرى والتي تقضي بتحقق الربح بعد المحافظة على القوة الشرائية لحقوق الملكية للكيان المحاسبي يتم معالجة الفرق بين رقمي صافي الأصول كمكاسب أو خسائر تعود على المساهمين.

وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها أساس التكلفة الجارية إلا أنه لا يخلو من العيوب والتي نذكر منها [21]:

– يكون من الصعب الحصول على التكلفة الجارية لكل الأصول أو تحديدها في كل الأوقات، مما يؤدي إلى استخدام التقديرات الشخصية غير الموضوعية.

– لا تعتبر المحافظة على رأس المال المادي من وظائف المحاسبين بل هي من أهم مسؤوليات الإدارة.

– لا يمكن اعتبار التكلفة الجارية للأصل قريبة من قيمته العادلة حيث تحدد قيمة الأصل التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الاحتفاظ به.

2-3- أساس التكلفة الجارية مع أساس القوة الشرائية العامة: يرى بعض المحاسبين أنه من الخطأ استعمال أي من أساس التكلفة الجارية أو القوة الشرائية العامة للنقود كلا على حدة، وأنه على الرغم من أن أساس التكلفة الجارية يدل على التغيرات في تكلفة الأصول، إلا أنه لا يوضح ما إذا كانت هذه التغيرات حقيقية سببها التغير في المنافع المتوقعة، أم غير حقيقية سببها التقلبات في القوة الشرائية لوحدة النقد[22]. ومن مزايا الأساس الجديد نذكر مايلي[23]:

– ثبات وحدة قياس ممتلكات الكيانات المحاسبية وتوفير المعلومات الحديثة القابلة للمقارنة على أسس سليمة.

– إمكانية الحصول على معلومات أكثر وأوضح من تلك المستخرجة من تطبيق الأساسين على انفراد، حيث يتم الإفصاح عن كل من مكاسب الاحتفاظ الحقيقية أو خسائرها خالية من أثر التقلبات العامة في الأسعار وكذلك مكاسب تقلبات القوة الشرائية العامة من العناصر النقدية وخسائرها.

– يمنح هذا الأساس مستعملي البيانات المالية معلومات أكثر ملائمة لاحتياجاتهم من تلك المقدمة لهم عن تفاصيل مكونات الدخل التي تشمل أثر الاحتفاظ بالممتلكات استنادا إلى أثر التقلبات في الأسعار.

ومن عيوب هذا الأساس أن تكلفة الحصول على المعلومات اللازمة لاستخدامه قد تفوق المنافع المتوقعة من ذلك الاستخدام.

وتجدر الإشارة هنا إلى انه يوجد معيار دولي خاص بمعالجة الإبلاغ المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، وهو المعيار الدولي التاسع و العشرون، والذي يوجب التعبير عن البيانات المالية للكيانات المحاسبية التي تعمل في هذه الظروف وفق أساس التكلفة الجارية بما في ذلك البيانات المقارنة للسنوات السابقة.

3- أساس القيمة العادلة

لقد تضمنت بعض المعايير المحاسبية و المالية الدولية، التي اعتمدت على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، إرشادات محدودة حول القيمة العادلة، في حين تضمنت معايير أخرى إرشادات شاملة، غير أنها لم تكن متناسقة على الدوام في مختلف المعايير الدولية نظرا لتنوع الممارسة من جهة، ولأن صياغتها تمت على مدار عدة سنوات من جهة أخرى، مما أثر سلبا على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، لذا صدر المعيار المحاسبي المالي الأمريكي رقم FAS 157 ، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الثالث عشر IFRS 13 ليخصصا لقياس القيمة العادلة. وبعد إصدار معيار إعداد التقارير المالية الثالث عشر IFRS13: قياس القيمة العادلة في ماي 2011 م تم إلغاء كل التعاريف السابقة للقيمة العادلة واعتماد التعريف الصادر ضمن الفقرة الثامنة (08) منه واعتبار القيمة العادلة بأنها"السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"[24].

إن تطبيق أساس القيمة العادلة في القياس والتقييم المحاسبيين له مجموعة من المزايا والعيوب. فحسب كل من Jean-francois castaو Bernard colasse [25] أن هناك جدل تقني ونظري حول مزايا وعيوب القيمة العادلة، وأنه من الصعب الجزم بها، خاصة وأن ظهور محاسبة القيمة العادلة جاء بشكل عفوي بالمقارنة مع الطريقة التقليدية للتقييم، والتي يطلق عليها "التكلفة التاريخية" هذه الأخيرة التي تعتبر تطبيق يجمع بين مبدأي التكلفة التاريخية والحيطة والحذر. وبالمقارنة مع الطريقة التقليدية يرى الباحثان أن هناك ثلاث مزايا أساسية للقيمة العادلة:

تعتبر القيمة العادلة الحل الأمثل للقضاء على مشكل الموضوعية والحيادية في المحاسبة، وذلك من خلال القضاء على الذاتية و التحيز عند تقدير انخفاض في قيمة الأصول وحماية الكيان من تلاعب الإدارة بالحسابات تحت ما يعرف باسم المحاسبة الإبداعية، كما أن محاسبة القيمة العادلة لا تلغي أو تقلل من وجود الحيطة والحذر كمبدأ للتقييم فقط بل كمبدأ لتقييم وجودة العمليات.

- تزيد القيمة العادلة من القيمة الإعلامية للبيانات المالية حيث يسمح تطبيق القيمة العادلة بإعداد قوائم مالية تعطي معلومات جيدة حول أداء الكيان الحالي والمستقبلي مما يساعد مستعملي المعلومات المالية من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

- يسمح تطبيق القيمة العادلة بمراقبة المسيرين (الإدارة)، حيث أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق القيمة العادلة توجه قراراتهم نحو فائدة المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال والمقرضين.

و بالنسبة لهما فإن محاسبة القيمة العادلة تكاد تخلو من العيوب إلا في حالات خاصة لدى المؤسسات المقرضة، أو عندما يتعذر الحصول على المعلومات واللجوء إلى النذمجة للحصول على القيمة العادلة. و يؤكد على هذا Thierry Gorroz الذي يعتبر بأن تطبيق أساس القيمة العادلة يسمح بـــ [26]:

- الحد من أعمال المحاسبة الإبداعية.
- الاكتشاف السريع للأزمة المالية لسنة 2008.
- إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة وأكثر شفافية خاصة للشركات المسعرة في البورصة.
- تحسين الاتصال المالي للشركات.
- إعطاء وضعية أداء مالي قريبة من الحقيقة، حيث يكون رأس المال الخاص المجمع قريب من رأس المال المرسمل بالبورصة.
- تبادل سريع للمعلومات وهو ما يلبي حاجة المستثمرين النشطين في البورصة.

إلا أنه يعيب على تطبيق أساس القيمة العادلة أنه [27]:

- من الصعب تطبيقه عند غياب السوق النشطة.
- زيادة حدة تقلبات السوق وتقلبات الأداء.
- تحمل الكيان لمكاسب وخسائر عمليات التبادل.
- تحمل الكيان لمكاسب وخسائر عقد الصفقات وفسخها.
- المحاسبة على الأرباح المحتملة وليس عن الخسائر المحتملة وهو ما يتعارض مع مبدأ الحيطة والحذر.
- إن أساس القيمة العادلة على عكس مبدأ التكلفة التاريخية الذي يحافظ على مقاربة الإرث.

مما تقدم يتضح أن كل أساس من أسس القياس المحاسبي له مزاياه وعيوبه مما يجعل كل منه له تأثير خاص على الخصائص النوعية للمعلومة المالية التي يستخدمها مستعملي البيانات المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ثالثا: تقييم أسس القياس المحاسبي

عادة ما يتم تقييم أسس القياس المحاسبي من خلال مدى تأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

1- الخصائص النوعية للمعلومة المالية

تحدد الخصائص النوعية فائدة المعلومة المحتواة في البيانات المالية، وتنقسم إلى قسمين خصائص نوعية أساسية وخصائص نوعية ثانوية.

1-1- الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية: إن الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية هي صفات تجعل المعلومات المحتواة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، ولقد حدد الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية ، خاصيتين أساسيتين وهما :

- **الملاءمة** : و المقصود بها أن تكون المعلومة المالية مفيدة إذا كانت ملائمة لحاجات مستعمليها و تكتسب المعلومة المالية خاصية الملاءمة عندما يكون لها تأثير على قرارات مستعمليها بمساعدتهم في تقييم الأحداث المالية الحاضرة والمستقبلية، وعليه المعلومة المالية الملائمة هي " المعلومة التي تمنح تأثيرا على قرارات مستخدميها بقيمتها التنبؤية أو بقيمتها التأكدية أوالإثنين معا"[28].

ترتكز ملاءمة المعلومة المالية على قيمتين مستقلتين تنبؤية وتأكيدية. لها قيمة تنبؤية عندما يستغلها مستخدميها للتنبؤ بنتائج مستقبلية للكيان، وقيمة تأكيدية عندما تؤكد أو تنفي تنبؤات ماضية. كما يمكن للمعلومة المالية أن تكتسب القيمتين معا حيث أنه وعندما تصبح للمعلومة المالية قيمة تأكيدية يمكن استغلالها للتنبؤ مستقبلا وبالتالي تكسب قيمة تنبؤية.

وقد نص الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، لسنة 2010م، على أن اكتساب المعلومة المالية لخاصية الملاءمة يتوقف على مبدأ "الأهمية النسبية " الذي ينص على أن دلالة المعلومة المالية تتوقف على درجة تأثيرها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتأثر ملاءمة المعلومة المالية بطبيعتها وبماديتها، وفي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات وحدها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها.

- **التمثيل الصادق:** ويقصد به أن تكون المعلومة المالية ذات مصداقية عندما تعطي صورة صادقة عن الكيان المحاسبي ، وتعكس بصدق الوضع الاقتصادي للأحداث والمعاملات بغض النظر عن شكلها القانوني "[29].

ولكي تكون المعلومة المالية ذات مصداقية لابد أن تكتسب المميزات الثلاث الآتية[30]:

- الكمال أو الاكتمال : أي أن البيانات المالية تضم كل المعلومات، التغيرات والتقييمات الضرورية لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم بكل حرية لأن وجودها أو عدم وجودها يؤثر على مستخدميها.
- الحياد : أي أن إظهار المعلومة المالية لا يكون بغرض التأثير على قرارات مستعمليها في اتجاه محدد مسبقا .
- الخلو من الأخطاء: وتكون المعلومة المالية ذات مصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة وتظهر الصورة الصادقة للأحداث والمعاملات التي وقعت فعلا في الكيان المحاسبي.

ويلاحظ بأن الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، لسنة 2010م، لم يتطرق لبعض المفاهيم الهامة الذي تضمنها الإطار المفاهيمي للمجلس، لسنة 1989م، لاسيما أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني والحذر

وتم اعتبارهما على أنهما نتيجة لمفهوم الصورة الصادقة. مع الاشارة أن الإطار المفاهيمي للمجلس لسنة 1989م عرفها على النحو التالي[31]:

- أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للمعلومات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون المحاسبة عنها قدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب، وجوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابق مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني.
- الحذر: ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الاحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها التضخيم للأصول والإيرادات أو التقليل للخصوم والأعباء.

2-2- الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية: إضافة إلى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية حدد الإطار المفاهيمي لسنة 2010 أربع خصائص نوعية ثانوية هي[32]:

- **قابلية المقارنة:** تسمح هذه الخاصية لمستعملي البيانات المالية بإجراء مقارنات داخل الكيان المحاسبي نفسه أو مع كيانات محاسبية أخرى خلال الزمن، كما تساعدهم على اتخاذ قرارات المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة من خلال تقييم وضعيتها المالية وأدائها وتغيرات وضعيتها المالية مما يلزم الكيان المحاسبي المحافظة على ثبات وديمومة الطرق المحاسبية المستعملة وإعلام مستعملي البيانات المالية في حالة التغيير من طريقة إلى أخرى و أثر هذا التغيير.

- **قابلية التحقق:** تساعد هذه الخاصية على ضمان اظهار الصورة الصادقة للأحداث الاقتصادية للكيان المحاسبي، وتكتسب المعلومات المحاسبية هذه الخاصية من خلال :

- خلوها من الأخطاء وتمثيلها للأحداث الاقتصادية بصورة صادقة.
- أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبي تم تطبيقها بشكل صحيح.

- **التقديم في الوقت المناسب:** تساعد سرعة حصول مستعملي البيانات المالية على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لذا ينبغي تقديم معلومات مالية ذات مصداقية في الوقت المناسب وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستعمليها، وأن أي تأخر في الحصول عليها يفقدها أهميتها ومنفعتها.

- **قابلية الفهم:** يجب أن تكون المعلومة المالية سهلة وبسيطة الفهم لتمكن من فهم مدلولها ، لذا يجب أن تصنف، تعرف وتقدم بطريقة واضحة وبسيطة خاصة لبعض الظواهر والأحداث الاقتصادية التي يميزها الغموض والتعقيد و يصعب فهمها ببساطة.

وفي الأخير يمكن الاشارة إلى أنه تعد التكلفة قيدا شائعا على المعلومات التي يمكن تقديمها عبر التقارير المالية لذا ينبغي الموازنة بين تكلفة وفائدة المعلومات المالية ، ومن المهم أن تكون فائدة المعلومات المالية أكبر من تكلفتها على

الرغم من صعوبة تحديدها ، كما أن قيد التكلفة قد يؤدي إلى فقدان بعض المميزات النوعية للمعلومات المالية لتقليل تكلفتها .

2- تقييم أساس التكلفة التاريخية

يعتمد أساس التكلفة التاريخية على التكلفة التاريخية و القوة الشرائية لأن هذا الأخير هو تعديل للتكلفة التاريخية من حيث وحدة القياس المستخدمة ولا يغير من أساس القياس الأصلي وهو التكلفة التاريخية.

ومن خلال مزايا وعيوب أساس التكلفة التاريخية يمكن تقييمه من خلال تأثيره على الخصائص النوعية للمعلومة المالية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): تقييم أساس التكلفة التاريخية

الأساس / الخصائص		التكلفة التاريخية	القوة الشرائية العامة
الخصائص الأساسية	الملائمة	رغم أن هذا الأساس يوفر معلومات مالية ملائمة لمستعمليها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية على المدى القصير إلا أن هذه المعلومات تفقد هذه الخاصية على المدى الطويل.	رغم التعديل إلا أن هذا الأساس أيضا يفتقد إلى خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية لمستعملي البيانات المالية، كما أنه لا يلقى القبول الكافي من طرف المستعملين لاعتماده في التنبؤ.
	التمثيل الصادق	رغم موضوعيتها وقابليتها للتحقق إلا أنها تتميز بـ: -عدم مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها قائمة المركز المالي نظرا لاستخدامها مزيجا من العناصر المقيدة بوحدات نقد ذات قوة شرائية مختلفة داخل القائمة الواحدة. عدم مصداقية الربح الذي يظهر في قائمة الدخل حيث أنه نتاج لإيرادات مقيسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية حالية بمصروفات مقيسة بمزيج من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية المختلفة	تعتبر المعلومات المالية التي تتضمنها قائمة المركز المالي أكثر مصداقية لاعتمادها على القوة الشرائية العامة للنقود رغم تجاهل التغيرات في المستوى الخاص للأسعار. عدم مصداقية الربح الذي يظهر في قائمة الدخل حيث أنه نتاج لإيرادات مقيسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية حالية بمصروفات مقيسة بمزيج من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية المختلفة
الخصائص الثانوية	قابلية المقارنة	عدم إمكانية المقارنة للكيان نفسه عبر الزمن أو للكيان مع كيانات القطاعات المماثلة نظرا لاختلاف وحدة القياس من سنة إلى أخرى	عدم إمكانية المقارنة للكيان نفسه عبر الزمن أو للكيان مع كيانات القطاعات المماثلة نظرا لاعتماده على وحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية موحدة.
	قابلية التحقق	ينتج عن تطبيق هذا الأساس خطأين وهما خطأ ثبات وحدة القياس، وخطأ في التوقيت لاعتماده مبدأ تحقق الإيراد والأرباح بالبيع مما يؤدي إلى تداخل أعمال الدورات.	رغم أن أساس القوة الشرائية العامة يتجاوز خطأ ثبات وحدة القياس باعتماده على وحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية موحدة إلا أنه لا يتجنب خطأ التوقيت لاعتماده نفس مبدأ تحقق الإيراد والأرباح بالبيع.
	السرعة	سرعة إعدادها والحصول عليها	تتطلب وقت لإعادة تعديلها وفق تغيرات المستوى العام للأسعار.
	قابلية الفهم	سهلة بسيطة الفهم غير أنها لا تعكس ظاهرة التغيرات في المستوى العام للأسعار مما يتطلب إعادة معالجتها	سهلة بسيطة الفهم وتعكس ظاهرة التغيرات في المستوى العام للأسعار رغم إهمال التغيرات في المستوى الخاص في الأسعار.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على ماسبق.

3- تقييم أساس التكلفة الجارية

يمكن تقييم أساس التكلفة الجارية من خلال تقييم الطرق الثلاثة التي يطبقها، والتي تتمثل في التكلفة الاستبدالية كقاعدة عامة والقيمة القابلة للتحقق أو القيمة الحالية أيهما أكبر في حالة زيادة القيمة الاستبدالية عنهما إلا أنه سنستثني من المقارنة أساس القيمة الحالية إذ يعتبر هذا الأساس غير عملي لأنه غير موضوعي كما يتطلب تطبيق هذا

الأساس تقدير صافي التدفقات، توقيف تحصيلها أو دفعها، واختيار معدلات الخصم المناسبة لذا سيتم استبعاده عند التقييم.

ومن خلال مزايا وعيوب أساس التكلفة الجارية يمكن تقييمه من خلال تأثيره على الخصائص النوعية للمعلومة المالية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(2) تقييم أساس التكلفة الجارية

الخصائص / الأساس		التكلفة الاستبدالية	القيمة القابلة للتحقق
الخصائص الأساسية	الملائمة	تقدم معلومات ملائمة لمستعملي المعلومة المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.	تقدم معلومات ملائمة لمستعملي المعلومة المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
	التمثيل الصادق	تعتبر أكثر مصداقية من أساس التكلفة التاريخية لاستخدامها وحدات قياس إسمية تراعي تغيرات المستوى الخاص للأسعار رغم تجاهلها للقوة الشرائية العامة للنقود في إعداد البيانات المالية	تعتبر أكثر مصداقية من أساس التكلفة التاريخية لاستخدامها وحدات قياس إسمية تراعي تغيرات أسواق الخروج رغم تجاهلها للقوة الشرائية العامة للنقود في إعداد البيانات المالية
الخصائص الثانوية	قابلة للمقارنة	عدم إمكانية المقارنة للكيان نفسه عبر الزمن أو للكيان مع كيانات القطاعات المماثلة نظرا لاختلاف وحدة القياس من سنة إلى أخرى (فرض ثبات القوة الشرائية للنقود)	عدم إمكانية المقارنة للكيان نفسه عبر الزمن أو للكيان مع كيانات القطاعات المماثلة نظرا لاختلاف وحدة القياس من سنة إلى أخرى (فرض ثبات القوة الشرائية للنقود)
	قابلية التحقق	ينتج عن تطبيق هذا الأساس خطأين، وهما خطأ ثبات وحدة القياس، وخطأ في التوقيت، لاعتماد مبدأ تحقق الإيراد والأرباح بالبيع مما يؤدي إلى احتساب بعض عناصر الدخل الخاصة بالدورات السابقة وتحققها خلال الدورة الحالية وهو ما يؤدي إلى عدم استقلال الدورات.	ينتج عن تطبيق هذا الأساس خطأ ثبات وحدة القياس فقط. ولا يترتب عن تطبيقه أخطاء في التوقيت لأنه لا يعتمد على مبدأ تحقق الإيراد و الأرباح بالبيع بل يعتمد على تحقق الايراد واكتسابه وفق الانتاج.
	السرعة	تتطلب وقت لإعدادها والحصول عليها	تتطلب وقت لإعدادها والحصول عليها
	قابلية الفهم	قابلة للفهم جزئيا لأنها تعتمد على وحدات قياس اسمية مع مراعاة تغيرات المستوى الخاص للأسعار وتجاهل القوة الشرائية العامة للنقود.	قابلة للفهم جزئيا لأنها تعتمد على وحدات قياس اسمية مع مراعاة أسعار أسواق الخروج وتجاهل تغيرات المستوى العام للأسعار

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على ماسبق.

4- تقييم أساس القيمة العادلة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث حول القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومة المالية.غير أن أحدث وأشمل دراسة تناولت أثر القيمة العادلة على كل الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق الإطار المشترك لمجلس معايير المحاسبة

الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لسنة 2010م، هي مسودة لمجلس معايير المحاسبة الحكومي الأمريكي التي تتضمن الآراء الأولية للمجلس حول قياس القيمة العادلة والتطبيق، الصادرة في 03 جوان 2013، حيث يرى من خلالها المجلس أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية تجتمع في المعلومات الأولية للقيمة العادلة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[33]:

– **الملائمة**: تكون المعلومة المالية مفيدة إذا كانت ملائمة لحاجات مستعمليها لذا يرى المجلس أن المعلومات حول القيم العادلة للموجودات الاستثمارية تمكن المستثمرين والدائنين، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية من تقييم الآثار المترتبة عن قراراتهم الاستثمارية وأن المعلومات حول القيمة العادلة تسمح بالتقييم المستمر للقرارات الاستثمارية السابقة في ضوء الظروف الحالية وتأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة، كما أن التغيرات في القيمة العادلة خلال فترة معينة من الاستثمار من شأنه أن يوفر معيارا لتقييم نتائج القرارات على الكيانات المحاسبية وتقييم قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها.

– **التمثيل الصادق**: تكون المعلومة المالية ذات مصداقية عندما تعطي صورة صادقة **U**ن الكيان المحاسبي، وتعكس بصدق الوضع الاقتصادي للأحداث والمعاملات بغض النظر عن شكلها القانوني، وهذا ما توفره محاسبة القيمة العادلة في ظل الأسواق النشطة.

– **قابلية المقارنة**: المقارنة يعني أن مستخدم المعلومة المالية يجب أن يكون قادرا على إجراء مقارنات بين الكيانات المحاسبية. ويرى المجلس أن القدرة على تقييم أداء الاستثمارات المجدية للكيان ومقارنة عوائدها المعدلة للمخاطرة وفق مؤشرات السوق المشتركة أو غيرها من الكيانات تتعزز عندما يتم الإبلاغ عن الاستثمارات بالقيمة العادلة.

– **قابلية التحقق**: يرى المجلس أن خاصية التحقق تتعزز عندما يتم قياس القيمة العادلة وفق الأسعار الملحوظة للسوق. كما أن قياس القيمة العادلة في كثير من الأحيان يتطلب الحكم المهني كما هو الحال مع التقديرات المحاسبية الأخرى عندما تكون الأسواق غير نشطة،أو تقدير القيمة العادلة لا يمكن أن يتم على أساس الاسعار الملحوظة للسوق، وسوف يكون من الضروري الإفصاح عن أساس تقديرات القيمة العادلة وتوفير معلومات غير منحازة ، كما يرى المجلس أن هذه الظروف لا تحول دون تطبيق قياس القيمة العادلة.

– **التقديم في الوقت المناسب**: من أجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة، يجب أن تصدر التقارير المالية في وقت قريب بما فيه الكفاية بعد وقوع أحداث إبلاغ تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المالية. ويقر المجلس أن الحصول على معلومات القيمة العادلة لاستخدامها في إعداد البيانات المالية (بما في ذلك الإفصاحات) قد يستغرق وقت أطول من القياسات الأخرى (مثل التكلفة التاريخية). ومع ذلك يرى المجلس أن هذا التأخير في التقارير المالية عموما لا ينبغي أن يكون كبيرا بما يكفي مقارنة بالأهمية والفائدة الكبيرة للمعلومات المقيسة بالقيمة العادلة.

– **قابلية الفهم**: تعترف خاصية قابلية الفهم أن مستخدمي المعلومات المالية لديهم معرفة متفاوتة حول إعداد التقارير المالية، وينبغي تقديم تلك المعلومات بأكبر بساطة ممكنة، ومع ذلك لا ينبغي استبعاد أنه من الصعب فهم تطبيق القيمة العادلة الذي يتطلب إعادة التقييم للموجودات والمطلوبات وأن إعادة القياس قد تكون صعبة مقارنة بالقياس على أساس التكلفة التاريخية، ويعتقد المجلس أن تقرير مكاسب وخسائر القيمة العادلة في حالات معينة يعزز تقييم عوائد الأسهم. وعلاوة على ذلك يرى المجلس أن قياس القيمة العادلة قد يوفر فهم أفضل للأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأن قياس القيمة العادلة غالبا ما ينطوي على قرار معين، ولكن الكشف الفعّال للعوامل المستخدمة في صنع ذلك القرار يمكن أن يحقق هذه الخاصية.

خاتمة:

القياس المحاسبي هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في البيانات المالية و التي ستظهر بها في الميزانية و بيان الدخل و يتضمن ذلك إختيار أساس موحد للقياس. ويستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس و لدرجات مختلفة و ضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية و هذه الأسس تشمل : التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق أوالقيمة القابلة للتسديد،القيمة الحالية، القيمة العادلة. لذا يعتبر القياس المحاسبي الموضعي خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس قابل للتحقق، يستند على المبادئ المحاسبة المقبولة عموما، يعطي معلومة مالية ذات خصائص نوعية تعكس الواقع الاقتصادي للأحداث الاقتصادية للكيان المحاسبي ،يساعد مستعملي المعلومات المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تعتبر التكلفة التاريخية الأساس الأكثر استخداما لدى الكيانات المحاسبية عند إعداد بياناتها المالية لأنه عادة ما يستخدم أساس التكلفة التاريخية مع أسس قياس أخرى .

– يمكن استخدام أساس التكلفة الجارية لتجاوز قصور التكلفة التاريخية في التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

– ظهور القيمة العادلة كأساس قياس محاسبي يسعى إلى تقديم معلومات مالية ذات خصائص نوعية مناسبة لمستعمليها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

– لكل أساس من أسس القياس مزايا وعيوب وآثار متفاوتة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، لذا على الكيانات المحاسبية المفاضلة بينها واختيار الأساس الذي يحسن من الخصائص النوعية للمعلومة المالية التي يحتاجها مستعملوها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

التوصيات والمقترحات:

من خلال ماتقدم يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري وفق مستجدات المحاسبة المالية الدولية و اصدارات المجلس المعايير المحاسبية الدولي خاصة مايتعلق بطرق القياس النحاسبي.
- ضرورة تهيأة البيئة الاقتصادية والماليةوالمحاسبية لتطبيق أسس القياس الحديثة.
- ضرورة تقبل الكيانات المحاسبية والمهنيين لأسس القياس الحديثة وبذل الجهد والعناية الكافية لتطبيقها.

1 بالرقي تيجاني،القياس المحاسبي ماهيته و قيوده و مدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08 ،جامعة سطيف، 2008،ص61.

2 مجلس المعايير المحاسبية الدولية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ،إطار المفاهيم و المتطلبات، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، 2012،ص أ49.

3 بالرقي تيجاني: مرجع سبق ذكره، ص67.

4 موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية، ترجمة بوزيد صحراوي،كمال بوشرف،سعيد سبعون، طبعة ثانية منقحة،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص49.

5 بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص64.

6 بالرقي تيجاني، المرجع السابق، ص65.

7 بالرقي تيجاني، المرجع السابق، ص66-67.

8 مجلس المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص أ49.

9 زهير خضر ياسين: القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، عدد14، عدد خاص، الجزء الثاني،2010، ص154.

10 دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2010،ص78-79.

11 زهير خضر ياسين: مرجع سبق ذكره، ص154- 155.

12 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة: بموجب المنهاج الدولي الذي أقرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد unct ad)، عمان، 2001، ص433.

13 مجلس المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص أ867.

14 رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر(التضخم،تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية)،مشكلات محاسبية معاصرة،محاسبة الموارد البشرية،محاسبة المسؤولية البيئية الاجتماعية ، دار وائل للنشرو التوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص81.

15 بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص68.

16 رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص105-106.

17 رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص107-108.

18 مجلس المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص أ49.

19 مجلس المعايير المحاسبية الدولية، المرجع السابق، ص أ49.

20 جمال علي عطية الطرايرة: التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة و أثره على الابلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005 ، ص88 .

21 جمال علي عطية الطرايرة، المرجع السابق، ص88.

22 جمال علي عطية الطرايرة، المرجع السابق، ص88.

23 جمال علي عطية الطرايرة، المرجع، ص88.

24 International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standard 13: Fair Value Measurement, London, 2011, p08.

25 Jean-francois casta et Bernard colasse :juste valeur-enjeux techniques et politiques-,collection gestion, mazars et economica, Paris, pp06-09.

26 Thierry Gorroz: la juste valeur-valeur juste, salon lexposia, Palais Brongniart, Paris, 18 novembre 2010, p45-46.

27 Thierry Gorroz, op cit, p46.

28Robert obert et marie-pierre mairesse, comptabilité approfondie manuel et applications, 3eme édition, dunod, paris,2011, p28.

29 Robert obert ,op cit,p 28.

30 Robert obert ,op cit,p 28.

31 جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره،ص 64-65.

32 Robert obert ,op cit,p 28.

33 Governmental Accounting Standards Boards: Preliminary Views of the Governmental Accounting Standars Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application, GASB, USA, juin 2013, p07-08.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

1-بالرقي تيجاني،القياس المحاسبي ماهيته و قيوده و مدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08 ،جامعة سطيف، 2008.

2- مجلس المعايير المحاسبية الدولية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ،إطار المفاهيم و المتطلبات، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، 2012.

3- موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية، ترجمة بوزيد صحراوي،كمال بوشرف،سعيد سبعون، طبعة ثانية منقحة،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

4- زهير خضر ياسين: القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، عدد14، عدد خاص، الجزء الثاني،2010.

5-دونالد كيسو، جييري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2010.

6- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة: بموجب المنهاج الدولي الذي أقرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد unctad)، عمان، 2001.

7-رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر(التضخم،تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية)،مشكلات محاسبية معاصرة،محاسبة الموارد البشرية،محاسبة المسؤولية البيئية الاجتماعية ، دار وائل للنشرو التوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2003.

8- جمال علي عطية الطرايرة: التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة و أثره على الابلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005.

المراجع الأجنبية :

1- International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standard 13: Fair Value Measurement, London, 2011.
2- Jean-francois casta et Bernard colasse :juste valeur-enjeux techniques et politiques-,collection gestion, mazars et economica, Paris.
3- Thierry Gorroz: la juste valeur-valeur juste, salon lexposia, Palais Brongniart, Paris, 18 novembre 2010.
4-Robert obert et marie-pierre mairesse, comptabilité approfondie manuel et applications, 3eme édition, dunod, paris,2011.
5-Governmental Accounting Standards Boards: Preliminary Views of the Governmental Accounting Standars Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application, GASB, USA, juin 2013.

طرق تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واثرها في تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق

م.م. ثابت حسان ثابت
جامعة نينوى / الموصل – العراق
thabit.acc@gmail.com

م.د. آلاء عبدالواحد ذنون
جامعة الموصل / الموصل – العراق
alaa_abd_d@yahoo.com

المستخلص :

بداية القرن الماضي وتحديداً في أعقاب الأزمة المالية الكبرى عام 1929، توجهت أنظار الاقتصاديين والمعنيين بالشأن المالي والمحاسبي الى وضع معايير محاسبية معترف بها وذلك للتقليل من أثار الأزمات المالية غير المتوقعة، وخلال ما يقرب النصف قرن تطورت هذه المعايير بشكل كبير وتم الاعتراف بها بشكل واسع وأخذت طابعاً دولياً. وعليه تهدف هذه الدراسة الى معالجة مشكلة واقعية تؤثر في البناء المالي والاقتصادي للعديد من المؤسسات الرامية الى الإسهام في عملية البناء والإعمار، وذلك من خلال الوقوف على آلية يمكن من خلالها تكييف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية او اعادة صياغتها، بسبب كون المعايير المذكورة والمعمول بها في العديد من دول العالم قد تمّ وضعها في بيئة تختلف بشكل كبير عن البيئة العراقية، لذا كان لزاماً أن يتم وضع أسساً لتكيفها وإعادة صياغتها للتمكن من استعمالها في البيئة العراقية ، وذلك للدور الكبير الذي يمكن ان تؤديه في التقليل من آثار الازمات المالية غير المتوقعة ، فضلاً عن انعكاسها الإيجابي على منظومة البناء الاقتصادي في البلد.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بأهم المصادر والادبيات المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكذلك المنهج التحليلي من خلال توزيع عدد من الاستبانات على شريحة من المحاسبين في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحليلها باستعمال أدوات المنطق المضبب من خلال برنامج MatLab 6.5.

أخيراً، توصل الباحثان الى العديد من الاستنتاجات أهمها، أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية غير مجدية في البيئة العراقية ما لم يتم إجراء تغييرات طفيفة في بعضٍ منها وكبيرة في البعض الاخر، لكن دون المساس بجوهرها الاساس، كذلك إن بقائها على الصيغة الحالية يكون له اثار سلبية على الواقع الاقتصادي في البلد.

الكلمات المفتاحية :

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , الإصلاح الإقتصادي , المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , المنطق المضبب

The Methods of Adoption IFRS and Its Impact on Enhancing the Economic Reform in Iraq

Thabit H. Thabit
Ninevah University
Mosul / Iraq

Dr. Alaa A. Dhanoon
University of Mosul
Mosul / Iraq

Abstract:

In the beginning of the last century, specifically in the wake of the great depression of 1929, the attention of economists and those concerned with financial and accounting issues to the development of recognized accounting standards in order to reduce the impact of unexpected financial crises, for nearly 50 years, these standards have evolved considerably and have been widely recognized and taken internationally.

The research aims to address a real problem affecting on the financial and economic construction of many institutions aiming to contribute to the process of construction and reconstruction by identifying a mechanism through which the IFRS can be adapted or reformulated, because the standards mentioned and applied in many countries of the world have been developed in an environment very different from the Iraqi environment.

Therefore, it was necessary to put the bases for adapting and reformulating them in order to be able to use them in the Iraqi environment, because of the great role they can play in minimizing the impact of the unexpected financial crises, as well as their positive reflection on the economic system construction in the country.

In this research, the researchers relied on the descriptive approach through the use of the most important sources and accounting literature related to IFRS, as well as the analytical method by distributing a number of questionnaires to a group of accountants in SMEs and analyzing them by using Fuzzy Logic tools through MatLab 6.5.

Finally, the researchers concluded that the IFRS are not useful in the Iraqi environment unless there are minor changes in some of them and a large number of others, but without prejudice to their core essence.

Keywords:

IFRS, SMEs, Economic Reform, Fuzzy Logic

المقدمة :

إن ظهور المعايير الدولية بدأ منذ سبعينات القرن الماضي بغرض توفير حلول لبعض المشاكل المحاسبية وتوحيد التعاملات المالية في الدول المختلفة ومنح المستثمرين فرصاً لإستثمار أموالهم خارج الحدود الوطنية وصاحب ظهورها مشاكل نجمت عن إختلاف السياسات المحاسبية و المبادئ و الأعراف المستخدمة في كل دولة من الدول مما أدى الى حصول تأثيرات إيجابية و سلبية في الدول المتبنّية للمعايير الدولية , وفي بداية القرن الحادي عشر تم تطوير المعايير الدولية الى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال استقراء أخطاء المعايير الدولية و تلافيها في الجيل الحديث من هذه المعايير .

وفي هذا الصدد اوضح (ميزاني , 2010) إن فشل بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة في مطلع القرن الحالي وفي مقدمتها شركة "إنرون" وهي واحدة من شركات الطاقة العملاقة ،قد أدّى إلى كوارث مالية كبيرة انعكست على الوضع الاقتصادي ، وقد تم توجيه أصابع الإتهام للمعايير المحاسبية الأمريكية كأحد أسباب هذه الكوارث المالية والاقتصادية، و بدأت أصوات نظامية و أكاديمية تدعو إلى التوجه نحو المعايير الدولية ، كما نتج عن هذا الفشل فرض ضوابط صارمة على مهنة التدقيق كآلية لحوكمة الشركات، وفي ذات السياق اصدر البرلمان الأوروبي القرار رقم 1606 عام 2002 بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ورغم محدوديته الإ أنها كانت حدثا مدعما للمعايير الدولية على المستوى العالمي ، واعتبر نقطة البدء في تحول الكثير من اقتصاديات الدول مثل كندا و اليابان و استراليا إلى معايير المحاسبة الدولية (ميزاني , 2010 : 2).

مشكلة البحث :

في ضوء الحقائق التي تم عرضها انفاً، يمكن للباحثين أن يحددا صياغة مشكلة البحث بالآتي (هل ان تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيكون له دور مؤثر في تعزيز عملية الاصلاح الاقتصادي؟)

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه محاولة لاستقراء قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق على تفعيل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومدى جاهزيتها على تبنّيها بشكل كامل وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتأثيرات الإيجابية والسلبية لتبنّي المعايير الدولية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. توضيح مدى أهمية تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تعزيز الإصلاح الاقتصادي في العراق.
2. تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق في حال تبنّيها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

فرضية البحث:

ينبع البحث من فرضية أساسية مفادها "إن العوامل المؤثرة في تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لها تأثير كبير في اختيار أسلوب تبنّي تلك المعايير ومدى تأثيرها على الإصلاح الاقتصادي".

منهج البحث:

اعتمد الباحثان في صياغة البحث على المنهج الوصفي من خلال الرجوع الى المصادر الاكاديمية و المهنية ذات العلاقة، بالإضافة الى استخدام المنهج التحليلي من خلال التحليل الإحصائي لنتائج استمارة الاستبيان و التي تم توزيعها على شريحة من المحاسبين الأكاديميين و المهنيين في العراق و باستخدام أدوات المنطق المضبب.

المبحث الأول

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

1. مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS[1] تمثل مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام GAAP[2] المستخدمة من قبل الشركات لإعداد القوائم والتقارير المالية ، والتي تعد مصدراً هاماً للمعلومات المنشورة سنوياً ، كما أنها مفيدة لمختلف أصحاب المصالح (المساهمين ، المدينين ، العملاء ، الموظفين والحكومات) في فهم الأداء المالي للشركة والإشراف الإداري لموارد الشركة , وضعت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB[3] ، وتم اعتمادها من قبل دولٍ عديدة , كما تقوم منظمات مستقلة عديدة و غير الهادفة للربح بتطوير هذه المعايير بشكل مستمر لكي تتناسب مع التغيرات الحاصلة في عالمنا (IFRS , 2010 : 13) .

وقد قدم (جمعة، 2015، 34) تعريفاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مفاده انّها " معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وهذه المعايير تهدف بشكل أساس إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي وتكون ذات جودة عالية و قابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد" (صالح و فتيحة , 2010 : 7) .

2. أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

يرى (العازمي , 2012) إنّ إفلاس شركة Enron و الشركات الدولية الأخرى قد أدت الى زيادة أهمية المعايير المحاسبية بشكل عام و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل خاص , اذ أخذ المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر شفافية تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تحدث في الشركة , وبشكل يمكّن هؤلاء المستثمرين من تقرير المخاطر و المزايا التي تتضمنها استثماراتهم (العازمي , 2012 : 22) .

أما (الشريف , 2010) فيؤكد أن عملية إعداد التقارير المالية ذات الشفافية و النزاهة تتعدى كونها مجرد تطبيق للمعايير المحاسبية التي تهدف الى توفير التناسق وقابلية المقارنة , وزيادة احتمال قيام أعضاء مجالس الإدارة بتمثيل مصالح المساهمين و الملاك في الشركة , ففي الولايات المتحدة تجري الاتصالات بطريقة ملائمة مع المراجعين لضمان

[1] International Financial Reporting Standards
[2] Generally Accepted Accounting Standards
[3] International Accounting Standard Board

أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الى توفير الشفافية في التقارير التي تعكس النشاطات التي تقوم بها الشركة , وقد وضعت هذه المتطلبات و التعليمات , كما يتم الطلب من مجالس الإدارة التأكد من قيام المراجعين و إدارة الشركة بأداء أعمالهم الموكلة اليهم بطريقة سليمة و بشكل مستقل , كجزء لا يتجزأ من نظام جيد مصمم بعناية لحوكمة الشركة (الشريف , 2010 : 49) .

وأوضح (السعدني , 2007) بأن الدول في جميع أنحاء العالم مازالت مستمرة في جهودها لتنمية الاقتصاديات الديمقراطية القائمة على أساس السوق , وقد ازدادت أهمية اتّباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لسلامة النظم المالية , إذ إنّه وبدون هذه المعايير تقل قدرة الشركات المملوكة ملكية خاصة على جذب رؤوس الأموال , نظراً لعدم قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر و العوائد المرتبطة بهذه الاستثمارات , وتقديم مخاطرها بوصفها وظيفة ليست سهلة (السعدني , 2007 : 32) .

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السليمة تساعد على دعم القابلية للمحاسبة على المسؤولية والنزاهة والشفافية، كما أنها تشجع على الاستخدام الأمثل للموارد، وتعمل على جذب رؤوس أموال أكبر وبمعدلات فائدة معقولة، فضلاً عن أنها تدعم قدرتها على تنظيم المشروعات، وخلق وظائف جديدة، وتساعد بشكل كبير على النمو الاقتصادي وتقدم الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي (العازمي , 2012: 24).

إن القيام باختيار المعايير المحاسبية أمر يخص الدولة لوحدها، ومع ذلك فإن الشركات التي تستخدم معايير محاسبية غير مقبولة على نطاق واسع في أسواق رأس المال العالمية سوف تواجه تكاليف أكثر ارتفاعا في الحصول على رأس المال والتمويل من تلك الأسواق، وقد تؤدي مشاكل تأمين رأس المال الى وضع معايير محاسبية خاصة كي تكون مقبولة بشكل أفضل لدى المستثمرين، مما سيزيد من التكاليف بشكل أكبر إضافةً الى الاجتهاد الشخصي والانتقائية في اختيار المعايير (توفيق , 2005: 59).

ومن هذا المنطلق يرى الباحثان بأن لكل دولة الخيار في الحصول على مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الجودة والمعترف بها دولياً، وليس بالضروري أن تكون هذه المعايير هي ذاتها مجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إذ من الطبيعي أن تؤدي العادات والأعراف والممارسات المحلية الى إمكانية التأثير على إتباع تلك المعايير، كما يحدث في الدول ذات الخبرة الكبيرة باقتصاد السوق، بعكس الدول ذات الخبرة الحديثة باقتصاد السوق كالعراق مثلاً التي تجد أن الحصول على تلك المعايير يعد مناسباً تنموياً.

3. فوائد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالرغم من عدم تبنّيها بشكل مطلق في جميع دول العالم و لكن وجود هذه المعايير والعمل على تبنّيها سيسدي للمنظمة فوائد عدة، منها (IASB , 2007 : 3) :

1. إن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيحسن قابلية المقارنة للمعلومات المالية للمنظمات سواءً على المستوى الوطني أو الدولي.
2. إن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيسهل من تطبيق مخطط المكتسبات الحدودية وبدء الشراكات المقترحة واتفاقات تعاون الكيانات الأجنبية.

3. إن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يساعد المنظمات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى الأسواق الدولية.
4. إن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيكون له تأثير إيجابي على نتائج معدلات الائتمان للمنظمات، مما سيقوّي علاقات المنظمات بالمؤسسات الائتمانية.
5. إن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيعزز الوضع المالي للمنظمات مما يزيد من ثقة الباعة وبالتالي زيادة التعاملات الآجلة.

كما وضح (الجعارات،2017) فوائد أخرى لتبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية وهي: (الجعارات، 2017، 40-43)

- مواكبة متطلبات العولمة.
- تلبية المتطلبات القانونية.
- تلبية متطلبات الممولين المحللين الدوليين خارج نطاق الحدود.
- الولوج الى الأسواق المالية الدولية.
- قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية.
- زيادة جودة المعلومات المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.
- تحقيق الشفافية والمصداقية والعدالة.

4. تأثيرات تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

نتيجة العوامل التوافقية لمجاميع معقدة من المعاهد و المنظمات المحاسبية المختصة وأسواق رأس المال وأسواق الأسهم انبثق التوافق الدولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , ولكن هذا لا يعني أن التوافق الدولي هو توافق تام , إذ مازال هنالك بعض الشوائب التي تعكر صفاء هذا التوافق , كما ظهرت تأثيرات مختلفة لتبنّي المعايير الدولية على مختلف نواحي المعاملات المالية و المحاسبية .

1.4 التأثيرات الإيجابية:

يوضح الشكل (1) أدناه التأثيرات الإيجابية لّتبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنظمات بشكل عام، ويمكن حصر إجمال التأثيرات الإيجابية بالنقاط الاتية:

1. قدرة المؤسسات المالية على منح القروض عبر الحدود والعمل بشكل دولي(Leventi, 2009 : 425).
2. إمكانية الباعة من تقييم الوضع المالي للعملاء في البلدان أو الأقاليم الاخرى قبل بيع السلع أو الخدمات بالأجل (Leventi , 2009 : 425).
3. التطوير الموحد عْبَر الحدود للمؤسسات الائتمانية مما يساعد على توحيد معدلات الائتمان للمنظمات (Healy & Palepu, 2001 : 407).
4. توحيد بيانات الحسابات المالية بشكل دولي مما يساعد العديد من الأطراف على الإستفادة منها (Bohusova , 2007 : 12).

5. تحسين اتساق نوعية التدقيق و تسهل التعليم و التدريب المحاسبي (Bohusova , 2007 : 12).
6. تخفيض عدم التجانس بين المعلومات المحاسبية التي يحصل عليها المستثمرون المطلعون وغير المّطلعين (Bushman & Smith , 2001 : 239).
7. صقل العلاقة والاتصالات بين المديرين والأطراف المعنية ذات العلاقة وبالتالي يقلل من كلفة الوكالة , كما يؤدي الى تخفيض كلفة إصدار رأس المال الأصلي (Bushman & Smith , 2001 : 243).
8. تزويد متخذي القرار الدوليين بمعلومات محاسبية متجانسة نسبياً , موثوقة و قابلة للمقارنة (Botosan & Plumlee , 2002 : 22).
9. تعزيز نوعية و مصداقية المعلومات المحاسبية وتحسين تدفق رأس المال و الإستثمار , مما يؤدي الى التنمية الإقتصادية (Zeghal & Mhedhbi , 2006 : 23) .

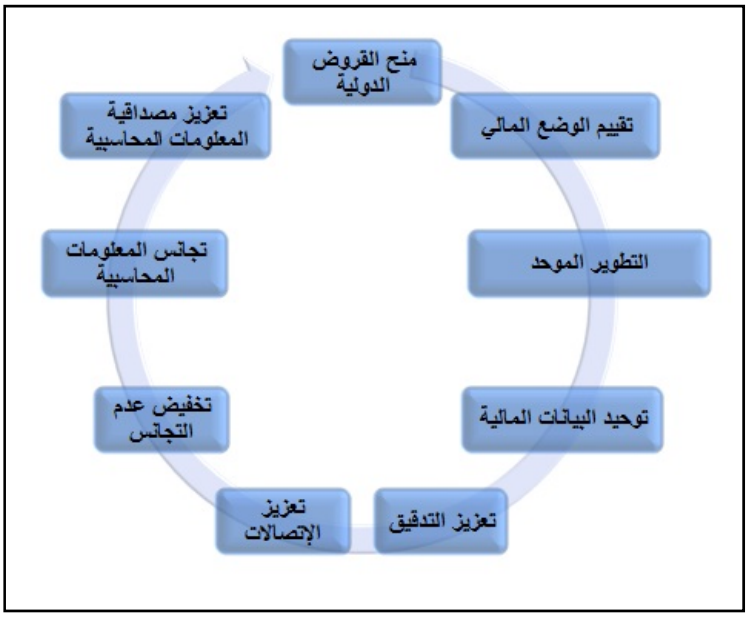

الشكل (1) التأثيرات الإيجابية لتبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المصدر: من إعداد الباحثان

4.2 التأثيرات السلبية:

يوضح الشكل (2) أدناه التأثيرات السلبية لتبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنظمات بشكل عام، ويمكن حصر إجمال التأثيرات السلبية بالنقاط الاتية:

1. تضيف الأعمال المحاسبية الجيدة الناجمة عن تبنّي المعايير المحاسبية الدولية أعباء على الشركات المتوسطة و الصغيرة بدلاً من تخفيضها (Bohusova , 2007 : 15) .
2. يؤثر الإفصاح الزائد و الشفافية الكبيرة على الشركات المتوسطة والصغيرة أغلب الأحيان بسبب التنافس الدولي (Bohusova , 2007 : 16).
3. إنّ معايير المحاسبية الدولية ظهرت بعد العديد من الأزمات المالية في الدول المتقدمة ما جعل هذه المعايير تمثل حلولاً لتلك الازمات، أي أنها حلولٌ تاريخية و ليست مستقبلية، ولذلك يجدها الكثيرون من الدارسين غير فعالة لعلاج بعض المشاكل المحاسبية مثل تقدير القيمة العادلة (Taylor , 2003 : 29) .

4. توسيع الفجوة ما بين الدول المتقدمة و الدول النامية من خلال غياب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البلدان الأقل تقدماً و انحراف تطبيقها في البلدان ذات التنمية الاقتصادية السلبية (Leventi , 2009 : 426) .
5. إعاقة مهنة المحاسبة في أداء وظيفتها في السوق المحلية، ولا يمكن تطبيق كافة معايير المحاسبة الدولية في أي بيئة كانت (Leventi , 2009 : 427) .
6. عدم إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من دون تحويرها لتكون ملائمة لبيئتها المحلية , مما سيؤدي الى تشويه متعمد أو غير متعمد لمبادئ تلك المعايير وانسلاخها من وظيفتها الأساسية (Perera , 1989 : 156)

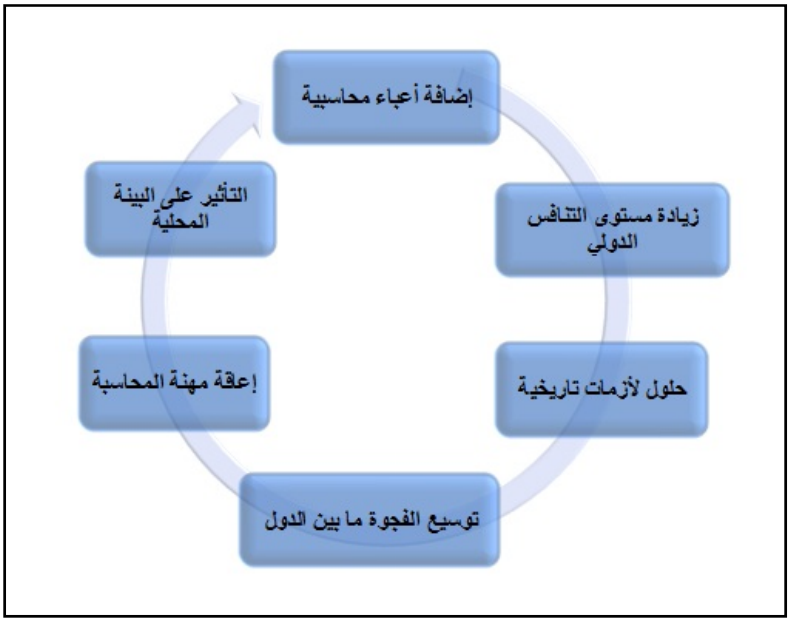

الشكل (2) التأثيرات السلبية لتبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المصدر : من إعداد الباحثان

المبحث الثاني

الإصلاح الاقتصادي في العراق

1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي :

يُعدّ العراق على الصعيد الاقتصادي من البلدان التي تتوفر فيها مقومات ومصادر نهضة اقتصادية حقيقية ، وتتمثل بسعة قاعدة الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة كالخزين النفطي الذي يبلغ الثالث في الاحتياطي العالمي (115 بليون برميل كاحتياطي ثابت و215 كاحتياطي محتمل) ، وموارد مائية وفيرة وقوى عاملة تتعدى ثمانية ملايين شخصاً ، وان استثماراً سليماً و ادارة فعّالة لهذه الموارد من شأنهما أن يساعدا العراق على اجتياز المرحلة الانتقالية التي يمر بها ويستعيد مكانته السابقة كبلد من فئة الدخل المتوسط ، وهي المرحلة الهادفة الى الانتقال من الاقتصاد الشمولي Command Economy الى الاقتصاد الحر والمنفتح على الاقتصاد العالمي ، وفق ضوابط وسياسات تصون المصالح الوطنية (مركز الرافدين للدراسات والبحوث ، 2014 : 1) .

لذلك فأن الإصلاح عملية شاملة ومؤثرة وتحتاج الى منظومة متكاملة ومترابطة من الأدوات التي يمكن من خلالها عمل ما يمكن عمله لأجل الانتقال من واقع الى اخر ، وذلك بقصد الارتقاء والنهوض بمختلف القطاعات والميادين الاقتصادية فضلاً عن القطاعات الأخرى ذات الصلة بها ، ولذا أوضح (ابراهيم ، 2008) بأن الإصلاح لا يمكن ان يؤدي بشكلٍ مباشر الى تغيير نواحي الحياة الاجتماعية إلا إذا اُستُكمل او رُفدِ أو تزامن بإصلاحات ضرورية اخرى في كل حقول المجتمع و أهمها حقل الفكر والمعرفة والثقافة (ابراهيم ، 2008 : 4) .

وتجدر الإشارة بأن هنالك مفاهيم عديدة وتسميات تفسر معنى الإصلاح الاقتصادي، لكن بالرغم من اختلافها فأنها تُعطي المعنى نفسه ، ومن هذه التسميات التعديل الهيكلي ، التصحيح الهيكلي ، إعادة الهيكلة ، التقويم الهيكلي والإصلاح الهيكلي (عبد الباسط ، 2000 : 4).

ومن خلال ذلك يرى الباحثان بأن الإصلاح الاقتصادي هو "عملية التوظيف السليم لمجموعة من الاجراءات والأدوات المالية وغير المالية (التشريعية والقانونية والإدارية) بأسلوب علمي يمكن من خلاله تحقيق الاستثمار للموارد الاقتصادية وبما يحقق الاندماج الاقتصادي مع المحيط الاقليمي و العالمي" .

2. اسباب دراسة الإصلاح الاقتصادي

خلال السنوات الماضية وتحديداً (2003 - 2015) مرّ العراق بمرحلة مهمة من مراحل نظامه الاقتصادي ، اذ شمل ذلك بداية تطبيقات جديدة للبناء الاقتصادي تعتمد بناء مقدمات الانتقال من فلسفة واستراتيجيات النظام الاقتصادي المركزي في إدارة الاقتصاد إلى فلسفة واستراتيجيات وآليات اقتصاد السوق ، وأهم ما ميَّز هذه المرحلة هي التجريبية وممارسة سياسات واجتهادات اقتصادية تعتمد بالأساس على تجارب دول سبقته في تطبيق آليات اقتصاد السوق دون الاعتماد على المرتكزات الاقتصادية الأساسية لهذا الانتقال ، كما أكدت جميع الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (النصيري ، 2015 : 1) .

على أساس ما تقدم فأن هنالك جملة من الاسباب التي تدفعنا الى دراسة الإصلاح الاقتصادي بوصفه ضرورة علاجية لمرض هيكلي ومؤسسي ، لكن سيكون جلّ تركيزنا في هذه الفقرة على الجانب المالي والمحاسبي قدر تعلق الأمر بالإصلاح الاقتصادي ومتغيرات الدراسة ، وعليه فإن العامل الاقتصادي في أي دولة يشتمل على مجموعة عناصر , و سوف يتم توضيح العناصر ذات العلاقة بالجانب المالي والمحاسبي في هذه الدراسة و التي نوردها بالأتي :

1. طبيعة النظام الاقتصادي : يجب الإشارة إلى أن طبيعة النظام الاقتصادي تؤثر على أهداف المحاسبة و وظائفها ، فالنظام الرأسمالي يقوم على اقتصاديات السوق الحر ولا يسمح بتدخل القيود والمحددات السياسية أو العقائد الاجتماعية في التفاعل الطبيعي للقوى الاقتصادية ، وهذا ما يتطلب نظاماً محاسبياً أكثر ديناميكية يوفر المعلومات التي تكفل المعرفة التامة لأفراد المجتمع بكل المتغيرات الاقتصادية ، أما النظام الاشتراكي فهو يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، ويهدف من وراء ذلك إلى استغلال هذه الوسائل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بطريقة تتماشى مع أهداف المجتمع ، وإشباع رغبات أفراده لبناء أساس اقتصادي يكفل للمجتمع التقدم والنمو ، وهذا ما يتطلب نظاماً محاسبياً أقل مرونة وديناميكية يوفر للدولة المعلومات عن برامجها وأنشطتها الاقتصادية المبنية على التخطيط (مرعي و الصبان ، 1988 : 52) .

2. حجم الأنشطة الاقتصادية الدولية : عدد الشركات متعددة الجنسيات في دولة ما له تأثير مباشر على الممارسات المحاسبية بها على سبيل المثال (معالجة عمليات الاستيراد و التصدير ، الصرف الأجنبي ، ترجمة العمليات والقوائم المالية ، القوائم المالية الموحدة والضرائب على المداخيل الخارجية , و غيرها) (أبو زيد ، 2006 : 157) .
3. التنمية الاقتصادية : الدول الأقل نمواً اقتصادياً تكون حاجتها إلى أنظمة محاسبية معقدة أقل نسبياً من حاجة الدول ذات المستويات المرتفعة من التنمية الاقتصادية إلى مثل هذه الأنظمة أي أقل تعقيداً و اكثر مرونةً (شرويدر و اخرون ، 2006 : 110) .

في ضوء ما سبق يتضح بأن هنالك اسباباً موضوعيةً عدة وضرورات مالية ومحاسبية تدفعنا الى دراسة الإصلاح الاقتصادي لغرض الانفتاح والاندماج مع المحيط الاقتصادي الاقليمي والعالمي ، فضلاً عن الرغبة في ازالة العديد من العقبات والتشوهات والأشواك التنظيمية التي تحول دون دخولنا في الركب العالمي .

كذلك فأن العراق يواجه اليوم ضائقة مالية نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمي الذي يُعدّ المصدر الرئيس لإيرادات الدولة العراقية ، وهذا يحتم عليها الاعتماد على الاستثمار وجذب رؤوس الاموال الأجنبية والمحلية لأجل الدفع بدفة الاقتصاد نحو الأمام ، لكن هذا لا يتحقق ما لم يرافقه إصلاحاً اقتصادياً في مختلف مجالاته ومنها المالي والمحاسبي الذي يساعد الى حدٍ كبير في خلق بيئة تنظيمية مالية مستقطبة وجاذبة لهذه الاموال .

3. اهداف الإصلاح الاقتصادي

إنّ الإصلاح الاقتصادي عملية هادفة أي ليست عشوائية بمعنى أنّها ترمي الى النهوض والارتقاء بالواقع الحالي الى مستويات متقدمة ، كما وتُسهم الى حدٍ كبير في زيادة مستويات النمو وتنويع مصادر التمويل من خلال تطوير السوق المحلية واستقطاب رؤوس الاموال الخارجية والتحّول بذلك نحو اقتصاد السوق وبما يحقق انتعاشاً اقتصادياً ، لذلك أوضح (ولد أب , 2006) بأن أهداف السياسات التي ترسمها برامج الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية تتعدد بتعدد الاختلالات الاقتصادية والهيكلية التي تسود اقتصاديات تلك الدول ، ومن بين ما تهدف إليه برامج الإصلاحات معالجة مشكلة التضخم ، وعجز الموازنة العامة ، وعجز ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى تقديرات سعر الصرف بالعملات الأجنبية ، والسعي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية ، وتخصيص أحسن للموارد وغيرها (ولد أب , 2006 : 20) .

وفي ذات السياق وضح (عواد , 2015) بأن الإصلاح الاقتصادي له جملة من الأهداف نوردها بالاتي (عواد , 2015 : 62) :

1. تطوير السوق المالية المحلية وتشجيع حركتها بما يضمن تنمية القدرات الإنتاجية، فضلاً عن تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.
2. محاولة تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين العام والخاص.
3. الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية .
4. تخفيض عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.

5. الحد من تدفق رؤوس الاموال للخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية للداخل من خلال خلق المناخ الاستثماري المناسب لدعم الاستثمارات المحلية.
6. تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة والادخار والاستثمار من جهة اخرى .
7. التوزيع العادل للدخل القومي بما يُسهم في تحسين المستوى المعاشي للمواطنين.
8. تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي لأنّه يّشكل جوهر برامج الإصلاح الاقتصادي

اما على صعيد الاستثمار نجد ان أهداف الإصلاح الاقتصادي تتمثل بالاتي (صندوق ، 2005 : 16) :

1. تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز الاستثمار طويل الاجل من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للجميع.
2. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن وفق أولويات التنمية المحلية.
3. رفع عائدية الاستثمار من خلال إزالة معوقات البيئة الإنتاجية، وكذلك من خلال تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاعات الثلاثة (العام والخاص والمشترك)، وذلك لزيادة قدرتها على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغير.

في ضوء ما تم عرضه يتضح لنا أنّ الاهداف واسعة ومتشعبة وان دل ذلك فهو إشعار ودلالة واضحة على أهمية وعمق هذا الإصلاح الذي هو في الحقيقة متزامِ الأطراف في ابعاده وتأثيراته وانعكاساته الايجابية.

4. سياسات الإصلاح الاقتصادي

تقوم العديد من الدول النامية خلال الفترة الحالية بتطبيق برامج اصلاح اقتصادية بهدف تحسين مستوى أدائها الاقتصادي ومعالجة أي اختلالات او تشوهات اقتصادية تشوبها ، وبالرغم من كونها تتشابه في الأهداف التي تسعى الى تحقيقها إلا أنّها تختلف في مضمونها الفكري الذي تستند اليه ، وفي هذا الصدد يصنف الاقتصاديون ثلاث سياسات إصلاحية مطبقة في هذه الدول نوضحها بالاتي (قدي ، 2003 : 271) :

- السياسة الاصولية : هي تلك السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبنّاها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ، ويتم تطبيقها في العديد من الدول النامية ، وتستمد هذه السياسات إطارها الفكري والنظري بدرجة اساسية من الأفكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية ، ويمكن أن نعرف سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها الصندوق والبنك معاً على أنّها مجموعة من الاجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ، ويقترح الصندوق والبنك تطبيقات في الدول النامية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها والتحول نحو اقتصاد السوق , ومن أمثلة الدول النامية التي تبنّت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات اليمن ، الجزائر ، مصر ، المغرب وغيرها .
- السياسة غير الاصولية : هي تلك السياسات التي تم تطبيقها في دول امريكا اللاتينية وعلى وجه الخصوص في البرازيل و الارجنتين وهذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك ولا تخضع لمشروطيتها ، كما أنّ هذه السياسات تستمد اطارها الفكري بدرجة كبيرة من الأفكار الاقتصادية للمدرسة البنيوية ، وتتضمن السياسات اجراءات وتدابير من شأنها أن تؤدي الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ومن العوامل

التي أسهمت في تبنّي بعض الدول السياسات غير الأصولية هي الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات الاصولية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية .

- السياسة الذاتية : تقوم بعض الدول النامية بتطبيق نمط آخر من سياسات الإصلاح الاقتصادي يطلق عليها السياسات الذاتية ، وهذه السياسات تختلف من دولة الى اخرى ، كما أنها لا ترتكز على إطار فكري معين كما هو عليه الحال بالنسبة للسياسات الأصولية وغير الأصولية ، كون الدولة التي تتبنى هذا النوع من السياسات هي من يتولى وضع هذه السياسات بما يتلاءم مع ضروریاتها وغالباً ما تكون هذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك الدوليين ، لذلك نرى أنّ هذه السياسات يمكن ان تصّنف ضمن السياسات غير الأصولية ، وتعد الصين خير مثال للدول التي تبنّت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات .

المبحث الثالث

تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

1. أساليب تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و إدخالها حيّز التنفيذ ليس بالسهولة التي يمكن أن نتوقعها وخصوصاً في ظل الاقتصادات النشطة، اذ لابد أولاً من التأكد من فاعلية هذه المعايير و تطابقها مع المعايير المحلية و من ثم البدء بتطبيقها، ولقد قامت الدول المختلفة باستخدام طرق متعددة لتطبيق تلك المعايير، وهذه الطرق هي : (ACCA , 2011 : 16-17)

1. تبنّي معالجات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: يُعدّ هذا الأسلوب من أفضل الأساليب لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اذ تطلّب توجيهات السلطة القضائية من الشركات استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما صدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكن عدد قليل جداً من الدول استخدمت هذا الأسلوب ويمكن عدّ جنوب أفريقيا مثالاً على ذلك.
2. صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بدون تغيير جوهري) لتكون من ضمن القانون: يمكن عدّ هذا الأسلوب وسيلة تقليدية لفرض معايير المحاسبة المحلية والمحوّرة لتتناسب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التي يمكن تحديثها عبر الزمن، ومقارنة مع الأسلوب الأول فإن هذا الأسلوب أكثر بطأً في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويمكن عدّ كندا مثالاً على ذلك.
3. تأييد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: من خلال هذا الأسلوب يمكن مقارنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع المعايير المحلية أو الوطنية والعمل على تحديث المعايير الدولية من آن الى أخر – أي أنّ المعيار سيكون خاضعاً للتعديل في أي لحظة – ويُعدّ الاتحاد الأوربي أفضل مثال على ذلك.
4. التقارب الكامل مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (مع نية الالتزام) : هذا الأسلوب لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مستخدم في أستراليا , اذ يعمل مجلس معايير المحاسبة الأسترالي AASB[4] على أخذ مخرجات مجلس معايير المحاسبة الدولي وتعديلها بما يتلاءم مع البيئة الاسترالية مثل تغيير العملة الى الدولار

[4] Australian Accounting Standards Board

الإسترالي و تغيير بعض المصطلحات الى مصطلحات متعارف عليها في الوسط الأسترالي , إن نتيجة هذا الأسلوب هي معايير مقاربة للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي ولكنها تختلف في بعض التفصيلات بما يسمح بالالتزام بتطبيقها .

5. تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل جزئي: وفق هذا الأسلوب يمكن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كنقطة بداية لتطبيق معايير دولية ثم القيام بالتغيرات اللازمة خلال التطبيق، وتعدّ الصين مثالاً على ذلك، كما يمكن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل كامل مع عدم تبنّي التحديثات والتغيرات اللاحقة، وتعدّ فنزويلا مثالاً على ذلك.
6. الاعتراف بـالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: طبقاً لهذا الأسلوب تسمح الدول باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدلاً عن المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP[5] الوطنية، ووفق الحاجة اللازمة لإعداد البيانات والمعلومات المحاسبية على شرط الأخذ بـالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكما صدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي.

يوضح الشكل (3) أدناه أساليب تبنّي ـالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما أصدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي.

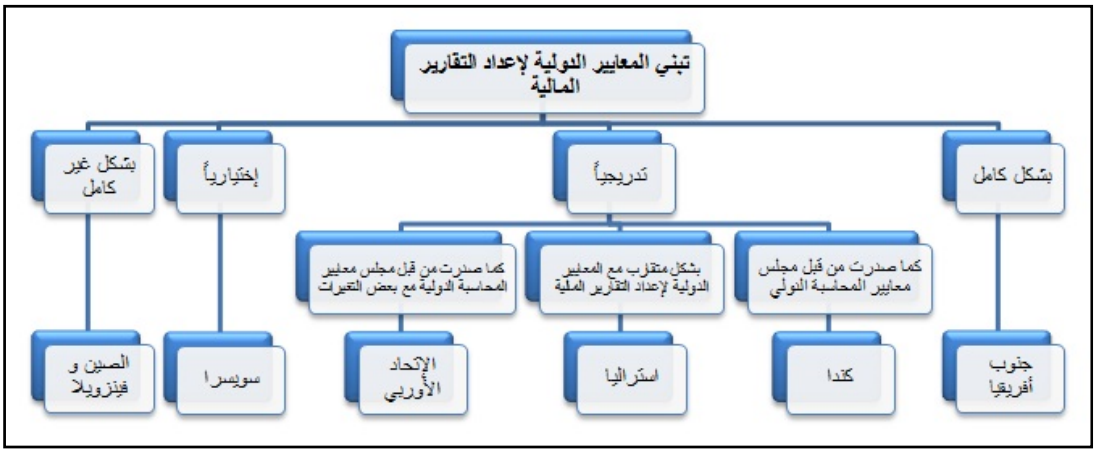

الشكل (3) أساليب تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على (ACCA , 2011)

2. العوامل المؤثرة في تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

لا بد من أن هنالك العديد من العوامل المؤثرة في تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي قد تؤثر على سرعة استجابة الدول الى تلك المعايير و كذلك قد تؤثر على كيفية تفعيل المعايير الدولية في بيئة كل دولة، ويمكن حصر العوامل المؤثرة كالآتي (Zehri and Abdelbaki , 2013 : 3 - 5) و (Zehri and Chouaibi , 2013 : 58-59) و (Boolaky , 2004 : 20) :

[5] Generally Accepted Accounting Principles

1. الثقافة : تُعدّ الثقافة عاملاً حاسماً في اختيار كيفية تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , حيث وجد بعض الباحثين بأن الدولة الأكثر ثقافة و تطوراً تحاول أن تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل أسرع من الدول الأقل ثقافة أو الحديثة النشوء , كما أنّ الدول المتأثرة بثقافات خارجية عادة ما تميل الى ما تستخدمه دول تلك الثقافات , ومن هنا يجد عدد من الباحثين أنّ الدول المتأثرة بالثقافة الأنجلو سكسونية عادة ما تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل أسلس من غيرها من الدول.
2. التنمية الاقتصادية : إن التنمية الاقتصادية تُعدّ من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على تطوير مهام كثيرة في الدولة ومن ضمنها المحاسبة , حيث وجد العديد من الباحثين بأن هنالك علاقة وثيقة ما بين التنمية الاقتصادية و تبنّي استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , و من جهة أخرى فقد توصل بعض الباحثين الأسيويين الى أنّه لا يوجد علاقة ما بين التنمية الاقتصادية و تبنّي استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالذات , حيث يمكن استخدام المعايير المحلية و الوصول الى النتائج ذاتها من التنمية الاقتصادية .
3. توفر سوق رأس المال: مما لا شك فيه إن نوعية المعلومات المحاسبية هي العامل الرئيس في تطوير كفاءة أسواق رأس المال، فالمستثمرون بحاجة دائمة الى معلومات محاسبية محدّثة لكي تكون قادرة على تحليل فرص الاستثمارات وتحسين الاختيارات، مما دفع بالعديد من الدول ذات سوق رأس مال نشط ومعتمد على التعاملات الأجنبية الى تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدلاً من المعايير المحلية.
4. المستوي التعليمي: إنّ القضايا المطروحة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ناجمة عن طروحات أكاديمية وعملية محترفة، اذ إن هذه المعايير معقدة جداً وفهمها يتطلب معرفة تفصيلية ليس في المجال المحاسبي فقط ولكن في مجالات متعددة – كالقانون التجاري والإدارة والمصارف –، ولذلك فإن البلدان ذات التعليم الجامعي المتطور – أكاديمياً وعملياً – تميل بشكل كبير الى تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
5. الانفتاح على العالم الخارجي: إن الانفتاح على العالم الخارجي، وتحّول البيئة من مغلقة الى مفتوحة ستعرض أنظمة المحاسبة الى ضغوط دولية وإقليمية كبيرة في سبيل حماية أنظمتها المحاسبية من الاختراق وتأمين استثمارات المستثمرين الخارجيين، ولذلك فإن استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يكون بشكل أكبر لدى الدول ذات الانفتاح على العالم الخارجي منه لدى الدول ذات الاقتصاد المنغلق.
6. النظام القانوني: إن الانطلاق القوي للمحاسبة الدولية أدىّ الى الاهتمام بشكل لافت للنظر بأهمية النظام القانوني باعتباره متنبئً للاختلافات ما بين معايير المحاسبية بين الدول، فقد وجد بعض الباحثين بأن الدول ذات النظام القانوني المكتوب أبطأ سرعة في تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن الدول ذات القانون العام التي تستطيع تحديث قوانينها عبر الاستفتاءات الشعبية.
7. السياسة: إن المعايير المحاسبية هي إحدى منتجات النشاط السياسي في الدولة، ولذلك فإن الدول ذات الحرية في اختيار سياسييها ستكون أكثر انجذابا لتبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بسبب زيادة مستوى

الحرية، وبعكسه فإن الدول ذات مستوى حرية منخفض ستكون أقل انجذابا لتبنّي المعايير وذلك بسبب انغلاقها على سياستها الخاصة.

وعليه فإن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الدول لكي تحل محل معاييرها المحلية لابد من تحلّيها ببعض العوامل أنفة الذكر، ويوضح الشكل (4) العوامل التي تؤدّي بالدول الى تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل مختصر.

الشكل (4) العوامل المؤثرة على تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على (Zehri and Abdelbaki , 2013)

المبحث الرابع

الجانب التطبيقي

1. الشركات الصغيرة والمتوسطة:

بشكل عام لا يوجد تعريف دقيق للشركات الصغيرة والمتوسطة، اذ أن الشركات التي تُعدّ صغيرة في الدول المتقدمة يمكن أن تُعدّ كبيرة في الدول النامية، وقد عرفت المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ضمن معيارها الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة وكذلك التي تصدر قوائم مالية ذات استخدام عام للمستخدمين الخارجيين (الجعارات، 2017، 794)، وقد ظهرت تعاريف عديدة لمفهوم الشركات الصغيرة والكبيرة وفقاً لمعايير تبنتها بعض الدول، نذكر منها:

- لقد عرّف الباحثون في بلدان شرق أسيا ومن خلال دراسة قام بها اتحاد دول جنوب أسيا ASEAN على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي تلك الشركات التي لا يتجاوز عدد عمالها 100 عامل (هل , 1998: 111).
- قدم (راتول , 2006: 172) تعريفاً مفاده أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشاريع التي لا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملاً.

- عرّفت لجنة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها الشركات التي يعمل بها أقل من 90 عاملاً في الدول النامية وأقل من 500 عاملاً في الدول المتقدمة (الزاهي , 2002: 5).
- أما (أبو موسى , 2003: 3) فقد عرّف الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية.
- صرّح الاتحاد الأوربي واستناداً إلى تصريح مجلس الاتحاد الأوربي بأنه لا يمكن إعطاء تعريف عام للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، لأنّ المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تُعدّ الشركة صغيرة ومتوسطة إذا كان عدد العمال المشتغلين فيها لا يتجاوز 500 عامل على ألا يتجاوز حجم الاستثمار فيها 75 وحدة نقدية (قريشي , 2005: 20).

أمام جميع هذه التعاريف يظهر جلياً أنّ معيار عدد العمال وقيمة الأصول يُعدّان عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (التجارة والخدمات).

2. مقياس الدراسة

تم صياغة فقرات الاستبانة بالاعتماد على (IASB , 2007) و (IFRS , 2010) و (ACCA , 2011) , إذ تم تكيفها من قبل الباحثان وفق متطلبات الدراسة .

3. تحليل نتائج استمارة الاستبيان

قام الباحثان في هذا البحث بتطبيق أدوات المنطق المضبب لتقييم العوامل المؤثرة في تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تحليل إجابات استبانة تم توزيعها على 100 أكاديمي ومهني متخصص بالمحاسبة المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما موضح في الجدول (1).

الجدول (1) عينة الدراسة

ت	الشهادة العلمية	المنصب	التوجه	العدد
1	إعدادية تجارة	محاسب	مهني	10
2	بكالوريوس محاسبة	محاسب	مهني	20
3	دبلوم في المحاسبة	محاسب	مهني	10
4	ماجستير محاسبة	تدريسي	أكاديمي	20
5	ماجستير محاسبة	مدير حسابات	مهني	20
6	دكتوراه في المحاسبة	تدريسي	أكاديمي	10
7	محاسبة قانونية	محاسب قانوني	مهني	10

تتكون استمارة الاستبيان من 7 أجزاء يحتوي كل جزء على 8 أسئلة يتم تقييمها من بالدرجات (1-5) , وكانت نسبة الاسترجاع للاستمارات 100٪ , وتم تحليلها وفقاً لأسلوب المنطق المضبب[6] , اذ أن تحليل نتائج

[6] على يد العالم 1965 المنطق المضبب : هو أحد أشكال المنطق ، يستخدم في بعض الأنظمة الخبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، نشأ هذا المنطق عام الأذري الأصل لطفي زادة من جامعة كاليفورنيا حيث طوّره ليستخدمه كطريقة أفضل لمعالجة البيانات (الحبيطي و ثابت , 2012 : 108) .

استمارات الاستبيان باستخدام المنطق المضبب من شأنه أن يوضح التأثير الوارد للعوامل المؤثرة على أسلوب تبنّي معايير الدولية لإعداد التقارير المالية طبقاً لآراء العينة المستهدفة في هذا البحث , فقد تم اعتماد الدراسات و التجارب الدولية في تطبيق و تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمعيار لغرض مقارنتها مع واقع تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العراق .

يوضح الجدول (2) الأوزان النسبية للعوامل المؤثرة على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً لآراء العينة المستهدفة

الجدول (2) الوزن النسبي للعوامل المؤثرة على تبني المعايير الدولية

ت	العوامل المؤثرة	الوزن النسبي
1	الثقافة	٪92
2	التنمية الإقتصادية	٪54
3	توفر سوق رأس المال	٪100
4	المستوى التعليمي	٪77
5	الإنفتاح على العالم الخارجي	٪100
6	النظام القانوني	٪88
7	السياسة	٪75

أما الجدول (3) فيوضح النسبة المئوية لموافقة العينة المستهدفة على تأثير العوامل المؤثرة على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

الجدول (3) النسبة المئوية للموافقة على تأثير العوامل المؤثرة على تبني المعايير الدولية

ت	العوامل المؤثرة	الوزن النسبي
1	الثقافة	٪63
2	التنمية الإقتصادية	٪72
3	توفر سوق رأس المال	٪51
4	المستوى التعليمي	٪47
5	الإنفتاح على العالم الخارجي	٪61
6	النظام القانوني	٪50
7	السياسة	٪76

ويوضح الجدول (4) نتائج تحليل استمارة الاستبيان باستخدام أدوات المنطق المضبب في العوامل المؤثرة على تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق, وذلك بعد إحتساب الوزن النسبي و النسبة المئوية للموافقة لكل عامل من العوامل المؤثرة.

الجدول (4) نتائج تحليل استمارة الاستبيان

ت	العوامل المؤثرة	النسبة المضببة
1	الثقافة	٪85.56
2	التنمية الإقتصادية	٪58.32
3	توفر سوق رأس المال	٪76.50
4	المستوى التعليمي	٪54.29

5	الإنفتاح على العالم الخارجي	٪91.50
6	النظام القانوني	٪66.00
7	السياسة	٪85.50

ويوضح الشكل (5) نتائج تحليل استمارة الاستبيان لتقييم تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

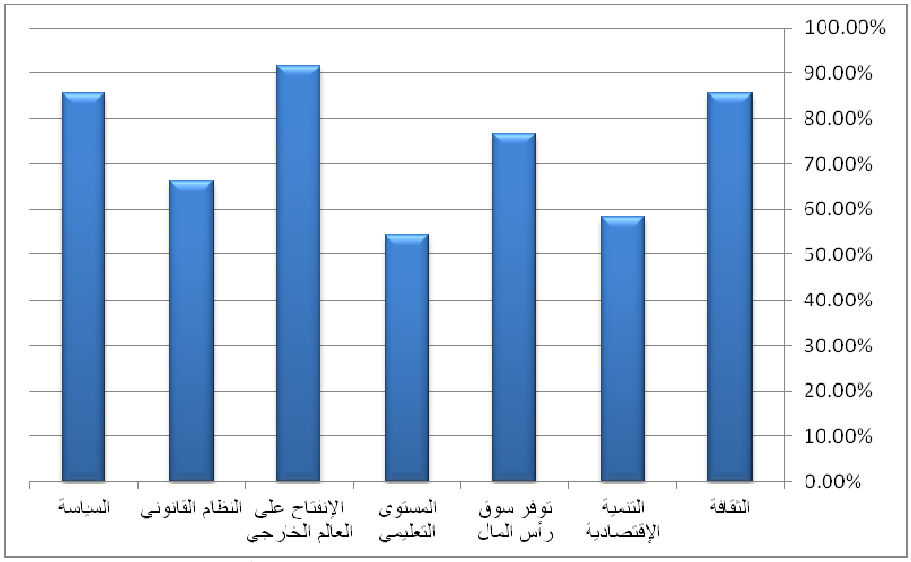

الشكل (5) نتائج استمارة الاستبيان بيانياً

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (5)

كما يوضح الشكل (6) النسبة المئوية لتأثير كل عامل من العوامل المؤثرة على تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق

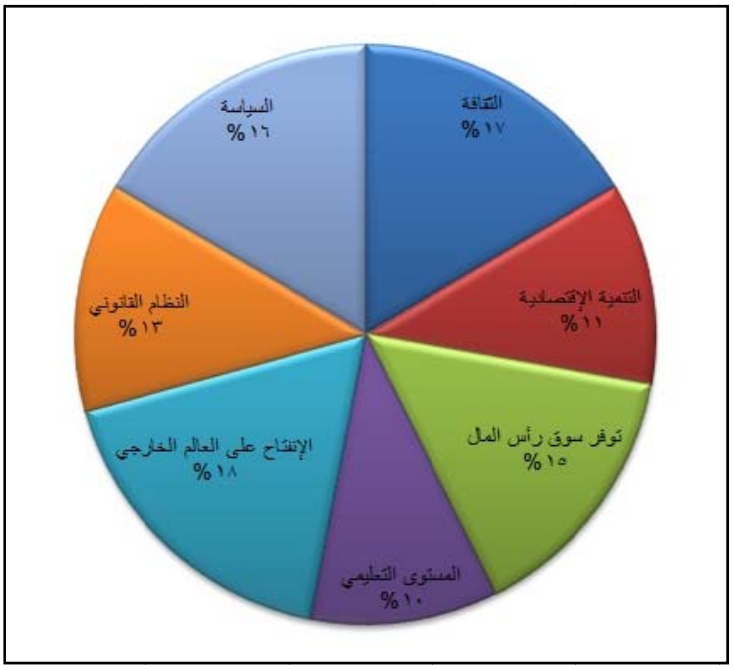

الشكل (6) النسب المئوية لتأثير عوامل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (5) وبإستخدام برنامج SPSS

الاستنتاجات و التوصيات

1. الإستنتاجات :

توصل الباحثان بعد تحليل نتائج استمارة الاستبيان والرجوع الى المصادر الأكاديمية والمهنية والتجارب الدولية في تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الى عدد من الاستنتاجات هي:

1. إن عملية تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومدى تأثيرها إيجابياً أو سلبياً على الإصلاح الاقتصادي في العراق تعتمد بشكل كبير على العوامل المؤثرة في تبنّي تلك المعايير.
2. يؤثر عامل (الانفتاح على العالم الخارجي) بشكل كبير جداً على أسلوب تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العراق وبنسبة (91.5٪)، وذلك لارتباط الاقتصاد العراقي وبشكل كبير بالاقتصاد الدولي.
3. يؤثر عاملا (الثقافة) و (السياسة) بشكل كبير على أسلوب تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العراق وبنسبة (85.56٪) و (85.5٪) على التوالي، وذلك لارتباط كلاً من الثقافة والسياسة العراقية بالثقافة الأنجلو سكسونية والتاريخ الطويل من التبادل الثقافي الممتد لأكثر من 100 عام.
4. إن عامل (توفر سوق رأس المال) يؤثر بشكل متوسط على أسلوب تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العراق بنسبة (76.5٪) وذلك لحداثة دخول العراق في سوق رأس المال.
5. إن عوامل (النظام القانوني) و (التنمية الاقتصادية) و (المستوى التعليمي) لا تؤثر بشكل كبير على أسلوب تبنّي المعايير الدولية وبنسبة (66٪) و (58.32٪) و (54.29٪) على التوالي، وذلك لضعف تأثيرهم على العملية الاقتصادية في العراق بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق في الوقت الراهن.
6. إن أفضل أسلوب لتبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العراق هو تبنّي تلك المعايير بأسلوب تدريجي كما صدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي مع إجراء التغيرات بعض التغيرات الطفيفة والكبيرة بما يخدم البيئة العراقية ومن دون المساس بجوهرها.

2. التوصيات:

بالرجوع الى استنتاجات البحث، يوصي الباحثان بالآتي:

1. لغرض إجراء إصلاحات اقتصادية في العراق لابد من تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العراق بأسلوب يتماشى مع حاجه البيئة العراقية ويخدم الاقتصاد العراق.
2. لابد من تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من تأثير على الاقتصاد العراقي، التي تعتبر مخرجاتها مدخلات مهمة للمؤسسات الكبيرة.
3. تحسين النظام القانوني في العراق وتشجيع التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى التعليمي للارتقاء بالاقتصاد العراقي الى مستويات عالية وبالتالي القدرة على تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكلٍ كامل.
4. زيادة التقارب الأكاديمي والمهني مع الاقتصاديات الدولية ومراجعه التجارب الدولية في تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للوصول الى المستوى الأمثل في تبنّي تلك المعايير.

المصادر:

1. إبراهيم ، غسان محمود , 2008 , الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية , دمشق , سوريا .
2. أبو زيد ، محمد المبروك , 2005 , المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة , مصر .
3. توفيق , محمد شريف , و سويلم , حسن علي محمد , 2005 , إستراتيجيات توفيق المعايير الوطنية و العربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية , الزقازيق , مصر .
4. الجعارات، خالد جمال, 2017، المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
5. جمعة، احمد علي, 2015، معايير التقارير المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الحبيطي , قاسم محسن , و ثابت , ثابت حسان , 2012 , إستخدام أنموذج المنطق المضبب لإتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات , تنمية الرافدين العدد 110 مجلد 34 , كلية الإدارة و الإقتصاد , جامعة الموصل , الموصل , العراق .
7. راتول ، محمد , 2006 , بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة ، ملتقى متطلبات تأهيل الشركات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف , الجزائر .
8. الزاهي، اسبيرو , 2002 , اهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الجزائر .
9. السعدني , مصطفى حسن بسيوني , 2007 , مدى إرتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات , المؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة , جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة .
10. شرويدر ، ريتشارد , و كلارك ، مارتل , و كاثي ، جاك , 2006 , نظرية المحاسبة , تعريب كاجيجي , خالد علي أحمد وآخرون ، دار المريخ للنشر ، السعودية .
11. الشريف، عليان , 2010 , مبادئ المحاسبة المالية , دار المسيرة للنشر و التوزيع , عمان , الأردن .
12. صالح، مرازقة , و فتيحة بو هرين , 2010 , الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية , الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة , جامعة سعد دحلب , البليدة , الجزائر .
13. صندوق، عفيف عبدالكريم , 2005 , دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي غير منشورة ، جامعة دمشق , دمشق , سوريا .
14. العازمي، يوسف أرشيد حبيب , 2012 , أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و أثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي , رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة , كلية الأعمال , جامعة الشرق الأوسط , عمان , الأردن .
15. عواد، خالد روكان , 2015 , الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات , مجلة الجامعة للعلوم الانسانية , المجلد 17، العدد 1 , جامعة صلاح الدين , أربيل , العراق .
16. قدي , عبد المجيد , 2003 , المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية , ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

17. قريشي, يوسف , 2005 , سياسات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , دراسة ميدانية , أطروحه دكتوراه في العلوم الإقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , الجزائر .
18. مرعي، عبد الحي و الصبان ، محمد سمير , 1988 , التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت , لبنان .
19. مركز الرافدين للدراسات والبحوث, 2014 , الاقتصاد العراقي معالم الأزمة ومتطلبات النهوض , متوفر على الشبكة العنكبوتية : www.alrafedein.com .
20. النصيري، سمير, 2015 , تطوير القطاع الخاص ركيزة اساسيه لاصلاح الاقتصاد العراقي , مجلة اتحاد المصارف العربية , العدد 421 , بيروت , لبنان .
21. هل, جالين سبنسر ، 1998 , منشأة الاعمال الصغيرة , ترجمة صليب بطرس ، الدار الدولية للنشر والتوزيع , القاهرة , مصر .
22. ولد أب ، مولاي , 2006 , الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985-2004) , رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر . الجزائر .
23. ACCA, 2011, International Variations in IFRS Adoption and Practice, Certified Accountants Educational Trust, London, England.
24. Bohusova H., 2007, The Possible Ways to IFRS (International Financial Reporting Standards) for Micro-Entities Development (an Investigation of usefulness), MIBES.
25. Boolaky, P.K., 2004, Determinants of accounting standards in the Southern African Development Community (SADC), Journal of Accounting Research Available on http://eprints.usq.edu.au .
26. Botosan C. and Plumlee M., 2002, A re-examination of Disclosure level and the Expected Cost of equity Capital, Journal of Accounting Research 40.
27. Bushman R. and Smith A., 2001, Financial Accounting Information and Corporate Governance, Journal of Accounting and Economics 32.
28. Healy P. and Palepu K., 2001, Information Asymmetry, Corporate Disclosure and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature, Journal of Accounting and Economics 31.
29. IASB, 2007, IFRS for Small and Medium-sized Entities: A Staff Overview of the Exposure Draft.
30. IFRS, 2010, framework-based understanding and teaching, IFRS foundation, London, UK.
31. Leventi, Theodosia, 2009, The impacts of the implementation of International Accounting Standards, MIBES 2009.
32. Perera M., 1989, Accounting in developing countries: a case for localized uniformity, British Accounting Review 21.
33. Taylor C., 2003, IAS: The road to international (dis)harmony, Balance Sheet, 11 (2).

34. Zeghal D. and Mhedhbi k., 2006, An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries, available online at http://sciencedirect.com .
35. Zehri, Fatma and Chouaibi, Jamel, 2013, Adoption determinants of the International Accounting Standards IAS/IFRS by the developing countries, Journal of Economics, Finance and Administrative Science 18.
36. Zehri, Chokri and Abdelbaki, Asma, 2013, Does adoption of international accounting standards promote economic growth in developing countries?, International Open Journal of Economics, Vol. 1, No. 1, July , Available online at http://acascipub.com/Journals.php .

"مدى مساهمة الانظمة الالكترونية الحديثة في زيادة فاعلية التدقيق البيئي"
دراسة استطلاعية في اقسام الشؤون المالية والرقابية للشركات الصناعية العراقية

د. محمد حـــــازم اسماعيل الغـــــــزالي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية– جامعة الموصل
Email: mhialgazale@yahoo.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في إتمام الأعمال منها الصناعية والإنتاجية وحتى الأعمال المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص للبيانات هذا الوضع الجديد فرض على مراقب الحسابات تحديات جديدة تفرض عليه ضرورة التأقلم معها ووضع حلول للمشاكل البيئية التي نتجت عن استخدام الصناعات التي ادت الى حدوث تلوث بيئي بالإضافة الى تحديد الأساليب والإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق الأمن والحد من المخاطر البيئي التي تخلقها هذه الصناعات، مع تحديد إجراءات التدقيق التي يتعين على مراقب الحسابات القيام بها عند عملية التدقيق البيئي على حسابات الشركة التي تقوم بمعالجة بياناتها إلكترونياً، وضرورة البحث عن مشكلة اسباب ضعف خبرة مراقبين الحسابات في أساليب استخدام الحاسوب تجاه التدقيق البيئي وبالتالي الجهل في إجراءات عملية مراقبة الانظمة البيئي مع إمكانية لتسخير التقدم التكنولوجي في إتمام عمليات التدقيق البيئي باستخدام برامج التدقيق الحديثة وهذا يساعد مراقب الحسابات على إتمام عمليات التدقيق البيئي لهذه النظم الإلكترونية بسهولة واهتمت الدراسة الى تبني وضع دورات تدريبية لمراقبي الحسابات ضروري لنجاح عمليات التدقيق البيئي للأنظمة الإلكترونية المطبقة في المنشآت الصناعية والتغلب على المشاكل البيئي التي خلقتها تلك المصانع.

Abstract

The study aimed at the need to use modern technologies in the completion of works, including industrial production and even accounting business registration, tabulation and summarizing data from this new situation imposed on the auditor's new challenges imposed by the need to cope with them and the development of environmental problems caused by the use of industries that have led to environmental pollution solutions in addition to identifying methods and procedures that must be followed to achieve security and reduce the environmental risks posed by these industries, identifying the audit procedures that the auditor should do when environmental auditing company accounts process It processes the data electronically, and the need to search for the problem of the reasons for the weakness of observers accounting experience in methods of using the computer to environmental auditing and hence ignorance in the control of environmental systems process procedures with the possibility of harnessing technological progress in the completion of environmental audits using modern audit programs and this helps the auditor to complete operations environmental audit of these electronic systems easily and focused on the study to the adoption of the development of training courses for monitors is essential for the success of the environmental audit of electronic applied in industrial plants systems operations accounts and to overcome the environmental problems created by these factories.

مقدمة:

اتجهت معظم المنشآت الحديثة متوسطة الحجم والكبيرة إلى تطبيق نظم المعلومات الإدارية المتكاملة بكفاءة عالية، مستخدمة في ذلك مختلف نظم التشغيل الآلية, وقد صاحب تشغيل البيانات المحاسبية بهذه الصورة افتقاد أغلب مستندات التدقيق التقليدية المعروفة، بل وظهور أخطار محيطة بعملية التشغيل وحماية البيانات. وبوجه عام، يمكن القول أنه قد ترتب على ذلك حدوث تغيير جذري في طبيعة مسار المراقبة، وهو أمر استتبع تغييرا في مراحل التدقيق الإجرائية بصفة عامة والتدقيق البيئي بصفة خاصة وقد أوضح الكثير من الكتاب في التدقيق البيئي أن من أهم العوامل المشتركة التي شجعت على حدوث مخاطر بيئية هو تزوير في المؤسسات المختلفة لإخفاء الحقائق والتي تستخدم حاسبات آلية في تشغيل البيانات المحاسبية هو عدم فهم مراجعي الحسابات لطبيعة عمل الحاسب الإلكتروني بالدرجة الأولى فوجود بيئة التشغيل الآلية لا يغير من أهداف التدقيق البيئي وإنما يؤثر في طريقة تشغيل وتخزين البيانات المحاسبية، وما يستتبعه ذلك من وجوب تطويع إجراءات التدقيق البيئي اليدوية لملائمة بيئة التشغيل الجديدة التي تختلف جذرياً في طبيعتها عن نظم التشغيل اليدوية.

أهمية البحث:

نتيجة اتساع حجم نشاط المنشآت الصناعية وبنفس الوقت التطور التكنولوجي الكبير كل ذلك أدى إلى ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في إتمام الأعمال منها الصناعية والإنتاجية وحتى الأعمال المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص للبيانات هذا الوضع الجديد فرض على مراقب الحسابات تحديات جديدة تفرض عليه ضرورة التأقلم معها ووضع حلول للمشاكل البيئي التي نتجت عن استخدام تلك المصانع الملوثة للبيئة. وتظهر أهمية البحث من خلال العمل على توضيح كيفية إجراء مراقبة البيانات التي تمت معالجتها الكترونياً وكيفية التغلب على الصعوبات والمخاطر البيئي التي خلقتها تلك المصانع.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. تحديد الأساليب والإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق الأمن والحد من المخاطر البيئي التي تخلقها المشات الصناعية.
2. تحديد إجراءات التدقيق البيئي التي يتعين على مراقب الحسابات القيام بها عند عملة التدقيق البيئي على حسابات الشركة التي تقوم بمعالجة بياناتها إلكترونياً.

إشكالية البحث:

1. استخدام الحاسب الآلي أدى إلى خلق مجموعة من الصعوبات أمام التدقيق منها "عدم إمكانية تتبع سير العمليات، سهولة التلاعب والغش، إمكانية التعديل أو الحذف في العمليات المحاسبية دون ترك أثر".
2. ضعف خبرة مراقبين الحسابات في أساليب استخدام الحاسوب وبالتالي الجهل في إجراءات عملية مراقبة هذه النظم الآلية.

فرضية البحث:

1. هناك إمكانية لتسخير التقدم التكنولوجي في إتمام عمليات التدقيق البيئي باستخدام برامج التدقيق وهذا يساعد مراقب الحسابات على إتمام عمليات التدقيق البيئي لهذه النظم الإلكترونية بسهولة.
2. إن وضع دورات تدريبية لمراقبي الحسابات ضروري لنجاح عمليات التدقيق البيئي للأنظمة الإلكترونية المطبقة في المنشآت والتغلب على المشاكل المحدقة بها.

المحور الاول: مدخل مفاهيمي لنظام التدقيق في ظل الانظمة الالكترونية.

ان تحديد الأساليب والإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق الأمن والحد من المخاطر التي تخلقها نظم التشغيل الآلي للبيانات, وتحديد إجراءات التدقيق التي يتعين على مراقب الحسابات القيام بها عند عملة التدقيق على حسابات الشركة التي تقوم بمعالجة بياناتها إلكترونياً. وكما ان عدم معرفة استخدام الحاسب الآلي أدى إلى خلق مجموعة من الصعوبات أمام التدقيق منها "عدم إمكانية تتبع سير العمليات، سهولة التلاعب والغش، إمكانية التعديل أو الحذف في العمليات المحاسبية دون ترك أثر, بالإضافة الى ضعف خبرة مراقبين الحسابات في أساليب استخدام الحاسوب وبالتالي الجهل في إجراءات عملية مراقبة هذه النظم الآلية. وعليه يجب على مراقب الحسابات عند مراقبة نظام التدقيق الداخلية والنظام المحاسبي أن يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي فرضتها المعالجة الآلية للبيانات وأن يراعي المتطلبات الجديدة التي يجب أن تتوافر في نظام التدقيق الداخلية وفي النظام المحاسبي. بالإضافة أن يأخذ بعين الاعتبار مدى اعتماد الشركة موضوع التدقيق على التشغيل الإلكتروني وأيضاً العوامل الأخرى التي يمكن أن تساعده في الحكم على مدى جدوى إتباع أساليب وإجراءات التدقيق الآلية أو إتباع أساليب التدقيق اليدوية مع إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق التدقيق واستغلال المعالجة الآلية وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وضرورة إلمام مراقب الحسابات بمخاطر التدقيق آلية للبيانات والعمل على معالجتها والتقليل منها.

اولاً: نظام التدقيق والنظام المحاسبي في البيئة التقنية الحديثة

جميع عمليات تشغيل البيانات ضمن نظم المعلومات المحاسبية لا بد وأن تخضع إلى نظام التدقيق الداخلية باعتباره جزءاً مكملاً لنظم المعلومات المحاسبية. ومن هذه الاساليب كالاتي:

❖ **أساليب التدقيق المحاسبية في النظم الآلية:**

تختلف أساليب التدقيق المحاسبية في بيئة النظم الالكترونية عنها في النظم اليدوية. فهناك أسلوبان للرقابة على نظم المعلومات المحاسبية وهما كما يلي:

1. **أساليب التدقيق العامة:**

وهي نوع من التدقيق الإدارية على مراكز معالجة البيانات، وتشتمل على ما يلي:

أ- مراقبة النواحي التنظيمية بمراكز المعلومات فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات.

ب- التأكد من إجراءات توثيق النظم.

ج- التدقيق على أجهزة الحاسب الآلي.

د- التدقيق على نظم التشغيل، لضمان عدم التعامل معها إلا للمصرح لهم.

2. **أساليب التدقيق على التطبيقات**

وتتعلق بالتدقيق على كيفية عمل برامج الحاسب الآلي في تسجيل ومعالجة العمليات المالية، وتشتمل على الأساليب التالية:

أ- أساليب رقابة المدخلات. للتأكد من أن البيانات التي تدخل الحاسب الآلي تتم وفقاً للأنظمة المتبعة في المنشأة.

ب- أساليب رقابة معالجة البيانات. للتأكد من أن المدخلات تم معالجتها طبقاً للتطبيقات المصرح بها من قبل المنشأة.

ج- أساليب رقابة المخرجات للتأكد من دقة النتائج التي يتم التوصل إليها، والتأكد من أن المخرجات يتم توزيعها للإدارات المصرح لها فقط.

نظراً لم لأسلوب التدقيق العامة من أهمية كبيرة لأنه يتناول الجانب التنظيمي للعمليات المحاسبية لتشغيل البيانات والذي يجب أن يكون المراجع ملم به بشكل كامل، لذلك سوف نأتي على شرحه بشيء من التفصيل، مع ضرورة الانتباه أن هذين الأسلوبين لا يمكن إجراء مفاضلة بينهما وإنما يجب العمل بهما سوياً.

❖ **مفهوم التدقيق العامة في بيئة معالجة البيانات الكترونياً:**

التدقيق العامة هي التدقيق الشاملة تأخذ بنظر الاعتبار أغلب نشاطات وفعاليات النظام المحاسبي الإلكتروني مثل الهيكل التنظيمي للنظام وحماية الملفات والبرامج والأجهزة والتدقيق على عمليات تصميم وتطوير النظم وغيرها من النشاطات كما أشار معهد المحاسبين الأمريكيين على أن بعض الإجراءات المحاسبية في النظم الإلكترونية تتصل بكل أنشطة البيانات الكترونياً وهذا ما يسمى رقابة عامة. وتشمل إجراءات التدقيق العامة على الآتي:

1. **دراسة الهيكل التنظيمي في بيئة معالجة البيانات الكترونياً:**

في بيئة معالجة البيانات الكترونياً، تقوم الشركة بوضع هيكل تنظيمي وإجراءات إدارة نشاطات المعالجة الكترونياً ، إذ تعددت أراء حول مشكلة إدارة النشاطات فهناك رأي يقول بأنه من الضروري أن تكون مسؤولية مركز معالجة البيانات الكترونياً (الحاسبة الالكترونية) تابعاً إلى الإدارة المالية وهو الرأي الأغلب انتشاراً إلا أنه لا يخلو من الانتقادات.

2. **دراسة الإجراءات العامة للتوثيق والاعتماد:**

أي دراسة طبيعة المعالجة فقد يؤدي استخدام الحاسب الآلي أحيانا إلى غياب المستندات والأدلة الملموسة مقارنةً بالنظام اليدوي. إن من خصائص النظم الناتجة عن طبيعة معالجة البيانات الكترونياً ما يلي:

أ- عدم وجود مستندات المدخلات.

ب-لنقص في وضوح مسار العمليات المرئية.

ج- النقص في المخرجات المرئية.

د- سهولة الدخول على البيانات وبرامج الحاسب الآلي.

ثانياً: برامج الحاسب الآلي الخاصة بالتدقيق الآلية

هناك مجموعة من البرامج التي يستطيع مراقب الحسابات استخدامها في إتمام عملية التدقيق الآلية وهي التي تعكس إمكانية تسخير التقدم التكنولوجي في تسهيل علمية التدقيق الآلية، ولذلك ان مراقب الحسابات لا بد من أن يكون لديه إلمام كامل بكافة البرامج الموجودة والمتاح له استخدامها ونوع هذه البرامج وما هي الحالات التي يجب فيها استخدام كل نوع. وهذه البرامج هي:

❖ **برامج الحاسب الآلي الخاصة بالتدقيق الآلية:**

تتكون برامج الحاسب الآلي الخاصة بالتدقيق الآلية من برامج آلية يستخدمها مراقب الحسابات كجزء من إجراءاته في التدقيق وذلك لمعالجة البيانات ذات الأهمية الخاصة للرقابة ضمن النظام المحاسبي للمنشأة. ويجب على المراجع أن يتأكد من صحة تلك البرامج لأغراض التدقيق قبل أن يستخدمها وذلك بغض النظر عن مصدرها. هذه البرامج يمكن تقسيمها إلى:

1. **مجموعة البرامج المتكاملة:** وهي برامج حاسب آلي ذات صيغة عامة ومصممة للقيام بمهام معالجة البيانات التي تتضمن قراءة ملفات الحاسب الآلي واختيار المعلومات وتنفيذ العمليات الحسابية وإحداث ملفات للبيانات وطباعة التقارير التي يحددها مراقب الحسابات.
2. **البرامج المعدة لأغراض محددة:** وهي برامج الحاسب آلي المصممة لتنفيذ أعمال التدقيق في ظروف محددة وقد يقوم مراقب الحسابات بإعداد هذه البرامج وقد تقوم المنشأة بإعدادها أو مبرمج خارجي. وفي بعض الحالات قد يستخدم مراقب الحسابات البرامج الحالية للمنشأة في حالتها الأصلية أو في وضعها المعدل لأنها قد تكون على كفاءة أعلى من برامج مستقلة يتم تطويرها لهذا الغرض.
3. **البرامج المساعدة:** وهي تستخدم من قبل المنشأة لتنفيذ مهام البيانات العامة مثل الفرز وأحداث وطبع الملفات. وبصفة عامة فإن هذه البرامج غير مصممة لأغراض التدقيق وبالتالي فإنها قد لا تحتوي على خصائص مثل عدادات التسجيل الآلية أو مجاميع المراقبة.

اذ ان هناك العديد من البرامج الجاهزة التي تم استخدامها في لقاء تدريبي حول (استخدام الأساليب الرقابية المدعمة بالحاسوب للأنظمة الإلكترونية) بمشاركة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

❖ **مسؤولية مراقب الحسابات تجاه البرامج وأجهزة الحاسوب:**

تقع المسؤولية النهائية لاعتماد كافة برامج الحاسوب التي تستخدمها المنشأة في معالجة البيانات على رئيس قسم معالجة البيانات. أما المراجع فتتمثل مسؤوليته في التحقق من وجود إجراءات سليمة لاعتماد البرامج والتعديل فيها، ومن أن موظفي الحسابات يتبعون هن الإجراءات خلال عمليات معالجة البيانات المحاسبية وذلك وفقاً للخطوات التالية:

1. التأكد من إثبات كافة التعديلات في البرامج على نموذج طالب تعديل البرامج.
2. التأكد من حساب تكلفة تعديل البرامج بدقة.
3. التأكد من اعتماد كل من معدّي البرامج ومستخدمي نظام الحاسوب نموذج مواصفات البرامج، والتي تعتبر بمثابة تصريح بإعداد البرامج أو تعديلها.
4. مقارنة التعديلات في البرنامج مع البرنامج الجاري استخدامها في معالجة البيانات والموجودة في مكتبة برامج الحاسوب.
5. التأكد من مطابقة مستندات توثيق البرامج مع مستندات إعداد أو تعديل البرامج.
6. مراقبة وظيفة المسؤول عن مكتبة الحاسوب، وخاصة المتعلقة بمستندات توثيق طلبات تعديل البرامج.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن أهم مسؤوليات المدقق في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية إلكترونياً تتمثل في نشرة معايير التدقيق رقم (20) والتي أصدرها مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي عام 1977 (AICPA) والمعرفة باسم Statement on Auditing Standards(SAS) والتي تختص بمسؤولية المدقق عن تحديد نقاط الضعف في نظام التدقيق الداخلية وكذلك مسؤوليته عن التقرير عن ذلك إلى الإدارة وذلك من خلال النص التالي:

" يجب على المدقق أن يبلغ كل من الإدارة العليا للمنشأة ومجلس إداراتها بأي مواطن ضعف جوهرية في نظم التدقيق الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية، والتي لم يتم معالجتها أو تصحيحها قبل فحصها، ويفضل أن تتم الاتصالات بين المدقق والنشأة محل التدقيق في صورة تقرير مكتوب حتى يمكن تفادي احتمال سوء الفهم، وإذا اكتفى المدقق، بتبليغ المسؤولين بالمنشأة شفوياً فعليه أن يشير إلى ذلك كتابة بملحوظة في أوراق عمل التدقيق.

❖ **طرق التدقيق المستخدمة في بيئة استخدام الحاسوب:**

هناك عدة طرق يمكن استخدامها لمراقبة حسابات الشركات ذات النظم المحاسبية الإلكترونية، واختيار طريقة دون أخرى يعتمد على عدة عوامل منها:

1. **درجة استخدام النظام الإلكتروني:** بعض الشركات تتبع نظاماً الكترونياً متكاملاً، أي أنها تستخدم الحاسب الإلكتروني في جميع عملياتها. وهناك شركات أخرى تتبع نظاماً الكترونياً جزئياً، أي إنها تستخدم الحاسب الإلكتروني في بعض العمليات.
2. **نوعية الدفاتر والسجلات المحتفظ بها:** بعض الشركات على الرغم من استخدامها للحاسب الإلكتروني في جميع عملياتها تقوم بالاحتفاظ بسجلات القيد الأولي والمستندات المتعلقة بها وكذلك الحسابات في شكل عادي مثل الأنظمة اليدوية. بينما هناك شركات أخرى والتي تكون جميع مستنداتها وسجلاتها وحساباتها مخزنة على وسائل حفظ الكترونية، مثال ذلك الأشرطة الممغنطة والأسطوانات الممغنطة وغيرها من وسائل الحفظ الإلكتروني.

ثالثاً: طرق التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي

يمكن استخدام طرق التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي عند تنفيذ إجراءات المراقبة المتعددة وبما في ذلك:

- اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة: مثل استخدام برامج الحاسب الآلي الخاصة بالتدقيق من أجل اختبار جميع (أو عينة من) العمليات في ملف الحاسب الآلي.

- إجراءات التدقيق التحليلية: مثل استخدام برامج الحاسب الآلي الخاصة مراقب الحسابات من أجل تحديد التقلبات أو البنود غير العادية " تقارير عن الزبائن الأكثر حركة–نسب مالية–معدل دوران المخزون".
- اختبارات الالتزام بالضوابط العامة للمعالجة الآلية للبيانات مثل استخدام بيانات اختبار إجراءات الوصول إلى مكتبات البرامج.

عندما يقرر مراقب الحسابات استخدام طرق التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي عليه أن يأخذه باعتباره العوامل التالية:

1. **معرفة وخبرة مراقب الحسابات بالحاسب الآلي**: يتناول معيار التدقيق الدولي (15) مستوى المهارة والكفاءة التي يجب أن تتوفر مراقب الحسابات عند تنفيذ عملية التدقيق في بيئة المعالجة الآلية للبيانات، فعلى المراجع أن يتفهم كيفية تأثير المعالجة الآلية للبيانات على دراسة وتقييم التدقيق الداخلية وتطبيق إجراءات التدقيق.
2. **مدى توفر طرق التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي ومرافق الحاسب الآلي المناسبة:**

يجب على مراقب الحسابات أن يأخذ باعتباره مدى توفر طرق التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي ومرافق الحاسبات الآلية المناسبة والنظم المحاسبية والملفات الضرورية المعتمدة على الحاسب الآلي.

3. **عدم الجدوى لعملية الاختبارات اليدوية**: إن كثير من النظم المحاسبية الآلية تُنفذ أعمالاً لا يوجد لها دليل مرئي وقد يكون في مثل هذه الحالات من الغير مجدي عملياً بالنسبة للمراجع إجراء الاختبارات يدوياً. فمثلاً قد لا يعطي النظام تقارير عن المخرجات. وبالإضافة لذلك فإن التقرير المطبوع قد يحتوي فقط على ملخص للمجاميع في حين أن التفاصيل المؤيدة لها تبقى محفوظة في ملفات الحاسب الآلي.
4. **المهارة والكفاءة**: على الرغم من أن تدقيق التطبيقات المحاسبية الإلكترونية توجب على المدققين ضرورة تلقي تدريبا مناسباً في هذا المجال وفقاً لمعيار التدقيق رقم (401) فقرة (4) إلا أن هذا ليس بديلاً عن مهارات التدقيق العامة، وهذا يعني أن المراجع يحتفظ بمهارات وخبرات التدقيق العامة، ثم يضيف إليها الخبرات والمهارات المتعلقة بالتشغيل الإلكتروني للبيانات، ولذلك فإن المهارات والخبرات والسمات التي تكون مطلوبة ويجب أن تتوافر للمراجع في ظل البيئة الإلكترونية
5. **التوقيت**: يتم في غالب الأحيان الاحتفاظ ببعض ملفات الحاسب الآلي لفترة قصير فقط وذلك مثل ملفات تفاصيل العمليات، وقد لا تتوفر هذه الملفات بصورة مقروءة بالحاسب الآلي عندما يحتاجها مراقب الحسابات.
6. **التخطيط**: ففي ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم (400) يجب على مراقب الحسابات الحصول على فهم كافي لهيكل نظام التدقيق ولذلك يجب على مراقب الحسابات أن يجمع معلومات عن بيئة المعالجة الآلية للبيانات الملائمة لحظة التدقيق وبما في ذلك المعلومات المتعلقة فيما يلي:

أ– كيفية تنظيم عمل المعالجة الآلية ومدى تركيز أو توزيع المعالجة الآلية في جميع أنحاء المنشأة.

ب–أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه المستخدمة في المنشأة.

ج– كل من التطبيقات الهامة التي تتم معالجتها بالحاسب الآلي وطبيعة المعالجة والسياسات المتعلقة بحفظ البيانات.

د– التنفيذ المخطط للتطبيقات الجديدة أو التعديلات على التطبيقات الموجودة حالياً.

7. **النظام المحاسبي والتدقيق الداخلية**: يجب على مراقب الحسابات أثناء قيامه بمراقبة التدقيق الداخلية وتقييمه المبدئي فيها للرقابة أن يكتسب معرفة بالنظام المحاسبي حتى يستطيع فهم البيئة الشاملة للرقابة وفهم تفق سير العمليات. وإذا كان مراقب الحسابات يخطط للاعتماد على الضوابط العامة الداخلية في تنفيذه لعملية التدقيق فيبغي أن يأخذ باعتباره الدليل وضوابط الحاسب الآلي التي تؤثر على مهمة المعالجة الآلية للبيانات.
8. **التوثيق**: يجب أن ينسجم مستوى أوراق العمل وإجراءات الحفظ الخاصة بطريقة التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي مع مثيلاتها الخاصة بعملية التدقيق ككل. وقد يكون من المناسب الاحتفاظ بالأوراق الفنية المتعلقة باستخدام طريقة التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي

بشكل منفصل عن أوراق العمل الأخرى. يجب أن تتضمن أوراق العمل على توثيق كافٍ لوصف تطبيق طريقة التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي، مثال ذلك: التخطيط–التنفيذ–قرائن التدقيق بالإضافة إلى أوراق تخص تطبيقات أخرى.

المحور الثاني: مفاهيم التدقيق البيئي

يعد التدقيق البيئي على انه اداة ادارية تتضمن تقييماً تنظيمياً موثقاً دورياً موضوعياً لأداء المنظمة يهدف الى تقويم اهدافها البيئي والمساعدة في الحماية البيئي عن طريق تسهيل رقابة الادارة على الممارسات البيئي التي قد يكون لها تأثير على البيئة، وتقويم الالتزام بالسياسات الخاصة بالمنظمة للإيفاء بالمتطلبات البيئي. بالإضافة الى انه وسيلة ادارية تشمل تقويما موضوعيا ودوريا ومنظما لكيفية اداء التنظيم والادارة والادوات البيئي بهدف المساعدة في حماية البيئة عن طريق تسهيل الادارة للممارسات البيئي وتقويم الالتزام بسياسات المنشأة وتتضمن الايفاء بالمتطلبات القانونية.

ولقد اعطى CBI مفهوما للتدقيق البيئي على انه " فحص منظم للتفاعل ما بين أي نشاط تشغيلي والبيئة المحيطة به وهو من شأنه ان يضم كل حالات الانبعاثات الى الهواء والارض والماء والمحددات القانونية والتأثيرات على مجتمع الجوار وعلى المناظر الطبيعية والكائنات الحية والرأي العام في النشاط التشغيلي للمنشأة في المنطقة، فالتدقيق البيئي لا يتوقف عند فحص مدى الالتزام بالتعليمات القانونية بل انه يأخذ الاثار لمعظم انشطة المشروع. بالإضافة انه يقوم بفحص منظم موضوعي دوري للأداء البيئي بواسطة متخصصين من داخل او خارج الوحدة الاقتصادية للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات الادارية والبيئي وتقويم فاعلية البرامج الادارية والبيئي وتوصيل النتائج التي تم التوصل اليها الى الاطراف المهتمة بها.

اولاً: اجراءات التدقيق البيئي ومفاهيمهُ

ظهرت بوادر التدقيق البيئي نتيجة تزايد الوعي البيئي بسرعة كبيرة، وانتشار وسائل الاعلام الواسعة، وانعقاد مؤتمر ستوكهولم، واثارة الرأي العام حول الحوادث البيئي، وضمن هذا السياق بدأت الصناعات بأن تصبح اكثر حذراً تجاه القضايا البيئي، ومن ناحية اخرى التطور والتحسين في القوانين البيئي جعل الادارات ان تحدد خطواتها واجراءاتها بشكل يُحسن اداءها ويُحدد اهتماماتها البيئي وذلك من خلال تصنيف تخطيطها الاستراتيجي على اعادة تدوير النفايات والمخلفات وحفظ الطاقة، وبشكل يجنبها العقوبات القانونية، وقد ساعدت التدفقات البيئي على تحديد الاهتمامات البيئي الرئيسة لتلك الادارات.

وبرز دور التدقيق البيئي ليس فقط لبيان مدى التزام الوحدات الاقتصادية بالقوانين والمعايير بل لمساعدتها على تحديد مؤشرات مستقبلية خاصة بها والعثور على أحسن الطرق والاساليب لإستخدامها من اجل حماية البيئة. ولقد اصدرت جمعية حماية البيئة بيان سياسة التدقيق البيئي الذي يشجع على استخدام التدقيق البيئي لتعزيز عمليات الالتزام بالقوانين والنظم البيئي، وايضا تعزيز وتصحيح المخاطر البيئي التي لم تظهرها القوانين.

كما يقصد بإجراءات التدقيق البيئي الطرق والاساليب او الخطوات التفصيلية التي يرى المدقق البيئي تطبيقها وبشكل يلائم الجهة موضوع التدقيق لجمع أدلة الاثبات التي تؤكد صحة عملياتها وفعالياتها من الناحية البيئي وان اثارها ضمن الحد المسموح به. ولقد حددت الـ EPA خطوات عملية التدقيق البيئي التي يتبعها المدقق وهي وفق الاتي:

1. تخطيط التدقيق Planning of Auditing:

تقع على عاتق رئيس الفريق مسؤولية اعداد خطة التدقيق بشكل يساعده على القيام بتنفيذ عملية التدقيق بصورة كفؤة، وبأقصر وقت ممكن معتمداً بذلك على المعرفة المسبقة بإعمال الجهة موضوع التدقيق، لذلك يجب على رئيس الفريق القيام بالآتي:

- تحديد أهداف التدقيق معتمداً على اولويات الموضوعات الواجب تدقيقها ودرجة خطورتها.
- مراجعة تقارير التدقيق للسنوات السابقة والوثائق المهمة بهدف جمع المعلومات الضرورية التي تتعلق بأنشطة واقسام الوحدة المراد تدقيقها وبشكل يخدم العملية التدقيقية.

- فحص نظام الادارة البيئي للوحدة الاقتصادية وتحديد مدى الاعتماد عليه.
- وضع خطة تدقيق مرنة قابلة للتغيير والتعديل عليها وباستمرار وتتضمن تحديداً لطبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات تنفيذ عملية التدقيق.
- تحديد أعضاء الفريق ذوي الاختصاصات والخبرات وبشكل يلائم نوع العملية التدقيقية.

2. عملية التدقيق Process Auditing:

يعمل رئيس الفريق على وضع برنامجاً للتدقيق بشكل يفي بالغرض ويحقق اهداف التدقيق، ويحدد في البرنامج الاجراءات والتعليمات اللازمة لتنفيذ خطة التدقيق، ويتضمن البرنامج المحاور الاساسية الاتية:

- التحقق من مدى التزام المنشأة بتطبيق القوانين البيئي السائدة.
- التحقق من مدى الالتزام بتطبيق السياسة البيئي العامة للمنشاة.
- تقويم برنامج تدريب العاملين.
- التحقق من نسب الانبعاثات المسموح بها.
- تدقيق العقود التي أبرمتها المنشاة مع المقاولين في معالجة المخلفات والملوثات.

3. جمع وتحليل المعلومات Collection and Analysis Informationيتم تجميع المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال برنامج التدقيق وتُحلل وتُفسر للوصول الى النتائج، ولتوفير تأكد معقول Reasonable Assurance بموضوعية اجراءات التدقيق وتحقيق اهدافه.

4. التوثيق: تتمثل بالتقارير التي تقدم الى ادارة الوحدة أو الجهة التي عينت الفريق وتضم التقارير ملخص للإجراءات المتبعة ونتائج التدقيق والملاحظات والارشادات الواجب اتباعها.

ولقد تم تحديد اجراءات التدقيق البيئي بعدد من الفعاليات الاساسية بشكل عام يتبعها فريق التدقيق بعملية التدقيق من خارج وداخل الوحدة القيام بها وفق الاتي:

1. تحديد اهداف ومجال التدقيق، قبل البدء بعملية التدقيق يحدد موضوع ومجال عملية التدقيق وتركز بشكل أساسي على طبيعة العملية الصناعية والاثار التي تتركها على الصحة والسلامة المهنية للعاملين وادارة المخلفات وخزن المواد الاولية الخطرة ومواضيع اخرى. وبعد ان يتم تحديد موضوع ومجال التدقيق تحدد المستلزمات الاخرى التي لها علاقة بالموضوع كالمواصفات والمعايير الفنية والقياسية، والوقت اللازم للإنجاز لكونها توفر قاعدة معلومات لدى المدقق تسهل من عملية التدقيق.
2. جمع المعلومات، يتم جمع المعلومات من خلال الرجوع الى عمليات التدقيق السابقة والسجلات واستمارة الاستقصاء التي ترسل الى مدير الموقع، وهذه الاستمارة تزود المدقق بمعلومات عن سياسة المنشأة بشكل عام أو مدى التزام الموقع موضوع التدقيق بتلك السياسة، ومعرفة طبيعة عمليات الموقع والاثار البيئي التي يسببها، وهل هناك تحديد لمسؤوليات البيئة ومدى الالتزام بالقوانين البيئي والحصول على معلومات بخصوص طريقة خزن المواد الاولية الخطرة، وكيفية جرد تلك المواد، وايضاً هل ان عملية التدقيق البيئي تتم بشكل دوري، فضلاً عن معلومات اخرى تُجمع تتعلق بالخطط الموضوعة التي تخص السلامة والصحة وحالات الطوارئ والحوادث ومدى اشتراك مسؤولي الموقع بالاجتماعات التي تقام مع الهيئات والمنظمات ذات العلاقة بحماية البيئة.
3. تعريف وفهم نظامي التدقيق الداخلية، يحصل الفريق على فهم لنظام التدقيق الداخلية باعتباره أحد مكونات نظام الادارة البيئي ويضم المراقبة monitoring وكيفية السيطرة والتدقيق على الانبعاثات وطرق حفظ السجلات record-keeping procedures والتدقيق الداخلي والتدقيق المادية physical controls على مخلفات المواد وعناصر التدقيق المتنوعة الاخرى اضافة الى الخرائط والرسومات التوضيحية وأية اساليب تصويرية أخرى تصف بدقة أي تغير في العمليات الانتاجية وبالتالي معرفة الاثار الناتجة عنها، ويحصل فريق التدقيق على هذه المعلومات من خلال قوائم الاستقصاء، الملاحظات، المقابلات.

4. تقييم نظام التدقيق الداخلية، ان الغرض من تقييم نظام التدقيق الداخلية لتحديد مدى كفاءته في تحقيق اهدافه، وفي بعض الاحيان تحدد القوانين تصميم نظام التدقيق والعناصر التي تتضمنها مثل الاجراءات والخطط المتخذة في حالات الطوارئ، ومن الوسائل التي تستخدم في عملية التقييم موازنة المواد المعايير والتقارير المنشورة لتخفيض الانبعاثات الصناعية والمخلفات والتلف، اضافة الى استخدام برامج الحاسوب واعتماد الفريق على اجتهاده المهني.

5. جمع أدلة التدقيق، في هذه الخطوة يجمع الفريق أدلة التدقيق الكافية والملائمة للتحقق من فعالية نظام التدقيق الداخلية في تحقيق اهدافه ويجمع الفريق الادلة من خلال قيامه بمجموعة من الاختبارات كأخذ العينات من بيانات المراقبة للتأكد من ان الالتزام ضمن الحدود المقررة، والقيام بالفحص المستندي والحسابي، وتدقيق برامج تدريب العاملين لمعرفة نوعية التدريبات التي خضعوا لها، والحصول على تأييد من مسؤولي الموقع بأن المخلفات تم معالجتها من قبل الموقع قبل رميها. وبعد عملية جمع الادلة يقوم الفريق بتوثيق الادلة لغرض تقييمها.

6. تقييم نتائج التدقيق، بعد الحصول على الادلة الكافية والملائمة، يعمل اعضاء الفريق على تقييم الادلة وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام، ويثبت ملاحظاته وبذلك يصبح راي المدقق البيئي وقراراته مبررة اذا ما كان يدعمها أدلة الاثبات المقنعة والملائمة.

7. ابلاغ نتائج التدقيق، يعمل أعضاء الفريق على عقد اجتماع يتم من خلاله حصر كافة الادلة التي تم الحصول عليها، وإعداد تقرير بالملاحظات ويقدم الى الادراة لمناقشتها والاخذ بها ووضع الاجراءات اللازمة لمعالجتها، وفي حالة ممانعة الادارة للأخذ بتلك الملاحظات يعمل رئيس الفريق على تثبيتها بالتقرير النهائي.

8. إصدار التقرير النهائي، يعمل رئيس الفريق بالتعاون مع أعضاء الفريق على اصدار التقرير النهائي المثبت فيه الملاحظات وتقديمه الى الادارة أو الجهة التي عينته.

9. اعداد خطة بالتعديلات، بعد تسلم ادارة الموقع نسخة من التقرير النهائي يتم عقد اجتماع بين رئيس فريق التدقيق واعضائه ومدير الموقع وأعضاء مجلس الادارة ورئيس قسم التدقيق الداخلي والمستشارين والقانونيين، ويتم في الاجتماع مناقشة نقاط الضعف والملاحظات المثبتة في التقرير النهائي، وتحديد خطة عمل تتضمن الخطوات الواجب اتباعها لمعالجة الملاحظات ونتائج التدقيق البيئي وتنفيذها خلال تسعين يوماً، وأيضاً التحضير لدورة تدقيق جديدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

المحور الثالث: مساهمة الانظمة الالكترونية الرقابية تجاه التدقيق البيئي

هناك العديد من المسؤوليات التي يمكن ربطها بالمدقق الذي يمارس مهنة رفيعة المستوى وكأنه قاضٍ يصدر أحكامه بخصوص صحة القضية المعروضة أمامه إلا وهي القوائم المالية , وبالتالي توجب عليه بذل العناية المهنية اللازمة والكافية عند تنفيذ عملية التدقيق , وإلا اعتبر مسؤولا في حالة أخلاله بإحدى مسؤولياته عن العمل المكلف بالقيام به. فيما يلي عرض نماذج لطرق التدقيق وفق الأنظمة الإلكترونية:

- **التدقيق حول الحاسب الإلكتروني**: Auditing Around the Computer:

المحدد الأساسي لاستخدام هذه الطريقة هو وضوح أو وجود عنصر التدقيق التتبعية. ويأتي ذلك عندما تكون المستندات والقيود الأولية وكذلك الحسابات مُعدّة في شكل مقروء بالعين المجردة، مثل ما هو عليه الحال في الأنظمة اليدوية.

- **التدقيق على البيئة من خلال الحاسب الإلكتروني**:Auditing Through The Compute

تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي ينعدم فيها عنصر التدقيق التتبعية، أي أن مراقب الحسابات لا يستطيع تتبع العمليات المختلفة من نشأتها إلى نهايتها، لأن البيانات والمعلومات الخاصة بالمدخلات والمخرجات تكون مخزنة على وسائل حفظ الكترونية.

- **التدقيق على البيئة بمساعدة الحاسوب:** Auditing the Computer

وتبعاً لهذه الطريقة يقوم مراقب الحسابات بمراقبة الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج التدقيق الإلكترونية، وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق. وقد تكون عامة، أي استخدامها يمكن أن يتم في أي عملية رقابية أو خاصة، أي تكون معدّة خصيصاً لعملية مراقبة معينة. وتقوم هذه البرامج بعدة مهام تنفيذاً لعملية التدقيق.

1. اختبار مدى الثبات في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية.
2. اختبار العمليات الحسابية المختلفة.
3. عمل جدول أعمار الديون للمدينين وتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
4. اختيار عينة من المدينين وتجهيز المصادقات المراد إرسالها إليهم مع بيان نوع المصادقة.
5. عمل المقارنات واستخراج النسب المحاسبية للبنود المختلفة.
6. فحص السجلات من حيث الجودة–الاكتمال– الاتساق–الصحة.

حيث أنه في حال توفر الظروف والعوامل المناسبة يُفضل استخدام طريقة التدقيق بمساعدة الحاسوب لما تحققه من فوائد كثيرة ومتعددة. نظراً لملائمتها لطبيعة التشغيل الالكتروني للبيانات. حيث يحقق استخدام الحاسوب في معالجة البيانات فوائد عديدة بالنسبة لعملية التدقيق كتحسينات للأداء:

1. المعالجة الأسرع للعمليات والبيانات الأخرى.
2. الدقة الأكبر في الاحتساب والمقارنة مع البيانات.
3. الانضباط الأكثر في زمن إعداد التقارير المحاسبية والتدقيقية.
4. الخزن الأكثر دقة للبيانات وازدياد سهولة التوصل إلى البيانات عند الحاجة.
5. ازدياد مدى الخيارات لإدخال البيانات وتوفير المخرجات.

المحور الرابع: الاطار العملي لتطبيق التدقيق الالكترونية تجاه التدقيق البيئي.

بعد الاطلاع والدراسة لمفهوم مساهمة الانظمة الالكترونية تجاه التدقيق البيئي، ومن ثم تسليط الضوء على النقاط التي تعتبر أساس لتطبيق تلك العناصر، سوف يقوم الباحث بتخصيص هذا المحور للجانب العملي من الدراسة لإجراء دراسة استطلاعية في الجامعات العراقية الحكومية. حيث سيتم إجراء دراسة استطلاعية والحصول على البيانات التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ وسيتم تحليل هذه النتائج وفق برنامج (SPSS, v.21) ، بغية الوصول إلى نوع العلاقة وكيفية التأثر بالنسبة لكل متغير بالإضافة إلى الحصول على بعض الاحصائيات الخاصة بهذا الموضوع.

اولاً: أداة الدراسة

أعتمد الباحث في هذه الفكرة عدة نقاط كان من أبرزها الآتي:

خطوات بناء أداة الدراسة: أعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، حيث تعد الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً وشيوعاً في البحوث الوصفية التحليلية، والتي تعرّف بأنها أحد وسائل البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بأحوال الناس أو ميولهم أو اتجاهاتهم، وتأتي أهمية الاستبيان كأداة لجمع المعلومات بالرغم مما يتعرض له من انتقادات من أنه اقتصادي في الجهد والوقت اذا ما تمت مقارنته بالمقابلة والملاحظة، فالاستبيان يتألف من مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط في بعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه.

الصورة الأولية لأداة الدراسة: كما ذكر سابقاً تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض هذه الدراسة نظراً لسهولة إدارتها وتنظيمها وقلة تكلفتها وما تمتاز به من إمكانية جمع كمية كبيرة من المعلومات في وقت قصير وتحليلها إحصائياً من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS).

ثانياً: تجهيز البيانات التي تم الحصول عليها بوسطة استمارة الاستبيان من أجل تحليلها.

1) إجراءات توزيع الاستمارة واستعادتها:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال استمارة استبيان المعدة لهذا الغرض، حيث تم توزيع (59) استمارة على مفردات عينة الدراسة، التي تم اختيارها وفقا للعينة العشوائية البسيطة من المجتمع الأصلي للدراسة، وقد استعاد الباحث (49) استمارة ليصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (49)، أي ما نسبته (82%)، من إجمالي الاستمارات الموزعة وهي نسبة مرتفعة وصالحة لإجراء التحليل والوصول الى النتائج المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة وهي نسبة مرتفعة وصالحة لإجراء التحليل والوصول الى النتائج المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة.

2) خطوات إعداد بيانات الدراسة وتجهيزها لغرض التحليل:

قبل البدء في عملية التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، يتطلب الأمر القيام بعد خطوات لتجهيز البيانات وتهيئتها لعملية التحليل وهذه الخطوات موضحة كالآتي:

- ❖ حصر استمارات الاستبيان، وتحديد العدد الكلي والنهائي لها، التي ستخضع لعملية التحليل الإحصائي، حيث بلغ عددها (49)، استمارة استبيان.
- ❖ تجهيز البيانات وتهيئتها لعملية التحليل، وذلك بإجراء التدقيق والتدقيق اللازمين لمحتويات الاستمارات المتحصل عليها من مفردات عينة الدراسة.
- ❖ ترميز محتويات استمارة الاستبيان، من الأسئلة والفقرات الواردة بها، وذلك من خلال إعداد نموذج ترميز لمحتويات الاستمارة لتسهيل عملية تفريغها ومن ثم تحليلها.
- ❖ القيام بعملية التفريغ لمحتويات استمارات الاستبيان، حيث أصبح من الممكن التعاطي معها بوصفها أرقاماً وليس فقرات أو عبارات في صفحة البيانات في البرنامج الإحصائي (SPSS).

ثالثاً: صدق أداة الدراسة وثباتها.

يعتمد هذا المبحث على تحليل فقرات الدراسة بشكل مباشر من أجل التوصل الى النتائج والتوصيات المطلوبة، كما سيعالج مسألة ثبات أداة الدراسة وصدقها من خلال الطرق الثلاث المعتمدة، (صدق المحكمين، الاتساق الداخلي، ثبات الأداء (الفاكرونباخ)، ومن ثم معرفة فيما إذا كانت الاستبانة موزعة بشكل طبيعي أم لا، وذلك على النحو الآتي:

1- **تحكيم الاستبيان:** بعد أن وضع الباحث أداة الدراسة الاستبيان، تم استشارة مجموعة من الاساتذة ومن ثم تم عرض المقياس الاستبيان الى مجموعة من المحكمين تألفت من (9محكمين) من الأكاديميين العاملين بالجامعات العراقية, وقد روعي عند اختيار المحكمين تنوع التخصصات والخبرات وطلب منهم عن طريق "طلب تحكيم صلاحية المقياس" تحديد مدى شمولية العبارات التي تم صياغتها لأبعاد المقياس في ضوء المعايير والتعريفات الإجرائية، كما طلب منهم تحديد مدى صلاحية كل عبارة لقياس ذلك البعد، ومدى ملاءمتها للتطبيق، والتعليق كلما تطلب الأم. وذلك بهدف التأكد من صحة وسلامة لغة الاستبانة ووضوح مدلول عباراتها وبنودها وأنها قابلة لقياس ما وضعت من اجله. وقد أسفرت نتائج التحكيم على حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق بين المحكمين تزيد عن (91٪)، وتبين من خلال ذلك أن معظم عبارات المقياس جيدة، وتحمل صدقاً ظاهرياً جلياً، وملائمة للتطبيق على مجتمع الدراسة.

2- **صدق الاتساق الداخلي:** عن طريق حساب الترابطات بين كل عبارة والمحور كامل ورؤية مقدار الارتباط وقوته وصدقه، بالنسبة للتعامل مع الارتباط فيجب أن يكون الرقم المتعلق بالارتباط ضمن المجال (+1 وحتى -1) حيث يدل (+1) على أن المتحولين مرتبطان طردياً مع بعضهم البعض، في حين يدل (-1) أن المتحولين مرتبطان عكسياً مع بعضهما البعض، وتدل القيمة (0) إلى عدم وجود ارتباط بين المتحولين المراد قياس الارتباط بينهما، وعندما تكون قيمة (sig) أقل من (0.05) أي احتمال حدوث هذه العلاقة بالصدفة هو أقل من (5%) ومن هنا نبدأ بتحليل النتائج. وبمجرد كون الدلالة أقل من (0.05)، أي أنّ العبارة مقبولة، وهي صالحة لما بنيت من اجله. والنتائج موضحة على الشكل الآتي:

❖ **الصدق الداخلي لأبعاد عبارات المحور المستقل.**

جدول رقم (1), الصدق الداخلي للعبارات المرتبطة بالأنظمة الالكترونية مع العبارات المرتبطة بها

العبارة	قوة الترابط	Sig.	القبول او الرفض
يساعد على تحديد نقاط الضعف والقوة	.604**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
يعمل على زيادة السرعة المتناهية بدون اخطاء تذكر	.573**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
يقلل من عمليات التلاعب والاخطاء المتعمدة وغير المتعمدة	.490**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
امكانية الوصول الى المعلومات المطلوبة بسهولة	.606**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
الحصول على التقارير المالية بسهولة	.710**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
يساعد على توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية	.556**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
يزيد من فرص نجاح القرار كون المعلومات المتوفرة ذات مصداقية	.499**	.000	مقبول علاقة طردية قوية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى الجدول رقم(1) والذي يشير إلى العلاقات الترابطية بين الاعلان والعبارات التي تتألف منها نجد أنّ هناك علاقات ارتباطية مرتفعة وأُخرى اقل منها حيث أنّ الأسئلة التي تشير للعلاقات الارتباطية تعني أنها تتعلق بالأنظمة الالكترونية وأنّ وجودها قد يفيد الأفكار المناسبة والتي تخدم محور بالأنظمة الالكترونية، أما فيما يتعلق بالعلاقات الارتباطية المرتفعة فإنّ ذلك يشير إلى وجود علاقة قوية بين بالأنظمة الالكترونية والعبارات المكونة له. حيث نجد إنّ العلاقات الارتباطية الطردية كانت تقع تتراوح بين (.0-**710 .0 490) وظهرت العلاقات اغلبها بشكل عام بوجود علاقة ارتباط طردية قوية بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بالأنظمة الالكترونية، كما يلاحظ أنّ مستوى الدلالة لكل عبارة هو عند (0.000)، أي موثوقية العلاقة عالية جداً عند، كما يشير الرمز (**)، الى أنّ حدوث هذه العلاقة الترابطية بالصدفة هو منخفض جداً، مما يشير الى التجانس الداخلي بين الأنظمة الالكترونية وتحقيق الصدق البنائي له، كما أنّ هذه العبارات صادقة وهي صالحة للبحث الميداني.

❖ **الصدق الداخلي لأبعاد المتغير التابع**

جدول رقم (2) يبين الصدق الداخلي للعبارات المرتبطة التدقيق البيئي مع العبارات الداخلية

العبارة	قوة الترابط	Sig.	القبول او الرفض
يتم التنسيق مع المراجع الخارجي من أجل وضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل بناءً على توصياته بما يحقق زيادة الكفاءة والفاعلية في الأداء	.597**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
ان التدقيق البيئي مهم وضروري لغرض التحقق من الالتزام بالضوابط والسياسات والمعايير الخاصة بالمحافظة على البيئة	.535**	.000	مقبول علاقة طردية قوية

امكانية تنفيذ التدقيق البيئي من قبل أجهزة التدقيق والرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادي والخدمية	.529**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
ضرورة الافصاح عن القضايا البيئية بشكل كاف وملائم ومفهوم وايصالها الى كل الاطرف ذات العلاقة	.628**	.000	مقبول علاقة طردية قوية
ان التدقيق البيئي يشجع المنشآت على تحسين ادائها في حقل البيئة	.726**	.000	مقبول علاقة طردية قوية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى الجدول رقم(2) والذي يشير إلى العلاقات الترابطية التدقيق البيئي وارتباطاتها مع العبارات التي تتألف منه نجد أنّ هناك علاقات ارتباطية مرتفعة وأُخرى اقل منها حيث أنّ الأسئلة التي تشير للعلاقات الارتباطية تعني أنها تتعلق بالمحور وأنّ وجودها قد يفيد الأفكار المناسبة والتي تخدم فاعلية التدقيق البيئي، أما فيما يتعلق بالعلاقات الارتباطية المرتفعة فإنّ ذلك يشير إلى وجود علاقة قوية بين فاعلية التدقيق البيئي والعبارات المكونة له. حيث نجد إنّ العلاقات الارتباطية كانت تقع تتراوح بين (0.529** و0.726**)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بمحاور فاعلية التدقيق البيئي، كما يلاحظ أنّ مستوى الدلالة لكل عبارة هو عند (0.000)، أي موثوقية العلاقة عالية جداً عند، كما يشير الرمز (**)، الى أنّ حدوث هذه العلاقة الترابطية بالصدفة هو منخفض جداً، مما يشير الى التجانس الداخلي بين محور التدقيق البيئي وتحقيق الصدق البنائي له، كما أنّ هذه العبارات صادقة وهي صالحة للبحث الميداني.

رابعاً: ثبات الأداة، (ثبات فقرات الدراسة)، Reliability:

تعتبر المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج. وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات، ويعرف (كارمينز) و(زيلر) (1991) الثبات على مقياس الدقة بأنها، "قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف"[1]. وبعد تطبيق مؤشر (الفا كرونباخ)، Cronbach's Alpha على جميع الأسئلة والتي بلغت (**12**)، سؤال كانت نتيجة معامل الفا كرونباخ وكانت قيمها متماسكة بصورة جيدة، مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صُممت من أجله. والجدول رقم (3) الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3)، معامل الثبات للدراسة بشكل عام بطريقة الفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.946	12

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

كما تم إجراء ثبات الأداة للتأكد من صدق المحاور وكانت النتائج عالية وتشير إلى القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صُممت من أجله.

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي، تحليل فقرات الدراسة.

يركز هذا المطلب على أهم فقرات الدراسة العملية وهي، هل العينة المبحوثة تمثل المجتمع أم لا، وسيتم الإجابة على ذلك التساؤل من خلال معرفة فيما إذا كان الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي أم لا، فإذا كانت استمارات الاستبيان موزعة طبيعياً فإنّ هذه العينة المدروسة تمثل المجتمع، وإذا كانت الدراسة غير موزعة طبيعياً، معنى ذلك أنّ العينة لا تمثل المجتمع، كما سيتم القاء نظرة على المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية للفقرات كل محور على حدة من اجل ايضاح كيفية اجابة أفراد عينة الدراسة، وذلك يتم وفق **اختبار**

[1]) مروان الحلكي، معامل الفا كرونباخ لمقياس صدق وثبات استبانات رسائل البحوث العلمية، أنظر الرابط الآتي:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=323394

التوزيع الطبيعي حيث سيتم توضيح فيما إذا كانت الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي باستخدام معيار (K - S)، وذلك على النحو الآتي:

1) اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام K - S.

لا يمكن أن تتم أي دراسة احصائية الا اذا كانت العينة المبحوثة تمثل المجتمع وذللك اذا اردنا ان نعمم النتائج ويمكن معرفة فيما اذا كان التوزيع طبيعي أم لا من خلال جدول رقم(4):

جدول(4), (K-S) التوزيع الطبيعي للدراسة

المتغير المستقل	Kolmogorov-Smirnov[a]			المتغير التابع	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	Df	Sig.		Statistic	df	Sig.
الانظمة الالكترونية	.094	49	.200*	فاعلية التدقيق	.089	49	.200*

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

بالنظر الى الجدول السابق نجد أنّ جميع محاور الدراسة موزعة طبيعياً وفق معيار كولموجروف، أي أنّ العينة تمثل المجتمع، حيث نجد أنّ دلالة (**Sig**)، في جميع المحاور أكبر من (**0.05**).

سادساً: العرض والتحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة الدراسة تم استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي ومعامل الاتفاق والاختلاف والوزن النسبي وذلك على الشكل التالي:

اولاً: تحليل العبارات للبيانات الخاصة بالمتغير المستقل:

أ- التدقيق الالكترونية:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افرد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات الخاصة بالأنظمة الالكترونية وسيتم شرحها كالآتي وفق جدول رقم(5):

جدول رقم (5)

يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات الأنظمة الالكترونية.

ت	العبارة		1	2	3	4	5	Total	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الوزن النسبي
			لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة						
1	X1	التكرار	3	6	10	26	4	49	3.45	1.02	30%	70%	69%
		الاهمية النسبية٪	6%	12%	20%	53%	8%	100%					
2	X2	التكرار	2	7	12	23	5	49	3.45	1.00	29%	71%	69%
		الاهمية النسبية٪	4%	14%	24%	47%	10%	100%					
3	X3	التكرار	2	2	12	29	4	49	3.63	0.86	24%	76%	73%
		الاهمية النسبية٪	4%	4%	24%	59%	8%	100%					
4	X4	التكرار	1	3	11	30	4	49	3.67	0.80	22%	78%	73%
		الاهمية النسبية٪	2%	6%	22%	61%	8%	100%					
5	X5	التكرار	1	1	11	30	6	49	3.80	0.76	20%	80%	76%
		الاهمية النسبية٪	2%	2%	22%	61%	12%	100%					
6	X6	التكرار	3	1	16	23	6	49	3.57	0.96	27%	73%	71%
		الاهمية النسبية٪	6%	2%	33%	47%	12%	100%					

7	X7	التكرار	4	1	15	28	1	49	3.43	0.91	27%	73%	69%
		الاهمية النسبية٪	8%	2%	31%	57%	2%	100%					
المتوسط العام									3.57	0.90	25%	75%	71%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويبين الجدول رقم(5) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات بيانات الأنظمة الالكترونية، وكل عبارة يكون متوسطها الحسابي أعلى من (4.08) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60٪).

ويمكن الآن ملاحظة قيمة وتوجه إجابات أفراد العينة تجاه كل عبارة من عبارات بيانات الأنظمة الالكترونية، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

1. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.45) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (1.02) كما بلغ الوزن النسبي (69%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (70%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (30%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى المساعدة في تحديد نقاط الضعف والقوة.
2. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.45) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (1.00) كما بلغ الوزن النسبي (69%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (71%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (29%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى العمل على زيادة السرعة المتناهية بدون اخطاء تذكر.
3. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.63) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.86) كما بلغ الوزن النسبي (73%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (76%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (24%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى انه يقلل من عمليات التلاعب والاخطاء المتعمدة وغير المتعمدة.
4. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.67) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.80) كما بلغ الوزن النسبي (73%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (78%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (22%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى امكانية الوصول الى المعلومات المطلوبة بسهولة.
5. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.80) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.76) كما بلغ الوزن النسبي (76%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (80%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (20%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى الحصول على التقارير المالية بسهولة.

6. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.57) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.96) كما بلغ الوزن النسبي (71%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (73%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (27%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير انه يساعد على توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.
7. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.57) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.96) كما بلغ الوزن النسبي (71%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (73%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (27%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى زيادة فرص نجاح القرار كون المعلومات المتوفرة ذات مصداقية.

خلاصة

إنّ المتوسط الحسابي لجميع التي تتعلق ببيانات الانظمة الالكترونية بلغ (3.57)، وهو أكبر من (3.40)، وانحراف معياري قدره (0.90)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارات ككل حوالي (71٪)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه مجمل عبارات هذا المحور. كما تم التأكد من أنّ هذه العبارات ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا بلغ معامل الاتفاق (75%)، مما يشير الى أن الانظمة الالكترونية دوراً فعالاً في التدقيق.

ب- تحليل عبارات زيادة فاعلية التدقيق البيئي

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افرد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات الخاصة بفاعلية التدقيق البيئي وسيتم شرحها كالآتي رقم(6):

جدول رقم (6)

يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات فاعلية التدقيق البيئي.

ت	العبارة		1	2	3	4	5	Total	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الوزن النسبي
			لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة						
1	Y1	التكرار	1	5	11	29	3	49	3.57	0.84	24%	76%	71%
		الاهمية النسبية٪	2%	10%	22%	59%	6%	100%					
2	Y2	التكرار	2	5	11	25	6	49	3.57	0.98	27%	73%	71%
		الاهمية النسبية٪	4%	10%	22%	51%	12%	100%					
3	Y3	التكرار	2	1	14	30	2	49	3.59	0.79	22%	78%	72%
		الاهمية النسبية٪	4%	2%	29%	61%	4%	100%					
4	Y4	التكرار	2	2	5	33	7	49	3.84	0.87	23%	77%	77%
		الاهمية النسبية٪	4%	4%	10%	67%	14%	100%					
5	Y5	التكرار	2	0	11	30	6	49	3.78	0.82	22%	78%	76%
		الاهمية النسبية٪	4%	0%	22%	61%	12%	100%					
المتوسط العام									3.67	0.86	24%	76%	73%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويبين الجدول رقم ( ) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات فاعلية التدقيق البيئي، وكل عبارة يكون متوسطها الحسابي أعلى من (3.40) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60٪).

1. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.57) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.84) كما بلغ الوزن النسبي (71%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (76%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (24%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يتم التنسيق مع المراجع الخارجي من أجل وضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل بناءً على توصياته بما يحقق زيادة الكفاءة والفاعلية في الأداء البيئي.
2. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.57) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.98) كما بلغ الوزن النسبي (71%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (73%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (27%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى ان التدقيق البيئي مهم وضروري لغرض التحقق من الالتزام بالضوابط والسياسات والمعايير الخاصة بالمحافظة على البيئة.
3. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.59) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.79) كما بلغ الوزن النسبي (72%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (78%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (22%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى امكانية تنفيذ التدقيق البيئي من قبل أجهزة التدقيق والرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادي والخدمية.
4. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.84) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.87) كما بلغ الوزن النسبي (77%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (77%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (23%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير الى ضرورة الافصاح عن القضايا البيئية بشكل كاف وملائم ومفهوم وايصالها الى كل الاطرف ذات العلاقة.
5. بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (3.78) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.82) كما بلغ الوزن النسبي (76%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (78%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (22%) وفق مقياس ليكارت الخماسي مما يشير ان ان التدقيق البيئي يشجع المنشآت على تحسين ادائها في حقل البيئة.

خلاصة

إنّ المتوسط الحسابي لجميع التي تتعلق ببيانات فاعلية التدقيق بلغ (3.67)، وهو أكبر من (3.40)، وانحراف معياري قدره (0.95)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه العبارات ككل حوالي (73٪)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه مجمل

عبارات هذا المحور. كما تم التأكد من أنّ هذه العبارات ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا بلغ معامل الاتفاق (76%)، مما يشير الى أن فاعلية التدقيق البيئي لها دوراً فعالاً في زيادة الفاعلية ضمن الانظمة الالكترونية.

سابعاً: مناقشة واختبار فرضيات الدراسة.

لإثبات فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات التالية:

أعتمد الباحث في اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على معامل الارتباط البسيط (Pearson). اذ تظهر الجداول الاتية، مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين متغيرات الدراسة وابعادها, وقبل الدخول في اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية، فانه من الاهمية الإشارة إلى بعض الامور وفق الاتي:

1. حجم العينة (49).
2. نوع اختبار ((T- test))، (2-tailed) للعينة: تستخدم للتأكد من ايجابية محاور الدراسة بمعنى أنّ أفراد العينة يوافقون على محتواها، كما يتم الاعتماد على اختبار(T)، للفروقات الاحصائية من أجل اختبار الفرضيات الإحصائية، بالإضافة إلى مستوى الدلالة(0.05)، كأساس لقبول أو رفض الفرضية.
3. معنوية معامل الارتباط عن طريق المختصر (.Sig)، والذي تمت الأشارة ، اليها من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية من غير ان يظهر قيمها عن طريق وضع نجمتين (**) على معامل الارتباط، مما يعني ان قيمة (t) المحسوبة اكبر من الجدولية. ومما يجدر الإشارة له ، يتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Cohen & Cohen, 1983)، وكالآتي:

- علاقة الارتباط منخفضة: اذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من.0.10
- علاقة الارتباط معتدلة: اذا كانت قيمة معامل الارتباط بين 0.10 - 0.30.
- علاقة الارتباط قوية: اذا كانت قيمة معامل الارتباط اعلى من 0.30.

1. Correlation: (R)، يستخدم معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، قياس المزيج الترويجي والقدرات التنافسية.
2. R Square: (R2)، وهي تعبّر عن مسؤولية ومساهمة المتغير المستقل في التغيّر الذي يطرأ على المتغيّر التابع.
3. T، Sig، ترفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية)، وتقبل الفرضية البديلة اذا كانت (Sig <0.05)، وتقبل فرضية العدم اذا كانت (Sig >0.05)، وكانت قيمة (T)، أكبر من (2).
4. F, تحليل التباين, ترفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية)، وتقبل الفرضية البديلة اذا كانت (Sig <0.05)، وتقبل فرضية العدم اذا كانت (Sig >0.05)، وكانت قيمة (F) المحسوبة، أكبر من الجدولية (2.7).

ولإثبات فرضيات الارتباط

الفرضية الاولى: كما يمكن اثبات الفرضية الرئيسية من خلال معرفة بان هناك إمكانية لتسخير التقدم التكنولوجي في إتمام عمليات التدقيق البيئي باستخدام برامج التدقيق وهذا يساعد مراقب الحسابات على إتمام عمليات التدقيق البيئي لهذه النظم الإلكترونية بسهولة وفق الجدول (7) الاتي:

الجدول رقم (7)

إثبات الفرضية الأولى.

مقدار العلاقة R	نوع العلاقة	مقدار التباين F	مقدار الاثر	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة	قبول او رفض الفرضية
.775	طردية	0.45	60%	8.4	.000	قبول الفرضية

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

بينت النتائج ان هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين الانظمة الالكترونية وبين زيادة فاعلية التدقيق البيئي، فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.4) وهي اكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (48) والبالغة (2) وهذا دليل على وجود تجانس بين المتغير في اجابات العينة، اما قيمة معامل الارتباط فقد بلغت (0.775) وهو ارتباط ايجابي عالي اذا توجد علاقة طردية قوية بين الانظمة الالكترونية وزيادة الفاعلية فكلما زاد استعمال الانظمة الالكترونية في مجال التدقيق البيئي زادة الفاعلية في تحقيق اهداف التدقيق البيئي بنفس الزيادة في المقدار، وبلغت قيمة التباين عند مستوى دلالة اقل من 0.05 = 0.45 وهذا يدل ان هنالك تباين بين إجابات العينة حيث ان مقدار الاثر بين المتغيرين كان 60٪ وهذا يدل على وجود مساهمة قوية من قبل الانظمة الالكترونية تجاه التدقيق البيئي يؤكد صحة الفرضيةالاولى.

الفرضية الثانية: يمكن اثبات الفرضية الفرعية الثانية من خلال معرفة العلاقة بين الدورات تدريبية لمراقبي الحسابات ضروري لنجاح عمليات التدقيق للأنظمة الإلكترونية المطبقة في المنشآت. والتغلب على المشاكل التي خلقتها تلك المصانع وظهرت النتائج التالية وفق جدول(8) الاتي:

الجدول رقم (8)

إثبات الفرضية الثانية.

مقدار العلاقة R	نوع العلاقة	مقدار التباين F	مقدار الاثر	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة	قبول او رفض الفرضية
.891	طردية	0.87	79%	9.8	.000	قبول الفرضية

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

بينت النتائج ان هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين التدريب على الانظمة الالكترونية لزيادة فاعلية التدقيق البيئي، فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.8) وهي اكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (48) والبالغة (2) وهذا دليل على وجود تجانس بين المتغير في اجابات العينة، اما قيمة معامل الارتباط فقد بلغت (0.981) وهو ارتباط ايجابي عالي اذا توجد علاقة طردية قوية بين التدريب على الانظمة الالكترونية لزيادة الفاعلية في التدقيق البيئي فكلما زاد التدريب على الانظمة الالكترونية في مجال التدقيق زادة فاعلية التدقيق البيئي بنفس الزيادة في المقدار، وبلغت قيمة التباين عند مستوى دلالة اقل من 0.05 = 0.45 وهذا يدل ان هنالك تباين بين إجابات العينة حيث ان مقدار الاثر بين المتغيرين كان 60٪ وهذا يدل على وجود مساهمة قوية بين التدريب على الانظمة الالكترونية تجاه التدقيق البيئي يؤكد صحة الفرضية الثانية.

النتائج والتوصيات:

اولاً: نتائج البحث:

1- امكانية تسخير الانظمة الالكترونية في رفع فاعلية التدقيق البيئي.
2- توجد هنالك فرص بديلة للحد من ظاهرة التدقيق التلقيدي واستنهاض فرص اخرة عبر الانظمة الالكترونية للقضاء على التلوث البيئي عبر تلك البوابات الالكترونية.
3- هنالك علاقة بين الانظمة الالكترونية الحديثة وبين التدقيق البيئي.
4- ضرورية الدورات التدريبية لمراقبي الحسابات لنجاح عمليات التدقيق البيئي للأنظمة الإلكترونية المطبقة في المنشآت للتغلب على المشاكل التي خلقتها تلك المصانع من عمليات تلوث.

ثانياً: توصيات البحث:

1) يجب على مدقق الحسابات عند قيامه بمراقبة نظام التدقيق البيئي والنظام المحاسبي أن يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي فرضتها المعالجة الآلية للبيانات وأن يراعي المتطلبات الجديدة التي يجب أن تتوافر في نظام التدقيق الداخلية وفي النظام المحاسبي.
2) يجب على مدقق الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار مدى اعتماد الشركة موضوع التدقيق البيئي على التشغيل الإلكتروني وأيضاً العوامل الأخرى التي يمكن أن تساعده في الحكم على مدى جدوى إتباع أساليب وإجراءات التدقيق الآلية أو إتباع أساليب التدقيق اليدوية.
3) نظراً للطبيعة الخاصة للمراقبة الآلية للبيانات لابد من وضع هيئة متخصصة تعمل على وضع وتحديد الإجراءات و المعايير التي تتطلبها هذه التدقيق البيئي (مثلاً في معايير التأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات البيئة لابد من توافر خبرة كافية في الحاسوب والتشغيل الآلي للبيانات).
4) إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق التدقيق البيئي واستغلال المعالجة الآلية وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق البيئي.
5) ضرورة إلمام المدقق بمخاطر التدقيق البيئي والعمل على معالجتها والتقليل منها.
6) يجب على مدقق الحسابات تقييم المخاطر في المراحل الأولى واكتساب معرفة كافية بالنظام المحاسبي حتى يستطيع فهم البيئة الشاملة للرقابة وفهم تدفق سير العمليات.
7) ضرورة إقامة دورات تدريبية لتأهيل مدقق الحسابات لكيفية معالجة البيانات آلياً في التدقيق البيئي وكيفية استخدام الحواسيب وضرورة خلق الفهم الكافي والتأهيل للعمل على برامج التدقيق البيئي المتوفرة وبأنواعها المختلفة.

المراجع

1. علي الذنيبات, (2003), دراسات العلوم الإدارية- مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق-الأردن- المجلد 30- العدد 12.
2. أحمد لطفي أمين السيد,(1997), "معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبي الحسابات"، ص287
3. ميادة عبه جي،(2003), "التدقيق والمحاسبة", مشروع دبلوم دراسات عليا, قسم محاسبة" ، جامعة حلب، ص65
4. صالح ابراهيم يونس الشعباني. (1998)، معايير تكاليف حماية البيئة حالات تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.
5. جورج دانيال غالي. (2001)، أثر التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدة الاقتصادية على ممارسة مهنة المراجعة في كتابه الموسوم (تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة) القاهرة، الدار الجامعية، ص ص(421-507).
6. ايمن فتحي الغباري، الابعاد الرقابية المقترحة للمراجعة البيئية في ظل الامتداد للنشاط الدولي، مجلة التدقيق المالية، المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية، العدد (37)، تونس، كانون الاول، 2000 ص ص 4-15.
7. جمانة حنظل التميمي (2005)," التدقيق في ظل البيئة الإلكترونية", دراسة تحليلية عينة من الشركات والدوائر الحكومية العراقية, المجلة الاكاديمية العراقية, العدد 15.
8. مروان الحلكي، معامل الفا كرونباخ لمقياس صدق وثبات استبانات رسائل البحوث العلمية، أنظر الرابط الآتي:
9. http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=323394

5- C. O'Leary, "Performance Audits : Could They Become Mandatory for Public Companies ?", Managerial Auditing Journal, No.1,1996.

6- Engel, P., w. Hamscher, D. V. Kannon, and H. wallis, eXtensible Business Reporting Language (XBRL) 2.1, Public Working Draft, 2003.

7- Hillary, Ruth, include in Sheledon, christopher, BS 7750 and certification thenk experience in [Environmental management systems and cleaner production], London, 1997.

8- Gray, Rob, Bebbington, Jan and Diane walters, Accounting for the Environment, Markus Wiener Publishing, Inc, New York, 1993.

9- Paoletto, Glen, The Green of accounting: how green are your accountance, 1999, PP (1-33). Available on Web site: http://www.routledge.com/routledge/journal/abfh.html

10- UNEP, Environmental Auditing, (Report of United Nations environmnet programme Industry and Environment (UNEP/IED Work shop), UN, Paris, 10-11, January, 1989.

11- Harcharik, David A, Environmental impact assessment and environmental auditing in the pulp and paper industry food and Agriculture organization of the united nation, Rome, 1996.

فعالية حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية

د. عطيـــــــوي سميـــــــــرة
جامعة: عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 –
s-atioui@yahoo.fr

الملخص

هدفت الدراسة الى التعريف بحوكمة الشركات وركائزها وأهدافها، ومعرفة دور الحوكمة في الكشف عن ممارسات المحاسبية الاحتيالية والحد منها، ودورها في رفع كفاءة أداء الشركات.

تتمحور إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تلعب ركائز حوكمة الشركات دورا مهما في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية؟

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية المتعلّقة بالموضوع مع استقراء أهم نتائجها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الاحتيالية–حوكمة الشركات–ركائز حوكمة الشركات–التلاعب في البيانات–الإفصاح.

Abstract:

This study aimed to identify the definition of corporate governance pillars risks management,disclosure and control, and its principles and its importance, objectives, also the role of governance in reducing, and in the limitation the practice of creative accounting .

the researcher used a descriptive analytical approach and look at the théoretical and field studies and foreign on the subject with the induction and presentation of the most important results.

Keywords :Fraudulent Acconting - corporate governance - corporate governance pillars- Manipulation of data- Disclosure.

مقدمة:

إنّ انهيار عدد من الشركات الكبرى والمؤسسات المعروفة في العالم مثل شركة "انرون الأمريكية للطاقة" وشركة "ورلد كوم" وهاركن ومريل انديكوا سوثبوت تورط شركة "آرثر اندرسون" التي كانت تعتبر واحدة من أكبر شركات المحاسبة والمراجعة في العالم في التلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة، جاء ذلك نتيجة اخفاءها لحقائق وأرقام عن شركة انرون كان من الضروري أن يطلع عليها الجمهور، والتي تم اخفاؤها من خلال استخدام بعض أساليب بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح، مما الزم بضرورة الوقوف على الأساليب المتنوعة للمحاسبة الاحتيالية ودورها فيما حدث من انهيارات مالية.

وهنا أصبح مفهوم المحاسبة الاحتيالية محل اهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة.

ولقد أدى ذلك الى اثارة التساؤل حول حوكمة الشركات وهو مصطلح فرض نفسه وقد ظهر هذا المصطلح على غرار مصطلحات اخرى مثل الخصخصة، والعولمة وكلها مصطلحات حديثة العهد على اقتصاديات الدول النامية ووحداتها الاقتصادية.

وقد تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات نظرا للانهيارات المالية التي شهدتها العديد من الدول، والتي أدّت الى تكبد العديد من المستثمرين خسائر فادحة، والتي كان أحد اهم اسبابها عدم الافصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الاقتصادية في اسواق المال.

1- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية مداخلتنا في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تلعب ركائز حوكمة الشركات دورا مهما في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالمحاسبة الاحتيالية؟
- ماهي الممارسات المستخدمة في المحاسبة الاحتيالية؟
- وهل تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية علة موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات؟
- ما هي حوكمة الشركات؟ وهل تلعب ركائز حوكمة الشركات دورا مهما في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبية الاحتيالية؟

2- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المحاسبة الاحتيالية، لأنّها تمثل مشكلة هامة، والتي ترتب عليها اخفاق مهنة المحاسبة في الوصول الى المستوى المتوقع لهذه المهنة، وكان لذلك أثر بالغ الأهمية في عدم مصداقية

المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات، ودورا بارزا في الانهيارات المفاجئة لبعض الشركات في العقد الماضي.

3- هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الى:

- التعرّف على مفهوم المحاسبة الاحتيالية وصورها وأسبابها؛
- التعرّف على دوافع المحاسبة الاحتيالية التي وردت في الأدبيات المحاسبية؛
- التعرّف على دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الاحتيالية على مصداقية البيانات المالية؛
- التوصل الى نتائج البحث بناء على استقراء أهم نتائج لبعض الدراسات النظرية والميدانية المتعلّقة بالموضوع.

4- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والاجابة على تساؤلاته، تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الجوانب المتعلقة بالمحاسبة الاحتيالية والدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة وذلك بالاعتماد على الدراسات والأدبيات المحاسبية المتعلّقة بموضوع البحث مع استقراء أهم نتائجها.

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة ولعلها تساهم في إثراء أدبيات المحاسبة في هذا الجانب.

5- تقسيم البحث

تقسم الدراسة على النحو التالي:

1. القراءة الأدبية لمفهوم المحاسبة الاحتيالية أشكالها دوافعها وأساليبها؛
2. القراءة الأدبية لمفهوم حوكمة الشركات محدداتها، ركائزها أدواتها ووسائلها؛
3. فعالية حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية؛
4. النتائج والاقتراحات.

أولا: القراءة الأدبية لمفهوم المحاسبة الاحتيالية أشكالها دوافعها وأساليبها

المحاسبة هي وسيلة وليست هدفا وهي وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية وقانونية ولقد تطورت المحاسبة في مراحل متعددة مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة فئات متعددة تحتاج إلى البيانات المحاسبية.

وعليه تتلخص وظيفة المحاسبة في توفير المعلومات المالية لمتخذي القرار سواء من الطراف الداخلية أو الخارجية وذلك لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة ورشيدة.

وعندما لاحظ كل من (Watts & Zimmerman) أنّ المعلومات منتجة من قبل اشخاص يسعون في الحقيقة إلى زيادة منافعهم الشخصية ظهرت الحاجة إلى إيجاد نظرية محاسبية قادرة على تفسير محتويات القوائم المالية، والتنبؤ بالاختيارات المحاسبية، ومن هنا كانت بداية ظهور المدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية، والتي تقوم على ربط الاختيارات المحاسبية بتأثيرها على ثروات الملاك، واكتشفا الباحثان علاقة اختيار المحاسبي بأسعار السهم، وعلاقة توقعات الأرباح بطريقة صرف المخزون، إضافة الى علاقة تعويضات المديرين المرتبطة بـــ(صافي الربح – تكاليف الوكالة) [1].

1. **مفهوم المحاسبة الاحتيالية** لقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمصطلح المحاسبة الإبداعية (الاحتيالية) أو الاختلافية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المصطلح، وقد بنيت تلك التعريفات حسب وجهة نظر من وضعها، ويقصد بالمحاسبة الإبداعية أساليب التلاعب في الحسابات الممارسة لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة او بعض العاملين فيها. وتوصف مثل هذه الأساليب بانها محاسبة إبداعية اذ تمت ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وانما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ. لممارسة هذه الأساليب بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات، ويعتقد بعض الباحثين ان للمحاسبة الإبداعية دورا في الانهيارات المفاجئة لبعض الشركات في العقد الماضي، والتي ترتب عليها اخفاق مهنة المحاسبة في الوصول الى المستوى المتوقع لهذه المهنة[2].

وتعرّف المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر اكاديمية بانها هي " عبارة عن تحويل ارقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا الى ما يرغب فيه المعدّون من خلال استغلال او الاستفادة من القوانين الموجودة و / او تجاهل بعضها و / او جميعها.

كما عرفها طارق عبد العال حماد على: انّها نشاط دوافعه تضليل المستثمرين أو تغيير انطباعهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح المتزايد او المستقر، وقد أطلقت على المحاسبة مصطلحات مثل التلاعب، الخداع، التحريف، كما سماها البعض بالخداع في يد المحاسبة، او العبث بالدفاتر، التقارير التجميلية، ويطلق كتاب فرنسيون مصطلحات معينة على المحاسبة الإبداعية، مثل طبخ الدفاتر، كما سماها البعض بالمحاسبة الخلاقة[3].

وتعرّف أيضا بأنّها: " بعض أو كل الخطوات المستخدمة لممارسة لعبة الأرقام المالية متضمنة الاختيار التعسّفي لتطبيقات المبادئ المحاسبية، والاحتيال في التقرير المالي وأي خطوات أخرى متخذة في سبيل إدارة الأرباح أو تنهيد الدخل "[4].

من التعريف اعلاه يتضح ان المحاسبة الإبداعية تتصف بما يلي[5]:

1. هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة .

2. ممارساتها تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
3. ممارساتها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
4. ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه .

2. دوافع ممارسة المحاسبة الاحتيالية

يوجد عدة دوافع لممارسة المحاسبة الاحتيالية وهي:

- دوافع متعلقة بمصلحة المديرين لزيادة القيمة السوقية للشركة بهدف زيادة مكافئتهم الإدارية.
- دوافع متعلقة بمصلحة الشركة؛
- دوافع متعلقة بمصلحة الممارس نفسه (المصلحة الشخصية) والتي قد تكون ضد مصلحة الشركة؛
- دوافع تتعلّق بعقود التعويضات الإدارية ومواثيق الديون؛ دوافع قيمية تتعلّق بأسعار الأسهم وقيم الأصول؛
- دوافع تتعلّق بالتلاعب الضريبي والتكاليف السياسية؛
- دوافع للحصول على التصنيف المهني.
- دوافع ممارسة التلاعبات في الحسابات وهي دوافع لمصلحة المديرين؛
- دوافع لمصلحة الممولين؛
- دوافع لمصلحة المجتمع؛
- دوافع الظهور بنتائج أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمر، ولتحقيق التوقعات المستقبلية للأداء.

ونشير بأنّ ممارسة أساليب المحاسبة الاحتيالية بدافع المصلحة الشخصية أو بدافع من المدير نفسه، تعتبر ضد مصلحة الشركة وقد تواجه رفضا أكبر من ممارسة أساليب المحاسبة الاحتيالية بدافع تحسين المركز المالي للشركة.

ويمكن ابراز دوافع ممارسة المحاسبة الاحتيالية على النحو المبيّن في الشكل الموالي:

الشكل 1 دوافع[6] ممارسة المحاسبة الاحتيالية

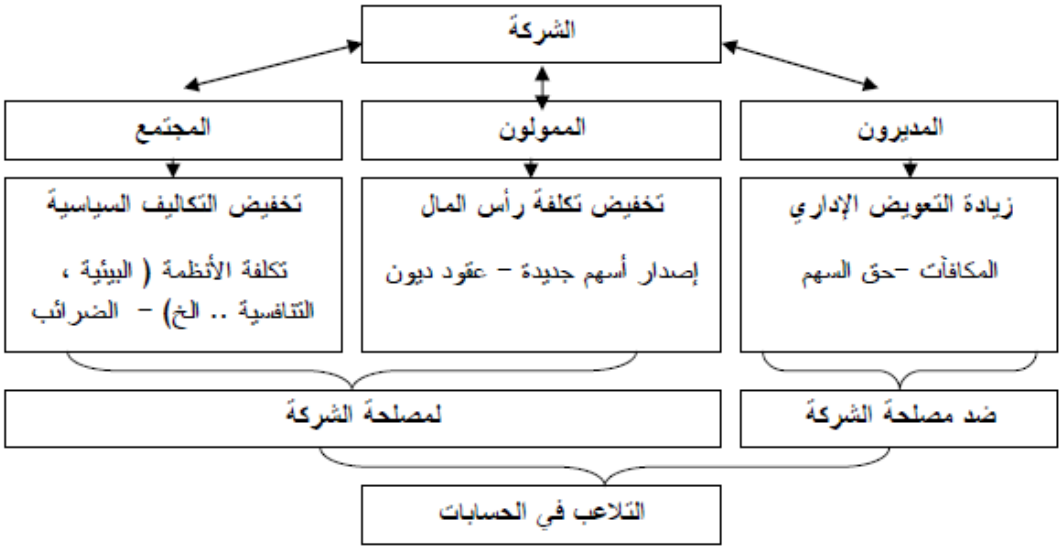

المصدر: ميسون بنت محمد بن علي القري، دوافع واساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهة في المملكة العربية السعودية " دراسة ميدانية "، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير، جدة، 2010، ص 29.
https://libraryg.kau.edu.sa/Files/237/Researches/64698_36032.pdf

3.أساليب المحاسبة الاحتيالية

تكمن أساليب المحاسبة الاحتيالية فيما يلي[7]:

-أسلوب المحاسبة التعسفية: الذي يعني اختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبة معيّنة في محاولة لتحقيق نتائج مرغوبة، هذه النتائج عادة ما تكون أرباحا أعلى، سواء كانت هذه الممارسات المتبعة مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم غير مطابقة؛

-أسلوب إدارة الأرباح: وهو أسلوب يهدف الى جعل تيار الأرباح مستمرا في شكل متدفق ودائم؛

-أسلوب تمهيد الدخل: وهو جزء من أسلوب إدارة الأرباح مصمم بهدف تقليل حدة التفاوت والتقلبات في نتائج الرباح السنوية المتتابعة؛

-أسلوب التقارير المالية الاحتيالية: وهو أسلوب يعمل على خداع مستخدمي القوائم المالية، عن طريق تشويه أو إغفال بعض القيّم او الافصاحات الواجبة في القوائم المالية؛

من ثم جاءت المحاسبة الأخلاقية (الاحتيالية) باعتبارها تتويجا لكل الأساليب السابقة.

ثانيا: القراءة الأدبية لمفهوم حوكمة الشركات محدداتها، ركائزها أدواتها ووسائلها

1.مفهوم حوكمة الشركات:

لا يوجد تعريف محدد اتفق عليه الباحثون لمفهوم حوكمة الشركات،

لقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD: حيث قدمت اول تعريف لها عام 1999 ثم قدمت تعريف آخر اكثر شمولية للحوكمة في عام 2007 على انها" ذلك النظام الدي يتم من خلاله توجيه وادارة الشركات ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الاطراف مثل مجلس الادارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من اصحاب المصالح كما انه يحدد قواعد واجراءات اتخاد القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع اهداف الشركة ووسائل تحقيقها واليات الرقابة على الاداء"[8]

وقد عرّفها معهد المدققين الداخليين: بانها " العمليات التي يتم من خلال الاجراءات المستخدمة من ممثلي اصحاب المصالح من اجل توفير الاشراف على ادارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الاهداف والمحافظة على قيم الشركة من خلال الحوكمة المؤسسية" .

كما عرّفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بان الحوكمة :" على أنّه النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات و التحكم فيها " [9]

وعرّفت أيضا بأنّها التعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة وبمعنى أوسع هي تضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة أو المتأثرة بعمل الشركة وأصحاب المصالح وحملة الأسهم بما يؤكد حماية حقوقهم عمليا[10].

مما سبق فإنّ حوكمة الشركات هي" تعبير واسع يتضمن القواعد و ممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاد الشركات و خاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها و الشفافية التي تحكم عملية اتخاد القرار فيها و مدى المساءلة التي يخضع لها مدير و رؤساء تلك الشركات وموظفوها و المعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين و الحماية التي يقدموها لصغار المساهمين و تتضمن ايضا موضوعات خاصة بقانون الشركات و قوانين الاوراق المالية و قواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد و المعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار و قوانين الافلاس و عدم الملاءة المالية و هي تتضمن بالإضافة الى ما سبق التشريعات الحكومية و الجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون و الشركات و الاجراءات التي يقوم بها المشرعون لضمان الالتزام بالقوانين و التشريعات الواجب تطبيقها"[11].

في ضوء التعاريف السابقة نستنتج أنّ الحوكمة هي:

- مجموعة الانظمة والقوانين والقواعد التي تنظم بموجبها ادارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في ادارة الشركة
- تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة والمديرين والمساهمين واصحاب المصالح الاخرى.
- التأكيد على ان المؤسسات يجب ان تدار لفائدة جميع اصحاب المصالح.

2.خصائص حوكمة الشركات: تشمل خصائص حوكمة الشركات فيما يلي[12]:

-**الشفافية**؛- **الاستقلالية**-**المساءلة**؛- **العدالة**؛-**المسؤولية**؛-**المسؤولية الاجتماعية**، على النحو المبيّن في الشكل التالي:

الشكل 02 : خصائص حوكمة الشركات

المصدر: محمد احمد ابراهيم خليل ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على الاوراق المالية ،دليل المحاسبين، عن الموقع الالكتروني:

http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665,visite le : 11 /01/2013 a 23 :

3.مبادئ حوكمة الشركات

تمثل[13] هذه المبادئ العمود الفقري لت بيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات

أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على شفافية القوائم المالية
حالة الجزائر

أ.عمر حميدات
جامعة غرداية
Hamidat.omar@yahoo.com

د.عبد القادر شارف
جامعة عمار ثليجي الأغواط
charefaek@yahoo.fr

ملخص باللغة العربية:

يقصد بالمحاسبة الإبداعية أو كما تعرف أيضا بعملية إدارة الأرباح على أنها أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات بهدف إخفاء الأداء الحقيقي للمؤسسات بغرض تحقيق نتائج مفيدة للمؤسسة، وعليه هذا ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية حيث أطلق عليها محللوا الأسواق المالية ممارسات ووسائل تضليل المستفيدين من القوائم المالية، ذلك ما أدى إلى زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات، كما للمحاسبة الإبداعية دورا في الانهيارات المفاجئة لكبار الشركات، والتي ترتب عليها إخفاق مهنة المحاسبة في الوصول إلى المستوى المتوقع لهذه المهنة لعل من أبرزها شركة انرن ومجموعة الخليفة بالجزائر كل ذلك نابع من التلاعبات التي تحدث في القوائم وعدم الإفصاح والشفافية التامة في معطياتها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإبداعية، القوائم المالية، إدارة الأرباح.

Abstract:

The Means of a creative accounting or also known as earnings management as a method of manipulating the accounts methods, Accordingly, this is known as creative accounting as called Mahlloa financial market practices and means of misleading the beneficiaries of the financial statements , This has led to shaken the confidence of the market in the information contained in the financial statements published by companies, and creative accounting role in the sudden collapse of senior companies, Which resulted in the failure of the accounting profession to reach the expected level of this profession, perhaps the most prominent company Enron and the Caliphate Group in Algeria, all of this stems from the manipulations that occur in the lists and lack of disclosure and full transparency in their data.

Keywords: Creative Accounting, Financial Statements, Profit Management**.**

مقدمة:

أصبحت المحاسبة الإبداعية محل اهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار كبار الشركات العالمية ومن أشهرها شركة التي كان انهيارها بمثابة كارثة مالية كبيرة فاجئة الكثير من رجال المال والاقتصاد Enron ، والمتهم بذلك هو التلاعب الذي حصل بالبيانات المحاسبية للشركة من خلال استغلال بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح ، هو أكيد من حق المؤسسات العمل على تحسين مركزها المالي، لإعطاء صورة عن جيدة مدى استقرارها المالي والاقتصادي لما له من تأثير على أسعار أسهمها في السوق، مما قد يدفع بعض المؤسسات إلى تعظيم أرباحها عن طريق التلاعب المقصود في قوائمها المالية ، بالاعتماد على طرق محاسبية قانونية كتقليل من نسب الديون أو تكوين مخصصات مبالغ في قيمتها كل ذلك يكون بطرق محاسبية قانونية، هذا ما يجعل على المدقق مسئولية اكتشاف تلك الممارسات المحاسبة الإبداعية وكل أنواع الغش والتلاعب الحاصلة في القوائم المالية والعمل على علاجها وتصحيحها والوصول بها إلى القيمة الفعلية و الحقيقية لها، وعليه من خلال هذا البحث سنقوم بتحديد مفهوم المحاسبة الإبداعية مع تحديد دور المدقق في مواجهة، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ **ما مدى تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على الثقة في القوائم المالية؟**

و تندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما المقصود بالمحاسبة الإبداعية؟
- ما هي أهم أساليب التلاعب في القوائم المالية؟
- ما هو دور التدقيق في مواجهة تلك الأساليب؟

و للإجابة على هذه الإشكالية و الأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم البحث إلى 03 محاور رئيسية هي:

أولا:مفهوم المحاسبة الإبداعية؛

ثانيا:مجالات المحاسبة الإبداعية في التأثير على القوائم المالية؛

ثالثا :مداخل ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية.

أولا : مفهوم المحاسبة الإبداعية .

عرفت المحاسبة الإبداعية من ثمانينات القرن الماضي ، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات ، وكان هناك ضغط لإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب إيجاد أرباح ومن أي نوع ، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله فإذا كنت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها.

1-تعريف المحاسبة الإبداعية:

لها العـديد من التعريفـات من أهمها تعريف **جرفلثز** على أنها " الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها ، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ ، بطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم ، واعتبرها عملية خداع كبرى"، وأيضا **أماتا** " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال".[1]

وتعرف أيضا على أنها " "النمو الظاهري في الأرباح الذي يحدث نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي".[2]

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم القواسم المشتركة في تلك التعريفات للمحاسبة الإبداعية بالنقاط الآتية:

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة ؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛
- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنه من التلاعب بالقيم وتحو يلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

2-دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية:

يتعدد دوافع الإدارة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لكن أهم هذه الدوافع ما يلي:[3]

- التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق :إذ عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشآت الأعمال التي إن لم تحرف ستعكس صورة سلبية عن الشركة أمام منافسيها.
- التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية :إن تراجع القيم المالية لمنشآت يؤثر سلبًا في أسعار أسهمها في الأعمال الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم ، وإن بقاءها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار ، لذلك فإن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تهدف تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.
- زيادة الاقتراض من البنوك، يستخدم العديد من البنوك التجارية جملة من المعايير والمؤثرات الائتمانية بهدف تقييم أداء منشآت الأعمال كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه المنشآت، لذلك تلجأ تلك المنشآت إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين تلك المؤشرات والمعايير، الأمر الذي سيؤثر ايجابيًا في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض.

- لغايات التلاعب الضريبي، تقوم بعض منشآت الأعمال من خلال تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات بتخفيض هوامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها.
- تحسين الأداء المالي للمنشأة بهدف تحقيق مصالح شخصية :تقوم إدارات العديد من منشآت الأعمال بتحسين قيم المنشآت التي تقوم بإدارتها لعكس صورة إيجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورة هذه الإدارة أمام مجالس الإدارة.
- لغايات التصنيف المهني، تتنافس العديد من منشآت الأعمال العاملة في ذات القطاع للحصول على تصنيفٍ متقدمٍ على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استنادًا إلى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية التي تعدها منشآت الأعمال، لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم.

3-الأبعاد الأخلاقية لممارسة المحاسبة الإبداعية:

أشارت الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة في الشركات والتي تصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إن لكل شركة تقارير خاصة بها سواء مالية أو غير مالية ويجب توخي الحذر لعدم تحولها إلى أدوات تسويق، فيجب كتابتها بشكل عادل ومتوازن وإظهار النتائج السلبية بدلا من محاولة إخفاءها، وتعتبر هذه إشارة واضحة إلى عدم التلاعب في التقارير وإظهارها بشكلها الفعلي دون إجراء أي تعديلات وممارسة المحاسبة الإبداعية تعتبر المحاسبة الإبداعية عموما ممارسة في حد ذاتها مخادعة وغير مرغوب فيها كما أن المحاسبة الإبداعية عادة فعل سلبي ومعيب وعندما تذكر يتبادر للعقل التلاعب والتضليل والخداع ولكنها مفيدة للمستخدم إذا استخدمت بصورة صحيحة[4 5].

على المستوى التنظيمي والتشريعي اهتمت العديد من الجهات التشريعية والمهنية بأساليب المحاسبة الإبداعية وأصدرت العديد من القرارات والقوانين للتصدي لممارسات المحاسبة الابتكارية والتي كان منها تقرير Cadbur سنة 1992 في بريطانيا وصدر قانون Oxlyact سنة 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، لجان إصدار المعايير المحاسبية إلى إعادة النظر في مدى صلاحية وفاعلية معايير المحاسبة للتصدي لتلك الممارسات. وفي المقابل تعالت الأصوات المؤيدة لأساليب التأثير على القوائم المالية وخاصة مرحلتي تمهيد الدخل ، وإدارة الأرباح ، فيما يعرف بالمنظور الإعلامي مرجعين ذلك إلى أن الإدارة قد تلجأ إلى تلك الأساليب بغرض توفير معلومات مفيدة عند إبرام التعاقدات لجعلها في مركز تفاوض أفضل، كما أن هذا السلوك قد يكون مرغوب فيه لمواجهة أفعال المنافسين في نفس الاتجاه ، وقد تؤدي إدارة الربحية إلى توصيل معلومات داخلية لحملة الأسهم ومن ثم التخلص وبشكل كبير من مشكلة عدم تماثل المعلومات، أيضاً من خلال إدارة الربحية يمكن توفير معلومات ملائمة حيث تكون هناك فرصة أمام الإدارة لاختيار البدائل المحاسبية التي تقود إلى توفير معلومات مفيدة للمستثمرين بدلا من التركيز على بديل واحد.[6]

4-أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية:

هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية نبينها في النقاط التالية:

أ- أساليب المحاسبة الإبداعية التي تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما:

مع معايير المحاسبة والمراجعة حيث أن إدارة الاستحقاق هي " "استخدام معالجات محاسبة مسموح بها طبقا للمبادئ المتعارف عليها بهدف حجب الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة " "، وفي الغالب تم تطبيق تلك المبادئ والمعايير من حيث الشكل فقط دون الجوهر، وقد يكون ذلك عمدا بهدف التضليل والتلاعب أو كسوء فهم للمعاير، كما تشتمل المحاسبة الإبداعية على أساليب مصطنعه ليس لها علاقة بالمبادئ أو المعاير المحاسبية مثلا التلاعب الناتج عن التعاملات مع الشركات الشقيقة والأطراف ذات العلاقة، أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث وإهتلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

ب- **استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ:**

ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهتلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب.[7]

ت- **إدخال صفقات وهمية:** إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية، ويتم هذا بالدخول في صفقتين أو أكثر، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يحدد سعر بيعه بموجب قيمة أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو المرتفع.[8]

ث- **التلاعب في توقيت الصفقات** : بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.[9]

ثانيا: مجالات المحاسبة الإبداعية في التأثير على القوائم المالية:

1- المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل:

تتمثل أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل في إطار المحاسبة الإبداعية في النقاط التالية:[10]

- تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك :حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبياً ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة؛
- تسجيل ايراد مزيف تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة؛
- زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة شركةٍ ما بزيادة ايراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة، تتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام أساليب يمكن لإدارة الشركة القيام بها وهي تعتبر من أساليب وهي تعتبر من أساليب التلاعب الشائعة، إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئًا وعادةً ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائدات، بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية؛
- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة : إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل: الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولاً يحسم اهتلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل؛
- الإخفاق في تسجيلٍ أو تخفيضٍ غير ملائم للالتزامات :تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل :ارتباط الالتزامات بشؤون قضائية، أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات؛
- نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة: هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية، وعادةً ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة.ومن المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها، إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها؛
- نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة.حيث تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقاتا صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، بهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

2- المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:

إن التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي يكون كما يلي:[11]

- **الأصول غير الملموسة** :حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشترات، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول؛
- **الأصول الثابتة** : حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية كذلك يتم التلاعب في نسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق؛
- **الاستثمارات المتداولة** :حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار؛
- **النقدية** : ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية؛
- **الذمم المدينة** : ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة؛
- **الاستثمارات طويلة الأجل** : تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية كمثال؛
- **الموجودات الطارئة** :حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه؛
- **المطلوبات المتداولة** :مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، تحسين نسب السيولة؛
- **المطلوبات طويلة الأجل** : مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة؛
- **المخزون** :في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى WA؛
- **حقوق المساهمين** :مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندًا من بنود سنوات سابقة.

3- المحاسبية الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية: تقوم على ما يلي:

- يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية؛

- تستطيع المنشأة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة؛
- . تتوافر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، وذلك بإجراء تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجما عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي؛
- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهماً تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتمادا على فترة الاحتفاظ فيها.

4-المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق، فالقائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس لغايات إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية[12].

5-أهمية عملية التدقيق في مواجهة المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية.

أ- **مفهوم التدقيق:**

كلمة التدقيق مشتقة من اللغة اللاتينية " audit"والتي تعني يستمع .حيث انه في العصور القديمة كان صاحب العمل "المالك" عندما يشك في وجود خيانة يعين شخص للتحقق من الحسابات وكان هذا الشخص يجلس مع محاسب رب العمل ليستمع إلى ما يقوله المحاسب بخصوص الحسابات الخاصة بالعمل .لقد كان الايطالي باشيليو أول من أوجد نظام القيد المزدوج في عام 1494، وقد عرف التدقيق بأنه "عملية منتظمة للحصول عن القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية . وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هده العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج دلك إلى الأطراف المعنية[13] ."

ب- **الإجراءات التي يطبقها المدقق للحد من أثار المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل:**

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل الإيرادات والمصروفات إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية غير حقيقية وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما

معاً وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط،[14] وأهم الإجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة الدخل والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها نبينها كما يلي:[15]

- **رقم المبيعات:** تهدف الإدارة بممارستها لأساليب المحاسبة الإبداعية تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غيرا لاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة، أما إجراءات المدقق المضادة تتمثل في التحقق من فواتير البيع وخصوصًا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.
- **تكلفة البضاعة المباعة:** تهدف الإدارة إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح، أما إجراءات المدقق المضادة التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.
- **مصروفات التشغيل:** تهدف الإدارة إلى تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح، التحقق من مدى تور شروط الرسملة في ذلك المصروف.
- **نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:** تهدف الإدارة إلى المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها .،أما الإجراءات المدقق المضادة تتمثل في تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بنظر الاعتبار.
- **البنود الاستثنائية والبنود غير العادية:** تهدف الإدارة إلى تحسين ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية. ، أم الإجراءات المدقق المضادة تتمثل في استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.

ت- **الإجراءات التي يتوجب تطبيقها للحد من أثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي:**

تهدف الإدارة من أساليب الم حاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما معاً وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها، وأهم هذه الإجراءات نبينها في النقاط التالية:[16]

- **النقدية :** تهدف الإدارة إلى تحسين على نسب السيولة أما الإجراءات المدقق المضادة تتمثل في استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.

. - **الاستثمارات المتداولة:** تهدف الإدارة إلى زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.، أما إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.

- **الذمم المدينة** :تهدف الإدارة إلى المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيا دتها بغرض التحسين على نسب السيولة أما إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في طلب كشف بالذمم المدينة والتحقيق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة.

. – **المخزون السلعي:** تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة، أما إجراءا ت المدقق المضاد ة تتمثل في فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.

- **الاستثمارات طويلة الأجل:** تهدف الإدارة إلى التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر أما إجراءات المدقق المضادة تتمثل في – :التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مدقق الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.
- **الأصول طويلة الأجل** :تهدف الإدارة إلى تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك.أما إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في التحقق من نسب الاستهلاك وتعديل مصروف الاستهلاك.
- **الأصول غير الملموسة:** تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملاءمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول. أما إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.
- **المطلوبات المتداولة:** تهدف الإدارة إلى تخفيض قيمة المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة أما .إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة.
- **المطلوبات طويلة الأجل** تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها. أما إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل ذلك وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي
- **حقوق المساهمين:** تهدف الإدارة إلى تحسين نتيجة أعمال المنشاة بتضمينها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة واستبعاد الخسائر الناتجة عن تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بعملات أجنبية أما .إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيعات الأرباح.
- **الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:** تهف الإدارة إلى التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض المطلوبات أما إجراءات المدقق المضاد ة تتمثل في دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل توفر شروط تحققها على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب

ث– **الإجراءات التي يتوجب تطبيقها للحد من أثار المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية:**

على ٍكل من المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية السعي لمعرفة التطورات المهنية الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وإجراءات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي ً بإجراء مضاد وقائمة الدخل حتى يكون هذا الإجراء متبوعا ٍدارته وجعله موضوع عناية من لمواجهة الإجراء الإبداعي وا قبلهم، ومن الإجراءات المضادة وأهم هذه الإجراءات نبينها في النقاط التالية:[17]

- لتحقق من مدى توفر شروط الرسملة للمصاريف التشغيلية؛

- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة؛
- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة؛
- عادة احتساب مصروف الإهلاك والإطفاء وفقا لمعدلات الإهلاك والإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي لها منشأة الأعمال.
- لتحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية؛
- استبعاد النقدية المقيدة من احتساب نسب السيولة،بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي.
- لتحقق من نتيجة أعمال المنشآت التابعة وتأثيرها على قائمتي الدخل والمركز المالي.
- التحقق من الوجود الفعلي للمخزون ومن طرق التقييم والتسعير بهدف إيضاح أساليب إن العمل على تنمية الثقافة المحاسبية و المعالجة لممارسات المحاسبة الإبداعية ضمن عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية وعقد حلقات نقاشية يمثل بحد ذاته إجراء مضادا لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية .

ثالثا: مداخل ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية:

يتيح النظام المحاسبي المالي استخدام قواعد القياس والإفصاح بما يتماشى وإنتاج معلومات مالية ذات جودة الشيء الذي يمكن معدي القوائم المالية من استغلال الثغرات التي قد تكون واستخدامها في تحقيق هدف الشركات، نبينها في النقاط التالية:

1-أساس الاستحقاق:

وفقا لهذا الفرض يتم الاعتراف وتسجيل مختلف الإحداث والعمليات المحاسبية، وقت التعاقد أي فور التعهد بها، ويتم إثباتها بوثيقة وتسجل محاسبيا، وجاء هذا الفرض في المادة 6 من المرسوم التنفيذي -08 156 والتي تنص على تتم محاسبة آثار لما عاملات وغيرها من الإحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث لما هذه عاملات أو الإحداث وتعرض في القوائم المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها ويتيح هذا الفرض العديد من الثغرات والتي تتعلق بمدى تحصيل الإيرادات فعليا أو دفع المصاريف لتطبيق ممارسات المحاسبة الإبداعية.[18]

2-تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

يقضي مبدأ الثبات على طرق التقييم بإتباع نفس طرق التقييم المعتمدة في المؤسسة من سنة إلى أخرى وهذا للمحافظة على قابلية المعلومات المالية للمقارنة، ويلزم النظام المحاسبي المؤسسات التي تنشط في الجزائر، وتدخل في حيز التطبيق على تكييف مبالغ السنة المالية مع مبالغ السنة التي تليها في حالة تغيير لطرق التقييم والتسجيل، وسنبين ما نص عليه النظام المحاسبي المالي فيما يخص هذا المبدأ من خلال ما جاء في المادة 15 من المرسوم 08-156 وهو " يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيّر في التنظيم"[19].

3-النتيجة غير العادية:

في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن النتيجة الغير عادية جاءت بعد فرض الضريبة على النتائج، بالإضافة إلى هذا فان النظام المحاسبي المالي لم يحدد المصاريف والإيرادات الغير عادية فمثلا في المخطط المحاسبي الفرنسي نلاحظ تحديد هذه المصاريف والإيرادات، وعليه تعتبر هذه ثغرة من الثغرات إما معدي القوائم المالية لتضخيم الإيرادات ومن تم تضخيم الإرباح المفصح عنها.

4-دمج المعلومات في التقارير المالية:

قبل الإفصاح عن المعلومات المالية يقوم معدو التقارير المالية بعملية دمج المعلومات في التقارير المالية والتي تهدف إلى تقليص البنود التي يتم الإفصاح عنها إلى اقل حدا ممكن وهذا لتخفيض تكاليف نشرها وتسهيل عملية قراءتها مع الإشارة إلى أن عملية الدمج تخضع إلى التقدير الشخصي لمعدي التقارير المالية، وهذا سواء بالنسبة لتحديد الأهمية النسبية للبنود المراد دمجها أو لمستوى الدمج نفسه،وقد نص النظام المحاسبي المالي على هذه العملية من خلال المادة 11 من المرسوم التنفيذي08 - 156 التي جاء من بين ما فيها"يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة[20]."

5-حرية التقديرات المحاسبية :

وفق النظام المحاسبي المال يتم إعداد بعض العمليات المحاسبية بدرجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي، وهذا يتيح لإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة سابقا ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة بغرض احتساب الامتلاك عادة ما تتم هذه التقديرات داخل المؤسسة، وهذا يتيح للمحاسب المبدع فرصة التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها، فضلا عن التصنيفات المذكورة هناك العديد من المجالات الأخرى التي يمكن من خلالها ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية منها سواء استخدام مفهوم الأهمية النسبية، العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة القابضة وإدارة النفقات الاختيارية.[21]

خاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى المحاسبة الإبداعية التي تمثل أهم التقنيات والأساليب المحاسبية المستعملة بغرض التلاعب والتحايل في القوائم المالية وأيضا إبراز الدور الذي تلعبه عملية التدقيق في علاج ومواجهة تلك الممارسات لما له من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والمالية من خلال المساهمة في خلق قرارات رشيدة، وزيادة الثقة في القوائم المالية ، حيث أن عملية التدقيق تعبر فعلا عن الوضعية المالية للمؤسسة وأيضا تساعد على تقديم فحص لمختلف القوائم المالية و التحقق من صدقه ، ذلك من خلال حرص المدقق أثناء عمله على تقييم مدى احترام تطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و باعتبار المدقق طرف مستقل فعليه تبليغ الأطراف المهتمة بالقوائم المالية في حالة وجود أخطاء، من خلال ذلك توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- المحاسبة الإبداعية هي مجموعة الأساليب والإجراءات التي ينتج عنها التلاعب والتحريف في القوائم المالية مما يؤثر سلبا على التقييم الفعلي لها في الأسواق المالية؛
- الهدف من التلاعب هو إظهار المؤسسة في غير وضحيتها الحقيقة بإعطاء صورة جيدة للمركز المالي كاذبة في نفس الوقت؛
- يتميز المحاسب الذي يقوم بالتلاعب بالذكاء والحرفية والإتقان لمهنة المحاسبة والتدقيق لأنه يتمكن من التحايل بأسلوب قانوني يخدم مصلحته الشخصية وبعض الأطراف التي تعمل على تحقيق أهدافها الخاصة داخل المؤسسة دون المراعاة لوضعية المؤسسة ولا حتى مستقبلها؛
- يعتبر التلاعب الحاصل من ممارسات المحاسبة الإبداعية من نتائج ما يعرف بنظرية الوكالة التي تهدف فيها الإدارة إلى تحقيق أهدافها الشخصية، وعليه ظهرت العديد من الأساليب التي تعمل على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ومنها الرقابة الحقيقة على الأسواق المالية وحركة الأسعار فيها ولعل أهما ما يعرف بحوكمة الشركات لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الهوامش و الاحالات :

[1] **آثر استخدام المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية ودور مراجع الحسابات للحد منها**، من موقع https://www.meu.edu.jo/uploads/1/5870a96d3cabc_1.pdf بتاريخ 2017/05/15.

[2] Smith,.**perspective on accounting based debt covenant, violations**. The accounting review. Vol. 68. o2,1992,p :45.

[3] ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة ماجستير جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية الأعمال – قسم المحاسبة، عمان، 2009، ص:25.

[4] سيد عبد الرحمن عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سطيف، العدد 12، 2012، ص ص: 62.63.

[5] السعدي عياد، **مدى إدراك مراجع الحسابات لأساليب التلاعب في النتائج والمراكز المالية ودوره في منع حدوث الغش المحاسبي حالة شركة انرون**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث،2016، ص: 239.

[5]

[7] حسن فليح،.فارس جميل، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، 2011، ص: 11.

[8] عطوي سميرة، بديسي فهيمة، **الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة،العدد 28/27، 2012، ص: 17.

[9] **المرجع السابق**، ص: 18.

[10] محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية**، بحث مقتبس من رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2009، ص ص: 10.11.

[11] تم الاعتماد على: – عليوش عادل، **دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2015/2014، ص ص: 12. 13.

- عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشكات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص ص: 86. 87.

[12] السعدي عياد، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 239.

[13] عبد العالي لشلاشي، **ماهية التدقيق**، على موقع، https://plus.google.com، بتاريخ 2017/06/25.

[14]محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص:15.

[15] عليوش عادل، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 16.

[16]محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص:18.

[17] أسامة عمر جعارة وآخرون، **أثر إدراك الماليين Financialists لممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي دراسة ميدانية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية**، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، العدد 1، عمان، 2015، ص: 231.

[18] بدر الزمان حمقاني، مسعود صديقي، **واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية دراسة حالة عينة من الشركات البترولية للفترة 2012/2013**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد8، 2015، ص: 63.

[19] المادة 15 من المرسوم التنفيذي 156/08 الصادر بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم11/07 الجريدة الرسمية رقم 27 ماي 2008، ص: 12.

[20]بدر الزمان حمقاني، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 64.

[21] آسيا لعروسي، السعيد قاسمي، **قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختيارية حالة بعض المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد6، 2016، ص: 240.

حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية: التدقيق الداخلي و دوره في ضبط الجودة

د. محمد فلاق د.إسحاق خرشي د. حدو سميرة أحلام

جامعة: الشلف

mohamed.fellag@gmail.com k.ishak@univhb-chlef.dz ahlamhaddou@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001 ، كما حاولت تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي وضبط الجودة في ظل حوكمة الشركات . وقد تم تطوير استبانه من عينة الدراسة المتمثلة في المدققين الداخليين ومراقبي الجودة في 10 مؤسسات عمومية اقتصادية حاصلة على شهادة الايزو 9001 . ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه و ضمن إطار حوكمة الشركات هناك اختلافا في الأدوار التي يمكن إضافتها إلى التدقيق الداخلي ليكمل وظائف وأعمال ضبط الجودة "تدقيق الجودة الداخلي" في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بعد الحصول على شهادة الايزو 9001 ، يمارس التدقيق الداخلي مهام جديدة بالنسبة له مرتبطة بنظام إدارة الجودة.

كما توصلت إلى وجود علاقة تنسيق ذات دلالة إحصائية بين أعمال التدقيق الداخلي وأعمال ضبط الجودة (تدقيق الجودة الداخلي) عند تقييم أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الحاصلة على شهادة الايزو 9001

الكلمات المفتاحية : حوكمة المؤسسات العمومية، التدقيق الداخلي ، ضبط الجودة ، حوكمة الشركات.

Abstract:

This study aimed to identify the role of internal auditing in the ISO 9001 certified Algerian Public Companies, Moreover to analyze the relationship between internal auditing and quality control (internal quality auditing) within corporate governance. A questionnaire was developed to collect the needed data from the study sample in order to achieve the objectives of this study. And test 2 hypotheses.

The main results, of this study according to the test of hypotheses, are as follows: within corporate governance the roles that added to the internal auditing to complete and interact with internal quality auditing changes after being certified with the ISO9001. There is a significant relationship between the work performed by the internal auditing and the work performed by the quality control (internal quality auditing) when evaluating quality management system (QMS) in the ISO9001 certified Algerian public companies.

أولا: الإطار العام للدراسة

لقد أبرزت الفضائح المالية ضعف أنظمة الحوكمة و الرقابة في العديد من الشركات مما حذا بنا إلى الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية ودورهما في منظمات الأعمال الحديثة **(Arena et al, 2006)**، وقد عزا الكثير من الباحثين هذا الضعف في أنظمة الرقابة إلى عدم اعتماد هذه الشركات بشكل كاف على وظيفة التدقيق الداخلي وعدم إعطائها الأهمية لدور هذه الوظيفة كأداة تسعى ضمن ما تسعى إليه لتفعيل النظم الرقابية في ظل إطار حوكمة الشركات ، (بكري، 2005: 89) هذا وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في الشركات اليوم نظرا للتوسع الكبير في حجم الأعمال، والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات المالية والإدارية، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات وبالتالي عدم قدرة وتفرغ الإدارة للقيام بالوظائف الرقابية والتدقيقية المنوط بها (عبدالله، 1994 ، ص250**.(**

وفي الوقت نفسه يمكن القول أن أنظمة إدارة الجودة الشاملة، قد يكون لها تأثير كبير على المدقق الداخلي، حيث أن التوجه نحو المعايير المحددة في شهادات الجودة سوف يزيد من أدوار مدققي الجودة الداخليين(ضبط الجودة) ومسؤولياتهم، الأمر الذي يؤثر على أعمال المدققين الداخليين. إذا اتسعت دائرة عمل مدققي الجودة الداخلين لتشمل تقييم فاعلية و كفاءة أنظمة الجودة بالمؤسسات بشكل كلي، وصولا إلى نقطة إدارة الرقابة الداخلية والتعامل مع الاستخدام الفاعل والاقتصادي للموارد وتحقيق الأهداف الموضوعة للعمليات والبرامج، الأمر الذي سينعكس على التطور الحاصل في أدوار و مسؤوليات المدققين الداخليين .

مشكلة الدراسة**:**

في ظل حوكمة الشركات فان وظيفة التدقيق الداخلي لم تعد مقتصرة على التدقيق المالي فحسب، بل تطورت لتشمل أنواعا أخرى كالتدقيق التشغيلي وتدقيق الالتزام، الأمر الذي ينعكس على نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي، في نفس الوقت أن أحد متطلبات شهادة الايزو 9001 كنظام الجودة الشاملة يتضمن أن تنفذ المؤسسات الحاصلة على الشهادة تدقيقا داخليا على فترات مخططة لتحدد ما إذا كان نظام إدارة الجودة مطابقا للترتيبات المخططة. ونظرا لأهمية كل من التدقيق الداخلي وضبط الجودة، سيتناول الباحث في هذه الدراسة نقاط التشابه والاختلاف نظريا بين التدقيق الداخلي وضبط الجودة. وعليه فإن المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة يمكن صياغتها في السؤال الرئيس التالي **:** ما علاقة التدقيق الداخلي بضبط الجودة في إطار حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو ؟

وتنبثق من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية، كما يلي**:**

1. ماهي نقاط الاختلاف/التشابه الرئيسة (نظريا) بين التدقيق الداخلي وتحقيق الجودة الداخلي"ضبط الجودة" في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001 ؟

2. ماهي طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي وتدقيق الجودة الداخلي" ضبط الجودة" في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001 ؟

3. ماذا يقصد بحوكمة الشركات ؟ و ما دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الحوكمة ؟

4. ماهي مساهمة كل من التدقيق الداخلي وتحقيق الجودة الداخلي"ضبط الجودة" ضمن إطار حوكمة الشركات في توفير توكيد معقول حول فعالية نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001 ؟

ثانيا أهداف الدراسة : انطلاقاً من مشكلة هذه الدراسة يمكن تحديد أهدافها في**-:**

1. تناول المفاهيم النظرية المتصلة بكل من بعدي الدراسة المتمثلة في التدقيق الداخلي وضبط الجودة،بالإضافة للتطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات**.**

2. التعرف على دور لتدقيق الداخلي في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وأهمية ذلك في ضبط الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001**.**

3. تقديم مقترحات وتوصيات فيما يخص موضوع الدراسة للمراقبين الداخلين ومدراء ضبط الجودة**.**

ثالثا أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من عدة أمور:

إن الجودة أصبحت خبرة تنافسية، الأمر الذي جعل منها هدفا استراتيجيا يحوز على قدر عال من اهتمام المؤسسات المختلفة كما أصبحت الجودة جزءا أساسيا من ثقافة المؤسسة خاصة تلك التي نجد

في تطبيق الجودة طريقا للنمو والاستمرار والتوسع.

وفي نفس الوقت و ضمن إطار حوكمة المؤسسات فإن وظيفة التدقيق الداخلي لم تعد منحصرة في التدقيق المالي بل تتعداه إلى أشكال مختلفة كالتدقيق التشغيلي وتدقيق الالتزام. الأمر الذي يجعل وظيفة التدقيق الداخلي تقترب من النقطة التي تجعلها قادرة على المساهمة في تقييم نظام إدارة الجودة**(SQM).**

رابعا: سؤال الدراسة وفرضياتها

السؤال الأول: ماهي نقاط الاختلاف/التشابه الرئيسة (نظريا) بين التدقيق الداخلي وضبط الجودة " تدقيق الجودة الداخلي**."**

الفرضية الرئيسة الأولى:

H0 :لا تختلف الأدوار التي يمكن إضافتها إلى التدقيق الداخلي ليكمل وظائف وأعمال تدقيق الجودة الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بعد الحصول على شهادة الايزو 9001

الفرضية الرئيسة الثانية:

H0 :لايوجد علاقة تنسيق ذات دلالة إحصائية بين أعمال التدقيق الداخلي وأعمال ضبط الجودة) تدقيق الجودة الداخلي (عند تقييم أنظمة ادارة الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

التدقيق الداخلي: نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال إيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطرة والرقابة). معهد المدققين الداخليين)

الجودة: مجموعة من خصائص المنتج تحدد مدى ملائمة المنتج لكي يقوم بتأدية الوظيفة المطلوبة منه كما يتوقعها المستهلك (سلامة، (19 :1984

ضبط الجودة (تدقيق الجودة الداخلي): فحص منظم ومستقل لتحديد فيما إذا كانت نشاطات الجودة ونتائجها ذات العلاقة تتطابق مع ما هو مخطط له، يتم تطبيقه بشكل فاعل يحقق الأهداف الموضوعة، ولذلك لا يمكن انجازه بدون توثيق وتحديد الوضع الذي ينبغي أن يكون من خلال دليل الجودة

المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو: 9001 حيث اقتصرت الدراسة على عشرة (10) مؤسسات حاصلة على الايزو 9001 من أصل (172) مؤسسة حاصلة على الشهادة حسب دليل المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو). 9001 وزارة الصناعة الجزائرية

اسم المؤسسة	اختصارها	سنة الحصول على الشهادة
المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية	ENIEM	2002
المؤسسة الوطنية لإنتاج البراغي والسكاكين والصنابير	BCR	2004
مؤسسة صيدال	SAIDAL	2001
مؤسسة تحويل وقلد الصلب	TREFILOR	2002
مؤسسة تحويل المنتوجات الطويلة	TPL	2002
المؤسسة الجزائرية للكلور	GIPEC	2003
مؤسسة الاسمنت ومشتقاته	ECDE	2003
المؤسسة الجزائرية للرخام	ALVER	2004
المؤسسة الوطنية للأملاح	ENASEL	2005
المؤسسة الوطنية للأشغال العمومية	EPTP	2006

خامسا: الإطار النظري للدراسة

يعتبر التدقيق الداخلي نوعاً من الإجراءات الرقابية يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى)الصبان وآخرون،، 27: 2002) لهذا اعتبر البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسئولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية . وقد تطورت هذه الوظيفة كثيراً في النصف الثاني من القرن الماضي وتغيرت النظرة القديمة لها من مجرد متصيد للأخطاء والانحرافات إلى أداة فعالة في خدمة الإدارة حيث تستطيع وظيفة التدقيق الداخلي أن تساهم في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز سيطرة الإدارة على الشركة لتدعيم حوكمة الشركة، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر والحماية منها وتقديم المشورة في ماهية السبل الأنجع لإدارتها، وكذلك قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتقييم الأداء والفاعلية وبالتالي المساعدة في تحقيق أقصى درجات الكفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية مما يعزز فرص هذه المشروعات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة العالمية (الجربوع و الحلو،.(2 : 2004

1-1 مفهوم التدقيق الداخلي:

عرف (المجمع العربي للمحاسبين أ، 227:2001) التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى."

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه" فعالية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار، تقييم، ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما **(Moller, 2004:137).**

كما عرف المعهد التدقيق الداخلي بأنه: " نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكساب المنظمة آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركة"

2-1 أهمية التدقيق الداخلي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي.

ولا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة، ووضعه المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة.(المجمع العربي للمحاسبين أ، 226 :2001)

3-1 خصائص التدقيق الداخلي وأهدافه الأساسية:

الهدف الأساسي: يهدف التدقيق الداخلي إلى فحص الأنظمة المحاسبية وإجراءاتها والسياسات الإدارية المرسومة بهدف التحقق من تنفيذها طبقا لما هو مخطط لها واكتشاف أي انحرافات عن التنفيذ. كما أن المدقق الداخلي معني بمنع ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب في الدفاتر وفحص وتقييم وسائل الرقابة الداخلية بقصد تدعيمها وتحسينها واقتراح ما يراه كفيلا لتعديلها وتطويرها.

نطاق العمل : لتدقيق الداخلي قد يتضمن مراجعة تفصيلية شاملة نظرا لما يتاح للمدقق الداخلي من وقت وإمكانيات تمكنه من تحقيق ذلك.

الجهة التي تعمل لحسابها والمستفيدة من عملها: المدقق الداخلي موظف بالمؤسسة يخضع لسلطة إدارتها وتوجيهاتها، وبالتالي فهو في خدمة الإدارة العليا للمؤسسة، ويسعى جاهدا للوفاء بكل احتياجاتها، واليها يقدم نتائج فحصه ومراجعته.

الجزء من التنظيم الذي يتم تقييمه: التدقيق الداخلي يبدأ بصفة عامة في المجالات المحاسبية والمالية وان كان فحصه وتقييمه غير محدد بالنواحي المالية حيث يمتد إلى المجالات التشغيلية أيضا.

الأساليب المطبقة: تعتمد على معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي وكذلك سياسات وإجراءات المؤسسة.

الاستقلالية: نظراً لأن المدقق الداخلي موظف بالمؤسسة يرتبط بها بعلاقة تبعية وعقد عمل، ولها حق تعيينه وفصله ونقله ومكافئته وترقيته أو تخطيه، فإن استقلاله غير كامل وان كان لا شك انه أكثر استقلالا نسبيا من الشخص الخاضع للمراجعة في المجالات التي يتم فحصها ومراجعتها.

توقيت الفحص والمراجعة: يقوم التدقيق الداخلي بفحص أنشطة المؤسسة بصفة مستمرة.

طريقة إعداد برنامج العمل: يبدأ المدقق الداخلي برنامج عمله من الخريطة التنظيمية للمؤسسة ومجاله متسع لكل أنشطة وليس محدد بالنواحي المالية والمحاسبية.

مؤهلات المدقق الداخلي: عادة ما تشتمل على خبرات محاسبية بمعنى أن يكون حاصلا على درجة في المحاسبة، كما انه نظرا لامتداد نطاق عمل المدقق الداخلي إلى النواحي التشغيلية وتقييم كفاءة الأقسام والإدارات المختلفة فان ذلك بلا شك يتطلب تأهيلا إضافيا للمدقق الداخلي بحيث يكون على دراية بالنواحي الفنية والإدارية المتخصصة. (عبد العال، 2007: 27).

4-1دور التدقيق الداخلي في المؤسسة: يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية:

–تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة: تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوف تتم تحقيقها.

–قابلية المعلومات للاعتماد عليها : يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة، وكاملة، ومفيدة، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب، حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

–حماية الأصول: يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق، والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة.

–الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية : يتحقق التدقيق الداخلي من أن منتسبي المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك.

–الوصول إلى الأهداف والغايات: يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

–منع واكتشاف الغش والاحتيال : تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المدقق الداخلي فحص، وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادراً على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل اختبارات للتأكد من عدم حدوث الغش**(Magd,2003,244)**

5-1العلاقة بين الايزو والتدقيق الداخلي:

حدثت العديد من التطورات في بيئة الأعمال، الأمر الذي أدى إلى المزيد من المتطلبات من التدقيق الداخلي حيث أصبح هناك ضرورة للالتزام بمعايير المواصفات القياسية **(ISO- 9001)** للجودة **(ISO-14000)** لإدارة البيئة، وهو الأمر الذي يشير الى زيادة دور التدقيق الداخلي في كافة التغييرات التي تحدث داخل المؤسسة.

وينبغي الانتباه إلى أن شهادة الجودة **(ISO- 9001)**لم تتناول الجودة المتعلقة بالمنتج النهائي للمؤسسة أو جودة الخدمات، ولكن هذه المعايير قد ركزت على الإجراءات، وطرق التوثيق بالإدارة التي تسمح بتحقيق معايير الجودة.

ومن أهم المعايير التي سعت لتحقيقها:

1 .تعريف وتحديد نظام الجودة الذي يناسب طبيعة المؤسسة.

2.أن يتم التوضيح للمستهلك، مختلف الالتزامات والتعهدات المطلوبة من المؤسسة بالإضافة إلى الأنظمة الإدارية التي تحقق نظام الجودة.

3.توفير أساس مناسب للتحسين المستمر مثل نظام إدارة الجودة الشاملة.

4.إشراك جميع العاملين في المؤسسة في برامج تحسين الجودة، وذلك من خلال تعليمهم أهمية أنظمة الجودة، وتأثيرها على المؤسسة وعملائها.

5.تحقيق تكاليف التشغيل وتنفيذ برامج تحسين الجودة، وزيادة فاعليتها من خلال زيادة النتائج الخاصة بهذا البرامج.

6.التعامل مع الموردين على أنهم شركاء في المؤسسة، وذلك لتخفيض مشكلات التعامل مع الموردين على أدنى حد ممكن.

وبالرغم من عدم وجود اشتراك مباشر من المدقق الداخلي في كثير من الحالات في وضع معايير الجودة، حيث أن المواصفات ومعايير الجودة هي مسؤولية وظيفة تأكيد الجودة بالمؤسسة، إلا أنه يجب على المدقق الداخلي الإلمام بمتطلبات معايير الجودة وبتوثيقها، حيث يلعب المدقق الداخلي دورا هاما بإعطاء درجة من الاستقلالية لمعايير الجودة عن المؤسسة.

من ناحية أخرى يمكن للمدقق الداخلي أن يساعد مؤسسته في إجراء فحص خارجي رسمي لنظام الجودة، وذلك من خلال دوره في إدارة عملية الفحص وإعطاء مقترحات حول كيفية تحسين هذه العملية. (العمري، (87 :2006

1-2حوكمة المؤسسات :

يعرف (2003 **(p.308 Hitt et al ,**حوكمة الشركات بأنها " تمثل العلاقات بين أصحاب المصالح ، والتي تستخدم لتحديد الاتجاه الإستراتيجي للشركة والرقابة على أدائها، وأن حوكمة الشركات في جوهرها تهتم بتحديد طرق ضمان اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركة بشكل فعال**."**

و يعرفها ,2003 **P27) Hermanson (Rittenberg et ,** بأنها "عمليات تتم من خلال إجراءات تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها من خلال الإدارة ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر ، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف الشركة وحفظ قيمها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن أداء أنشطة الحوكمة يكون من مسؤولية أصحاب المصالح فيها ، لتحقيق الفعالية **"**

3 2-مبادئ حوكمة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCED** في عام 1999 خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات والتي تعني بتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة في الشركات العمومية أو الخاصة التي تكون أوراقها المالية متداولة أو غي متداولة في أسواق المال، وتعمد هذه المبادئ على التركيز على الجوانب التالية : (مركز المشروعات الدولية الخاصة،2013 ،ص1(

-1الحفاظ على حقوق كل المساهمين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على وضع إطار بإمكانه حماية وتسهيل مارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

-2التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع المتعاملين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم حتى وإن كانوا ينتمون إلى الأقلية فانه يجب أن تعطى لهم نفس الحقوق مع باقي حملة الأسهم.

-3الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة: من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع.

-4الإفصاح والشفافية: يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات بحيث أنها تعمل على ضمان الشفافية و الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة،

-5مسئوليات مجلس الإدارة: يتم العمل من خلال هذا المعيار على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة وتحديد مسئولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم .

2-4دور وظيفة التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة:

تكمن مساهمة التدقيق الداخلي في تقديم التوصيات اللازمة للإدارة أو لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق فيما يخص ما إذا كانت الشركة تسير باتجاه تحقيق الأهداف أو أن هناك مخاطر وعوائق تواجه الشركة.

ويرى (خليل: 415، 2003) أن التدقيق الداخلي يقوم بأداء دوره باعتباره أحد الأطراف الرئيسية المسئولة عن دعم الحوكمة من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية وهي من الأطراف الداخلية المسئولة عن تنفيذ الحوكمة وقواعدها في أداء دورها بفاعلية من خلال تقديم خدمات الاستشارات في القضايا المختلفة للتشغيل.

الاتجاه الثاني: القيام بدوره الذي يتفق مع مضمون وظيفته في متابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد والضمان في المجالات المختلفة كما يرى **(Hermanson and Rittenberg ,2003 : P32)** ,أن التدقيق الداخلي يساهم في دعم الحوكمة من خلال التقارير والتوصيات التي تقدمه إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق حيث تتعلق التوصيات المقدمة إلى الإدارة العليا بالأمور التالية:

1-التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية وتقديم التقارير المناسبة بالخصوص.

2-المساهمة في تصميم نظام الرقابة الداخلية.

3-تقييم كفاءة العمليات والإجراءات الإدارية.

4-تحليل المخاطر وتقديم التأكيدات بخصوص تلافيها.

5-تسهيل قيام الأطراف المختلفة بالتقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة.

3-1ضبط الجودة) تدقيق الجودة الداخلي**:)**

إن المتطلب رقم 2-2- 8من متطلبات شهادة الايزو 9001 إصدار سنة 2000 والخاص بالتدقيق الداخلي ينص على أنه:

يجب على المؤسسة تنفيذ تدقيق داخلي على فترات مخططة لتحدد ما إذا كان نظام إدارة الجودة:

أ- مطابقا للترتيبات المخططة ومتطلبات هذه المواصفة القياسية الدولية ومتطلبات نظام إدارة الجودة المحددة بواسطة المؤسسة.

ب – مطبق بفاعلية والمحافظة عليه من خلال تخطيط برامج التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة وأهمية العمليات والأماكن التي سيتم تدقيقها، بالإضافة إلى نتائج التدقيق السابقة، ويجب أن تحدد معايير ومجال وأساليب التدقيق المتبعة.كما يجب إنشاء إجراء موثق لتحديد المسؤوليات والمتطلبات اللازمة لتخطيط وتنفيذ التدقيق وكذلك تقارير نتائجه والمحافظة على سجلاته.

إن المؤسسة الحاصلة على شهادة الايزو 9001 عليها أن تطور نظاما داخليا لتدقيق الجودة يهدف إلى التحقق من أن نشاطات الجودة تتطابق مع الترتيبات المخطط لها وذلك لتحديد درجة فاعلية نظام الجودة. إن الهدف من تدقيق الجودة الداخلي هو فحص تطابق مع نظام إدارة الجودة الموثق.

يبدأ تدقيق الجودة الداخلي بعد اجتماع مع الأطراف الخاضعة للتدقيق ومقابلتهم وفحص والتوثيق، ثم يتم عقد اجتماع ختامي يتم فيه مناقشة النتائج وحالات عدم التطابق، وبناءا على حالات عدم التطابق يجب تنظيم تقرير إجراء تصحيحي، كما يجب على الجهة التي ستقوم بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالإجراء التصحيحي أن تحدد تاريخ تنفيذ التوصية، بحيث إن عملية المتابعة تتم مراجعتها من خلال موظف معين في المؤسسة والتوصيات التي يتم التأخر في تنفيذها يتم إخبار الإدارة بها بشكل منتظم،

وبهذا يتوفر للإدارة آلية تساعدها على اتخاذ ما يلزم في حال لم تقم الجهة المخولة بتنفيذ التوصية المتعلقة باتخاذ الفعل التصحيحي.(يوسف التل،(99 : 2007

3-2- التدقيق الداخلي وضبط الجودة:

حسب الإرشادات التوجيهية الصادرة من معهد المدققين الداخليين في المملكة المتحدة **(IIA- UK_2004)** الإرشاد رقم 44 الفقرة 4-3 ،"حيثما يوجد خيار لتطبيق الايزو أو المعايير البريطانية – فإن قسم التدقيق الداخلي يجب أن ينفذ ما يسمى بالتدقيق ما قبل التصديق**Pre-certification Audit** و هذا يعني أنه**:**

1-يمكن للتدقيق الداخلي أن يدقق عمليات إدارة الجودة الشاملة**.**

2-تبادل الأفكار مع أعضاء التدقيق الداخلي قد يخلق فرصا للتحسين المستمر**.**

3-يمكن لنظام الجودة أن يوفر مدخلات للتدقيق الداخلي**.**

4-يمكن للتدقيق الداخلي أن يقوم بدور الناصح والمرشد لإدارة الجودة**(Meer, 1994,133))**

3-3تفعيل العلاقة بين التدقيق الداخلي وضبط الجودة (تدقيق الجودة الداخلي): من خلال التالي**:**

الاتصال، التعاون والتنسيق: حيث يتضمن الاتصال تبادل المعلومات وهذا سوف يحدد نوع العلاقة التي ستكون ذات فائدة بالنسبة للطرفين، وحتى يتم الاتصال بشكل فاعل، يجب أن يكون لدى كل طرف فهم أساسي بطريقة عمل الطرف الآخر**.**

الاعتماد والتقييم: لتأسيس علاقة تعاونية قوية بين التدقيق الداخلي وتدقيق الجودة الداخلي، لابد للتدقيق أن يحدد درجة اعتماده على نتائج أعمال تدقيق الجودة الداخلي، وحتى يستطيع ذلك لابد أن يأخذ بعين الاعتبار**:**

1-هل يركز تدقيق الجودة الداخلي على نواحي الرقابة؟

2-هل تم تحقيق المنافع المرجوة من نظام الجودة؟

3-هل شهادة الجودة 9001 تتعلق بكل أنشطة المؤسسة أم بأنشطة معينة؟

المواجهة: إن المواجهة بين التدقيق الداخلي وتدقيق الجودة الداخلي قد تحدث عندما يشير التدقيق الداخلي إلى وجود نقاط ضعف رقابية، مرتبطة بمخاطر عمل **(Business Risk)** عند مراجعته لتطبيق نظام إدارة الجودة، وهذا ما قد يرفضه فريق عمل تدقيق الجودة الداخلي ولكن يمكن تجنب حدوث هذه المواجهة من خلال تفعيل الاتصال بين الطرفين**.**

التكامل التنظيمي: بمعنى أن يكون المدقق الداخلي ومدقق الجودة الداخلي يعملان تحت إدارة واحدة، وهذا يعتمد على مدى التعاون والتنسيق بينهما والمشار إليه سابقا**(IIA-UK_2004).**

سادسا: منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في (10) مؤسسات اقتصادية عمومية جزائرية حاصلة على شهادة الايزو 9001 ، وتم تحديد إطار المجتمع لكل مؤسسة والذي يتألف من المدققين الداخليين ومدققي الجودة الداخليين كوحدة تحليل. حيث قام الباحث باعتماد أسلوب المسح الميداني الشامل في جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة من

خلال توزيع الاستبيانات عليهم. حيث بلغ عدد الاستبيانات . الموزعة (20) استبانه وقد تم استرجاع (18) استبانه صالحة للتحليل، وبنسبة استرجاع بلغت (90٪)

أساليب المعالجة الإحصائية: للإجابة على تساؤلات الدراسة ولغايات تحليل البيانات فقد تم استخدامالأساليب الإحصائية التالية:

1-التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع الدراسة وتحديد استجاباتهم.

2-معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

3-لقياس الفرضيات **(T)** .اختبار

خصائص عينة الدراسة:

يتبين من الجدول رقم (01) أن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم (15) فردا أي ما نسبته (83.3 ٪)، كما لوحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئة من 40 سنة فأكثر، حيث بلغ عدد أفراد العينة ضمن هذه الفئة (11) فردا، ونسبتهم (61.2٪) أما سنوات الخبرة فكانت تشير أن معظم أفراد العينة ضمن الفئة(من 10 سنوات فأكثر(حيث بلغت نسبتهم (50 ٪)، وهذه النسبة تشير إلى تركيز المؤسسات على ذوي الخبرات العالية.

الجدول رقم(01)

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية والوظيفية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الجنس			
	ذكر	15	%83.3
	أنثى	3	%16,7
العمر			
	من 25 سنة إلى 30 سنة	2	%11.1
	من 31سنة إلى 40 سنة	5	%27.7
	من 40 سنة فأكثر	11	%61.2
سنوات الخبرة			
	اقل من 5 سنوات	4	%22.3
	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	5	%27.7
	من 10 سنوات فأكثر	9	% 50

أداة الدراسة:

طبق الباحث في دراسته أداة الاستبانة لجمع المعلومات من خلال مقياسين،المقياس الأول لقياس عمليات التدقيق الداخلي في المؤسسات المدروسة والمقياس الثاني لقياس عمليات ضبط الجودة.

وقد تكونت الاستبانة النهائية من ثلاث أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول: (معلومات أولية): تضمن المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة وعددها((3 وهي الجنس، العمر، سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: محور التدقيق الداخلي بحيث شمل هذا الجزء على (19) عبارة وفق مقياس ليكارت الخماسي.

الجزء الثالث: تضمن مقياس ضبط الجودة يقيسه (20) عبارة وفق مقياس ليكارت الخماسي.

صدق أداة الدراسة وثباتها :

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق اختبار)كرونباخ ألفا(، وكانت درجة الاتساق الداخلي (94.49 ٪) وهي نسبة جيدة لغايات هذه الدراسة.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

السؤال الأول: ماهي نقاط الاختلاف/التشابه الرئيسة (نظريا) بين التدقيق الداخلي وتدقيق الجودة الداخلي"ضبط الجودة" ؟

تكمن نقاط الاختلاف/التشابه بين التدقيق الداخلي وتدقيق الجودة الداخلي "ضبط الجودة" فيما يلي:

الاختلاف/ التشابه	**التدقيق الداخلي**	**تدقيق الجودة الداخلي**
الهدف	– تقييم الإطار الرقابي للمؤسسة بشكل عام – تحديد نقاط الضعف المؤدية للمخاطرة. – التوصية بالحلول الملائمة.	–تحديد تطابق أنشطة الجودة مع ماهو مخطط له –تحديد فعالية نظام الجودة
التركيز الرئيس	–تقييم المخاطر ونقاط الضعف الرقابية	التركيز على عملية الالتزام والتطابق مع نظام الجودة. – تصحيح التوثيق المستخدم
	يشمل كل المؤسسة والعمليات الرئيسة المساندة لها.	يشمل عمليات مختارة تكون جزءا من نظام – الجودة
خطة التدقيق	–مدير الجودة	–مدير التدقيق
الوثائق الإرشادية	–معايير التدقيق الداخلي. – دليل التدقيق الداخلي.	– دليل الجودة ومعايير شهادة الايزو 9001

إنهاء التدقيق	-عقد اجتماع فيه الاتفاق على النتائج والتوصيات بيم المدقق والخاضع للتدقيق.	-عقد اجتماع مع ممثلي الأقسام الخاضعة للتدقيق
التقرير	-يقدم ملخصاً للإدارة ويفصل نتائج التدقيق والتوصيات، ويحدد الجهات التي يجب أن تنفذ التوصيات في وقتها.	- يقدم عادة خلال أسبوعين بعد إتمام التدقيق ويحتوي على طلبات الإجراءات التصحيحية.
الوثائق الإرشادية إنهاء التدقيق التقرير	- على الجهة الخاضعة للتدقيق والمشرف عليها، أن يتفقا على النتائج والتوصيات وإذا لم يتم ذلك يمكن إضافة ملاحظة للإدارة في التقرير.	- على الشخص المسؤول أن يوافق على طلب الإجراءات التصحيحية، ويوقع عليه مما يزيد من التزامه اتجاه تنفيذ التوصيات والإجراءات التصحيحية
توزيع التقرير	- يوزع على المدير المالي. - مدير الرقابة. -الجهة الخاضعة للتدقيق والمدقق الخارجي .	- المسؤول عن المتابعة " المشرف". - مدير الجودة والإدارة
المتابعة	-يقوم بالمتابعة الجهة المحددة في تقرير التدقيق الداخلي.	- تقوم بها الجهة المحددة في طلب الإجراءات التصحيحية
مراقبة المتابعة	- يحتفظ قسم التدقيق الداخلي بسجلات خاصة بالتوصيات، والأمور التي تمت مراجعتها في الاجتماعات ولكن المتابعة من مسؤولية الإدارة.	- يتم تسجيل طلبات الإجراءات التصحيحية، ويتم مراجعة تنفيذها شهريا أو كل ثلاثة أشهر، لأن عدم المتابعة قد يعني خسارة شهادة الجودة
في حال عدم المتابعة	-لفت انتباه الإدارة إلى التوصيات التي مضى وقت تنفيذها خلال اجتماعات القسم مع الإدارة.	-يتم إرسال شعارات بعدم المتابعة إلى مستويات إدارية أعلى.

سادسا: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى:

: **H0**لا تختلف الأدوار التي يمكن إضافتها إلى التدقيق الداخلي ليكمل وظائف وأعمال تدقيق الجودة . الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بعد الحصول على شهادة الايزو 9001

الجدول رقم((2) نتائج اختبار الفرضية الأولى

قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية الصفرية H 0
2.048	9.557	0.000	3.997	رفض

***دال عند مستوى (0.05**

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة**(T)**المحسوبة (9.557) اكبر من قيمتها الجدولية (2.048) وعند مستوى دلالة **(T)**البالغ (0.000) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على اختلاف الأدوار التي يمكن إضافتها إلى التدقيق الداخلي ليكمل وظائف وأعمال تدقيق الجودة الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية . الجزائرية بعد الحصول على شهادة الايزو 9001.

ملخص نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن خصائص عينة الدراسة من المدققين الداخليين ومدققي الجودة الداخليين الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001 محل الدراسة. إضافة إلى آرائهم حول موضوع الدراسة.

النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية لعينة الدراسة:

1-نوع الجنس الشائع ما بين أفراد عينة الدراسة هو الذكور، إذ مثلوا ما نسبته (83.3 ٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة**.**

2-الفئة العمرية الشائعة ما بين أفراد عينة الدراسة هي الفئة العمرية أكثر من 40 سنة إذ مثلوا ما نسبته (61.2 ٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة**.**

3-إن عدد سنوات الخبرة الشائع في مجال العمل الحالي بين أفراد عينة الدراسة هو (10) سنوات فأكثر إذ مثلوا ما نسبته (50 ٪) من إجمالي عينة الدراسة

النتائج الخاصة باختبار فرضيات الدراسة:

رجوعا إلى الأدب النظري محل البحث، والمعلومات التي تم مراجعتها من خلال الاستبانة ونتائج التحليل الإحصائي لأفراد عينة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1-يمارس التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية دورا هاما (3.997) فيما يتعلق بمتطلبات شهادة الايزو كنظام إدارة الجودة.

2-إن نشاط التدقيق الداخلي في عدد من المؤسسات يقع في الهيكل التنظيمي ضمن دائرة ضبط الجودة، وكثيرا ما يرتبط إداريا بها، وهذا برأي الباحث يؤثر على وجود التدقيق الداخلي بشكل يقلل من دوره في المؤسسة ككل، بحيث يتحول من تدقيق داخلي إلى تدقيق جودة داخلي يمارس دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام إدارة الجودة بالإضافة إلى ممارسته لدوره المرتبط بإدارة الرقابة الداخلية والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة.

3-هناك اختلافا في الأدوار التي يمكن إضافتها إلى التدقيق الداخلي ليكمل وظائف وأعمال تدقيق الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بعد الحصول على شهادة الايزو، أي أن التدقيق الداخلي في تلك المؤسسات أصبح يمارس أدوارا جديدة مرتبطة بتنفيذ مهام متعلقة بتقييم نظام إدارة الجودة وهذا يعكس التطور الحاصل في وظيفة التدقيق الداخلي.

يوجد علاقة تنسيق ذات دلالة إحصائية بين أعمال التدقيق الداخلي وأعمال تدقيق الجودة الداخلي عند تقييم أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة . الايزو 9001

التوصيات:

بعد الاطلاع على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإننا نوصي:

1.ضرورة الانتقال بالتدقيق الداخلي من تدقيق مالي روتيني إلى تدقيق العمليات وسائر أنشطة المؤسسة مما يعود بالفائدة على المؤسسة ويحسن من نظام الحوكمة في المؤسسة.

2.ضرورة توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية.

3.ضرورة عقد دورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين ومن ثم العمل على تبنيه بشكل تدريجي في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية.

4.ضرورة انفصال قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية وتبعيته إلى الإدارة لعليا أو لجنة التدقيق لإمكانية إسناد تدقيق الكفاءة والفاعلية و تقييم الأداء للمدقق الداخلي.

5. تقوية علاقات التنسيق والتعاون بشكل مستمر بين التدقيق الداخلي وتدقيق الجودة الداخلي بحيث يوفر التدقيق الجوانب المحاسبية والإدارية

قائمة المراجع :

1 – باللغة العربية:

- بكري، علي حجاج (2005)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد((30
- جربوع، يوسف والحلو (2004) ، دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين، مجلة جامعة بغداد ، العدد(8)
- خليل، عبد اللطيف محمد "نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة–بالتطبيق على البنوك التجارية" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون، يوليه، 2003
- سلامة، محمود عبد القادر(1984)، الضبط المتكامل لجودة الإنتاج، القاهرة.: دار غريب للطباعة
- الصبان، محمد وآخرون (2002)، المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية ، الإسكندرية: الدار الجامعية
- عبد العال، طارق (2007)، موسوعة معايير المراجعة، القاهرة: دار الجامعية الإسكندرية
- عبد الله، خالد أمين (2000)، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية، عمان: دار وائل للنشر.
- العمري، أحمد محمد، وعبد المغني، فضل ، (2006)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (2)، العدد (3)
- المجمع العربي للمحاسبين أ، (2001) مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان: المجمع العربي للمحاسبين وزارة الصناعة الجزائرية **www.mipi.dz/doc/fr/norm-ent-cert.pdf**.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات" ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن، ص 1 ، اطلع على الموقع التالي : **http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070.p** : في05/08/2013
- يوسف التل، صفوت (2007)، التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

2 – باللغة الأجنبية:

Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone (2006), internal audit in –
Italian organizations: A multiple case study " Managerial Auditing Journal.
Vol. (21) No. (3(
– Institute of Internal Auditors IIA, 2004," Code of Ethics and Standards
for The Professional Practice of Internal Auditing", available at:
http://www.the iia.org./
–Magd, H (2003), ISO 9000 and TQM: Are they complementary or contradictory
to each other?, The TQM Magazine, Vol.15 .
–Meer, Hans Van der (1994) Internal Audit &Total Quality Management,
Master of science, Brunel University,uk.
–Moller, Robert (2004) , Sarbanes-Oxley and the New Internal Audit Roles,John Wiley and Sons.
– Hitt, Michael A. et al., " Strategic Management: Competitiveness and Globalization " 5th ed., South-Western Thomson, 2003, p.30

واقع تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر
على ضوء المستجدات الدولية

د آيت محمد مراد — جامعة: الجزائر 3 — mourad.aitmed@gmail.com
د. طالب محمد الأمين وليد — جامعة: العربي بن مهيدي أم البواقي — walidcirta@yahoo.fr
أ.قلادي نضيرة — جامعة: العربي بن مهيدي أم البواقي

ملخص باللغة العربية:

قامت الجزائر بإنتهاج سياسة إصلاح محاسبي، لتتوافق مع المتغيرات الجديدة التي عرفتها دول العالم في ظل العولمة خاصة في جانبها الاقتصادي والمالي، إذ شهدت الجزائر في هذا السياق تغيرات اقتصادية كبيرة بسبب تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق، كل هذه المتغيرات الجديدة فرضت على الجزائر القيام بعملية إصلاح محاسبي شاملة مسّت النظام المحاسبي و المنظمات المنظمة للمهنة.

Résumé :

L'Algérie a introduit des réformes dans son système comptable, pour se conformer avec les mutations et changements qui sont dus à la mondialisation. Dans ce contexte, l'Algérie à abandonner l'économie planifiée et elle a opté pour l'économie du marché, tous ces changements ont poussé l'Algérie de réformer son système comptable on optant pour un nouveau système comptable et des nouvelles organisations qui veuille sur la profession comptable en Algérie.

عرفت الجزائر عدة إصلاحات منذ تسعينات القرن الماضي، و التي تتمحور حول العمل على انفتاح الاقتصاد الجزائري و إدماجه في الاقتصاد الدولي، بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

و في هذا السياق و لمواكبة هذه التغيّرات، تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية، و قد استقر تاريخ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في الفاتح من جانفي **2010**.

إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا لم تقتصر فقط على تبني النظام المحاسبي المالي، و إنما تعداه إلى إصلاح و تنظيم مهنة المحاسبة و ذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية و الإجراءات، و التي قررت الحكومة بموجبها تنظيم المهنة المحاسبية و إعادة هيكلة المنظمات ، و كذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة.

استنادا من كل ما سبق تم طرح إشكالية ورقتنا البحثية في السؤال التالي:

ما هو واقع مهنة المحاسبة في الجزائر ضمن إطار عملية الإصلاح المحاسبي ؟

و محاولة منا للإجابة على الإشكالية تم تلخيص المحاور التالية:

أولا: تطور التشريع المحاسبي الجزائري؛

ثانيا: دوافع و أهداف تبني الإصلاح المحاسبي في الجزائر؛

ثالثا: تأثير الإصلاحات المحاسبية على هيكلة الهيئات المهنية؛

رابعا: دور الهيئات المهنية بما يتوافق مع الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

أولا: تطور التشريع المحاسبي الجزائري.

نرى أنه لا بد من الإشارة إلى أربع فترات أساسية و هي:

1- الفترة من 1962 إلى 1975: ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية و القانونية الفرنسية، وتجنبا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة، في حالة ما إذا توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم **157/62** الصادر في **31** ديسمبر **1962**، و القاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء تلك التي لها علاقة بالسيادة الوطنية[1]. و في هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة و ذلك من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة **1957(PCG)** الذي يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحر، مما ألزم الجزائر بإعداد و تطوير مخطط محاسبي يتلاءم مع التوجه الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال.

في سنة **1969** طرحت أول فكرة حول إعداد مخطط محاسبي جديد يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الإشتراكي، و تجسدت هذه الفكرة في الأمر رقم **107/69** الصادر بتاريخ **31** ديسمبر **1969** و المتضمن قانون المالية لسنة **1970**[2] إذ تمّ تشكيل لجنة تابعة لوزارة المالية و التخطيط أوكلت لها مهمة إعداد مخطط محاسبي جديد، خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل.

في سنة **1971** تمّ تأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية، ألا و هو المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية **(CSTC[*])** و الذي أوكلت له مهمتان أساسيتان:

- المهمة الأولى: هي تنظيم مهنة المحاسبة و الخبير المحاسب في الجزائر[3](بموجب الأمر رقم **82/71** الصادر في **29** ديسمبر **1971**)؛
- المهمة الثانية: إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي **(PCG)** لسنة **1957.**

و تكملة لهذه التحوّلات، جاءت نصوص قانونية أخرى لتنظيم العمل المحاسبي و المهنة المحاسبية خاصة في جانب التكوين، و تمّ إصدار نصين أساسيين هما[4]:

- المرسوم رقم (**83/72**) الصادر في **18** أفريل **1972** و المتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية و إنشاء تخصص جديد هو: ليسانس علوم مالية؛

1- مختار مسامح، **النظام المحاسبي الجديد و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية-تجارب، تطبيقات و آفاق- المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي **17 و 18** جانفي **2010**، ص04.

***SCF** : Système Comptable Financier.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**110**، السنة **06**، الصادرة بتاريخ **31** ديسمبر **1969**.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**107**، السنة **08**، الصادرة بتاريخ **31** ديسمبر **1971**.

4- مختار مسامح، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

- المرسوم رقم (**84/72**) الصادر في **18** أفريل **1972** و المتعلق بتنظيم التربص المهني التكويني لخبراء المحاسبة.

2- الفترة من 1975 إلى 2001: جاء القانون المحاسبي و المتضمن الأمر رقم **35/75**[5] الصادر في **29** أفريل **1975**، و المتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني الذي يسري مفعوله ابتداء من **01** جـانفي **1976**، و ذلك بعد صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في **23** جوان **1975**.

مما لا شك فيه أن صدور القانون الجديد الخاص بالمحاسبة فرضته من جهة اعتبارات سياسية تتعلق بالابتعاد عن التنظيم الفرنسي لكل مجالات الحياة و منها الاقتصاد و المحاسبة، و من جهة أخرى ضرورة تأقلم و مسايرة أدوات التسجيل و القياس و الإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي الجديد.

في الثمانينات، قام المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية هي[6]:

- قطاع الفلاحة: و ذلك ما تضمنه القرار المؤرخ في **13** سبتمبر **1987**؛
- قطاع التأمينات: و ذلك ما تضمنه القرار المؤرخ في **13** سبتمبر **1987**؛
- قطاع البناء و الأشغال العمومية: و ذلك ما تضمنه القرار المؤرخ في **11** سبتمبر **1988**؛
- قطاع السياحة: و ذلك ما تضمنه القرار المؤرخ في **14** مارس **1989**.

و استمر العمل بالقانون (**35/75**) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، و بعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من سنة **1988**، و البدء بالتفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصـــــــــاد إداري موجـــه إلى اقتصاد تتحكم فيه و تسيّره قـوى الســـوق و هنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة.

في بداية التسعينات عرف هذا المرجع المحاسبي العديد من التعديلات و فيما يلي أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم (**103/90**) المؤرخ في **27** مارس **1990**[7]؛
- المرسوم التنفيذي رقم (**250/93**) المؤرخ في **24** أكتوبر **1993**[8]؛
- المرسوم التنفيذي رقم (**336/96**) المؤرخ في **12 أكتوبر 1996**[9]؛

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**37**، السنة **12**، الصادرة بتاريخ **09** ماي **1975**.

6- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي **2008/2007**، ص**196**.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**14**، السنة **27**، الصادرة بتاريخ **04 أفريل 1990**.

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**69**، السنة **30**، الصادرة بتاريخ **27 أكتوبر 1993**.

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**60**، السنة **33**، الصادرة بتاريخ **13 أكتوبر 1996**.

-إصدار القانون رقم (**91-08**) المؤرخ في **27** أفريل **1991** المنظم لمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد؛

- المرسوم التنفيذي رقم (**136/96**) المؤرخ في **15** أفريل **1996** و المتعلق بأخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد[10]؛

كما عرفت نفس الفترة إضافة ثلاثة مخططات قطاعية و هي:

- قطاع البنوك و المؤسسات المصرفية سنة **1992**؛
- المخطط المحاسبي الوطني المكيّف مع نشاط عمليات البورصة، الصادر بتاريخ **29** ماي **1999**؛
- هيئات التوظيف الجماعي للقيّم المنقولة سنة **2002**.

3- الفترة من 2001 إلى 2007: قامت الجزائر بإصلاح المخطط المحاسبي الوطني و ذلك بتنميطه على أساس يتماشى مع التغيرات الاقتصادية الوطنية و الدولية الجديدة، إذ أسندت أعمال الإصلاح المحاسبي في بداية الأمر إلى المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، الذي أعد قائمتين للأسئلة حول تقييم المخطط المحاسبي الوطني بهدف مراجعة هذا المخطط، إلا أن معظم النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة كانت نتائج تقنية.

في شهر أفريل من سنة **2001**، قام المجلس الوطني للمحاسبة بالتعاقد مع مجموعة من الخبراء الأجانب ممثلين في المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة و المجلس الأعلى للخبراء المحاسبيين الفرنسيين و الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات الفرنسية و تحت إشراف وزارة المالية و بتمويل من البنك الدولي، فبعد دراسة المخطط الوطني للمحاسبي، تم اقتراح ثلاث سيناريوهات ممكنة لإجراء عملية الإصلاح، ليترك الاختيار بينها للهيئات الجزائرية، و تتمثل هذه السيناريوهات في:

- ✓ **السيناريو الأول**: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني، يثبت التركيبة الحالية للمخطط المحاسبي الوطني و يحدد الإصلاح في الجانب التقني مع الأخذ بالحسبان التغيّر في المحيط الاقتصادي الجزائري، و من محاسنه هو إعادة النظر في التطبيقات المحاسبية و الأدوات البيداغوجية، لكن في هذه الحالة لم يتم إيجاد حلول للكثير من النقائص، كما أن هذه الوضعية لا تأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية و لا تسمح بتحديث النظام المحاسبي الوطني؛
- ✓ **السيناريو الثاني**: تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع النتائج الدولية، يحتفظ بهيكلة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ بعين الإعتبار النتائج التقنية مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث يسمح بعرض و تقديم الحسابات في شكل واضح و مفهوم للمستثمرين الأجانب، و تحسين المعلومات التي توفرها المؤسسات، و لكن من سلبياتها هو إمكانية عدم التناسق بين المعالجة الوطنية و بعض التنظيمات؛

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**24**، السنة **33**، الصادرة بتاريخ **17 أفريل 1996**.

✓ **السيناريو الثالث**: إنشاء نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، يعتمد على إنشاء مخطط محاسبي وطني جديد و متطور على أساس المبادئ، الأسس و القواعد المعتمدة و الصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية.

و قد وقع الاختيار على السيناريو الثالث المتعلق بالتكييف مع معايير المحاسبة الدولية و هذا ما نتج عنه تغيرات كبيرة في النظام المحاسبي الوطني، و عليه جاء النظام المحاسبي المالي الجديد ليساير هذه التغيّرات و المستجدات الجديدة، إذ أصدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم (**07-11**) المؤرخ في **25** نوفمبر **2007** بالجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية[11].

4- الفترة من 2007 إلى يومنا هذا: في **25** نوفمبر **2007** صدر القانون رقم (**07-11**) و المتضمن النظام المحاسبي المالي، الذي عوّض التشريع السابق المعروف باســـم المخطط المحاسبي الوطني، و عليه أصبحت المحاسبة المالية في الجزائر ذات بعد دولي.

بالإضافة إلى هذا القانون، تم إصدار عدة تشريعات محاسبية نذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم (**08-156**) المؤرخ في **26** ماي **2008** و المتضمن تطبيق أحكام القانون (**07-11**) المتضمن النظام المحاسبي المالي[12]؛

- القرار المؤرخ في **26** جويلية **2008** و المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتـــوى الكشوف الماليـــــة و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها[13]؛

- المرسوم التنفيذي رقم (**09-110**) المؤرخ في **01** أفريل **2009**، و المحدد لشروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي[14].

و لحل مشكلة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، فقد أصدرت وزارة المالية ممثلة بالمجلس الوطني للمحاسبة تعليمة وزارية رقم **02** الصادرة بتاريخ **29** أكتوبر **2009** تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، حيث أرفقت هذه التعليمة بجدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي.

و منذ التطبيق الإجباري للنظام المحاسبي المالي، توالت إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة لعدة مذكرات منهجية (ثمانية مذكرات) للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.

11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**74**، السنة **44**، الصادرة بتاريخ **25 نوفمبر 2007**.
12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**27**، السنة**45**، الصادرة بتاريخ **28 ماي 2008**.
13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**74**، السنة **46**، الصادرة بتاريخ **25 مارس 2009**.
14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**21**، السنة **46**، الصادرة بتاريخ **08 أفريل 2009**.

ثانيا: دوافع و أهداف تبني الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

1- دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر: يمكن تلخيصها في العناصر التالية[15]:

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق؛
- ضغوطات الهيئات الدولية –صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و المنظمة العالمية لتجارة- قصد الالتزام بالمعايير الدولية؛
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر؛
- تبني المجتمع الدولي المعايير المحاسبية الدولية و التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، و خاصة القياس، التقييم، العرض و الإفصاح؛
- إفرازات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغيرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية، و في إطار المعايير المحاسبية الدولية، و بالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد؛

بالإضافة إلى العناصر السالفة الذكر أعلاه، يمكن إضافة أسباب أخرى في النقاط التالية[16]:

-تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة و مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛

-توفر النظام المحاسبي على الإجابات الملائمة لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية؛

-محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية، لوقايته من المشاكل في اختلاف النظم المحاسبية؛

-التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد و المبادئ المحاسبية.

2- أهداف الإصلاح المحاسبي في الجزائر: يتضح لنا من خلال الدوافع و الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني خيار الإصلاح المحاسبي، أنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى[17]:

- تحديث و ترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق و متطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاقتصاد المعاصر؛

15- ناصر مراد، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، مداخلة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام:**13-14 و 15** أكتوبر **2009**، ، ص ص 05-06.

16- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموّحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2002، ص ص 295-296.

17- مقراني عبد الكريم، قمان عمر، **أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإحراف و المراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مداخلة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام:**13-14 و 15** أكتوبر **2009**، ، ص ص 03-04.

- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل؛

- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام؛

-تسهيل التعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و نظيرتها الأجنبية.

ثالثا: تأثير الإصلاحات المحاسبية على هيكلة الهيئات المهنية.

أفرزت الإصلاحات المحاسبية تغيّرات في هيكل المنظمات المهنية و التي من بينها المجلس الوطني للمحاسبة ،المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ، محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.

1- المراسيم التنفيذية المتعلقة بإعادة تنظيم المنظمات المهنية.

في إطار الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا، و التي أدت إلى عدة تغيّرات مسّت إعادة هيكلة المنظمات المهنية، و ذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية، أهمها المتعلق بإعادة تنظيم المنظمات المهنية، من خلال نقل الصلاحيات من المصف الوطني للخبراء المحاسبيين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، و كذلك تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، و لعل أهم هذه المراسيم ما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم (**10-02**) المؤرخ في **26** أوت **2010** و المتعلق بمجلس المحاسبة، حيث يهدف هذا الأمر إلى تتميم الأمر رقم (**92-20**) المؤرخ في **17** جويلية **1995** المتعلق بالأمر نفسه، و جاء فيه من مادته الثانية أنه يبقى كما هو عليه بدون أي تغيير للمرافق العمومية[18].

- المرسوم التنفيذي رقم (**10-08**) المؤرخ في **27** أكتوبر **2010** المتضمن الموافقة على المرسوم التنفيذي السابق المتعلق بمجلس المحاسبة[19].

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في **27** جانفي **2011** و التي تصب في إطار التغيّر الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة و إعادة توزيع الأدوار و توضيح الصلاحيات، و أهمها باختصار[20]:

-المرسوم التنفيذي رقم(**11-24**) الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه و تحديد قواعد تسييره؛

18- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**50**، السنة**47**، الصادرة بتاريخ **01 سبتمبر 2010**.
19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**66**، السنة**47**، الصادرة بتاريخ **03 نوفمبر 2010**.
20- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**07**، السنة**48**، الصادرة بتاريخ **02 فيفري 2011**.

– المرسوم التنفيذي رقم (**11–25**) الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين و صلاحياته و قواعد تسييره؛

– المرسوم التنفيذي رقم (**11–26**) الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و صلاحياته و قواعد تسييره؛

– المرسوم التنفيذي رقم (**11–27**) الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين و صلاحياته و قواعد تسييره؛

– المرسوم التنفيذي رقم (**11–28**) الذي يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم إنتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين، و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين و صلاحياتهم؛

– المرسوم التنفيذي رقم (**11–29**) الذي يحدد ممثلي الوزير المكلّف بالمالية لدى المجالس الوطنية السابقة و صلاحياتهم.

✓ صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في **16** فيفري **2011**[21] و المتعلقة عموما بكيفيات تحديد الشهادات الجامعية، التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب، و كذا شروط و كيفيات تنظيم الامتحان النهائي، بصفة انتقالية، للحصول على شهادة الخبير المحاسب.

✓ المرسوم التنفيذي رقم (**11–202**) المؤرخ في **26** ماي **2011**[22] و الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكالها و آجال إرسالها؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم (**11–393**) المؤرخ في **24** نوفمبر **2011**[23] و الذي يحدد شروط و كيفيات سير التربص المهني، استقبال و دفع أجر الخبراء المحاسبيين ، محافظي الحسابات و المحاسبين المتربصين.

2– التغيّرات الهيكلية للهيئات المهنية في الجزائر.

أدت الإصلاحات المحاسبية التي عكفت الجزائر عليها خاصة منها التي حدثت في العشرية الأخيرة و المتمثلة في الأساس في تطبيق النظام المحاسبي المالي ، إلى إحداث تغيّرات جذرية على هيكلة الهيئات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة و المراجعة، و فيما يلي أهم هذه التغيّرات:

أ– المجلس الوطني للمحاسبة: تمّ إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (**96–318**) المؤرخ في **25** سبتمبر **1996**[24]، و طبقا لنص المادة (**02**) من هذا المرسوم فإن المجلس يعتبر جهازا استشاريا ذو طابع

21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**11**، السنة**48**، الصادرة بتاريخ **20 فيفري 2011**.
22- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد **30**، السنة **48**، الصادرة بتاريخ **01 جوان 2011**.
23- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**65**، السنة**48**، الصادرة بتاريخ **30 نوفمبر 2011**.

وزاري و مهني مشترك (يخضع لسلطة وزير المالية) و يقوم بمهمة التنسيق و التلخيص في مجال البحث و ضبط مقاييس المحاسبة و التطبيقات المرتبطة بذلك.

إضافة لطبيعة المهام الموكلة له و المتمثلة حسب المادة (**03**) من نفس المرسوم السالف الذكر ما يلي:

-جمع و استغلال كل المعلومات و الوثائق المتعلقة بالمحاسبة و بتعلمها؛

-يكلف من ينجز كل الدراسات و التحاليل في مجال التنمية و استخدام الأدوات و الطرق المحاسبية؛

-اقتراح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية و استغلالها العقلاني؛

-يفصح و يبدي رأيه و توصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة؛

-المشاركة في تطوير أنظمة التكوين و برامجه و تحسين المستوى في مجال المهن المحاسبية؛

-متابعة تطور المناهج و التنظيمات و الأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي؛

-تنظيم تظاهرات و لقاءات ذات الطابع التقني و التي تدخل في مجال اختصاصه؛

-ينشر تقاريره و دراساته و تحاليله و توجيهاته.

كما قام المجلس على أساس المرسوم التنفيذي السالف الذكر بإعداد النظام المحاسبي المالي و الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ **25** نوفمبر **2007**، من خلال القانون رقم (**07-11**) المتعلق بالنظام المحاسبي المالي. بموجب القانون رقم (**10-01**) المؤرخ في **29** جوان **2010**[25]، فقد تم تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، إذ نصت المادة (**04**) على ما يلي: " ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلّف بالمالية، و يتولى مهام الاعتماد و التقييس المحاسبي و تنظيم و متابعة المهنة المحاسبية...إلخ."

و حسب المادة (**05**) من القانون (**10-01**) فإن المجلس يتشكل من خمسة لجان متساوية الأعضاء كالتالي: لجنة الاعتماد، لجنة التكوين، لجنة الانضباط و التحكيم، لجنة مراقبة النوعية و لجنة تقييس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية.

و قد نصت مهام هذه اللجان المواد من **18** إلى **22** من المرسوم التنفيذي رقم (**11-24**) المؤرخ في **27** جانفي **2011**. كما نصت المواد (**10**)، (**11**) و (**12**) من المرسوم التنفيذي رقم (**11-24**) السالف الذكر على المهام التي يضطلع بها المجلس الوطني للمحاسبة و المتعلقة بالاعتماد و التقييس المحاسبي و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية.

24- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد**56**، السنة**33**، الصادرة بتاريخ **29 سبتمبر 1996**.

25- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد **42**، السنة**47**، الصادرة بتاريخ **11 جويلية 2010**.

أما فيما يتعلق بأعضاء المجلس، فقد تمّ تحديدهم في المـــادة (**12**) من المرســـــــــوم التنفيذي (**11-24**) و الذي يتضمن تشكيلة و رئاسة المجلس، حيث يرأس المجلس الوزير المكّلف بالمالية أو ممثله، أما تشكيلته فهو يتكون من **25** عضوا موزعين كما يلي:

- **13** عضوا يمثلون الوزارات و الهيئات الإدارية و التنظيمية؛
- **03** أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين؛
- **03** أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- **03** أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- **03** أعضاء يتم اختيارهم لكفاءاتهم في مجال المحاسبة و المالية و يعيّنهم الوزير المكلف بالمالية.

ب- الهيئات المهنية:

على إثر القانون (**10-01**) تمّ حل المصف الوطنـــي للخبراء المحاسبيين ، محافظـــــــــــي الحســـــــابات و المحاسبين المعتمدين، و تمّ على أنقاذِه إحداث ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة، و تحت رعاية وزارة المالية، و تُعنَى هذه المجالس بتنظيم المهن المتعلقة بها من اجل التحكم فيها بشكل يتناسب مع التغيّرات في مهنة المحاسبة و المراجعة التي تبنتها الجزائر.

ب-1/ المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبيين: بموجب المرسوم التنفيذي رقم (**11-25**) المؤرخ في **27** جانفي **2011** تتحدد تشكيلة المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبيين و صلاحياته و قواعد تسييره، حيث يتم انتخاب تسعة أعضاء من بين الأعضاء المعتمدين و المسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبيين، ثلاثة منهم يمثلون هذا المجلس في المجلس الوطني للمحاسبة.

و تتمثل مهامه في القيام بالأعمال التالية[26]:

- إدارة الأملاك المنقولة و غير المنقولة التابعة للمصف الوطني لخبراء المحاسبة و تسييرها؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة للمصف؛
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، و العمل على نشرها و توزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- تمثيل المصف لدى الهيئات و السلطات العمومية و اتجاه المنظمات الدولية؛
- إعداد النظام الداخلي للمصف.

26- مقراني عبد الكريم، قمان عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

و حسب المادة (**18**) من القانون (**10-01**)، يُعَدُ خبيراً محاسبياً كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة تنظيم و فحص و تحليل المحاسبة، و مختلف أنواع الحسابات للمؤسسات و الهيئات التي تكلفه بهذه المهمة.

ب-2/ المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: يتشكل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب المادة الأولى في المرسوم التنفيذي (**11-26**) المؤرخ في **27** جانفي **2011**، و له نفس قواعد انتخاب الأعضاء و التمثيل لدى المجلس الوطني للمحاسبة.

و حسب المادة (**22**) من القانون (**10-01**): يُعَدُ محافظ حسابات كل شخص يمارس باسمه الخـــــاص و تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

ب-3: المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، يضم أشخاص طبيعيين أو معنويين مؤهلين لممارسة مهنة المحاسب المعتمد، و يضم هذا التنظيم تسعة أعضاء عن طريق الانتخاب العام، كما يضم ممثلا لوزير المالية.

و يحدد المرسوم التنفيذي رقم (**11-27**) المؤرخ في **27** جانفي **2011** تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين و صلاحياته و قواعد تسييره.

و بحسب المادة (**41**) من القانون (**10-01**) يُعَدُ محاسباً معتمداً، المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه و تحت مسؤوليته، مهمة مسك و فتح و ضبط حسابات التجار و الشركات التي تطلب خدماته.

رابعا: دور المنظمات المهنية بما يتماشى مع الإصلاح المحاسبي.

وفق الإصلاحات الجديدة للنظام المحاسبي في الجزائر، تندرج مجموعة من المهام المنوط بها المجلس الوطني للمحاسبة، و يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية[27]:

-إنجاز كل الدراسات و التحاليل التي تهدف إلى التقييس المحاسبي؛

-مسك الملفات المتعلقة بالاعتماد و التسجيل و الشطب من جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبيين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛

-تحديد معايير و سبل الالتحاق بالمهن السابقة الذكر؛

-الاعتماد، التقييس المحاسبي و تنظيم و متابعة مهن المحاسبة؛

27- براق محمد، قمان عمر، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، مداخلة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي **29** و **30** نوفمبر **2011**، ، ص 11.

-تقييم صلاحيات إجازات و شهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد؛

-تنظيم و مراقبة النوعية المهنية و برمجتها؛

-جمع و استغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة و تدريسها؛

-متابعة و مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية و المعايير الدولية للتدقيق؛

-المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة؛

-تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛

-التعاون مع هياكل التكوين الأخرى و المعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة.

خاتمة:

ما نستنتجه من هذه الإصلاحات المحاسبية أنها أخذت كل الصلاحيات من المنظمات المهنية السابقة، و ظهور منظمات مهنية جديدة تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية، الأمر الذي يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة، و الذي يمكن القول أنّه يتناقض و ما تنادي به المعايير الدولية.

و بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى الهيكلة الجديدة للمنظمات المهنية في إطار الإصلاح المحاسبي من خلال الوصاية الممارسة عليها من طرف وزارة المالية، إلا أنه يُعَوّل بشكل كبير عليها في الإشـراف و المتابعة و الرقابة على تنفيذ و تجسيد هذا الإصلاح المحاسبي، الأمر الذي يعطي لها ثقل و أهمية في ظل تبني الجزائر خيار الإصلاح.

قائمة المراجع العربية:

❖ **الملتقيات و الندوات:**

1- براق محمد، قمان عمر، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر، مداخلة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر .2011

2- مختار مسامح، النظام المحاسبي الجديد و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية-تجارب، تطبيقات و آفاق- المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17 و 18 جانفي .2010

3- ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، مداخلة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام:13-14 و 15 أكتوبر .2009

4- مقراني عبد الكريم، قمان عمر، أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف و المراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام:13-14 و 15 أكتوبر 2009.

❖ **المجلات و المقالات العلمية:**

5- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموّحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2002.

❖ **الرسائل و الأطروحات:**

6- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي **2007/2008**.

❖ **القوانين و المناشير:**

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد110، السنة 06، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1969.
8-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد107، السنة 08، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1971.
9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد37، السنة 12، الصادرة بتاريخ 09 ماي 1975.
10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد14، السنة 27، الصادرة بتاريخ 04 أفريل 1990.
11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد69، السنة 30، الصادرة بتاريخ 27 أكتوبر 1993.
12 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد60، السنة 33، الصادرة بتاريخ 13 أكتوبر 1996.
13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد56، السنة33، الصادرة بتاريخ 29 سبتمبر 1996.
14 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد24، السنة 33، الصادرة بتاريخ 17 أفريل 1996.
15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد74، السنة 44، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد27، السنة45، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008.
17 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد74، السنة 46، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
18 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد21، السنة 46، الصادرة بتاريخ 08 أفريل 2009.
19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد50، السنة47، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.
20- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، السنة47، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010
21 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد66، السنة47، الصادرة بتاريخ 03 نوفمبر 2010.
22 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد07، السنة48، الصادرة بتاريخ 02 فيفري 2011.
23- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد11، السنة48، الصادرة بتاريخ 20 فيفري 2011.
24 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 30، السنة 48، الصادرة بتاريخ 01 جوان 2011.
25- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد65، السنة48، الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 2011.

التوافق المحاسبي الدولي ومحاولة التكيف معه من خلال النظام المحاسبي المالي

د/ حمزة بوكـــفـــة
جامعة: العربي بن مهيدي –أم البواقي–
hamzabkf@yahoo.fr

د/ عمار زودة
جامعة: الحاج لخضر –باتنة 1–
zoudaammar@yahoo.fr

أ/ هادية بن مهدي
جامعة: الحاج لخضر –باتنة 1–

الملخص:
عرفت التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي في بداية القرن الواحد والعشرين تحولات جذرية متسارعة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية بفعل العولمة، ولضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية المالية التي تتضمنها، ظهرت المعايير المحاسبية الدولية كنتيجة للتوافق والتوحيد المحاسبي الدولي.
وفي الجزائر أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع التطورات العالمية، ولا يستجيب لاحتياجات المستثمرين، لذلك كان من الضروري تبني نظام محاسبي ومالي جديد منذ 2010 يعتمد على المرجعية المحاسبية الدولية، فهل يتماشى هذا النظام الجديد مع المعايير الدولية وهل يستجيب لتطلعات الممارسين والفاعلين.

الكلمات المفتاحية:
التوافق المحاسبي الدولي، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي والمالي.

Abstract:
The Accounting applications have changed drastically and rapidly at the beginning of the twenty-first century, which enhanced the attempts to reduce the impact of the different accounting systems on global financial activities, considering the multiplicity and complexity of the correlations between international financial markets and commercial and financial activities due to globalization. To ensure a global and unified comprehension of the financial lists, international accounting standards have emerged, as a result of consensus and standardization of international accounting.
In Algeria, the national accounting plan is not in line with global developments, and did not respond to the needs of investors, so it was necessary to adopt a new financial accounting system based on international accounting reference.

Keywords: International accounting harmonization, International Accounting Standards, The financial accounting system.

مقدمة:

بدأت محاولات تنسيق المعايير المحاسبية حتى قبل إيجاد لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973(IASC) ، إذ واجهت الشركات التي تبحث عن رؤوس الاموال خارج أسواقها المحلية و المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم عالميا العديد من المشاكل نتيجة للفروق المحاسبية من دولة الى أخرى، و تجاوبا مع ذلك زادت محاولات التنسيق في التسعينات.

وقد تضافرت جهود الكثير من المنظمات الدولية لتوحيد المعايير المحاسبية الدولية، وتم الاتفاق على تبني أحد الاتفاقين التاليين عند القيام بالتوفيق مع المعايير المحاسبية المحلية. يعتمد الاول على الاتفاقيات الدولية او السياسية ويسمح بتطبيق المعايير المحاسبية على شكل واسع نتيجة استخدام قوة القانون. أما الثاني فهو الاتفاق الاختياري الذي يعطي المعايير المحاسبية الصيغة الاختيارية كما يعتمد على تطبيقها اللذين يرغبون في استخدامها. والجزائر سعت من خلال تبني النظام المحاسبي المالي وإحلاله محل المخطط المحاسبي الوطني، لمسايرة هذه التطورات الدولية.

فهل يتماشى هذا النظام الجديد مع المعايير الدولية وهل يستجيب لتطلعات الممارسين والفاعلين؟

نستعرض في بحثنا هذا الإطار المفاهيمي للتوافق المحاسبي، والمعايير المحاسبية وكذا مسارهما التاريخي ثم نعرج لدراسة النظام المحاسبي المالي وأهم ما جاء به ومقارنته مع المخطط المحاسبي الوطني.

أولا: التوافق المحاسبي

1. مفهوم التوافق المحاسبي

تعددت التعاريف التي تناولها موضوع التوافق المحاسبي و هناك ثلاثة مفاهيم و هي التماثل أو التوحيد و المعايرة و التوافق التي عادة ما يستخدمها الباحثون و سوف نتطرق لهذه المفاهيم قبل التعرض لتعريف التوافق المحاسبي الدولي.

- التماثل أو التوحيد

يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء منسق و متجانس او غير متباين فهي تحتوي على التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ و الممارسات المحاسبية واحدة ويعرفه COLASSE [1]أنه عملية مؤسسية تهدف لتقريب وتوحيد المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية وبالتالي تسهيل المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات في مختلف الدول، كما نجد أن جمعية المحاسبين الأمريكية تعرفه "بأنه الثبات في التبويب و المصطلحات و كذلك في القياس". و هو عبارة عن مجموعة القواعد الأقل تعقيدا المطبقة من طرف مجموعة من الشركات التي تنتمي إلى نفس النشاط و الي تسير تنظيمها بقواعد موحدة تستخدمها في حساب نتائج الشركات و تسهيل الدراسة على المستوى المهني أو القومي[2].

- المعايرة المحاسبية

المعيار هو نموذج معترف به من السلطة للقياس و بالتالي فإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية، و النموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو المصرح به من قبل السلطات. يشار الى المعيار في المحاسبة إلى انه بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات و الاحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة و نتائج أعمالها مع ايصال المعلومات للمستفيدين.

- التوافق

التوافق المحاسبي عملية نقل تقليل الفروق في تطبيقات التقارير المالية فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، و تتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم لزيادة عالمية الأسواق المالية و تحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول.

يوجد فرق بين مفهوم التوافق و التوحيد المحاسبي، فالتوافق هو عبارة عن عملية زيادة قابلية المقارنة للتطبيقات المحاسبية عن طريق وضع حدود لدرجة اختلافها، أما بالنسبة للتوحيد فيعني إلزامية تطبيق مجموعة من القواعد المحاسبية أكثر صرامة و تحديا.

ومع ذلك فإن التوافق و التوحيد أصبحا مصطلحين فنيين لا يمكن للمرء الاعتماد على الاختلاف في مغزاهما فالتوفيق يجب أن يكون مفهوما مشتركا مع التشريع عبر القوميات المتولدة من الاتحاد الأوربي، أما التوحيد فهي كلمة غالبا ما ارتبطت بلجنة معايير المحاسبة الدولية.

2. أسباب و مزايا التوافق المحاسبي

1.2.أسباب التوافق المحاسبي

من الأسباب الرئيسية التي أدت الى التوافق المحاسبي الدولي ما يلي :

- إرادة المستثمرين و المحللين الماليين في أن يكون لديهم القدرة على فهم القوائم المالية للشركات الاجنبية التي يرغبون في شراء أسهمها و أن تكون قابلة للمقارنة أيضا؛
- اهتمام العديد من المنظمات الدولية بموضوع التوافق المحاسبي الدولي من أجل حماية المستثمرين؛
- تزايد عدد الشركات متعددة الجنسيات و التي بذل فيها المحاسبون و المحللون جهود من اجل إعداد القوائم المالية الموحدة[3]؛
- مكاتب المحاسبة لعبت دورا هاما في ارساء فكرة التوافق المحاسبي على المستوى الدولي باعتبار ان الكثير من عملاء تلك المكاتب لديهم على الاقل شركة تابعة خارجية أو فرع اجنبي واحد؛
- السلطات الضريبية عبر انحاء العالم يتم عملها بتعقيد كبير عندما تتعامل مختلف الدول الاجنبية نظرا لتعدد أساليب قياس الأرباح بحجم المعايير المحاسبية المحلية لكل دولة على حدا؛
- الحكومات في الدول النامية قد يسهل عليها تفهم و مراقبة عمليات الشركات متعددة الجنسيات إذا تم إحداث نوع من التوافق المحاسبي بين المعايير المستخدمة في اعداد التقارير المالية على المستوى الدولي؛
- يسمح بتسهيل عملية المقارنة من الإتقان و التمويل الدولي الامر الذي يسرع في دفع القرض للبلد المستفيد.

2.2.مزايا التوافق المحاسبي الدولي

من أهم فوائد و المنافع التوافق الدولي للمحاسبة ما يلي:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين الذين يتطلعون الى العمل خارج حدود بلادهم؛
- امكانية المقارنة بين المعلومات المالية و تعتبر هذه الميزة من اكبر مزايا التوافق؛
- يوفر الوقت و النقود التي تنفق حاليا لتوحيد المعلومات المالية المتغيرة عندما يتطلب أكثر من مجموعة من التقارير؛
- رفع مستوى معايير المحاسبة بقدر الإمكان لمسايرة الظروف الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية؛
- إزالة صعوبة الترجمة و فهم المعلومات المحاسبية المعدة بنظم محاسبية مختلفة مما يسهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لها و بالتالي اتخاذ قرارات أفضل بناء على هذه المعلومات؛

- إن التوافق المحاسبي يمكن أن يسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في عدم كفاية الموارد المحلية؛
- يساهم في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم؛
- تسهيل و توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنشورة بأنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة و تبقى مشكلة تحويل العملة فقط؛
- تكون كل دولة على دراية بالمعايير و الطرق و الإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها شركات الدول الأخرى و فروعها العاملة في تلك الدول.

كما نشير ان التوافق الدولي سوف يجعل من الممكن تعزيز وجود معايير محاسبة عالمية النطاق إلى أقصى مستوى و يمكن تلخيص المنافع المحتملة على النحو التالي:

- تخفيض التكاليف الخاصة بالأنظمة و ادارتها و هذا عن طريق إزالة الازدواج في البيانات و المعلومات المالية المنشورة؛
- تسهيل عملية الاتصال وتدني درجة الغموض في تفسير المعلومات المالية؛
- توفير معلومات أفضل لأغراض التخطيط الاقتصادي واعداد الموازنات؛
- تعزيز الكفاءة في أسواق رأس المال العالمية.

3. مسار التوافق المحاسبي (الهيئات الدولية التي تروج التوحيد الدولي)

1.3. لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC

تعود نشأة IASC إلى المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر 1972 في سدني بأستراليا، أين اقترح لورد هنري بنسون إنشاء هيئة دولية للمحاسبة تكون مسؤولة عن تكوين و صياغة معايير المحاسبة الدولية، و بعد عقد عدة اجتماعات أسفر الاجتماع في يوم 29 جوان 1973 بلندن بمبادرة من هنري بنسون و بالموافقة من قبل ممثلي المنظمات المحاسبية المهنية لكل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا العظمى، ايرلندا، و الولايات المتحدة الامريكية[4]، على خلق منظمة دولية هي "لجنة المعايير المحاسبية الدولية" بهدف وضع شكل لمعايير محاسبية تلقى قبول دولي، حيث أثبت هنري ان الاختلافات الموجودة على مستوى المبادئ المحاسبية كانت مرغمة و حتمية على التجارة العالمية و المستثمرين الدوليين و أنه آن الاوان لأجل إنشاء لجنة للمدققين تعمل على ادارة و تسيير هذه المعايير لتطبيقها في ظل المتغيرات الجديدة، و تعتبر IASC هيئة خاصة و مستقلة عن كافة التنظيمات المحاسبية الأخرى، و منذ 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية و الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين و منذ 1996 أصبحت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة و بقي العدد في زيادة مستمرة بعد ذلك.

في بداية 2001 تم حل مجلس إدارة IASC و كان هناك 153 عضوا في 112 بلدا، و في افريل 2001 غيرت تسمية IASC اللجنة الدائمة بالـ IASB المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية الذي يقع مقرها بلندن وهو يحتوي على أكثر من 100 دولة ممثلة من طرف المهنيين المحترفين في المحاسبة و كذا الصناعة المالية و التجارية و التعليم و الخدمات العمومية. و قامت IASB بتغيير تسمية المعايير المحاسبية الدولية IAS إلى تسمية المعايير الدولية للتقارير (الإبلاغ) المالية IFRS.

- أهداف لجنة و مجلس المعايير المحاسبية الدولية

حدد دستور ماي 2000 الأهداف الرئيسية للجنة أو مجلس المعايير المحاسبية الدولية و التي تم مراجعتها في مارس 2002 كالتالي :

1- صياغة و نشر المعايير المحاسبية الدولية لذوي المصالح العامة التي يجب مراعاتها عند عرض القوائم المالية و الترويج لقبولها عالميا؛

2- العمل بشكل عام على تحسين وتوفيق النظم و المعايير و الاجراءات المحاسبية المتعلقة بعرض القوائم المالية.

اتفق الأعضاء على دعم أهداف لجنة المعايير من خلال تحقيق أهداف وسيطة كالتالي:

- التأكد من أن القوائم المالية أعدت طبقا للمعايير المحاسبية الدولية و الافصاح عن حقيقة اتفاقها مع تلك المعايير؛
- اقناع الحكومات و الشركات و الجهات المختصة بالالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- اقناع الهيئات الرسمية المشرفة على اسواق المال و القطاعات الصناعية و التجارية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها او التابعة لها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام؛
- التأكد من ان مدققي الحسابات يقومون بالتحقق من أن القوائم المالية أعدت طبقا للمعايير المحاسبية الدولية بشكل جوهري؛
- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول و تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- تنظيم مجلس المعايير المحاسبية الدولية

منذ أفريل 2001 أصبحت المعايير المحاسبية تعد من طرف IASB خلفا لـــ IASC و تسمى بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS بدلا من المعايير المحاسبية الدولية IAS، و قد تبني المجلس هياكل جديدة هي:

- هيئة جديدة تدعى لجنة المعايير المحاسبية الدولية المؤسسة IASCF؛
- مجلس جديد يسمى بمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB (IASC سابقا)؛
- لجنة تفسيرات تدعى باللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية IFRIC (SIC سابقا)؛

و تقوم كل هيئة من الهيئات التابعة لـIASCF بدور مهم نلخصه كما يلي:

مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية و مجلس المعايير المحاسبية الدولية

3-2.مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASCF

و هي مسيرة من قبل مجلس للمراقبة يعرف بالأوصياء (TRUSTEE) من 22 عضو و هي مسؤولة عن تعيين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية و المجلس الاستشاري للمعايير و لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يعين أعضاؤها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و تجتمع مرة في السنة على الأقل وهؤلاء الأعضاء يتمثل دورهم في:

- استعراض سنوي لاستراتيجية المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، و تقييم فعاليتها؛
- الموافقة على ميزانية المجلس الدولي للمعايير المحاسبية و ضمان التمويل؛
- معالجة قضايا السياسة العامة بشأن المعايير المحاسبية الدولية، المجلس الدولي للمعايير المحاسبية و تعزيز عمله دون التدخل في العمل الفني؛
- تنظيم الإجراءات التنفيذية للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية و لجنة تفسير التقارير المالية و المجلس الاستشاري للتوحيد؛
- الموافقة على ادخال تعديلات على الدستور التي يقترحها المجلس الإستشاري للتوحيد.

ومع ذلك فإن الأوصياء Les trustees ليسوا مسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية الدولية.

3-3.مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB[5]

يعتبر مجلس المعايير المحاسبية الدولية العضو المركزي للمجلس و يتكون من 14 عضوا منهم 12 بدوام كامل، و 2 بدوام جزئي، و يتوزع هؤلاء الاعضاء جغرافيا كالتالي: (7 أوروبيين، 4 أمريكا الشمالية، و 3 من باقي الدول الاخرى) و معظمهم من الدول الأنجلوسكسونية (الولايات المتحدة الامريكية و المملكة المتحدة) يعينون لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و تكون عملية اختيار الاعضاء مع مراجعي الحسابات و معدي و مستخدمي البيانات المالية و الاكاديميين.
و يمكن تلخيص دور المجلس كما يلي:

- تطوير و نشر معايير التقارير المالية الدولية؛
- قبول التغييرات الصادرة عن لجنة تغييرات التقارير المالية الدولية IFRIC التي كانت تسمى SIC؛
- قبل نشر أي معيار نهائي يجب أن تعرض مذكرة مبدئية للتعليق عليها؛
- يشترط عليه التشاور مع المجلس الاستشاري لإعطاء النصح حول المشروعات الأساسية.

3-4.لجنة تفسير التقارير المالية الدولية IFRIC

تعرض المجلس لانتقادات بسبب فشله في نشر تفسيرات، و نتيجة لذلك شكل المجلس لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية، و قد أنشأ الاوصياء هذه اللجنة في شهر مارس 2002 لتحل محل لجنة التفسيرات السابقة SIC، و هي تتكون من 12 عضوا تعين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، و يتلخص دور هذه اللجنة إلى تفسير و توضيح و تقديم إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول المعايير المحاسبية القائمة[6]، و يتولى IASB مهمة المصادقة على تفسيرات هذه الهيئة التي بلغت أكثر من 34 تفسير منذ تأسيسها في عام 1977 و تم فيها دمج كثير من التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية الدولية IFRS.

تنعقد اللجنة كل ستة أسابيع و تتخذ القرارات الفنية في جلسات مفتوحة لجمهور، و تفسيرات هذه المشاريع تخضع لتعليقات علنية لفترة تختلف تبعا لطبيعة الموضوع قيد البحث و يمكن ان تقتصر مدتها على 30 يوما في الحالات الطارئة.

3-5.المجلس الاستشاري للتوحيد SAC

أنشئ سنة 1995 كمجلس استشاري دولي، يتكون تقريبا من 50 عضوا، يعينون لـ 3 سنوات قابلة للتجديد، يشكل ملتقى للمنظمات و الأفراد المهتمين بالتقارير المالية الدولية للمشاركة في عملية وضع المعايير، يجتمع عادة ثلاث مرات في السنة و تكون اجتماعاتة مفتوحة للجمهور، و يهدف هذا المجلس إلى مراقبة IASB حول أولويات مشروع العمل، كما انه مخول بإعلام IASB على انعكاسات المعايير المقترحة على مستخدمي القوائم المالية كما يعطي استشاراته للمجلس و الاوصياء بشان الامور الاخرى.

3-6 اللجان الاستشارية

قامت اللجنة سنة 1981 بإنشاء مجموعة لجان دولية تضم ممثلين عن منظمات دولية لمعدي و مستخدمي القوائم المالية، و منظمة الأسواق و الاوراق المالية، كما تضم هذه اللجان ممثلين ومراقبين من وكالات التطوير و الجهات ذات الاهتمام بوضع المعايير و المنظمات الحكومية، وتلتقي هذه اللجان دوريا مع المجلس لمناقشة الامور الفنية المتعلقة بمشروعات المعايير و برامج العمل و الاستراتيجية الخاصة بلجنة المؤسسة IASCF، كما تلعب دورا هاما في اجراءات المجلس لوضع معايير محاسبية دولية و الحصول على قبول للمعايير الناتجة.

ثـــــانـــيـــا: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية

اكتسبت المعايير المحاسبية الدولية العالمية بعد ان أصبحت الاكثر طغيانا في الإستعمال على المعايير المحاسبية الاخرى بما فيها الأمريكية، و هذا بسبب تزايد عملية تبنيها كمعايير وطنية من قبل دول الاتحاد الأوروبي و استراليا و إلى استناد بعض

الدول عليها عند إعداد معاييرها الوطنية (كدول شرق أسيا) بالإضافة إلى اعتمادها من قبل عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات في اعداد قوائمها المالية و الإفصاح عن المعلومات المالية التي تحتويها، حتى الجزائر تبنتها رسميا منذ 2007 و طبقتها منذ 2010.

1. مفهوم المعايير المحاسبية: يستوجب علينا الوقوف عند مفهوم " معيار " بشكل عام، فهناك مصطلحين:

- لغويا : كلمة معيار هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Standard و يقصد بها انها "نموذج" يوضع و يقاس على ضوئه وزن شيء او طوله أو درجة جودته؛
- محاسبيا: المعيار قاعدة أساسية لقياس العمليات و الاحداث و الظروف المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها و إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها، و يتعلق المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية او بنوع معين من العمليات أو الاحداث أو الظروف المؤثرة على المركز المالي و نتائج أعمال المؤسسة.

نستنتج ان المعيار عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات و عرضها بالقوائم المالية (القوائم المالية باعتبارها تقريرا ماليا عن نشاط المؤسسة و مركزها المالي) و الأسس العامة المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط أداء الممارسة المحاسبية و نستخلص من تعريف المعيار المحاسبي ما يلي:

- انه نموذج ينبع أساسا من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و يحظى بالقبول العام؛
- أنه وسيلة لتوفير نتائج و بيانات مالية عادلة صحيحة و يعتمد عليها في اتخاذ القرارات؛
- أنه أداة اتصال و توضيح ما يقدمه من إرشادات لمتطلبات العمل في المجال المحاسبي؛
- هو نموذج يرجع إليه كل محاسب عند قيامه بممارسة مهنته.

أما بالنسبة للجنة معايير المحاسبة الدولية لم تحدد تعريفا واضحا للمعايير المحاسبية.

ولقد كانت لدى كل دولة مجموعة خاصة من قواعد المحاسبة و قواعد التقارير المالية و توجد فروق مختلفة فيما بين معالجة المحاسبة لمختلف الدول.

ولكن مع التزايد الهائل للتجارة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات و ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات و ازدهار الأسواق المالية، و ما نتج عنه من تزايد الأهمية النسبية لمعلومات المحاسبة كأساس لاتخاذ القرار، أصبح من الضروري الخروج عن الطابع الإقليمي و إيجاد نوع من المواءمة أو التوافق بين الممارسات المحاسبية المحلية و التي تختلف من دولة الى أخرى من أجل الحصول على مجموعة من معايير المحاسبة التي تكتسب الطابع الدولي .يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على انها مجموعة من المبادئ و قواعد المحاسبة المقبولة على المستوى الدولي و انها تحكم دقة سلامة و ملائمة ما تحتويه القوائم المالية من أرقام و بيانات محاسبية على المستوى الدولي[7].

يمكن تقسيم المعايير إلى نوعين:

- معايير تم إعادة صياغتها: بالنسبة لهذه المعايير لم يتم إدخال أية تغييرات جوهرية على النص الأصلي المعتمد للمعاير و كل ما حدث هو تغيير بعض المصطلحات و إلغاء بعض فقرات المعيار الأصلي؛
- معايير عدلت (نقحت) : و هي معايير سبق إصدارها و أجرى عليها تعديلات جوهرية و أعدت لتحل محل المعايير الأصلية، ولقد تم تعديل هيكل المعايير و لم يتم الالتزام بالهيكل الأصلي و أصبح كالتالي

و حتى ديسمبر 2000 كانت اللجنة قد أدخلت تعديلات أخرى و بلغ عدد المعايير 41 معيارا، و في اطار سياسة التحسين المستمر قامت اللجنة بإعادة صياغة و حذف بعض المعايير، بحيث بقي منها في عام 2016 40 معيارا نافذ المفعول، 15 منها اتخذت شكلا جديد يعرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS).

2. دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية

لقد بدأ الإهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة و أصبحت مطلبا أساسيا من طرف كل مستخدميها نظرا لما لها من دور كبير في اعداد و تجهيز القوائم و البيانات المالية ففي السابق كان الهدف من إصدار المعايير التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية بالدفاتر و السجلات و اكتشاف ما قد يوجد فيها من اخطاء و غش و تزوير و التقليل من ارتكابها و من ثم الخروج برأي محايد عن مدى أهمية القوائم المالية في التعبير عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية إلا أن الاهداف الحديثة في الوقت الحاضر كانت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي شهده العالم الآن و المتمثلة في مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و تقييم الأداء و رفع مستوى الكفاءة و الفعالية للمؤسسات.

و قد أصبحت المعايير الدولية مرجعا لا غنى عنه يسترشد به كل المهنيون في جميع انحاء العالم و مما سبق يتضح أن عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية ارتبطت بدوافع عديدة نذكر من بينها :

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس و التوافق في الطرق و الأساليب و الإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول؛
- انتشار الشركات متعددة الجنسيات و تدويل أسواق المال مما خلق ضغوط ساهمت في العمل على التنسيق و التوحيد في اعداد تقاريرها المالية بدلا من الاستمرار في استخدام المعايير المحلية؛
- رفض العديد من الشركات الأجنبية استخدام معايير المحاسبة التي لم تشارك في وضعها مشيرة إلى ذلك بعدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية، لذلك فضلت هذه الشركات عدم إدراجها بأسواقها المالية عوض الخضوع للإجراءات القانونية و متطلبات الإفصاح العامة؛
- ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب تضاعف الاستثمارات و زيادة حجم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في ايجاد معايير محاسبية متعامل بها عبر مختلف الدول؛
- العملات الأجنبية و سعر التبادل بين دول العالم و الشركات الدولية؛
- تركيز جهود الباحثين في المجال المحاسبي في التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الطابع الدولي لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية؛
- إن التباين القائم في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول دافعا كافيا للبحث عن معايير محاسبية دولية جديدة لتوحيد أسس القياس و قواعد العرض و الإفصاح للقوائم المالية؛
- المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن تلك المتبعة في الأقطار الأوروبية فمن الضروري بالنسبة للشركات الأوروبية التي ترغب في أن تدرج في أسواق الأسهم الأمريكية أن تعد بيانات مالية متعددة ما يخلق صعوبات أمامها لما يتعين عليها من إعداد لأنواع مختلفة من الإقرارات الضريبية و التجارية و العامة في مواقع مختلفة.

3. أهمية المعايير المحاسبية الدولية

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال و زيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشط أسواق المال، إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية يستفاد منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فعليه جلب الأموال بصورة مستمرة سواء كانت هذه الأموال تتعلق

بالإستثمار في شركة ما او في إقراضها دون تقييم ما قد يترتب على هذه القرارات من احتمالات نجاح أو فشل هذه المؤسسة، ومقدار العائد المتوقع على استثماراتهم فيها أو قروضهم، و بالتالي فإن المستفيدين الرئيسيين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يشملون المستثمرون و المقرضين الحاليين و هناك مستفيدين آخرين كالزبائن، الموردون، العمال، و كذلك الجهات الرقابية.

ولحماية حقوق المستثمرين الذين اكتسبوا صفة الدولية في ظل العولمة، فإن الأمر يتطلب وجود معايير محاسبية دولية تحدد الأسس والطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للشركة، ونتائج أعمالها وتوصيلها المستفيدين وبالتالي فإن المعايير المحاسبية الدولية قد اكتسبت أهمية كبيرة لما تقدمه من مزايا و هي على النحو التالي:

- التزام المحاسبين و في جميع الدول بمعايير المحاسبة الدولية سوف يعمل على تقليص الفروقات القائمة بين الأساليب و الممارسات بين مختلف الدول؛
- إن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف يسمح للشركات متعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط الشركة الأم بنشاط جميع فروعها التابعة لها؛
- إن عملية تبني المعايير سوف تسهل عمل مصالح الضرائب لأن استخدامها سوف يوفر عنصر الإتساق في تطبيق أساليب الإعتراف بالإيرادات والمصروفات وبالتالي تقليص الفروقات في أساليب قياس أرباح الفروع للشركات المتواجدة عبر كامل الدول الأخرى وبالتالي يسهل من عملية احتساب الربح الضريبي؛
- إن تبني المعايير سوف يؤدي إلى توفير الاتساق في أساليب الإفصاح، مما يعمل على تنشيط المنافسة بين الشركات المدرجة بالأسواق المالية، كما سيؤدي إلى تقليص تكاليف الصفقات المالية؛
- إن استنباط المعايير المحاسبية الدولية من المبادئ المحاسبية الأمريكية اكسبها أهمية خاصة وذلك ما توضحه عملية القبول العام لهذه المعايير من قبل جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثـــالـــثـــــا: موقع النظام المحاسبي الجزائري من التوافق المحاسبي الدولي

لم يكن تطبيق الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة مباشرا إنما كان عن طريق إعداد نظام محاسبي يستمد إطاره التصوري من المعايير الدولية للمحاسبة.

1. تبني المرجعية الدولية والانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي:

لقد مر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي عبر عدة مراحل حيث قام المشرع بعدة محاولات للتمسك بالمخطط المحاسبي الوطني والاكتفاء بإصلاحه إلا أن الانتقال إلى نظام محاسبي جديد كان أمرا لا بد منه.

1.1. حتمية التغيير: إيجاد البديل المناسب للمخطط المحاسبي أصبح أمرا لا بد منه:

قصور المخطط المحاسبي الوطني و نقائصه، جعلت منه أداة تكتفي بقياس الربحية كأساس الاقتطاع الضريبي والمساهمة في حساب مؤشرات تساهم في المحاسبة الوطنية، و هذا ما يعتبر خدمة للاقتصاد الكلي، طبقا للسياسة الاقتصادية المنتهجة إبان صدوره، بعيدا عن تحقيق الأغراض التي أسست من اجلها المؤسسات الاقتصادية، لا يتماشى مع الواقع الاقتصادي الحالي، كما لا يأخذ بعين الاعتبار انشغالات المستثمرين، سواء كانوا محليين و/أو دوليين، والمتمثلة في إنتاج معلومات مالية متوافقة، واضحة، قابلة للمقارنة، وتمكن من اتخاذ القرار[8].

2.1. إجراءات التغيير: البحث عن نظام مالي محاسبي جديد:

في 28 مارس من سنة 1998 و بتمويل من البنك العالمي، كلف وزير المالية آنذاك المجلس الوطني للمحاسبة بدراسة المخطط المحاسبي والقيام بإعداد البديل الملائم استنادا إلى المرجعيات المحاسبية المعمول بها.

في شهر أفريل من سنة 2001، بعد مناقصة دولية فازو تحصل عليها المجلس الفرنسي لخبراء المحاسبة، انطلقت أشغال إصلاح المخطط المحاسبي الوطني و قد قسمت الأشغال إلى أربعة (04) مراحل مع إعداد تقرير لكل منها كما يلي: تقرير المرحلة الأولى: التشخيص والإحاطة بنقائص المخطط المحاسبي الوطني، و قد تم اقتراح ثلاثة خيارات، احتفظ المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماع انعقد بتاريخ 05 / 09 / 2001 بالخيار الثالث المتمثل في تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية؛

- ✓ تقرير المرحلة الثانية: مشروع نظام محاسبي مالي جديد للمؤسسات؛
- ✓ تقرير المرحلة الثالثة: خصص للتكوين وتقرير المرحلة الرابعة يتعلق بالمجلس الوطني للمحاسبة.

تبنى مجلس الحكومة مشروع النظام المحاسبي المالي في صيغته ما قبل النهائية في جويلية 2006، وبقية الأحداث أجلت تطبيقه إلى غاية 2010/01/01.

3.1. تجسيد التغيير: النظام المحاسبي المالي وتبني المرجعية الدولية:

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي باختيار إعداد نظام محاسبي استنادا إلى المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، يتمثل في النظام المحاسبي المالي، الذي يختلف تماما عن المخطط الوطني للمحاسبة، من حيث تعريف الإطار التصوري، القواعد العامة والخصوصية للتسجيل المحاسبي والتقييم، وكذلك من حيث تقديم وعرض القوائم المالية وتوجه المعلومة المالية نحو عدة مستعملين، وينتظر منه أن يعمل على تجاوز نقائص المخطط الوطني للمحاسبة من جهة، ومن جهة أخرى مسايرة البيئة الدولية للمحاسبة والإصلاحات والتحولات الاقتصادية في الجزائر، وكان من المقرر أن يشرع في تطبيقه بداية من جانفي 2009[9]، قبل أن يتم تأجيل ذلك إلى غاية جانفي 2010.[10]

2. مبررات الخيار الجزائري للمعايير المحاسبية الدولية في إعداد النظام المحاسبي المالي:

كانت مبررات اختيار الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية في إعداد النظام المحاسبي المالي كالتالي:[11]

- توفر إطار تصوري خاص بالمعلومة المحاسبية المالية، وهو الذي كان غائبا في المخطط المحاسبي الوطني؛
- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛
- تقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية ما يسمح بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تطبيق مبادئ وقواعد توجه التسجيل المحاسبي وتقييم المعاملات، وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- محاولة جلب المستثمرين، خاصة الأجانب، من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، والحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- التفرقة بين الكيانات الصغيرة التي تتطلب محاسبة مبسطة والكيانات غير الصغيرة المعنية بكل ما ورد في المحاسبة المالية موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد.

3. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والأهداف المرجوة منه:

كان خلف تطبيق النظام المحاسبي المالي أهداف مسطرة ومرجوة من إطاره التصوري ولكن قبل التطرق إلى هذه الأهداف لا بد من إعطاء لمحة عن هذا الإطار التصوري.

1.3. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC. و قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية).

نشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنغلوسكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG، ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.
- ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. وتشمل الكشوف المالية على ما يلي:

الميزانية؛ جدول حسابات النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج. أما بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2.3. الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية المالية:

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.[12]
- الواقع أن النظام المحاسبي المالي الجديد هو في الأصل نسخة عن المخطط المحاسبي الفرنسي أوكلت مهمة إعداده لفريق من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي. مع بعض الاختلافات البسيطة والرهان في الجزائر قائم وللأسف على إسقاط التجربة الفرنسية على واقع الجزائر والاعتماد بالتالي على كل التفاصيل والإيضاحات والتحديثات التي تصدر عن هيئة التوحيد الفرنسية. ولقد انقسم أصحاب المهنة في الجزائر بين مناد بضرورة تسريع عملية التحول للنظام المحاسبي المالي الجديد ومن يرى بضرورة بذل المزيد من الوقت والجهد لضمان انتقال وتحول سلس، ومن أبدى معارضة لعملية الإصلاح برمتها.

* مقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط الحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن المؤسسات ملزمة بإعداد القوائم المالية لكل دورة مالية و هي تضم:[13] الميزانية ، حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، الجداول الملحقة التي تشمل السياسات المحاسبية ومختلف المعلومات التوضيحية.

- نلاحظ أن المشرع الجزائري أبقى على القوائم المالية المعمول بها في المخطط القديم والتي تضم:

الميزانية، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، ونص على قائمتين جديدتين هما: جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

ولتكون المقارنة أكثر دقة سنلخصها في الجدول التالي:

1. مقارنة الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب المخطط الحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (3-1): مقارنة للقوائم المالية حسب PCN وSCF

جدول حسابات النتائج حسب PCN	حسابات النتائج حسب: SCF
- تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها فقط مع تسجيل - النتائج في المجموعة 08؛ - نتيجة الاستغلال في ح/ 88؛ - نتيجة خارج الاستغلال ح/ 84؛ - النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) في ح/880؛ - ح/69-79 تكوم عنصر من عناصر النتائج؛ - تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.	- تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (ج ح ن حسب الطبيعة)، وتصنف أيضا حسب وظيفتها (ج ح ن حسب الوظيفة)، والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في ال PCN بل توضع مباشرة في حساب الأموال الخاصة، هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح المؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية؛ - بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات والإيرادات بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادة أو نقصان؛ - نتيجة الدورة تظهر في الحساب 12؛ -عناصر النتائج الأساسية هي عنلصر الاستغلال؛ - تحسب الضريبة على الأرباح والخسائر على أساس نتيجة الدورة وتصحيح بعناصر الضرائب المؤجلة.

الميزانية حسب PCN	الميزانية حسب SCF
- تتكون الميزانية حسب PCN من5 أصناف: - الأموال الخاصة؛ - الاستثمارات؛ - المخزونات؛ - الحقوق؛ - الديون. - تعتمد الميزانية حسب PCN على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا لكن هذا المعيار ليس محترما فهناك عناصر غير سائلة كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات بالرغم من عدم ارتباطها بدورة الاستغلال.	- تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5 أصناف: - الأصول: الأصول المتداولة والغير متداولة؛ - الخصوم: الموال الخاصة، الخصوم المتداولة والغير متداولة؛ - تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين للتصنيف: 1. المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى إحدى الدورات المالية التالية: - دورة الاستثمار: أصول غير متداولة؛ - دورة الاستغلال: أصول متداولة، خصوم متداولة؛ - دورة التمويل: أموال خاصة، خصوم غير متداولة؛ 2. معيار السيولة: فمثلا كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول المتداولة، وكل ما هو قروض بنكية مستحقة في أقل من 12 شهر توضع ضمن الخصوم المتداولة.

المصدر: حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 220- 221.

2. القوائم المالية الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

جاء النظام المحاسبي المالي بقائمتين ماليتين جديدتين تتمثلان في جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات رؤوس الأموال.

1.2. جدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها.[14]

كما يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية.

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة

ويعتبر جدول تدفقات الخزينة كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة

2.1.2 الهدف من إعداد جدول تدفقات الخزينة:

إن الهدف من إعداد جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة، كما أن الرقم النهائي في هذا الجدول يطابق رصيد النقدية في الميزانية

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

الخزينة= خزينة دورة الاستغلال+ خزينة دورة الاستثمار+ خزينة التمويل

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناءا على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها.[15]

3.1.2 نماذج عرض جدول تدفقات الخزينة:

ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة:

❖ جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي،ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

❖ جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من فبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن ،المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)؛

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.
- إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة تم متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي ، والهدف منه هو تمثيل إيرادات و نفقات المؤسسة لدورة معينة و ذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط الى كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم مايلي :
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

2.2. جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد، ..)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.[16]

3.2. ملحق الكشوف المالية:

يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف

تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم. ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو المؤسسة الأم ؛
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستخدمو الكشوفات المالية.

يشترط أن توفر الكشوفات المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة كل قسم من أقسام الميزانية وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي عددي.

في الأخير نلمح إلى أن كل عناصر القوائم المالية تقريبا تهدف إلى توضيح الواقع المالي للمؤسسة المستهدفة، بما يفيد المستثمر في اتخاذ قراراته الاقتصادية المتعلقة بها، فبالإضافة إلى الميزانية التي تمكن من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وحساب النتائج الذي يبين الأداء، نجد عنصرا آخرا لم يكن موجودا في المخطط الوطني للمحاسبة، وهو جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، الذي يعطي تحليلا مفصلا لمجمل التحركات التي تمس عناصر الأموال الخاصة المعبرة عن أموال المساهمين، ويمكن من معرفة قيمة الثروة المحدثة للمساهم، بالإضافة إلى الملحق الذي يحتوي على كل التفاصيل اللازمة

3. أهم التغيرات الملاحظة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي:

- المجموعة الأولى (1): من خلال المشرع المالي المحاسبي نلاحظ أن المجموعة الأولى تضم الأموال الخاصة بالإضافة إلى القروض، بحيث تم اعتماد مبدأ الاستحقاقية في التصنيف وهذا ما كان معمولا به في التحليل المالي.[17]
- المجموعة الثانية (2): نلاحظ إلغاء المصاريف الإعدادية، كما نجد الحقوق الخاصة بالقيم الثابتة تصنف ضمن الأصول غير المتداولة مثل الميزانية المالية في التحليل المالي، في حين أن هذه الحقوق كانت تسجل في المجموعة الرابعة في ال: PCN.
- المجموعة الثالثة (03): لم تحدث فيها تغيرات جوهرية.
- المجموعة الرابعة (04): نلاحظ أن حسابات الغير في النظام المحاسبي المالي الجديد تضم حسابات الحقوق وحسابات الديون خلافا لما هو موجود في المخطط الوطني المحاسبي، من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد يمكن أن تكون أرصدة المجموعة الرابعة مدينة أو أرصدة دائنة وهذا حسب طبيعة الحساب.
- المجموعة الخامسة (05): تضم هذه المجموعة الحسابات المالية ويمكن أن تكون أرصدة مدينة أو دائنة.
- المجموعة السادسة (06): من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد أصبح من الضروري تصنيف الأعباء حسب الوظيفة، بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها.
- المجموعة السابعة (07): لم يحدث فيها تغيير جوهري.

المجموعة الثامنة والتاسعة (8) و(9): تستعمل في محاسبة التسيير من خلال المحاسبة التحليلية، أما في النظام المحاسبي المالي الجديد فقد تم إلغاء المجموعة الثامنة.

خاتمة:

أصبح المخطط الوطني للمحاسبة الذي كان يستجيب لاحتياجات فترة سابقة لا يساير وغير ملائم للظروف الاقتصادية الجديدة في الجزائر، بعد الإصلاحات الاقتصادية الرامية للتحول إلى اقتصاد السوق ما جعل الإصلاح ضروريا لمسايرة المستجدات والتحولات، فكان تبني النظام المحاسبي المالي الذي يستمد إطاره التصوري من المعايير الدولية للمحاسبة. والهدف من التحول هو توفير معلومة محاسبية مالية شفافة وموثوقة وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات؛ كما أن تطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمارات وفتح فروع للمؤسسات الأجنبية في الجزائر، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال إليها كما تتمكّن المؤسسات الجزائرية بفضل هذه المعايير من إمكانية دخول الأسواق المالية الأوروبية، التي من بين شروطها تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، ويسمح ذلك للمؤسسات الجزائرية من إدراجها في أسواق مالية متطورة وطلب رؤوس أموال منها

التوصيات والمقترحات: بناء على ما جاءت به هذه الورقة البحثية نقترح مايلي:

- ✓ ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي
- ✓ التفاعل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير والشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وتكييف النظام المحاسبي المالي معها
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الأوروبية في تكييف وتحضير البيئة الملائمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي

قائمة المراجع:

[1]Samir Merouani, Le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS , Ecole Superieure du Commerce Alger - Magister 2007,

[2] Elena BARBU, Harmonisation Comptable Internationale et environnement comptable, IAE d'Orléans, 2005, p.4.

[3] Manel Mensi et al., L'harmonisation comptable au sein de l'union Européenne, Cours 4 EC 4. P.5

[4] https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/history/resource25

[5] https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/history/resource25

[6]

http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/ifrs_interpretations_committee

[7] Catherine MAILLET-BAUDRIER, Anne LE MANH, les normes comptables internationales IAS/IFRS, BERTI éditions, Alger, 2007, p: 12.

[8] Samir Benberrah, Le nouveau system comptable et financier pour une information comptable plus adaptée à la réalitée économique, Université Oum el Bouaghi, , 2010.

[9] قانون رقم07-11 ، مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، 28، المادة 41.

[10] أمر رقم 08 - 02 مؤرخ في 24 جويلية 2008 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، المادة 62.

[11] Samir Benberrah, Le nouveau system comptable et financier pour une information comptable plus adaptée à la réalitée économique, Université Oum el Bouaghi, , 2010

[12] آيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر" تحديات وأهداف"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2009.، 2009، ص 05.

[13]– قانون رقم 07-11، 25 نوفمبر 2007،.

[14]إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 204 .

[8]حودميسة جمال، عبدالقادر دشاش، مداخلة بعنوان: قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مطاحن الواحات، الملتقى العلمي الدولي حول" :الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، 29 و 30نوفمبر2011 ، جامعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 273 [15]

[16]جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2009، ص 80.

[17]شعيب شنوف، محاسبة المؤسسات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 38.

[18] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 220- 221.

مداخل الإفصاح المحاسبي البيئي في القوائم المالية

- المدخل متعدد الأبعاد نموذجا-

أ/د خالــد بوجعدار
عبد الحميد مهري قسنطينة2
khaledboudjadar@yahoo.fr

أ/ حنان سعيدي سياف
العربي بن مهيدي أم البواقي
saidi.sief_hanane@hotmail.com

ملخص

تزايدت احتياجات مستخدمي القوائم المالية إلى القياس والإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية، لمواجهة نقائص الإفصاح التقليدي، ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لتطوير معيار الإفصاح في الفكر المحاسبي ليشمل البعد البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل المعلومات، بما يضمن شفافية وجودة القوائم المالية مما يساعد متخذي القرار في ترشيد قراراتهم المتعلقة بتقييم المسؤولية الاقتصادية والبيئية، من خلال مجموعة مداخل، اعتمدت الدراسة على المدخل متعدد الأبعاد كنموذج، باعتباره أفضلها، نظرا لكونه يأخذ بالحسبان عنصري التكلفة والعائد(المنافع).

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعلومات البيئية، البعد البيئي، مداخل الإفصاح المحــاسبي، المدخل متعدد الأبعاد.

Résumé

Les besoins des utilisateurs des rapports financiers ont été augmentés vers la mesure et la déclaration comptable des informations environnementales, pour affronter les carences de la déclaration traditionnelle.

C'est pour cette raison, il y avait un besoin urgent de développer un standard comptable inclure la dimension environnementale, Ce qui conduit à un fonctionnement plus efficace de l'information, Pour assurer la transparence et la qualité des rapports financiers, ce qui aide les décideurs à rationaliser leurs décisions concernant l'évaluation de la responsabilité économique et environnementale, à travers des différents modèles. L'étude adopté l'embrasure multidimensionnelle comme un model, Parce qu'il prend en compte les éléments de coûts-avantages.

Mots Clé : La déclaration comptable ; Les informations Environnementales ; la Dimension environnementale ; les approches de la déclaration comptable ; l'approche Multidimensionnel.

مقدمة:

تتمثل المعلومات البيئية التي تحتاجها الجهات المختلفة من مستخدمي القوائم المالية أساسا، في مقدار الأضرار التي تصيب المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسات الصناعية لأنشطتها المؤثرة سلبا على البيئة، أو ما يعرف بالتكاليف البيئية، ومقدار المنافع التي تعود على هذا المجتمع وأصحاب المصالح فيه جراء إلتزام هذه المؤسسات بتطبيق الإجراءات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة، وذلك من خلال عملية قياس ما يترتب عن هذه الممارسات والأنشطة ذات المضمون البيئي من تكاليف ومنافع، والإفصاح عنها في القوائم المالية لهذه المؤسسات الناشطة في صناعات حساسة بيئيا.

لعبت المنظمات المهنية المعنية بشؤون المحاسبة والرقابة دورا مؤثرا وفعالا في الاهتمام بالنظام البيئي وتوازن عناصره بشكل ضروري **منير جمعة القطاطي،2007، ص63)** ، سواء كان ذلك بصفة إلزامية من خلال الإرشادات أو المعايير المحاسبية ذات الصلة بالقياس والإفصاح المحاسبي البيئي، أو اختياريا من قبل المؤسسات، من خلال مجموعة من الإسهامات و النماذج ، التي أفرزتها عملية استقراء الفكر المحاسبي والواقع العملي (**طه أحمد حسن أرديني، ، 2006، ص164**)، والتي رغم تنوعها إلا انه يمكن تصنيفها وتبويبها وفق ثلاث مداخل رئيسية **(Steven C. Dilley and Jerry J. Weyagandt, 1976, p63)**

- المدخل الوصفي
- مدخل التكلفة (المدخل الأحادي)
- مدخل التكلفة والعائد(المنافع) (المدخل المتعدد الأبعاد)

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة: نتولى معالجة هذا الموضوع وفقا للمكونات المنهجية التالية

1 – الإشكالية: تتلخص إشكالية الدراسة في محاولة التعرف على أهم إسهامات الفكر المحاسبي في مجال الإفصاح عن المسؤولية البيئية، من خلال مختلف المداخل، بالتركيز على المدخل متعدد الأبعاد كنموذج، وعليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث المعنية بالدراسة والتحليل من خلال التساؤل الرئيسي التالي: **فيما تتمثل أهم المداخل التي يسهم من خلالها الإفصاح المحاسبي البيئي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات البيئية ؟**

يندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، نذكرها كالتالي

- فيما تتمثل طبيعة التكاليف البيئية والمحاسبة البيئية؟
- ما لمقصود بالإفصاح المحاسبي البيئي؟
- ما هي أهم خصائص المدخل المتعدد الأبعاد للتقرير البيئي؟

2– فرضيات الدراسة: إن الإجابة على التساؤلات الفرعية و التساؤل المحوري للدراسة يقودنا إلى بناء فرضيات البحث في

- تستند المحاسبة البيئية في أداء دورها على ركيزة أساسية تتمثل في الإفصاح المحاسبي البيئي.
- يعتبر التقرير البيئي متعدد الأبعاد السبيل الأنسب الذي يمكن من تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات البيئية.

3- أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد المواضيع الحديثة المتعلقة ، نماذج الإفصاح المحاسبي البيئي متعدد الأبعاد، خاصة في ظل وجود معايير محاسبية تفرض على المؤسسات ضرورة الإفصاح عن المعلومات البيئية التي تعتبر ذات طبيعة مالية وكمية، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في المركز المالي للمؤسسة وفي نتيجة نشاطها والواردة في قوائمها المالية.

4- أهداف الدراسة: يتحدد هدف الدراسة في توضيح الآلية أو المداخل التي يساهم من خلالها الإفصاح البيئي في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات الصناعية، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية

- تحليل طبيعة التكاليف البيئية ومتطلبات الإفصاح عنها.
- تناول أساسيات وركائز الإفصاح المحاسبي البيئي.
- الوقوف عند أهم الإسهامات العلمية في مجال الإفصاح المحاسبي البيئي، بالتركيز على المدخل الذي يراعي جانبي التكاليف والمنافع الاجتماعية والبيئية.

5- منهج الدراسة: إن دراسة موضوع " **مداخل الإفصاح المحاسبي البيئي في القوائم المالية - المدخل متعدد الأبعاد نموذجا"**، بمختلف متغيراته ومحاولة الربط بين هذه المتغيرات يقودنا إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاعتماده على وصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها.

6- هيكل الدراسة: انطلاقا من أهمية الدراسة ولتحليل الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح والأسئلة الفرعية، وكذا السعي لبلوغ الأهداف المرجوة نقوم بتبويب هذه الدراسة إلى المحاور الأساسية التالية

- التأصيل النظري للإفصاح المحاسبي البيئي
- مداخل التقرير المحاسبي البيئي.

ثانيا: التأصيل النظري للإفصاح المحاسبي البيئي: سوف نعالج في هذا المحور الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال تناول أساسيات الإفصاح المحاسبي البيئي كمفهوم جديد في الفكر المحاسبي المعاصر، بالتركيز على تحديد طبيعة التكاليف البيئية ، وصولا إلى المدخل المحاسبي المعتمد في قياس و معالجة هذه التكاليف ألا وهو المحاسبة البيئية.

1-التكاليف البيئية ومحاسبة الأداء البيئي

أدرك قطاع الأعمال أن المؤسسات ملزمة بأن تدرج بشكل متواصل الاعتبارات البيئية، التي تعمل على تحسين الأداء البيئي في إستراتيجية البيئة بعيدة المدى، وهذا حتى تضمن بقاءها في السوق، الأمر الذي يترتب عنه تكاليف ، يواجه المحاسبون مشكلة في قياسها و التعبير عنها بصيغة نقدية، وهي ما تعرف بالتكاليف البيئية، التي يتم معالجتها في إطار محاسبة خاصة تعرف بمحاسبة التكاليف البيئية أو محاسبة الأداء البيئي.

1-1- مفهوم التكاليف البيئية" كافة عناصر التكاليف المرتبة بالأنشطة التي تتم بغرض استخدام الموارد أو إنتاج منتجات صديقة للبيئة (تكاليف التوافق البيئي)، أو معالجة أثار الأنشطة الملوثة للبيئة، تكاليف إزالة الأضرار البيئية، سواء كان ذلك بصفة اختيارية أو إلزاميا من خلال الامتثال للتشريعات و القوانين البيئية ".(**حارس كريم العاني، 2005، ص3**).

1-2- محاسبة الأداء البيئي

لقد حصلت تطورات عدة في شتى المجالات، حظي القطاع الصناعي بجزء منها، باعتباره من أكثر القطاعات ارتباطا بالبيئة وقضاياها، الأمر الذي وجه عديد المؤسسات الصناعية إلى تطوير ممارساتها بما يتلاءم والحفاظ على التوازن البيئي، ويتم ذلك من خلال اعتماد محاسبة اقتصادية متكاملة تكون بديلة عن تلك التقليدية، والتي يمكن أن توفرها محاسبة التكاليف البيئية، وهي تعرف على أنها: "النظام المحاسبي الممتد للنظام التقليدي، المبني على تحليل النتائج ومسببات حدوث التكلفة، لتحديد وتعيين أثر التكاليف البيئية التي تسببت بها المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية ". بمعنى أنها، انفتاح لفضاء وفروع جديدة للمحاسبة، تهدف إلى القياس والإفصاح عما تسببه المؤسسات الصناعية من تلوث وإضرار بالمجتمع، إضافة لما تقدمه من عوائد ومنافع تنجم عن قيامها بعملية القياس والإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي. (**Peter Lemathe,Roger K Doost, 2000, p425)**

2- القياس والإفصاح المحاسبي البيئي

تعتبر المحاسبة بوصفها نظاما متكاملا للمعلومات، في علاقة متبادلة مع البيئة، فهي لا تتأثر فقط بالبيئة وإنما تؤثر فيها أيضا، من خلال دورها الفعال في توفير المعلومات اللازمة لخدمة متخذي القرار، معتمدة في ذلك على ركيزتين أساسيتين هما القياس والإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأنشطة البيئية التي تؤديها المؤسسات الصناعية والواردة في قوائمها المالية(**علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، 2012، ص68**)

2-1- القياس المحاسبي للعمليات البيئية

يقصد بالقياس المحاسبي البيئي: "تحديد قيم لجميع عناصر التكاليف الناجمة عن التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، سواء كان هذا الالتزام اختياريا أو إجباريا" (**عبد الرزاق قاسم الشحادة، 2010، ص11**)

2-2- الإفصاح المحاسبي البيئي

إن الإفصاح المحاسبي التقليدي لا يعكس تماما التأثيرات البيئية الناجمة عن ممارسة المؤسسات الصناعية لأنشطتها المتعددة، في الوقت الذي أصبحت فيه المعلومات عن الأنشطة التي تؤديها المؤسسات الصناعية في إطار مسؤوليتها اتجاه البيئة والمجتمع، تمثل أساسا يستند إليه عند وضع الإستراتجيات والبرامج الهادفة إلى المساهمة في حماية واستدامة البيئة.

2-2-1- تعريف الإفصاح المحاسبي البيئي

يعرف الإفصاح المحاسبي البيئي على أنه: "مجموعة بنود المعلومات التي تتعلق بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للمؤسسات الاقتصادية، والآثار المالية المترتبة عليها في الماضي، الحاضر والمستقبل". **(Craig Deegan , 2009, p282)**

كما يعبر الإفصاح المحاسبي البيئي عن: "الأسلوب أو الطريقة التي تستطيع بواسطته المؤسسات الصناعية إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة بنشاطاتها ذات المضمون البيئي، وتعد القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك". **(Mohamed Firoz, 2010, p106)** وهذا على اعتبار أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي هي ذات طبيعة مالية وكمية مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في المركز المالي للمؤسسة و في نتيجة نشاطها. (**Craig Deegan, 2009, p282)**

2-2-2- اتجاهات الإفصاح المحاسبي البيئي: هناك العديد من الاتجاهات في مجال الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي، يمكن إيجازها فيما يلي

أ-من حيث نطاق الإفصاح: يتأثر نطاق الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي بطبيعة النشاط، فيأخذ أحد الأشكال الآتية (**نوفان حامد محمد العليمات، 2010، ص80**)

- الإفصاح عن التكاليف البيئية أو المنافع البيئية فقط: تتم في إطار محاسبة التكاليف البيئية، دون الإفصاح عن قيمة المنافع البيئية، وذلك بسبب الصعوبة التي تعترض قياس تلك المنافع، ويمكن أن يتم الإفصاح في القوائم المالية التقليدية أو في قوائم مستقلة.

- **الإفصاح عن التكاليف والمنافع البيئية:** اتسع نطاق الإفصاح المحاسبي ليشمل المنافع والتكاليف البيئية، سواء كانت التأثيرات ناجمة عن النشاط الماضي، الحاضر أو المتوقع مستقبلا، لتوفير معلومات مالية ومادية تساهم في رفع قدرة الإدارة على تحسين الأداء الشامل للمؤسسات الصناعية بجانبيه الاقتصادي والبيئي، وكل هذا يتم في إطار ما يطلق عليه بنظام المحاسبة الإدارية البيئية، وهذا النطاق يعتمد على مبدأ المقابلة، أي مقابلة الإيرادات بالتكاليف متجاهلا الصعوبات التي تحول دون قياس قيمة المنافع البيئية بشكل نقدي.

ب- من حيث شكل الإفصاح: يمكن أن يتم الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي من خلال (**عبد الهادي الرفاعي، باسل أسعد، إلهام بطيخ، 2008، ص228**)

- **تقارير وصفية:** تبيين الأرقام و الإحصاءات و النسب بشكل وصفي إنشائي أو وصفي كمي .
- **تقارير كمية:** تحتوي على معلومات عن الأداء البيئي،مثل كمية الإنبعاثات، كمية الفاقد.
- **تقارير مالية:** فيها يمكن الحصول على معلومات الأداء البيئي بصورة مالية، تمكن من تحديد التكلفة والعائد من النشاط البيئي.

2-2-3- مزايا الإفصاح المحاسبي البيئي: إن التزام المؤسسات الصناعية بالإفصاح محاسبيا عن تأثيراتها و منافعها البيئية في قوائمها المالية يحقق لها مجموعة مزايا نوجز أهمها في الآتي (**منير جمعة القطاطي، 2007، ص164**)

- تحقيق المؤسسة المفصحة لأعلى معدلات للعائد على حقوق الملكية .
- تطوير منتجات صديقة للبيئة، مما يضمن للمؤسسات الصناعية تحقيق رضاء المستهلكين.
- يساعد توفر المعلومات المحاسبية البيئية إدارة المؤسسات الصناعية، في المفاضلة بين البدائل المختلفة اللازمة لرقابة درجة التلوث، وفي التسعير الحقيقي للمنتوجات بأخذ التكلفة البيئية المثلى .
- يساهم الإفصاح المحاسبي البيئي في تدعيم قدرة المؤسسات الصناعية على تحديد أفضل الفرص التي يمكن من خلالها تخفيض تكاليف التشغيل الجارية البيئية، و ترشيد استخدام الموارد و الطاقات.

2-2-4- العوامل التي تحد من الإفصاح المحاسبي البيئي: هناك عوامل متعددة تقف دون قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح المحاسبي البيئي، نذكر منها

أ- معوقات تنظيمية و تشريعية :

- عدم وجود مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية البيئية و تضع لها القوانين و الأنظمة.
- غياب العقوبات القانونية المفروضة على المؤسسات التي تمتنع عن الإفصاح على المسؤولية البيئية.
- غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية البيئية .
- عدم وجود حوافز حكومية كافية للمؤسسات الصناعية لتبني سياسات اجتماعية و بيئية .

ب- معوقات علمية و مهنية

- ضعف توعية المحاسبين بأهمية تطبيق المحاسبة البيئية.
- قلة البرامج التعليمية والتكوينية للتعريف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي.
- عدم وجود معايير محاسبية للإفصاح عن التأثيرات البيئية لأنشطة المؤسسات الصناعية.
- عدم وجود طريقة واضحة للإفصاح المحاسبي البيئي في القوائم المالية للمؤسسات الصناعية .

ج-معوقات مالية و إدارية

- عدم توفر نظام محاسبي يفي بأغراض القياس و الإفصاح المحاسبي البيئي.
- صعوبة قياس التكاليف البيئية و فصلها عن التكاليف الإجمالية للنشاط .
- العوائد المالية المتوقعة من عملية الإفصاح عن التأثيرات البيئية أقل من تكاليف القيام بها.

و في دراسة أجريت قصد التعرف على أهم المعوقات التي تحد من قيام المؤسسات الصناعية بالإفصاح البيئي في القوائم المالية، توصلت إلى أن معوقات الإفصاح المحاسبي البيئي تتوزع على أربعة أسباب رئيسية هي كالأتي(**فهيم أبو العزم محمد ، 2005، ص85**).

- عدم وجود إلزام على المؤسسات الصناعية بالإفصاح المحاسبي البيئي.
- نقص الوعي العام بالقضايا البيئية.
- تجنب التكاليف و الخسائر التي قد تلحق بالمؤسسات الصناعية لقاء قيامها بالإفصاح المحاسبي البيئي.
- غياب البعد البيئي في تقييم ربحية المؤسسات الصناعية.

ثالثا: مداخل التقرير المحاسبي البيئي

بعد اختيار المعلومات التي تعبر عن الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، تظهر مشكلة توصيل هذه المعلومات بالشكل الذي يجعلها تلبي احتياجات مستخدميها، وتعتبر القوائم والتقارير المالية الأداة المناسبة لتوفير هذه المعلومات الاجتماعية والبيئية خدمة للمجتمع و أصحاب المصلحة فيه (***Mohamed Firoz, 2010, p106***)

وجدت عملية استقراء الفكر المحاسبي والواقع العملي العديد من النماذج ال حاسبية المقترحة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، التي رغم تنوعها يمكن تبويبها في ثلاث مداخل رئيسية **Smita Mishra**, http://www.yourarticlelibrary.com/accounting/social-accounting/scope-social-accounting/social-accounting-scope-approaches-and-models/67721/16/03/2017 21:38:03)

- المدخل الوصفي؛

- المدخل الأحادي (التكلفة)؛
- المدخل المتعدد الأبعاد (التكلفة/ المنفعة أو العائد).

1-المدخل الوصفي

تعتبر المناهج الوصفية من أكثر نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية استخداما، فهي تتضمن وصفا للأنشطة التي قامت بها المؤسسات وفاء بالتزاماتها البيئية، دون أن يكون هذا الوصف مقترنا بتحليل عناصر التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة، أو بقيم المنافع المتحققة منها، ومن بين نماذج هذا المدخل نجد (**أزهر يوسف الشكري، ص244**)

☑ **نموذج AAA**: اقترحت لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المؤسسة والمنبثقة عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة، نموذجا يقوم على الإفصاح الوصفي لجهود المؤسسة في حل المشاكل والقضايا البيئية عما يلي (**AAA, 1973, p75**)

أ-المشاكل البيئية الرئيسية؛

ب-خطط المؤسسة للحد من المشاكل البيئية؛

ج- التقدم الذي حققته المؤسسة في حل المشاكل البيئية.

د-التأثيرات البيئية الجوهرية على المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة عملياتها.

☑ **نموذج (Scovil Manufacturing company (SMFC**

تعد الصيغة التي استخدمتها شركة *Scovil Manufacturing* للإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية والبيئية من النماذج الوصفية، التي جاءت تحت عنوان" **تقرير العمل الإجتماعي**"، الذي تتضمن بعض المعلومات الكمية عن الأنشطة التي تم توزيعها إلى أربعة أجزاء رئيسية، يغطي كل منها مجالا معينا من مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع، أين يتم عرض هذه الأجزاء في شكل ميزانية عمومية من فئتين، بحيث يخصص جانب الأصول لأنشطة الفئة الأولى (الأنشطة التي لها تأثير بيئي و اجتماعي ايجابي)، و يتضمن جانب الخصوم أنشطة الفئة الثانية (الأنشطة التي لها تأثير بيئي سالب). (**Michel glautier, Deigan Morris, Brian Underdown, 2011, p692**)

☑ **نموذج Estern Gas & Fuel Associates (EGFA)**

يمثل التقرير الذي أعدته شركة **Estern Gas & Fuel** واحدا من النماذج التطبيقية للتقارير الوصفية، الذي جاء تحت عنوان"**نحو المحاسبة الاجتماعية**"، وقد اشتمل التقرير على معلومات كمية مقارنة، عن الأمن الصناعي، توظيف الأقلية، المساهمات الخيرية، الإعانات و الرواتب الخاصة بالعجزة والمسنين، التي تم التعبير عنها في صورة نسب كمية مقارنة بين بيانات عام 1973 (سنة إعداد التقرير) و بيانات عامي 1971 و 1972.

تلى هذه النماذج تقرير شركة ***Quacker Qats(QQ)*** للأغذية عام 1973، الذي قسم مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى ثلاث فئات وهي المسؤولية اتجاه العاملين، اتجاه المجتمع والمسؤولية اتجاه البيئة.

ليأتي بعد ذلك تقرير شركة ***Atlantic Richalidd*** الذي قسم مجالات المسؤولية الاجتماعية إلى خمسة مجالات هي: المسؤولية اتجاه توظيف الأقليات والإعانات، المسؤولية اتجاه المساهمين، مشاكل المجتمع واتجاه حماية

المستهلك. رغم المزايا التي يتصف بها هذا المدخل من كونه أكثر المداخل وأسهلها استخداما إلا أنه يعيب على هذه الطريقة أو المدخل مايلي (**محمد عباس بدوي، 2007، ص19**)

- الميل إلى الأسلوب الإنشائي دون التعرض للنواحي الكمية التي هي أكثر فائدة من قبل الأطراف الاجتماعية المستفيدة.
- لا توفر مقياسا للمساهمة الاجتماعية الصافية الناتجة من مقابلة العوائد الاجتماعية والبيئية بالتكاليف الاجتماعية والبيئية.

2-المدخل الأحادي (مدخل التكلفة أو المنفعة فقط)

يهتم هذا المدخل بالتقرير عن التكاليف الاجتماعية والبيئية فقط دون النظر إلى المنافع وذلك نظرا لصعوبة قياسها، أي أن هذا المدخل يهتم بالمدخلات دون المخرجات، (**نوري علي قطاطي، فتحي فرج زوبيك، عادل عبد الحميد المشاط ، 2013، ص203**) وقد اقترح وفقاً لهذا المدخل العديد من النماذج نتعرض لأهمها فيما يلي (**أزهر يوسف الشكري، ص245**)

☑ نموذج ***linowes*** **:** اعتمد في بناء نموذجه على قائمة تسند إلى أسلوب القياس النقدي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية والبيئية،التي تقوم بها المؤسسة دون أن يكون للمنافع المحققة أي أثر فيها. (**حسين عبد الجليل آل غزوي، 2010، ص23**)

أطلق على هذا النموذج الذي اقترحه ***Linowes*** تسمية "**قائمة النشاط الاقتصادي والاجتماعي**" التي تعد بشكل دوري وبصورة منفصلة عن التقارير المالية التقليدية، وتغطي هذه القائمة التكاليف المرتبطة بثلاث مجالات للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، هي (مجال الموارد البشرية، البيئة ومجال المنتوج أو الخدمة، حيث أن كل مجال من هذه المجالات يضمن بدوره نوعين من التكاليف. (**محمد عباس بدوي، 2007، ص114**)

☑ **نموذج *kastenhols*:** .بموجب هذا النموذج تم إعداد قائمة أطلق عليها" قائمة تكاليف المسؤولية الاجتماعية" تستند إلى التكاليف الفعلية التي حدثت من وجهة نظر المؤسسة وركزت على مجالات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة وتوظيف الأقليات والتفاعل مع المجتمع والمحافظة على الموارد ، ومن أهم مزايا هذا النموذج (**أزهر يوسف الشكري، ص246**)

– سهولة إعداده ضف إلى أنه يوفر معلومات مفيدة تمكن من معرفة مدى إيفاء المؤسسة بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية وإجراء المقارنة بين تكاليف الالتزامات الاجتماعية والبيئية التي تحملتها المؤسسة مع المؤسسات المشابهة الأخرى خلال فترة زمنية.

– تجنب هذا النموذج سلبيات النموذج السابق بعدم الخلط بين التكاليف الإيرادية والرأسمالية.

أما أهم نقاط الضعف في هذا النموذج، أن بعض الفقرات القائمة تطرح تساؤلا حول كيفية قياسها مثل المواد غير المباشرة والأجور لاسيما إذا كانت مشتركة بين أنشطة الالتزامات الاجتماعية والبيئية وأنشطة الالتزامات الاقتصادية.

2– المدخل المتعدد الأبعاد (تكاليف/منافع)

يعتبر مدخل التكلفة والعائد من أوسع المداخل وأكثرها شمولا مقارنة بالمدخلين السابقين (المدخل الوصفي والمدخل الأحادي)، حيث تتميز هذه الطريقة بأنها أفضل طريقة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي محاسبيا، لما لهذه الطريقة من مزايا، نورد أهمها في كونها (**أمين السيد أحمد لطفي، 2005، ص98**)

- تركز على تحقيق أهداف النظام المحاسبي الاجتماعي والبيئي؛
- تساعد على الاستجابة لمتطلبات المحاسبة البيئية؛
- تحقق الوصول إلى صافي المساهمة البيئية نتيجة المقابلة بين العوائد البيئية والتكاليف المرتبطة بها؛

وجد الفكر المحاسبي عديد الإسهامات من دراسات ونماذج حاولت الوصول للشمول عند الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي، نجد من أهم هذه المحاولات مـــــايـلي

☑ نموذج ***Estes:*** اعتمد النموذج الذي اقترحه ***Estes*** وأطلق عليه تسمية " **قائمة التأثير الاجتماعي**" على وجهة نظر المجتمع عن نشاط المؤسسة، ويتم في هذه القائمة الإفصاح عن كل من التكاليف والمنافع البيئية للوصول إلى صافي العجز أو الفائض الاجتماعي والبيئي للمؤسسة.

طبقا لهذا النموذج فإن المنافع من سلع وخدمات التي توفرها المؤسسة، تتمثل في كل عائد على المجتمع أو أحد عناصره سواء كان التأثير اقتصاديا أو غير اقتصادي، داخليا أم خارجيا، فهي تشمل كل ما قامت المؤسسة بتوفيره للمجتمع وحصل/لم يحصل على مقابل له (كأمثلة على ذلك السلع والخدمات التي وفرتها المؤسسة للمجتمع، المرتبات والأجور المدفوعة، والتبرعات المقدمة للغير.

تعتبر التكاليف الاجتماعية والبيئية مجموع التكاليف التي يقع عبؤها على المجتمع أو أحد عناصره، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، أي أنها التضحيات التي قدمها المجتمع للمؤسسة، وتقوم هي بسداد مقابل لها مثل خدمات العاملين في المؤسسة، التي تسدد مقابل لها في صورة أجور ومرتبات. كما تشتمل أيضا على الأضرار التي سببتها المؤسسة للمجتمع و لم يسدد مقابلا لها ومن أمثلة ذلك مجموع التأثيرات البيئية من تلوث للهواء والمياه. يتم إعداد "**قائمة التأثير الاجتماعي**"، بإتباع الأسس التالية(**Smita Mishra,** http://www.yourarticlelibrary.com/accounting/social-accounting/scope-social-accounting/social-accounting-scope-approaches-and-models/67721/ 30/03/2017 00:09:29)

- التفرقة بين المنافع الاجتماعية البيئية والتكاليف الاجتماعية البيئية؛
- قياس جميع عناصر النموذج (القائمة) في صورة نقدية وإن اختلفت أسس التقييم؛
- عرض المنافع والتكاليف المتعلقة بكل عملية اجتماعية بشكل منفصل للتعرف على إجمالي كل من المنافع والتكاليف التي تخص كل عملية؛
- مقابلة إجمالي المنافع بإجمالي التكاليف الاجتماعية والبيئية، والفرق بينهما هو صافي الفائض(العجز) الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع فعلا، ولذلك تعتبر هذه القائمة الأكثر شمولا في توضيحها لكل من الأداء الاجتماعي والبيئي على حد سواء. ***(Ralph Estes , 1976, p96)***

☑ نموذج ***Abt:*** يهدف هذا النموذج إلى الربط بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية البيئية، بغية توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات التي تعظم العائد على الاستثمار الاجتماعي.

يقوم نموذج ***Abt*** على إعداد ميزانية عمومية مالية اجتماعية، وقائمة دخل مالية اجتماعية، يتم التعبير فيها عن كافة الأنشطة في صورة نقدية، ولإعداد هذا النموذج يجب إتباع الإجراءات التالية (**نوفان حامد محمد العليمات، 2010، ص98**)

- **تحديد الأطراف المستفيدة اجتماعيا** من حملة أسهم، عاملين، عملاء، والهيئات العامة، مع القيام باستقصاء لغرض التعرف على عناصر الأنشطة الاجتماعية والبيئية التي تهم هذه الأطراف؛
- **التقييم النقدي** للعمليات المرتبطة بعناصر الأنشطة البيئية والاجتماعية المحصل عليها سابقا من عملية الاستقصاء، وفي حالة تتعذر عملية القياس النقدي بأسعار السوق لهذه العمليات يتم اللجوء إلى أسعار الظل كبديل للقياس؛
- **حصر صافي الأرباح الاجتماعية**: يتم ذلك بمقارنة المنافع البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل طرف من الأطراف المستفيدة بالتكاليف الاجتماعية والبيئية الخاصة به، وصولا إلى تحديد صافي الدخل لكل مجال من المجالات، الذي يفترض أن يتم توزيع قيمته على الأطراف التي ساهمت في تحقيقه فعلا، وهو ما يجعل هذه الميزانية العمومية المالية الاجتماعية (**نموذج *Abt***) لا تظهر أي مبالغ كأرباح اجتماعية؛
- **تحديد حقوق المجتمع**: انطلاقا من كون قامة المركز المالي الاجتماعي البيئي تعبر عن الأصول الاجتماعية البيئية في شكل عناصر يتولد عنها منافع اقتصادية واجتماعية بيئية، في حين أن الالتزامات تتمثل في العناصر التي يتولد عنها تكاليف اقتصادية واجتماعية بيئية، وبذلك تحدد حقوق المجتمع كمتمم حسابي لجانب الخصوم، أي بالفرق بين قيمة الأصول الاجتماعية البيئية والالتزامات الاجتماعية البيئية.

☑ **نموذج بدوي**: و في ظل مدخل التقارير البيئية متعدد الأبعاد، يمكن إعداد أربعة نماذج أساسية للتقرير و الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات الصناعية، بحيث تلحق في جزء تكميلي للقوائم المالية المنشورة، وهذه النماذج هي (**موسى محمد عبد الله صالح، 2015، ص135**)

-قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية.

– قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية و الاجتماعية.

– تقرير الأداء البيئي و الاجتماعي متعدد الأبعاد.

– القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية.

قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمؤسسات الصناعية على صافي الربح، سواء كان أثر هذه المساهمات مفروض بقرارات سيادية أو بطريقة اختيارية.

تظهر أهمية هذه القائمة في مجال تقييم أداء المؤسسات الصناعية، التي تتحمل مسؤوليتها البيئية على أنها أقل كفاءة عند مقارنتها بنظيرتها التي لا تتحمل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية، و ذلك بسبب الأعباء الإضافية التي تؤدي إلى تخفيض أرباحها، و على ذلك فإن قائمة الربح المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية و الاجتماعية،يمكن إعدادها بحيث توضح ما تحملته المؤسسة من أعباء في مجال المسؤولية البيئية و الاجتماعية المختلفة، على أن تظهر هذه الأعباء مصنفة حسب طبيعة مسؤوليتها تجاه البيئة و المجتمع الذي تنشط فيه.

الجدول رقم 01: قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية

صافي الربح المحاسبي				.....
يضاف إليه				
أولا:أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية				
1. مجال المساهمات البيئية				
تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء	.....			
تكلفة معالجة المخلفات السائلة	.....			
تكلفة تحسين المظهر الجمالي للبيئة	.....			
2. مجال المساهمات العامة	.....			
فروق توظيف عمالة زائدة	.....	.....		
فروق توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة	.....			
إعانات ومنح إضافية للعاملين	.....			
فروق خدمات النقل والمواصلات	.....			
تكلفة خدمات إسكان العاملين	.....			
تكلفة مركز حضانة أطفال العاملين	.....			
خسائر التسعيرة الجبرية				
3. مجال الموارد البشرية	.....			
تكلفة تدريب العاملين	.....	.....		
تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي	.....			
4. مجال المنتوج	.....			
تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة		.....		
تكلفة اختبار أمان استخدام المنتوج		.....		(....)
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية		.....	.....	
صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية				

المصدر: محمد عباس بدوي، "**المحاسبة البيئية(بين النظرية والتطبيق)** "، مرجع سابق، ص 119.

يتضح من دراسة نموذج "قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية" أنه قد تم تقسيم القائمة إلى مرحلتين أساسيتين هما

المرحلة الأولى : يتم فيها حصد أعباء المسؤولية البيئية و الاجتماعية الإلزامية، و التي يتمثل فيما تتحمله المؤسسة من تكاليف ترتبط بالعمليات البيئية و الاجتماعية المطلوبة بحكم القانون أو اللوائح الحكومية، مع تبويب هذه التكاليف إلى أربع مجموعات هي

المجموعة الأولى: التكاليف المرتبطة بمجال المساهمات البيئية

- تكاليف الرقابة على تلوث الهواء.
- تكاليف معالجة المخلفات السائلة.
-تكاليف تحسين المظهر الجمالي للبيئة.

المجموعة الثانية: التكاليف المرتبطة بمجال المساهمات العامة

- أجور العمالة الزائدة.
- الإعانات و المنح الإضافية للعمال.
- تكاليف خدمات النقل و المواصلات.
- خسارة التسعير الجبري الذي تتحمله المؤسسة جراء البيع بالتسعيرة الجبرية التي تقل عن تكلفة الإنتاج.

المجموعة الثالثة: التكاليف المرتبطة بمجال الموارد البشرية

- تكاليف تدريب العمالة.
- تكاليف اشتراطات الأمن الصناعي.

المجموعة الرابعة: التكاليف المرتبطة بمجال المنتوج أو الخدمة

- تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة.
- تكاليف اختبار أمان استخدام المنتوج.

هذا وبتجميع عناصر تكلفة العمليات التي تتضمنها هذه المرحلة وإضافة الناتج إلى الربح المحاسبي يتم الحصول على صافي الربح المعدل بالأعباء الإلزامية، وتعبر هذه القيمة عن عائد الوظيفة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية بعد تحميلها بتكلفة العمليات البيئية الاختيارية.

المرحلة الثانية: يتم فيها حصر أعباء المسؤولية البيئية والاجتماعية الاختيارية، تتمثل فيما تتحمله المؤسسات الصناعية بإرادتها من تكاليف ترتبط بعمليات بيئية واجتماعية أكثر من تلك العمليات التي ينص عليها القانون، ويتم تصنيف هذه التكاليف كما هو الحال في المرحلة الأولى في المجالات الأربعة حتى يمكن المقارنة بين ما تحملته المؤسسات الصناعية من أعباء للوفاء بالتزاماتها البيئية القانونية، وبين ما تتحمله من تكاليف للوفاء بالتزاماتها البيئية والاجتماعية الاختيارية.

بتجميع التكاليف المرتبطة بالعمليات البيئية والاجتماعية التي تنطوي عليها هذه المرحلة، وإضافتها لصافي الربح المعدل بأعباء المسؤولية البيئية والاجتماعية الإلزامية، ينتج ما يمكن أن يطلق عائد الوظيفة الاقتصادية، الذي يعبر عن نتيجة النشاط الاقتصادي، كما يوضح رقم إجمالي أعباء المسؤولية البيئية والاجتماعية التي تحملتها المؤسسات الصناعية مساهمة منها لخدمة أغراض بيئية تحقق المصلحة العامة.

قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجالات الأداء البيئي والاجتماعي، وما يقابلها من حقوق للغي، ويفيد هذا النموذج في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل، وما يقابلها من أموال خصصتها المؤسسة لاقتنائها.

يتم إعداد قائمة المركز المالي المعدلة بإعادة عرض مكونات الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي التقليدية، فتظهر الأصول الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية، وما يقابلها من خصوم بصورة منفصلة عن الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاقتصادية.حيث يفترض النموذج وجود علاقة طردية بين قيمة الأصول البيئية والاجتماعية لكل مجال من مجالات المسؤولية البيئية، وبين ما تؤدي إليه نمن مساهمات تنسب لهذا المجال، ونعرض فيما يلي نموذجا لقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية، والموضحة في الجدول التالي (**خالد صبحي حبيب، 2011**)

الجدول رقم 02 : قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية

مجموع صافي الأصول			.....
(يخصم منه)	.....		
1. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية	.....		
مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث	.....		
أجهزة الرقابة على تلوث الهواء	.....		
معدات تنقية المخلفات السائلة	.....	.....	
نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة	.....		
مخزون مواد تنقية المخلفات الصناعية			
مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية			
2. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة	.....		
مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة	.....		
مباني سكنية للعاملين	.....	.....	
منشآت ووسائل الترفيه	.....		
منشآت الرعاية الصحية	.....	.....	
وسائل نقل ومواصلات	.....		
معدات وأجهزة طبية	.....		
مخزون المستلزمات الطبية	.....		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة			
	.....		

3. صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية	.....		
مباني وإنشاءات مركز التدريب	.....		
وسائل ومعدات التدريب			
معدات وأجهزة رقابة بيئة العاملين			
مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة			

المصدر:خالد صبحي حبيب،" **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية–دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص58.

تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد

يهدف هذا التقرير إلى توفير معلومات تعكس نتائج قياس نتائج التأثيرات البيئية والاجتماعية الكلية للمؤسسات الصناعية، والتي اعتمد في قياسها على أدنى مدخل القياس متعدد الأبعاد، لذلك يتميز هذا التقرير عن القائمتين السابقتين بما يلي:– يوفر معلومات تعكس نتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية التي يتطلبها القانون كحد لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية حتى لو لم تقم بها المؤسسة، بينما يدور جوهر القائمتين السابقتين حول عرض المعلومات عن العمليات البيئية والاجتماعية التي قامت المؤسسات الصناعية بها فعلا.

– المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير تضفي دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحا لتأثيرات العمليات البيئية والاجتماعية بما يفيد في تقييم فعالية الموارد المستخدمة كمساهمات بيئية واجتماعية في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

– يوفر معلومات للأجهزة الحكومية المتخصصة، التي يتركز اهتمامها في التعرف على مدى وفاء المؤسسات الصناعية بمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع، بغض النظر عما تحملته هذه المؤسسات من مبالغ في سبيل ذلك، والجدول الموالي يوضح"تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد".

الجدول رقم03: تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد

أولا: مجال المساهمات البيئية				
العناصر المؤثرة على نوعية البيئة الطبيعية	**وحدة القياس**	**المستويات القياسية**	**المستويات الفعلية**	**الانحرافات**
1. عناصر مسببة لتلوث الهواء				
أول أكسيد الكربون	مغ/م^3			
ثاني أكسيد الكربون	مغ/م^3			
الضوضاء	ديسيبل			
2. عناصر مسببة لتلوث المياه				
درجة الحرارة	جزء/مليون			

الأكسجين الحيوي	جزء/مليون			
3. عناصر مسببة لتلوث التربة				
أملاح ذائبة	جزء/مليون			
الكبريتات	جزء/مليون			

ثانيا: مجال المساهمات العامة	
البيـــــــان	**المقدار**
1. توفير فرص عمالة	
عدد العاملين بالمشروع	
نسبة العاملين من الذكور	
نسبة العاملين من الإناث	
عدد العاملين الذين يزيدون عن إحتياجات المشروع	
عدد العاملين من ذوي الإحتياجات الخاصة	
نسبة العاملين ذوي الإحتياجات الخاصة لإجمالي عدد العاملين	

المصدر: محمد عباس بدوي، "**المحاسبة البيئية(بين النظرية والتطبيق)** "، مرجع سابق، ص 223.

القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

تهدف القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية إلى توفير معلومات تعكس نتائج القياس النقدي للعمليات البيئية والاجتماعية المؤدية إلى إنحرافات غير ملائمة في الأداء البيئي والاجتماعي، حيث تفيد هذه المعلومات في التعرف على قيمة التأثيرات السالبة التي تؤدي إلى الإضرار بنوعية الحياة في المجتمع .وتعبر هذه القيمة عن الأعباء التي كان ينبغي أن تتحملها المؤسسات الصناعية ،للوفاء بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية في المجالات الأربعة لهذه المسؤولية. ويمكن أن تظهر القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في الجدول التالي:

الجدول رقم04: القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

البيـــــــــــان	**القيمة بوحدة النقد**	
أولا:مجال المساهمات البيئية		
قيمة الضرر الذي يصيب الأفراد بسبب تلوث الهواء	.....	
قيمة الضرر الذي يصيب الموارد بسبب تلوث الهواء	.....	
نصيب المشروع من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوث الهواء	.....	
قيمة أضرار عدم تنقية المخلفات السائلة	.....	
نصيب المشروع من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوث المياه والتربة	.....	

إجمالي التأثيرات السالبة		.....
ثانيا:مجال المساهمات العامة		
مقابل عدم توظيف العاملين ذوي الإحتياجات الخاصة	.....	
مقابل عدم توفير وسائل نقل ومواصلات	.....	
مقابل عدم توفير خدمات رعاية الطفولة	.....	
إجمالي التأثيرات السالبة		
ثالثا: مجال الموارد البشرية		.....
قيمة أضرار إصابات عمل أدت إلى التوقف عن العمل للعلاج		
العجز الجزئي	.....	
العجز الكلي	.....	
الوفاة المبكرة	.....	
إجمالي التأثيرات السالبة	.....	
رابعا:مجـــال المنتوج		
قيمة أضرار ناتجة عن	.....	.....
عدم تحقيق المستويات القياسية للجودة	.....	
عدم أمان لإستخدام المنتوج		
إجمالي التأثيرات السالبة		.....
إجمالي التأثيرات السالبة نتيجة عدم الوفاء عن المسؤولية البيئية والاجتماعية		.....

المصدر: محمد عباس بدوي، "**المحاسبة البيئية(بين النظرية والتطبيق)** "، مرجع سابق، ص 225.

- **تقييم نماذج التقرير عن المسؤولية البيئية**

انطلقت الإسهامات المحاسبية في مجال قياس وعرض المسؤولية البيئية للمؤسسات الصناعية، دون تحديد لإطار العمليات التي تدور في نطاقها هذه المسؤولية، لذلك تفاوتت النماذج التي اقترحتها هذه الإسهامات من حيث نطاق العمليات التي توضح الأداء البيئي والاجتماعي الشامل للمؤسسة، و فيما يلي تقييم لهذه النماذج من منظورين، أولهما من حيث الشمول والثاني من حيث أسلوب القياس.

من حيث الشمول

نماذج التقرير عن المسؤولية البيئية تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الشمول بالمقارنة بالنماذج الأخرى بما تنطوي عليه من إمكانية توفير معلومات تفيد في تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية بصورة شاملة.

من حيث أسلوب وأساس القياس

نماذج التقرير عن المسؤولية البيئية تقوم على مدخل القياس الذي يأخذ في اعتباره نواحي القصور التي اشتملت عليها النماذج الأخرى، وهو مدخل القياس متعدد الأبعاد الذي أمكن في ظله توفير معلومات مالية تعكس نتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية، التي يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي،ومعلومات كمية وصفية تعبر بصورة إنشائية عن تأثيرات العمليات البيئية والاجتماعية التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية، وهو ما جعل هذه النماذج توفر نوعا من المرونة، مما يؤدي إلى تحفيز المؤسسات الصناعية نحو وضع المحاسبة البيئية موضع التطبيق دون تحملها لأعباء قد تفوق طاقتها.

اقترحت نماذج التقرير عن المسؤولية البيئية مجموعة من المعايير يسترشد بها عند اختيار المعلومات التي تكفل فعالية محتوى التقرير البيئي والاجتماعي في الكشف عن الجوانب الهامة للأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية.

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي البيئي وأهم المداخل التي يسهم من خلالها في توفير المعلومات اللازمة لخدمة متخذي القرارات، انطلاقا من كونه ركيزة أساسية من الركائز التي تستند إليها المحاسبة البيئية لأداء دورها بفعالية في توفير المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسات الصناعية إلى جانب أدائها المالي، توصلنا إلى أن

- الإفصاح المحاسبي البيئي يجب أن يكون إلزاميا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصناعية الناشطة في صناعات حساسة بيئيا، وأن يتم إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تحكم وتبين مدى إلتزام المؤسسات الصناعية بتطبيقها للقوانين المتعلقة بحماية البيئة، من خلال قيامها بالإفصاح عن أدائها البيئي محاسبيا في قوائمها المالية، رغم الصعوبات والتحديات التي تحول دون قيامها بذلك، التي تتوزع بين معوقات تنظيمية وتشريعية، معوقات علمية ومهنية، وأخرى لها علاقة بالجانب المالي والإداري، و التي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال نموذج نظري تعتمد عليه هذه المؤسسات ، يتناسب وإمكاناتها ويلبي االحتياجات مستخدمي القوائم المالية.
- يعتبر الإفصاح المحاسبي البيئي مؤشرا ذو اتجاهين، فهو يوضح ما إذا كانت المؤسسات مدركة للقضايا البيئية التي قد تؤثر في وجودها من جهة، ويمثل مقياسا لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على الأحداث البيئية وجهود المؤسسات نحو إدارة البيئة والآثار المالية المترتبة عليها من جهة أخرى.
- الإفصاح المحاسبي البيئي يضفي الثقة على المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأداء البيئي، والتي تعتبر ذات طبيعة مالية وكمية، مما يساهم في زيادة كفاءة تشغيلها بما يضمن جودة القوائم المالية.
- يعتبر المدخل متعدد الأبعاد من خلال قوائمه الأربعة أحسن المداخل للقياس و الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية للمؤسسات الصناعية، لتوفير المعلومات البيئية المتعلقة بنشاط هذه المؤسسات التي تخص جانبي التكلفة (الاستحقاق) والعائد (المنافع).

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

- طه أحمد حسن أرديني، " **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية في القوائم المالية– نموذج مقترح"**، مجلة تنمية الرافدين83(28)، 2006.
- عبد الرزاق قاسم الشحادة، **"القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد1، 2010.
- عبد الهادي الرفاعي، باسل أسعد، إلهام بطيخ، "**التلوث البيئي الناجم عن الصناعية الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبيا"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 30، العدد 3، 2008.
- علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد،**"القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها–بحث تطبيقي في إحدى الشركات الصناعية العراقية–"**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد2، العدد 8، 2012.
- فهيم أبو العزم محمد، "**معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية–دراسة حالة جمهورية مصر العربية–"**، مجلة الإدارة العامة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول، فيفري2005.
- منير جمعة القطاطي، " **منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية– دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق المال الفلسطيني"**، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- نوفان حامد محمد العليمات،"**القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية– حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية العامة المساهمة المحدودة–"**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق،2010ـ.
- أزهر يوسف الشكري، " **أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة الثامنة، العدد الثاني والعشرون.
- محمد عباس بدوي، "**المحاسبة البيئية(بين النظرية والتطبيق) "**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007.
- نوري علي قطاطي، فتحي فرج زوبيك، عادل عبد الحميد المشاط، " **الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا"**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية،كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، جامعة المرقب، العدد الثاني، 2013.
- حسين عبد الجليل آل غزوي، " **المشاكل المحاسبية المعاصرة"**، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010.
- أمين السيد أحمد لطفي، " **المراجعة البيئية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- نوفان حامد محمد العليمات،" **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية– حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة"**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
- موسى محمد عبد الله صالح، " **الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي ف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي"**، رسالة دكتوراه الفسلفة في المحاسبة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2015.

- خالد صبحي حبيب،" **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية–دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

المراجع الأجنبية :

- American accounting Association,"**report of committee on environmental effects of organizational Behavior**", the Accounting Review, Vol48, supplement to volume XLVIII of the Accounting Review 1973, p75.
- Craig Deegan **,"Financial Accounting theory",** MC-Graw Hill,hnc, 2009.
- Eastern Gas and Fuel Associates Annual Report 1972, available at https://www.st-andrews.ac.uk/media/csear/app2practice-docs/CSEAR_csr-eastern-gas-and-fuel.pdf 30/03/2017 23:29:29
- Michel glautier, Deigan Morris, Brian Underdown**," Accounting Theory and practic**", 8eme édition illustrée, Financial Times Prentice Hall, 2011, p692. Disponible sur le site web https://www.amazon.co.uk/Accounting-Theory-Practice-Michel-Glautier/dp/0273693859 16/03/2017 23:07:04
- Mohamed Firoz, **" Environmental Accounting and International Financial Reporting standars (IFRS)",** Intenational journal of Business and management, Vol.5, No.10, October 2010.
- Peter Lemathe,Roger K Doost, "**Environnemental Cost accounting and auditing** ", Managerial Auditing Journal,Vol.15 Issue.8, 2000.
- Ralph Estes ,"**Corporate Social Accounting**", New york :John wiley sons, 1976.
- Smita Mishra,"**Social Accounting: Scope, Approaches and Models** "available at web site http://www.yourarticlelibrary.com/accounting/social-accounting/scope-social-accounting/social-accounting-scope-approaches-and-models/67721/ 16/03/2017 21:38:03
- Steven C. Dilley and Jerry J. Weyagandt , "**Measuring social responsability : an empirical test**", the journal of Accountancy, september 1973.

الإبداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بالمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة – بالجزائر

د. بروبــة إلهـام
جامعة: محمد خيضر بسكرة
E-mail : ilhemberrouba@yahoo.com

د. سعودي عبد الصمد
جامعة: محمد بوضياف المسيلة
E-mail : saoudi28@yahoo.fr

ملخص باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة موضوعين مهمين وهما الابداع المحاسبي والبرامج المحاسبية باعتبارهما من الاهتمامات المعاصرة في المؤسسات الاقتصادية من خلال معالجة البيانات الضخمة، وتزويد الإدارات العليا بتقارير سريعة ودقيقة لانجاز أعمالها، وتقديم الاستشارات اللازمة لها لانجاز قرارات بشكل صائب، وذلك من خلال محورين تعرضنا فيهما إلى الإطار النظري للإبدع المحاسبي، ثم تطرقنا إلى واقع الابداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة الجزائر، **وهدفت** هذه الدراسة إلى التّعرف على واقع الابداع المحاسبي في البرامج المحاسبية بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ودورهما في معالجة البيانات الضخمة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة. **واستنتجنا** أنّ مؤسسة صناعة الكوابل هناك ابداع محاسبي في برامجها وهي مواكبة للتطورات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: الابداع المحاسبي، البرامج المحاسبية، البيانات، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé:

Cette étude portait sur les deux questions sont importantes et sont la comptabilité créative et logiciel de comptabilité comme des préoccupations contemporaines dans les institutions économiques par le biais de traitement de données massives, et de fournir la haute direction rapide et des rapports précis pour achever ses travaux, et de fournir les conseils nécessaires à l'accomplissement des décisions correctement, à travers deux axes nous étions deux au cadre théorique à la comptabilité de la créativité, et ensuite nous avons traité avec la réalité de la comptabilité créative dans le logiciel de comptabilité et de son rôle dans la lutte contre l'industrie du câble de l'établissement de données massives Biskra, en Algérie, cette étude visait à identifier la réalité de la comptabilité créative dans le logiciel de comptabilité et de l'institution économique algérienne et leur rôle dans le traitement de données massives, en utilisant l'approche descriptive et la méthodologie de l'étude condition. Et nous avons conclu que l'organisation de l'industrie du câble, il y a la créativité dans les programmes comptables qui suivent le rythme de l'évolution technologique.

Mots-clés: comptabilité créative, logiciel de comptabilité, de données et institution économique.

مقدمة:

نظرا لزيادة حجم المؤسسات الاقتصادية، وتعدّد أنشطتها أدى ذلك إلى زيادة الوقت والجهد بالإضافة إلى حصول العديد من المشاكل والأخطاء التي تحدث من تكرار كتابة واستخدام المعلومات، وكثرة السجلات والمطبوعات المتراكمة من المعلومات المحفوظة طوال سنوات عمل المؤسسات الاقتصادية، كل هذا أدى إلى اعتماد الابداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بالمؤسسة الاقتصادية كونها تقنية حديثة تساهم في معالجة الكم الهائل من البيانات وتزويد الإدارات العليا بتقارير سريعة ودقيقة لانجاز أعمالها وتقديم الاستشارات اللازمة لها لانجاز قرارات بشكل صائب، حيث أصبحت البرامج أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية، لأن ما يميز عصرنا الحالي هو التطورات العلمية والتقنية وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية في ظل التطور التكنولوجي وبروز المعرفة كعامل أساسي وضروري للتنافس بين المؤسسات تطلبت إدارة الإبداع والتغيير في الفكر المحاسبي والمالي حتمية تحسين ورفع كفاءة وفاعلية المحاسبين المبدعين، وفي ظل الظروف الحالية للمحاسبة ومحاولاتها المتقدمة في وضع التكنولوجيا كعامل أساسي لتطورها، كان التفكير الكبير في رفع كفاءة وفعالية المحاسبة والمحاسبين عن طريق الإبداع والابتكار المحاسبي.

وهذا ما سوف نتطرق له في هذه المداخلة لمعرفة واقع الابداع المحاسبي في البرامج المحاسبية في المؤسسة الإقتصاية بالجزائر.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور الإبداع المحاسبي في البرامج المحاسبية لمعالجة البيانات الضخمة بالمؤسسة الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا الدراسة إلى المحاور التالية:

I- الإطار المفاهيمي للمحاسبة الابداعية.

II- الابداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة الجزائر.

I- الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية:

I-1- تعريف المحاسبة الإبداعية:

تعددت تعاريف الابداع بتنوع وجهات الباحثين ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي[1]:

- الإبداع هو القدرة على تكوين وإنشاء شيء جديد، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة، أو استعمال الخيال لتطوير وتكييف الآراء حتى تشبع الحاجيات بطريقة جديدة، أو عمل شيء جديد ملموس أو غير ملموس[2].

- كما نعني بالإبداع الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة من الفرد والجماعة، والإبداع بمعناه الواسع يعني إيجاد الحلول الجديدة للأفكار والمشكلات والمناهج. وتمّ

تعريفه أيضا بأنه استحداث فكرة أو نظرية أو افتراض علمي جديد أو اختراع جديد أو أسلوب جديد لإدارة منظمه.[3]

ومنه نستطيع **تعريف الإبداع** بأنه مجموعة من التوجهات والميولات الوجدانية والقدرات العقلية التي يمتلكها الشخص، والتي تمكنه من إنتاج أفكار أصيلة وتتعدد أنواع الإبداع بحسب المجال الذي نريد دراسته ومن بين المجالات المهمة بالنسبة للمؤسسات والأفراد نجد المحاسبة التي هي عبارة عن نظام للمعلومات هذا الأخير يحتاج لإبداع من أجل توصيل معلومات دقيقة، صحيحة، ذات مصداقية للأطراف من أجل اتخاذ القرار ومن هنا ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية.

وتعدّ المحاسبة الإبداعية من مواليد سنوات السبعينيات حيث نجد هذا المصطلح موجودا في المحاسبة الانجلوسكسونية، وذلك من خلال الأبحاث التي كان يقوم بها المنظرين والمفكرين المحاسبيين والتي تتجلى في النظرية الايجابية للمحاسبة، وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركـة (ارنون) وتحميل شركة (آرثر أندرسون) بكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات شركة (ارنون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح.

وهناك عدة تعاريف للمحاسبة الابداعية تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية نذكر منها ما يلي[4]:

– تعرف بأنها هي "عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و / أو جميعها".

– كما تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها "العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال". وهي كذلك عبارة عن " وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية ".

كما تُعّرف بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

ومنه نستطيع تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة.

I-2- خصائص المحاسبة الإبداعية:

تتميز المحاسبة الإبداعية بعدة خصائص والتي تبين لنا بدورها الخصائص التي يتميز بها المحاسب المبدع والمتمثلة في[5]:

- قدرة المحاسب على التحليل والتجميع؛
- قدرة المحاسب على التخيل والحدس؛
- أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس؛
- اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية؛
- النقد الذاتي، فالمحاسب المبدع هو الذي يستطيع تطوير ذاته من حيث النقد والتهذيب والتقويم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها.

I- 3- مجالات المحاسبة الإبداعية:

تتمثل مجالات المحاسبة في:

- نظام المعلومات المحاسبي؛
- القياس المحاسبي؛
- طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة؛
- الأساليب المختلفة لعرض القوائم والتقارير المالية والمحاسبية؛
- أساليب التحليل المالي؛
- تطوير البرامج الآلية المحاسبية.

I- 4- تقنيات المحاسبة الإبداعية:

إن هناك عدة تقنيات للمحاسبة الإبداعية والتي تصنف حسب عدة اعتبارات وفي عدة أصناف، نذكر منها[6]:

I - 4-1- تصنيف François Bonnet سنة 1995:

- جدول حسابات النتائج والمبادئ المحاسبية: وذلك حسب الاستعمال الداخلي والخارجي، استعمال عقود الإيجار التمويلية، تقييم الإنتاج، مخصصات المخزونات؛
- جدول حسابات النتائج والسياسات المحاسبية: وذلك فيما يخص تغييرات النتيجة؛
- جدول حسابات النتائج وقرارات التسيير: من خلال تحسين النتيجة؛
- عمليات على الميزانية:رؤوس الأموال، الديون الدائمة واحتياجات رأسمال العامل بالإضافة إلى تمويل الخزينة.

I - 4-1- تصنيفd'Hervé Stolowy :

– تقنيات لها تأثير على محددات النتيجة؛

- تقنيات لها تأثير على عرض جدول حسابات النتائج؛
- تقنيات لها تأثير على عرض الميزانية.

من خلال ما سبق نستطع أن نقول أن المحاسبة الإبداعية عبارة عن تلك التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي من حيث الاتصال، القياس، العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية.

II– الابداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة الجزائر.

II–1– مفهوم البرامج:

II–1–1– تعريف البرمجيات:

تعني البرمجيات برامج الحاسوب التي تعمل على إدارة المكونات المادية وتشغيلها كما تقوم بمختلف التطبيقات، ولأهميتها أصبحت تكنولوجيا أساسية لتشغيل الحاسوب مثل Microsoft، كما تساهم البرمجيات في معالجة المعلومات وتسجيلها وتقديمها كمخرجات مفيدة لأداء العمل وإدارة العمليات.[7]

II–1–2– أنواع البرمجيات: تقسم البرمجيات بشكل عام إلى[8]:

أ– برمجيات النظام: تعد برمجيات ضرورية لتشغيل الحاسوب وتنظيم علاقة وحداته ببعضها، ويضم هذا النوع من البرمجيات: برامج التشغيل والتي هي عبارة عن سلسلة البرامج التي تعدها المؤسسة المصنعة للحاسوب وتخزن فيها داخليا وتعد جزءا من الحاسوب نفسه؛

ب– برمجيات التأليف: وهي مجموعة البرامج التي تقوم بترجمة التعليمات، وبإحدى لغات البرمجة ذات المستوى العالي إلى لغة الآلة، وبمعنى أخر فإنه تتم ترجمة التعليمات المكتوبة بلغات مثل لغة البسكBASIC إلى لغة يفهمها الحاسوب؛

ج– البرمجيات التطبيقية: هي مجموعة البرامج التي يستخدمها المستفيد من أجل حل مشكلة معينة، أي البرامج التي تقوم بمعالجة البيانات فعلا وهذه البرامج تقسم إلى عدة أصناف حسب الأغراض المستفاد منها فنجد[9]:

– **برامج التطبيقات الإدارية**: وهنا نميز بين:

- **برامج إدارة الأعمال**: مثل برامج المحاسبة والرواتب والتسويق والتوزيع والمالية والمصاريف، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المكتبات، مراقبة المشتريات والمخازن، كلها برمجيات تؤدي وظائف إدارية مهمة؛

✓ **برامج دعم القرارات**: يُمكن أن يستخدمها المديرون لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، تركز بعض هذه البرامج على حل مشكلات بصفة عامة مثل مجموعة المنفذ EXecutivePackag وحلولا لمشكلات إدارية في التخطيط ووضع الموازنات، بينما صمم بعضها الأخر للمساعدة على حل مشكلات محددة ومثال أخر من هذه

البرامج محلل القرارات decisionanalyst الذي يساعد المدير على اختيار أفضل حل من البدائل المطروحة عن طريق التقويم الكمي للبدائل المختلفة؛

– **برامج التطبيقات العلمية:** هي البرامج المستخدمة في معالجة البيانات العلمية في المجالات الرياضية، والهندسية والعلوم الطبيعية والإحصاء، والتصميم الهندسي، ومراقبة التجارب وبحوث العمليات؛

– **برامج التطبيقات العامة:** هي البرامج التي تمكّن من معالجة البيانات والمعلومات مثل: الجداول الإلكترونية، رسومات الحاسوب، برامج قواعد البيانات، برامج البريد الإلكتروني، معالج النصوص[10].

– **الأنظمة الخبيرة:** هي الأنظمة المتخصصة والأكثر تطورا في برمجيات التطبيقات، وهي برامج للذكاء الصناعي، إذ تمكّن هذه البرامج من حلّ المشكلات عوضا عن الخبرات البشرية التي قد لا تكون في زمان ومكان الحاجة إليها، فعندما تحتاج المؤسسة لاتخاذ قرار لحل مشكلة معقدة فإنها تلجأ عادة لنصيحة الخبراء الكافية حول طبيعة المشكلة، وهم يدركون البدائل المتوفرة، وفرص النجاح، وتكاليف العمل المتوقعة، وتلجأ الشركات إلى نصيحة الخبراء في شراء المعدات، الدمج، والاقتناء وإستراتيجية الإعلان، والأنظمة الخبيرة تحاول أن تحل محل الخبراء البشريين، إن الأنظمة الخبيرة بالطبع هي أنظمة صنع قرار أو أجهزة حاسوبية وبرمجيات لحل المشاكل، وتستطيع أن تصل إلى مستوى معين في الأداء تساوي أو حتى تتعدى الخبراء البشريين في بعض الاختصاصات، الأنظمة الخبيرة بطبيعتها هي فرع تطبيقي من الذكاء الاصطناعي، وهناك تطبيق له في التشخيص الطبي كما أن الأنظمة تنتشر في مجالات تطبيقية معقدة كإدارة العقارات والقدرات، خطط الشركات، نصيحة ضريبية، تقييم التحكم الداخلي وتحليل الخطأ، الفكرة الأساسية وراء النظم الخبيرة بسيطة، فالخبرة تنتقل من الخبراء إلى الحاسوب بتخزينها في الحاسوب، ويستدعيها مستخدمو الحاسوب كنصيحة معينة عند الحاجة، ويستطيع الحاسوب أن يتوصل إلى استخلاصات معينة، وبعد ذلك تنصح الأنظمة الخبيرة الشخص المحتاج إلى الاستشارة لاتخاذ القرار المناسب[11].

II-2- قاعدة البيانات :

سوف يتم في هذا العنصر التعرف على قاعدة البيانات.

II-2-1- تعريف قاعدة البيانات:

تعرّف قاعدة البيانات بالمفهوم العام، أنها المستودع الذي يشتمل على كل البيانات والمعلومات المتواجدة في المؤسسة، أما بالمفهوم الضيق تحدد قاعدة البيانات بأنها تشتمل فقط على البيانات والمعلومات المختزنة قي الكومبيوتر والتي تتوفر للمعالجة الآلية[12].

حيث تخزن البيانات في قاعدة البيانات بشكل ملفات، والملف هو مجموعة من السجلات والسجل بدوره يتكون من عناصر أصغر هي الحقول، مثل اسم الطالب يمثل عنصر في حقل قاعدة بياناته، حيث يتكون الحقل من عدد من البايت والبايت من البيت Bit، وقاعدة البيانات لا تضم ملفات البيانات فحسب، وإنما تضم أيضا وصفا دقيقا للعلاقات بين السجلات الموجودة في الملفات وتوصيف لكل عنصر من عناصر البيانات المعالجة[13].

II-3- واقع الإبداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بمؤسسة صناعة الكوابل:

II-3-1- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة: أنشئت **" وحدة الكوابل الكهربائية بسكرة "** في سنة 1986، حيث كانت تابعة آنذاك " للمؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل " الكائن مقرها بالعاصمة، ثم انفصلت عنها في سنة 1998، لتصبح **" مؤسسة صناعات الكوابل لبسكرة "**، حيث تقع مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة في المنطقة الصناعية غرب المدينة على جانب الطريق الوطني رقم 46 تبعد حوالي 450 كلم عن الجزائر العاصمة، وقد استفادت من قرار الاستقلالية في 04-11-1997 رأس مالها 800000000 دج، وبعد الشراكة مع الشركة الإسبانية أصبح رأسمالها يقدر بـ 1010000000دج، وتعتبر من أكبر المصانع على المستوى الإفريقي، تقدر مساحتها ب: 42 هكتار مغطاة تشتمل على ورشات إنتاج، مباني إدارية ...

أما القسم الباقي فهو عبارة عن مساحة حرة تقدر ب: 26 هكتار تشتمل على موقف للسيارات ومساحة خضراء. ويبلغ عدد عمال المؤسسة إلى غاية 2012/12/24: 844 عامل، حوالي 77 % منهم يشتغلون بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاج، وهم ينقسمون إلى: إطـــــارات: 117، أعـوان تحكـم: 161، أعـوان تنفيـذ: 566. أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية البدائية هي 28000 طن، ولكن تغيرت حاليا لأسباب تكنولوجية واقتصادية.

وقد قامت مؤسسة ENICAB بعقد شراكة مع شركة إسبانية "GENERAL CABLE" أواخر نوفمبر2007، حيث أن النسبة المخصصة لهذه الشركة تقدر ب 70%، أما الدولة فكان لها30%، وبذلك فقد أصبحت مؤسسة ENICAB فرعا للشركة الإسبانية و لم تعد ملكا للدولة.

II-3-2- واقع الابداع المحاسبي في البرامج المحاسبية بمؤسسة صناعة الكوابل ENICAB

تستخدم مؤسسة صناعة الكوابل تكنولوجيا المعلومات منذ سنة 1988 إلى يومنا هذا، كما أنها ظلّت مواكبة للتطورات التكنولوجية وهذا لتحقيق الفعالية، والاستفادة من المميزات التقنية لتكنولوجيا المعلومات في تطوير وتحسين أداءات مختلف الوظائف، وذلك من خلال استخدام هذه الأداة في تخزين ومعالجة وتبادل المعلومات بسهولة ودقة، وبعد زيارة المؤسسة محل الدراسة وملاحظة الهيكل التنظيمي وجدنا أن هناك دائرة خاصة بالمعلوماتية تابعة للمديرية العامة، حيث تتمثل مهمتها في الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة في إطار الاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكة المعلوماتية وبرامج وأجهزة الحاسوب، حيث يقوم بإدارتها أربع مهندسين في الإعلام الآلي وتقني سامي في الاتصالات، وهذا يدل على أن المؤسسة تقوم بتوظيف إطارات مختصة وتكوين المستعملين لهذه الأداة، ولمعرفة واقع البرامج المحاسبية بمؤسسة صناعة الكوابل **ENICAB** تطرقنا إلى تطور البرامج المحاسبية.

II-2- 3- تطور البرامج المحاسبية (من1988 إلى 2013).

هناك عدة تغييرات وتطورات حدثت خلال هذه الفترة، سواء في الحواسيب أو البرامج أو الشبكات وبالأخص البرامج التي كان فيها تغيير، وهذا التغيير كان من طرف مهندس في الإعلام الآلي والذي هو مساعد المدير التنفيذي المسؤول عن تكنولوجيا المعلومات، أي موظف من داخل المؤسسة بالإضافة إلى برامج فرضت على المؤسسة من طرف المؤسسة الأم أي الشركة الإسبانية"GENERAL CABLE"، بالإضافة إلى أخرى تم اقتنائها من خارج المؤسسة.

في سنة 1988: كانت المؤسسة تستخدم حواسيب ذات الحجم الكبير، وهواتف ثابتة وتستخدم ثلاث برامج تطبيقية، وهي تتمثل فيما يلي:

- **PAIE** : يستخدم هذا البرنامج في وظيفة الموارد البشرية، وهذا البرنامج تم كتابته داخل المؤسسة من قبل إطار مختص في الإعلام الآلي، أي مهندس في الإعلام الآلي، و كان ذلك في سنة 1988، حيث تم إعداده هذا البرنامج لتسيير الموارد البشرية، ويقصد بذلك بالأخص إعداد كشوف الأجورles fiches de paie؛
- **GESTION DE STOCKS MP/PR**: يستخدم هذا البرنامج لتسيير المخزونات، من قطع غيار والمواد الأولية وتمت كتابة هذا البرنامج من داخل المؤسسة من طرف مساعد المدير التنفيذي المسؤول عن تكنولوجيا المعلومات، والذي هو مهندس في الإعلام الآلي؛
- **Comptabilité Générale** : يستخدم هذا البرنامج في الأغراض التي أعد من أجلها، والتي تتمثل في إعداد جداول حسابات النتائج، الميزانية، دفتر الأستاذ، اليومية.

في سنة 1989: لم تكن هناك تغييرات لكن جرت بعض التطورات في البرامج السابقة من طرف مساعد المدير التنفيذي المسؤول عن تكنولوجيا المعلومات.

من سنة 1991-1993: في سنة 1991، تم استخدام الشبكة، كما قامت المؤسسة باقتناء من شركة CTEC ALGER الأنظمة التالية : - ACHAT d'un Multi post ، - Application

وهذا عبارة عن وحدة مركزية مع عدة تطبيقات، حيث هي عبارة عن وحدة مركزية واحدة، لكن تشمل عدة حواسيب، أي أن كل الموظفين يعملون بهذه الوحدة، ولكن هذا لم يدم طويلا إلا سنتين لعدم نجاحه.

من سنة 1994-2000: خلال هذه الفترة، تم ظهور عدة برامج والتي تمت كتابتها من طرف مساعد المدير التنفيذي المسؤول عن تكنولوجيا المعلومات، والذي هو مهندس في الإعلام الآلي، وهذه البرامج تتمثل فيما يلي:

- **Commercial** : يستخدم هذا البرنامج لتسيير ملفات الزبائن، ولتسيير المخزون النهائي في المخازن ومناطق التوزيع التابعة للمؤسسة؛
- **Gestion de stocks PF**: يستخدم هذا البرنامج لتسيير المخزون النهائي؛
- **Investissement**: هذا البرنامج يستخدم لحساب اهتلاكات الاستثمارات، وهو عبارة عن تطبيق بسيط؛
- **Calcul du Prix de Revient Du Câble**:ويستخدم هذا البرنامج لحساب سعر التكلفة؛
- **Comptabilité Matière**: أي محاسبة المواد حيث تم إعداد هذا البرنامج لتسجيل دخول وخروج المواد؛
- **Comptabilité Client** : أي محاسبة العملاء، حيث تم إعداد هذا البرنامج لتسجيل فواتير الزبائن؛
- **Comptabilité Générale** : يستخدم هذا البرنامج لإعداد الأغراض التي أعد من أجلها أي كل ما يتعلق بالمحاسبة العامة؛
- **Gestion de personnel**: يستخدم هذا البرنامج لتسيير المستخدمين أي حساب الأجور.

من سنة 2001–2007: خلال هذه الفترة، تم إدخال حواسيب صغيرة الحجم مع الطابعات، كما أنه تم إدخال آلة يطلق عليها informatique industrielle : faire assistée les machines par des automates، حيث يقوم الفرد بإدخال مواصفات الكابل وهي تقوم بإنتاجه.

من سنة 2008–2013: في هذه الفترة أصبحت مؤسسة ENICAB فرعا للشركة الإسبانية" GENERAL CABLE"، ولم تعد ملكا للدولة وهذا كان في أواخر نوفمبر2007، وهذه الشركة أي"GENERALCABLE" قامت بإدخال مجموعة من الحواسيب المنقولة والبرامج، وتثبيت الشبكة وإدخال نظام تشغيل خاص، وكل ما هو جديد في هذه الفترة يتمثل فيما يلي:

- **Installation réseau intranet wifi+fibre optique**: أي تثبيت شبكة الإنترانت؛
- **Installation serveurs** : يقوم بتخزين البيانات والمعلومات، وكل العمليات التي تمت في المؤسسة وتبادلها بين الموظفين والفروع؛
- **Installation master Windows** : عبارة عن نظام تشغيل خاص حيث يستطيع الموظفين المخول لهم فقط الدخول له؛
- **Commercial**: يستخدم هذا البرنامج لتسيير ملفات الزبائن وتسيير المنتوج النهائي؛
- **Comptabilité**: يستخدم هذا البرنامج لتقييد العمليات الحسابية في دفتر اليومية، وإعداد دفتر الأستاذ، ميزان المراجعة، الميزانية، جدول حسابات النتائج؛

- **Achat**: هذا البرنامج خاص بعمليات الشراء؛
- **Production**: يستخدم هذا البرنامج لتسيير مراحل المنتوج النهائي لمتابعة كميات الإنتاج بالإضافة إلى إعداد قوائم الإخراج؛
- **Diko**: يستخدم هذا البرنامج لحساب تكلفة الإنتاج؛
- **Gestion du Pointage par badge**: يستخدم لتسجيل حضور الموظفين يوميا عن طريق بطاقة إلكترونية؛
- **AS400**: هو اختصار ل System de gestion de base de donnée، أي عبارة عن قاعدة بيانات يستطيع الموظفين الذين لديهم الحق الدخول إليها عن طريق كلمة سر، وهو يستخدم آليا مع البرامج السابقة.

II-2-4- واقع الإبداع المحاسبي في البرامج المحاسبية ودورها في معالجة البيانات الضخمة بمؤسسة صناعة الكوابل

بعد زيارتنا للمؤسسة وملاحظتنا للبرامج وجدنا أنها تستخدم برامج تطبيقية، وبرامج ذات الاستخدام العام والتي تتمثل في:

- **برامج معالج النصوص WORD**: من المعروف فهو البرنامج الذي يسمح بكتابة نص، وفي الأغلبية يستفيد منه موظفي المؤسسة على مستوى كل المديريات في المراسلات فيما بينهم أو بين الفروع؛
- **المجدول EXCEL**: يسمح هذا البرنامج برسم جداول بطريقة سهلة وسريعة، وهو مستغل خاصة في المحاسبة المالية؛
- **برامج معالجة الصور**: يستفيد منه موظفو المؤسسة على مستوى كل المديريات تقريبا في تسريع وتحسين بعض الأعمال.

أما البرامج التطبيقية فتم إعداد أغلبها من طرف إطار في المؤسسة، والذي يمثل المسؤول التنفيذي في تكنولوجيا المعلومات، أما البعض الآخر فهو من الشركة الإسبانية " GENERAL CABLE" والبرامج التي يتم استخدامها حاليا تتمثل في:

- **Uniclass** : هذا البرنامج تستخدمه مديرية المالية والمحاسبة، في تسجيل كافة العمليات المحاسبية في دفتر اليومية، وإعداد دفتر الأستاذ، ميزان المراجعة، الميزانية، جدول حسابات النتائج وهو كذلك يستخدم آليا مع AS400؛

☑ **AS400** : عبارة عن قاعدة بيانات يعمل آليا مع البرامج التالية: CIS وهو اختصار ل Cable information system، DIKO، Achat، Uniclass، وبما أننا تكلمنا على قاعدة البيانات فبالإضافة إلى AS400، فإن المؤسسة تتوفر على Windows SERVER 2008؛

☑ **DIKO** : **هذا** البرنامج كما ذكرنا سابقا، يقوم بحساب سعر تكلفة الكابل، ويأخذ البيانات آليا من النظام AS400 ، وهو يتمثل في الشكل التالي رقم (01):

شكل رقم (01) : الشكل العام لبرنامج diko

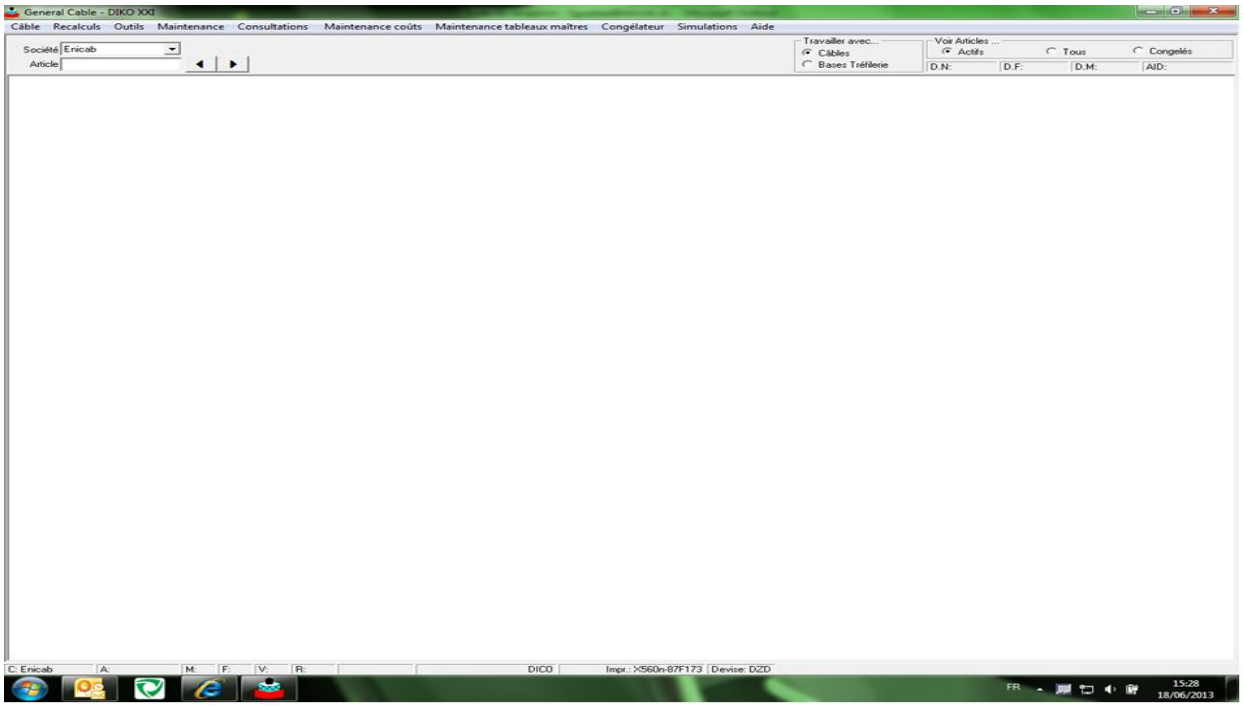

المصدر: مصلحة المحاسبة المالية.

☑ **Achat** : وهذا البرنامج تستخدمه مديرية الشراء في تسجيل العمليات الخاصة بشراء المواد الأولية وقطع الغيار وهو أيضا يعمل آليا مع النظام AS400، ويتمثل هذا البرنامج في الشكل التالي رقم (02):

شكل رقم (02) : الشكل العام لبرنامج achat

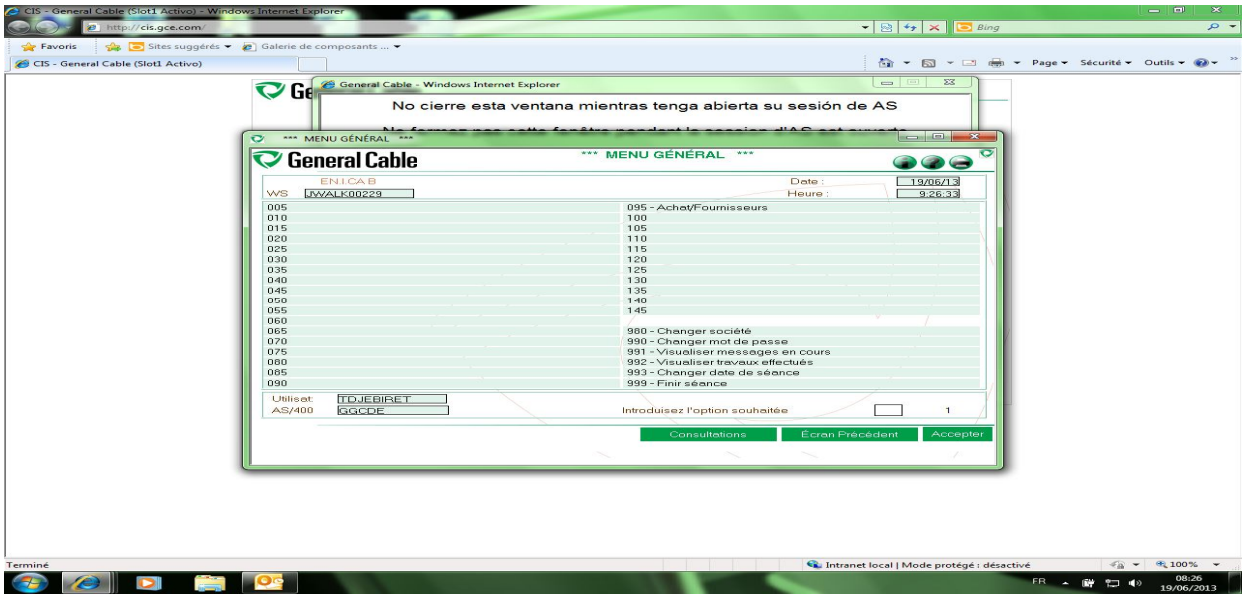

المصدر: مصلحة المشتريات.

☑ **Investissement:** يستخدم هذا البرنامج لحساب اهتلاكات الاستثمارات، وهو عبارة عن تطبيق بسيط والذي يتمثل في الشكل التالي رقم (03).

شكل رقم (03) : الشكل العام لبرنامج الاستثمارات

المصدر: مصلحة المحاسبة المالية.

حيث يوضح الشكل رقم 03 الملفات الثابتة التي لا تتغير يوميا، وتتضمن نافذة الملفات: الاستثمارات، وملف المخطط المحاسبي، وأخيرا ملف العائلات والتي تعني الآلات التي هي من نفس النوع أو الاختصاص، ونافذة المعالجات والتي تتضمن المشتريات والمبيعات وإدخال الجرد الفيزيائي، ونافذة طباعة النتائج مثل بطاقة استثمار ما، بالإضافة إلى عرض حوصلة عامة حسب رقم حساب استثمار ما. ونافذة صيانة وحماية البرنامج.

☑ **Comptabilité Matière** : أي محاسبة المواد، وهو يقوم بمتابعة دخول وخروج المواد الأولية وقطع الغيار وحساب التكلفة الوسطية المرجحة وهو يتمثل في الشكل التالي رقم (04):

شكل رقم (04) : الشكل العام لبرنامج محاسبة المواد.

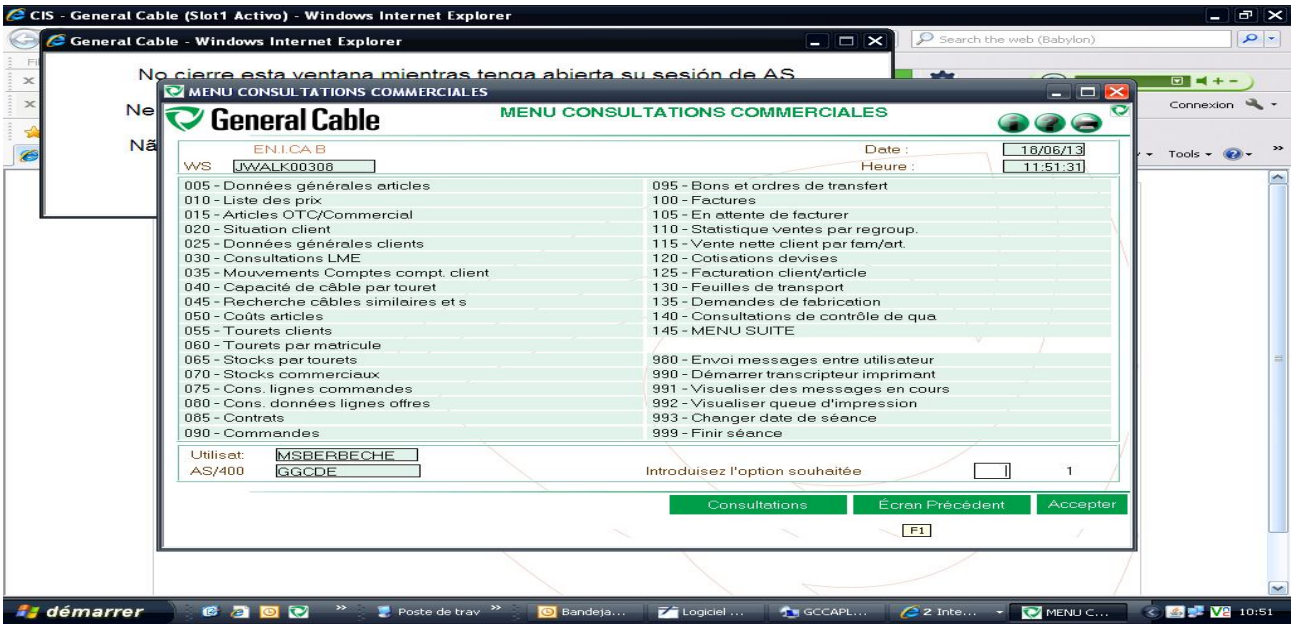

المصدر: مصلحة المحاسبة المالية.

☑ **Comptabilité Client et fournisseur:** أي محاسبة الموردين والعملاء، ويستخدم هذا البرنامج لتسجيل الفواتير ويتمثل في الشكل التالي رقم (05):

شكل رقم (05) : الشكل العام لبرنامج محاسبة العملاء والموردين.

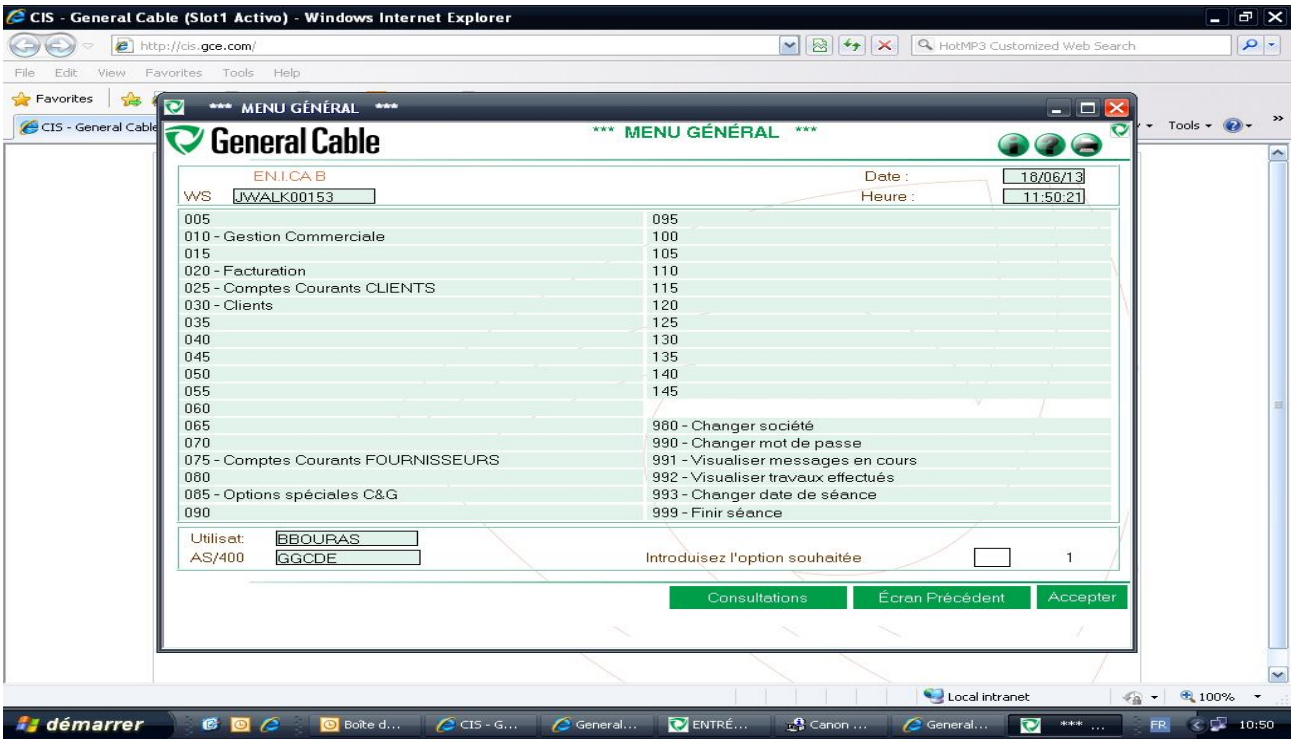

المصدر: مصلحة المحاسبة المالية.

☑**Commercial:** هذا البرنامج خاص بالتسيير التجاري، يقوم بإعداد الفواتير وتسيير ملفات العملاء وعرض المنتجات النهائية، ويتمثل هذا البرنامج في الشكل الموالي رقم (06):

شكل رقم (06) : الشكل العام لبرنامج تسيير العمليات التجارية.

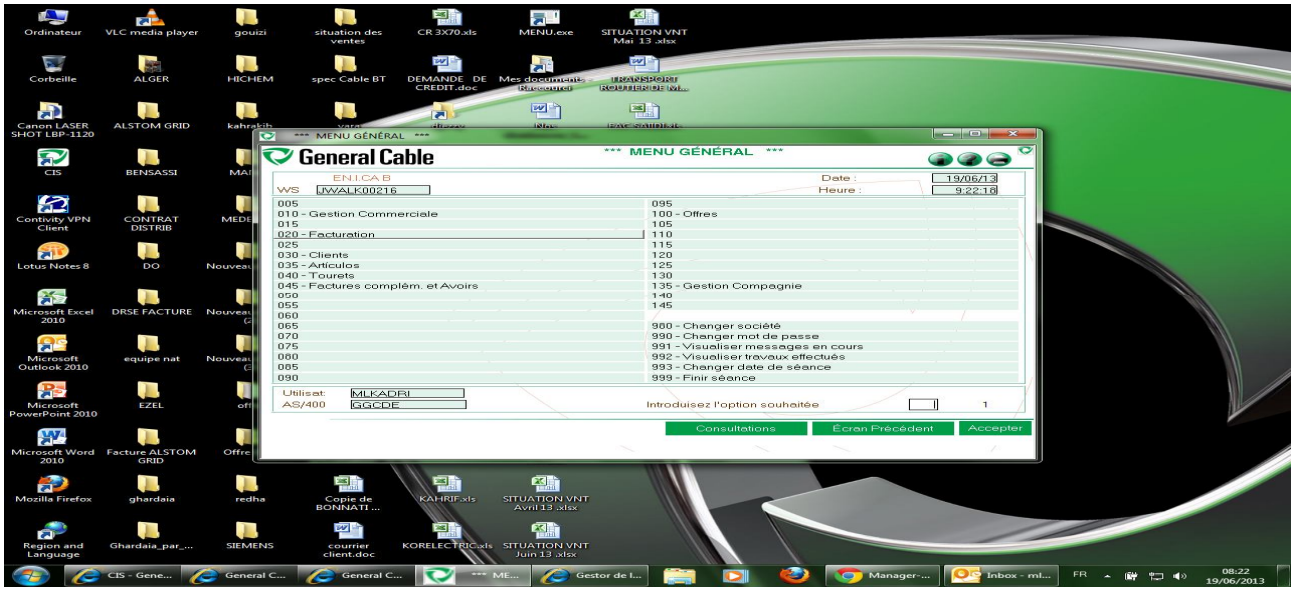

المصدر: المديرية التقنية والتجارية.

☑**Fi nance**: هذا البرنامج يستخدم لغرض حساب المصاريف والمؤونات والتكاليف (تكاليف التخزين، العمال الخدمات، وجميع المصاريف الخاصة بالسنة المالية) الذي يتمثل في الشكل التالي رقم 07):

شكل رقم (07) : الشكل العام لبرنامج Finance

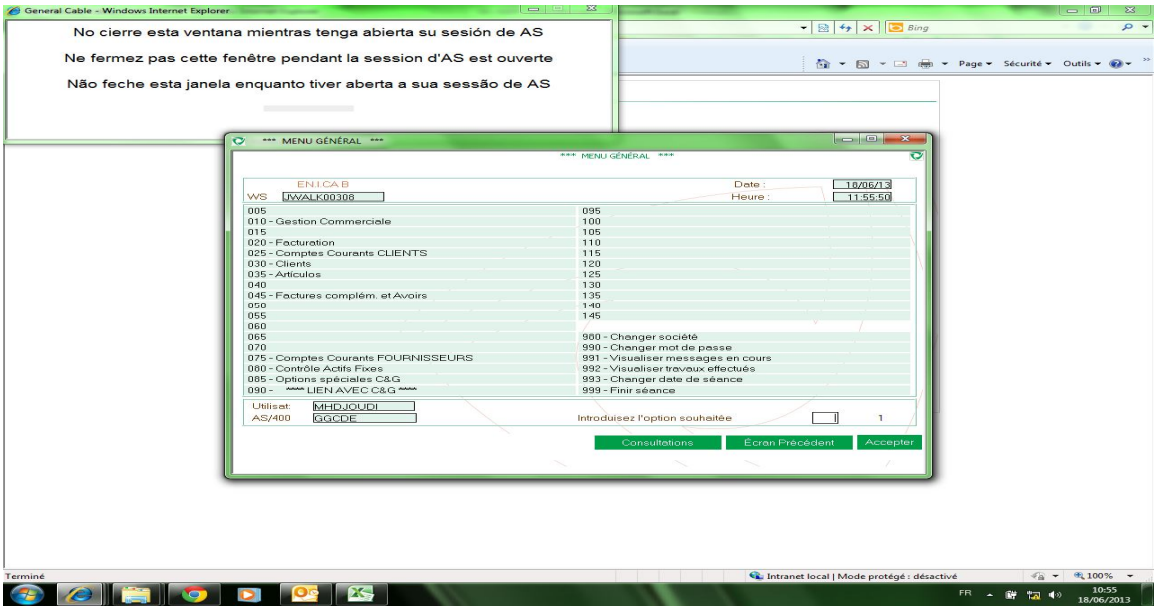

المصدر: مصلحة المحاسبة المالية.

☑ **Gestion de personnel** : هذا البرنامج كما ذكرنا سابقا يستخدم لتسيير المستخدمين ونافذة هذا البرنامج الرئيسية موضحة في الشكل التالي رقم (08):

شكل رقم (08) : لشكل العام لبرنامج Gestion de personnel.

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

يوضح الشكل رقم (08) نافذة الملفات التي تحتوي على الملفات الثابتة، أي المعلومات التي لا تتغير يوميا، أيضا نافذة حساب الأجور والتي تتضمن الأجر الشهري والأجر التقديري، وطباعة النتائج أو عرض النتائج التي تخص حساب الأجور مثل كشف الأجور، ونافذة الأرشيف أي عرض معلومات الفترات السابقة مثل كشف الراتب أي فترة من الفترات السابقة، بالإضافة إلى نافذة صيانة البرنامج والملفات، ونافذة الجداول التي تحتوي على المعلومات الدائمة مثلا: شبكة الأجور.

خاتمة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من **النتائج**:

- ✓ الإبداع المحاسبي عبارة عن تحسين، تطوير وتجديد السياسات، الأنظمة والنظريات المحاسبية، بحيث تصبح تتوافق مع التطور التقني، التكنولوجي، الثقافي، السوسيولوجي للمؤسسات في ظل العولمة المالية؛
- ✓ الإبداع المحاسبي عبارة عن عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة، يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية، لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة؛
- ✓ شهد الإبداع المحاسبي تقدما هائلا في مجال المالية والمحاسبة، إلا أنه أصبح مطلبا حيويا وضرورة ملحة تفرض حالها على المؤسسة الاقتصادية التي تريد البقاء والاستمرار؛
- ✓ يرتبط الإبداع المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية بإدخال التغيرات والتطورات في مجال المحاسبة والمالية، أو سياسات وإجراءات عمل جديدة، وكذا ممارسات المهنية وخبرات محاسبية إدارية مختلفة، فقد أصبح يمثل مزية تنافسية شديدة الأهمية وأداة فعالة للتسيير، وعلاج العراقيل والمشاكل المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية، عن طريق استخدام طرق مختلفة لتوليد الأفكار المحاسبية الإبداعية والاستفادة منها.
- ✓ تتميز البرامج المحاسبية بالدقة والسرعة الفائقة للمحاسبين، من إلقاء أعباء أداء الأعمال الروتينية على عاتق البرامج، مما يسمح لهم بالتفرغ لدراسة وتحليل النتائج والقيام بالمهام الأكثر إنتاجية، أما في النظام اليدوي ينصبّ اهتمام المحاسبين على التحقيق من الدقة المحاسبية للبيانات، وإلى تكوين الموازين التي تمكّن من اكتشاف الأخطاء، وينفق معظم وقته في تجميع وتبويب وتحقيق البيانات، واستخراج النتائج، مما يجعل الوقت للأعمال الأكثر إنتاجية وفعالية ضئيل جدا؛
- ✓ رغم مميزات استخدام البرامج المحاسبية، إلا أنه لا يخلو من المشاكل، والتي تتمثل في اختفاء السجلات المادية، لأنها أصبحت غير مرئية والحاسب وحده القادر على القراءة، لأنها مسجلة في الذاكرة المركزية أو على الأقراص الممغنطة، ووجود خطر الفيروسات التي سوف تؤدي إلى تلف البيانات المخزنة أو عطب النظام
- ✓ مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB تستخدم البرامج المحاسبية بكل مكوناتها، ويتم الابداع فيها وذلك لمواكبة التطورات ؛

- ✓ مكّنت البرامج المحاسبية من تنفيذ هذه الأعمال المحاسبية بسرعة وبدقة أكبر، كما أنها سهّلت عملية التحقق من صحة العمليات وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي؛
- ✓ لابد أن تكون لدى المحاسبين مهارات متخصصة وكفاءة عالية، يُمكن اكتسابها من خلال المعرفة العلمية والدورات التدريبية للتمكن من التعامل مع هذه التكنولوجيا.
- ✓ **التوصيات والمقترحات:**
- ✓ **كما مكّنتنا هذه الدراسة من تقديم جملة من المقترحات أهمها:**

- ✓ ضرورة تدريب وتأهيل المحاسبين لتمكنهم من التعامل مع هذه التكنولوجيا بكل سهولة وحذر وهذا لاكتشاف المخاطر وللإبداع المحاسبي فيها باستمرار.
- ✓ ضرورة الابداع المحاسبي وهذا مسايرة للظروف والتطورات الحاصلة في المحيط.
- ✓ ضرورة توفر المعرفة الكافية لدى المحاسبين وتهيئة وتوفر كل ما يستلزم للإبداع المحاسبي في البرامج المحاسبية.

الهوامش والمراجع:

تاريخ الاطلاع 2016/03/20. http://alyasmen.net/vb/showthead.php?3014 الفرق بين مفهوم الإبداع و الابتكار (على الخط)

[2] - نادية هايل السرور، **مقدمة في الإبداع**، دار وائل للطباعة والنشر، 2002، ص 21 .

[3] - عرض محمد رؤوف حامد وأخرون، **إدارة الإبتكار الإستراتيجي والتغيير**، المكتبة الأكاديمية، 2000 ص 30.

[4]Diana Balaciu, Victoria Bogdan, Alina Beattrice Vladu: A BRIEF REVIEW OF CREATIVE ACCOUNTING LITERATURE AND ITS CONSEQUENCES IN PRACTICE, [a la line] ***oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/1120091/16.pdf*** consulter le 20/0 .7/2018

[5] – عجيلة محمد بن مبروك، **دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار** – دراسة ميدانية حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، 2010، ص18.

[6]- INTRODUCTION : [a la line] univ-brest.fr/masterif/memoirecomptacreasraisonsdvpt.pdf consulté le .25/03/2010

[7] - غسان قاسم داود اللامي وأميرة شكرولي البياتي، **تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال(الاستخدامات والتطبيقات)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 19.

[8] - عامر إبراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السمارائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 167-169.

[9] – سليم الحسنية، **نظم المعلومات الإدارية (نما)**، ط3، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 131- 133.

[10] - سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 31.

[11] - علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص80.

[12] - محمد محمد الهادي، **التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1993، ص98.

[13] - سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص278.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

1- سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2- سليم الحسنية، **نظم المعلومات الإدارية (نما)**، ط3، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

3- عامر إبراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السمارائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

4- علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

5- غسان قاسم داود اللامي وأميرة شكرولي البياتي، **تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال(الاستخدامات والتطبيقات)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

6- محمد محمد الهادي، **التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1993.

7- سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .2000

8- عجيلة محمد بن مبروك، **دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار** – دراسة ميدانية حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، 2010.

9- تاريخ الاطلاع 2016/03/20 .http://alyasmen.net/vb/showthead.php?3014 الفرق بين مفهوم الإبداع و الابتكار (على الخط)

المراجع الأجنبية :

1- Diana Balaciu, Victoria Bogdan, Alina Beattrice Vladu: A BRIEF REVIEW OF CREATIVE ACCOUNTING LITERATURE AND ITS CONSEQUENCES IN PRACTICE, [a la line] ***oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/1120091/16.pdf*** consulter le 20/08/2017.

2- INTRODUCTION : [a la line] univ-brest.fr/masterif/memoirecomptacreasraisonsdvpt.pdf consulté le 25/03/2010

الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية بين إشكالية الفهم ومشكلة الإلتزام

-صكوك المشاركة نموذجا-

د مهري عبد المالك
asilious@ymail.com

د.نوفل سمايلي
nawfel.smaili@gmail.com

جامعة العربي التبسي-تبسة-

الملخص

تتعرض المصارف الإسلامية في الوقت الراهن لمخاطر وصعوبات هي نفسها التي تتعرض لها المصارف العالمية، بإعتبارها تعتمد علي أسلوب المرابحة والتي تمثل الجزء الكبير من أنشطتها، وهي بذلك تقترب من النموذج التقليدي لأنشطة المصارف التقليدية في هذا الجانب لذا ولكي تواكب المصارف الإسلامية التقدم الحاصل في المصارف العالمية لابد لها من نويع الاستخدامات وتطوير جانب الخصوم بالتحول من الودائع القابلة للسحب الفوري إلي الحسابات ذات الآجال، والتي ترتبط بآجال الاستخدامات وتشارك بذلك في نتيجة النشاط، الأمر الذي جعل الصكوك المالية تلعب دورا بارزا للقيام بذلك، لذلك تعمل المصارف الإسلامية جاهدة لتطوير الأدوات والمنتجات التي تتعامل بها وذلك من أجل مواكبة احتياجات عملائها التمويلية والاستثمارية

هذا السعي نحو التطور نحو مصاف المصارف العالمية لابد ان يواكبه تطوير في الإفصاح المحاسبي من حيث الكم والكيف وتوقيت الحصول علي المعلومات وهذا هو السبب وراء اختيارنا لهذا الموضوع الذي إخترنا له صكوك المشاركة نموذجا لعملية الافصاح المحاسبي لها.

Abstract

Islamic banks are currently exposed to the same risks and difficulties that are exposed to international banks, as they depend on the Murabaha method, which represents the large part of their activities, and thus approaching the traditional model of the activities of traditional banks in this aspect. Therefore, in order to keep pace with the Islamic banks progress in the global banks must be the use of the use of the development of the liabilities side of the transition from deposits can be withdrawn immediately to accounts with deadlines, which are linked to the terms of use and participate in the result of activity, which made the financial instruments play a prominent role to do so, Therefore, Islamic banks are working hard to develop the tools and products they deal with in order to meet the needs of their customers financing and investment.

This quest towards the development of global banks must be accompanied by the development of accounting disclosure in terms of quantity and quality and timing of access to information and this is why we chose this subject, which we selected the instruments of participation model of the process of disclosure accounting.

مقدمة:

شهد منتصف السبعينيات من هذا القرن العشرين ظهور المصارف الإسلامية وتابع ذلك اجتهادات ملحوظة في مجال الفكر المصرفي الخاص بالصكوك المالية لها قيمتها ووزنها، وتعتبر الصكوك التي تصدرها المصارف التقليدية هي أدوات مصممة بالأساس لواقع اقتصادي مختلف ولمرحلة معينة من النمو الاقتصادي لا تتناسب مع ظروف الدول الإسلامية ولا طبيعة المصارف بها، وعجزت بالفعل علي أن تكون أداة فعالة لتعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية بل وكانت عاملا مساهما أساسيا في زيادة مديونية الدول النامية عموما وإرباك خططها التنموية، أما الصكوك المالية الإسلامية فأنها تنصب علي النشاط الحقيقي المنتج لا النشاط النقدي، والبلدان الإسلامية تحتاج إلي صكوك مالية تكون أدوات ملكية ومشاركة ومساهمة في رؤوس أموال المشروعات كما تتطلب وتحتاج إلي الاعتماد في التمويل علي السوق المحلية وعلي الفوائض التي يمكن جمعها وتعبئتها محليا واستخدامها بطريقة مثلي.

والعلاقة بين المصرف الإسلامي الذي يقوم بإصدار الصكوك وأصحاب الصكوك قائمة علي علاقة الوكالة بجعل أو علي أساس قاعدة الغرم بالغرم أو المشاركة في الأرباح والخسائر، فهي في حاله الغنم بالغرم يكون توزيع الأرباح وتحمل الخسائر طبقا لنصيب مشاع بين المصرف الإسلامي وأصحاب الصكوك التي يصدرها المصرف، ولا يحصل أصحاب الصكوك علي عائد ثابت مثل الصكوك التي تصدرها المصارف التقليدية، ولذلك فان أصحاب الصكوك التي تصدرها المصارف الإسلامية في حاجة الي زيادة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك التي يمتلكونها من حيث الكم والكيف والتوقيت المناسب للحصول علي المعلومات حيث يترتب علي عدم الإفصاح إلي عدم قدره المصارف الإسلامية من الرد علي جمله الانتقادات التي توجه إليها مما يؤثر بالسالب علي قدرة هذه المصارف علي ترويج صكوكها.

1- أهمية الدراسة

إن تعرض المصارف الإسلامية إلي حملة من الانتقادات أدت الي تذبذب الثقة في أدائها، ولا تتم إعادة هذه الثقة إلا من خلال الإفصاح المحاسبي لهذه الصكوك المالية، لكي يتمكن المودع صاحب الصك من تقيم أداء الصك وكذلك تقيم أداء المصرف الإسلامي الذي يقوم بإصدار الصك مما يساعد علي فهم نشاطه وقوته وكذا مركزه المالي، من هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية في المصارف كآلية لتعزيز نشاطها وقدراتها وزيادة أرباحها.

2- إشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدم، سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات، أهمها:

ما المقصود بالإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية ؟ وما هي آلياته ؟ وهل هي مختلفة عنها في المصارف التقليدية ؟

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة اهداف، أبرزها:

- ✓ إلقاء الضوء علي الضوابط المختلفة لعملية الإفصاح المحاسبي، وعرض تأثير البيئة الإسلامية علي مفهوم ونطاق وحدود الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية.
- ✓ عرض الإطار العام للإفصاح عن الصكوك المالية في المصارف الإسلامية.
- ✓ إبراز آلية الإفصاح عن الصك بصورة مستقلة في قوائم منفصلة عن قوائم المصرف كخيار متاح
- ✓ الإفصاح عن الصكوك في القوائم المالية للمصرف ككل كخيار بديل.

أولا: التصكيك الإسلامي: المفهوم، الأهمية والأنواع، السيرورة

تعتبر عملية التصكيك الإسلامي وجها جديدا من أوجه الإبتكارات المالية التي ذاع صيتها وانتشر استعمالها في الآونة الأخيرة، هذه الآلية التي حملت في طياتها عديدا من الخصائص والمزايا، كما أنها كأداة تمويلية تساعد أيضا على تطوير العمل البنكي الإسلامي، وتخطيه لمخاطر عديدة.

أ- مفهوم التصكيك الإسلامي:

يمكن الإشارة إلى عملية التصكيك الإسلامي على أنها أسلوب تمويلي حديث يوفر طبيعة مغايرة لانتقال الأموال، حيث ينظر إليه على أنه:

- إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا.[1]
- إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا وسيتم إنشاءها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.[2]

ب- خصائص التصكيك الإسلامي:

يتميز التصكيك الاسلامي بخصائص عديدة، أهمها:[3]

- ✓ التصكيك يمكن أن يؤطر بإطار زمني محدد؛
- ✓ تحديد العائد مسبقا بالنسبة للورقة لا يعني خلوها من المخاطر، وبالتالي يبعدها عن السندات ذات الفائدة الثابتة والخالية من المخاطر؛
- ✓ ضرورة أن تكون الأصول محل التصكيك مقبولة شرعا والغلبة فيها للأعيان؛
- ✓ القابلية للتداول في السوق المالية متى ما توفرت الشروط الشرعية المطلوبة للتداول

ج- أنواع التصكيك الإسلامي:

تتمثل أنواع التصكيك الاسلامي فيما يلي:[4]

- **تصكيك رأس مال الدين**: وهو تصكيك ما تمنحه المؤسسات الممولة من قروض للعملاء، لشراء العقارات والسيارات وغيرها من الأعيان، وفي الغالب لشراء العقارات فيما أصبح يعرف بالرهن العقاري، وكذلك ما تمنحه من ديون بواسطة بطاقات الائتمان؛

- **تصكىك تدفقات الفوائد المستقبلىة:** هو عبارة عن تصكىك الفوائد التي ستستحق للمصكك دون أصل القرض أو الدىن، وىكون باستعجال الفوائد المقررة على القروض، وىكون حق حملة الاوراق المالىة هو قبض هذه الفوائد تباعا عند استحقاقها حتى نهاىة أجل استحقاق القرض؛
- **تصكىك مستحقات متوقعة:** كمثل تاجر مرتبط بعقود تصدىر لمبالغ كبىرة، وسوف ىستمر تنفىذ العقد سنوات على أن ىتسلم مستحقات مقسطة خلال هذه السنوات، فىتفق مع شركة تصكىك على نقل هذه المستحقات المتوقعة واصدار أوراق مالىة بها هي الصكوك.
- **تورىق أدوات التموىل:** من مشاركات ومضاربات ممثلة في حصة المؤسسة البادئة في التورىق لرأس المال هذه الأدوات عن طرىق الاتفاق مع شركة التورىق التي تقوم بطرح قىمة التموىل في صورة أوراق مالية كصكوك المشاركة أو المضاربة، لىشترىها المستثمرون والذىن ىكون من حقهم الحصول على حصة من العائد المحقق، إضافة إلى أصل رأس المال، وىمكنهم تداولها في السوق الثانوىة

د- سيرورة عملية التصكيك الإسلامي:

عموما تمر عملية التصكيك الإسلامي بالمراحل التالية:[5]

- **مرحلة إصدار الصكوك:** تتم هذه المرحلة عبر خطوتين:

- الشركة المنشئة تعىن الأصول التي ىراد تصكىكها: بحصر وتجمىع ما لدىها من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد ىعرف بمحفظة التصكىك، ونقلها إلى شركة الأغراض الخاصة، وهي كىان مستقل تم تأسىسها من قبل الشركة المنشئة بقرار من هىئة سوق المال وفق للشروط والإجراءات الخاصة.

- تصكىك الأصول ثم بىعها: تقوم شركة الأغراض الخاصة بإعادة تصنىف الأصول وتقسىمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب وتلبي حاجات ورغبات المستثمرىن ثم تحوىلها إلى صكوك وبىعها إلى المستثمرىن.

- **مرحلة إدارة محفظة الصكوك:** ىتم بىع الصكوك للمستثمرىن، فتقوم إدارة شركة الأغراض الخاصة بإدارة هذه المحفظة نىابة عن المستثمرىن طىلة مدة الإصدار كما تقوم بتوفىر جمىع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.
- **مرحلة إطفاء الصكوك:** وذلك بدفع قىمة الصكوك الاسمىة في التوارىخ التي تحددها نشرة الاصدار.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية: مفهومه، أنواعه، أهميته

تتغير المعلومات المحاسبية من مجتمع لأخر طبقا لعوامل عديدة ، كما أن درجة الإفصاح تتوقف علي الهدف من القوائم والتقارير المالية وعلي كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها ، وتتوقف صحة قياس النتائج المحاسبية وإعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية علي التطبيق الواعي والأمين للأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك ما يتضمنه إطارها النظري من سياسات وقواعد علمية وعملية متفق عليها من المحاسبين والهيئات المحاسبية المهنية المختلفة.

أ- مفهوم الإفصاح المحاسبي

لا يوجد تعريف واضح ومتفق علية للإفصاح، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الإفصاح المحاسبي له مفهوما متغيرا يختلف من بيئة لأخرى، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لأخر، نظرا لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى، التي قد تشكل قوة ضغط علي المؤسسة لتقوم بالإفصاح عن نوعية معينة من المعلومات بالشكل الذي يؤثر علي مفهوم الإفصاح المحاسبي.

عرف الإفصاح المحاسبي على أنه:" إظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل".[6] وعرف أيضا على أنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها. أيضا عرف الإفصاح على أنه: العلانية والنشر للبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات.[7]

ب- أهمية الإفصاح المحاسبي: يعتبر الإفصاح الكامل جزءاً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة، فقرار الإبلاغ عن معلومات من عدمه يتبع الأهمية النسبية للمعلومات المطلوب نشرها؛ والتي من شأنها التأثير على حكم وقرار الجهات المستخدمة لهذه المعلومات؛ حيث أن كمية وطبيعة المعلومات المنشورة تخضع للموازنة ما بين[8]:

- كفاية المعلومات والتفاصيل التي من شانها إحداث تغيير في قرار المستخدم.
- الأخذ بعين الإعتبار الكافي بأن تكون المعلومات المفصح عنها مفهومة للمستخدم؛ مع إعتبار محدد التكلفة والمنفعة للإفصاح[9].

وفي العشرة أعوام الأخيرة؛ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كثيراً من المعايير المحاسبية التي تحتوي بجوهرها كثيراً من الجوانب التي تعلق بالإفصاح، ومن أسباب ازدياد متطلبات الإفصاح الآتي[10]: التعقيد في بيئة الأعمال، الحاجة للمعلومات في الوقت المناسب: فالمستخدم يحتاج لمعلومات جارية وفعالة ولها قيمة تنبؤية دائماً، استخدام المحاسبة كوسيلة رقابة وإشراف حيث تتطلب الجهات الحكومية الإبلاغ والإفصاح عن معلومات لها تأثيرات مستقبلية.

وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها:[11] أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف، تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة، تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأهداف المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمنشأة ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها،[12] بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

ج- أنواع الإفصاح المحاسبي: نظرا لأهمية الإفصاح واعتباره ركيزة أساسية ومصدر تعزيز للإدارة الرشيدة ويخدم مصالح مختلف الأطراف فتتم تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك كالآتي:[13]

- **الإفصاح الكامل**: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرار، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- **الإفصاح العادل**: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات تجميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيع مصلحة فئة، معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف بسبب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.
- **الإفصاح الإعلامي**: هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرار مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.
- **الإفصاح الوقائي**: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.
- **الإفصاح الاختياري**: يتوفر المديرين معلومات عن الأداء المالي المستقبلي أكثر من غيرهم من الخارج وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة المعاملات وزيادة السيولة.[14]
- **الإفصاح الأمين**: وهو يعكس الأوضاع الحقيقية، لغته سهلة مفهومة للعامة والخاصة يساعد بأمانة على فهم المحتوى الواجب الإفصاح عنه.[15]

مما سبق نستخلص أنه تتعدد أنواع الافصاح بتعدد احتياجات أصحاب المصالح فكل نوع من الأنواع السابقة يخدم ويلبي احتياجات فئة معينة و كل هذه الأنواع تجسيد للبيانات المالية.

د- أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية

✓ تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمصارف من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه علي الحفاظ علي الثقة بالنظام النقدي،

وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم علي مدي سلامة الوضع المالي للمصرف وعدم قيام المصارف بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم.[16]

✓ وترجع أهمية الإفصاح أيضا للمصارف إلي ما يعرف بالهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي من قاعدة ضيقة من رووس أموال المصارف بالمقارنة بالودائع، بحيث لا تكاد تؤمن البنية الأساسية لهذه المصارف، وامتياز تعبئة موارد هائلة من خلال الودائع يؤمن للمصارف التقليدية القدرة علي امتلاك سلطة اقتصادية وسياسية هائلة، بحيث نستطيع القول أن المصارف أهم مراكز السيطرة في النظام الرأسمالي، فهذه المصارف عن طريق رأسمالها من الممكن أن تجدب أموالا وودائع لتوظيفها تبلغ أضعاف راس المال لهذه المصارف.

✓ ويعتبر رأس المال هو الملجأ الرئيسي لامتصاص المخاطر التي تتعرض لها المصارف سواء كانت مخاطر الأصول أو مخاطر الائتمان وغير ذلك من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ونتيجة لتعثر بعض المصارف الدولية وتوسع أنشطة المصارف لتشمل العديد من الدول، بالإضافة إلي المنافسة الشديدة التي أحدثتها المصارف غير التقليدية ونتيجة تدني رؤوس أموال هذه المصارف وافق محافظو المصارف المركزية للدول الصناعية والمجموعة الأوربية الاقتصادية في جويلية عام 1988 علي تقرير لجنة بازل، ويقترح هذا التقرير معيارا موحدا لكفاية رأس المال من أجل تقوية واستقرار النظام المصرف دوليا عن طريق ما يلي: [17]

- ✓ تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دوليا
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة علي أعمال المصارف.
- ✓ وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف.

ولكن الأمر يكون أصعب في المصارف الإسلامية ويرجع ذلك إلى:

- ✓ العائد متغير وفق أحوال الربح أو الخسارة
- ✓ رأس المال عرضة أيضا للربح والخسارة حسب نتيجة الأعمال.
- ✓ لازالت أعمال بعض المصارف الإسلامية القائمة على المشاركة والمضاربة خارج نطاق إشراف البنك المركزي.

✓ كما أن المشاركة وامتصاص المخاطر مظهر واحد للمصرفية الإسلامية، وهي نقطة الاختلاف الرئيسية بين أنواع المصارف، فبينما هي في المصارف التقليدية مضمونة العائد ورأس المال عكس المصارف الإسلامية ومن ثم لابد أن تختلف معايير كفاءة رأس المال وتقدير المخاطر، وهنا تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية.

ثالثا: ميكانيزمات الإفصاح عن الصكوك المالية الاسلامية: صكوك المشاركة والمضاربة نموذجا–

أ– مكونات الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية

يشتمل الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية العناصر التالية: [18]

- ✓ البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تمارس فيها المنشات أعمالها

- ✓ معلومات أساسية عن المصرف الإسلامي المصدر للورقة المالية.
- ✓ الصك بصفته المستقلة (مفهومة) والأنشطة التي يقوم بها.
- ✓ القوائم المالية الأساسية وتشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية الإيضاحات والقوائم المتممة للقوائم المالية وتشمل:[19]
  - الملاحظات الإضافية والإيضاحات المتممة
  - تقارير وبيانات تهدف إلي زيادة قابلية القوائم المالية للفهم والتفسير مثل: لبيانات المقارنة عن أعوام سابقة، معدلات ونسب التحليل المالي، الرسوم البيانية.
  - تقارير تهدف الى إصغاء الثقة علي محتويات التقارير المالية مثل: تقرير مراجع الحسابات، تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
  - تقرير عن المسئولية الاجتماعية.
  - تقارير أخرى لأغراض مختلفة.

ب- خطوات الإفصاح المحاسبي عن الصكوك الإسلامية:

يشمل الإطار العام المقترح للإفصاح المحاسبي:[20]

- ➢ الإفصاح أولا عن الصك موضع الدراسة.
- ➢ الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية ذاتها في قوائم مستقلة عن قوائم المصرف الإسلامي.
- ➢ الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية في القوائم المالية للمصرف الإسلامي.
- ➢ الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية في الإيضاحات والقوائم المتممة للمصرف الإسلامي.

ج- الإفصاح المحاسبي لصك المشاركة:

- ➢ **تصكيك أو صك المشاركة:**

يشترط في عقد المشاركة ما يلي:[21]

- ✓ أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدما
- ✓ أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة.
- ✓ يعتبر الربح في نظام المشاركة تكلفة في العملية الإنتاجية، مما يجعل المصرف ذا علاقة إيجابية بالنسبة للاستثمار وجدواه ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد، وتكون المشاركة عادة لمدة محددة، أو طويلة الأجل ولهذا تشبه النموذج الغربي في شركة التضامن وينظر إليها علي أنها الإدارة المالية الإسلامية الخالصة حيث إنها تقوم علي مبدأ المشاركة والاستفادة من المخاطرة، والمساهمة في مشاركة يمكن أن تكون في مشروع جديد أو تمويل لمشروع قائم، والأرباح توزع علي أسس متفق عليها قبليا إما الخسارة فتتنوع حسب حصص رأس المال.
- ✓ والمصرف يشارك العملاء في العمليات التجارية والصناعية والزراعية وتدور العلاقة بين البنك والعميل في إطار المشاركة بين الطرفين في التمويل والإدارة وفي الربح ويتوقف عائد المشاركة بين الطرفين علي ما تسفر عنه نتيجة المشاركة بينهم من ربح أو خسارة

ويمكن تقسيم المشاركات من عدة اتجاهات:[22]

– **وفقا لطبيعة الأصول المملوكة**: هناك مشاركات في النفقات المتغيرة والمشاركة المستمرة التي تدخل في تكوين رأس المال الثابت.

– **وفقا للاستمرار**: المشاركة المستمرة في شكل أسهم. والمشاركة المتناقصة التي يسترد فيها المصرف مشاركته بالتدريج مع حصة ربحه وفقا لأغراض المشاركة: منها المشاركات التجارية، المشاركات الزراعية، والمشاركات الصناعية.

وفقا للمدة: قصير الأجل وطويلة الأجل

– **وفقا للاستخدام**: مشاركات عامة مع كل نشاط المصرف. ومشاركات متخصصة لمشاريع معينة أو نشاط معين

ويمول صك المشاركات العديد من الأنشطة مثل: [23]

- الاستثمارات المباشرة الجديدة
- التوسعات في مشروعات قائمة
- المشاركة المتناقصة.
- تمويل رأس المال العامل: والأساليب الحديثة في تمويل رأس المال العامل يمكن حصرها في ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول**: تمويل الأصول الثابتة والمتداولة للمشروعات، كنصيب لها في المشاركة ونصيب المصرف في سقف معين والسحب منه كذلك محدد، ويتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لهذا السقف ونسبته الي الأصول الثابتة والأصول المتداولة
- **النوع الثاني**: يقوم المصرف تمويل الأصول المتداولة فقط مع تأجير الأصول الثابتة، ويتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.
- **النوع الثالث**: يقوم المصرف تمويل الأصول المتداولة أيضا كما في النوع السابق، إلا أنة يقوم بتمويل الأصول الثابتة علي سبيل الهبة أو التبرع، ومن ثم يتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.

بنود الإفصاح المحاسبي لصك المشاركة:

يشمل الإفصاح المحاسبي لصك المشاركة على البنود التالية:[24]

- **الإفصاح عن رأس مال المشاركات**: يتم الإفصاح عن مساهمات المصرف في صك المشاركة وقيمة نصيب كل نوع من أنواع المشاركات القائمة سواء المشاركة الثابتة أو المتناقصة ونوع هذه المشاركات نقدا أو عينا فإذا كانت نقدا تقاس بالمبلغ المدفوع ، أما إذا كانت عينا فيتم تقييمها بالقيمة السوقية

ويتم تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات طويلة الأجل عادة علي أساس التكلفة. ومع ذلك فإنه إذا كان هناك انخفاض مستمر في قيمة المساهمة فيجب تخفيض قيمتها الدفترية بما لحق بقيمتها من تدهور تحميلا علي حساب الأرباح والخسائر، ويمكن التوصل إلي المؤشرات الدالة علي قيمة الاستثمارات ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية المنتظرة منها، ويؤخذ في الاعتبار أيضا المخاطر ونوع ونصيب المنشأة المستثمر ة في المنشأة موضع الاستثمار .

- **الإفصاح عن مصروفات التأسيس ومعالجتها**: الإفصاح عن معالجة مصروفات التأسيس مثل دراسات الجدوى أو ما في حكمها ومدي اتفاق أطراف المشاركة علي اعتبارها من رأس المال المشاركة أم لا، وطريقة علاجها في الحالتين
- **الإفصاح عن المخصصات**: الإفصاح عن المخصصات وتقسيمها حسب نوع المشاركة وأنواعها
- **الإفصاح عن الاحتياطيات**: الإفصاح عن الاحتياطيات وتقسيمها حسب نوع المشاركة وأنواعها
- **الإفصاح عن معالجة التصرف في الاستثمارات**: عند بيع استثمار معين فإن الزيادة أو النقص بسبب حصيلة البيع وتتمثل في الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية يتم ادارجها بحسابات النتيجة بعد الأخذ في الاعتبار أيضا ما يخص هذا الأصل الاستثماري من مخصص إعادة التقييم سواء بالنقص أو بالزيادة ,ويتم الإفصاح عن ملخص لكل حركة في قيمة الاستثمارات خلال الفترة في القوائم الملحقة بالقوائم المالية
- **الإفصاح عن مديني عمليات المشاركة وأسبابها**: إذا ترتب علي عمليات المشاركة خسائر بسبب تقصير المتعامل (المشارك) يتم تحويل المشاركة الي دين في ذمة المشارك.
- **الإفصاح عن أثر تغير أسعار صرف العملات والتضخم علي استثمارات صك المشاركات ونتائج أعماله**: يعتبر تغير أسعار صرف العملات و التضخم من العوامل التي تؤثر علي القيمة السوقية لصك المشاركات ونتيجة أعماله، لذلك علي المصرف الإفصاح عن هذه التغيرات وأثارها.
- **الإفصاح عن الضمانات**: يحتفظ المصرف بضمانات للحفاظ علي أموال المشاركة في حالة التعدي والتقصير من قبل المشارك، وعلي المصرف الإفصاح عن هذه الضمانات وأنواعها وقيمة كل نوع من أنواع هذه الضمانات، وهذه الضمانات لحماية رأس المال المشارك في بعض الحالات مثل سوء الإدارة أو الإهمال أو التقصير أو مخالفة لشرط من شروط المشاركة
- **الإفصاح عن تخارج المصرف في المشاركة المتناقصة**: يقوم البنك باسترداد حصته خلال الفترة المحددة بالإضافة إلي نصيبه من العائد أو ناقصا منه في حالة الخسارة، ما لم تكن الخسارة بسبب سوء الإدارة من الشريك أو لمخالفة شروط المشاركة.
- **الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية للصك**.
- **الإفصاح عن أرباح إعادة التقييم للأصول المساهم فيها المصرف في رأس أموال المشاركة**: وتمثل الفرق بين قيمتها السوقية وقيمتها الدفترية،كذلك أرباح إعادة التقييم في رأس المال المشارك المتبقي
- **الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات الناتجة عن عمليات صك** المشاركة : علي المصرف ان يقوم بالإفصاح عن الإيرادات حسب كل نوع من أنشطة صك المشاركات ويتم التفرقة بين:

✓ الإيرادات العادية: إذا قورنت تلك الإيرادات بالتكاليف اللازمة لتحقيقها، وكانت النتيجة ربحا فهو يوزع بين المصرف والمشاركين بالنسب المتفق عليها لاقتسام الأرباح والخسائر بينهم.

✓ الإيرادات العرضية والإيرادات الرأسمالية: يتم مقارنتها بتكلفتها وناتجها يوزع بين المصرف والمشارك بنسبة رأس المال لا بنسبة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهما، وهناك من الآراء ما تري توزيعها بين رب المال ورب

العمل بنسبة تختلف عن نسبه توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهما مع ترجيح حصة رب المال، ويرجع السبب لذلك لان هذه الايرادات ناتجة لتغير أسعار رأس مال المشاركة التي يساهم بها المصرف وليست نتيجة جهد وعمل المشارك ، ويميل الباحث لهذا الراي باعتبار هذه الأرباح عرضية طبقا لعوامل خارجية وليس بسبب قرارات ومجهودات المشارك.

ويتم التفرقة بين المشاركات المنتهية خلال الفترة المالية و المشاركات غير المنتهية في تحديد الربح علي النحو التالي:

- عمليات المشاركات التي تبدأ خلال السنة المالية للمصرف ويتم إنجازها وتصفيتها من خلال مبدأ القياس الفعلي و لا توجد مشكلة في الإفصاح عنها.
- عمليات المشاركة التي تبدأ خلال السنة المالية للمصرف وتمتد لما بعد نهاية السنة المالية للمصرف، وهنا يواجه المصرف مشكلة قياس وعرض نتيجة أعمال المشاركات.

➢ **الإفصاح عن أسس توزيع الربح بين المصرف والمشروعات المشتركة المستمرة حيث يتم توزيع الربح بين المصرف والمشروعات المشارك بها علي النحو التالي:**[25]

أولا: فصل حصة المشروع عن العمل كمضارب وهي تقدر بنسبة شائعة من الربح.

ثانيا: توزيع الباقي بنسبة رأس المال المشترك بين المصرف والمشروع المضارب

➢ **الإفصاح عن السياسات المحاسبية، مثل:**

- كيفية احتساب القيمة الدفترية للاستثمارات.
- كيفية معالجة التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات.
- كيفية معالجة فائض إعادة التقييم عند بيع الأصول الاستثمارية.

يتم اعتماد سياسة لإعادة التقييم علي أساس دوري وبشكل منتظم مما يتطلب إعادة تقيم جميع الاستثمارات طويلة الأجل في نفس الوقت، أو علي الأقل إعادة التقييم لجزء كبير من الاستثمارات، وتقيد الزيادة في القيمة المدرجة الناتجة من إعادة تقيم الاستثمارات طويلة الأجل مباشرة إلي حقوق المساهمين تحت بند فائض إعادة التقييم ، أما الانخفاض في القيمة المدرجة أثر إعادة تقيم نفس الاستثمار فإنه يحمل علي الأرباح ما عدا ذلك الجزء منه الذي يعتبر متعلق بزيادة سابقة نتجت من إعادة التقييم وأدرجت في فائض إعادة التقييم فإنه يحمل علي تلك الزيادة التي سبقت.,ويجب الإفصاح في حالة إتباع سياسة إعادة التقييم علي ما يلي:

- السياسة المتعلقة بتكرار إعادة التقييم.
- تاريخ أخر إعادة تقيم.
- أسس إعادة التقييم، وعما إذا تم الاعتماد علي تقييم خارجي.

➢ **الإفصاح عن طريق التخارج:** إذا انتهت المشاركة أو صفيت و لم يتم تسليم حق المصرف في رأس المال المشارك بعد انتهاء المشاركة تعتبر هذه الحصة دينا علي الشريك، وإذا صفيت المشاركة قبل عملية التملك في المشاركة المتناقصة فيتم تخفيض ما تم استرداده بالتصفية من حصة المصرف فيها من حساب التمويل بالمشاركات ويتم الاعتراف بما نتج من ربح آو خسارة من الفرق بين القيمة الدفترية وما تم استرداده في قائمة الدخل.

- **الإفصاح عن تقارير الرقابة والمراجعة**
- **الإفصاح عن تقارير الجهات الرقابية المختلفة مثل هيئة الرقابة الشرعية – مراجع الحسابات –** أي جهات اخري وحالات الخروج عن هذه القواعد وأسباب ذلك.
-

خاتمة

للإفصاح المحاسبي عن الصكوك الإسلامية أهمية كبيرة نظرا لاختلاف طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي الذي يقوم بإصدار الصكوك وأصحاب الصكوك حيث أنها تكون قائمة علي علاقة الوكالة بجعل أو علي أساس قاعدة الغرم بالغنم أو المشاركة في الأرباح والخسائر فهي في حالة الغنم بالغرم يكون توزيع الأرباح و تحل الخسائر طبقا لنصيب مشاع بين المصرف الإسلامي وأصحاب الصكوك التي يصدرها المصرف، ولا يحصل أصحاب الصكوك علي عائد ثابت مثل الصكوك التي تصدرها المصارف التقليدية ولذلك فان أصحاب الصكوك التي تصدرها المصارف الإسلامية في حاجة الي زيادة الإفصاح عن الصكوك التي يمتلكونها من حيث الكم والكيف والتوقيت المناسب للحصول علي المعلومات حيث يترتب علي عدم قيام المصارف بذلك بالشكل الذي يمكن أصحاب الصكوك من تقييم ومراجعة اداء الصكوك الي وجود عدم الشفافية لهذه الصكوك وأدائها ويضعف هذه المصارف من القدرة علي مواجه الانتقادات التي توجه اليها مما يؤثر علي قدرتها علي ترويج صكوكها.

والمصرف في مرحلة تالية عندما تنجح بعض الصكوك التي يصدرها يتم طرحها في بورصة الأوراق المالية، وبذلك المصرف مطالب بزيادة الإفصاح المحاسبي حيث يكون للإفصاح المحاسبي جانبان:

– الجانب الأول: خاص بهيئة سوق المال وهي تهدف من هذا الإفصاح الي التحقق من مدي الوفاء بالمعلومات التي يحتاج إليها المستثمرين.

– الجانب الثاني: جانب المصرف، وهي يتضمن شقين الأول يتمثل في دور المحاسبي الذي يعد المعلومات، أما الجانب الأخر فهو دور المراجع الخارجي الذي يضفي الثقة علي المعلومات.

الهوامش والمراجع:

[1]- حمود سمير، العوامل المؤثرة في التسيير، **التوريق كأداة مالية حديثة**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005، ص: 59.

[2]– زاهرة بني عامر، **التصكيك المدعوم بالأصول والتصكيك القائم على الأصول أيهما مقبول إسلاميا**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص: 07.

[3]- عبد القادر زيتوني، **التصكيك الإسلامي ودوره في الرفع من كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، 8–9 ديسمبر 2013 ، الجزائر، ص: 16.

[4]- وليد مصطفى شاويش، **الربا في الصكوك والسندات الممثلة للنقود والديون**، ندوة مستجدات الفكر الإسلامي الحادية عشر الإجتهاد لتحقيق المناط (فقه الواقع والمتوقع)، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، 18–20 فيفري، 2013، ص: 38.

[5]- سلىمان ناصر، ربىعة بن زىد، **الصكوك الإسلامىة كأداة لتموىل التنمىة الاقتصادىة ومدى إمكانىة الاستفادة منها في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبىقات الابتكار المالي، والهندسة المالىة بىن الصناعة المالىة التقلىدىة والصناعة المالىة الإسلامىة، سطيف، 05-06 ماي 2014، ص : 06.

[6]- الحالي وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، 1996، ص: 381.

[7]- عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي، **تحليل ونقد القوائم المالية**، دار الكتب المصرية، مصر، 1993، ص: 35.

[8]- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 103.

[9] - Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D. **Intermediate Accounting**. 12th ed, 2005, p:33.

[10] -Idem, pp:180-184.

[11]- زوينة بن فرج، **الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الالفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007، ص:5.

[12]- أحمد زغدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مجلة الباحث، العدد07، 2009، ص: 84.

[13]- عادل رزق، "**الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض للتجربة المصرية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص ص:185-187.

[14]- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 190

[15]- محمد سمير الصبان، **دراسات في الأصول المالية: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي**، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص: 147.

[16]- عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، **دراسة للنقود والمصارف والسياسات النقدية في ضوء الإسلام**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990، ص: 122.

[17] -Paul A . Griffin and Samao J.R.Wallach, Latin American Lending By Major us Banks " **The Effects of Disclosure About Nonaccrual Loans and Loss**" , The American Review, October 1991, pp: 830- 946 .

[18]- سامي يوسف كمال محمد، **الافصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية واثرة علي ترويجها**، بحث للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة بنها، 2001، ص .25

[19]- احمد محي الدين أحمد ، **أسواق الأوراق المالية وأثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي**، جدة، إصدار مجموعة دله البركة، 1995، ص: 240 .

[20]- أميرة إبراهيم عثمان، **دراسة تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية علي المستوي الدولي**، مجلة البحوث العلمية جامعة الإسكندرية، 1992، ص: 407.

[21]- سامي يوسف كمال محمد، **مرجع سابق**، ص: 60.

[22]- نفسه، ص:.61

[23]- يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج**، دار النشر للجامعات القاهرة، 1998، ص: 83.

[24]- سامي يوسف كمال محمد، **مرجع سابق**، ص: 65.

[25]- عامرية عبد الباسط عامر، **دراسة تحليلية للمشاكل المحاسبية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الأزهر، 1989، ص 146.

واقع محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط .بسكرة.الجزائر

أ/ خالدي فراح
جامعة: العربي بن ميهيدي بأم البواقي
Email : samira.walid1@gmail.com

د/ زاوي صوريا
جامعة: محمد خيضر ببسكرة
Email :souria_net@yahoo.fr

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع محاسبة الموارد البشرية بمبادئها وطرق معالجتها المحاسبية لتكاليف الموارد البشرية من توظيف وتدريب وأجور في المؤسسات الجزائرية حيث تم اختيار مؤسسة **توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة** كحالة لدراستها، وبعد دراسة وتشخيص هذه العملية بالمؤسسة محل الدراسة توصلنا إلى أن المؤسسة تقوم بالمعالجة المحاسبية لبعض تكاليف الموارد البشرية ولكنها لا تطبق محاسبة الموارد البشرية بمبادئها كإجراء عملية إطفاء المورد البشري، كما أكدت النتائج أن المؤسسة لا تعالج محاسبيا كل التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية، وإنما تقتصر العملية على الأجور، وتكاليف التدريب، وجزء من تكاليف التوظيف، وفي الأخير قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالموضوع.

Abstract:

This study aimed to highlight the reality of accounting and human resources to its principles and methods of accounting processing of the costs of human resources recruitment and training and wages in the Algerian institutions, was chosen as the electricity and gas distribution center of Biskra as a case for study institution, and after the study and diagnosis of this process, the institution under study, we determined that the institution is the accounting treatment for some of the human resources costs but it does not apply accounting and human resources to its principles as a measure extinguish human resource process, and the results confirmed that the institution does not address the accounting of all costs related to human resources, but the process is limited to wages and training costs, and part of the recruitment costs, and in the recent study made a series of recommendations on the subject.

مقدمة:

إن الموارد البشرية أداة أساسية تستند إليها المؤسسة، كونها مصدر حقيقي لإنشاء وتعزيز قدرتها على التنافس وتحسين وضعيتها في السوق، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تسيير هذه الموارد، من استقطاب واختيار وتوظيف، إلى الإشراف على تدريبها وتحفيزها ومتابعة أدائها.

ونتيجة للتغيّرات البيئية المتمثّلة في المتغيِّرات التكنولوجية، متطلبات الإبداع، والتحديَّات الخاصة برضا الزبائن، تحاول المؤسسة جاهدة الحصول على موارد بشرية ماهرة، من خلال انفاقها العديد من الأموال على نشاطات تسيير هذه الأخيرة من اختيار وتدريب وتنمية خاصة على نشاط التدريب، بإعتبار أن مهارات ومعارف وقدرات ورغبات الموارد البشرية عوامل أساسية للتأثير على أدائه بالإيجاب وبالتالي التأثير على أداء المؤسسة، سواء على المدى القصير أو الطويل.

وبما أن المؤسسة تتحمل تكاليف كبيرة على نشاطات تسيير الموارد البشرية، ظهرت الحاجة إلى متابعة هذه التكاليف ، أي التعامل مع الموارد البشرية كأصول المؤسسة الأخرى وجب تقييم ومتابعة التكاليف المتعلقة بها، مما يسمح بحساب تكلفة وعائد هذا الأصل وإعداد موازنات نقدية خاصة به.

من هنا ظهر مفهوم محاسبة الموارد البشرية كفكرة تدور حول إعتبار الإنفاق على تدريب وتنمية الموارد البشرية استثمار وجب معالجته محاسبيا، لذا ظهرت العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت مفهوم محاسبة الموارد البشرية ومدى تطبيق هذه الفكرة أو استخدامها في المؤسسات، هذا الجدل جعلنا نتوقف لمحاولة معرفة :

إلى أي مدى يتم تطبيق مفهوم محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية ؟

- **تساؤولات الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بوضع التساؤولات التالية:

- ما هو تسيير الموارد البشرية؟ وما هي الوظائف التي يتضمنها؟

- ما هي محاسبة الموارد البشرية ؟ وما هي طرق تطبيقها ؟

- كيف يتم معالجة النشاطات المتعلقة بالموارد البشرية محاسبيا ؟

-كيف يتم القيام بنشاطات الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة ؟

- هل تطبق مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة محاسبة الموارد البشرية؟

- أهمية الموضوع:يكتسي هذا الموضوع أهمية من كون:

- الموارد البشرية بما تملكه من قدرات ومهارات ومعارف عامل أساسي في نجاح المؤسسة وزيادة قدرتها على المنافسة، فهي محرك لباقي الموارد الأخرى، خاصة في بيئة عمل أصبح التنافس فيها بالوقت والتوقيت.

- محاسبة الموارد البشرية كمفهوم ظهر حديثا نابع من كون المورد البشري أصل هام في المؤسسة، وجب معاملته كباقي الأصول الأخرى، من حيث تقييمه.

– العديد من المؤسسات تواجه إشكالية تخصيص مبالغ مالية لنشاطات الموارد البشرية من منطلق أنها تكاليف تتحملها المؤسسة فقط، دون أن تحقق إيرادات أو عوائد في المقابل.

– تعودنا على عملية المعالجة المحاسبية لأصول المؤسسة وخاصة المادية منها، أما قياس ومعالجة الأصول البشرية الإنسانية فهي جديدة سواء علينا أو على المؤسسات.

– أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :

– التعرف على مصطلح محاسبة الموارد البشرية والمباديء التي يقوم عليها.

– توضيح الطرق المتبعة في محاسبة الموارد البشرية.

– معرفة مدى تطبيق مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة لمحاسبة الموارد البشرية.

– لفت الإنتباه لمسيري المؤسسة لأهمية الأخذ بالجديد فيما يخص الموارد البشرية، وخاصة فيما يتعلق بدراسة أو تقييم تكلفة وعائد هذه الموارد.

– تقديم مقترحات من شأنها تفعيل عملية محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة.

أولا: مفهوم محاسبة الموارد البشرية: يضم مصطلح محاسبة الموارد البشرية مفهومين أو مصطلحين المحاسبة والموارد البشرية.

1– تعريف المحاسبة: تعرف المحاسبة على أنها " تقنية محاسبية موجهة لتزويد أو تقديم العديد من المعلومات الرقمية ذات الصبغة القانونية والاقتصادية في كل وقت" [1]، " فهي نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن المؤسسة، يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الفئات أو الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات" [2].

إذن المحاسبة مصدرا أساسيا لتوليد وإنتاج البيانات والمعلومات المحاسبية، هاته الأخيرة التي تستفيد منها أطراف متعددة داخلية وخارجية، حيث تساعد على القيام بوظائفها واتخاذ قراراتها بصورة سليمة كأصحاب المؤسسة وإدارتها، الدائنون، والعملاء، المصالح المالية كالضرائب، المحللون الماليون، إتحاد العمال، الباحثون،...الخ.

وعلى هذا الأساس فإن المعلومات المحاسبية تهدف إلى تحقيق عدة مزايا أهمها:[3]

–تنظيم علاقة منظمة بين كافة الأطراف الداخلية والخارجية، للمحافظة على الحقوق وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي.

– قياس نتيجة النشاط الاقتصادي للمؤسسة وبيان مركزها المالي من ربح أو خسارة.

– تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية في المؤسسة، والعمل على ترشيد استهلاكها، مما يساعد على المحافظة على ممتلكات المؤسسة.

-رفع كفاءة عمل الإدارة من خلال تقديم معلومات محاسبية تساعدها على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة وتقييم أداء واتخاذ القرارات بصورة موضوعية ورشيدة.

- تقديم معلومات محاسبية لمستخدميها الخارجيين، تشمل هذه المعلومات القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق).

2- الموارد البشرية: تنشأ المؤسسات لتحقيق أغراض وغايات محدودة، كما أنها تود الاستمرار لأطول فترة ممكنة في خدمة عملائها أو أسواقها، إلا أن ذلك قد يصعب تحقيقه ما لم تملك الموارد القادرة على الاستجابة للتغيير أو التعامل الفعال مع العوامل المؤثرة في بيئتها، ومن بين تلك الموارد، الموارد البشرية.

ففي ضوء أهمية العنصر البشري في العمل لم يعد يستخدم مصطلح الأفراد أو العمال، بل مصطلح الموارد البشرية، للدلالة على أهميته باعتباره أحد أهم عناصر مدخلات العمل، وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى تغيير مصطلح تسيير الأفراد إلى تسيير الموارد البشرية.

فالموارد البشرية هي" جميع الناس الذين يعملون في المؤسسة، رؤساء ومرؤوسين، والذين تم توظيفهم فيها لأداء كافة وظائفها وأعمالها، في إطار ثقافتها التنظيمية، التي توضح وتضبط وتوحد أنماطهم السلوكية من خلال مجموعة من الخطط والإجراءات والسياسات التي تنظم أداء مهامهم الموكلة لهم، وذلك من أجل تحقيق رسالتها وأهدافها الإستراتيجية".[4]

أما علاقة الموارد البشرية بالمؤسسة فهي تشكل عملية تبادل المنفعة، أين تقدم الموارد البشرية مساهمات عملية على شكل مهارات وخبرات وجهد،...الخ، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، مقابل حصولها على تعويضات مادية ومعنوية، لذا تغير اهتمام المؤسسة بالموارد البشرية فيها على مر الزمن، من الاهتمام بعملهم وأدائهم فقط دون مراعاة لشؤونهم، إلى الاهتمام بهم وبرغباتهم واحتياجاتهم، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مهاراتهم ومعارفهم و تحسين أدائهم، وبالتالي اعتبار الموارد البشرية أصل استثماري هام، فجميع موجودات المؤسسة عدا المورد البشري هي موارد سلبية تحتاج إليه لتوليد القيمة المضافة، وتظهر أهمية الموارد البشرية ليس على مستوى المؤسسة فقط، بل على المستوى الكلي أو الاقتصادي.

يعرف تسيير الموارد البشرية بأنه"مجموعة من الإجراءات والقرارات والسياسات التي تمكن من الحصول في الوقت المناسب على الموارد البشرية بالكفاءات والمعارف والقدرات المطلوبة وتحفيزهم وتطوير إمكانياتهم، لتتمكن هذه الموارد من القيام بالنشاطات أو الوظائف وتحمل المسؤوليات من أجل استمرار المؤسسة وتطورها".[5]، فهي بأنه" من أحدث الأنظمة الفرعية لتسيير المؤسسة، يهتم بالمورد البشري باعتباره أهم أصول المؤسسة الإستراتيجية، بحيث يؤدي ذلك التسيير إلى استقطاب، وتنمية، وصيانة الموارد البشرية، وبالتالي يوفر للمؤسسة العمالة المستقرة والمنتجة".[6]

ونظرا لأهمية تسيير الموارد البشرية من منطلق أهمية الموارد البشرية أسند هذا التسيير إلى وظيفة مستقلة في المؤسسة، مهمتها القيام بعدة أدوار أساسية بعدما كانت تقتصر على الدور الاستشاري للوظائف الأخرى فيما يخص الموارد البشرية، أهم هذه الأدوار: [7]

– **دور تنفيذي**: تقوم في ظل السلطة الممنوحة لها بالعديد من الأعمال التنفيذية مثل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمورد البشري وتنفيذها، والاحتفاظ بسجلات العاملين، إعداد البحوث والدراسات الخاصة بهم وتقديم الخدمات لهم كالخدمات الطبية والاجتماعي. [8]

– **دور استشاري**: تقوم بتقديم المشورة للإدارة العليا في المؤسسة، في كافة مجالات تسيير الموارد البشرية، ومن ناحية أخرى فإنها تقدم النصح للمديرين التنفيذيين وتساعدهم على علاج المشاكل التي تقابلهم فيما يخص العاملين تحت رئاستهم، وللوظائف الأخرى حق رفض أو قبول هذه المقترحات حيث أن كل مدير مسئول عن تنفيذ خطط وأعمال معينة في وظيفته، وله سلطة اتخاذ القرارات .

– **دور تنسيقي**: حيث يعمل مديرو الموارد البشرية كمنسقين للأنشطة البشرية، والتي تعتبر كنوع من الرقابة الوظيفية، يتم من خلالها توفير المعلومات اللازمة للإدارة العليا، للتأكد من سلامة تنفيذ الأهداف المتعلقة بالموارد البشرية، وعدم الخروج عن السياسات والإجراءات الموضوعة، والتعرف على مدى توافقها مع أهداف المؤسسة. [9]

– **دور مشارك**: تشارك وظيفة الموارد البشرية كغيرها من الوظائف الأخرى في المؤسسة وانطلاقا من دورها التنفيذي في وضع إستراتيجية المؤسسة وتنفيذها.

– **دور إستراتيجي**: بتغير نظرة المؤسسة للموارد البشرية فيها، من أفراد إلى سلاح إستراتيجي يساعدها على تحقيق أهدافها، تغير دور وظيفة الموارد البشرية، من دورها التقليدي إلى دور إستراتيجي أكثر وأهم فعالية. [10]

وبما أن تسيير الموارد البشرية يعني تسيير العنصر البشري في المؤسسة، وجب تسييره بطريقة فعالة تمكن من استغلال الطاقة المتاحة لديه، بما يحقق أهدافه وأهداف المؤسسة بصفة عامة، تقوم وظيفة الموارد البشرية بتسيير هاته الأخيرة من خلال عدد من الوظائف المهمة والحساسة، لأنها تتعلق بأثمن رأس مال، فتسيير الموارد البشرية يتضمن جذب واستقطاب القدرات الملائمة للتقدم للعمل بالمؤسسة، والاحتفاظ بها، وتطويرها، بعد تقدير احتياجات المؤسسة من العاملين في المدى القصير والطويل وكيفية تأمينهم.

أي أن تسيير الموارد البشرية يتضمن:

– **تخطيط الموارد البشرية**: فتخطيط الموارد البشرية نشاط داعم لأنشطة المؤسسة الأخرى، فهو "النشاط الذي لا يستهدف قياس وتغيير الأفراد أو الوظائف في المؤسسة، وإنما لتأمين تطوير النشاطات وتنفيذها بأسلوب يتناسب مع التطورات المتوقعة في بيئة المؤسسة "[11]، يتعلق تخطيط الموارد البشرية أساسا بتحديد متطلبات المؤسسة من الموارد البشرية في ظل العرض والطلب المستقبلي، فإذا توسعت أعمال المؤسسة واحتاجت إلى زيادة الموارد البشرية لإنجازها ، فإن ذلك يتطلب تحديد نوع وعدد الموارد البشرية المطلوبة.

– **توظيف الموارد البشرية:** تبدأ عملية توظيف الموارد البشرية بالبحث عن الأفراد المناسبين للوظائف الشاغرة، لمحاولة جذب واستقطاب أكفأهم، ثم اختيار وتعيين الأفضل من بينهم، فالاستقطاب عملية تنفيذية موجَّهة لتأمين المهارات المحدَّدة سلفًا في خطة الموارد البشرية، هذه الأخيرة التي تتضمَّن ترجمة الوظائف الشاغرة والمعلومات عنها، إلى مجموعة من الأهداف التي تحدِّد عدد ونوع طالبي الوظيفة الذين سيتم استقطابهم واختيار الأفضل من بينهم، أما وظيفة الاختيار والتعيين فتعتبر الامتداد الطبيعي لوظيفة البحث واستقطاب الموارد البشرية، فهي الوسيلة التي يتم من خلالها المفاضلة بين الأفراد المتقدِّمين لشغل وظيفة معيّنة، وتحديد من منهم الأكثر تأهيلاً من حيث المهارات.

– **تقييم أداء الموارد البشرية:** يعد أداء العاملين من أهم محددات نتائج المؤسسة، فقد تختلف مؤسستين متنافستين على الرغم من تماثل توفر الموارد المادية والمالية والتكنولوجية والمعلوماتية، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى تباين أداء العاملين في كل منهما. [12]نتيجة لذلك فإن تقييم الأداء هو" العملية التي تحصل بواسطتها المؤسسة على التغذية العكسية لفعالية موظفيها". [13]

– **تدريب الموارد البشرية:** التدريب هو" العملية التي من خلالها يزود العاملين بالمعرفة والمهارة لأداء وتنفيذ عمل معين"[14]، فهو"عملية مستمرة منظمة لتنمية مجالات واتجاهات الفرد أو المجموعة لتحسين الأداء وإكسابهم الخبرة وخلق الفرص المناسبة للتغيير في السلوك، من خلال توسيع معرفهم وصقل مهاراتهم وقدراتهم عن طريق التشجيع المستمر على التعلم واستخدام الأساليب الحديثة لتتفق مع طموحهم الشخصي وذلك ضمن برنامج تخططه الإدارة". [15]

– **تحفيز الموارد البشرية:** تعد عملية تحفيز الأفراد من المواضيع التي لاقت اهتمام العديد من الباحثين، فالحاجات الإنسانية مصدر أساسي لدوافع الفرد والمحدِّد الرئيسي لسلوكه في المؤسسة، والحوافز هي "مجموعة العوامل التي تعمل على التأثير على سلوك الفرد من خلال إشباع حاجاته "[16] فهي فرص أو وسائل (مكافآت) توفرها المؤسسة أمام الأفراد العاملين، لتخلق لديهم الدافع من أجل السعي للحصول عليها وإشباع حاجاتهم التي يشعرون بها، عن طريق الجهد والسلوك السليم.[17]، أما عملية التحفيز فهي "محصلة تفاعل بين مجموعة عوامل داخلية تتعلق بالفرد ذاته وعوامل خارجية تحدد اتجاه السلوك لمدى زمني معين"[18]

3– تعريف محاسبة الموارد البشرية: وانطلاقا من تعريف المحاسبة والموارد البشرية تعرف محاسبة الموارد البشرية بأنها "محاسبة الأجور التي تعنى بحساب مختلف مستحقات العمال من خلال العمل على تحديد مكونات أجرة أو راتب العامل"[19]، والملاحظ أن هذه النظرة لمحاسبة الموارد البشرية هي نظرة تقليدية ، تقتصر على النظر لعملية محاسبة الموارد البشرية من منظور الأجر فقط وهو الشيء الذي كان يعبر عنه تسيير الموارد البشرية قديما كما هو الحال عند تايلور، أما النظرة الاستشراقية لهذه العملية فتعرفها بأنها" المحاسبة التي تهتم بقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية، من خلال مختلف العمليات الحسابية المتعلقة بتقييم تكلفة وأداء المورد البشري وأثرهما على الأداء الكلي للمؤسسة في وسط بيئة الأعمال التي تنشط فيها"[20]، والمقصود هنا بالقيمة الاقتصادية قيمة المورد البشري بعد تطويره إضافة إلى تكاليف استقطابه وتدريبه وكل التكاليف التي أنفقتها المؤسسة في سبيل تنميته والمحافظة على قيمته المستقبلية.

فمحاسبة الموارد البشرية تعنى بالعمليات الحسابية للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المتعلقة بالمورد البشري ، من أجل تقييم رأس مالها البشري، بالاعتماد على المعلومات التي تقوم بجمعها بمشاركة كل نظم المعلومات الموجودة في المؤسسة وخاصة نظام معلومات الموارد البشرية، ونظام المعلومات المحاسبية، هذا الأخير الذي يهتم بعمليات جمع ومعالجة البيات وإنتاج معلومات .

وإذا أردنا تحديد الأنشطة أو التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية فيمكن أن نعرف محاسبة الموارد البشرية بأنها " عملية قياس التكاليف المتحققة من قبل المؤسسات عن استقطاب واختيار واستئجار وتدريب وتنمية الأصول البشرية، كما تتضمن قياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية بالنسبة للمؤسسات"[21]

من خلال تعريف محاسبة الموارد البشرية يظهر أن مفهوم هذا الأخير ينطوي على فكرة أن الموارد البشرية هي مورد ذو قيمة اقتصادية للمؤسسة، وجب ضرورة تقييمها وقياسها، كما أن تكلفة هاته الموارد تمثل استثمار كغيره من الاستثمارات في الموارد الأخرى التي تمتلكها المؤسسة، فهو ليس مجرد استثمار فقط بل طويل الأجل وجب إطفائه حسب العمر الإنتاجي له .

وفكرة محاسبة الموارد البشرية تستند إلى افتراضات هي:[22]

-أن للمورد البشري قيمة اقتصادية في المؤسسة، جزء من هذه القيمة مباشر يتمثل في الجهد والوقت الذي يبذله في العمل داخل المؤسسة، وجزء غي مباشر تتمثل في استخدامها للموارد الأخرى كالمعلومات، الآلات،...الخ، للمؤسسة أحسن استخدام.

-تتأثر قيمة الموارد البشرية بمدى تطبيق المؤسسة العاملين فيها لنظم تدريب وتطوير جيدة ومتطورة، مما يسمح لهذه الموارد من تطوير مهاراتها ومعارفها، وبالتالي زيادة مستوى إنتاجية هذه الموارد.

-تعتبر المعلومات المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية ضرورية لفعالية المؤسسة، خاصة في جانب تكلفة وقيمة تلك الموارد، فمثل هذه المعلومات تسمح بتفعيل عملية تخطيط وتوظيف وتنمية الموارد البشرية، وبالتالي يمكن النظر هنا لمحاسبة الموارد البشرية بأنها أداة لتخطيط ورقابة المورد البشري في المؤسسة.

-تتضمن عملية توظيف وتدريب الموارد البشرية تكلفة تتحملها المؤسسة لقاء منافع تحصل عليها المؤسسة مستقبلا، لذا وجب ترجمة هذه التكاليف إلى موازنات مالية أو نقدية وإظهارها في الكشوف المالية للمؤسسة.

-يعتبر المورد البشر أصل من أصول المؤسسة يمكن إدراجه ضمن الأصول المادية (الطويلة الأجل) للمؤسسة، وبالتالي يصبح يخض لعملة الإطفاء حسب عمره الإنتاجي، وما تتضمنه عملية الإطفاء من تحديد الأقساط، التي تتمثل في التدريب والتنمية، مع الإشارة أن الأصول المادية كالآلات والمعدات تخضع إلى ما يسمى الإهتلاك، أما الأصول المعنوية فهي تخضع إلى ما يسمى الإطفاء، وهو ما يتم استعماله في محاسبة الموارد البشرية.

والشيء الملاحظ على افتراضات مفهوم محاسبة الموارد البشرية بأنها افتراضات معقولة ، سواء ما تعلق بالجانب الإنساني فيما يتعلق بوظائف تسيير الموارد البشرية وتأثير فعاليتها على فعالية وإنتاجية المورد البشري، أو فيما يتعلق

بالجانب المحاسبي وإمكانية ترجمة تكاليف الموارد البشرية وخاصة التوظيف والتدريب إلى موازنات مالية، لكن يبقى الافتراض الأخير المتعلق باعتبار المورد البشري أصل مادي يخضع للإطفاء محل جدل الباحثين بين مؤيد ومعارض لتلك الفكرة.

ويمكن القول أن الموارد البشرية باعتبارها أهم موارد المؤسسة، تمتلك هذه الأخيرة الحق القانوني في تشغيلها، وذلك بناء على العقد المبرم بين الطرفين (المورد البشري والمؤسسة)، كما أن المنافع المتأتية من تلك الموارد هي منافع مستقبلية أو طويلة الأجل (على مدار فترة استخدامها)، وبالتالي يمكن توفر أهم خصائص الأصل في الموارد البشرية، ألا وهي (أن للأصل منافع محددة ومستقبلية، وجود حق للمؤسسة عليه بفعل عقد، تمتلكه المؤسسة)، ولكن يبقى إشكالية إمكانية تحديد فترة استهلاك (استخدام) الموارد البشرية كما في الأصول الأخرى، نظرا لخضوعها لعملية التخمين والتقدير الشخصي، خاصة في بيئة عمل تتميز بالتغير وشدة المنافسة.

ثانيا: محاسبة الموارد البشرية .

1- تقييم محاسبة الموارد البشرية:لتقييم قيمة الموارد البشرية في المؤسسة استعملت عدة طرق، أهمها:[23]

– طريقة التقييم على أساس التكلفة التاريخية: يتم وفق هذه الطريقة تقييم المورد البشري بنفس الطريقة المتبعة في تقييم الموجودات المادية، حيث يتم جمع كل التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل المورد البشري وتصنيفها إلى صنفين:

-الصنف الأول: يضم المصاريف الجارية أو الحالية كالرواتب والأجور التي تعالج محاسبيا بالشكل العادي.

-الصنف الثاني: يضم المصاريف الاستثمارية أو الرأسمالية مثل:

– مصاريف التدريب: تضم كل المصاريف التي يمكن أن تتحملها المؤسسة من أجل تحسين أو تطوير مستوى أداء عامل أو عدة عمال والتي تضم مصاريف المدربين، النقل، الإيواء، ...الخ.

– مصاريف التوظيف: تضم كل المصاريف التي تحملتها المؤسسة في سبيل الحصول على الفرد المناسب ووضعه في المكان المناسب، كمصاريف الاستقطاب، إجراء الاختبارات، الإعلانات، ...الخ.

يتم إطفاء هذه المصاريف بقسمتها على العمر الإنتاجي للعامل(والمتمثل في مدة العقد المبرم بين المؤسسة والعامل) ليتم تحديد قسط الإطفاء السنوي .

مع الإشارة إلى أن المصاريف الاستثمارية تسمى محاسبيا بقيمة الأصل، التي تظهر في الميزانية مطروح منها قسط الإطفاء السنوي.

– طريقة التقييم على أساس التكلفة الإستيدالية: تقوم هذه الطريقة على تقييم المورد البشري الحالي(القديم) من خلال حساب تكلفة التضحية أو تكلفة إحلال مكانه مورد بشري جديد يماثله في المهارة والمعرفة ، حيث يكون أمام المؤسسة طريقتين لحساب تكلفة التضحية هما:

-تكلفة الاستبدال الوظيفي: بمعنى حساب تكلفة إحلال عامل محل عامل آخر يعمل داخل المؤسسة، شريطة أن العامل الجديد بإمكانه القيام بنفس المهام والوظيفة.

-تكلفة الاستبدال الشخصي: بمعنى حساب التكلفة التي تتحملها المؤسسة في سبيل إحلال عامل جديد محل عامل حالي يماثله في المهارة.

وما يعاب عن هذه الطريقة أن الموارد البشرية لا تتماثل من حيث المهارة والمعرفة، حيث أنه من الصعب على المؤسسة الحصول على عامل سواء من داخلها أو خارجها يتشابه مع العامل الحالي من حيث الخصائص السابقة،

– طريقة التقييم بخصم الأرباح غير العادية وشهرة المحل: تقوم هذه الطريقة على ربط مقومات تكوين شهرة المحل مثل الوضع المالي الجيد للمؤسسة والموظفين الجدد وسمعتها بين المؤسسات المماثلة وبين قيمة الموارد البشرية فيها، وصياغة نموذج رياضي تمثل في:[24]

قيمة الموارد البشرية= شهرة المحل * تكاليف تكوين الموارد البشرية * إجمالي قيمة الموجودات

2–المعالجة المحاسبية للموارد البشرية: تتم المعالجة المحاسبية للموارد البشرية بعد رسملة كل المصاريف اللازمة للحصول على مورد بشري جديد والتي تمثل جزء من المصاريف المتعلقة بتكلفة المورد البشري الحالي، تشمل هذه المصاريف في:

– مصاريف استقطاب وتوظيف المورد البشري بالمؤسسة (الإختبارات، المقابلات، الإعلانات،...الخ).

– مصاريف تطوير كفاءة المورد البشري مثل مصاريف تدريب المورد البشري، مصاريف المدربين، ...الخ.

وبما أن قيمة المورد البشري تتحدد بالمصاريف التي تتعلق به والتي تحملتها المؤسسة خلال فترة استخدامه وفقا للعمر الإنتاجي له(مدة العقد المبرم بين المؤسسة والعامل) فإن قسط إطفاء المورد البشري تساوي:

إطفاء المورد البشري= تكلفة الأصل البشري / العمر الإنتاجي للأصل البشري

حيث:

- تكلفة الأصل البشري: جميع المصاريف التي تتحملها المؤسسة والمتعلقة بالمورد البشري.
- العمر الإنتاجي للأصل البشري: مدة العقد المبرم بين المؤسسة والعامل.

أما المعالجة المحاسبية للمورد البشري فيمكن تقسيمها إلى:

– المعالجة المحاسبية المتعلقة بتكلفة الحصول على المورد البشري: تتمثل في:[25]

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــــان	مدين	دائن
****		من ح/موارد بشرية	*******	

	****	إلى ح/ النقدية		*******

- **المعالجة المحاسبية المتعلقة بإطفاء المورد البشري**: تتمثل في:

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــــان	مدين	دائن
****		من ح/إطفاء الموارد البشرية	*******	
	****	إلى ح/ موارد بشرية		*******

- **المعالجة المحاسبية المتعلقة بالإستغناء عن المورد البشري**: تفي حالة الإستغناء عن العامل أو المورد البشري لمؤسسات أخرى مقابل مبلغ نقدي ، يتم حساب إيراد الإستغناء عن العامل كما يلي:

إيراد الإستغناء= مبلغ الانتقال أو البيع – القيمة الدفترية للأصل البشري

حيث:

القيمة الدفترية للأصل البشري= تكلفة الحصول على المورد البشري- مجموع الإطفاء السنوي للمورد البشري

أما المعالجة المحاسبية له فتكون كما يلي:

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــــان	مدين	دائن
****		من ح/النقدية	*******	
	****	إلى مذكورين		
		ح/ موارد بشرية		.....
		ح/ إيراد الإستغناء		*********

أو قد تحقق المؤسسة **خسارة عند الاستغناء عن المورد البشري** فيكون القيد كما يلي:

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــــان	مدين	دائن
****		من مذكورين		
		ح/النقدية	*******	
	****	ح/خسارة الاستغناء	*******	
		ح/ موارد بشرية		********

– **المعالجة المحاسبية المتعلقة بوفاة المورد البشري**: يتم هنا تحديد قيمة خسائر الوفاة المتمثلة في القيمة الدفترية للأصل البشري، أي:

خسائر وفاة المورد البشري= تكلفة الحصول على المورد البشري – مجموع قسط الإطفاء

أما **المعالجة المحاسبية** له فتكون كما يلي:

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــــان	مدين	دائن
****		من ح/خسائر الموارد البشرية	*******	
	****	إلى ح/ موارد بشرية		*******

مما سبق نلاحظ أن المعالجة المحاسبية للموارد البشرية تعتمد بالدرجة الأولى على حصر المصاريف المتعلقة بالمورد البشري، حتى يتسنى لها حساب قسط الإطفاء، هذا الأخير الذي قد يشكل صعوبة عند تحديد العمر الإنتاجي للمورد البشري، فلا يمكن لأي مؤسسة الجزم أو توقع عمر مواردها البشرية فالعمر بيد الله وحده، وبالتالي يمكن تحديد العمر الإنتاجي في حالة بقاء العامل على قيد الحياة طول مدة العقد مما يتسنى للمؤسسة تحديد الإيرادات المحققة من خلاله، أو في حالة وفاته، مما يتسنى لها تحديد الخسائر الناجمة عن فقدانه بالمؤسسة.

3–محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة:

– **تسيير الموارد البشرية في المؤسسة**: تتضمن وظائف تسيير الموارد البشرية عدة وظائف، أهمها:[26]

* **تخطيط الموارد البشرية**: يتم تحديد الموارد البشرية التي تحتاجها المؤسسة مستقبلاً بناءً على وجود عجز أو وجود مناصب ستكون شاغرة في الفترة المعنية نتيجة للترقية أو النقل أو التقاعد،...الخ، يتم على أساسه إعداد تقرير يرسل إلى المؤسسة الأم للموافقة عليه.

* **توظيف الموارد البشرية**: بعد تحديد المناصب الشاغرة يتم اتخاذ قرار توظيف الأفراد لشغلها، والذي يكون بطريقتين:

* **توظيف داخلي**: في حالة وجود منصب شاغر تقوم المؤسسة بالبحث أولاً عن الأفراد المتوفرين بها أو بالوكالات التابعة لها، والذين تتوفّر فيهم شروط المنصب، والذي يأخذ عدة أشكال كالترقية من منصب إلى أخرى، النقل،..الخ، أين يتم الإعلان عن المناصب الشاغرة، وشروطها،...الخ، يخضع المترشحين لمقابلة انتقاء لتحديد الأفضل.

يخضع الموظف لفترة اختبار تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنة، يتم بعدها تثبيته أو نقله لمنصب آخر.

* **توظيف خارجي**: في حالة عدم توفر توظيف داخلي يتم التوظيف من خارج المؤسسة عن طريق وكالة التشغيل للولاية، بوضع إعلان يوضِّح شروط التوظيف، عدد المناصب الشاغرة، وكذا أسلوب إجراء الاختبار، والذي يكون كتابي بمركز التكوين المهني ببسكرة، بعد معالجة ملفات المترشحين وإختيار05 الأوائل منهم.

يخضع المترشح الناجح لمقابلة مع الطبيب النفسي للحكم على شخصيته وطباعه ومدى قدرته على التعامل مع الآخرين، وذكائه وقدرته الذهنية، كما يخضع لفترة تجريبية نظرية أو تقنية حسب المنصب، بمراكز التدريب التابعة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة، عين مليلة، بن عكنون، تختلف مدتها حسب المنصب أعوان تحكم 4 أشهر، أعوان تنفيذ 9 أشهر.

بعد انتهاء الفترة يعد الفرد مذكرة بخصوص ما تلقاه من تعليم، كما يخضع لفحص طبي مع الطبيب التابع للمؤسسة للتأكد من مدى قدرته الجسمية على تأدية المهام الموكلة له، ليتم في الأخير تعيينه في المنصب مباشرة ودون تقييم أدائه، مع العلم أن المؤسسة تلزمه بالعمل فيها لمدة سنتين على الأقل، وفي حالة عدم التزامه يدفع جميع نفقات التدريب الخاصة بالفترة التجريبية.

* **التدريب**: وهو وسيلة لتطوير مهارات العاملين بالمؤسسة، يتم في أماكن العمل أو في مراكز التكوين التابعة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز، أين يتم تحدد الفرد المعني بالتدريب بناء على طلبه، أو طلب المشرف المباشر أو تفرضه المؤسسة، ويكون في حالة:

- وجود تقنية جديدة تلزم الأفراد المعنيين بها تعلمها، تكون مدته من شهر إلى 5 أشهر.
- تطوير معارف ومهارات العامل من خلال الندوات والمحاضرات، تكون مدته من يوم إلى 15 يوم.

بعد انتهائه يتم إعداد ميزانية تتضمن: المعنيين بالتدريب(الاسم واللقب، الوظيفة،...الخ)، مدته، مكانه، تكلفته،...الخ.

* **تقييم الأداء**: يتم تقييم أداء العامل في المؤسسة من طرف المشرف المباشر كل 3 أشهر وبناءً على النتائج التي حققها، بملء استمارة تضم فقرات توضِّح جوانب معينة للتقييم كالانضباط، جودة العمل، طريقة التعامل مع الآخرين، الغيابات،...الخ.

كما يتم تقييم أداء العامل في حالة خضوعه للتدريب على شكل محاضرات أو ندوات، من طرف الفرد ذاته بملء استمارة توضِّح برنامج وملخص عن الملتقى، أما في حالة خضوعه لتدريب عملي يقوم المشرف المباشر بتقييم أدائه ومدى استفادته بملء استمارة توضِّح ذلك، بالإضافة إلى تقييم أداء العامل سنوياً لاستعمالها عند الترقية في الدرجة، بجمع نقاط تقييم أدائه لكل ثلاثة أشهر، كما يتم تقييم أدائه في حالة ترقيته إلى منصب أعلى، بعد انتهاء الفترة التجريبية من قبل مسؤوله المباشر، ليتم تثبيته أو تمديد فترة تجربته أو إرجاعه لمنصبه السابق.

* **المكافآت:** تمنح المؤسسة مكافآت للعاملين في شكل حوافز تأخذ عدة أشكال منها: الأجر، العلاج بالمجان، المشاركة في النوادي الرياضية، المخيمات الصيفية، رحلات منظمة داخل وخارج الوطن، شراء تجهيزات منزلية بالتقسيط، سلفيات،...الخ.

بالإضافة إلى العلاوات، حيث يمنح العامل علاوة المردود الفردي بناء على نتيجة تقييم أدائه، كما تمنح له علاوة المردود الجماعي في حالة تحقيق الأرباح، وهي نسبة معيَّنة من الأجر القاعدي. إلى جانب تشجيع العامل على العطاء أكثر من خلال منحه حوافز معنوية كإقامة حفلات على شرف المحالين على التقاعد وتقديم هدايا لهم، وكذلك في شكل ميداليات تقيم ماديا، بالإضافة إلى الترقية في الدرجة التي تتم كل 3 سنوات، والترقية من منصب لآخر في حالة وجود منصب شاغر، تتم من خلال إجراء مسابقة، أما العقوبات فهي درجات من 1 إلى 3 تتنوع حسب الخطأ الذي ارتكبه العامل، والذي يعود للمدير تصنيفه.

-المعالجة المحاسبية للموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة:

يتم إعداد الأجور بمساعدة وظيفة الموارد البشرية التي تزود وظيفة المحاسبة بمعلومات عن الغيابات، العطل المرضية، الحالة الاجتماعية للعامل،...الخ، أي بكل جديد عن الحالة الاجتماعية والمهنية للموارد البشرية.

ورغم أن المؤسسة تستعمل شيكات الاتصال الأنترانت، إلا أنها لا زالت تستعمل السجلات والملفات الورقية لمعالجة بيانات الموارد البشرية، كمعالجة بيانات التوظيف، كما أنها لا تستعمل قاعدة البيانات فيما يخص جميع بيانات الموارد البشرية ، مما يعني أن نظام معلومات الموارد البشرية فيها غير متطور بدرجة كبيرة، مما يجعل عملية نقل وتبادل تلك المعلومات يستغرق وقت وجهد.

بالإضافة إلى الأجور يتم معالجة التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية بالمؤسسة كما يلي:

– المعالجة المحاسبية لتكاليف التوظيف: كما وسبق ذكره لكيفية توظيف الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة نجد أن التكاليف المتعلقة بالتوظيف تشمل تكاليف التدريب والذي يتم على مستوى مدارس التكوين التابعة للمجمع، إلى جانب تكاليف الطبيب النفسي لمعرفة الحالة الذهنية والقدرات التي يتمتع بها العامل، إضافة إلى تكاليف أخرى كتكاليف إجراء المقابلات، الإعلان عن المناصب، ...الخ، فهذه التكاليف لا تعالج محاسبيا في المؤسسة، إذن تبقى فقط تكاليف الطبيب النفسي التي تعالج محاسبيا بتسجيلها فور الحصول على الفاتورة من قبل الطبيب الذي تجمعه اتفاقية عمل مع المؤسسة، ففي شهر جويلية مثلا تلقت المؤسسة فاتورة من الطبيب النفسي تتعلق بمتابعة عامل موظف حديثا قدر مبلغها بـــــــــــــ 6000 دج، حيث كانت الفاتورة المتعلقة بها كما يلي:

الجدول رقم (01): فاترة تقييم وانتقاء

البيان	العدد	السعر الوحدوي	المبلغ الإجمالي

مصاريف تقييم وانتقاء	01	6000.00	6000.00
المجموع خارج الرسوم			6000.00
المجموع في الضريبة 17%			1020.00
المجموع بكامل الرسوم			7020.00

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

فكان **التسجيل المحاسبي** لها كما يلي:

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــان	مدين	دائن
		ح/ تقييم وانتقاء	7020.00	
		ح/ البنك		7020.00

-**المعالجة المحاسبية لتكاليف التدريب**: بالنسبة لتكاليف تدريب عمال سونلغاز فهي تقسم إلى قسمين:

– في حالة التدريب لعمال جدد أو لمدة طويلة فيكون في المدارس التكوينية التابعة لمجمع سونلغاز وكذلك المعالجة المحاسبية له.

– أما في حالة الملتقيات والأيام الدراسية فتتم المعالجة المحاسبية له على مستوى المؤسسة كما يلي:

ففي شهر ماي 2016 تلقى بعض العاملين بالمؤسسة تدريب وقد كانت التكاليف المتعلقة به حسب الفاتورة كما يلي:

الجدول رقم (02): فاترة تكوين

البيان	المبلغ
التعليم أو المعلمين	35500.00

المأوى أو السكن	9800.00
الإطعام	13050.00
المجموع خارج الرسوم	58350.00
المجموع في الضريبة 17%	9919.50
المجموع بكامل الرسوم	68269.50

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

أما **التسجيل المحاسبي لها** فكان كما يلي:

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــــان	مدين	دائن
		ح/مصاريف التكوين	68269.50	
		ح/ البنك		68269.50

كما يمكن أن تحتوي فاتورة التكوين على [illegible] أفريل 2016 أين تضنت الفاتورة ما يلي:

الجدول رقم (03): فاترة تكوين

البيان	العدد	السعر الوحدوي	السعر الإجمالي
مصاريف التعلم	05	2600.00	13000.00
وجبات عادية	09	500.00	45000.00
مصاريف المبيت	04	1000.00	4000.00
المجموع خارج الرسوم			21500.00
المجموع في الضريبة 17%			3655.00
المجموع بكامل الرسوم			25155.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

أما **التسجيل المحاسبي لها** فكان كما يلي:

مدين	دائن	البيـــــــــــــــــــــان	مدين	دائن
		ح/مصاريف التكوين ح/ البنك	25155.00	25155.00

خاتمة:

مما سبق يتضح أن محاسبة الموارد البشرية ورغم أهمتها إلا أنها لا تزال من الناحية النظرية أي من ناحية إجراء الأبحاث والدراسات حولها تعاني الكثير من النقائص خاصة فيما يتعلق بتحديد أو حساب تكلفة وإيراد أو منافع الموارد البشرية، نظرا لعدم وجود أو اعتماد معيار واحد لقياس قيمة المورد البشري في المؤسسة، وعدم شمول أو تكامل المفهوم ، أما من الناحية التطبيقية أو الميدانية فقد لاحظنا أن مؤسساتنا الجزائرية لم ترقى لحد الآن لتطبيق أو استخدام هذا المفهوم بشكل دقيق.

كما أن امتلاك المؤسسة لمعلومات دقيقة وحديثة عن الموارد البشرية يمكنها من متابعة التغيرات الحاصلة فيها، ومن ثم تحديد التكاليف التي تحتاج إلى إطفاء ، ومن ثم فإن نجاح مفهوم محاسبة الموارد البشرية يتطلب نظام معلومات الموارد البشرية يضمن تدفق معلومات كافية ودقيقة.

التوصيات والمقترحات: من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

– يقتصر تطبيق مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة لمحاسبة الموارد البشرية على الجزء الخاص بحساب التكاليف، أما عملية تقييم أو قياس الإيرادات المحققة أو التي يمكن أن تحققها المؤسسة من المورد البشري فلا يطبق في المؤسسة، أي يتم تطبيق جزء صغير من هذا المفهوم.

– إن تطبيق مفهوم محاسبة الموارد البشرية لا يتم وفق للضوابط والمبادىء التي ينص عليها هذا المفهوم، كعملية حساب قسط إطفاء المورد البشري، أي لا يتم اجراء العمليات التي تلي عملية حساب التكاليف التي يتم حسابها بالمؤسسة.

– لا تتضمن عملية محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسة محل الدراسة كل النشاطات المتعلقة بالموارد البشرية، مثل الإختيار، الاستقطاب، التقاعد ،...الخ، وإنما يقتصر على بعض النشاطات هي: الأجور، التدريب، بعض مصاريف التوظيف، أي النشاطات التي تكون تكاليفها واضحة ويمكن حسابها.

– رغم أن المؤسسة تحتاج إلى موارد بشرية ماهرة نظرا لطبيعة عملها، إلا انها لا تعطي الأهمية للمعلومات التي تخصها لبعض النشاطات الخاصة بها كالاستقطاب.

ومن خلال ما سبق نقترح التوصيات التالية:

– يجب على المؤسسة تطوير نظام معلوماتها للموارد البشرية، حتى يسمح لها بالحصول على معلومات عن هذه الأخيرة تكون أكثر دقة وحداثة، الشيء الذي يمكنها من تقييم ومعالجة كل تكلفة وعائد يخص الموارد البشرية.

– تطوير نظام المعلومات المحاسبية المعمول به في المؤسسة لضمان تدفق المعلومات والبيانات بأكثر دقة وحداثة، وفي الوقت المناسب، من خلال استخدام برامج المعلومات وشبكات الاتصال وقواعد البيانات المتطورة.

– تشجيع ثقافة استخدام مصطلح محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة في جميع النشاطات المتعلقة بالموارد البشرية وعدم اقتصاره على البعض منها وكذا تطبيق مبادئه وطرقه.

– زيادة وعي المؤسسة بالمعلومات التي تهم الموارد البشرية فيها وبالتوجهات الحديثة التي يعرفها تسيير الموارد البشرية، كمحاسبة الموارد البشرية حتى تكون على دراية لما يحدث في محيطها.

قائمة المراجع :

1– المراجع العربية :

1– ناصر مرزوق، عزام بشكير، **مدخل إلى المحاسبة العامة**، دار نشر صفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2008.

2– بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

3 –بن عنتر عبد الرحمان، **ادارة الموارد البشرية(المفاهيم والأسس، الأبعاد الإستراتيجية)**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

4– سملالي يحضية، **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية(مدخل الجودة والمعرفة)**،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2004.

5– جاري دبسلر، **إدارة الموارد البشرية**، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المتعال، عبد المحسن عبد المحسن جودة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2003.

6– عبد الفتاح بوخمخم، **إدارة الموارد البشرية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001

7– زاهد محمد ديري، **ادارة الموارد البشرية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

8– عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة (بعد إستراتيجي)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

9–جمال الدين محمد المرسي، **الإدارة الإستراتجية للموارد البشرية (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

10– سامي عبد المعروف عبد الرحيم، **دراسة انتقادية لمدى اتفاق اطار المحاسبة عن الأصول البشرية مع الفقه المحاسبي**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.

11– عادل حرحوش، أحمد علي صالح، **رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

12– مؤيد الفضل وآخرون، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

13– محمود علي الجبالي، قصي السامرائي، **محاسبة التكاليف**، دار وائل للنشر، عمان، .2000

14– وليد ناجي الجبالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنيمارك، 2007.

2– المراجع الأجنبية :

15- J.M.Perreti,**Gestion de Personnel,** Vuibert,Paris,1984.

16- Barnard Martory, Daniel Grazet, **Gestion des Ressources Humaines**(**Pilotage Social et Performances**), 4 eme Ed , edition Dunod ,Paris,2001.

17- Armand. Dayan, **Manuel de Gestion**, ellipses/ AUF,Paris,1998.

18- – J Bratton, J Gold, **Human Resources Management**(**Theory and Practice**), 3rd Ed, Lawrence Erlbaum ,great britain,2003.

19- Edwin B, Flippo, **Principles of Personnel Management** , 4th, Mcgraw Hill company, New York, 1976.

الهوامش:

[1]– ناصر مرزوق، عزام بشكير، **مدخل إلى المحاسبة العامة**، دار نشر صفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2008، ص 16.

[2]– بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 11.

[3]– **نفس المرجع** ، ص ص 17–18.

[4]– بن عنتر عبد الرحمان، **ادارة الموارد البشرية**(**المفاهيم والأسس، الأبعاد الإستراتيجية**)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.، ص 20.

[5] –J.M.Perreti,**Gestion de Personnel,** Vuibert,Paris,1984,p 20.

[6] – Barnard Martory, Daniel Grazet, **Gestion des Ressources Humaines**(**Pilotage Social et Performances**), 4 eme Ed , edition Dunod ,Paris,2001, p 238.

[7]– سملالي يحضية، **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**(**مدخل الجودة والمعرفة**)،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2004، ص ص 79–80.

[8] – صلاح الدين محمد عبد الباقي، الإتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، **مرجع سابق**، ص ص86–87.

[9]– éص 38.

[10] – Armand. Dayan, **Manuel de Gestion**, ellipses/ AUF,Paris,1998, p 331.

[11]– خالد عبد الرحيم الهيتي، **إدارة الموارد البشرية**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 70.

[12] – J Bratton, J Gold, **Human Resources Management(Theory and Practice**), 3rd Ed, Lawrence Erlbaum ,great britain,2003,p252

[13] – عبد الفتاح بوخمخم، **إدارة الموارد البشرية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص102.

[14] – Edwin B, Flippo, **Principles of Personnel Management** , 4th, Mcgraw Hill company, New York, 1976, p3.

[15] – نجم عبد الله العزاوي، عباس حسين جواد، **الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 224.

[16]– زاهد محمد ديري، **ادارة الموارد البشرية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 299.

[17]– عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة (بعد إستراتيجي)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 304.

[18]– جمال الدين محمد المرسي، **الإدارة الإستراتجية للموارد البشرية (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص469.

[19]– سامي عبد المعروف عبد الرحيم، **دراسة انتقادية لمدى اتفاق اطار المحاسبة عن الأصول البشرية مع الفقه المحاسبي**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986، ص 409.

[20]– عادل حرحوش، أحمد علي صالح، **رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص14.

[21]– خالد عبد الرحيم الهيتي، **مرجع سابق**، ص 311.

[22]– **نفس المرجع**، ص ص 313-312.

[23]– مؤيد الفضل وآخرون، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 105.

[24]– محمود علي الجبالي، قصي السامرائي، **محاسبة التكاليف**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 09.

[25]– وليد ناجي الجبالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنيمارك، 2007، ص ص 205-208.

[26]– مقابلة مع مسؤول مصلحة الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط. بسكرة بتاريخ 2016/11/30.

دور المحاسبة البيئية في تطبيق أبعاد المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية

د/ أحسين عثماني
جامعة: العربي بن مهيدي ام البواقي – الجزائر–
Email hassine.ath1964@gmail.com

أ/ عمران الزين
جامعة: : العربي بن مهيدي ام البواقي – الجزائر–
Email zineamrane23021981@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهومي المحاسبة البيئية والمسؤولية الإجتماعية، وبيان الآثار الاقتصادية لها، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

في سبيل تحقيق أهداف البحث تم دراسة وتوضيح مفهوم كل من المحاسبة البيئية والمسؤولية الإجتماعية وذلك للوقوف على أهميتها في قياس وتوجيه نشاط المؤسسة للحفاظ على البيئة، ثم دراسة دور المحاسبة البيئية في تطبيق المسؤولية الإجتماعية، من خلال القياس والإفصاح البيئي اللذان يهدفان إلى كيفية قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسة، مع كيفية معالجة هذه التكاليف من أجل زيادة ثقة المجتمع في المؤسسة وإكساب المؤسسة ميزة تنافسية

Abstract:

The aim of this research paper as tohighlight the concepts of environmental accounting and social responsibility, to show their economic impacts, and to achieve sustainable development.

In order to achieve the objectives of the research paper , and to clarify the concept of environmental accounting and social responsibility , to determine its importance in measuring and guiding the institution's activity to preserve the environment.

And to study the role of environmental accounting in the application of social responsibility , through environmental measurement and disclosure, that aimed at measuring environmental costs and to disclose them, in the financial reports of the institution, along with how to address these costs in order to increase the confidence of the community and to give the institution a competitive advantage

مقدمة:

أدى تطور الحاجات الإنسانية والتطور التكنولوجي، إلى استنزاف كبير ومتواصل للموارد البيئية، حيث أصبحت العناية بالبيئة وتكاليفها من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات، حيث تعتبر المحاسبة البيئية أهم الأدوات التي تساعد متخذي القرارات، من خلال تزويدهم بالمعومات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف البيئية، كما أدى نمو وتوسع المؤسسات إلى تزايد الاهتمام بالمساهمة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من التدهور، في هذا الإطار برزت الحاجة إلى تطبيق المحاسبة البيئية والتعرف على طبيعتها، الأمر الذي أضفى بعدا جديدا ومتطور لمهنة المحاسبة التي كانت في السابق تنظر للنواحي المالية مع إغفال الجانب الاجتماعي، حيث تظهر أهمية المحاسبة البيئية من خلال مجموعة من التطبيقات أهمها تطبيق المسؤولية الإجتماعية الذي يعبر عن التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

الإشكالية

أن توجه المؤسسات الإقتصادية نحو إدماج البعد البيئي في صلب عملها، من خلال العمل على حماية البيئة، وجعل منتجاتها صديقة للبيئة، يجعل للمحاسبة البيئية دور فعال في تحقيق المسؤولية الإجتماعية، ومنه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما دور المحاسبة البيئية في تطبيق أبعاد المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية؟

يندرج تحت التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- كيف تساهم المحاسبة البيئية في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية؟
- كيف تساهم المحاسبة البيئية في تطبيق البعد الإقتصادي للمسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية؟
- كيف تساهم المحاسبة البيئية في تطبيق البعد الإجتماعي للمسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية؟

أهداف البحث

الهدف من هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن توضيحها كما يلي:

– تحديد مدى مساهمة المحاسبة البيئية في تطبيق المسؤولية الإجتماعية في ظل المتطلبات للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة.

– ضرورة قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها، لتبيان مدى التزام المؤسسات الإقتصادية بمتطلبات الحفاظ على البيئة.

– تبيان الامتيازات التي تحققها المؤسسات من خلال المحاسبة البيئية، كتحسين صورة المؤسسة لدى العملاء واكتساب ميزة تنافسية.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال الإهتمام العالمي بالبيئة والسعي لإيجاد حلول للحد من التلوث والمشاكل البيئية، وذلك راجع إلى أن استمرار الحياة البشرية رهن سلامة البيئة، وعليه أصبحت المؤسسات الإقتصادية مطالبة بإدماج البعد البيئي في نشاطها، وذلك من خلال تبني المحاسبة البيئية، حيث تقوم بتوجيه وضبط وظائف المؤسسة وأنشطتها نحو سلوك متصالح مع البيئة، من خلال تطبيق المسؤولية الإجتماعية.

المحور الأول: المحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

أصبحت قضايا العناية بالبيئة والتكاليف المترتبة عنها من التحديات التي تواجه المؤسسات ،حيث تعتبر المحاسبة البيئية من أحد المواضيع المهمة التي تهدف إلى توفير المعلومات لمتخذي القرارات لتحديد التكاليف البيئية للعمليات والأنشطة الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها.

أولا: مفاهيم متعلقة بالمحاسبة البيئية

تتمثل المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة البيئية في ما يلي:

1- تعريف التكاليف البيئية

تعددت تعاريف التكاليف البيئية من اقتصادي لآخر، ويتمثل أهمها:

التعريف الأول: تعرف التكاليف البيئية على أنها: " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة واللوازم واستخدام تلك المعلومات في جميع قرارات الإدارة البيئية، بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة"[1].

التعريف الثاني: كذلك تعرف أنها: " تشتمل على التكاليف الداخلية والخارجية على حد سواء، تكاليف التخطيط والسيطرة، إضافة إلى تلك المتعلقة بمعالجة التأثيرات البيئية والحد منها"[2].

يمكن من خلال التعريفين السابقين أن نعرف التكاليف البيئية على أنها التكاليف المرتبطة بمقدار التلوث أو الضرر الناتج عن الاستخدام الغير عقلاني للموارد الطبيعية.

2- تعريف الأداء البيئي

هناك عدة تعاريف للأداء البيئي يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- **التعريف الأول:** يعرف الأداء البيئي على أنه:" كل النشاطات البيئية والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية الاجتماعية الناتجة عن نشاطات المؤسسة الإنتاجية أو التخفيف عنها".[3]

- **التعريف الثاني:** كما يعرف أنه:" عبارة عن نتائج مقايسة لإدارة المؤسسة لمظاهرها البيئة."[4]

مما سبق يمكن القول أن الأداء البيئي هو الأنشطة التي تهدف لمنع الضرر البيئي أو تخفيفه من خلال القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات البيئية.

---

[1] – ماهر موسى درغام، "**المحاسبة الإدارية البيئية**: دليل من فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر، غزة للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد2، فلسطين، 2015، ص:38.

[2]– expert working group; **" environnemental management accounting procedures and principales"**, united nations division for sustainable development, newyork, 2011, p:11.

[3] – عبد الرزاق قاسم شحادة، " **القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد01، سوريا، 2010، ص:238.

[4] – زيد الدين يروش، جابر دهيمي، "**دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة– دراسة حالة شركة الاسمنت–**"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 23/20 نوفمبر 2011، ص:256.

ثانيا: مفهوم المحاسبة البيئية

المحاسبة البيئية مصطلح واسع يطلق على الدراسات التي تتناول العلاقة المتبادلة بين المحاسبة والبيئة بصفة عامة، وسيتم توضيح ذلك من خلال مايلي:

1- تعريف المحاسبة البيئية

تعددت تعاريف المحاسبة البيئية، ويتمثل أهمها في:

-التعريف الأول: تعرف المحاسبة البيئية على أنها" نظام يهدف إلى توفير معلومات عن المؤسسة تساعد في الرقابة عليها، وضمان وفائها بمسؤوليتها نحو البيئة بكفاءة".[5]

-التعريف الثاني: كما تعرف أنها" تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملا بمبدأ (من يلوث يدفع)."[6]

يتضح من التعريفين السابقين أن المحاسبة البيئية نظام يمد المستفيدين من المعلومات المحاسبة ومتخذي القرارات بمعلومات التكاليف المتعلقة بالبيئة لإعطاء صورة كاملة عن أداء المؤسسة، حيث تعتبر جزءا من المحاسبة الإجتماعية، وهذا باعتبارها نظاما يضم بيانات تتعلق بالتكاليف البيئية وإلى جانب معلومات متعلقة بالنواحي المالية.

2- خصائص المحاسبة البيئية

تتمثل خصائص المحاسبة البيئية في النقاط الموالية:[7]

- ✓ إعداد بيانات وتكاليف محاسبية تتعلق بالحفاظ على البيئة؛
- ✓ يتضح مدى التزام المؤسسة بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية؛
- ✓ تحديد وقياس التكاليف البيئية واستخدام تلك المعلومات في جميع قرارات المؤسسة.

3- أهداف المحاسبة البيئية

توجد مجموعة من الأهداف للمحاسبة البيئية تتمثل في:[8]

- ✓ المساهمة في استدامة التنمية الاقتصادية لتحسين معرفة وفهم التفاعلات المتزايدة بين البيئة والاقتصاد؛
- ✓ السعي نحو الحد من الآثار السلبية للمحاسبة التقليدية على البيئة؛
- ✓ تحديد التكاليف والإيرادات البيئية خارج نظام المحاسبة التقليدية بشكل مستقل؛
- ✓ تطوير أساليب جديدة عن طرق تقييم الأداء والاتصالات البيئية داخليا وخارجيا؛
- ✓ إعداد قوائم وتقارير مالية عن الأنشطة والممارسات البيئية تكون أكثر وضوحا وشفافية.

---

[5] – Nassir Zammer Qureshi,"**environmental accounting and resporting: an essential component of business strategy**", research journal of finance ans accounting, vol2, issue 4, USA, 2012, p:88.

[6] – ابراهيم جابر السيد، "**محاسبة التلوث البيئي**"، دار المنهل للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص:181.

[7] – Peals of Mohamed haez, hussein jamil ghafel, " **assess the realiy of the aplication of environmental accounting at economic units**", magazine of college administration et economic for economic and administration and financial studies, vol 212, lssue 18, irak, 2016, p: 186.

[8] – جميلة الجوزي، " **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**"، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 21/20 نوفمبر 2012، ص:70.

ثالثا: البناء الفني لنظام المحاسبة البيئية

نظام المحاسبة البيئية مصطلح يطلق على العمليات المتعلقة بالبيئة وربطها بالمحاسبة وسيتم توضيح ذلك من خلال:

1- نظام المحاسبة البيئية

يمكن توضيح نظام المحاسبة البيئية في ما يلي:

1-1- تعريف نظام المحاسبة البيئية

هو النظام الذي يصف علاقات الترابط بين البيئة الطبيعية والمحاسبة، حيث أصبح من المهم أن يتم تناول موضوع الإحصاءات البيئية رغم ما يكتنفه من صعوبات ومشاكل[9].

1-2- عوامل نجاح نظام المحاسبة البيئية

تبرز عوامل نجاح نظام المحاسبة البيئية من خلال عدة نقاط تتمثل في:

- أهمية نظام المحاسبة البيئية

تتمثل أهمية نظام المحاسبة البيئية فيما يلي:[10]

- ✓ توفير البيانات المحاسبية الكمية والمالية للعمليات والأنشطة البيئية، مما يسمح بتحديد الالتزامات المالية اللازمة لتحقيق الإدارة المثلى للبيئة؛
- ✓ تخفيض الضغوط البيئية عن طريق إعداد بيانات محاسبية في شكل وحدات كميات المواد المنتجة، والتي يمكن الحد من استخدامها بغرض تخفيض الضغوط على البيئة ومنع الأضرار التي تؤدي إلى تلوثها والحد منها؛
- ✓ تحقيق قياس أدق لأداء المؤسسات الاقتصادية سواء ما تعلق بالدخل أو الثروة وتقليل المخاطر البيئية؛
- ✓ توفير المعلومات بشكل أفضل عن المشكلات البيئية والمساعدة في تحقيق رقابة فعالة على الأنشطة البيئية.

- مقومات نظام المحاسبة البيئية

تتمثل مقومات نظام المحاسبة البيئية فيما يلي:[11]

- ✓ تصميم مجموعة مستنديه لإثبات كافة الأحداث والعمليات البيئية؛
- ✓ تصميم مجموعة دفترية تعكس الأنشطة والممارسات البيئية للمؤسسة؛
- ✓ إعداد دليل حسابات، حيث يجب تعديل الحسابات المرفق بمعايير المحاسبة الدولية ليشمل جميع الحسابات البيئية سواء التي تم الاعتراف بها نتيجة أحداث ماضية وتأكدت في تاريخ الميزانية (حسابات مؤكدة) أو تلك المتوقع حدوثها مستقبلا نتيجة أحداث سابقة (حسابات محتملة)؛

---

[9] – عز الدين فكري تهامي، "**الإطار العلمي لنظم محاسبة الإدارة البيئية**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 08، مصر،2001، ص:333.

[10] – عبد الهادى منصور الدوسري، "**أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2001، ص:28.

[11] – مهاوات لعبيدي، **القياس للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015 ، ص: 32.

- ✓ القواعد الإجرائية، المتمثلة في المعايير البيئية والفنية والمبادئ التي يجب أن تتبعها المؤسسة؛
- ✓ إعداد قوائم وتقارير مالية عن الأنشطة والممارسات البيئية تكون أكثر وضوحا وشفافية.

2- متطلبات تطبيق المحاسبة البيئية

توجد مجموعة من المتطلبات لتطبيق المحاسبة البيئية تتمثل في:[12]

2-1- استحداث حد أدنى من القواعد التي تلاؤم طبيعة النظام المحاسبي الذي يقوم بإنتاج مخرجات محاسبية ولأغراض اجتماعية بيئية وليس اقتصادية فحسب ومنها ما يلي:

- ✓ الملائمة للغرض الاجتماعي والبيئي يتوخى البساطة والدقة والوضوح؛
- ✓ الإفصاح عن كافة الأنشطة الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية والتي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن وقت لأخر في نفس المؤسسة؛
- ✓ توحيد الممارسة البيئية والاجتماعية في المؤسسات المماثلة.

2-2- استحداث المعايير الملائمة للتقدير المحاسبي الاجتماعي والبيئي، وهناك العديد من وجهات النظر التي تناولت موضوع الإفصاح عن البيانات المحاسبة وأهمها:

- ✓ أن يتم إلحاق نظام المحاسبة البيئية والبيانات البيئية بالنظام التقليدي للمحاسبة المالية؛
- ✓ أن يكون هناك نظام محاسبي بيئي مستقل وذلك حتى لا يتم الاكتفاء بالملاحظات والإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية المنشورة.

مما سبق يمكن القول أن المحاسبة البيئية هي المحاسبة من أجل الحفاظ على البيئة من الاستغلال الغير عقلاني في مختلف نشاطاتها وذلك من خلال توفير المعلومات عن الأداء البيئي للمؤسسة والبيانات التي تتعلق بالتكاليف البيئية، كما تهتم بتوفير المعلومات بشكل أفضل عن المشكلات البيئية، بالإضافة إلى المتطلبات التي تساهم في إلحاق نظام المحاسبة البيئية بنظام المحاسبة التقليدي، وهي تعتبر من مسؤولية المؤسسات وكذلك المجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

يتمثل مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالنسبة إلى المؤسسة الاقتصادية بالدور الذي تقوم به في المجتمع من خلال تقديم نشاطات تطوعية تكمل بها عمل مؤسسات الدولة في بعض المجالات مثل الفقر والبطالة ودعم النشاطات الرياضية والترفيهية، وفيما يلي توضيح لمفهومها ومنظورها الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية.

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

ينطلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من محاولة تحديد العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، وسيتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

[12] – فارس جميل حسين الصوفي، حسن فليح مفلح القطيس، " **أهمية التكاليف والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، العراق، 2012، ص:226.

هناك عدة تعاريف لمصطلح المسؤولية الاجتماعية يتمثل أهمها في:

– **التعريف الأول:** تعرف على أنها" التزاما من طرف المؤسسة الاقتصادية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة السكن وغيرها."[13]

– **التعريف الثاني:** كما تعرف بأنها" مسؤولية منظمات الأعمال لحماية وتعزيز المجتمع الذي تعمل فيه."[14]

يتضح من خلال التعريفين السابقين أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا المجتمع كالتلوث والبطالة والخدمات الصحية وغيرها.

2– خصائص المسؤولية الاجتماعية

تتمثل خصائص المسؤولية الاجتماعية في النقاط الموالية:[15]

- ✓ الإقرار بطواعية مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (عدم الإلزامية)؛
- ✓ عملية تشاركية تقوم بها المؤسسات؛
- ✓ تكامل السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في الأعمال الإدارية اليومية للمؤسسة؛
- ✓ تقوم بها مختلف المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها أو القطاع الذي ينتمي إليه؛
- ✓ تقبل المؤسسات المسؤولية الاجتماعية كونها واحدة من الأنشطة الأساسية الراسخة في نشاطات المؤسسة الاقتصادية.

3– أهداف المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة أهداف تظهر من خلال تطبيق المسؤولية الاجتماعية من أهمها:[16]

- ✓ تحقيق حياة أفضل للمجتمع وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ سياسات تنموية عن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي؛
- ✓ تهدف المسؤولية الاجتماعية لضمان إنجاح المؤسسة اقتصاديا مع إدماج الانشغالات البيئية والاجتماعية في نشاطاتها؛
- ✓ تهدف إلى الحفاظ على البيئة واحترامها، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان فهي تؤدي إلى ترقية وتنمية وطنية مستدامة وتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل،

---

[13] – مقدم وهيبة، "**تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص:71.

[14]- Asli Yuksel Mermod, Samuel o**, Corporate Social Responsibility in the Global business world**, springer, berlin ,2014, p 263.

[15] – ذهوند القادري عيسى، " **الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية (النموذج اللبناني)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013، ص:179.

[16] – محمد فلاق، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص:48.

ويمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق مستوى سليم مع المحافظة على البيئة مما يؤدي إلى تحقيق نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: المنظور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية

تدخل المسؤولية الاجتماعية في صلب إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية، وذلك بأنها تهدف إلى تحسن حياة المجتمع، ومن خلال ما يلي سيتم التطرق إلى مبادئ وأبعاد استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية.

1- مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

يمكن النظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من عدة جوانب، باعتبارها مفهوم يحدد ويوجه كل علاقات وتصرفات المؤسسات تجاه الأطراف ذات العلاقة معها، هي بذلك ترتكز على مبادئ وأبعاد تتمثل في:

1-1- مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على مجموعة من المبادئ تتمثل في:[17]

- **القابلية للمساءلة:** يقصد من هذا المبدأ ضرورة استجابة المؤسسة للمساءلة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة بحيث تكون هذه المساءلة ذات تأثير إيجابي على المؤسسة والمجتمع.

- **الشفافية:** يقتضي هذا المبدأ على المؤسسة الاقتصادية أن تتحلى بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، وذلك من خلال الإفصاح على نحو واضح ودقيق وبدرجة معقولة عن سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسئولة عنها، وتحديد المعايير والإجراءات المستخدمة.

- **السلوك الأخلاقي:** يجب أن يبني سلوك المؤسسة على أخلاقيات الأمانة والصدق والعدل، وذلك فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع والبيئة في كل الأوقات.

- **احترام أصحاب المصالح:** يقصد من هذا المبدأ أن تحترم المؤسسة وتأخذ في اعتبارها مصالح كل الأطراف من مالكين وعاملين وعملاء، لذا ينبغي على المؤسسة أن تحدد مصالح أصحاب المصلحة والمسؤوليات التي تضطلع بها على المجتمع ككل.

- **احترام سلطة القانون:** يقصد بسلطة القانون الهيمنة بحيث أنه لا يحق لأي فرد أو مؤسسة أن يكون فوق القانون الذي تخضع له الحكومة أيضا.

- **احترام الأعراف الدولية للسلوك:** يقصد من هذا المبدأ أن المؤسسة لابد أن تحترم المعايير الدولية للسلوك من الالتزام بمبدأ احترام سيادة القانون، وذلك في المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع أو البيئة هنا ينبغي على المؤسسة أن تسعى جاهدة إلى احترام المعايير الدولية للسلوك.

- **احترام حقوق الإنسان:** حقوق الإنسان هي الحقوق الأساسية لجميع البشر، وعلى المؤسسة أن تحترم هذه الحقوق وتعترف بأهميتها من خلال احترام وتعزيز الحقوق الموضوعة في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

1-2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

[17] - محمد فلاق، **مرجع سابق** ص:164.

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية في:[18]

– **البعد الاقتصادي:** يقتضي استخدام الموارد بشكل رشيد لتنتج المؤسسات سلعا وخدمات بجودة عالية، كما يقتضي هذه البعد المنافسة العادلة عن طريق احترام قواعد المنافسة العادلة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين، إضافة إلى منع الاحتكار والأضرار بالمستهلكين، كما يعتمد هذا البعد على الاستفادة من التقدم التكنولوجي واستخدامه في معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة.

– **البعد الاجتماعي:** لابد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به المؤسسة حاسما حيث أن لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثير يتجاوز حدود المؤسسة نفسها.

– **البعد البيئي:** يجب على المؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها و منتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية في تأدية نشاطاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية والتي تكون شاملة ومثبتة وموثقة ومعمول بها.

2– استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية

للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من الاستراتيجيات تتمثل في ما يلي:[19]

2–1– إستراتيجية الممانعة: تمثل هذه الإستراتيجية نظرة تقليدية للدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية، بحيث ترى إدارة المؤسسة أنها غير ملزمة وبالتالي غير مسئولة عن ممارسة دور اجتماعي اتجاه أي طرف من أصحاب المصالح، كما ترى أن الغاية الوحيدة من وجودها هو تحقيق العوائد والأرباح من خلال ممارسات اقتصادية فاعلة وكفؤة وأن القيام بهذا الدور الاقتصادي ناتج من الممارسات المفيدة اجتماعيا، لذلك فإن المؤسسة لا تنفق على الأنشطة الاجتماعية لكونها تمثل تكاليف لا يفترض أن تتحملها.

2–2– الإستراتيجية الدفاعية: تحاول المؤسسة الاقتصادية القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة وبالقدر الذي يجعلها تحمي نفسها من الانتقادات الموجهة لها، لهذا تركز على الجوانب المرتبطة بمتطلبات المنافسة وحالات تغيير سلوك الزبائن لتحقيق أداء مالي عالي، كما يمكن أن تعتمد معايير قانونية في شأن حماية البيئة.

---

[18] – أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، " **المسؤولية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع و الآهات–، جامعة بومرداس، 15/14 نوفمبر 2016، ص:6.

[19] – طاهر محسن منصور الغالبي، " **إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، للطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص: 96-97.

2-3- الإستراتيجية التكيف: تساهم المؤسسة بالأنشطة الاجتماعية من خلال الإنفاق على الجوانب المختلفة والمرتبطة بحس أخلاقي يتجاوز شروط الناحية القانونية، كما أن من الملاحظ أن إدارة المؤسسات تتبنى هذه الإستراتيجية لأنها تفي بمتطلبات المسؤوليات الاقتصادية والقانونية وبالتالي تراعي المسؤوليات الأخلاقية من خلال الاهتمام بالقيم والأعراف والسلوكيات المقبولة اجتماعيا ويركز عليها المجتمع الذي تعمل فيه.

2-4- إستراتيجية المبادرة الطوعية: تشير هذه الإستراتيجية أن المؤسسة توفر المتطلبات الاجتماعية التي تكون مصممة لتلبية كل من المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، ويكون لديها الاستعداد للتعامل مع الاتهامات التي توجه إليها، وكذا إمكانية الاستجابة للضغوط الخارجية والتهديدات وكذا التشريعات الحكومية، كما أن المؤسسات التي تتبع مثل هذا النوع من الاستراتيجيات ينبغي أن تتمتع بدرجة حرية كافية في مساندة الأعمال والمبادرات التي من شأنها أن تعزز سمعتها في المجتمع.

خلاصة القول أن المسؤولية الاجتماعية بمثابة التزام من طرف المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه حيث تهدف إلى تحقيق حياة أفضل للمجتمع وتحسين مستوى المعيشة وتقوم على الشفافية والمساءلة، وذلك في عدة أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي تقوم عليها ومدى مساهمتها في الحفاظ على البيئة من خلال تفعيل المحاسبة البيئية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي سيتم التطرق إليه في المحور الموالي.

المحور الثالث: دور المحاسبة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

تقوم المحاسبة البيئية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الاهتمام بالبعد البيئي والاجتماعي بتحديد التكاليف البيئية عن طريق القياس والإفصاح المحاسبي البيئي والمعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية وسيتم توضيح ذلك من خلال مايلي:

أولا: آليات المحاسبة البيئية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

تتمثل أهم آليات المحاسبة البيئية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

1- القياس المحاسبي البيئي

يعتبر القياس المحاسبي البيئي أداة مهمة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، يتمثل في:

1-1- تعريف القياس المحاسبي البيئي

يعرف القياس المحاسبي البيئي:" تحديد قيم لجميع عناصر التكاليف الناجمة عن التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، سواء كان هذا الالتزام اختيارنا أو إجباريا."[20]

1-2- أهمية القياس المحاسبي البيئي

تتمثل أهمية القياس المحاسبي البيئي فيما يلي:[21]

- ✓ يساهم في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وأصحاب المصالح في المؤسسة؛

[20] – سعيدي سياف حنان، **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية ولإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014، ص: 68.

[21] – مهاوات لعبيدي، **مرجع سابق**، ص:67.

✓ يوفر بيانات بيئية تمكن من إجراء دراسات لمعرفة ماذا تحقق المؤسسة من عائد في المجتمع؛

✓ يوفر للمؤسسة معلومات عن نشاطها البيئي يمكن من التقرير عنها محاسبيا؛

بالنسبة للقياس من وجهة نظر المجتمع، فهو يمثل قيمة ما يتحمله المجتمع من تضحية وما يصيبه من أضرار نتيجة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ويترجم ذلك الآثار السلبية الخارجية التي تصيب المجتمع من التلوث وإهدار الموارد وتعتمد في ذلك على الفرصة البديلة كأساس لعملية القياس.

1-3- طرق القياس المحاسبي البيئي

تتمثل أهم الطرق الملائمة للقياس المحاسبي البيئي فيما يلي:[22]

- **طريقة القياس الموحد:** تعتمد هذه الطريقة على القياس النقدي للتكاليف البيئية والآثار المترتبة عنها بمعيار واحد يعكس خاصية واحدة لتلك الجوانب.

- **طريق القياس متعدد الأبعاد:** تعتمد هذه الطريقة على قياس التأثيرات البيئية المترتبة على أنشطة المؤسسة بمقاييس مختلفة، وذلك لصعوبة قياس بعض عناصر هذه الأنشطة نقديا ومن أهم هذه المقاييس نذكر ما يلي:

أ- أسلوب القياس الوصفي: يعتبر هذا الأسلوب من أبسط أساليب القياس وأكثرها شيوعا وأقلها تكلفة فهو يعتمد على وصف الأنشطة البيئية التي تقوم بها المؤسسة، وبذلك فهو لا يعتمد على قواعد محددة في القياس.

ب- أسلوب القياس الكمي: يستخدم هذا الأسلوب لتوفير معلومات كمية عن تأثير الأنشطة البيئية ومن ثم الانتقال إلى تقييمه ماليا بالنقود أو الإفصاح عنه في صورة كمية غير مالية.

2- الإفصاح المحاسبي البيئي

يعتبر الإفصاح المحاسبي البيئي من آليات المحاسبة البيئية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

2-1- تعريف الإفصاح المحاسبي البيئي

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: " الأسلوب والطريقة التي بواسطتها تستطيع المؤسسات إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضمون البيئي، وتعد القوائم المالية أو التقارير المالية أداة مناسبة لتحقيق ذلك"[23].

2-2- أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي فيما يلي:[24]

---

[22] – خليل إبراهيم رجب الحمداني،" **التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية (نموذج مقترح)**"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011، ص ص: 216-217.

[23] - Nicolas Berland, "**le cout de protection de l'environnement**", la place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, France, 2010, p:05.

[24] - عادل بهلول حميدان الطاهر، " **الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للاسمنت بليبيا (دراسة استطلاعية)**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العد 01، سوريا، 2011، ص: 447.

- ✓ زيادة ثقة المجتمع في المؤسسات التي تقوم بأداء واجبها اتجاه البيئة مما تؤدي إلى تنمية وتطوير تلك المؤسسات، وفي المقابل زيادة الضغط على المؤسسات التي لا تقوم بأداء واجبها اتجاه البيئة مما يؤدي لتحجيم نشاطها وتحملها أعباء معالجة الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي؛
- ✓ تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة في حين أن المؤسسات التي تعمل على حماية البيئة سيزيد حجم نشاطها وستقوم باستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الأرباح؛
- ✓ الإفصاح عن النفقات البيئية والتكاليف البيئية بشكل منفصل عن القوائم المالية، يسمح بقياس منفعة تلك النفقات، مثل مساعدة المستثمرين ليروا بوضوح السياسات المطبقة من قبل المؤسسة لحماية البيئة والمحافظة عليها، وبالتالي ترشيد قراراتها المتعلقة بالمؤسسة.

2-3- طرق الإفصاح المحاسبي البيئي

يتم إتباع عدة طرق للقيام بالإفصاح المحاسبي البيئي وهي كما يلي:[25]

- **طريقة الفصل:** تتم على أساس الفصل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية باعتبار كل منهما يحقق أهداف مختلفة وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية.

- **طريقة الدمج:** تعتمد هذه الطريقة على الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقرير واحد بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر البيئي جزءا من المعلومات المالية.

- **طريقة الإفصاح عن المعلومات البيئية فقط:** يتم الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية ضمن قوائم خاصة توجه بشكل خاص إلى الجهات التي تطلبها فقط لأن الإفصاح من خلال القوائم المالية قد يولد ضغطا كبيرا على المؤسسة الاقتصادية، مما قد يجعلها تهتم بهذه الجوانب الاقتصادية الأخرى وهذا مما قد لا يساهم في تنمية موارد المؤسسة.

2-4- نماذج الإفصاح المحاسبي البيئي

تتمثل نماذج الإفصاح المحاسب البيئي فيما يلي:[26]

- **قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية:** تهدف إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية لأنشطة المؤسسة على صافي الربح، كما توضح ما تحمله المؤسسة من تكاليف من أجل الالتزام بمسؤولياتها البيئية المختلفة، حيث تظهر هذه التكاليف مصنفة حسب طبيعتها (إجبارية أو اختيارية).

- **قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية:** تهدف إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي وما يقابله من حقوق الغير، ويساعد هذا في التعرف على الإيرادات التي تنتج عن مساهمات بيئية في المستقبل وما يقابلها من أموال خصصتها المؤسسة لاقتنائها.

---

[25] - عادل بهلول حميدان الطاهر، **مرجع سابق**، ص:449.

[26] - العمري أصيلة، **مساهمة المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2015، ص ص: 43-44.

– **تقرير الأداء البيئي متعدد الأبعاد:** يهدف إلى توفير معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات البيئية الكلية لأنشطة المؤسسة، حيث أن هذه المعلومات تهتم بالبعد الاجتماعي والبيئي من خلال الشفافية في الأعمال وكذلك المسائلة، كما تضفي دلالة بيئية أكثر وضوحا بتأثيرات المساهمات البيئية بما يفيد في تقييم فعالية الموارد المستخدمة.

– **القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية:** تهدف إلى توفير معلومات تعكس نتائج القياس النقدي للعمليات البيئية المؤدية إلى انحرافات في ملائمة الأداء البيئي، حيث تساعد هذه المعلومات في التعرف على قيمة التأثيرات السالبة التي تؤدي إلى أضرار بالبيئة، وتعبر هذه القيمة عن التكاليف التي ينبغي أن تتحملها المؤسسة للوفاء بمسؤولياتها البيئية وكذلك الاجتماعية.

ثانيا: المعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية

تنقسم التكاليف البيئية إلى تكاليف بيئية جارية وتكاليف بيئية رأسمالية والتي يمكن معالجتها كما يلي:[27]

1– التكاليف البيئية الجارية

عرفت التكاليف البيئية الجارية بأنها" بنود التكاليف التي تتحملها المؤسسة وذلك مقابل تنفيذ برامج حماية البيئة لفترة محاسبة أو مالية".

كما عرفت أيضا بأنها " تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمنافع التي تتحقق خلال السنة المالية" ومن أمثلة تلك التكاليف:

- ✓ تكاليف معالجة مخلفات الإنتاج؛
- ✓ تكاليف التخلص من النفايات والمخلفات الناتجة عن النشاط؛
- ✓ تكاليف برامج تدريب العاملين ذات الصلة بالمجالات البيئية؛
- ✓ تكاليف الإدارة البيئية؛
- ✓ تكاليف الاستعانة بخبراء للمساعدة في وضع برامج حماية البيئة؛
- ✓ تكاليف أخذ عينات وتحليلها من وقت لآخر حتى لا تتعدى المؤسسة للحد الأقصى لأضرار بيئية؛
- ✓ تكاليف العلاج اللازمة للعاملين بالمؤسسة والناتجة عن نشاط المؤسسة.

2– التكاليف البيئية الرأسمالية

يقصد بالتكاليف البيئية الرأسمالية بأنها " مجموعة بنود تتحملها المؤسسة أو المشروع المتسبب في إحداث الأضرار البيئية، وذلك مقابل توفير الآلات والمعدات والتجهيزات التي تساهم في الحد من التلوث ومعالجة أثره لعدة فترات أو سنوات مالية، ورأسمالية التكاليف البيئة لابد من توافر الشروط التالية:

- ✓ أن يترتب على هذه التكاليف البيئية منافع اقتصادية مستقبلية؛
- ✓ تحقيق طاقة إنتاجية فعالة وإطالة العمر الإنتاجي؛
- ✓ أيضا لابد من تحسن درجة الأمان والكفاية.

[27] - مهاوات لعبيدي، **مرجع سابق**، ص ص: 114-115 .

وطبقا لما أورده مجلس معايير المحاسبة المالية، فيما يتعلق بالتكاليف اللازمة لمعالجة التلوث البيئي فيها بصفة عامة تعالج باعتبارها مصروفات، ويمكن أن ترسل إذ كانت قابلة لاسترداد، وبشرط تحقق المعايير التالية:

- ✓ أن يترتب على تلك التكاليف زيادة أو إطالة فترة الاستفادة من الأصل المملوك للمؤسسة أو زيادة طاقته أو تحسين درجة أمانته أو كفاءته؛
- ✓ أن يترتب على تلك التكاليف التخفيض أو الوقاية من الأضرار البيئية؛
- ✓ تحمل التكاليف من أصل إعداد وتجهيز الأصل المصروف حاليا للبيع والذي تأثر أو يؤثر في البيئة.

ومن أمثلة تلك التكاليف الرأسمالية تكاليف تركيب تجهيزات في المؤسسة لمنع الانبعاثات الضارة وتكاليف إنشاء محصلات لمعالجة مياه المصانع وإعادة استخدامها قبل صرفها في البحار.

خاتمة

إن المحاسبة البيئية هي نظام يربط بين البيئة الطبيعية والمحاسبة بهدف المساهمة في المحافظة على البيئة، وذلك بتحديد التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة وقياس أدائها البيئي بالإضافة إلى أدائها المالي، وتوفير البيانات المحاسبية بشكل أفضل عن المشكلات البيئية والمساعدة على تحقيق رقابة فعالة على الأنشطة البيئية، حيث يعتبر الحفاظ على البيئة من مسؤولية المجتمع ككل، وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتبر التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه إذ تهدف إلى تحسين حياة المجتمع، حيث تقوم على المساءلة والشفافية ولها أبعاد تتمثل في البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، كما تقوم المحاسبة البيئية بتفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال القياس والإفصاح البيئي اللذان يهدفان إلى كيفية قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسة، مع كيفية معالجة هذه التكاليف من أجل زيادة ثقة المجتمع في المؤسسات.

نتائج الدراسة

يمكن الوقوف على عدة نتائج في الدراسة أهمها:

- المحاسبة البيئية أداة من أدوات الحد من الآثار السلبية للاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية؛
- إرتباط التكاليف البيئية بالتكاليف الإجتماعية حيث أنها جزء من هذه الأخيرة، حيث تنقسم إلى تكاليف اجتماعية مباشرة وأخرى غير مباشرة؛
- يتم تطبيق المسؤولية الإجتماعية عن طريق المحاسبة البيئية، من خلال القياس والإفصاح المحاسبي البيئي والمعالجة المحاسبية للتكاليف؛
- يعتبر التزام المؤسسات بالمسؤولية الإجتماعية احد أهم مؤشرات عن إكتسابها ميزة تنافسية، كما انه يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

المقترحات

يمكن من خلال هذا البحث تقديم جملة من المقترحات أهمها:

- على المؤسسات الإقتصادية تقديم تقارير دورية مفصلة عن مختلف نشاطاتها البيئية، مما يؤدي إلى تقديم صورة جيدة للزبائن، وكذا تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية.
- ضرورة الإهتمام أكثر بالمحاسبة البيئية لتبيين مدى التزام المؤسسة بالمحافظة على البيئة والتزامها تجاه المجتمع الذي تنشط فيه.
- ضرورة وجود نظام محاسبي بيئي خاصة في المؤسسات الإقتصادية الصناعية، يهتم بالتكاليف البيئة وكيفية معالجتها
- يجب أن تكون المحاسبة البيئية كجزء ومكمل للأبعاد المسؤولية الإجتماعية، حيث من خلالها يتم تحقيق جزء من مسؤولية المؤسسة تجاه المحيط والبيئة التي تنشط فيها، وبالتالي تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية.

قائمة المراجع :

– المراجع العربية

– الكتب

- ابراهيم جابر السيد، "**محاسبة التلوث البيئي**"، دار المنهل للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- ذهوند القادري عيسى، " **الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية (النموذج اللبناني)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013.
- طاهر محسن منصور الغالبي، " **إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، للطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- محمد فلاق، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

– الملتقيات

- أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، " **المسؤولية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع و الآهات–، جامعة بومرداس، 15/14 نوفمبر 2016.
- جميلة الجوزي، " **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**"، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 21/20 نوفمبر 2012.
- خليل إبراهيم رجب الحمداني،" **التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية (نموذج مقترح)**"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011.
- زيد الدين يروش، جابر دهيمي، "**دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة– دراسة حالة شركة الاسمنت–**"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 23/20 نوفمبر 2011.

– المجلات

– عادل بهلول حميدان الطاهر، " **الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للاسمنت بليبيا (دراسة استطلاعية)**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العد 01، سوريا، 2011.

– عبد الرزاق قاسم شحادة، " **القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد01، سوريا، 2010.

– عز الدين فكري تهامي، "**الإطار العلمي لنظم محاسبة الإدارة البيئية**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 08، مصر،2001.

– فارس جميل حسين الصوفي، حسن فليح مفلح القطيس، " **أهمية التكاليف والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، العراق، 2012.

– ماهر موسى درغام، "**المحاسبة الإدارية البيئية**: دليل من فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر، غزة للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد2، فلسطين،

– المذكرات

– العمري أصيلة، **مساهمة المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة،2015 .

– سعيدي سياف حنان، **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية ولإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2014.

– عبد الهادى منصور الدوسري، "**أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2001.

– مقدم وهيبة، "**تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

– مهاوات لعبيدي، **القياس للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.

2015

–المراجع الأجنبية

-expert working group; " **environnemental management accounting procedures and principales**", united nations division for sustainable development, newyork, 2011.

-Asli Yuksel Mermod, Samuel o**, Corporate Social Responsibility in the Global business world**, springer, berlin, 2014.

-Peals of Mohamed haez, hussein jamil ghafel, " **assess the realiy of the aplication of environmental accounting at economic units**", magazine of college administration et economic for economic and administration and financial studies, vol 212, lssue 18, irak, 2016.

-Nicolas Berland, "**le cout de protection de l'environnement**", la place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, France, 2010

-Nassir Zammer Qureshi,"**environmental accounting and resporting: an essential component of business strategy**", research journal of finance ans accounting, vol2, issue 4, USA, 2012.

دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

دراسة لآراء عينة من المراجعين الداخليين والخارجيين بولاية بسكرة

د. سهام كردودي
جامعة: محمد خبضر بسكرة
Email kerdoudisihem@yahoo.fr

د. نعيمة زعرور
جامعة: محمد خبضر بسكرة
Email naimaz@ymail.com

د.وسيلة سبتي
جامعة: محمد خبضر بسكرة
Email Sebi.wassila@yahoo.fr

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من أساليب ا لمحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها على موثوقية القوائم المالية وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية ولتحقيق هذا الهدف قمنا بإعداد استبيان وزعت على عدد من المراجعين الداخليين والخارجيين لولاية بسكرة، وخلصت الورقة البحثية إلى أن هناك مجموعة من نتائج أهمها:

- حوكمة الشركات نظام تقوم عليه الإدارة السليمة لضمان حقوق أصحاب المصالح.
- المحاسبة الإبداعية غير أخلاقية لكنها قانونية لأنها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.
- تلعب حوكمة الشركات دور مهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من خلال بعض آلياتها.

كلمات المفتاح: حوكمة الشركات، محاسبة إبداعية، قوائم مالية. مدقق، مدقق داخلي

Abstract:

The aim of this research papier to identify the role of corporate governance mechanisms in reducing of creative accounting methods that uses, and their impacts on the reliability of the financial statements, and we try to improve the objective of the management for using creative accounting methods, also we identify the role of internal and external auditors in redusing of creative accounting procedures . to achive this aims we distributed a questionnaire to a number of internal and external auditors of Biskra State. As results of this research papier we can concud the most important which are :

- Corporate governance is a system of sound management to ensure the rights of stakeholders.
- Creative accounting is immoral but it is legal because it is limited to the principles and standards of international accounting.
- Corporate governance plays an important role in reducing creative accounting practices in financial statements through some of its mechanisms.

Keywords: Corporate Governance, Creative Accounting, Financial Statements, auditor, internal auditor .

مقدمة:

أصبح انهيار الشركات وثبوت تورط المدققي الحسابات فيما نسب إليهم من مخالفات أدى إلى فقدان الثقة في التقارير المالية والمعلومات المحاسبية الصادرة عنها ومثال ذلك الانهيارات التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، أدت هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي للإدارات تلك الشركات وافتقارها إلى الممارسات المالية السليمة، ونقص الشفافية حيث يستطيع المحاسب وبناءا على رغبة الإدارة أن يتلاعب في القوائم المالية وذلك من خلال ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية بقصد تجميل الصورة التي تعكس الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال الشركة،

يمكن أن يكون هناك دور وإسهامات لحوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية، وذلك لأن حوكمة الشركات في ظل تطبيقها الفعال ستكون قادرة على حل مشكلة هيمنة طرف أو أكثر داخل الشركة على القرارات الإدارية والمالية والحد من تأثيرهم على القوائم المالية من خلال استخدامهم لأساليب المحاسبة الإبداعية.

الإشكالية:استناد لما سبق يمكن صياغة السؤال التالية

ما هو دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

فرضيات: يمكن وضع الفرضيات التالية

- ✓ الفائدة من تطبيق آليات حوكمة الشركات تساعد في تحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية.
- ✓ المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير أخلاقية يقوم المحاسب باختيار الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة للغش والتلاعب في القوائم المالية، وبما أنها تنحصر على المعايير والمبادئ المحاسبية الدولية فهي قانونية.

أهداف الدراسة: إن الهدف من هذه الدراسة هو :

- ✓ دراسة الإطار الفكري لحوكمة الشركات والمحاسبة الابداعية من حيث تحديد مفهومها
- ✓ معرفة أساليب الحوكمة المستخدمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- ✓ معرفة دور الحوكمة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية وكذلك دورها في رفع كفاءة أداء الشركات.

أقسام البحث: للإجابة على هذا السؤال المطروح تم تقسيم المداخلة إلى اربع محاور:

المحور الاول: المحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات ؛

المحور ثانيا الاتجاهات والطرق الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

المحور الثالث: آليات المحاسبية للحوكمة للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؛

المحور الرابع: دراسة ميدانية لآراء عينة من المراجعيين الداخليين والخارجيين في ولاية بسكرة؛

اولا: المحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة وكان أول ظهور لها في الثمانينات، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، يقصد بها أساليب التلاعب في الحسابات الممارسة لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية حيث أنها تؤثر على موثوقية البيانات المالية، ومن خلال ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المحاسبة الإبداعية، والتطور التاريخي لها، أشكالها، خصائصها.

1.1 تعريف المحاسبة الإبداعية

حاول العديد من الباحثين والمتخصين والكتاب وضع تعريف للمحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات وآرائهم لهذا أصبح العديد من التعريفات والمفاهيم للمحاسبة الإبداعية نذكر من بعض هذه التعاريف منها:[1]

فقد عرفها المحلل الاستثماري Smith 1992 "بأنها تمثل النمو الظاهري في الأرباح الذي يحدث نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي."

ويصفها Bamboo Web Dictionary "بأنها تشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمتعددة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل، الممتلكات، الموجودات، الخصوم، ونتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا سميت إبداعية، ويضيف أن هذه المحاسبة استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات الأعمال."

ويعرفها صيام 2007 "بأنها مصطلح يستخدم في تجميل (تحسين) صورة المشروع تحسينا صوريا من خلال إضهار ربحية غير حقيقة أو مركز مالي غير حقيقي للمشروع وذلك لتحقيق أهداف محددة."

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج مايلي:

أ. أن المحاسبة الإبداعية عبارة عن تلاعبات في الأرقام المحاسبية ومركز المالي.

ب. إن استخدام المحاسبة الإبداعية لا يكون في الإجراءات والمبادئ المحاسبية بحد ذاتها، بل يتم استخدامها في تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة من أجله لخدمة أغراض معينة.

ج. إن ممارسي المحاسبة الإبداعية يتمتعون بقدرات مهنية وخفة يد عالية تمكنهم من التلاعب بالحسابات المالية.

د. تعدد بدائل القياس في النظام المحاسبي ساعد على ظهورها.

ه. ممارسات إحتيالية تعمل على تغيير الأرقام الحقيقية إلى أرقام غير حقيقية.

يمكن استنتاج تعريف عام للمحاسبة الإبداعية: "بأنها عبارة عن ممارسات احتيالية وغير أخلاقية يقوم بها المحاسبين تؤدي إلى خداع مستخدمو التقارير المالية عن طريق الغش والتلاعب في المعلومات المحاسبية والمالية غير حقيقية."

2.1 تعريف حوكمة الشركات

تعريف الحوكمة اصطلاحا: "تعرف بأنها مجموعة من القواعد والاجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء."[2]

كما عرفها بعض الهيئات والمنظمات لحوكمة الشركات: يرى البعض من وجهة النظر القانونية أن تعريف حوكمة الشركات يمثل العلاقة التعاقدية بين مختلف الأطراف، في حين يراه آخرون من وجهة النظر المحاسبية أنه يتمثل في التركيز على كيفية تعظيم الربحية وقيمة الشركة في الأجل الطويل، كما ينظر إليه آخرون من الوجهة الأخلاقية باعتباره يشير إلى حماية حقوق مساهمي الأقلية، وقد أدى تنوع الباحثين واختلاف اهتماماتهم وتخصصاتهم العملية إلى ظهور تعاريف متنوعة لحوكمة الشركات ويمكن تناولها فيمايلي:[3]

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية La Coopération et de Développement économiques (OCDE) في 2004 حوكمة الشركات "بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمنا ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء."

كما عرفت المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حوكمة الشركات "بأنها الإجراءات المستخدمة من قبل ممثلي أصحاب المصالح في المنشأة لتوفير الإشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة."

وقد أشار James Wilfton أحد أكبر خبراء الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حوكمة الشركات "هي مجموعة من الأطر التنظيمية والهيكلية التي تحكم توجيه الشركات وتنظيم العلاقة بين الإدارة والملاك والمساهمين الرئيسين وأصحاب المصالح."

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:[4]

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين والمساهمين.

ومما سبق يتضح لنا عديد من الجوانب الحوكمة تتمثل في:[5]

1. تعني إحكام العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.
2. هي النظام الذي يتحرى الدقة في تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي ترتبط بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة وذلك باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية.
3. تعني بوضع الضوابط والقيود التي تضمن الحكم والسيطرة على الأمور من خلال وضع مجموعة من المعايير والمقاييس العادلة التي يمكن الارتكاز عليها.
4. هي النظام الذي يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدرة الشركة ما والذي يتضمن العديد من العناصر والمبادئ والإجراءات التي تعمل معا على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة.
5. مجموعة من المفاهيم والأهداف والرقابة التي تضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء المؤسسة وتطورها وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على استخدام أمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.
6. يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها الآليات التي تنظم وتنسق العلاقة بين المساهمين والمديرين بما يضمن للمساهمين العائد الأمثل لأموالهم وعدم استغلال المديرين لهذه الأموال بما يحقق المنفعة الشخصية لهم ويضر بعلاقة المنظمة مع الفئات المختلفة لأصحاب المصالح.
7. هي الوسيلة التي تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستفيدين والمقرضين، كما تؤدي إلى خلق ضمانات ضد سوء الإدارة والفساد المالي علاوة على تطوير القيمة الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع.

ومن الأضرار المترتبة على عدم الالتزام بمفهوم حوكمة الشركات كمايلي:[6]

1. **زيادة قوة الفساد:** فالفساد لاينتشر إلا في غياب كامل أو شبه كامل لمقاومته لهذا فإن الحوكمة تصبح ضرورية لمحاربة الفساد ومقاومته وإنهاء أضراره.
2. **زيادة الطرد الاستثماري:** حيث لايستطيع أي مستثمر أن يستثمر في دولة من الدول التي تعاني من اضطراب في المعايير ولا يوجد لديها ثقافة الالتزام أو لا يوجد لديها حوكمة، فالعشوائية وعدم وضوح الحقوق والواجبات تدفع بشدة المستثمرين إلى الهروب وعدم الاستثمار في هذه الدولة.
3. **زيادة الضبابية:** وعدم القدرة على الرؤية في ظل تصاعد حالات عدم الوضوح وازدياد حالات الغموض وازدياد حالات عدم اليقين.
4. **زيادة عدم الثقة:** والخوف من المستقبل وخاصة مع احتمالات التغيير واحتمالات الرفض لما هو قائم، وهو ما يؤدي إلى إحداث متاعب غير محدودة للشركات حيث يحدث نتيجة عدم وجود الحوكمة ما يلي:
5. **زيادة الشعور بالعدمية وعدم القدرة على العمل:** حيث يتحول العاملين إلى آلات وماكينات جامدة لاتعمل ويختفي الدافع على العمل ويصبح من يعمل منهم يشعر أنه لاجدوى من عمله وأنه من الأفضل أن يكون مثل باقي العاملين لا يعملون.
6. **زيادة حالات الاغتراب والانفصال عن الواقع:** حيث يميل الجميع إلى استخدام التزوير وكافة الأساليب غير المشروعة لإظهار الأمر على حقيقته، مما يؤدي إلى خلق واقع زائف مصطنع لا يعبر عن حقيقة أوضاع الشركة.
7. **عدم التزام بالواجب وعدم تحقيق الأهداف:** حيث لا يلتزم العاملين بالتعليمات الإدارية ويتم الخروج على القواعد واللوائح ومخالفة القوانين وتوسيع دائرة الفساد الإداري.

ثانيا: الاتجاهات والطرق الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية

لا شك إن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، ومن أهم الاتجاهات والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها:[7]

1) ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك NYSE وهيئة سوق المال الأمريكية SEC بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير

التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام 1967م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية SEC توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1978ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة.

2) بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات وذلك للحد من مظاهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية.

3) خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها، وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

وأما للحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

أ. سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبي الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في بنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.

ب. أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات " ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني أنه متى ما إختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت، وهنا تجدر الإشارة إلى أن لا يعني أنه من

غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى شريطة بيان المبررات لتغيير تلك السياسات والإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات.

ج. أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث أن المراجع الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة.

د. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.

ه. تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد.

مما سبق يتضح أن المراجع الكفء يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت أنه لم تحدث تحريفات أو أخطاء، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أنه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبة الإبداعية، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية لفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فإنه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية.

ثالثا: آليات المحاسبية للحوكمة للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

لتوجيه وترشيد ورقابة سلوك الإدارة العليا لأنماط القرارات التي تسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لا بد من تطبيق آليات لحوكمة الشركات، وهناك عدة تصنيفات للآليات المحاسبية للحوكمة وهي:[8]

التصنيف الأول: آليات الداخلية وآليات الخارجية.

التصنيف الثاني: الآليات المحاسبية والآليات غير المحاسبية (قانونية ورقابية، إدارية وتنظيمية).

وفيما يلي عرض لآليات الداخلية والخارجية المقترحة:

1. **معايير المحاسبة والتدقيق:** تعد معايير المحاسبة والتدقيق بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات، فهي تمثل أحد الآليات التي تحث الشركات على اتباع القواعد السليمة للمحاسبة إجراءت التدقيق الدورية المستقلة بما فيه صالح الشركة ككل، حيث لوحظ تطور جودة التقارير المالية خلال فترة الثمانينات بسبب تجميل القوائم المالية وهو ما أدى إلى صدور تشريع جديد أطلق عليه Sarbans-Oxley والذي يؤكد على أهمية وجود آليات إفصاح وشفافية فعالة بالإضافة إلى توصية بمراقبة أداء شركات المحاسبة والتدقيق لضمان كفاءة أداء مهامها.
2. **التدقيق الداخلي:** يساعد التدقيق الداخلي المنشأة في تحقيق أهدافها وتأكيد فاعلية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمنشأة بما يؤكد على جودة ممارسة المنشأة لأعمالها، ومن ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة وذلك نتيجة لإستقلال عملية التدقيق الداخلية وتبعتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة التدقيق.
3. **لجان التدقيق:** أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة لجان التدقيق في المنشأة التي تسعى إلى تطبيق حوكمة الشركات وذلك لدورها الحيوي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفاعلية ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء الرقابة الداخلية وما يستبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق.
4. **التدقيق الخارجي:**أصبح دور التدقيق الخارجي جوهريا وفعالا في مجال الحوكمة نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في تقرير التدقيق عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المنشأة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تطبيق حوكمة الشركات يساهم في رفع كفاءة العمل وتحسين أداء الشركات الأمر الذي يكمن هذه الشركات من الاستمرارية والمنافسة في السوق ومواجهة الأزمات المالية والصمود أمامها، كما تعتبر آليات الحوكمة و الأسس الأخلاقية وميثاق العمل والشفافية التي تتضمنها مبادئ حوكمة الشركات لها دور مهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على أرقام القوائم المالية حتى يتمكن المستخدمون لها من اتخاذ قراراتهم بصورة صحيحة.

رابعا: دراسة ميدانية لآراء عينة من المراجعين الداخليين والخارجيين في ولاية بسكرة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في الورقة البحثية، تم تدعيمها بدراسة ميدانية وتتمثل في إعداد استمارة استبيان موجه إلى مراجعين داخليين ومراجعين خارجيين،

1.4 عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة الميدانية

سنحاول التطرق في هذا الجزء لتحليل الظروف التي أعد فيها الاستبيان و كيفية بناءه، ثم إخضاعه للتحكيم العلمي، إضافة إلى ذلك سنوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

1.1.4 تحضير إستبيان الدراسة

تضمن استبيان الدراسة مجموعة من الأسئلة التي تناولت آليات حوكمة الشركات وعن كيفية الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. تتكون من 22 سؤالا فقرة موزعة على محورين وهي موضحة كمايلي

المحور الأول: آليات حوكمة الشركات وتتكون من 14 فقرة.

المحور الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية ويتكون من 08 فقرة.

كما تم تفريغ الاستبيان في البرنامج SPSS 20 ، كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات لفقرات الاستبيان

2.1.4 منهجية الدراسة ومعالجة البيانات

سنحاول التطرق على المنهج المتبع في الدراسة ونموذج الدراسة .

1.2.1.4 نموذج الدراسة: يتكون نموذج الدراسة من متغيرين اثنين:

المتغير المستقل: آليات حوكمة الشركات **المتغير التابع:** ممارسات المحاسبة الإبداعية

وسنوضح ذلك في الشكل التالي

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

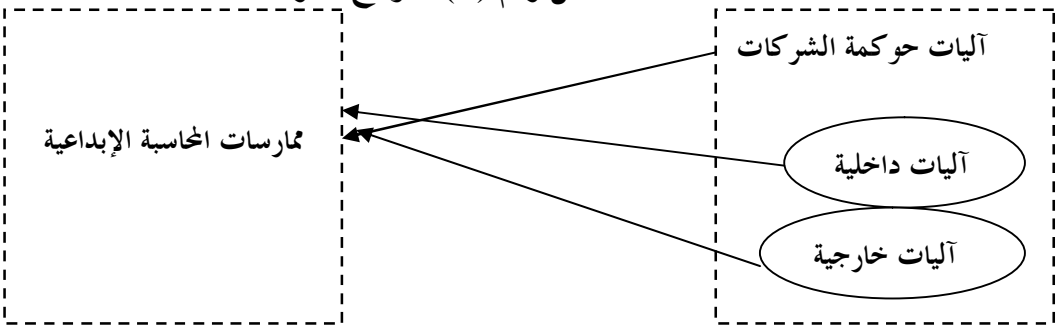

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.1.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة وتمثلت في :

- ✓ **معامل الثبات ألفا كرومباخ** : والثبات يعرف بأن هناك اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الاستبيان مرات عديدة، ومعامل الثبات وكما هو معروف فإن معامل الثبات يكون مقبولا ابتداء من 0,6
- ✓ **المتوسط المرجح** : و ذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.
- ✓ **الانحراف المعياري**: للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد المجتمع لكل عبارة عن متوسطها الحسابي .

3.2.1.4 معالجة بيانات الاستبيان

صدق وثبات الاستبيان

تم تقدير معامل الثبات لكل محور، ألفا كرومباخ للاتساق الداخلي لكل متغير و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (1)، حيث يلاحظ من الجدول رقم(01) أن معامل الثبات للمحور الأول 0.643 في حين المحور الثاني 0.661 أما الكلي 0.77، وهي نسب مقبولة في مثل هذه الدراسات.

2.4 تحليل نتائج الاستبان.

1.2.4 تحليل وتفسير عبارات المحور الأول " أليات حوكمة الشركات"

1.1.2.4 تحليل اتجاهات أراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الاول " أليات حوكمة الشركات"

بالرجوع للجدول رقم (02) ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تحليل العبارات كمايلي

العبارة (01): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (01) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحسابي 3.80 بانحرف معياري 0.786، حيث أن 62.2% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة تأكد المراجع الداخلي من ممارسات صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية.

العبارة (02): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (02) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحسابي 3.89 بانحرف معياري 0.775 حيث أن أفراد العينة يؤكدون على ضرورة قيام المراجع الداخلي بتقيم مدى التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات.

العبارة (03): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (03) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحسابي 3.49 بانحرف معياري 0.895 حيث أن أفراد العينة يؤكدون على ضرورة قيام المراجع الداخلي بفحص أساليب عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات والتأكد من نزاهتهم.

العبارة (04): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (04) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحسابي 3.62 بانحرف معياري 0.960 حيث أن46.7% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة امتلاك المراجع الداخلي المعرفة والدراية الكافية بمعايير المحاسبية والتدقيق يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وبنسبة 24.4% محايدين.

العبارة (05): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحسابي 3.67 بانحرف معياري 1.148 حيث أن 44.4% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة قيام المراجع الداخلي على تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.

العبارة (06): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (06) هي موافق حيث أن 53.3% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة تأكد لجنة التدقيق من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

العبارة (07):جد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (07) هي محايد ، إلا أن ما نسبة 6.7%، و 44.4% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد القوائم المالية وبنسبة 20.0 من أفراد العينة محايدين على أن تقوم لجنة التدقيق بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية.

العبارة (08): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (08) هي موافق بشدة ما يؤكد على أن مسؤولية لجنة التدقيق الكشف من الغش المحاسبي وبنسبة 44.4% من أفراد العينة يؤكدون بشدة على أن مسؤولية لجنة التدقيق الكشف من الغش المحاسبي.

العبارة (09): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (09) هي موافق حيث أن66.7% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة مساهمة لجنة التدقيق في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية في لشركات مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

العبارة (10): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (10) هي موافق حيث أن 37.8% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة مقاومة لجنة التدقيق لضغوطات وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق يسهم في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية وبنسبة 24.4% يؤكدون ومحايدين على ضرورة مقاومة لجنة التدقيق لضغوطات وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق يسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

العبارة (11): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (11) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحساب 3.56 بانحرف معياري 0.918 حيث أن من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة تأكد لجنة التدقيق من مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وبنسبة 20% محايدين لضرورة تأكد لجنة التدقيق من مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

العبارة (12): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (12) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحساب 3.51 بانحرف معياري 0.843 ما يؤكد على ضرورة أن من صلاحيات مجلس الإدارة مراقبة ومتابعة قيم المحاسبية

العبارة (13): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (13) هي موافق وهذا ما يؤكد على ضرورة أن يركز المراجع الخارجي على أهمية قيام الشركات بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية المؤثرة على المركز المالي لها مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

العبارة (14): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (14) هي موافق حيث أن 48.9%من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة أن يركز المراجع الخارجي على أهمية قيام الشركات بالإفصاح عن طبيعة المخاطر مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

2.1.2.4 تفسير أراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الاول " أليات حوكمة الشركات" واختبار صحة الفرضية

التعليق: يظهر الجدول رقم (02) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.27و 3.29)بانحرافات معيارية تراوحت بين (1.148 و 0.638) بتقدير موافق في أغلب العبارات، أما المتوسط العام للمحور الأول ككل فقد بلغ 3.6619 بانحراف معياري 0.39723 وبتقدير موافق مما يشر إلى اتفاق على تطبيق آليات حوكمة الشركات.

إذ حصلت العبارة رقم (08) "مسؤولية لجنة التدقيق الكشف من الغش المحاسبي " على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.863) بتقدير موافق بشدة، أي أن من مسؤوليات لجنة التدقيق الكشف عن أي غش

محاسبي تليها العبارة رقم (09) في المرتبة الثانية "تسهم لجنة التدقيق في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " بمتوسط حسابي قدره (3.96) وانحراف معياري قدره (0.638) بتقدير موافق، أي على لجنة التدقيق دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في الشركات للحد على التلاعبات الحاصلة في القوائم المالية، ثم جاءت العبارة رقم (02) في المرتبة الثالثة "يقيم المراجع الداخلي مدى التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات " بمتوسط حسابي (3.89) و انحراف معياري (0.775) وبتقدير موافق، يعني أن المراجع الداخلي يقيم ما إذا كانت الشركة تعمل بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها تم استخدام المتوسط المرجح للمحور الأول و كانت النتيجة هي3.6619 وبتقدير موافق وعليه نقبل الفرضية أن الفائدة من تطبيق آليات حوكمة الشركات لتحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية والحد من مختلف التلاعب في القوائم المالية.

2.2.4 تحليل وتفسير أراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني " ممارسات المحاسبة الإبداعية"

1.2.2.4 تحليل اتجاهات أراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني " ممارسات المحاسبة الإبداعية"

بالرجوع للجدول رقم (03) ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تحليل العبارات كمايلي

العبارة (01): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (01) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحساب 3.78 بانحرف معياري 0.927 حيث أن من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى في الشركات يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية

العبارة (02): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (02) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحساب 3.51 بانحرف معياري 0.991 حيث أن 46.7% من أفراد العينة يؤكدون على عدم اتباع الشركات لطرق المعالجة البديلة يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية،

العبارة (03) نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (03) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحساب 3.42 بانحرف معياري 0.988 وهي تقع في المجال الرابع (3.40- 4.19) أي أن من أفراد العينة يؤكدون على أن من دوافع المحاسبة الإبداعية تعمد تحسين نسب السيولة وذلك بعدم إدراج أقساط مستحقة خلال العام من القروض طويلة الأجل،

العبارة (04): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (04) هي موافق اي ان أفراد العينة يؤكدون على أن من دوافع المحاسبة الإبداعية التهرب الضريبي،

العبارة (05): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (05) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحساب 3.56 بانحرف معياري 1.078 حيث أن 46.7% من أفراد العينة يؤكدون على مدى تأثير أساليب واجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات، وبنسبة 26.7% غير موافقين على هذه العبارة، وبنسبة 17.8% موافقين بشدة

العبارة (06): نجد أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول العبارة (06) هي موافق حيث قدرت نسبة المتوسط الحساب 3.40 بانحرف معياري 1.116 حيث أن 46.7% من أفراد العينة يؤكدون على أن المحاسبة الإبداعية تسعى دائما من أجل تعظيم الربح في القوائم المالية بطرق عدة،

2.2.2.4 تفسير أراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني " أليات ممارسات المحاسبة الإبداعية" واختبار صحة الفرضية

يظهر الجدول رقم (03) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.78و 3.40) بانحرافات معيارية تراوحت بين (1.164 و0.927) بتقدير موافق في كل العبارات، أما المتوسط العام للمحور الثاني ككل فقد بلغ 3.5750 بانحراف معياري 0.57431 وبتقدير موافق .

إذ حصلت العبارة رقم (01) " إن الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى في الشركات يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.927) بتقدير موافق، أي أنه من ضروري الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى في الشركات، تليها العبارة رقم (04) في المرتبة الثانية " من دوافع المحاسبة الإبداعية التهرب الضريبي" .بمتوسط حسابي قدره (3.71) وانحراف معياري قدره (1.100) بتقدير موافق، أي أن التهرب الضريبي يعتبر من دوافع المحاسبة الإبداعية، ثم جاءت العبارة رقم (07) في المرتبة الثالثة "عدم القدرة على مواجهة ممارسات خطر المحاسبة الإبداعية تعود لفشل محافظ الحسابات وليس لعملية التدقيق " .بمتوسط حسابي (3.69) و انحراف معياري (1.164) وبتقدير موافق، يعني أنه لعدم القدرة على مواجهة ممارسات خطر المحاسبة الإبداعية يعود لفشل محافظ الحسابات.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها تم استخدام المتوسط المرجح للمحور الثاني و كانت النتيجة هي3.5750 وبتقدير موافق وعليه نقبل الفرضية أن المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير أخلاقية يقوم المحاسب

باختيار الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة للغش والتلاعب في القوائم المالية، ولكنها تنحصر على المعايير والمبادئ المحاسبية الدولية إذا فهي قانونية.

خاتمة:

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع معالجة إشكالية البحث التي تدور حول دور آليات حوكمة الشركات من الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وبالتالي محاولة الحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية وبث الثقة فيها، ما أدى إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات القادمة ويرجع هذا إلى أنها ليست مجرد نظام أخلاقي جيد بل إنها مفيدة لشركات والمنفذ الوحيد لتفادي حدوث أي مشاكل، في حين هناك احتمال وجود أخطاء في بعض الأحيان تكون مقصودة بل وقد تصبح سياسة تتبعها إدارة الشركة للتلاعب من خلال بعض الممارسات المحاسبية أو ما تعرف بالمحاسبة الإبداعية، ولهذا وجب على كل شركة تبني نظام حوكمة الشركات للحد من الغش والتلاعبات في القوائم المالية.

النتائج

من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في استبيان عينة من الافراد المتخصصين في الجانب المحاسبي والأكادمين، توصلنا إلى أهم النقاط التالية:

- حوكمة الشركات نظام تقوم عليه الإدارة السليمة لضمان حقوق أصحاب المصالح.
- المحاسبة الإبداعية غير أخلاقية لكنها قانونية لأنها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.
- تلعب حوكمة الشركات دور مهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من خلال بعض آلياتها.

التوصيات والمقترحات:

- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ؛
- استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني أنه متى ما إختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت، وهنا تجدر الإشارة إلى أن لا يعني أنه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية؛
- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.

– تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد

قائمة الجداول والأشكال

جدول رقم (01): مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمحاور الدراسة كالأتي:

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	14	0.643	0.801
المحور الثاني	08	0.661	0.813
المجموع	22	0.77	0.877

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم (02): نتائج المحور الأول : "آليات حوكمة الشركات"

الرقم	الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يتأكد المراجع الداخلي من ممارسات صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية.	3.80	0.786	موافق
02	يقيم المراجع الداخلي مدى التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات.	3.89	0.775	موافق
03	يقوم المراجع الداخلي بفحص أساليب عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات والتأكد من نزاهتهم.	3.49	0.895	موافق
04	إن امتلاك مراجع الداخلي المعرفة والدراية الكافية بمعايير المحاسبية والتدقيق يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.	3.62	0.960	موافق
05	يعمل مراجع الداخلي على تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.67	1.148	موافق
06	تتأكد لجنة التدقيق من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.	3.49	1.141	موافق
07	تشرف لجنة التدقيق على عملية إعداد القوائم المالية	3.29	0.968	محايد
08	مسؤولية لجنة التدقيق الكشف من الغش المحاسبي	4.27	0.863	موافق بشدة
09	تسهم لجنة التدقيق في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.96	0.638	موافق
10	إن مقاومة لجنة التدقيق لضغوطات وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق يسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.73	0.986	موافق
11	تتأكد لجنة التدقيق من مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.56	0.918	موافق
12	صلاحيات مجلس الإدارة مراقبة ومتابعة قيم المحاسبية.	3.51	0.843	موفق
13	يركز المراجع الخارجي على أهمية قيام الشركات بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية المؤثرة على المركز المالي لها مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.51	1.079	موافق

14	يركز المراجع الخارجي على أهمية قيام الشركات بالإفصاح عن طبيعة المخاطر مما يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.49	1.058	موافق
	المتوسط العام للمحور الأول	3.661	0.397	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v20

جدول رقم (03): نتائج المحور الثاني: "ممارسات المحاسبة الإبداعية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	إن الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى في الشركات يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.	3.78	0.927	موافق
02	إن عدم اتباع الشركات لطرق المعالجة البديلة يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.	3.51	0.991	موافق
03	من دوافع المحاسبة الإبداعية تعمد تحسين نسب السيولة وذلك بعدم إدراج أقساط مستحقة خلال العام من القروض طويلة الأجل.	3.42	0.988	موافق
04	من دوافع المحاسبة الإبداعية التهرب الضريبي.	3.71	1.100	موافق
05	تؤثر أساليب واجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات.	3.56	1.078	موافق
06	تسعى المحاسبة الإبداعية دائما من أجل تعظيم الربح في القوائم المالية بطرق عدة.	3.40	1.116	موافق
07	عدم القدرة على مواجهة ممارسات خطر المحاسبة الإبداعية تعود لفشل محافظ الحسابات وليس لعملية التدقيق.	3.69	1.164	موافق
08	تقوم الشركات بالتلاعب من خلال عدم الإفصاح عن الحقوق المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض.	3.53	1.057	موافق
	المتوسط العام للمحور الثاني	3.5750	0.574	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v20.

قائمة الهوامش والاحالات

(1) عماد سليم إبراهيم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011 ص ص، 80-81.

(2) عماد سليم إبراهيم الأغا، مرجع سابق، ص 17.

(3) جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، طبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014،ص،ص490-491

(4) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 16.

(5) عماد سليم إبراهيم الأغا، مرجع سابق، ص 19.

(6) محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2005، ص 105.

(7) حسين فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، اساليب استخدام المحاسبة الابداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في البورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 27 ، 2011، ص ص 396-371.

(8) طلال سليمان جريره وآخرون، أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 2، 2015،ص 320.

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة - مقاربات علمية وعملية-
24 و25 أكتوبر 2017

منـــاهج بناء النظرية المحاسبية

أ/ حـــــــولي محمـــــد
جامعة: باجي مختار، عنابة
Moh.haouli@gmail.com

أ/ مـــــرداسي شـــــوقي
جامعة: العربي بن مهيدي، أم البواقي
chaouki.merdaci@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

لقد استمرت المحاسبة لفترة طويلة دون وجود إطار نظري شامل يوفر التفسير المنطقي لسبب اختيار ممارسات محاسبية دون الأخرى، وظل الاعتماد في ذلك على الأعراف والمبادئ التي تحضى بتأييد واسع، إلى أن ظهرت منذ أوائل القرن الحاجة إلى نظرية متكاملة تتوقف عليها تقييم صحة وسلامة الممارسة وتوفر لها التبرير أو النقد المقنع، كما تقدم الأساس لتفسير الأحداث والسلوك المحاسبي والتنبؤ بهما ضمن إطار شامل لمجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة. فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث ما المقصود بالنظرية المحاسبية وما هي مناهج بناءها؟.

Abstract:

For a long time Accounting has continued without a comprehensive theoretical framwork that provides the logical explanation why choose accounting practices whitout the other, and the reliance on the norms and principles are widely supported, that have emerged since the early century the need for an integrated theory, depends upon the assessment of the health and safety of the practice and provide convincing justification or criticism, and also provided the basis for the interpretation of events and behavior and prediction of accounting within the overall framework of a group of interrelated and integrated elements. The question that presents itself in this research What is accounting theory and what are the methods of building it?.

مقدمة:

عرفت المحاسبة منذ ظهورها على أنها المنبع الوحيد والأكيد للمعلومات التي تساهم بشكل رئيسي في ترشيد قرارات مستخدميها، وتبوأت هذه المكانة بفضل خصوصيات وسمات تطورها الذي كان ملازما لتطور الشعوب والمجتمعات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجاتهم من المعلومات على تعددها وتنوعها.

وقد ازدادت الحاجة مع مر الزمن إلى خدمات المحاسبين الذين اعتبروا في البداية أن ما تقدمه الخبرة المتراكمة كفيل بالوفاء بمتطلبات المهنة، لذلك تركزت جهودهم حينها على ضبط الممارسة وفق ما هو مقبول ومتعارف عليه

بين طوائف المحاسبين، وقد ترتب على ذلك الوضع عجز القوائم المالية التي كثير ما تأثرت بالأحكام والتقديرات الشخصية للقائمين باعدادها على الوفاء باحتياجات المستخدمين، خاصة بعد ازدياد حرص هؤلاء على الحصول على معلومات تتحلى بخصائص لا يمكن أن تتوفر لها إلا إذا استندت في إعدادها إلى أساس علمي وهيكل نظري يوفر التبرير المنطقي المقنع للممارسات المحاسبية المستخدمة، ومن ثمة كان لعجز المبادئ والقواعد العرفية على التصدي لهذه المتطلبات أثر جوهري على البحث المحاسبي.

إن تحول الاهتمام من حل المشاكل التطبيقية للمحاسبة إلى البحث عن مقوماتها النظرية يجسد جدية الحاجة لتطوير إطار عام يوفر مرجعية نظرية لتقييم سلامة الممارسات وتفسيرها والتنبؤ بها، لذلك بدل الكتّاب الأفراد والهيئات الرسمية جهودا معتبرة في سبيل تحديد أهداف، فروض ومبادئ ومعايير المحاسبة، وقد برزت العديد من المحاولات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تولت العديد من الهيئات مهمة تحديد إطار نظري للمحاسبة.

تعتبر النظرية المحاسبية وسيلة لشرح الممارسات المحاسبية السائدة بهدف الحصول على فهم أفضل لها، وهي عبارة عن خلاصة في شكل مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تتصف بما يلي:

- ✓ أنها تقدم إطار يمكن الرجوع إليه في تقييم الممارسة المحاسبية،
- ✓ أنها تكون مرشدا لتطوير الاستخدامات و إجراءات جديدة في مجال المحاسبة.

وتأسيسا على ذلك فإن النظرية المحاسبية تهدف إلى استبعاد التطبيقات المحاسبية الغير ملائمة وتوجيه الممارسة المحاسبية صوب ما يجب أن تكون عليه في مواجهة الظروف المحيطة والأحداث المستجدة، ولكي تتحقق هذه الأغراض و ترتقي النظرية المحاسبية إلى درجة النظرية الجيدة لابد من توافر الخصائص التالية[1]:

- ✓ الاتساق و الترابط المنطقي لعناصر النظرية: الأهداف، المفاهيم، الفروض، المبادئ،
- ✓ القدرة على تفسير و تقييم سلوك الظاهرة موضوع الدراسة،
- ✓ القدرة على التنبؤ بالسلوك سواء من حيث دوافعه أو نتائجه،
- ✓ توجيه السلوك بما يتفق مع القيم و الأهداف.

ومن البديهي أن الوصول إلى نظرية محاسبية جيدة لا يتم إلا باعتماد منهج متكامل، حيث يحدد المنهج الخطوات التي يجب أن تتخذ في نظام معين من أجل الوصول إلى مبادئ هذا النظام أو على الصعيد العملي تتجلى في تمثيل إجراءات التطبيق العملي التي تؤدي إلى حل المشكلات العملية التي تقابل هذا النظام أو المجال المعرفي ، هذه الإجراءات يتطلب التوصل إليها اللجوء إلى أصول البحث العلمي.

فالبحث العلمي هو منهج لطلب المعرفة ويعتمد على القياس الموضوعي والتحليل المنطقي للظواهر المراد دراستها، فهو أشبه بمعمل لتحليل الفكر والقيم دون انحياز بغرض تحديد المضمون، وعلى ذلك يمثل البحث العلمي منهجا عاما للدراسة يصلح لكافة فروع المعرفة و لكافة المجالات. على اعتبار أن الهدف منه هو دراسة و تقييم ظاهرة معينة سواء من حيث دوافعه أومن حيث نتائجه وصولا إلى نظرية جديدة أو تطوير نظرية كانت سائدة من قبل.

وتجدر الإشارة هنا أن المنهج العلمي كأسلوب للبحث لم يؤخذ به إلا حديثا وفي نطاق ضيق، فكثير من المبادئ والممارسات المحاسبية المعمول بها في الوقت الحالي قد توصل إليه باستخدام المنهج العملي، ومن هنا نخلص بأن

ثمار النظرية المحاسبية والغرض منها لا يتأتى إلا مـن خـلال الـربط بـين النظريـة (المـنهج العلمـي) والتطبيـق (المـنهج العملي) فليس من المعقول أن تمتاز النظرية بالاتساق و الترابط المنطقي لكن من ناحية أخرى يستحيل تطبيقها عمليا.
تأسيسا على هذا وذاك يمكن إدراج الإشكالية التالية: ما هي الأسس (المناهج) التي تبنى عليها النظرية المحاسبية؟ و ما يميز كل عنصر و ما يعاب عليه؟
وعليه سوف تكون الغاية من وراء بحثنا هو إبراز أهم المناهج التي تبنى عليها النظرية المحاسبية، مقسـمين هـذا البحـث الي ثلاث نقاط:

- ✓ ماهية المحاسبة،
- ✓ مفهوم النظرية المحاسبية والحاجة لها،
- ✓ مناهج بناء النظرية المحاسبية.

أولا: ماهية المحاسبة

تؤكد كل الدراسات التي عنيت بالتطور المهني والأكاديمي للمحاسبة على تواجد خاصيتين متلازمتين هما الاستمرارية والتغيير.
فالاستمرارية في المحاسبة تشير إلى أن هناك كثيرا من عناصر الفكر والتطبيق المحاسبي التي تبث فائدتها وأصبحت مقبولة عموما، تمثل أعرافا وقواعد محاسبية مقبولة عموما ومازالت مطبقة منذ نشوء إلى الوقت الحاضر. فالاستمرارية تعني أن هناك ممارسات وتطبيقات محاسبية لم تعصف بها رياح التغيير والتطور مع مرور الزمن، ولازال التشبث بها قائما، فهي بهذا المعنى تعني تراكم المعارف والخبرات المحاسبية عبر التاريخ، غير أن صفة الاستمرارية وإن كانت محبذة في مجال الفكر المحاسبي إلا أنها كغيرها من الخصائص تكتنفها بعض الجوانب السلبية تعيق مسار التطور لما قد يترتب عنها من جمود في الفكر المحاسبي.

أما خاصية التغيير فهي تجسيد للطبيعة الديناميكية للمحاسبة والقدرة على مواكبة التطور المستمر في العوامل البيئية المحيطة، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية، ويلاحظ أن التغيير في المحاسبة لا يكون إلا بعد التثبت من جدواه وضرورته بشكل قاطع وأنه استجابة لمجرد رغبة في التغيير(2).
ولقد أكد أحد الباحثين بأن التغيير لا يتم إلا بعد أن تصبح الهيئات الحالية المنظمة للمهنة أو الممارسة المحاسبية عاجزة وغير قادرة اعتمادا على ما هو متاح تجاوز القضايا والمشاكل التي أفرزها المحيط البيئي التي هي عنصر فيه.
فهاتان الخاصيتان "الاستمرارية– التغيير" تعني من ناحية نمو مطرد في المعرفة المحاسبية ومن ناحية ثانية مسارا متقدما بصورة متأنية ومتحفظة في نفس الوقت، ولعل الأمر يتطلب منا عرض تعاريف المحاسبة التي وضعتها الهيئات المختصة من أجل توضيح مسار التدرج في نمو الفكر والتطبيق الذي لازم التطور المحاسبي.
ففي سنة 1941 أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكيين AICPA تعريف المحاسبة على أنها(3) : "فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات".

هذا التعريف يشير إلى المحاسبة بأنها فن أو حرفة، وليس باعتبارها حقل من حقول المعرفة، فهذا التعريف لا يضيف الكثير حيث أنه يعرف المحاسبة بتبيان ما يقوم به المحاسب من وظائف، ويمثل هذا التعريف من الناحية التاريخية المبادرة الأولى للمنظمات المهنية لتقديم مساهماتها في التنظير المحاسبي، لكن الغريب في الأمر أنه بقى ينظر إلى المحاسبة إلى غاية هذا التاريخ كفن وليس علم بالرغم ما حدث في أواخر االقرن الثالث عشر بظهور طريقة القيد المزدوج، إضافة إلى العديد من المحاولات التنظيرية التي قام بها رواد نظرية المحاسبة في بداية القرن العشرين.

ثم عرفت المحاسبة لاحقا سنة 1966 من طرف جمعية المحاسبين الأمريكية AAA على أنها[4] : "عملية قياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاد القرارات اللازمة".

ويستخلص من هذا التعريف أن الاهتمام قد تحول من مجرد التركيز على النواحي الإجرائية إلى التركيز على الأهداف التي يستوجب أن تحققها القوائم المالية، ويعتبر هذا التعريف بمثابة نقلة نوعية مفاهيمية في تقديم تعريف علمي للمحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات كجزء من نظرية المعرفة التي تحكم آلية إدخال وتشغيل البيانات للحصول على المخرجات، وهذا ما أضفى للمحاسبة بعد جديد هو كونها علما تحكمه نظرية المعرفة المعلوماتية. وبتفحص التعريف السابق نجده يظهر الأمور التي تدخل ضمن عمل المحاسب بدء بتحديد وقياس المعلومات المطلوبة لاستعمالات نهائية، ووصولا إلى توصيلها إلى مستعمليها بشكل فعال في وقت الحاجة إليها، وقد أخدت فيما بعد الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين AICPA بهذا التعريف سنة 1970.

وفي سنة 1975 حاولت جمعية المحاسبين الأمريكية AAA إعادة صياغة التعريف السابق وتحديد هدف المحاسبة على أنه:"... توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاد القرارات الاقتصادية، والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق المزيد من الرفاهية الاجتماعية"[5]

إن هذا التعريف عمّق مفهوم المحاسبة وزاد من نطاق اهتماماتها بحيث يجب أن لا تقتصر على الاستخدامات الخاصة بفئة معينة من أصحاب المصالح في المؤسسة، وإنما يجب أن تمتد لتشمل المجتمع بفئاته المختلفة ومنظماته والعمل على تقديم ما يحقق رفاهيته، وبذلك أضافت للمحاسبة بعدا جديدا هو البعد الاجتماعي الذي سبق وأن أشرنا إليه في تطور الفكر المحاسبي.

مما سبق يتبين أن هناك إعادة تقييم للأهداف والمفاهيم والمبادئ التي تكون الإطار الفكري المحاسبي، حيث تحولت المحاسبة من مجرد الاهتمام بالنواحي الحرفية المتمثلة في فن مسك الدفاتر وتنظيم الحسابات إلى كونها نظام للمعلومات وأداة اتصال مما يشير إلى الوظيفة الاجتماعية للمحاسبة

يمكن تقسيم أراء المهتمين بالمحاسبة حسب طبيعتها العلمية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية[6] :

الاتجاه الأول: يعد أصحاب هذا الاتجاه أن المحاسبة هي فن من الفنون يخدم إجراءات التطبيق العملي، ويعارضون عدها علما له مجاله، وأهدافه وفروضه ومفاهيمه ومبادئه، لذلك فهم يرون أن البحث النظري في فلسفة المحاسبة ما هو إلا مضيعة للوقت.

الاتجاه الثاني: يمثله أصحاب الرأي القائل أن المحاسبة علم يتكون من مستويات متعددة من التجريدات والتعميمات وأنه لابد من متابعة اللبحث من أجل تطوير نظرية المحاسبة.

الاتجاه الثالث: وهو الذي يأخذ موقفا وسطا بين الاتجاهين، حيث يرى بعض المحاسبين أن المحاسبة فن وعلم في أن واحد.

غير أنه في الواقع لا يمكن الفصل بين العلم والفن، ففي المنظور التاريخي لتطور العلوم، فإن كل علم ولد من فن مقابل له، وأن القول بأن مجالا من مجالات المعرفة علما يجب ألا يعني القضاء على الإبداع الفني الذي يساهم في تطوير العلم في المستقبل، وأن المحاسبة قد ولد نتيجة الفن والممارسة العملية، وقد تطورت خلال القرون الماضية أيضا نتيجة الفن والممارسة العملية، وقد بدأت تظهر بوادر أن المحاسبة علما بظهور القيد المزدوج، غير أنه طال المخاض حتى القرن العشرين لتولد المحاسبة كعلم مستقل له فروضه ومبادئه، ولتوضيح الطبيعة العلمية للمحاسبة نشير أن مستويات المعرفة العلمية في المحاسبة قد مرت بأربعة مراحل:

- ✓ مرحلة الملاحظة والوصف والتحليل،
- ✓ مرحلة وضع الفروض والتفسير،
- ✓ مرحلة التنبؤ والتحقق من صحة الفروض،
- ✓ مرحلة وضع النظرية.

مرحلة الملاحظة والوصف والتحليل:

ظلت المحاسبة قرونا طويلة مهتمة بإجراءات التطبيق العملي والممارسات العملية دون الاهتمام بصورة منتظمة بتكوين مفاهيم محاسبية محددة الدلالة أو تفسير تلك الإجراءات[7]، و لم توجد لفترات طويلة دراسات تحاول تفسير تلك الإجراءات أو نقدها، حتى أن نظرية القيد المزدوج لا تعدو أكثر من الاهتمام بالضبط المحاسبي وإحكام الرقابة المحاسبية، ولكن منذ الثلاثينات من القرن الماضي جرت محاولات لتحديد مضامين المفاهيم والمصطلحات المحاسبية بهدف خلق لغة محاسبية تكون أساسا لنقل الأفكار دون الإساءة لها.

حيث كون المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في عام 1949 " لجنة المصطلحات المحاسبية" التي ساهمت بشكل فعال في تحديد مجموعة من المفاهيم المحاسبية كمفهوم التكلفة والإيراد، المصروف، الأصول والخصوم... بعد ذلك استمرت جهود تحديد المفاهيم المحاسبية حتى الوقت الحاضر، وأحسن دليل على هذا إصدار لجنة معايير المحاسبة الدولية AISC في التسعينات تقرير باسم "الإطار النظري لإعداد وعرض البيانات المالية".

إظافة إلى تلك فقد أجريت الدرسات الميدانية لتشخيص الواقع وتحديد الإجراءات المحاسبية المتبعة إزاء مشكلات معينة (مثلا تحديد السلوك المحاسبي في حالة تغيرات الأسعار انخفاظا وارتفاعا، طرق تقييم المخزون السلعي...)، كما

أجريت المقارنات بين المشاريع المتماثلة بهدف تقويم الإجراءات المحاسبية(8)، عموما جعلت كل هذه الجهود المحاسبة تتجاوز مرحلة الوصف والتحليل إلى تشخيص الواقع وتحديد وتقويم الإجراءات التي يتعين اتباعها إزاء مواجهة مشكلات معينة.

مرحلة وضع الفروض والتفسير:

يقوم الجانب التفسيري على الفروض والمبادئ، حيث عكفت الأدبيات على تنظير تفسير إجراءات التطبيق العملي، حيث تم وضع النظريات التالية:

- ✓ "نظرية الملكية المشتركة": بهدف تفسير الإجراءات المحاسبية وشكل ومضمون القوائم المالية المعدة في المشروعات الفردية وشركات الأشخاص، بتعبير أخر في الشركات التي تكون فيها الإدارة والتوجيه والسيطرة للملاك،
- ✓ "نظرية الشخصية المعنوية": لنفسير الإجراءات المحاسبية ومضمون القوائم المالية في شركات الأموال التي تتسم بفصل الإدارة عن الملكية،
- ✓ "نظرية الأموال المخصصة": التي تفسر الإجراءات المحاسبية وشكل ومضمون القوائم المالية المعدة في المستويات الحكومية.

وقد تطورت الدراسات النظرية وفجرت محاولات عديدة لوضع الفروض المنطقية على شكل مصادرات وفروض تصلح لتفسير الممارسة العملية " مثل دراسة (*مونتس*) *عام 1961* التي جاءت ضمن سلسلة "دراسة في بحوث المحاسبة" المنشورة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين(9) وقد عنونت هذه الدراسة بـ: " المصادرات والفروض في المحاسبة" والتي تمثلت في فرض استمرار المشروع، فرض ثبات وحدة القياس النقدي. وقد تزايدت تلك الدراسات التفسيرية خاصة في العقود الأخيرة من القرن بسبب الجهود المبذولة من قبل فلاسفة المحاسبة لوضع إطار نظري لها يفسر إجراءات التطبيق العملي ويعمل على تطويرها كي تتمكن المحاسبة من مواجهة التحديات.

مرحلة التنبؤ والتحقق من صحة الفروض:

يرفض كثير من كتاب المحاسبين التقليديين فكرة أن محاسبة تقدم أي نوع من أنواع التنبؤ، معتبرين أن المحاسبة تعرض ملخصات مركزة لأحداث اقتصادية تاريخية جرت في الماضي(10)، وبالتالي فالمحاسبة لها طبيعة تاريخية فعلية وليست مستقبلية تنبؤية، غير أن المعلومات التي يعرضها المحاسب إنما تقدم إلى الفئات المختلفة المستفيدة من تلك المعلومات لاتخاذ القرارات، ولاشك أن هذه القرارات تتعلق بتحديد سياساتهم في المستقبل.

فعلى مستوى المستفيدين الداخليين (الإدارة) فقد ازدادت أهمية التنبؤ منذ أن ظهرت المحاسبة الإدارية، وتطورت محاسبة التكاليف من محاسبة التكاليف الحقيقية إلى محاسبة تكاليف معيارية محددة مسبقا تخدم أهداف الإدارة في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، لاعتبار أنها تقوم على أساس التنبؤ بالتكلفة المتوقعة خلال الدورة المحاسبية عن طريق وضع معايير مستفيدة من خبرة الماضي والتجارب العملية.

ولأغراض المستفيدين الخارجيين (المساهمين، المستثمرين، المقرضين...) أصبحت التنبؤات الخاصة بربحية الشركات المستقبلية وأدائها المالي المتوقع يتم نشرها عن طريق المعدين، وألزمت البورصة الشركات المسجلة أسهمها بنشر تلك التنبؤات، كما فرض على المراجعيين التصديق على صحة تنبؤاتهم وتوقعاتهم(11).

وتجدر الإشارة أن مؤشر التنبؤ في العلوم الطبيعية والفيزيائية يستخدم كطريقة للاختيار والاختبار التجريبي بين الفروض المتنافسة حول مشكلة معين(12)، وبإسقاط ذلك على المحاسبة نجد المدخل التنبؤي كمدخل من المداخل لتكوين نظرية المحاسبة والتحقق من فروضها، والذي نشأ من محاولة تقييم طرق القياس المحاسبي البديلة، وقد ترتب على استخدام هذا المدخل الكثير من الأبحاث التي تهتم بإمكانية قدرة المعلومات المحاسبية في تفسير الأحداث والتنبؤ.

مرحلة وضع النظرية:

يمكن تعريف أي نظرية على أنها: " مجموعة من أبنية فكرية (مفاهيم) مترابطة وتعاريف وقضايا تمثل رؤية المنظمة للظواهر تقوم على تحديد العلاقات من خلال متغيرات بهدف التفسير التنبؤ بهذه الظواهر"(13)، فدون وجود النظرية تبقى المعارف التفسيرية دون إطار يربط بينها وينسقها في شكل متكامل. فنظرية المحاسبة نشأت من تراكم التفسير العلمي في مرحلتي التفسير والتنبؤ، وعلى ضوء هذا فهي تهدف إلى تقديم أساس لتفسير الأحداث والسلوك المحاسبي والتنبؤ بهما ضمن إطار نظري شامل.

ثانيـــا: مفهوم نظرية المحاسبة والحاجة لها

إن دراسة التطور التاريخي يشير إلى السيطرة الكاملة للتطبيق العملي على الفكر المحاسبي حتى بداية القرن العشرين، وقد تحدد اتجاه هذا التطور على ضوء ما شهدته بيئة المحاسبة من تغيرات جذرية في جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، حيث أدى التوجه العلمي للمحاسبة إلى تراكم خبرات محاسبية منذ العصر الوسيط تحول تدريجيا إلى قواعد عرفية وتقاليد أصبحت مقبولة بين طوائف المحاسبين(14).

ويتم تحديد قواعد العمل المحاسبي على أساس العرف أو الاصطلاح من خلال اختيار جماعي بطريقة تحكمية لقواعد عرفية بهدف ضبط وتوحيد التطبيق العملي، يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المتخصصة، والتقيد بوجوب اتباعها والالتزام بها من طرف الجميع.

إن ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية وفق منهج عملي لا يستند إلى أي تبرير منطقي أو أساس نظري يضع المحاسبة في مواجهة تحديا مستمرا خاصة في ظل ظهور عوامل جديدة عجزت الممارسة من التصدي لها. ضف إلى هذا أن الممارسة المحاسبية الحالية يحكمها إطار فكري غير واضح المعالم يتكون من مجموعة من الفروض والمفاهيم والمبادئ التي تحكم عمليات القياس والتوصيل والتسجيل والتلخيص ويؤخذ على هذا الإطار الفكري نواحي القصور التالية(15):

- وجود كثير من الممارسات غير متفق عليها بين المحاسبين (ليس هناك مسمى واحد متفق عليه) مثل: فرض، مبدأ، معيار، قاعدة...
- أن الإطار الحالي يفتقر إلى الاتساق المنطقي وذلك نظرا للتعارض القائم بين كثير من عناصره.

- أن الإطار الفكري الحالي يعتمد في معظمه على مجموعة من القواعد الاصطلاحية والأعراف والتقاليد التي لا تستند إلى أساس علمي.
- أن الإطار الفكري الحالي يفتقر إلى الاكتمال الأمر الذي يترك كثيرا من المشاكل المحاسبية دون حل منطقي وبصفة خاصة مشكلة الاختبار بين البدائل المحاسبية.
- تعدد الطرق والأساليب المتعارف عليها بين المحاسبين لمعالجة نفس الظاهرة: مثل تعدد طرق تقييم المخزون، حساب الاهتلاكات
- التباين في استعمال أسس القياس، كالمعالجة المحاسبية لبعض عناصر القيم المعنوية، ومشكل قياس التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي.
- الاختلاف في شكل ومضمون القوائم المالية.

أوجد هذا الوضع ضغوطا على مهنة المحاسبة لاسيما بظهور حالات فشل العديد من المؤسسات رغم أن القوائم المالية المنشورة لها تؤكد سلامة مركزها المالي، وذلك بسبب الاختيار من البدائل المحاسبية مما يجعلها تبدو أفضل من حقيقتها، ومست هذه الضغوط المحاسب بالدرجة الأولى، كونه مضطر لقبول ما تمليه عليه الإدارة من سياسات وإجراءات، كما أن دفاع المحاسب عن هذه الأخيرة بحجة أنها مجرد قواعد عرفية لن ينجح في إقناع المحاكم والقضاة[16].

ونتيجة لهذا الوضع الذي عرفته المحاسبة، بدأت تتبلور في الأفق في القرن العشرين بوادر علمية تنصب حول تصميم نظرية المحاسبة، توفر أساس منطقي وعلمي يسمح بتفسير مختلف أوجه الممارسة المحاسبية وتقييم نوعيتها والتنبؤ بالحلول المناسبة للمشاكل المستجدة، وتحديد مضامين المفاهيم والمصطلحات المحاسبية بهدف خلق لغة محاسبية موحدة، حيث أن وجود نظرية محاسبية شاملة سيوفر فوائد هامة للمحاسبة منها[17]:

- ✓ وضع إطار مرجعي لحل المسائل المحاسبية التي يثار حولها الخلافات،
- ✓ زيادة فهم وثقة المستخدمين في المعلومات التي تنتجها المحاسبة،
- ✓ تعزيز القدرة على المقارنة،
- ✓ تقديم إرشادات للهيئات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية.

وتجدر الإشارة أن بداية العقد الثالث من القرن العشرين وبالذات سنة 1922، تشكل البداية الفعلية للبحث العلمي في مجال صياغة إطار عام للنظرية المحاسبية، ويرجع الفضل في ذلك إلى رائد النظرية المحاسبية William PATON، الذي حاول بناء نظرية محاسبية بطريقة علمية و متكاملة متبعا المنهج الاستنباطي في عمله، وقد حدد 6 فروض سبق وأن أشرنا لها في التطور الأكاديمي للمحاسبة، ويعد هذا الكتاب المنطلق العلمي للعديد من الأبحاث والدراسات فيما بعد.

وغنى عن البيان ما تكتسيه النظرية من أهمية في مختلف المجالات بشكل عام، وتزداد هذه الأهمية في المجال المحاسبي بشكل خاص، ذلك ما يدفعنا إلى التعرف أكثر على نظرية المحاسبة.

فالنظرية بشكل عام تعرف على أنها: " مجموعة من المفاهيم والتعاريف والقضايا المترابطة التي تبرز نظرة منتظمة للظواهر عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف شرح الظواهر والتنبؤ بها[18] .

كما عرفها قاموس وبيستر Webster عام 1961 على أنها: مجموعة شاملة من الافتراضات والمفاهيم والمبادئ والإجراءات التي تشكل مجموعها إطارا عاما لحقل من حقول المعرفة[19] .

ويمكن استخدام النظرية لتحقيق الأهداف التالية[20] :

- ✓ تفسير التطبيقات الجارية (الظواهر) لكي يتم فهمها بشكل أفضل، وتوفير مجموعة مترابطة من المبادئ التي تكون إطارا يمكن من خلاله تقويم وتطوير التطبيقات المحاسبية المقبولة،
- ✓ التنبؤ بسلوك الظواهر في ظل ظروف معينة،
- ✓ توجيه السلوك بما يكفل تحقيق قيم وأهداف محددة.

ولقد تعددت التعاريف الاصطلاحية الذي أعطيت للنظرية المحاسبية ومن بين هذه التعاريف نجد:

- الجمعية الأمريكية للمحاسبين AAA عرفت نظرية المحاسبة على أنها: مجموعة متناسقة ومتماسكة من المفاهيم والفروض والأحكام العلمية والمنطقية التي تسهل عمل المحاسب، وتوضح له الأمور وترشده في تعريف وقياس وإيصال البيانات المالية لذوي العلاقة[21].

- وعرفها *Hendrikesen* بأنها: مجموعة من المبادئ العامة التي:

- ✓ نوفر إطار مرجعي عام يمكن من خلاله أن تتم عملية تقييم الممارسة المحاسبية،*
- ✓ توجيه عمليات تطوير لتطبيقات وإجراءات محاسبية جديدة[22].

والملاحظ هنا أن هذان التعريفان يسمحان لنا أن ننظر أو نتصور النظرية المحاسبية على أنها مجموعة متناسقة من المبادئ المشتقة منطقيا التي تستخدم كإطار مرجعي لتقييم وتطوير التطبيقات والممارسات المحاسبية.

- كما قدم ليتلتون *Littlton* مفهوم النظرية كونها:" تفكير مركز للقواعد المحاسبية، فالتطبيق حقيقة وواقع، والنظرية تحتوي على التفسيرات والأسباب والمبررات، وإذا كانت النظرية المحاسبية في جوهرها تفسيرا فإن التفسيرات ليست متساوية في جودتها، فالتطبيق الجيد يقع خلفه تفسيرات جيدة أي نظرية جيدة، أما التطبيق الردئ فيقع خلفه تفسيرات ضعيفة"[23].

ويفهم من هذا التعريف أن نظرية تكتشف عن طريق التطبيق تحتوي على التفسير لتلك القواعد المحاسبية، فوراء كل تصرف أو سلوك محاسبي تكمن الأفكار والدوافع والأسباب، ومن هذا التعريف يتضح الآتي:

- ✓ أن النظرية المحاسبية ما هي إلا تفسير نفعي،
- ✓ أن نظرية المحاسبة تقدم تفسيرا لمبررات القواعد المحاسبية،

- ✓ أن نظرية المحاسبة هي دراسة تقع خلف التطبيق،
- ✓ هي دراسة الأفكار والحاجة إلى تقديمها على ضوء احتياجات المستقبل.

_ و يراها ***MacDonald*** بأنها: "مجموعة رموز تعبيرية تتماشى مع قواعد الترجمة والترابط تساعد على إجراء التنبؤات"، ومن هذا المنطلق فإن أبعاد النظرية المحاسبية تتجسد في ثلاث محاور[24]:

- ✓ ***المحور الأول***: أن المحاسبة توظف التمثيل الرمزي أو الرموز: فتعابير "مدين" أو "دائن" وكافة المصطلحات الأخرى هي ملائمة وفريدة من نوعها للمحاسبة،
- ✓ ***المحور الثاني***: أن المحاسبة توظف قواعد للترجمة، فالترميز "التمثيل الرمزي للأحداث والصفقات الاقتصادية" ما هو إلا عملية ترجمة وتحويل إلى الرموز، وفك لهذه الرموز،
- ✓ ***المحور الثالث***: أن المحاسبة توظف قواعد المعالجة البارعة أو الذكية، فالأساليب الفنية لتحديد الدخل يمكن اعتبارها نوع من المعالجات البارعة للرموز المحاسبية.

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن أن نصل إلى أن نظرية المحاسبة: عبارة عن تبرير أو استنتاج منطقي في شكل مجموعة من المبادئ الفكرية والفروض، التي تتصف بأنها توفر إطار مرجعي في ضوئه يتم تقييم الممارسات المحاسبية، كما أن هذه النظرية تقدم إرشاد لتطوير إجراءات محاسبية جديدة تمثل الأساس للتفسير والتنبؤ.

وتهدف نظرية المحاسبة إلى استبعاد التطبيقات المحاسبية الغير ملائمة وتوجيه الممارسة المحاسبية صوب ما يجب أن تكون عليه في مواجهة الظروف المحيطة والأحداث المستجدة، وباستقرائنا للتعاريف السابقة يمكن أن نصل إلى تحديد عناصر النظرية المحاسبية والتي سنتطرق إليها بإسهاب في المبحث القادم في:

- ✓ تحديد مجال وأهداف البحث،
- ✓ تحديد الفروض أو المسلمات الأساسية والمبادئ،
- ✓ صياغة المفاهيم وتعريفها،
- ✓ استنتاج النظريات من المفاهيم والمبادئ.

وما هو ملاحظ أنه لا توجد نظرية عامة أو شاملة على صعيد المحاسبة، بل توجد نظريات مختلفة تم اقتراحها وعرضها في الأدبيات المحاسبية، وتأسيسا على ذلك توصلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين ***AAA*** المختصة بالمفاهيم والمعايير المتعلقة بالتقارير المالية الخارجية إلى الاستنتاج التالي[25]:

- ✓ ليس هناك من نظرية نافذة واحدة في المحاسبة قوية بما فيه الكفاية لتشمل المدى الواسع من محددات محيط يستخدم البيانات بشكل فعال، لهذا،
- ✓ لا توجد في أدبيات المحاسبة نظرية واحدة، إنما مجموعة من النظريات والتي لا يمكن أن يتم تصنيفها وفقا للتباينات في الظروف المحيطة ببيئة المستخدمين، ولعل أهم أسباب عدم وجود نظرية واحدة متماسكة للمحاسبة يعود للاختلاف في منهج بناء النظرية.

ثالثا: مناهج بناء النظرية المحاسبية

يؤدي المنهج دورا أساسيا في بناء وتطوير نظرية المحاسبة وترشيد إجراءات التطبيق العملي، يل أن عدم الاستناد إلى منهج علمي مناسب هو المسؤول كما سبق وأن أشرنا إلى عدم التوصل إلى نظرية متماسكة ومتفق عليها في الوقت الحاضر. ويحدد المنهج الخطوات التي يجب أن تتخذ في نظام معين من أجل الوصول إلى أهداف ذلك النظام ويميز بعض الكتاب بين المنهج النظري والإجراءات المنهجية ويؤدي ذلك إلى وجود فارق بين الإطار النظري والإجراءات المنهجية[26]، علما بأن الإطار النظري الناجح هو الذي ينطلق من إجراءات التطبيق العملي ويهدف إلى حل مشاكلها، وبمعنى أخر أن الإطار النظري والإجراءات العملية ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، ويمكن التوصل إليهما باللجوء إلى أصول البحث العلمي.

فالبحث العلمي هو منهج لطلب المعرفة ويعتمد على القياس الموضوعي والتحليل المنطقي للظواهر المراد دراستها، فهو أشبه بمعمل لتحليل الفكر والقيم دون انحياز بغرض تحديد المضمون، وعلى ذلك يمثل البحث العلمي منهجا عاما للدراسة يصلح لكافة فروع المعرفة ولكافة المجالات[27] على اعتبار أن الهدف منه هو دراسة وتقييم ظاهرة معينة سواء من حيث دوافعه أومن حيث نتائجه وصولا إلى نظرية جديدة أو تطوير نظرية كانت سائدة من قبل.

وتجدر الإشارة هنا أن المنهج العلمي كأسلوب للبحث لم يؤخذ به إلا حديثا وفي نطاق ضيق، فكثير من المبادئ والممارسات المحاسبية المعمول بها في الوقت الحالي قد توصل إليه باستخدام المنهج العملي، ومن هنا نخلص بأن ثمار النظرية المحاسبية والغرض منها لا يتأتى إلا من خلال الربط بين النظرية (المنهج العلمي) والتطبيق (المنهج العملي) فليس من المعقول أن تمتاز النظرية بالاتساق والترابط المنطقي لكن من ناحية أخرى يستحيل تطبيقها عمليا.

وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة كل من المنهج العملي و المنهج العلمي على حدى:

3-1: المنهج العملي

يتم بناء النظرية وفقا لهذا المنهج عن طريق الملاحظة واختبار التطبيق العملي، حيث أن الأساس المعمول به في اختبار الممارسات والقواعد الذي تكون النظرية هو أساس الفائدة أو المنفعة، فالمبادئ المحاسبية وفقا لهذا المنهج ما هي في الواقع إلا ممارسات مهنية استقرت في مجال التطبيق ونالت قبولا عاما بين الممارسين نظرا لثبوت فائدتها في إنتاج المعلومات[28].

ويكون اهتمام النظرية وفقا لهذا المنهج منصبا على إعطاء وتبيان وتفسير التطبيقات والممارسات المحاسبية دون تقديم أي توجيه أو تنبؤ بما يجب أن يكون عليه هذا التطبيق على اعتبار أن بناء النظرية عملية تلي التطبيق العملي وليست سابقته.

كذلك يتم إتباع المنهج العملي من قبل الجمعيات المهنية عندما ترغب هذه الأخيرة في اكتشاف الممارسات المحاسبية التي تلقى قبولا عاما والتي تأكدت فائدتها بالنسبة لاحتياجات المحاسبة أو الإدارة... وتكون النظرية وفقا لهذا المبدأ مجرد تقنين الممارسات العملية السائدة.

ويلجأ في كثير من الأحيان لاستعمال المنهج العملي في بناء النظرية المحاسبية عندما تقتضي الممارسة المحاسبية حالا فوريا للقضايا والمواضيع التي لا تقبل التأجيل ويترتب عن تطبيق مثل هذا المنهج مبادئ مألوفة لدى المتمرسين الأمر الذي يجعل منه منهجا ملائما في المدى القصير لمقابلة المشاكل الحالية التي تتطلب حلولا سريعة.

وبالرغم من هذه المزايا الذي يقدمها تطبيق المنهج العملي إلا أنه لم يسلم من الانتقادات ولعل أهم الانتقادات التي وجهت له ما يلي(29):

- ✓ صعوبة تحديد خاصية الفائدة أو المنفعة بسبب تعارض مصالح المستعملين مما يثير مشاكل كثيرة تتعلق بالحياد والعدالة والإنصاف وهي أمور قيمية يصعب إذ لم يستحيل إخضاعها للقياس،
- ✓ تطبيق المنهج النفعي يتطلب تحديدا واضحا للأهداف والمفاهيم المحاسبية وإلا جاءت المبادئ المشتقة مفتقرة إلى الترابط والاتساق المنطقي، فعدم توفر إطار مفاهيمي جيد يترتب عليه بالضرورة مجموعة من المبادئ المتعارضة،
- ✓ يلاحظ أن الاعتماد الكامل على دراسة التطبيق العملي كمصدر وحيد للمبادئ المحاسبية سوف يؤدي بالضرورة إلى تجميد الفكر المحاسبي، كذلك يري بعض المهنيين أن هذا المنهج في جوهره يتعارض مع متطلبات التقدم والتطور الأمر الذي يجعل النظرية غير قابلة لمواكبة التغير المستمر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة.

3-2: **المنهج العلمي**:

يعتبر المنهج العلمي بديل للمنهج العملي ومرد ذلك على الانتقادات التي وجهت للمنهج العملي والتي سبق وأن أشارنا إليها، كذلك لا يخفي عن بال أي باحث أن متطلبات التطوير في المدى الطويل تقتضي عدم إهمال المنهج العلمي الذي يعتمد على الاستدلال المنطقي ويستند هذا الأخير إلى ثلاثة مناهج: المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي/ الاستنتاجي، والمنهج التجريبي حيث يستخدم الأول في الكشف عن المعارف والممارسات الجديدة في حين يستخدم الثاني لتأكيد ما تم اكتشافه ومن تم إمكانية التعميم، أما الثالث فهو عبارة عن الربط بين نتائج النظرية وبين مجريات الواقع العملي، ويمكن إيجار ذلك في الشكل التالي:

الشكل(3-1): طرق تطبيق مناهج البحث العلمي

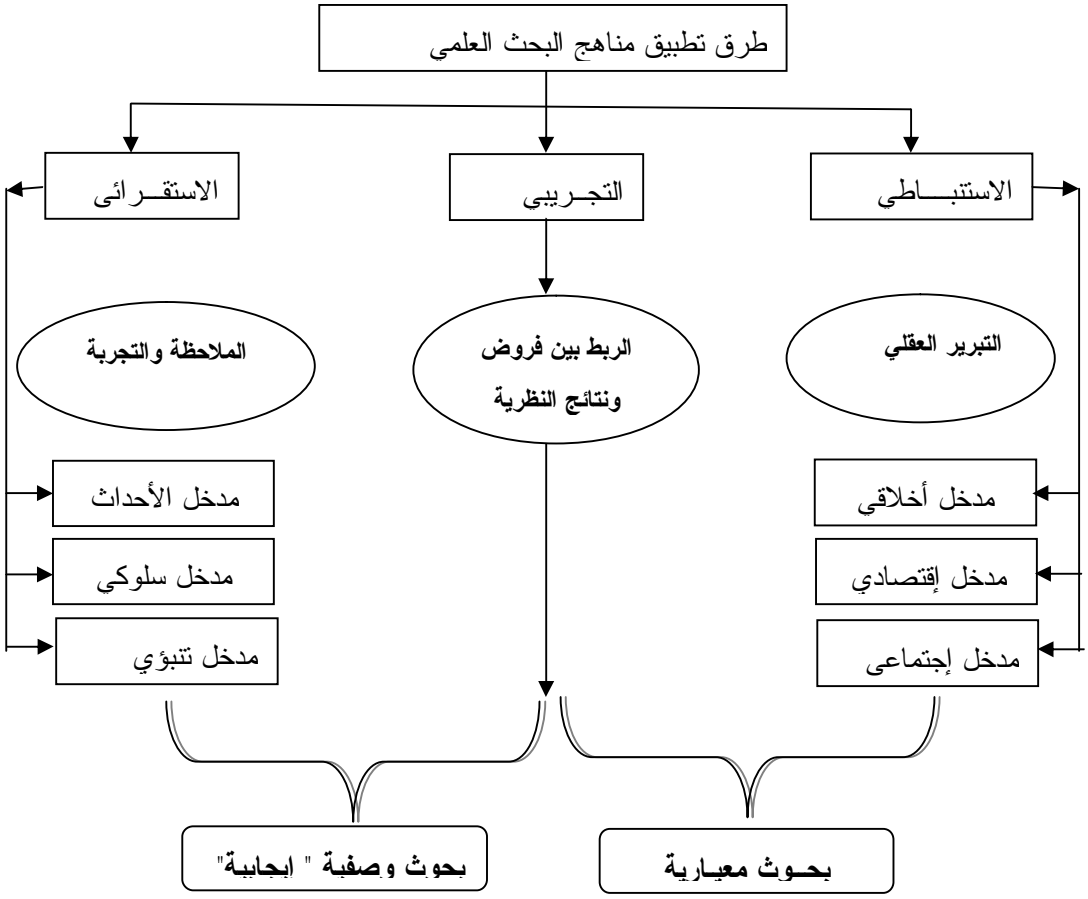

المصدر: من إعداد الباحثان.

3-2-1 : ***المنهـج الاستنباطي***: (الاستنتاجي) الاستنباط هو البرهان الذي يبدأ من القضـايا المسـلم بهـا، ويسـير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة، و تعني الطريقة الاستنباطية للاستدلال في المحاسـبة أن نبـدأ بالأهداف والمسلمات ومنها يتم اشتقاق مبادئ منطقية تقدم كأساس للتطبيق الـواقعي أو العملـي ويجـب ألا تقتصـر المسلمات والمبادئ المشتقة منها منطقيا على تدعيم أو محاولة شرح الأعراف المحاسبية أو الممارسة الحالية المقبولة(30).

وتأسيسا على ذلك فالمنهج الاستنباطي يقصد به الاعتماد على التسلسـل المنطقـي مـن الفـروض أو البـديهيات المسلم بها، إلى استنتاجات معينة تـؤدي إلى تكـوين نظريـات خاصـة محـددة المعـالم تفسـر أوضـاعا خاصـة. فـالمنهج الاستنباطي يتضمن الاستنتاج من العام إلى الخاص(31).

وما هو ملاحظ في التفكير أو المنهج العلمي من خلال الاستدلال الاسـتنباطي يتميـز بعـدة خصـائص يجـب مراعاتهـا أهمها(32):

- ✓*دقـة المفـاهيم الـواردة في الصـياغة العلميـة*: ذلـك لأن الـتفكير العلمـي ينشـد الدقـة في مفاهيمـه، وكلما كان في الإمكان تحويل ما هو كيفي في مجال الإدراك الفطري إلى ما هو كمي مؤلـف مـن وحـدات متجانسة كلما تحققت الدقة في المفاهيم العلمية،

- ✓ *إمكانية اختبار الصدق*: إن من حق كل مشتغل بموضوع معين أن يتحقق من صدق أية قضية يضعها باحث أخر، فيراجع طريقة الاستنباط من مقدماتها إذا كانت مستنبطة ليرى إذا كان استنباطها سليما من الناحية المنطقية،
- ✓ *ثبات الصدق*: لا يكفي للقضية العلمية أن تكون محققة الصدق الآن، وفي ظروف معينة قائمة بل لابد من أن تكون مضمونة الصدق كذلك على ما عساه أن يستجد من الحالات الداخلة في نطاقها،
- ✓ *البناء النسقي*: ليست حقائق العلم مفككة مبعثرة لا شأن لإحداها بالأخرى بل إنها تلتئم في مقطوعة واحدة نسقية البناء،
- ✓ *الموضوعية*: لابد للحقيقة العلمية أن يجئ بقدر الإمكان عن قائلها فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزاعاته الذاتية.

هذا وفي مجال المحاسبة تتطلب العملية الاستنباطية في بناء النظرية المحاسبية ما يلي[33]:

- ✓ تحديد الأهداف العامة والخاصة للتقارير المالية،
- ✓ إعداد قائمة المسلمات المحاسبية الخاصة بالبيئة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية التي سوف تمارس فيها المحاسبة،
- ✓ وضع مجموعة من الرموز أو وضع إطار يمكن من خلاله التعبير عن الأفكار وتلخيصها،
- ✓ إعداد مجموعة من التعاريف،
- ✓ تشكيل المبادئ أو القوائم العامة للسياسة ويتم اشتقاقها من خلال عملية منطقية،
- ✓ تطبيق المبادئ بالنسبة لأوضاع معينة و إعداد طرق و قواعد إجرائية.

وفي هذا الإطار العام ظهرت مناهج (مداخل) فرعية مشتقة منه (المنهج الاستنباطي) أو معبرة عنه من ذلك:

المدخل الأخلاقي: إن جوهر المدخل الأخلاقي يتكون من مفاهيم: الإنصاف، العدالة، المساواة الحقيقة. فكانت هذه المعايير أساسية عند صياغة النظرية المحاسبية عند ***Scott***[34] . فالعدالة بالنسبة لـ***Scott*** تعني المعاملة المتساوية لكافة الأطراف ذات مصلحة، والحقيقة بالنسبة له هي وجود كشوفات مالية حقيقية ودقيقة وأن هذه الكشوفات خالية من أي تحريفات، أما الانصاف فهو يرتأي وجود عرض منصف، وغير متحيز. فالإنصاف بهذا المعنى يعني أن معدي المعلومات المحاسبية قد تصرفوا بحسن نية، وأنهم وظفوا الممارسات الأخلاقية التجارية والأحكام المحاسبية المعقولة.

المدخل الاقتصادي: ينطلق أصحاب هذا المدخل من أن اتباع المشروع لإجراءات محاسبية معينة له أثر في الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن اختيار الإجراءات المحاسبية المختلفة يعتمد وفق هذا المدخل على أثرها في الاقتصاد الوطني. والأكثر من ذلك يرى أصحاب هذا المدخل أن هذا الاختيار يعتمد أيضا على حالة اقتصادية خاصة مثلا[36]: تقويم المخزون السلعي وفق الوارد أخيرا صادر أولا « ***LIFO*** » يعد إجراءا محاسبيا مناسبا في ظروف التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار.

ويعتمد هذا المدخل على معياريين أساسيين[37]:

- ✓ يجب على السياسات والطرائق المحاسبية أن تعكس الحقائق الاقتصادية،
- ✓ يجب أن يتم الاعتماد في اختيار الطرائق المحاسبية على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدامها.

ونشير أن المدخل الاقتصادي انتشر حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد دخول المحاسبة مرحلة التسييس بإنشاء هيئة معايير المحاسبة الدولية، فهذه الهيئة شبه حكومية تهتم بدراسة الآثار الاقتصادية للإجراءات المحاسبية.

المدخل الاجتماعي: كما هو الحال في المدخل الاقتصادي، فإن فكرة المدخل الإجتماعي لتكوين نظرية محاسبية هي وقوف السياسة المحاسبية في خدمة السياسة الاجتماعية. فاستنادا لهذا المدخل يتم تقييم أي طريقة محاسبية أو أي مبدأ محاسبي لأجل قبولها في ضوء التأثيرات الإبلاغية على كافة أطراف المجتمع(38). كما يتضمن هذا المدخل أيضا التوقع بأن البيانات المحاسبية ستكون نافعة في اتخاذ أحكام أو قرارات تتعلق بالرفاهية الاجتماعية، ولإنجاز هذا الهدف فإن المدخل الاجتماعي يفترض وجود قيم اجتماعية محددة ومستقرة التي يمكن أن تستخدم لبناء النظرية المحاسبية، غير أنه يصعب بناء نظرية محاسبية وفق هذا المدخل نظرا(39):

- ✓ صعوبة التحديد الموضوعي للأهداف الاجتماعية والقيم الاجتماعية لكل أعضاء المجتمع أي يصعب إيجاد نسق مقبول من الأهداف الاجتماعية،
- ✓ يصعب تحديد المعلومات المحاسبية والاجتماعية التي يحتاجها صانعو السياسة الاجتماعية.

3-2-2 ***المنهج الإستقرائي***: كلمة استقراء "induction" هي ترجمة لكلمة يونانية معناها " القيادة" والمقصود بها حركة قيادة العقل للقيام بعمل يؤدي إلى الوصول إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات، وبمعنى أخر تقوم عملية الاستقراء على الوصول إلى النتائج العامة من خلال الملاحظات والمقاييس(40)، فهو ينطلق من الخاص إلى العام أي من الجزئيات إلى العموميات.

وفي مجال المحاسبة يتطلب تطبيق المنطق الاستقرائي القيام بتجميع الملاحظات والمشاهدات وقياس الظواهر بطرق عديدة مثل: استخدام قوائم الاستقصاء، إجراء التجارب المعملية باستخدام المحاكاة، دراسة الأرقام المحاسبية في القوائم المالية المنشورة، الفكرة الأساسية في هذا الأسلوب هي أنه عن طريق إجراء ملاحظات كافية وبتحديد نواحي التشابه والتكرار والانتظام في الظواهر التي تمت ملاحظتها ومع افتراض استمرار هذه النواحي في المستقبل يمكن استخلاص بعض الفروض العلمية ومن تم التوصل إلى مبادئ لها صفة العمومية(41).

هذا ويتضمن المنهج الاستقرائي في المحاسبة ملاحظة البيانات المالية الخاصة بالمنشآت في مجال الأعمال، ويمكن أن تشكل التعميمات والمبادئ إن وجدت علاقات تدل على التكرار، وبذلك فإن الأفكار والمبادئ الجديدة يمكن اشتقاقها لاسيما إذ لم تتأثر المشاهدات بالمبادئ والممارسات الحالية(42).

وتجدر الإشارة أن الاستدلال الاستقرائي لا يتم عن طريق استخدام المنطق بطريقة آلية وإنما عن طريق الحدس وصياغة الأفكار بطريقة منطقية، وفي إطار هذا المنهج في البحث العلمي قد ظهرت مناهج (مدخل) فرعية مشتقة منه أو معبرة من ذلك نذكر:

مدخل الأحداث: طرح هذا المفهوم لأول مرة من قبل سورتر« *Sorter* » في مجلة المحاسبة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبين *AAA* تحت عنوان: "مدخل الأحداث للنظرية المحاسبية" حيث استخدم هنا معيار القيمة أو ما يسمى بـ" مدرسة احتياجات المستخدم"، وتنطلق مدرسة القيمة من فرض معرفة احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية بشكل كاف يسمح باستنتاج نظرية محاسبية تنتج وبشكل مثالي معلومات تدخل في نماذج لاتخاذ القرار. وتحدد مدرسة القيمة على أن الغرض من المحاسبة هو أن تؤمن مقابلة مناسبة بين التكاليف والإيرادات بحيث يتم الوصول إلى ربح مؤثرا جيدا لنشاط المشروع(43).

فمدخل الأحداث يرى أن الغرض من المحاسبة هو التزويد بمعلومات عن الأحداث الاقتصادية الملائمة والتي يمكن أن تكون نافعة في النماذج المتنوعة والممكنة للقرارات، إذ أن وظيفة المحاسبة بالدرجة الأولى هي الانتقال إلى عملية اتخاذ القرار بدلا من إخراج مخرجات قيم لنماذج قرارات مجهولة لا سبيل إلى معرفتها بشكل مناسب.

المدخل السلوكي: يهتم المدخل السلوكي في تكوين نظرية المحاسبة بالسلوك البشري وعلاقة هذا السلوك بالمعلومات والمشاكل المحاسبية. ويرى أن سلوك المستخدم للمعلومات المحاسبية يؤثر في اختيار الأسلوب والإجراءات المحاسبية المتبعة، ويركز على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية للمستخدم ويسعى إلى كيفية إيصال المعلومات إليه.

والهدف الرئيسي للمحاسبة السلوكية يتمثل في الشرح والتنبؤ في كافة أدبيات المحاسبة، ويسعى إلى الإجابة عن السؤال: لماذا تختار الإدارة إجراءا محاسبيا بعينه من بين عدة بدائل محاسبية أخرى؟. ويركز المدخل السلوكي على العوامل النفسية والاجتماعية عند أي تغيير أو تطوير مع نظرية المحاسبة، ويهتم بالمعلومات إذ يساهم في إحداث نقل وظيفة المحاسب من نظام مسك الحسابات إلى نظام للمعلومات مع التركيز على المعلومات المحاسبية ومدى ملائمتها لاتخاذ القرار(44). كذلك يساهم المدخل السلوكي في زيادة الأهمية لنظم المعلومات الإدارية وتحديد الفئات المستخدمة لها، الأمر الذي أدى إلى إيجاد التقارير المالية ذات الأغراض المتعددة.

المدخل التنبؤي (الاحتمالي): ينشأ المدخل التنبؤي من فكرة تقويم طرق القياس المحاسبي البديلة، والبحث عن معايير للمفاضلة ما بين هذه الطرق. ويستخدم المدخل التنبؤي لصياغة نظرية المحاسبة معيار قابلية التنبؤ، الذي يتضمن قابلية الطرق المحاسبية المختلفة للتنبؤ بأحداث اقتصادية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. ولعل أهم الأحداث التي يبذل المحاسبون جهدا للتنبؤ بها هي الأرباح المستقبلية والأساليب المحاسبية التي تمكننا من تقديم أحسن تنبؤ ممكن.

3-2-3: **البحث التجريبي**: يعتبر البحث التجريبي العنصر الثالث الذي يكون مع كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي مكونات المنهج العلمي، وفي النموذج التجريبي يتم الربط بين مقدمات ونتائج النظرية وبين مجريات الواقع العملي. الهدف هو التأكد من مدى احتواء النظرية على مضمون عملي وبالتالي التثبت من صحتها(45). طبقا للفكر التجريبي لا يكفي أن تكون النظرية منسقة منطقيا، بل يجب أيضا أن تكون متصلة بواقع الحياة العملية، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تكوين مقدمات وفروض قابلة للتجريب والاختبار العملي.

ويعتمد البحث التجريبي على تجميع أدلة من واقع الخبرة العملية أو الملاحظة أو إجراء التجارب الميدانية والعملية لإثبات أو نفي صحة بعض الفروض أو النتائج، ومن هنا كانت أهمية التجريب في أي محاولة لبناء أو تطوير نظرية للمحاسبة سواء كان الأسلوب المستخدم استقرائيا أو استنباطيا. والحقيقة تؤكد أن الدراسة التجريبية تعتبرا أمرا ضروريا لتحديد مدى صحة التنبؤات التي توفرها لنا هذه النظرية.

في الختام نخلص بالقول أن نتيجة لتعدد طرق تطبيق المنهج العلمي فقد نشأ في المحاسبة نوعين من البحوث: بحوث وصفية (وضعية أو إيجابية)، وبحوث قياسية (معيارية).

فطبقا للنوع الأول (الوصفي) ينظر إلى المحاسبة على أنها فرع من فروع المعرفة يعتمد على الاستدلال المنطقي وبصفة خاصة الأسلوب الاستقرائي(46) وعلى البحوث التجريبية مع التركيز على فكرة الحياد في التقرير عن الأحداث الاقتصادية، ومجال البحوث الوضعية هو التطبيق العملي ولذلك فإن هذا النوع من البحوث غالبا ما يترتب عليه نظريات تتعلق أساسا بالجانب الفني للمحاسبة والممارسات التي تثبت فائدتها لمستخدمي التقارير المحاسبية.

أما النوع الثاني (البحوث المعيارية) فهي كما يشير ***Zimmerman وWatts*** " هي تهتم بالبحث عن ما هو أفضل من بين مجموعة من الاختبارات البديلة" (47)فهي لا تهدف إلى مجرد الكشف عن الأوضاع القائمة وشرحها وتفسيرها، إنما تهتم بتحديد ما يجب أن تكون عليه الأوضاع، فهذا النوع من البحوث على عكس سابقه يعتمد على مجموعة من القيم الأخلاقية والاجتماعية، وافتراض أهداف محددة لاحتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية، فالحياد والموضوعية ليس لهما وزن كبير إذ ما قورنت بتحديد الأمور والأوضاع الواجبة. والجدير الذكر أن المنهج الاستنباطي يعتبر الأداة الرئيسية المستعملة في البحوث والدراسات التي تتبع الاتجاه المعياري.

خاتمة:

رغم تعدد المناهج والمداخل لتكوين النظرية المحاسبية، والاختلاف القائم بينها حول استخدامات البيانات المحاسبية فإن جميع هذه النظريات أو المداخل " سواء كانت معيارية أو وصفية، استقرائية أو استنباطية" تهدف إلى تقديم مرجعي أو هيكل لنظرية المحاسبة ليعتمد أساسا للحكم على مدى ملاءمة وانسجام الطرق والإجراءات المحاسبية الخاصة بها. وبغض النظر عن المداخل ومنهجيات البحث العلمي الموظفة في صياغة النظرية المحاسبية " استنباطية، استقرائية، معيارية أو وصفية" فإن الإطار النظري الناتج مبني على مجموعة من العناصر والعلاقات التي تتحكم بالطرق الفنية، ويمكن حصر هذه العناصر في النقاط التالي:

- ✓ بيان بأهداف الكشوفات المالية،
- ✓ بيان الفروض والمفاهيم النظرية المحاسبية المتعلقة بالافتراضات البيئية وطبيعة الكيان المحاسبي، ويتم اشتقاق الفروض والمفاهيم النظرية من الأهداف المعلنة أو المحددة،
- ✓ بيان بالمبادئ المحاسبية الأساسية المبنية على كل من الفروض والمفاهيم النظرية،
- ✓ مجموعة من الطرق والأساليب والإجراءات المشتقة من المبادئ المحاسبية السابقة.

الهوامش:

[1] - عباس مهدي الشيرازي: النظرية المحاسبية، الطبعة الأولي، دار السراسل للطباعة و النشر، الكويت ، 1990، ص 47
[2]– المصدر نفسه، ص 03.
[3]- المصدر نفسه، ص 04
[4]- كمال عبد العزيز النقيب (2004): مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن ، ص 119
[5]- مهدي الشيرازي، المصدر سبق ذكره، ص 05.
[6]- حسين القاضي، مـأمون حمدان (2001): نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر، الأردن، ص 83.
[7]- أمين السيد أحمد لطفي (2006): نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 49.
[8]- رضوان حلوة حنان(2009): تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن،، ص 146.
[9]- المصدر نفسه، ص 147.
[10]- رضوان حلوة حنان، المصدر سبق ذكره، ص 147.
[11]- أمين السيد أحمد لطفي، المصدر سبق ذكره، ص 52
[12]- رضوان حلوة حنان ، المصدر سبق ذكره، ص 151.
[13]– المصدر نفسه، ص 151.
[14]- أمين السيد أحمد لطفي،المصدر سبق ذكره، ص 298.
[15]- مهدي الشيرازي، المصدر سبق ذكره، ص 34-38، بتصرف.
[16]- أمين السيد أحمد لطفي، المصدر سبق ذكره، ص 29.
[17]- نعيم دهميش وأخرون (جويلية 2007): الحاجة إلى نظرية محاسبية، مجلة المدقق ، العدد 71 ، عمان، الأردن، ص 9.
[18]- حسين القاضي، مأمون حمدان، المصدر سبق ذكره، ص 87.
[19]- رتيشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي (2012): نظرية المحاسية، تعريب: خالد على أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، السعودية ص 23.
[20]- وليد ناجي الحيالي (2007): نظرية المحاسبة، منشورات الجامعة المفتوحة في الدنماراك، ص 37.
[21]- حيدر محمد على بني عطا (2007): مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 193.
[22]- أحمد رياحي بلقاوي (2009): نظرية المحاسبة، تعريب: رياض عبد الله، طلال الججاوي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص 143.
[23] – وليد ناجي الحيالي، المصدر سبق ذكره، ص 44- 45.
[24]- أحمد رياحي بلقاوي، المصدر سبق ذكره، ص 144.
[25]- حسين القاضي، مأمون حمدان، المصدر سبق ذكره، ص 87.
[26]- حسين القاضي (2000): منهج المحاسبة، مجلة جامعة دمشق (المجلد 16، العدد الثاني)، سوريا، ص: 11.
[27]- عباس مهدي الشيرازي، المصدر سبق ذكره، ص: 48.
[28]- المصدر نفسه، ص: 49.
[29]– المصدر نفسه، ص 50.
[30]- إلدون هندركسون (2005): النظرية المحاسبية، ترجمة: كمال خليفة أبوزيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، ص 13.
[31]- أمين السيد أحمد لطفي، المصدر سبق ذكره، ص 30.
[32]- محمود السيد الناغي (2002): دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، ص 31.
[33]– إلدون هندركسون، المصدر سبق ذكره، ص 13.
[34]- أحمد رياحي بلقاوي، المصدر سبق ذكره، ص 152.
[36]- رضوان حلوة حنان، المصدر سبق ذكره، ص 172.
[37]- حسين القاضي، مأمون حمدان، المصدر سبق ذكره، ص 95.
[38]- أحمد رياحي بلقاوي، المصدر سبق ذكره، ص 154.
[39]- رضوان حلوة حنان، المصدر سبق ذكره، ص 173.
[40]- إلدون هندركسون، المصدر سبق ذكره، ص 16.
[41]- عباس مهدي الشيرازي، المصدر سبق ذكره، ص 55.
[42]- إلدون هندركسون، المصدر سبق ذكره، ص 17.
[43]– رضوان حلوة حنان ، المصدر سبق ذكره، ص 176–177.
[44]– حيدر محمد على بني عطا، المصدر سبق ذكره، ص 252-253.
[45]- مهدي الشيرازي، المصدر سبق ذكره، ص 57.
[46]- براقي التيجاني (2005): موقف المنهج المعياري والإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 05)، ص 96
[47]- المصدر نفسه، ص 87.

قائمــة المراجع:

– عباس مهدي الشيرازي (1990): النظرية المحاسبية، الطبعة الأولي، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
– كمال عبد العزيز النقيب(2004): مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن.
– حسين القاضي، مـأمون حمدان (2001): نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر، الأردن.
– أمين السيد أحمد لطفي (2006): نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
– رضوان حلوة حنان(2009): تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.
– نعيم دهميش (جويلية 2007): الحاجة إلى نظرية محاسبية، مجلة المدقق، العدد 71، عمان، الأردن.
– رتيشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي (2012): نظرية المحاسية، تعريب: خالد على أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، السعودية.
– وليد ناجي الحيالي (2007): نظرية المحاسبة، منشورات الجامعة المفتوحة في الدنمارك.
– حيدر محمد على بني عطا (2007): مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
– أحمد رياحي بلقاوي (2009): نظرية المحاسبة، تعريب: رياض عبد الله، طلال الجحاوي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
– حسين القاضي (2000): منهج المحاسبة، مجلة جامعة دمشق (المجلد 16، العدد الثاني)، سوريا.
– إلدون هندركسون (2005): النظرية المحاسبية، ترجمة: كمال خليفة أبوزيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر.
– محمود السيد الناغي (2002): دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية.
– براقي التيجاني (2005): موقف المنهج المعياري والإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 05).

المنظور الأخلاقي للإبداع المحاسبي بين السلبي والإيجابي

د. الأزهر عزه
جامعة: الشهيد حمه لخضر، الوادي
Email :azza.lazhar@yahoo.fr

د. رشيدة خالدي
جامعة: الشهيد حمه لخضر، الوادي
Email :azza.lazhar@yahoo.fr

ملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى التعرف على الإبداع المحاسبي من خلال الهدف المراد الوصول إليه من قبل المؤسسة، حيث أن الإبداع المحاسبي على الرغم من اتفاق وإجماع معظم الأكاديميين من خلال دراساتهم وأبحاثهم على سلبية هذا التصرف والأضرار المختلفة التي تلحق بمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، إلى أن المحاسبة بمختلف تقنياتها لديها قواعد أخلاقية والتي من المفترض أن يتبعا المحاسب لكي تتصف محاسبته بالصفات الأخلاقية، حيث نحاول من خلال دراستنا هذه التطرق إلى الخلفية الأخلاقية للمحاسبة الابداعية بين ما هو سلبي وما هو ايجابي، في حين توصلت الدراسة في الأخير إلى أن على الرغم من وجود جانب أخلاقي في المحاسبة الإبداعية إلى أنها تعتبر استغلال غير قانوني لمختلف الثغرات الموجودة في الطرق والسياسات المحاسبية والتي يستغلها المحاسب بغية الوصول إلى أهداف تخدم المصلحة الخاصة للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الإبداع محاسبي، أخلاقيات المهنة، الصدق، العدالة.

Abstract:

The objective of this study is to identify the accounting creativity through the objective to be reached by the institution. The accounting innovation, despite the agreement and consensus of most academics through their studies and research on the negative of this behavior and the various damages to the users of the financial statements of the institution, Its techniques have ethical rules which are supposed to follow the accountant to be accountable for ethical qualities. In this study, we try to address the ethical background of creative accounting between what is negative and what is positive, while the study concluded that Although there is a moral aspect of creative accounting, it is an illegal exploitation of the various gaps in accounting methods and policies that the accountant uses to reach goals that serve the organization's particular interest.

key words: Creativity Accounting, Professional ethics, Honesty, Justice.

تمهيد:

تعتبر الانهيارات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي مست اقتصاديات الدول سواء منها المتقدمة أو النامية السبب الرئيسي الذي دفع بالإدارات إلى اتباع اساليب محاسبية تختلف على الأساليب المعروفة بشكل عام لدى مختل المهنيين، حيث تتمثل هذه الأساليب بتجميل وتحسين صورة القوائم المالية بما يخدم مصلحة الادارة بغض النظر على المصلحة العامة لمستخدمي القوائم المالية، هذا ما أدى إلى عدم موثوقية الأطراف الخارجية للمؤسسات بالبيانات الصادرة عنها.

وبهذا يمكن القول أن هدف المحاسبة قد تحولت في الفترة الأخيرة من مجرد التسجيل بالدفاتر المحاسبية إلى محاسبة تخدم أطراف إدارة الشركة من خلال أساليب متطورة ومستحدثة، وهذا ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية، حيث يرى بعض الباحثين أن المحاسبة الابداعية إن دلت على شيء فهي تدل على أن هناك ابداع وتطوير مستمر للمحاسبة إلا أنه لا يخفى أن المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية وتتأثر وتأثر بالمحيط الذي تعمل به، حيث أن المحاسب كشخص قد يؤثر بأفعال قد تؤدي به إلى ارتكاب مجموعة من الأفعال المحاسبية التي تضلل بعض من الأطراف الخارجية أو الداخلية في المؤسسة وهذا ما يعرف بالإبداع اللا أخلاقي وهذا ما يتعارض مع أخلاقيات المهنة والتي تتسم بالموضوعية والحياد على غرار الأخلاقيات الأخرى.

ومن خلال هذا البحث سنقوم بمناقشة البعد الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية، حيث أنه بالرغم من وجود من يرغب بتحقيق أهداف محددة تخدم المصلحة الشخصية لشخص محدد أو مجموعة أشخاص محددين، الأمر الذي يدفعهم أحيانا إلى معالجة البيانات المحاسبية للشركة أو التلاعب بها عن طريق إبتداع طرق وأساليب محاسبية مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية وذلك بغرض تحقيق الأهداف التي يصبون إليها إلا أن هناك بالمقابل ثغرات ذات ابعاد أخلاقية توجد في المحاسبين والسياسات المحاسبية.

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

- هل يمكن أن يكون هناك جانب إيجابي في المحاسبة الإبداعية؟

للإجابة على الاشكالية السابقة وجب التعريج على النقاط التالية:

- ✓ **أولا:** الابداع المحاسبي؛
- ✓ **ثانيا:** الأوضاع الأخلاقية للمحاسبة؛
- ✓ **ثالثا:** البعد الاخلاقي للمحاسبة الابداعية؛

أولا: الإبداع المحاسبي

تعد المحاسبة الإبداعية من مواليد سنوات السبعينيات حيث نجد هذا المصطلح موجودا في المحاسبة الانجلوسكسونية وذلك من خلال الأبحاث التي كان يقوم بها المنظرين والمفكرين المحاسبيين والتي تتجلى في النظرية الايجابية للمحاسبة، وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركـة (ارنون) وتحميل شركة (آرثر أندرسون) بكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات شركة (ارنون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح[1].

حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها [2].

1. تعريف المحاسبة الإبداعية

حاول العديد من الباحثين والمؤلفين وضع تعريف شامل وموحد لمفهوم المحاسبة الإبداعية إلا أنه ظهر العديد من التعريفات للمحاسبة الابداعية وذلك نظرا لاختلاف توجهاتهم، حيث يقدم أي باحث تعريف للإبداع المحاسبي بحسب وجهة النظر التي يراها مناسبة، ومن خلال هذا نقوم هنا بإعطاء أهم التعريفات التي اعطيت للمحاسبة الابداعية والتي نراها شاملة لمختلف جوانب المحاسبة الإبداعية.

تعرف المحاسبية الإبداعية بأنها[3]: عملية قيام الإدارة باستغلال الثغرات أو حالات الغموض في المعايير المحاسبية بهدف تقديم صور متحيزة عن الأداء المالي للشركة، وعادة ما يتم ذلك دون الإخلال بنصوص القواعد والمبادئ المحاسبية بل الإخلال بجوهرها.

كما تعرف المحاسبة الابداعية على انها[4]: وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية"

ويصف (Bamboo web Dictionary) المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم ، كما يضيف (Bamboo web Dictionary) أن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative) أو

مغامر (Aggressive)، ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال[5].

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف للإبداع المحاسبي على أنه: **عملية تطوير وإبداع في الطرق المحاسبية من أجل الخروج بمعلومات محاسبية ذات صورة جيدة تخدم الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة.**

2. خصائص المحاسبة الإبداعية

تتميز المحاسبة الإبداعية بالخصائص لتالية[6]:

- ✓ هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛
- ✓ ممارساتها تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية؛
- ✓ ممارساتها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛
- ✓ ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

3. دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية[7]

- ✓ التأثير الايجابي على سمعة الشركة في الاسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها؛
- ✓ التأثير على سعر سهم الشركة في الاسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين اسعار اسهم تلك الشركات في الاسواق المالية؛
- ✓ زيادة الاقتراض من البنوك؛
- ✓ التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الارباح والإيرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها؛
- ✓ تحسين الاداء المالي للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس إيجابا على إدارات الشركات لإظهارها بصورة جميلة امام مجلس الادارة.
- ✓ التصنيف المهني وذلك للحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها في مجال العمل مستندة إلى مؤشرات ومعايير مالية.

4. الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية

نقوم باستعراض أهم الأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية إلا أننا آثرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي[8]:

- **أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية:** فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.
- **استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ:** ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، و في بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب.
- **يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية:** ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.
- **التلاعب في توقيت الصفقات:** بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

ثانيا: الأوضاع الأخلاقية للمحاسبة

إن المحاسبة تمثل أحد العلوم الاجتماعية، فهي بذلك تتأثر وتؤثر بالبيئة المحيطة، حيث تركز دورها الأساسي في التعبير عن الوضع الاقتصادي للشركة ضمن نظام تستخدم مخرجاته من قبل مجموعة الأطراف المستفيدة الذين قد تتعارض مصالحهم هذا من جهة، ومن جهة ثانية إن الأخلاق تمثل المكون الأساسي في الحياة الاجتماعية التي تؤثر على العلاقات بين الأفراد، كما أن المحاسبين ليسوا فقط اعضاء في المنظمات المهنية، وإنما هم ايضا اعضاء في المجتمع،

فهذا يعني بأن سلوكهم يؤثر ليس فقط على بيئة الأعمال وإنما يؤثر على المجتمع ككل ، فالمحاسب قد يبرع في مهاراته في تطويع عرض المعلومات المحاسبية وفقا لنواياه ورغبات ادارة الشركة، وبالتالي فإن موجة الأخلاق التي تغذي منذ عشرين سنة عالم الأعمال قد ولدت تفكير حول العلاقات الخاصة التي تجمع المحاسبة والأخلاق. إن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن للمحاسبة عدة اوضاع ،كما يوضح الشكل التالي : [9]

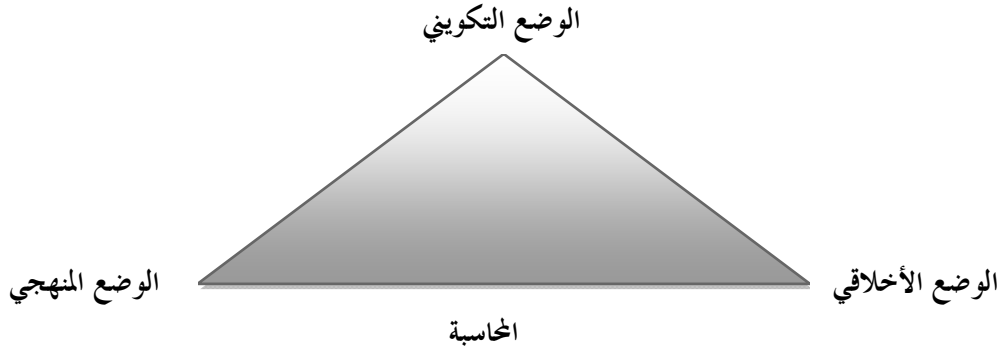

1. الوضع التكويني للمحاسبة ontological status of accounting [10]:

تتصف المحاسبة بتعدد وجهات النظر، فهي تعتبر في نفس الوقت كنظام معلومات، نظام قواعدي (معياري)، فالمحاسبة تعتبر قبل كل شيء نظام معلومات يوفر للأطراف المستفيدة المعلومات اللازمة. وبالتالي فإن فن (مهارة) المحاسب تتمثل بكل من التسجيل، المعالجة، وتفسير المعلومات المالية للشركة. لذلك عرفت المحاسبة كلغة معبرة عن الحياة الاقتصادية للشركة، فالمحاسبة المالية تمكن الأطراف المستفيدة بقياس ما خلقته الشركة من قيمة، بينما محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية تساعد المدراء على التخطيط وإحكام الرقابة على النشاط واتخاذ القرارات وذلك من خلال توفير المعلومات المستقبلية، بمعنى آخر المحاسبة المالية تهتم بالماضي بينما محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية تهتم بالمستقبل.

كما أن المحاسبة توصف على أنها نظام قواعدي، فهي تفرض تطبيق مجموعة قواعد مشتقة من المبادئ المقبولة المستندة إلى قانون تجاري، ولكون القواعد هي التي تضبط سلوك الأفراد والمجموعات، فإن التطبيق على سلوكيات الانسان يجعلها كدليل للتصرف والعمل، ففي هذا الصدد يشير jeammaud بأن القواعد تمثل نماذج تصرف أو عمل، وعليه فإن القواعد ترسم مسلك التصرف الذي ينبغي إتباعه، فهي تؤشر لنا المجال الذي ضمنه ينبغي أن يكون سلوكنا أو تصرفنا، وتحدد لنا الذي يمكن عمله والذي لا يمكن عمله، فهي اذا تضمن لنا نوعا من التناسق الاجتماعي في المجتمع، ومن هنا يمكن القول بأن القواعد المحاسبية تشكل قانون محاسبي، وبالتالي فأن التساؤل الذي يثار هنا هو: ما هي خصوصية القواعد المحاسبية مقارنة بالقواعد القانونية أو القواعد الفنية؟

في الحقيقية أن القواعد المحاسبية تتصف بهدفها وبشكلها، ولكونها تمثل قواعد قانونية فإن هدفها يكون توحيد السلوكيات في الأعمال والمال، فمن هنا نجد بأن التوحيد المحاسبي يهدف إلى توحيد نماذج عرض المعلومات المالية في الشركات بقصد تسهيل عملية المقارنة على صعيد المكان والزمان، فهذه المقارنة يتم تحقيقها من خلال تحديد حريات عرض المعلومات المحاسبية، وعليه فالمحاسبة كنظام قواعدي فهي تهدف إلى حماية الأطراف المستفيدة من المعلومات وذلك عن طريق وضع حدود لرغبات ونزوات المحاسبين، لكن اذا كان هدف القانون بشكل عام هو تحقيق العدالة والحفاظ على النظام الاجتماعي، فإن هدف القواعد المحاسبية هو ضمان بشكل خاص معلومات مالية ذات جودة، بمعنى المعلومات المالية التي تسمح باتخاذ قرارات مناسبة وفعالة من قبل الأطراف المستفيدة، فبهذا المعنى ستحقق القواعد المحاسبية العدالة المثالية والمحافظة على النظام الاقتصادي والمالي من خلال حصول كل الأطراف المستفيدة على نفس المعلومات.

إن القانون المحاسبي يمثل قانون مساعد يخدم القانون الضريبي والقانون التجاري، وباتجاه أن يصبح أداة في خدمة نظم الحوكمة والاتصالات المالية، فمن وجهة النظر الشكلية، أن القانون المحاسبي ينبثق من المنطق القضائي، وذلك لأنه يتصف بخارجية العقوبات حتى وإن لم تحتوي القواعد المحاسبية كل النصوص القانونية، ولأن ايضا القانون يمثل المحتوى الضمني للقواعد المحاسبية، لذلك فإن قواعد عرض القوائم المالية المتصفة بتوجه تشريعي هي جدا مرهفة أمام قواعد القياس والتقويم، في الحقيقة العديد من القواعد قد حددت من قبل منظمات التوحيد المستقلة، فإن قواعد IFRS ليست من اصدارات البرلمان الأوربي ولكن هي من اصدارات منظمة خاصة مستقلة وهي مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما أن هذه المنظمة ليست ممثلة للشعوب وإنما هي تمثل مجموعة محددة من المحاسبين القانونيين، والتي لها استراتيجية اصدار خاصة حيث شعارها توحيد القياس والإفصاح المالي عالميا، وليست لها قوة الالتزام الذاتية، فتطبيق القواعد والضوابط المالية اختيارية وليست له صفة الإلزامية، لكن اذا كانت قواعد IFRS تحدد اطار قانوني يطبق على الشركة وذلك لأن بعض الدول تصدر تشريعات تخص المحاسبة كما هو الحال مع التعليمات التي اصدرها البرلمان الأوربي لغرض تحويل هذه القواعد إلى قانون محلي.

2. الوضع المنهجي للمحاسبة methodological status of accounting[11]:

لكون المحاسبة تستند لنوع من الحقيقة، فإن التساؤل عن الطرق التي تحقق العرض الأصدق لهذه الحقيقة يعتبر من الأمور الضرورية، ففي هذا الصدد يعرض الباحثين في هذا المجال ثلاث أسباب رئيسية التي تضع مصداقية العرض المحاسبي في موضع الانتقاد وهي عدم ملائمة نظم المحاسبة إلى العالم الاقتصادي الحديث، ضغوط الأسواق المالية، ضعف الاستجابة، إن الطرق المحاسبية المستخدمة من قبل المحاسبين ستكون غير فاعلة وذلك بسبب التعقيد في الأعمال

المالية المنجزة من قبل الشركات، حيث أن الدخول في عصر المعلوماتية والاتصالات المالية قد غير وبشكل كبير وظيفة المحاسبة، وبالتالي التقنية المحاسبية قد انتقلت في السنوات الأخيرة من اطار تقنية التقليد إلى اطار تقنية التعبير، إن هذا التحول في الأهداف الملقاة على عاتق المحاسبة نتج من تداخل عدد من العوامل التي من بينها يمكن أن نشير إلى تطور الأسواق المالية وظهور مفهوم حوكمة الشركات، وتعقد الأنشطة الاقتصادية للشركات، فكان لهذا التحول تأثير في تطور طرق تقويم الموجودات والمعتمدة في المحاسبة، لكن نجد في نفس الوقت أن الدخول في عصر الاتصالات المالية واعتبار المحاسبة كتقنية للتعبير قد ساهم في تشجيع سلوكيات المخالفة والتجاوزات. فقبل التساؤل حول قيمة الأخلاق لهذه السلوكيات والتي أطلق عليها المحاسبة الابداعية أو التجميل صورة الدخل أو التلاعب بالمعلومات المالية، يثار تساؤل أولي وهو هل ينبغي توفير مؤشرات التي من شأنها تساعد في تأطير عرض المعلومات المحاسبية؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تستلزم تحديد الطريقة والتي تتطلب توفير اطار ودليل لغرض تحقيق هذه المهمة وهذا الموضوع يقود إلى تساؤل آخر وهو. ما هي الطرق التي ينبغي على المحاسب اتباعها لغرض تقديم العرض الأكثر مصداقية ممكنة للحقيقة؟ وما هو العرض الجيد؟

في الواقع فإن للعرض وظيفتان أساسيتين: فالعرض يقدم للعلن موضوع الذي حل محل موضوع آخر، ومن ثم فإن العرض الحالي البديل يسمح بالتعبير عن الموضوع المستبدل، وضمن هذا السياق فإن المحاسبة توفر عرض، أو صورة للشركة التي لا يمكن أن تفهم بدون شكل من الموضوعية، لذلك كان التخلي ضمن القواعد المحاسبية من الصورة الدقيقة واستبدلت بمبدأ الصورة الصادقة، ولما كان العرض المحاسبي يتم من قبل الفرد فإن وجهة نظر التي يمتلكها هذا الفرد ستؤثر على نوع العرض المقدم، لكن تغيير وجهات النظر لا يمكن أن يفهم خارج نوع من الاتفاق. إن للعرض علاقة طبيعية مع موضوع الذي تم عرضه، صحيح أن نفس الموضوع يمكن عرضه بشكل مختلف لكن ينبغي دائما وجود علاقة دقيقة بين العرض والموضوع، وبالتالي بين مختلف صور عرض ونفس الموضوع. كما تجدر الاشارة إلى أن كل فرد يعبر عن العالم تبعا لوجهة نظره، لكن يوجد دائما تناسق تام بين وجهات النظر.

وفي ضوء كل ما سبق، إن طرق العرض المحاسبية تعتمد لذلك وبشكل كبير على الهدف المحدد للمعلومات المحاسبية وعلى وجهة النظر المعتمدة، ولكون المحاسبة كنظام معلومات، فقد استخدمت من الأطراف المستفيدة لخدمة مصالح خاصة، وبالتالي فإن نظرية الوكالة قد طرحت بشكل يفسر هذا الاستخدام للمحاسبة من قبل الشركة، حيث ظهرت هذه النظرية في المحاسبة من بداية الربع الأخير من القرن العشرين وما ادت اليه من تصور وانتشار فكرة تعارض المصالح بين الفئات أو الأطراف المعنية بالشركة، وبصفة خاصة المساهمين أو الملاك وإدارة الشركة عند

انفصال الملكية عن الإدارة، وإقرار تلك النظرية سعى كل فئة أو طرف لتعظيم منفعته الذاتية ولو على حساب غيره من الأطراف الأخرى، وما ينشأ عن ذلك بين أطراف الشركة الواحدة والفئات المعنية بها.

إن الإدارة تراعي عند نشر القوائم المالية ثلاثة قيود، فالإدارة تحاول ليس فقط نشر الأرباح بأكثر من نشر الخسائر، ولكن ايضا تظهر الأرباح التي هي في تطور مقارنة بالسنوات السابقة، وكذلك نشر النتائج التي ترضي طموحات المحللين الماليين، وعليه لغرض مراعاة هذه القيود المفروضة من قبل الأسواق والسماح للإدارة بتقوية مركزها ومنافعها في الشركة، فإن الادارة تسوجه سياياتها المحاسبية بهذا الشكل أو بذلك من خلال تفضيل استخدام طريقة تقويم المخزون على طريقة أخرى، وطريقة اندثار على أخرى وطريقة معالجة محاسبية على أخرى وهكذا.

وفي ضوء كل هذا، يتضح أن مشكلة الاختلال الأخلاقي في نظرية الوكالة هي مشكلة فلسفية اخلاقية بالدرجة الأولى، وترجع على سببين هما: اعتماد نظرية الوكالة في المحاسبة على الفلسفة الايجابية وضيق مفهوم المنفعة الذاتية في نظرية الوكالة في المحاسبة بتركيزه على المنفعة الذاتية العاجلة فقط، هذا الاستخدام للمحاسبة لغرض تدعيم مركز الادارة أو لغرض تدعيم مركز الادارة أو لغرض خدمة مصالحها الخاصة أنه يؤدي إلى تساؤل حول الوضع الأخلاقي للمحاسبة.

3. الوضع الأخلاقي للمحاسبة Ethical Status of Accounting [12]:

إن الأخلاق تمثل العنصر المهم في الحياة الاجتماعية من حيث أنها تنظم وتحكم العلاقات بين الأفراد، كما أن المحاسبين ليسوا فقط أعضاء في المنظمات المهنية، وإنما هم ايضا افراد من المجتمع، وهذا يعني بأن تصرفاتهم وسلوكياتهم لا تؤثر فقط على عالم الأعمال ولكن أيضا على المجتمع الذي ينتمون إليه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى المحاسبة من العلوم الاجتماعية وأي ظاهرة اجتماعية تعتبر ظاهرة اخلاقية بالدرجة الأولى. وقد وجهت اتهامات للعديد من مكاتب وشركات المحاسبة والتدقيق في العديد من البلدان وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكثر بلدا متقدما في المجال المحاسبي علميا ومهنيا، ومن ثم اهدار الثقة في المحاسبين والمعلومات المحاسبية والمالية، ومن هنا يأتي التساؤل حول الوضع الأخلاقي للمحاسبة وحول عملية التحيز والتلاعب بالمعلومات المحاسبية، أن التحيز المحاسبي هو موجود دائما في عالم الأعمال، إذ أن المحاسبة كنظام قواعدي فإنها تفترض تقارب التطبيقات المحاسبية ولكن بنفس الوقت تفتح المجال لمخالفة القواعد، فالشركات لم تحرم من امكانيات تغيير الارقام المحاسبية بما يتفق ورغبات اداراتها من نشر المعلومة المالية ففي هذا الصدد هناك ازدواجية وجه القواعد، فالقاعدة تعني ضبط الذي يمكن المطابقة للمتطلبات الداخلية، والقاعدة تعني تنميط الذي يؤدي غلى ابتكار قواعد جديدية وانتهاك أو خرق القواعد الملغاة بواسطة القواعد الحالية لكونها غير ملائمة لمتطلبات وجودها، إن القواعد المحاسبية شأنها شأن كل

القواعد الأخرى يمكن انتهاكها وخرقها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل هذا يعني أن كل مخالفة تمثل تجاوز للقواعد المحاسبية؟ في الواقع لا يمكن اثبات ذلك، لأنه لا يمكن اعتبار كل مخالفة هي انتهاك فهي ليست بالضرورة تعني عملية تزوير طالما أن امكانية تجميل حسابات الشركات هي موجودة دائما، هذا ما جعل من جهة أخرى بأن تصبح ابداعية المحاسب عاملا فعالا في نجاح الشركات الكبرى، وأن المحاسب الجيد هو المهني الذي يسيطر بشكل كافي على النظام القواعدي الذي يعتمده، وأن يعرض المعلومات المحاسبية وفق رغبات ادارة الشركة، لذلك ظهرت عدة اجراءات محاسبية مساعدة في هذا المجال، وقد أجملت تلك الاستخدامات تحت مصطلح المحاسبة الابداعية.

في الواقع أن المحاسبة الابداعية تختلف عن السياسة المحاسبية، فهذه الأخيرة تمثل مجموعة الاختيارات المتخذة من قبل الادارة بخصوص المتغيرات المحاسبية وتقود إلى صيغة القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى، بينما المحاسبة الابداعية تعني التطبيقات المحاسبية التي تهدف إلى التلاعب بالتقنين والتوحيد من أجل عرض صورة اكثر ملاءمة لمركزها وأدائها الاقتصادي والمالي، وبذلك فإن المحاسبة الابداعية هي جزء من السياسة المحاسبية، أن تقنيات المحاسبة الابداعية قد لا يمكن كشفها وعندئذ فإن الأمر يعني عملية انتهاك ومخالفة للنظام القواعدي في النوايا والرغبات وليس في المسجل. لذلك نجد أن الشركات تنشر في الغالب المعلومات بشكل محرف لا يسمح للمستثمرين والمحللين الماليين بالحصول على معرفة دقيقة للمركز الحقيقي للشركة.

إن الدخول في عصر المعلومات والاتصالات المالية قد غير بشكل كبير وظيفة المحاسبة، فالتقنية المحاسبية قد انتقلت خلال السنوات الأخيرة من وضع تقنية التقليد أو المحاكاة إلى وضع تقنية التعبير، هذا التحول والانتقال في اهداف المحاسبة نتج عن تداخل تأثير عدة عوامل منها، تطور الأسواق المالية، ظهور منهج حوكمة الشركات، التعقيد في الأنشطة الاقتصادية للشركة، كل هذا من أجل تحويل طرق تقويم الموجودات، لكن في نفس الوقت الدخول في عصر الاتصالات المالية وتعريف المحاسبة كأداة للتعبير ساهم في ترجيح سلوكيات المخالفة والتلاعب.

إن المحاسبة ترى الحقيقة الاقتصادية والمالية للشركة من خلال توجيهات ومبادئ منبثقة من اهداف الإدارة، هذه التيارات تتولد بنفس الوقت من البيئة الثقافية ومن استراتيجية الشركة، هذه العوامل قد تكون جدا قوية كلما جعل نتيجة نشاط كل شركة مرنة على صعيد المكان والزمان.

في هذا الصدد يشير الباحثين إلى أنه طالما تم اعتبار المحاسبة من ثلاث وجهات نظر كنظام معلومات، كنظام قواعدي، وكفن، فهي تتضمن اتفاقات محددة اجتماعيا، كما تعتمد على نظام القيم، فإن التطبيق المحاسبي باعتباره تنفيذ لهذه القواعد والقيم، فإنه قابل للتقييم الأخلاقي، لذلك فإن الأبعاد الأخلاقية للتطبيقات المحاسبية يتم حاليا

التأكيد عليها من خلال تفاعل العوامل التالية: سرعة الابتكارات المالية وتحول ملكية الشركات، ومن ثم تزايد هامش حرية تصرف الشركات بسبب عدم ملائمة النظام المحاسبي لإعادة عرض نشاط الشركة، كما أن سلسلة الابتكارات المالية قد اربكت العمل اليومي للشركات، وذلك لأنه لا يوجد توافق حول وسائل المعالجة المحاسبية للعديد من الأدوات المالية مثل الايرادات المشتقة.

كما أن انعدام الحسم في بعض القواعد المحاسبية ومعايير المراجعة، يظهر ذلك بوضوح في اشتمال بعض القواعد المحاسبية على معالجات مسموح بها أو بديلة للمعالجة القياسية، وكذا المرونة الزائدة في بعض معايير المراجعة، والسبب الرئيسي لهذا الخلل يتمثل في الضغوط المباشرة التي تتعرض لها الهيئات المختصة بوضع هذه القواعد والمعايير نتيجة لما قد تساهم به شركات الاعمال في تمويل ميزانيات تلك الهيئات، وكذا الضغوط المباشرة من خلال بعض المحاسبين والمراجعين المتحيزين لعملائهم، خاصة في البلدان المتقدمة المؤثرة عالميا في مجال المحاسبي، فضلا على انتشار الفلسفة الواقعية ونظرية الوكالة التي تحبذ حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، ومن ثم تعارض الاتجاه نحوى الالتزام بقواعد محاسبية محددة، مما جعل للقاعدة المحاسبية الواحدة في نفس الوقت اكثر من تطبيق بأكثر من نتيجة.

إن انعدام الحسم في بعض القواعد المحاسبية يتيح الفرصة امام ادارات الشركات لاختيارات السياسات المحاسبية التي تراها محققة لمصالحها الخاصة، ولو على حساب حقوق الأطراف الأخرى ذات المصالح في الشركة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية، وتضليل مستخدميها وتدهور ثقتهم في المعلومات المحاسبية والمحاسبين والمراجعين.

وبالتالي فإن التلاعب بالمعلومات المحاسبية يتطور في بيئة مناسبة لعدم ملاءمة القواعد لمتطلبات السوق، وهذا يعني بأن تقادم طرق المعالجات المحاسبية يدفع ويغطي بعض السلوكيات المخالفة للأخلاق وتحدث اتلاف اخلاقي.

ثالثا: البعد الاخلاقي للمحاسبة الابداعية Creative accounting from an ethical perspective

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي:

– من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسئولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكارا شبيهة فيما يخص العدالة طبقا لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ، وتبعا لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راؤول الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام 1972، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعا من الظلم ،

حيث وجد Fischer and Rosen Zweig 1995 أن طلبة المحاسبة وMBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ المحاسبية، كما اكتشف Naser and Pendlebury 1992 عدم استحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف.

– يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، حيث يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons 1984 القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية، حيث يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعة بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها الكثير شيئا جيدا"[13] وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة، حيث إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفتقر للسلطة إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف[14].

وانتقالا من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح Solomon 1993" حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن "العمل ليس إلا عملا ". مما يساعد على فهم ذلك أن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسئولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات غير الأخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذرا لسلوك التلاعب المحاسبي، حيث يمكن أن يكون هناك دفاعا عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش Revsine 1991 " افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد اعتبر أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية غير المصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح، حيث يمكن أن يستفيد حامل الأسهم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعباً وخداعاً متعمداً

يتم تجاهلها، بحيث يصبح حامل الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعاً للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك حتمي بسبب وجود الصراع الملازم لعلاقات الوكالة.

وبالنظر من منظور أخلاقي يمكن اعتبار هذه التلاعبات مكروهة ومحرمة أخلاقياً، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة[15].

الخاتمة:

في العقد الأخير تحولت الأهداف المرجوة من المحاسبة بشكل عام فبعد أن كانت المحاسبة تقوم على تسجيل العمليات المحاسبية وتوثيقها، اصبح الهدف من المحاسبة الخروج بمعلومات محاسبية تستخدمها الأطراف ذات العلاقة بالشركة، إلى أن التطورات الحاصلة في المحاسبة حتى وإن كانت تأكد الاهتمام بالمهنة وتطويرها إلا أن هناك ثغرات يتم استغلالها للتلاعب بحسابات الشركات ومن بينها تنويع السياسات والطرق المحاسبية واختلافها هذا ما يتيح للمحاسب حرية الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية المطبقة، حيث أن الطبيعة الاجتماعية والبشرية للمحاسب من شأنها أن تكون سببا في فتح المجال له للتلاعب في الحسابات.

من خلال ما سبق فإنه حالات التلاعب بحسابات الشركات من بين أهم الأسباب التي سارعت في انهيار الشركات العملاقة في كبرى الدول المتقدمة، والتي لم يتم الكشف عليها إلا بعد الانهيار. وفي الأخير يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- ✓ التأكيد على أخلاقيات المهنة لدى مراكز التكوين المحاسبي والجامعات، والتأكيد على الالتزام بأخلاقيات المهنة؛
- ✓ قيام المحاسبين والمدققين الأكاديميين بالعديد من الدراسات التي تتعلق بأخلاقيات المهنة والمحاسبة الإبداعية لتوضيح الجانب السلبي لها؛
- ✓ ضرورة توحيد السياسات المحاسبية والطرق المحاسبية من قبل الهيئات المهنية بغية التقليل من الثغرات الموجودة في الطرق المحاسبية؛
- ✓ عقد ملتقيات ومؤتمرات وطنية ودولية من شأنها مناقشة موضوع أخلاقيات المهنة بحضور مهنيين وأكاديميين بغية تنمية الغريزة الأخلاقية لدى المحاسبين.

الهوامش والإحالات:

[1] مرازقة صالح وبوهرين فتيحة، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12-13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص ص 4-5.

[2] على محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، لمحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، متاح على:
https://accdiscussion.com/acc11142.html

[3] Shah, Atul K. Exploring the influences and constraints on creative accounting in the United Kingdom, The European Accounting Review. May 1998, Vol.7 Issue 1, pp 83 – 84.

[4] Breton, G. and Taffler , R. J. , " Creative Accounting and Investment Analyst Response"P98.

[5] ناهض نمر محمد الخالدي، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية (دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد السادس– يناي 2014، ص 14.

[6] عمر إقبال المشهداني، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهه نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين) متاح على:
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:f8nQFIwJEtAJ:https://fmalaa.files.wordpress.com/2014

[7] مطر ، محمد و الحلبي ، ليندا حسن، دور مدققو الحسابات الخارجية في الحد من اثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، للفترة من 10 -11 نوفمبر 2009، الزرقاء – الاردن . ص 09.

[8] Amat, O. and Blake , J. , " The Ethics of Creative Accounting P 11

[9] هاشم علي هاشم، الأبعاد الأخلاقية للمحاسبية والصورة الصادقة للمعلومات المحاسبية، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة 35، العدد 21، 2012، جامعة البصرة، ص 84.

[10] نفس المرجع، ص ص 84-85.

[11] نفس المرجع، ص ص 86-87.

[12] نفس المرجع، ص ص 87-88.

[13] Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge),P196.

[14] على محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، مرجع سابق ، ص 15.

[15] نفس المرجع، ص 16.

دور الحوكمة في تحسين أداء الشركات

من إعداد:

د. لعروس لخضر — جامعة محمد بوضياف –المسيلة

د. لقليطي الأخضر — جامعة محمد بوضياف –المسيلة

أ. شوق فوزي — جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور آليات حوكمة الشركات حيث تتمحور أهداف حوكمة الشركات في حماية وضمان مصالح وحقوق المالكين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بنشاط المؤسسة، بإحكام الرقابة والسيطرة على أداء كل من إدارة الشركة ومراجع الحسابات، ويتبلور دورها من خلال آلياتها الداخلية والخارجية، ويشمل النوع الأول مدى نجاعة إجراءات نظام الرقابة الداخلية وسلامته، ومدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وقوة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واستقلالية اعضائها ، إستقلالية وكفاءة التدقيق الداخلي، وأما الآليات الخارجية لحوكمة الشركات فتتمثل في درجة إستقلالية المدقق الخارجي وتحديد عهدته وتجديدها، ودور أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، ومنافسة أسواق المنتجات والخدمات، وهيئات الاستثمار والأسواق المالية والوسطاء الآخرين.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d’analyser les mécanismes de la gouvernance des entreprises lorsque les objectifs de la gouvernance et de garantir les intérêts et les droits des propriétaires et toutes les parties prenantes associées, étroitement le contrôle de la performance des gestionnaires de la société d’une part et du commissaire aux comptes d’autre part, et démontrent son rôle dans son rôle grâce à ses mécanismes internes et externes,

Il comprend le premier type des mécanismes l'efficacité du système de contrôle interne, et l'engagement de la direction de l'entreprise à l'application des normes comptables internationales et locales, la force du conseil d'administration et du comité d'audit et l'indépendance de ses membres, l'indépendance et l'efficacité de l'audit interne.

مقدمة:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الحديثة والتي يعود تاريخ ظهورها إلى نهاية القرن الماضي، والتي شكلت حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث خلال السنوات القليلة الماضية من طرف الباحثين، واهتمامات السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية، خاصة مع ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية وضعف الآليات الرقابية وارتباطها بقضايا الفساد المالي والإداري، وتبنت منظمة التعاون لاقتصادي والتنمية ومعهد التمويل فكرة ضرورة تحديد مبادئها وتطبيق قواعدها من طرف المؤسسات بغرض سد الثغرات الموجودة على مستوى التشريعات المحلية ودعمها؛ وتبيين دور آليات حوكمة الشركات، وإرشاد كيفية تحديد مسؤولياتها، وكانت اللبنة الأولى لوضع أسس وقواعد حوكمة الشركات الوصايا العشرون لتقرير كادبوري (Cadbury report 1992)، وسمي أيضا بتقرير اللجنة عن الجوانب المالية لإجراءات حوكمة الشركات، ليتم إصدار بع ذلك مجموعة من القواعد والإجراءات للتأكيد على مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس **الإدارة** ضمن تقرير هامبل (Hambel 1998)، وصولا إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE 1999, 2004, 2015).

يتمثل السؤال الرئيسي فيما يلي :

إلى أي مدى تساهم الحوكمة في تحسين اداء الشركات ؟

لمعالجة السؤال الرئيسي المطروح سيتم التطرق إلى النقاط الموالية:

– المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات، أهميتها مبرراتها، معاييرها، مبادئها وقواعدها؛

– الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، نظام الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي ولجان التعيينات والمكافآت؛

– الآليات الخارجية لحوكمة الشركات والمتعلقة اساسا بالمراجعة الخارجية، أصحاب المصالح، منافسة أسواق الخدمات والمنتجات وأسواق المال، وهيئات الاستثمار.

المبحث الاول : المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات

ارتبط مفهوم حوكمة الشركات بمفهوم إدارة الشركات وحماية حقوق المساهمين والعلاقة التي تربط إدارة الشركة بمجلس إدارتها والمساهمين في رأسمالها، وما تعلق بالرقابة ومساءلة مسؤوليها، وتعددت مفاهيم وتعاريف حوكمة الشركات بتعدد طبيعة وأهداف المنظمات الراعية لها، خاصة تلك وضعتمبادئها، لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيقها في الواقع العملي،ومنها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في مجال حوكمة الشركات والتي تم إصدارها سنة 1999 ليتم تحديثها سنة2004، ومبادئ معهد التمويل الدولي في مجال حوكمة الشركات، وعلى ضوء ذلك نتطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات، أهميتها ومبرراتها، مبادئها ومحدداتها.

المطلب الأول: حوكمة الشركات المفهوم، أهميتهاومبرراتها

تعددت ترجمة مصطلح (Corporate Government)، من أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة إلى نظام إدارة الشركات ومراقبتها، إلى ممارسة السلطة والقيادة، وإرتبط مفهومها بأداء الشركات، ونظرية الوكالة والفصل بين الملكية والإدارة وعلاقة الإدارة بالمساهمين، وكنتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ظهرت عدة مفاهيم لحوكمة الشركات بتنوع فكر كل باحث وطبيعة وهدف كل منظمة .

الفرع الأول:مفهوم حوكمة الشركات

الحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة؟ سواء بالتوجيه والإرشاد، اللجوء إلى العدالة، أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية[1]، ولحوكمة الشركات عدة تعاريف منها تلك الصادرة عن المنظمات المهنية ومنها تلك المستخلصة من مقالات وكتابات الباحثين، و نذكر فيما يلي البعض من التعاريف المتعلقة بمفهومها:

أ- تعريف مؤسسة التمويل الدولية:

تعرف مؤسسة التمويل الدولية(IFC) الحوكمة بأنها :«النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها» [2].

أ. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE1999):

تعرف الحوكمة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة مثل مجلس الإدارة، المديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كما تعرفها ذات المنظمة بأن نظام حوكمة الشركات هو الهيكل الذي تنتظم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، مع التأكيد على أن يتضمن هذا الهيكل نظاماً للحوافز للمديرين ومجلس الإدارة مرتبطا بأداء الشركة الذي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين ويؤدى إلى تشجيع الإدارة على الاستثمار الأمثل لموارد الشركة.[3]

ب. تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(OCDE 2004):وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضمن نسخة 2004، بأنها:«مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح.[4]

ج. تعريف معهد المدققين الأمريكيين (IIA): كما عرفها معهد المدققين الأمريكيين بأنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الوحدة الاقتصادية والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المؤسسة[5].

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

تبرز أهمية حوكمة الشركات من خلال أهمية ومبررات وجودها، وتظهر من خلال ثلاث نواحي رئيسية (الناحية الاقتصادية، الناحية القانونية، الناحية المحاسبية والرقابية):

أولا: الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة، عن طريق ترسيخ معايير الأداء يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في معية الأزمات المالية مما يؤدي إلى تدعيم الأسس الاقتصادية وكشف حالات الاختلاس والفساد والتلاعب المحاسبي والغش المالي وسوء الإدارة والرشوة، وهذا كله يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب المصالح والعمل على استقرار الأسواق المالية والحد من التقلبات التي تشهده في كل أزمة.

تبدو أهميتها بالنسبة للشركة كونها أداة رقابة وتقويمية، وذات أهمية بالنسبة لحملة الأسهم والأطراف ذات العلاقة كونها توفر الحماية اللازمة للحقوق وتوفر ضمان معقول وملاءم فيما يخص تحقيق الأرباح والإيرادات الناجمة عن استثمار الأموال، كما تمتد أهميتها إلى أسواق رأس المال بفضل تحديد معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن بفضلها تعزيز كفاءة هذه الأسواق وتوفير معلومات للمستثمرين تمكنهم من معرفة المزيد عن الشركات وعن أداءها واتخاذ القرارات الاستثمارية على ضوئها وأخيرا تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، إذ أن هناك ارتباطا وثيقا بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد في أي بلد، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في مجال الأعمال كله[6].

ثانيا: الأهمية القانونية لحوكمة الشركات

تتمثل الأهمية القانونية لحوكمة الشركات في قدرة المعايير التي تستند إليها على الوفاء بحماية حقوق كافة الأطراف المستفيدة في الشركة مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم، وتعد القوانين والمعايير المُؤسسة لعمل الشركات (مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، إذ تنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنية بالاقتصاد كله، بحيث تعتبر الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، هذا وتأتي أهمية حوكمة

الشركات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المؤسسة للشركة[7].

كما تعد القوانين والأنظمة صمام الأمان الرئيسي الذي يضمن حوكمة جيدة للشركات وأن معايير الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية الأخرى يجب أن تشكل عصب مبادئ حوكمة الشركات.

وقد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية(IFC 2002) بأن يتم إصدار قواعد أو دساتير لحوكمة الشركات Codes Of (Corporate Governance) يمكن أن يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق رأس المال والشركات مع ضمان كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، حيث يتعاظم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق وذلك بالاستناد إلى دعامتين هامتين هما الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة[8].

ثالثا: الأهمية المحاسبية والرقابية:

تتجسد أهمية حوكمة الشركات في الجانب المحاسبي والرقابي فيما يلي:[9]

أ. محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده؛

ب. تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين بالشركة ابتداء من محاسب الإدارة المديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها؛

ج. تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛

د. تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية؛

ه. ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراجعي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

المطلب الثاني: معايير ومحددات حوكمة الشركات

نتناول خلال هذا المحور معايير ومحددات حوكمة الشركات حسب ما جاء في بعض تقارير المنظمات المهنية :

الفرع الأول:معايير حوكمة الشركات

تختلف المعايير التي تحكم عملية حوكمة الشركات باختلاف تعاريفها واختلاف وجهات نظر المنظمات والمؤسسات المهتمة بموضوع حوكمة الشركات، ومن المؤسسات التي حددت معاييرها، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)، وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي[10]

أولا: معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)

تتكون حوكمة الشركات هي مجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة الموجودة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى،وتتمثل معايير حوكمة الشركات(وهي عبارة عن مبادئ حوكمة الشركات والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث) حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في ما يلي:[11]

أ. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛

ب. حفظ حقوق جميع المساهمين؛

ج. المعاملة المتساويةبين جميع المساهمين؛

د. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة؛

ه. مسؤوليات مجلس الإدارة؛

و. الإفصاح والشفافية.

ثانيا: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي ترتكز على النقاط التالية:[12]

أ. قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛

ب. استراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد فيها؛

ج. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار والتسلسل الوظيفي للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛

د. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛

ه. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛

و. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛

ز. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا للمؤسسة والتي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛

ثالثا: معاييرمؤسسة التمويل الدولية (IFC 2003)

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي توجيهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربع[13]:

أ. الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛

ب. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛

ج. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛

د. القيادة.

الفرع الثاني:محددات حوكمة الشركات

حتى تتمكن الشركات بل والدول من التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يجب أن تتوافرمجموعة من الأسس والمحددات والتي تتمحور حول المحددات الخارجية والداخلية والتي تظهر في الشكل التالي:

الشكل(01-01): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات

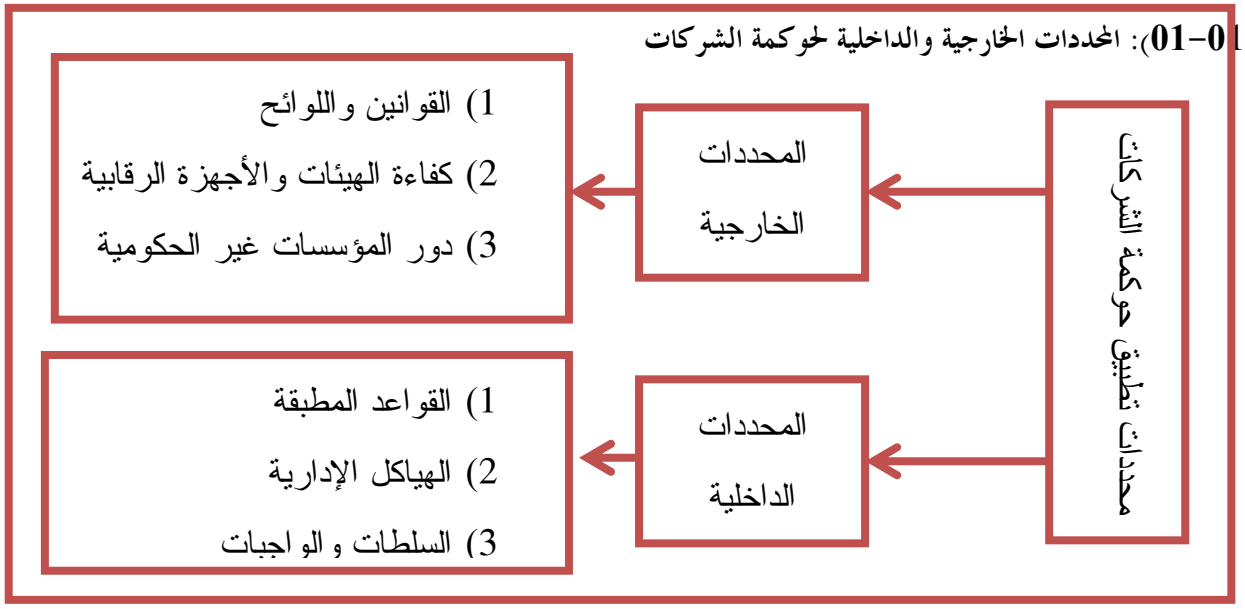

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

النسخة المعدلة لسنة 2015والتي اعتبرت كمراجعة ثانية لنسخة 1999 بعد تلك التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004 والمتعلقة بحوكمة الشركات وتتضمن هذه العديد من التوصيات الواردة ضمن الإصدارين السابقين والتي تعتبر كمكونات ضرورية لإطار فعال لحوكمة الشركات، كما تضمنت نسخة 2015 إدخال تعديلات وإضافات جديدة على نسخة 2004 حيث اعتبرت كإطار فعال، بإعطاء أهمية أكبر لبعض المبادئ السابقة وتوضيح المبادئ التي كانت تحتاج إلى أكثر تفسير مع إضافة مبادئ جديدة، وتتضمن المبادئ توصيات وشروحات تتمحور حول ستة فصول[14]:

أولا: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاستشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وتتمحور المبادئ الفرعية لهذا إلى ما يلي:[15]

أ. ينبغي أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

ب. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في تطبيق حوكمة الشركات ضمن نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع النظام التشريعي، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

ج. ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددًا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

د. ينبغي أن تكون لدى الجهات الاستشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية. فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وبصفة شفافة.

ثانيا: حقوق المساهمون والمعاملة العادلة والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية اللازمة للمساهمين وتوفير المعاملة المتساوية والعادلة بينهم وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، وأن تشمل المعاملة المنصفة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقليات من المساهمين أو الأجانب منهم وأن يكون لجميع المساهمين فرص انصاف عند انتهاك حوقهم للحصول على سبل انتصاف فعالة لانتهاك حقوقهم وتتمحور المبادئ الفرعية لهذا إلى ما يلي:[16]

أ. ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين كتسجيل حقوق الملكية، إرسال أو تحويل الأسهم، الحصول على المعلومات المادية، المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

ب. ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في القرارات المصيرية، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل: تعديل النظام الأساسي والترخيص بإصدار أسهم إضافية العمليات الاستثنائية.

ج. ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وينبغي أن يحاطوا علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

د. ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة والتي تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.

ه. ينبغي السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية.

و. ينبغي السماح للمساهمين، بما فيهم شركات الاستثمار، أن يتشاوروا مع بعضهم فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقا للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.

ز. ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ثالثا: شركات الإستثمار، الأسواق المالية والوسطاء الآخرين

يتم إعداد إطار لحوكمة الشركات يأخذ بعين الاعتبار نظام سليم للحوافز يشمل كل سلسة الاستثمار المكونة للمتداخلين الاقتصاديين من منطلق أن الأسواق المالية من شأنها المساهمة بشكل فعال في تحسين جودة حوكمة الشركات وتتمحور المبادئ الفرعية لهذا إلى ما يلي :[17]

أ. ينبغي على شركات الاستثمار والذين يعملون بصفة ائتمانية الكشف عن السياسات المتعلقة بالحوكمة والسياسات المتعلقة بالتصويت في الشركات المستثمر بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتنظيم وتقنين استخدام حقوق التصويت.

ب. ممارسة حق التصويت يجب أن يتم من قبل حملة الأسهم أو من قبل الأشخاص الموكلين تماشيا مع تعليمات أصحاب الأسهم.

ج. ينبغي على شركات الاستثمار والذين يعملون بصفة ائتمانية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المشاكل الهامة الناتجة عن تضارب المصالح والتي تؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة بهم على اعتبارهم أصحاب رأسمال الشركة؛

د. يجب أن يشترط إطار حوكمة الشركات على الوكلاء، المستشارين، المحللين، الوسطاء، وكلاء التصنيف الائتماني والمتدخلين الآخرين إعداد تحاليل ونصائح تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستثمرين لمواجهة تضارب المصالح؛

ه. يمنع التداول من الداخل والتلاعب في السوق، وينبغي تعزيز القوانين لمواجهة ذلك؛

و. يجب توضيح بشكل دقيق التشريعات واللوائح المتعلقة بحوكمة الشركات للشركات المدرجة في سوق مالي لبلد غير بلد التأسيس في حالة الإدراج المشترك بحيث تكون إجراءات الاعتراف وفق متطلبات الإدراج في القائمة الأولية وأن تكون شفافة وموثقة؛

ز. يجب على أسواق المال الكشف عن الأسعار بصورة عادلة وشفافة والتي من شأنها المساهمة بطريقة فعالة في جودة حوكمة الشركات.

رابعا: دور أصحاب المصالح في حوكة الشركات

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق جميع أصحاب المصالح، والتي تنشأ نتيجة الاتفاقات المتبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، والاستدامة المالية، ويتفرع عن هذا المبدأ المبادئ الفرعية التالية:

أ. احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحددها القانون أو تلك التي تحددها الاتفاقات المتبادلة؛

ب. لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة من طرف القانون، يجب إنصافهم عند أي انتهاك لحقوقهم وإعطائهم فرصة لاسترجاع تلك الحقوق المنتهكة؛

ج. ينبغي تطوير آليات من شأنها السماح لمشاركة العاملين والموظفين؛

د. عند مشاركة الأطراف أصحاب المصالح في حوكمة الشركات ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وبصفة مستمرة إلى المعلومات ذات الأهمية والكافية والموثوقة؛

ه. ينبغي تمكين الأطراف أصحاب المصالح والأجراء والأفراد من التواصل بكل حرية مع مجلس الإدارة والسلطات المختصة لأجل التعبير عن المخاوف المتعلقة بالممارسات غير الأخلاقية، وأن أي تدخل من هذا النوع لا يؤثر على ممارسة حقوقهم المشروعة؛

و. يجب استكمال إطار حوكمة الشركات بإجراءات فعالة وكفأه فيما يتعلق بحالات الإفلاس وحماية حقوق الدائنين.

خامسا: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، ويتفرع هذا المبدأ على المبادئ الفرعية التالية:[18]

أ. يجب أن يتضمن الإفصاح على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- النتيجة المالية ونتيجة الاستغلال للمؤسسة، أهداف المؤسسة والمعلومات غير المالية؛
- المساهمات الرئيسية في رأس المال بما فيها المحصلة من قبل المستفيدين الحقيقيين وحق التصويت؛

- المعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة تشمل مؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وانتمائهم لمجالس إرة مؤسسات أخرى، ومدى استقلاليتهم عن مجلس الإدارة، ومكافأة أعضاءه والمسيرين الرئيسيين؛
- الصفقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- عوامل وظروف الخطر المتوقعة، والمسائل المتعلقة بالموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح؛
- هياكل وسياسة حوكمة المؤسسة خاصة ما تعلق بكل إعداد لأي قانون أو أي استراتيجية تم وضعها من قبل المؤسسة وتتعلق بإجراءات تنفيذ هذا القانون أو هذه الاستراتيجية.

ب. ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي؛

ج. ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي؛

د. يجب على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، عليهم واجب بالنسبة للشركة هو أنه يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة؛

ه. ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفى التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة؛

و. ينبغي استكمال إطار الحاكمية المؤسسية بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين، والسماسرة، وكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيدًا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدى إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين وفي ما يلي المبادئ الفرعية:[19]

أ. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين؛

ب. إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة؛

ج. على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وينبغي أيضًا أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة؛

د. يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط، وسياسة المخاطر، العمل الرئيسية؛

ه. ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرًا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

و. حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.

المطلب الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

إن تطبيق حوكمة الشركات يتطلب أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعدها ويتحدد بذلك مدى نجاح أو فشل تطبيق قواعدها والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:[20]

الشكل رقم (01-02): أطراف حوكمة الشركات

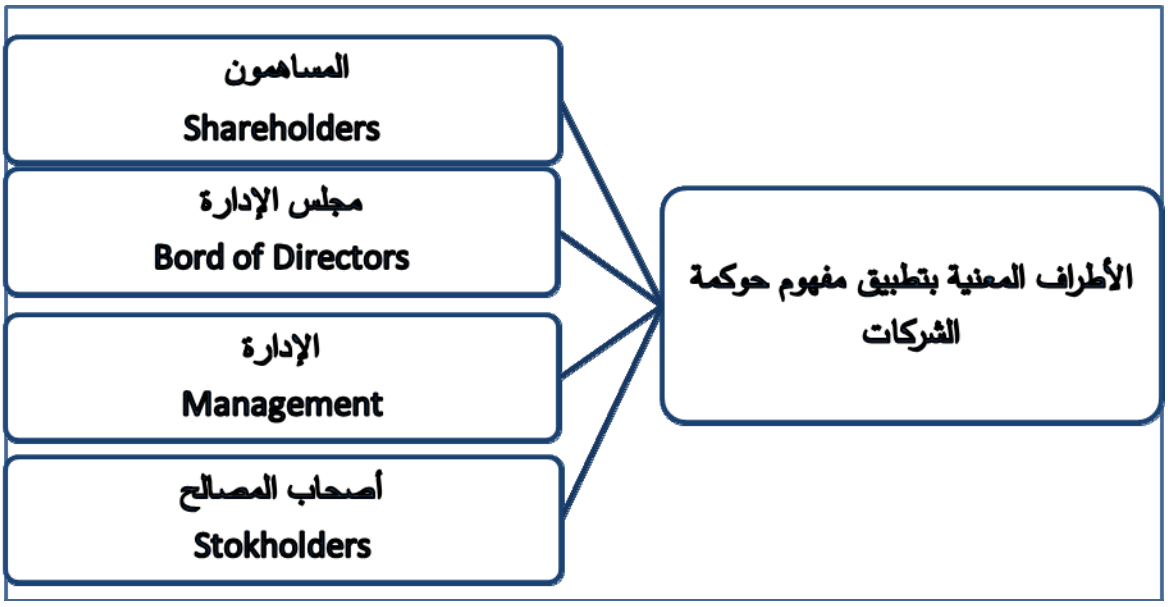

المصدر:

محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2009، ص20.

ونتناول فيما لي بالشرح على كل طرف:

الفرع الأول: المساهمون

وهم من يمتلكون الاسهم وذلك بتقديم رأس المال للشركة عن طريق مليكتهم مقابل حصولهم على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ويعتبرون من لهم الحق في اختيار أعضاء مجالس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

الفرع الثاني: مجلس الإدارة

هو عبارة عن مجلس مكون من ممثلين للمساهمين والأطراف يتم اختيارهم أو انتخابهم، ليقوم المجلس بدوره في اختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل لهم مهمة إدارة المؤسسة، كما يتولى المجلس مهمة الرقابة على أدائهم ورسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفيات المحافظة على حقوق المساهمين.

الفرع الثالث:

الإدارة: وهي من توكل لها مهمة الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء على مجلس الإدارة فهي تعمل تحت وصايته، كما تعمل على تعظيم الأرباح وزيادة قيمة المؤسسة فهي مسؤولة عن ذلك إضافة إلى مسؤوليتها فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية في نشر المعلومات للمساهمين.

الفرع الرابع: أصحاب المصالح

وهم هؤلاء الأطراف الذيم لديهم مصالح داخل المؤسسة مثل العمال والموظفين والموردين والعملاء والوسطاء الماليين والدائنين وقد تكون مصالح هؤلاء متعارضة في بعض الأحيان مع مصالح المؤسسة فالعامل من مصلحته استمرارية المؤسسة أما المورد فمن مصلحته قدرة المؤسسة على السداد.

المبحث الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

من الدراسات الأولى التي اهتمت بموضوع آليات حوكمة الشركات نجد دراسة (Fama 1980) في موضوع إدارة الشركات، وخلصت إلى أن حوكمة الشركات تتكون من آليات داخلية يتم وضعها من قبل أصحاب المصالح والسلطات التشريعية وخارجية ناتجة عن المعاملات العفوية لسير السوق، وتتمثل الآليات الداخلية في حق التصويت الممنوح للمساهمين، مجلس الإدارة، نظام الحوافز، الراجعة الداخلية، أما الخارجية فنجد أسواق،[21] المسيرين، وسنتناول من خلال هذا المبحث الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمتمثلة أساسا في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، نظام الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي ولجان التعيينات والمكافآت.

المطلب الأول: مجلس الإدارة، دوره، مسؤولياته واستقلاليته

نتناول من خلال هذا المطلب دور مجلس الإدارة وومسؤوليته وإستقلاليته على النحو التالي:

الفرع الأول: دور مجلس الإدارة

يرى كل من (Johnson et al-1996) بأن دور مجلس يتمحور ضمن ثلاث وظائف رئيسية، الرقابة، تقديم الخدمات، تسهيل إقتناء الموارد:

- وظيفة مجلس الإدارة الرقابية تكمن في مهمة تعيين وإقالة الموظفين، تحديد أتعاب الفريق الإداري وتقييم أعمالهم وإجراءاتهم وضمان سير استراتيجية الشركة؛
- ووظيفة تقديم الخدمات فتتلخص في تقديم الاستشارة للقيادة في الشركة، إضافة إلى المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي؛
- واما الوظيفة الثالثة فهي تسهيل الحصول على الموارد ذات الأهمية البالغة للشركة[22]،

ويتمحور دور مجلس الإدارة في أربع وظائف رئيسية:

أ. في كونه هيئة رقابية وإدارة تسيير تضارب المصالح؛

ب. كهيئة ربط وواجهة؛

ج. كمركز للموارد والاستشارة؛

د. كمركز للإدارة وعملية صنع القرار.

فمجلس الإدارة بدوره الرقابي والإشرافي يعتبر كآلية داخلية لحوكمة الشركات يمكنه من خلال ذلك تقليص مخاطر انحراف المسير وطاقمه الإداري ويكون مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع السياسات العامة للشركة والإشراف على تنفيذها، كما يتمتع مجلس إدارة الشركة في سبيل ذلك بالمسؤوليات والصلاحيات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها والتشريعات ذات العلاقة بأعمال الشركة ونشاطاتها،

الفرع الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة

لابد أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الادارة على ادارة الشركة، ومسؤولية المجلس أمام الشركة والمساهمين والتي تتحدد في الواجبات التالية: [23]

أ. العمل على أساس العناية لما فيه صالح للشركة والمساهمين؛

ب. في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين ، يجب أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين .

ج. ضمان الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات العلاقة.

د. الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة وإحكام السيطرة في بعض العمليات المتعلقة بها.

ه. يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلا عن الإدارة؛

و. يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه.

الفرع الثالث: استقلالية مجلس الإدارة

على اعتبار أن مجلس الإدارة يتكون من عدة أعضاء يفترض فيهم السهر على المحافظة في كل الأحوال على استقلاليتهم واتخاذ القرار والتصرف، وألا يخضع أي عضو لأي جهة منافية لمصلحة الشركة والتي يتعين عليه الدفاع عنها، كما يتعين على كل عضو أن ينبه مجلس إدارة الشركة بشأن أي أمر بلغ إلى علمه والذي قد يبدو له مضرا بمصالح الشركة.

يتعين على كل عضو أن يعبر بكل وضوح عن انشغالاته وأراءه، ويسعى لإقناع مجلس الإدارة بملائمة مواقفه، ويسعى عضو مجلس إدارة الشركة جاهدا لتفادي أي تضارب يمكن أن يَنْشب بين مصالحه المعنوية والمادية ومصالح الشركة. ويُخبر مجلس الإدارة بكل تعارض قد يكون له علاقة به. وفي الحالات التي لا يمكنه فيها تجنب الوقوع في تضارب المصلحة.

وأشارت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية مجلس الإدارة إلى أن استقلاليته تكمن في مدى استقلالية أعضاءه ومن هذه الدراسات نجد دراسة (Fama1980 ; Fama et Jensen,1983) ومن نتائجها أن فعالية مجلس الإدارة تكمن في إدراج الأعضاء الخارجيين عن الإدارة بحيث تكون لهم الحرية في معارضة القرارات الصادرة عن التنفيذيين والتي تهدد مصالح

المساهمين، وفي نفس الاتجاه جاءت نتائج دراسة(Dahya & MC Connel 2005) وأكدت أن مجلس الإدارة الذي يحتوي على عدد الاعضاء الخارجيين أكثر من عدد الأعضاء الداخليين ويتخذ قرارات هامة ومفيدة للشركة[24]، أما دراسة (Lunck & al. 2008) فاستنتجت أن الأعضاء الخارجيين لمجلس الإدارة هم الأقل اضطلاعا على المعلومات من الأعضاء الداخليين إلا انهم الأكثر رقابة والاكثر فاعلية على مجلس الإدارة ومن خلال نقل تجاربهم للمنظمة، وأكدت دراسة حديثة لـ (Chen & al. 2009) والتي أجريت على شركات أسترالية وخلصت أن مجلس الإدارة المستقل يمكنه ممارسة رقابة فعالة على المسيرين مما يعزز أداء المؤسسة، ومن الدراسات من أكدت أن استقلالية مجلس الإدارة تكمن في الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة[25].

المطلب الثاني: لجنة المراجعة

لجان المراجعة أو لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة وكندا وانجلترا وأستراليا وفرنسا والاتحاد الأوربي، بحيث أوصت العديد من المنظمات المهنية في هذا المجال بضرورة العمل على انشاء لجان تدقيق في الشركات، لما يمكن ان يؤديه دورها في مراقبة عملية التقارير المالية والإفصاح، الامر الذي حد ببعض الدول الى اصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها، وذلك بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية وحماية حيادية للمدقق الخارجي فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق[26].

وأصبحت ضرورة إنشاء لجان المراجعة ضرورية مع بداية الازمة المالية لسنة 2000 مع بروز وتطور مظاهر الفساد المالي والإداري الذي مس عدة دول وشركات عالمية ، وتعتبر لجان المراجعة من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات واعتبرت كآليات أصلية بإمكانها تحسين حوكمة الشركات حسب ما جاء في تقرير (Cadbury 1992)، وما جاء في تقرير (1999- Vienot I, 1995 & Vienot II)، كما يمكن للجان المراجعة ضمان الشفافية والنزاهة في إعداد التقارير المالية وحمايتها ومنها حماية ثقة المساهمين حسب ما أوصى به تقرير (The Blue Ribbon Committee 1999)، الولايات المتحدة الامريكية) وحسب ما جاء به قانون (SOX 2002)[27].

كما تعتبر لجنة المراجعة إحدى لجان مجلس الإدارة حيث تتكون من الأعضاء المستقلين للمجلس وتعمل وفق المهام المحددة لها دون الإخلال بمسؤولية أعضاء مختلف الهيئات التابعة لمجلس الإدارة على ان يكون أعضائها خارجيين ومستقلين عن الإدارة أو يملكون من المعرفة والخبرات في الشئون المالية والمحاسبية ما يمكنهم من أداء مهامهم على أحسن وجه.

المطلب الثالث: نظام الرقابة الداخلية

لقد تطرقت الأبحاث والدراسات إلى نظام الرقابة الداخلية من وجهات نظر مختلفة إلا أن النماذج الأكثر شيوعا هي تلك الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية ومن أهمها نجد الإطار المتكامل الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO)، ولقد أُعتمد إطارها وأُعتبر كإطار موحد للرقابة الداخلية وكانت أول نسخة لها سنة 1992 وسمي ب (COSO 1)، ليتم تحديث هذه النسخة سنة 2004 بهدف توسيع إطار عملها لإدارة المخاطر (ERM)، استجابة لمتطلبات الشركات ضمن نظام تسيير مخاطر أكثر تطور،[28] كما نجد دليل الرقابة الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (COCO 1995)، والنظام الصادر عن لجنة بازل

سنة 1998 لتنظيم الرقابة على البنوك، ودليل الرقابة الداخلية الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وبلاد الغال (ICAEW 1999) وبالاشتراك مع بورصة لندن (LSE)،[29]

المطلب الرابع: التدقيق الداخلي

لقد تطور مفهوم وأهداف المراجعة بإنشاء مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين سنة 1941، ومما يبين هذا التطور في مفهوم التدقيق الداخلي هو تطور تعريف جمعية المدققين الداخليين التدقيق الداخلي وسوف نركز خلال هذا المحور على المفاهيم التي جاءت بها هذه الجمعية باعتبارها المرجع الأكثر شيوعا في مجالات التدقيق الداخلي والتي ترعى عملية إصدار معايير التدقيق الداخلي:

انتقل مفهوم التدقيق الداخلي من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي، ومن تقييم أداء الشركة إلى تقييم القيمة الاقتصادية للمنظمة بدلالة مدى فعالية قرارات الاستثمار والتمويل من ناحية ومدى القدرة في التعامل مع المخاطر المالية ومخاطر الأعمال من ناحية أخرى،[30]

وكان أول تعريف للتدقيق الداخليمن طرف المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) سنة 1947 وجاء فيه ما يلي:"التدقيق الداخلي هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى. وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية،"[31]

المبحث الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

نتناول خلال هذا المبحث الآليات الخارجية لحوكمة الشركات والمتعلقة اساسا بالمراجعة الخارجية، أصحاب المصالح، منافسة أسواق الخدمات والمنتجات وأسواق المال، وهيئات الاستثمار.

المطلب الأول: التدقيق الخارجي

التدقيق الخارجي هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستق ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني، وقد عرفه إتحاد المحاسبين القانونيين الأمريكيين بأنه إجراءات منظمة من أجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين[32].

وتعرف لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق:" بأنه عملية منهجية منتظمة للحصول بموضوعية على ادلة إثبات وتقييمها فيما يتعلق بتأكيدات حول تصرفات واحداث اقتصادية للتحقق من درجة التطابق بين التأكيدات والمعايير المعلنة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين"[33].

ومما سبق يمكن تعريف التدقيق الخارجي: بأنه عملية منظمة تتم بصفة منهجية من طرف شخص أو من طرف عدة اشخاص مستقلين وموضوعيين لفحص وتقييم القوائم المالية وتقييم أدلة الإثبات للتأكد من التصرفات والأحداث الاقتصادية وأنها متطابقة مع ادلة الإثبات وتوصيل النتائج إلى الأطراف المهتمة.

المطلب الثاني: دور أصحاب المصالح

صاحب المصلحة هو كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل العاملين، والدائنين، والموردين، والعملاء، ومقدمي الخدمات للشركات، وقد تضمنت معايير تطبيق حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة؛ وأوصت ضمنها بضرورة العمل على احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وهم يمثلون عادة أطراف معنية هامة تحدد كيفية عمل الشركات وكيفية اتخاذها لقراراتها، ويقصد بأصحاب العلاقة أو أصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء.

إن الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح أو ذات الصلة (Stakeholders) وحمياتها وضمانها تتم بموجب القوانين والأنظمة والاتفاقيات، وفي هذا أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) بضرورة إقرار المنظمات بذلك ضمن إطار حوكمة الشركات ، وقد حُدد دور الأطراف ذات المصلحة بالنسبة للقواعد المُؤسسة للشركات ضمن المبدأ الثالث – نسخة 2004، وفي المبدأ الرابع – نسخة 2015 والتي أوضحت:" بأنه يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما ينص عليها القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة"، وللاعتراف بحقوق أصحاب الحقوق وحمايتها يجب ما يلي: [34]

أ. أن يؤكد إطار القواعد المؤسسة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب. إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم؛

ج. العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء؛

د. توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفى التوقيت المناسب؛

ه. السماح لذوي المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم بالاتصال بحرية بمجلس الادارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدى إلى المساس بحقوقهم أو الانتقاص منها إذا ما فعلوا ذلك؛

و. أن يزود إطار القواعد المؤسسة لحوكمة الشركات بهيكل كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

المطلب الثالث: آلية الأسواق المالية ومنافسة أسواق الخدمات(المنتجات)

الأسواق هي البيئة التي تنشط خلالها الشركات فهي تتأثر بعواملها وتؤثر فيها، ومن الأسواق التي اعتبرت كآليات من آليات حوكمة الشركات، السوق المالي وأسواق الخدمات المتعلقة خاصة باليد العاملة والأسواق المتعلقة بالمنتجات.

تعد منافسة أسواق المنتجات وأسواق الخدمات كأحد الآليات الخارجية المهم في حوكمة الشركات كون منافسة سوق المنتجات يهذب سلوك الإدارة من خلال توفير بدائل التعيين وهذا يعني أن إدارة الشركة في حالة الإفلاس سوف يكون لها تأثر سيء

على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين بأن يتم إشغال مواقع المسؤولين من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين سبق أن قادوا مؤسسات للإفلاس أو التصفية.

أما أسواق المنتجات فتعزز المنافسة على تحسين أداء الشركات وتضمن تخصيص الشركة لمواردها بكفاءة، فمثل هذه الأسواق ترغم الشركات على أن تعمل بكفاءة، وأن تسعى لزيادة إنتاجيتها وغلا فقدت حصتها من السوق، كما أن التنافس في الأسواق لا يخفض فقط من تكلفة السلع والخدمات بل يشجع أيضا على الابتكار والريادية في الأعمال ذلك أن الشركات ستسعى داما لتقديم أفضل الاختيارات من السلع تساندها مؤسسات خارجية قوية تتيح للجميع العمل فيها حلى حد سواء.

أسواق الأوراق المالية التي تتمتع بالكفاءة تنقل للمستثمرين معلومات دقيقة عن الأسعار مما يسمح لهم بتسيير استثماراتهم فهي تساعد على انضباط المديرين، وتسهل للشركات التي تدار بحكمة الحصول على رأس مال، ولكي يعمل سوق الأوراق المالية بكفاءة فإن ذلك يتطلب ما يلي:[35]

أ. قوانين تحكم كيفية إصدار هذه الأوراق والتعامل بها، وتحد من مسؤولية مصدري هذه الأوراق والوسطاء في السوق؛

ب. قوانين تحمي حقوق أقلية حملة الأسهم؛

ج. هيئة أوراق مالية مستقلة مخولة بتنظيم المعاملات وفرض القوانين المؤسسة لسوق الأوراق المالية.

ويتمثل دور الأسواق المالية في حوكمة الشركات في متابعة مدى التزام الشركات المدرجة بتطبيق لوائح ومبادئ حوكمة الشركات بهدف ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، وذلك من خلال:

- حث وتشجيع الشركات المدرجة بما جاء في لوائح حوكمة الشركات، وبممارسات الحوكمة الصحيحة، وتشجيع تبني ثقافة الحوكمة السليمة في الشركات المدرجة في الأسوق المالية .
- تعزيز مفاهيم الشفافية، والمسؤولية، والعدالة بالإضافة إلى زيادة وعي المستثمرين فيما يتعلق بالحوكمة السليمة.
- تطوير إجراءات واضحة وفعالة للإدارة للإشراف على ممارسات حوكمة الشركات المدرجة في الأسوق المالية، والتي تضمن حماية حقوق المستثمرين وحقوق اقلية المستثمرين في الأسواق المالية.
- تطوير واستخدام الأدوات المناسبة لضمان التطبيق الفعال للمتطلبات النظامية لحوكمة الشركات.

المطلب الرابع: هيئات الاستثمار، الأسواق المالية والوسطاء الآخرين

هيئات الاستثمار والمشهورون تحت تسمية (les zinzins) ويرتبون في ثلاث مجموعات:[36]

- **هيئات التوظيف أو الاستثمار الجماعي(OPC)**
- **البنوك وشركات التأمين؛**
- **صناديق التقاعد.**

وتجدر الإشارة هنا على أن حجم هؤلاء المستثمرون قد بلغت نحو 60٪ من مجموع الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمبلغ 3000 مليار دولار أمريكي في سنة 1998[37]، وحسب إحصائيات أخرى بلغت ما قيمته 2200 مليار أورو بالولايات المتحدة الأمريكية ومبلغ 1500 مليار أورو باليابان لسنة 1996، و1400 أورور كإجمالي إستثماراتها سنة 2007،[38] ونظرا لحجم استثماراتها فقد خصصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) ضمن النسخة الحديثة – سبتمبر 2015، المبدأ الثالث، حيث أوصى بضرورة الأخذ بعين هيئات الاستثمار عند إعداد الإطار التنظيمي والقانوني لحوكمة الشركات، والذي يبين كذلك كيفية المشاركة في حوكمة الشركة المستثمر فيها من قبل هؤلاء وممارسة حق التصويت ومما جاء في المبدأ الثالث لمبادئ حوكمة الشركات ما يلي :[39]

- الكشف عن السياسات المتعلقة بالحوكمة والسياسات المتعلقة بالتصويت في الشركات المستثمر بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتنظيم وتقنين استخدام حقوق التصويت.
- ممارسة حق التصويت يجب أن يتم من قبل حملة الأسهم أو من قبل الأشخاص الموكلين تماشيا مع تعليمات أصحاب الأسهم.
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المشاكل الهامة الناتجة عن تضارب المصالح والتي تؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة بهم على اعتبارهم أصحاب رأسمال في الشركة؛
- يشترط إطار حوكمة الشركات على الوكلاء، المستشارين، المحللين، الوسطاء، وكلاء التصنيف الائتماني والمتدخلين الآخرين إعداد تحاليل ونصائح تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستثمرين لمواجهة تضارب المصالح؛
- يمنع التداول من الداخل والتلاعب في السوق، وينبغي تعزيز القوانين لمواجهة ذلك؛
- يجب توضيح بشكل دقيق التشريعات واللوائح المتعلقة بحوكمة الشركات للشركات المدرجة في سوق مالي لبلد غير بلد التأسيس في حالة الإدراج المشترك بحيث تكون إجراءات الاعتراف وفق متطلبات الإدراج في القائمة الأولية وأن تكون شفافة وموثقة.

خاتمة:

ان موضوع حوكمة الشركات ازدادت أهميته في السنوات الأخيرة، وكون أسسها ومبادئها وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة. وأن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة، وكذلك منح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي حماية حقوق الدولة وجميع أصحاب المصالح فيها، والحد من مظاهر الغش المحاسبي والمالي، الذي يتمثل بشكل كبير في استغلال السلطة والوظيفة في غير المصلحة العامة وتحريف القوائم المالية والتأثير على القرارات الإقتصادية لمستخدميها، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة أداء هذه الشركات وتعظيم قيمتها وبالتالي توسعها وتوفير فرص عمل جديدة، وتتمثل الاليات الداخلية لحوكمة الشركات والمتعلقة بمجلس الادارة، لجنة المراجعة، نظام الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، لجان النعيينات والمكافات، والاليات الخارجية المتضمنة المراجعة الخارجية، اصحاب المصالح، منافسة اسواق الخدمات والمنتجات واسواق المالي، وهيئات الاستثمار.

قائمة الهوامش:

[1] غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص:16

[2] محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007، ص: 4

[3] محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات تعريف مع إطلالة إسلامية، ورقة عمل أساسية، مركز صالح عبد الله كاملللاقتصاد الإسلامي الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون 23 أبريل 2005م، جامعة الأزهر 2005، ص:2

[4] OECD, principles of corporate governance organization foreconomic cooperation and development publication service, p.11, 2004

[5] (IIA) the institute of internal auditor "standard for the professional practices of internal auditing: Altamonte spring Florida, 2003, p5,www.theiia.org.com

[6] ميللستاين، ابرام، دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة،واشنطن، الطبعة الثالثة 2003، ص:32

[7] ZINGALES, LOUIGIE, corporate governance, working paper ,1997, p.2

[8] Institute of international finance (IIF) ,equity advisory group, policies of corporategovernance&transparency in emerging markets".Feb.,2002, p.3 - 4

[9] ميخائيل، أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جامعة القاهرة، 2005، ص: 5

[10] البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003، ص11

[11] OECD, Principles of Corporate Governance, 2004.

[12] فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي حول الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية،مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، نيسان لعام 2005.ص:22

[13] فؤاد شاكر، المرجع السابق، ص:22

[14] OCDE, Principes degouvernanced'entreprisedu G20 et de l'OCDE, rapport de l'OCDE aux ministres des finances et aux gouverneurs des banques centrales du G20Septembre 2015, p.05

[15] OCDE, op.cit., P.13

[16] IPID, P.19

[17] OCDE, op.cit., P.29

[18] OCDE, op.cit., p. 47

[19] OCDE, op.cit., P.59

[20] محمد مصطفى سليمان؛ مرجع سبق ذكره، ص:19

[21] CHARREAUX, Gérard. Les théories de la gouvernance : de la gouvernance des entreprises à la gouvernance des systèmes nationaux. No. 1040101. Université de Bourgogne-CREGO EA7317 Centre de recherches en gestion des organisations, 2004, p 7

[22] CHARREAUX, Les théories de la gouvernance, op.cit, p. 98

[23] مبادئ حوكمة الشركات، أبريل 2004، مرجع سبق ذكره، ص: 49

[24] STEPNIEWSKI, & al. Indépendance du conseil d'administration et gestion des résultats: la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité. 2008. p4

[2525] Rachdi, HOUSSEM et el GAIED, MOEZ. L'impact de l'indépendance et de la dualité du conseil d'administration sur la performance des entreprises : application au contexte américain. revue libanaise de gestion et d'économie, 2009, vol. 2, no 3, p. 133

[26 26] أبو الهيجاء، محمد فوزي وحايك، أحمد فيصل خالد. خصائص لجان المراجعة وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية. 2013، ص444.

[2727] ZARAI, MOHAMED ALI ET BETTABAI, WIDED. Impact de l'efficacité du comite d'audit sur la qualité des bénéfices comptables divulgues'. Revue gouvernance, 2007, p. 2

[28] YAHIA, SAIDI. L'impact de l'évolution du référentiel COSO sur l'activation du contrôle interne dans l'entreprise avec référence au cas de l'Algérie, revue des sciences humaines – université Mohamed Khider, Biskra No : 34/35. 2014 P. 46

[29]) على أهداف الرقابة – حالة الشركات الاردنية، دارسات العلوم الإدارية العدد 38 COSO سليمان سند السبوع، أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار(المجلد الأول، 2011، ص:109.

[30] محمد عبد الفتاح العشماوي، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير، ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، القاهرة، سبتمبر2007، ص: 135

[31] الصحن وآخرون، الرقابة والتدقيق الداخلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، **2006**، ص:**202**

[33] [33] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة والمراجعة القضائية، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2014**، ص: **34**

[34] [34] **Principes de gouvernance d'entreprise du G20 et de l'OCDE, Rapport de l'OCDE aux ministres des Finances et aux gouverneurs des banques centrales du G20 Septembre 2015, p. 43**

[35] حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، أوت **2008**، ص:**9** **(CIPE)** مركز المشروعات الدولية الخاصة ،

[36] **JEFFERS, Esther et PLIHON, Dominique. Investisseurs institutionnels et gouvernance des entreprises. *Revue d'économie financière*, 2001, p. 139.**

[37] [37] **IBID.**

[38] [38] **https://www.easybourse.com/pedagogie/fiche/les-zinzins-111**

[39] **Principes de gouvernance d'entreprise du G20 et de l'OCDE, Rapport de l'OCDE aux ministres des Finances et aux gouverneurs des banques centrales du G20 Septembre 2015, p :35**

جودة المعلومات المحاسبية مفتاح ترشيد القرارات الاستثمارية

دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

د.فريد خميلي
جامعة: أم البواقي
khemili36f@yahoo.fr

د. أميرة دباش
جامعة قسنطينة2
amiradebbache@hotmail.fr

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة أن. سي.أ رويبة، ولأجل تحقيق هذا الهدف تم تصميم استمارة من أجل جمع المعلومات المناسبة، وتم توزيعها على عينة مكونة من 85 مستثمر من مستثمري مؤسسة أن. سي. أ رويبة، وتم تحليلها من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر موجب لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، ترشيد القرارات الاستثمارية، مؤسسة أن.سي.أ رويبة.

Abstract

This study aims at demonstrate the impact of the quality of accounting information in the financial statements on the rationalization of investment decisions at NCA Rouiba enterprise. To achieve the objectives of the study was used the questionnaire to collect the information, it was Distributed to 85 Investor, and its analysis by the statistical program spss. The study has concluded that there is a positive impact with a statistically significant to the quality of accounting information in the financial statements on the rationalization of investment decisions at NCA Rouiba enterprise.

Keywords : the quality of accounting information, financial statements, the rationalization of investment decisions, NCA Rouiba enterprise

مقدمة:

أدت التطورات الراهنة في الاقتصاديات إلى العديد من التغييرات في بيئة المؤسسة ولعل من أهم هذه التغيرات هي التغير في البيئة المحاسبية، من خلال توجه جل الدول نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قصد توحيد المعالجات المحاسبية لأهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولذلك فقد توجهت الجزائر نحو تغيير المخطط الوطني المحاسبي إلى الاعتماد على النظام المحاسبي المالي لتتماشى مع المعايير الدولية. ويوفر هذا النظام المالي المحاسبي مخرجات في مقدمتها القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية، لتكون بذلك ذات جودة بالنسبة للمستثمرين الذين يهدفون إلى تحليل هذه المعلومات بغية الوصول إلى اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد الذي يعظم لهم الأرباح.

مشكلة الدراسة:

يسعى المستثمرون إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية من خلال اختيار البديل المناسب الذي يعظم لهم الأرباح ويقلل لهم المخاطر، ولعل أبرز وسيلة مؤدية إلى ذلك هو الاعتماد على تحليل القوائم المالية التي تقدم معلومات محاسبية يجب أن تتميز بالجودة وعلى أثر ذلك فإن مشكلة هذه الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الأتي:

ما أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي.أ رويبة؟

فرضية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى أثر جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة أن. سي. أ رويبة ومن ثم فإن فرضية الدراسة تتمثل في:

يوجد أثر ايجابي ذو دلالة معنوية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي.أ رويبة عند مستوى دلالة 0.05.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية، القوائم المالية ؛
- التعريج على القرارات الاستثمارية والاعتبارات الواجب مراعاتها عند اتخاذ القرار المناسب؛
- معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال:

- **الأهمية العلمية:** حيث ستحاول هذه الدراسة للتطرق إلى موضوع هام وهو جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية، إذ أنه في هذا العصر الذي يتميز بالتغير الشديد في بيئة الأعمال تعد المعلومات المحاسبية المفتاح الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛

– **الأهمية العملية**: مكان إجراء هذه الدراسة هي مؤسسة أن. سي.أ رويبة وهي مؤسسة جزائرية مدرجة في بورصة الجزائر، ومن ثم فإنها لها العديد من أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين الذين يهمهم أمر جودة المعلومات المحاسبية من أجل ترشيد قراراتهم، ومن ثم فإن هذه الدراسة بالغة الأهمية بالنسبة لإدارة المؤسسة وللمستثمرين من خلال تقديم مجموعة من النتائج والاقتراحات التي ستكون مفيدة لو تم العمل بها من أجل الوصول إلى جودة المعلومات المحاسبية ومن أجل مساعدة المستثمرين في ترشيد قراراتهم.

نموذج الدراسة: يظهر نموذج الدراسة من خلال:

– المتغير المستقل: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛

– المتغير التابع: ترشيد القرارات الاستثمارية.

ويمكن بيانه من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 01: نموذج الدراسة

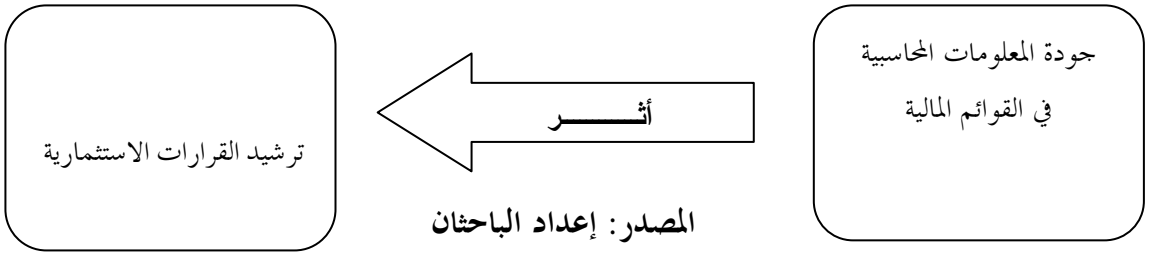

المصدر: إعداد الباحثان

منهج الدراسة: إن المناهج التي تخدم مثل هذه الدراسات تتمثل في:

– المنهج الوصفي: من خلال التطرق إلى الإطار النظري للدراسة؛

– المنهج التحليلي: من خلال القيام بتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة: من أهم الدراسات السابقة والتي لها علاقة بهذه الدراسة الآتي:

دراسة (أوس صباح غني، 2014) تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات التي يعتمد عليها المستخدمين والمحاسبين في توجيه إهتماتهم نحو هدف مقابلة حاجة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية الملائمة والعوامل التي تحكم فيها، بالإضافة إلى أنها ركزت على الجوانب النفسية والسلوكية التي تؤدي إلى عقلانية القرارات الاستثمارية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية.

أما نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى أن ليست المنفعة الاقتصادية هي التي تخضع لطريقة تفكير المستخدم، بل هناك العديد من المتغيرات النفسية والعاطفية التي تؤثر على صناعة القرار المالي وأن هناك 90٪ من المستثمرين ينظرون إلى أن الربح ونسبة التوزيعات هم الأساس الوحيد لصناعة القرار الاستثماري، أما ديمومة الأرباح واستمراريتها والتنبؤ بها، وأن ضعف عامل المهارة التحليلية بين المستثمرين العراقيين أدى إلى نوع من الروتينية في القرارات الاستثمارية، حيث تعد عامل من عوامل الضعف في التداول بالأسواق العراقية.

دراسة (سعاد سعيد غزال، إيمان عبد الكريم قاسم العبادي، 2012) بعنوان جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية والتعرف على مختلف مفاهيم الجودة والخصائص التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية.

أما النتائج المتوصل إليها فقد توصلت الدراسة أنه تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره على القرارات الاستثمارية كلما زاد مستوى الشفافية والملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية ، و أن المعلومات المحاسبية تعد مؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد القرارات الاستثمارية، حيث تعتبر محور النشاط المالي للمؤسسات الاستثمارية.

دراسة (فراس خضير الزبيدي، 2010) بعنوان أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار من حيث بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة بأن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري وخاصة حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي، كما وأنهم يدركون أن المعلومات الأخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية خاصة نصائح الوسطاء ونشرات السوق، كذلك فإن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير، حيث أيضا أشارت الإجابات إلى أن تقارير مراقبي الحسابات تؤثر تأثير كبير في قرارات التداول بأسهم الشركات.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أننا لمسنا بعض الاختلافات في هذه الدراسات ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها، حيث أغلبيتها أجريت في بيئة غير البيئة التي ستقوم فيها دراستنا، وخاصة ستجرى هذه الدراسة في مؤسسة جزائرية مسعرة ببورصة الجزائر، وهذا ما سيساهم في إضافة أكاديمية جديدة للبيئة الجزائرية.

أولا: الإطار النظري للدراسة

1- مدخل للقوائم المالية: يوجد العديد **من التعاريف المقدمة** للقوائم المالية، لعل من أبرزها الآتي:

القوائم المالية هي " الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن يستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة"[1].

إذ تعد على أنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي

وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة، حيث تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عمليات اتخاذ القرارات"[2].

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرف القوائم حسب المادة 26 من القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي على أنها "تلك القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه".[3]

وعليه يمكن تعريف القوائم المالية على أنها وسيلة يتم استخدامها لغاية إبلاغ الأطراف الخارجية بمختلف المعلومات خلال فترة زمنية معينة لاتخاذ القرارات المناسبة.

وتهدف القوائم المالية إلى[4]:

- إعطاء معلومات تتميز بالمصداقية والتي تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة من أجل تحقيق:
  - تقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
  - معرفة مختلف مصادر التمويل والاستثمار بالمؤسسة؛
  - القيام بتقييم المؤسسة وبيان قدرتها على مواجهة الالتزامات؛
  - معرفة مختلف المصادر الخاصة بالمؤسسة من أجل القيام بتقييم قدرتها على النمو؛
- الحصول على معلومات موثوقة تتعلق بالتغيرات في صافي موارد المؤسسة التي تنتج من الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة، من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين؛
- إمكانية تقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية؛
- القيام بعملية الإفصاح لكل المعلومات الملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية؛
- الإلزام بعرض قوائم مالية تحتوي على معلومات مفيدة يستخدمها المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية وغيرها، حيث لابد أن تتميز بقابلية الفهم لكي تسهل لهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب؛
- نظرا لاستخدام المستثمرين والمقرضين للمعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي فإنه لابد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها؛

ويتمثل **مستخدموا المعلومات المحاسبية** في: المستثمرين، المسيرين والموردين والدائنين والعمال والمؤسسات المالية والدولة[5]. والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 01: مستخدمي المعلومات المحاسبية

المستخدم	المعلومات المطلوبة
مستثمرين/ أصحاب المؤسسة	تسمح بحكم واضح على مجموع المؤسسة: مردودية، مخاطر المؤسسة وإستراتيجية المؤسسة
المسيرين	قياس ومراقبة نجاعة المؤسسة
موردين ودائنين آخرين	قدرة المؤسسة على الوفاء
العمال	استمرار استغلال المؤسسة والقدرة على دفع الأجور
ممولي الصناديق الخارجية (المؤسسات المالية)	الاستقرار المالي للمؤسسة، اختيار الهيكل المالي
الدولة (الإدارات الجبائية)	العناصر الضرورية لحساب مختلف الأعباء الجبائية والاجتماعية

Source :charlotte DISLE, Robert MAESO, Michel MEAU, Introduction à la comptabilité, DUNOD, Paris, 2010, P50.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة تهتم بالمعلومات المحاسبية، حيث نجد كل طرف يحاول الحصول عليها بالجودة العالية حتى تمكنه من اتخاذ القرار المناسب، فمثلا يهدف المستثمرين إلى ترشيد القرارات الاستثمارية من أجل تعظيم عوائدهم، ويهدف المسيرين إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال زيادة كفاءتها وفعاليتها، ويهدف الموردين إلى معرفة قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها، ويهدف العمال إلى قدرة المؤسسة على دفع أجورهم والاستمرار في ذلك وتهدف المؤسسات المالية إلى معرفة مدى الاستقرار المالي للمؤسسة، بينما نجد أن الدولة يهمها أن تكون المؤسسة ذات كفاءة وفعالية أكثر من أجل زيادة مواردها الضريبية والجبائية، ولن تتأتى هذه الأهداف إلا إذا عملت القوائم المالية على إعطاء معلومات ذات جودة عالية.

2- مدخل لاتخاذ القرارات الاستثمارية

يعرف القرار على أنه " العملية الأساسية في الإدارة أي أن عمل المدير الحقيقي هو صنع القرار الذي يحدد البديل الأفضل والأمثل من بين البدائل المختلفة المتاحة، ومن خلال البديل الأفضل أو الأمثل يتم اعتماد العقلانية كأساس منهجي في استخدام الطرق العلمية لاتخاذ القرار المناسب في مجال الإنتاج أو تقديم الخدمات أو المبيعات أوي أية مجالات أخرى"[6].

واعتبر هذا التعريف أن القرار من مسؤولية المدير الذي يفاضل بين مختلف البدائل المتاحة للوصول إلى البديل المناسب وكل مدير في مجال عمله سواءا في مجال الإنتاج أو المبيعات.

ويعرف أيضا القرار بأنه "عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات يجعله يعتمد اختيارا يوجه إليه قدراته وطاقاته لتحقيقه"[7]،

واعتبر هذا التعريف أن القرار يجب أن يقرن بالهدف الذي يريد المدير تحقيقه، بحيث يقيم المدير البدائل المختلفة ويتخذ القرار المناسب ويوجه كافة الجهود نحو تجسيد هذا القرار فعليا للوصول إلى الأهداف.

ومن خلال التعريفين السابقين فإنه يمكن تعريف القرار بأنه "عملية المفاضلة بين عدة بدائل متوفرة أمام متخذ القرار لاختيار الأفضل منها من خلال القيام بجمع المعلومات المتعلقة بكل بديل وتحليلها وتفسيرها لاختيار الأنسب منها".

وفيما يخص **تعريف القرارات الاستثمارية**، فإنه يوجد العديد من التعاريف التي قدت من قبل الباحثين ومن أهمها الآتي:

القرار الاستثماري هو " القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية"[8].

ويعرف القرار الاستثماري أيضا على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها"[9].

ومن خلال التعريفين السابقين فإنه يمكن تعريف القرار الاستثماري فإنه عملية المفاضلة بين عدة بدائل استثمارية متاحة للمستثمر الذي يريد تحقيق أكبر الأرباح من خلال تحمله لأقل المخاطر.

وهناك **ثلاثة مواقف تواجه المستثمر** وتتطلب منه اتخاذ قرار، حيث تتوقف طبيعة القرار على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وتندرج تحت القرارات الآتية[10]:

قرار الشراء: في هذه الحالة فإن المستثمر يرى ويشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة أكبر من سعرها السوقي أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي.

قرار عدم التداول: في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر (الحالة السابقة) ويستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول فالمستثمر في هذا الظرف لا يتوقع تحقيق عوائد ولا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

قرار البيع: في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد ، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهو ما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.

وهناك **عوامل يجب أخذها في الحسبان** عند اتخاذ القرار الاستثماري وتتمثل في[11]:

- **التدفقات النقدية الداخلة والخارجة:** كما يدخل في هدا العنصر أيضا ثمن شراء الأصول الثابتة والتي تتم على عدة سنوات .
- **التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري:** حيث يكون ذلك على مدى العمر الاقتصادي للأصل مع مراعاة ومن الضروري الأخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.
- **التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصول الاستثماري:** ومن هذه التدفقات نجد التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل وعلى الرغم من صعوبة تقدير قيمتها إلا أن إهمالها وعدم أخذها في الحسبان يترتب عليه قرار خاطئ من عدم إغفال نفقات تخريب الأصل.
- **الأخذ في الحسبان التدفقات الخارجة والمتمثلة في الضرائب:** حيث أنه وبافتراض أن المؤسسة حققت ربحا فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي وبالتالي فهي تحقق وفرا أو مكاسب ضريبية عن كل فترة.

3- جودة المعلومات المحاسبية

إن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني" ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها"[12] .

وتعرف أيضا على أنها "مجموعة من الميزات والخصائص النوعية التي تقوم بمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار في موارد المؤسسة"[13] .

إن الخصائص التي يجب توفرها في المعومات المحاسبية والتي أكدها النظام المحاسبي المالي تتمثل في الخصائص النوعية الأساسية والثانوية:

- **الخصائص النوعية الأساسية** وتتمثل **خاصية الملائمة** يقصد بملائمة المعلومات لقرار ما إذا كان لها تأثير على مستخدم المعلومات وتجعل يغير قراره، أي يمكن وصف المعلومات المحاسبية بالملائمة إذا كان المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، و **خاصية الموثوقية:** ويقصد بالموثوقية بأن تكون المعلومة دقيقة ليس فيها أخطاء وبعيدة عن التحيز.

- **الخصائص النوعية الثانوية** وتتمثل في: خاصية **القابلية للفهم** من خلال عرضها بوضوح وبعيدة عن كل تعقيد من ناحية المؤسسة، وخاصية **القابلية للمقارنة** بأن تكون المعلومات تتمتع بالقدرة على مقارنتها بالمعلومات المالية للمؤسسات الأخرى، وخاصية **الثبات** بأن تستخدم المؤسسة نفس المعالجة المحاسبية لأحداث محاسبية من فترة لأخرى.

توجد عدة **عوائق قد تؤدي إلى صعوبة تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** حيث يمكن تناولها فيما يلي:[14]

- **إمكانية التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في القياس المحاسبي:**

يعتمد تحقيق الجودة للمعلومات المحاسبية على استعمال أرقام البيانات التاريخية وهذه الأخيرة تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية ولكن مستوى الملائمة فيها منخفضة ويرجع ذلك لكونها أقل ارتباطا وتمثيلا للواقع، ومن ثم فانه لا يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ بالشكل الكاف ؛

- **احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية:**

في بعض الأحيان قد يحدث هناك تعارض بين الخصائص الفرعية المكونة للخصائص النوعية قد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها تكون ذات قدرة منخفضة تنبؤية مثل حالة أرقام التكلفة التاريخية، كما أنه في بعض الأحيان قد يتعارض التوقيت الملائم مع الدقة ودرجة الاكتمال، حيث قد يحدث وصل معلومات في إلا أنها غير دقيقة، ومن أمثلة ذلك نجد أن بيانات الموازنة التقديرية فبالرغم من انخفاض درجة دقتها إلا أنها تعتبر أكثر إفادة من المعلومات التاريخية التي تتصف بالدقة والتي لا تتوفر له في الوقت المناسب.

- **احتمالية زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع منها – اختبار التكلفة / العائد:**

إن المعلومات التي لا تحقق الأهداف المرجوة منها لمتخذي القرارات فهي معلومات غير مهمة ، وبالتالي فليس هناك حاجة للإفصاح عنها، لان القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار العائد والتكلفة هي أنه لا يتم إنتاج المعلومات المحاسبية ونشرها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، وعدم توفر ذلك فان الإفصاح عن تلك المعلومات يشكل خسارة على المؤسسة.

- **ليست جميع المعلومات الملائمة والموثوقية ذات فائدة:**

يجب على متخذ القرار أن يدرك أنه ليس كل المعلومات الملائمة والموثوقية تشكل فائدة ويمكن الاستفادة منها ، وهو ما يطلق عليه اختيار مستوى الأهمية، فيكون البند ذا أهمية نسبيا إذا تم حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة غير صحيحة أدى إلى التأثير على متخذ القرار أو تغيير مسار قراره.

- **بالرغم من أن المعلومات المحاسبية قد تتصف بالملائمة والموثوقية، إلا أن مستخدمي تلك المعلومات قد يواجهون صعوبة في فهمها وتحليلها والإفادة منها في اتخاذ القرار:**

في بعض الأحيان نجد أن مستخدمي المعلومات المحاسبية لا يتمتعون بالمستوى العالي في القيام بفهمها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى القرار المناسب، حيث أن القابلية لفهم المعلومات المحاسبية متوقفة على مدى سهولة ووضوح المعلومات المنشورة، إلا أننا نجد أن هناك مستويات متفاوتة لمستخدمي القوائم المالية في المقدرة على فهمها واستيعابها، ولاختلاف الأهداف الكامنة وراء حاجتهم لتلك المعلومات، وعلى اثر ذلك فانه يجب

على المحاسب وإدارة المؤسسة أن تقوم بالموازنة بين الحاجات والمواصفات التي يتمتع بها مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

- **عدم جدوى خاصية المقارنة إذا لم تتم هذه المقارنة في ظل طرق وسياسات محاسبية:**

في كثير من الأحيان نجد أن مستخدمو المعلومات المحاسبية يقومون بإجراء مقارنة لأداء المؤسسات المشابهة للمؤسسة في الصناعة أو المؤسسات المنافسة لها، ويكون ذلك ممكنا إذا استخدمت المؤسسات نفس الطرق والسياسات وعليه فانه يجب على المؤسسة الالتزام قد الإمكان بسياسة الثبات والاتساق في تبين الطرق والسياسات المحاسبية والقيام بالإفصاح وبالشكل الواضح عن أي تغيير في تلك الطرق والسياسات ومختلف الآثار المترتبة عن ذلك.

- **قد تكون المعلومات ذات أهمية نسبية منخفضة ولكنها بالنسبة لبعض متخذي القرار مهمة لأسباب عقائدية أو اجتماعية:**

من الصعوبات التي تواجه تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية اختلاف أهمية المعلومات بين متخذي القرارات، فمثلا مبلغ الفائدة المدينة أو الدائنة قد يكون غير مهم نسبيا كرقم لبعض مستخدمي القوائم المالية، لكنه يكون ذا أهمية كبيرة بالنسبة لآخرين ويكونون مهتمين بأن تفصح المؤسسة عن تلك المبالغ بشكل منفصل ، وهذا ما يجل متخذ القرار يغير في قراره في الاستثمار أو التعامل مع تلك المؤسسة لأسباب دينية.

ومن خلال ما تم بيانه من معوقات تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإنه يمكن القول أن أي مستثمر يولي اهتماما كبيرا بأن تتوفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية لأن بتوفرها تتوفر الجودة فيها ومن ثم إمكانية ترشيد القرار الاستثماري، بينما قد تتوفر الخصائص النوعية ولا يكون القرار رشيدا ويرجع ذلك لعدم قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على التحليل والتفسير واستنباط المعلومات الصحيحة، وعليه فإنه يجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية أن يعتمدوا في تحليل وتفسير المعلومات المحاسبية على مختصين في ذلك.

ثانيا: الإطار العملي للدراسة

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين بمؤسسة أن.سي.أ رويبة بشأن جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد القرارات الاستثمارية.

1- التعريف بالمؤسسة :

يعود أول ظهور لمؤسسة أن. سي. أ روبية سنة 1966، من قبل عائلة عثماني، وذلك بتأسيس وحدة مصبرات تسمى المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، حيث يقوم بحفظ الفاكهة والمصبرات مثل الهريسة والطماطم بالإضافة إلى أنواع أخرى من المربى. سنة 2013 فقد شهدت سنة تحول للمؤسسة بعد دخولها لبورصة الجزائر وذلك لأجل توسيع نشاطها وزيادة رأس مالها وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة وتحقيقها لأرباح عبر سنوات

عديدة، وكانت هذه السنة أيضا مناسبة لإطلاق تشكيلة جديدة تحت اسم PET المعقمة "بالحبيبات". ومنذ 2014 والمؤسسة فتحت آفاق نمو أكبر بتوقعات إنتاج أكثر من 260 مليون قارورة / علب منتجة.

2- **عينة الدراسة** :

إن هدف هذه الدراسة هو محاولة معرفة وجهة نظر لآراء عينة من المستثمرين الذين يستثمرون في مؤسسة أن. سي .أ رويبة، وعليه فإنه سوف يتم اختيار 85 مستثمر بطريقة عشوائية وذلك من خلال الذهاب للمؤسسة محل الدراسة وبورصة الجزائر وتوزيع الاستمارة التي صممت من أجل جمع المعلومات والتي تم وضع فيها فقرات تخص كل من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية و ترشيد القرارات الاستثمارية.

3- **الأساليب الإحصائية:** وسوف يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات الاستمارة؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات محاور ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة ؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة؛
- معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

وسيتم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، حيث تكون أوزان الإجابات كالآتي:

جدول رقم02: مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ووفقا لهذا المقياس فان المتوسطات الحاسبية تفسر كالآتي:

- متوسط حسابي أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة ؛
- متوسط حسابي يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير إلى موافق ؛
- متوسط حسابي يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير إلى محايد ؛
- متوسط حسابي يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير إلى غير موافق ؛
- متوسط حسابي يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير موافق بشدة.

4- ثبات أداة الدراسة: لتحقق من ثبات أداة الدراسة قام الباحثان بحساب ألفا كرونباخ و والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم03: قيمة ألفا كرونباخ

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	جودة المعلومات المحاسبية	0.81
2	ترشيد القرارات الاستثمارية	0.82

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات لكلا المتغيرين عالي إذ فاق 80٪ وهي نسبة عالية، إذ يعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة. وبما أن عينة الدراسة يفوق عددها الثلاثون فان هذا يمكننا من إجراء الاختبارات المعلمية كون ـن وحسب نظرية (Central Limit Theorem) التي مفادها أن توزيع جميع الأوساط الحسابية يكون قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريبا من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد العينة 30 فردا على الأقل.

5- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول تحليل نتائج أسئلة المحورين باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

5-1 تحليل خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم04: خصائص عينة الدراسة

الخاصية		التكرار	النسبة٪
حسب الجنس	ذكر	74	87.10
	أنثى	11	12.90
حسب السن	أقل من 25	5	5.90
	25-30	35	41.20
	45-30	29	34.10
	أكثر من45	16	18.80
حسب المستوى الدراسي	ثانوي	10	11.80
	تقني سامي	12	14.10
	ليسانس	52	61.20
	ماستر	11	12.90
	ماجستير	0	0
	دكتوراه	0	0
حسب سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	16.50
	5-10 سنوات	16	18.80

	10-15 سنة	33	38.80
	أكثر من15 سنة	22	25.90

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك؛
- تحتوي المؤسسة على فئة معتبرة للسن الكبير ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛
- أن متوسط المستوى الدراسي للعينة مستوى ليسانس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها؛

أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الكبيرة مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ويعتبر من المؤشرات الجيدة.

5- 2 تحليل اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو جودة المعلومات المحاسبية:

جدول رقم 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	هناك توفيق في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويرجع ذلك لكون المعلومات ذات جودة عالية	4.08	0.77	2
2	تتميز المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية بتقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم	3.78	0.92	7
3	أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية فإنه يجب أن تكون المعلومات ملائمة	4.18	0.76	1
4	يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.05	0.67	3
5	إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3.99	0.78	5
6	تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية وإمكانية مقارنتها من فترة إلى أخرى	3.79	1.09	6
7	يؤدي الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد القوائم المالية إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وموثوقية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري	3.99	0.59	4

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	3.98	0.42

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية جودة المعلومات المحاسبية

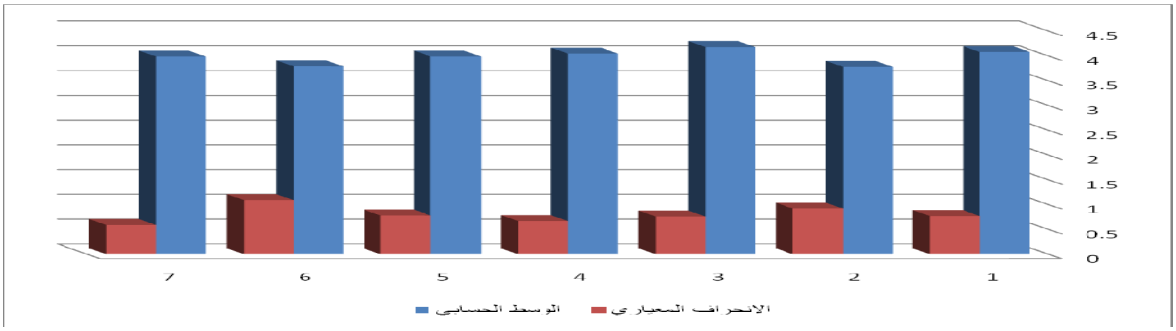

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " **أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية فإنه يجب أن تكون المعلومات ملائمة** " بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري 0.76، مما يدل أن أفراد العينة موافقون على أنه تساهم خاصية الملائمة في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد ، فيما حصلت الفقرة " **هناك توفيق في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويرجع ذلك لكون المعلومات ذات جودة عالية** "على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 0.77 ، وهو يدل على أن أفراد العينة موافقين على أن المعلومات التي تتميز بجملة من الخصائص النوعية تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري ، وحصلت فقرة " **يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية** "على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.67 أي موافقين أي أن خاصية الموثوقية لها تأثير كبير على القرار الاستثماري ، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة "**يؤدي الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد القوائم المالية إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وموثوقية** بمتوسط حسابي 3.99 وانحراف معياري 0.59، حيث أن أفراد العينة موافقين على دور وفاعلية خاصية الثبات في ترشيد القرار الاستثماري، وقد وافق أصحاب العينة على الفقرة " **إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب**" بمتوسط حسابي 3.99 وانحراف معياري 0.78، مما يدل أن أفراد العينة موافقون على أنه تساهم خاصية التوقيت المناسب في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد من خلال المساعدة على التنبؤ بمستقبل المؤسسة، وفي المرتبة السادسة حصلت الفقرة " **تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية وإمكانية مقارنتها من فترة إلى أخرى**" بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 1.09 ، أما فقرة " **تتميز المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية بتقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم** " فقد حصلت على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 0.92 حيث كلما كانت المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص نوعية كلما قل درجة المخاطر في اتخاذ قرار الاستثمار وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي

.

5- 3 تحليل اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو ترشيد القرارات الاستثمارية:

جدول رقم 06: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد القرارات الاستثمارية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة	4.16	0.61	3
2	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	2.76	1.23	8
3	إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3.41	1.27	7
4	يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها	3.69	0.83	6
5	تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.85	0.81	4
6	يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية	3.80	0.84	5
7	إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها	4.29	0.55	1
8	يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الايرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد	4.22	0.54	2
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	3.77	0.42	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم 03: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد القرارات الاستثمارية

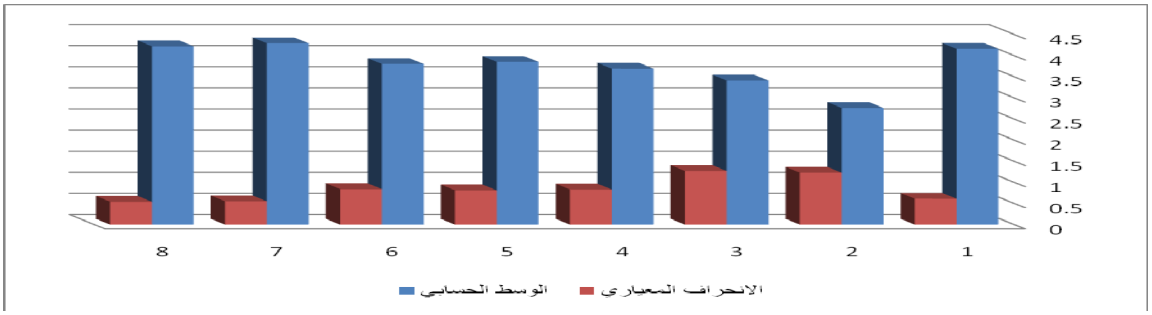

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

جاءت في المرتبة الأولى للفقرة " **إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها** " بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.55 أي موافق بشدة حيث أن أساس أي قرار استثمار رشيد هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية وتتميز بمجموعة من الخصائص هذا ما

سيساهم في ترشيد القرار، أما الفقرة "**يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الايرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد**" فقد نالت المرتبة الثانية بدرجة موافق بشدة بمتوسط حسابي 4.22 وانحراف معياري 0.54، إذ أن العينة أيدت وبشدة أن أي قرار استثماري فإن الغاية منه تتمثل في تحقيق أرباح على المدى الطويل، أما المرتبة الثالثة فقد كانت للفقرة " **إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة**" بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.61 وهي تنتمي لدرجة موافق، أما المرتبة الرابعة فقد جاءت للفقرة " **تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية**" بمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.81 إذ وافقت العينة على أن اتخاذ القرار الاستثماري لابد أن يكون مبني على أسس مدروسة وتشارك فيم مجموعة من الخبراء التي تبدي رأيها حول القرار، وقد حازت الفقرة "**يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية**" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 0.84 وهو أن المعلومات المحاسبية والمالية هي أساس اتخاذ القرار الاستثماري، وقد وافقت العينة على الفقرة " **يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها" بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.83** وهي نفس الدرجة السابقة، أما الفقرة " **إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب**" بمتوسط حسابي 3.41 وانحراف معياري 1.27 فقد أيدوا على أن اتخاذ قرار استثماري مبني على أساس شخصي أو ميول نفسي يصعب أن يكون رشيد، ونالت الفقرة " **في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري**" بمتوسط حسابي 2.76 وانحراف معياري 1.23 إلى محايدة أفراد العينة كونهم لا يمكن اتخاذ قرار استثماري دون دراسة مختلف جوانبه وليس من خلال الحكم الشخصي أو الميول الذاتي.

من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن متوسط الحسابي لأفراد العينة 3.77 وانحرافه المعياري 0.42 وهذا ما يبين أن أفراد العينة إجاباتهم كانت موافقة على دور وأثر المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري خاصة إذ تميزت بجملة من الخصائص، وإذ كانت ذات جودة عالية وأن أي قرار رشيد يكون مبنى على أسس مدروسة وليس الحكم على أساس شخصي لأن القرار الاستثمار يعد من أهم القرار ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة.

6- اختبار فرضية الدراسة:

جدول رقم 07: نتائج اختبار الفرضية

	جودة المعلومات المحاسبية	ترشيد القرارات الاستثمارية
معامل الارتباط	1	0.269
مستوى المعنوية		0.013
عدد العينة	85	85
معامل الارتباط	0.269	1
مستوى المعنوية	0.013	
عدد العينة	85	85

معامل التحديد(R^2) 0.072	الخطأ المعياري للتقدير 0.408
قيمة(F): 6.475	مستوى المعنوية: 0.013

المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	2.698	0.425	-	6.344	0.000
مجال 3	0.271	0.106	0.269	2.545	0.013

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط R(26.90%)، ومعامل التحديدR^2 (07.20%) أي ما قيمته 07.20% من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى جودة المعلومات المحاسبية والباقي يرجع لأسباب أخرى، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة اقل من 0,05 أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ(**0.408**) وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة (F) البالغة 6.475، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.271 أي أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة في ترشيد القرارات الاستثمارية بمقدار 0.271 درجة، وقد بلغت معلمة التقاطع 2.698 بمستوي معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرضية أي أن هناك أثر لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية.

خاتمة

لقد استجاب النظام المحاسبي المالي لتطلعات المستثمرين من خلال إلزام المؤسسة بالإفصاح عن قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بمجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية التي تضفي عليها صفة الجودة. هذه الصفة ستعمل على تحقيق أهداف المستثمرين من خلال اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق لهم أقصر ربح ممكن. وهذا ما تم بيانه في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالموضوع أي التطرق إلى القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية وكذلك بيان هذا الدور من خلال القيام بدراسة حالة في مؤسسة أن. سي. أ رويبة.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة الآتي:

– تحتوى على معلومات محاسبية تبين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال بيانها على كل معاملات المؤسسة ومن ثمة فهي تعتبر الأداة الرئيسية للإبلاغ المالي الذي يقدم لأصحاب المصلحة؛

– يتمثل الهدف الأساسي للقوائم المالية في تزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة من المؤسسة بمعلومات محاسبية ذات جودة من ـجل العمل على تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة تؤدي إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية؛

– القرار هو عملية المفاضلة بين عدة بدائل متوفرة أمام متخذ القرار لاختيار الأفضل منها من خلال القيام بجمع المعلومات المتعلقة بكل بديل وتحليلها وتفسيرها لاختيار الأنسب منها؛

– يتمثل القرار الاستثماري في عملية المفاضلة بين عدة بدائل استثمارية متاحة للمستثمر الذي يريد تحقيق أكبر الأرباح من خلال تحمله لأقل المخاطر؛

– هناك عدة عوامل يجب مراعاتها عند اتخاذ القرار الاستثماري منها التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري، التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصول الاستثماري و الأخذ في الحسبان التدفقات الخارجة والمتمثلة في الضرائب؛

– تختص المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية والتي تجعلها ذات جودة تساهم بشكل فعال في ترشيد القرارات الاستثمارية ومنها خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية؛

– وافق أفراد عينة الدراسة على فقرات جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.98 وبانحراف معياري 0.42 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة ملتزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الالتزام بتوفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية؛

– وافق أفراد عينة الدراسة على فقرات ترشيد القرارات الاستثمارية إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.77 وبانحراف معياري 0.42 مما يدل على أن المستثمرين يهدفون إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية من خلال الاعتماد على المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة؛

– وجود ـثر موجب ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة أن. سي.أ رويبة.

التوصيات والمقترحات: من مقترحات هذه الدراسة الآتي:

– العمل على توظيف الكفاءات والمهارات والمختصين في مجال المحاسبة في مؤسسة أن. سي. أ رويبة خاصة وأنها مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر وتطمح لتتماشى مع المتغيرات العالمية؛

– تكوين العاملين في الدوائر المحاسبية والمالية على مستوى المؤسسة من أجل اكتساب المهارات والمعلومات المناسبة التي تخص المعايير الدولية للمحاسبة؛

– ضرورة إقامة اتفاقيات مع الجامعات من أجل الاستفادة من خبرات الأساتذة والمختصين فيما يتعلق بمستجدات النظام المحاسبي المالي؛

– إقامة الندوات والملتقيات في هذا المجال من أجل زيادة المعارف وتبادلها بين المختصين ومن أجل بلورت ثقافة في المجتمع الجزائري له القدرة على تحليل المعلومات المحاسبية والاستفادة منها.

الهوامش:

[1]/ سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 191.

[2] / خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص93.

[3] / القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي رقم 07- 11 المؤرخ في25 نوفمبر 2007 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 المنشورة في 25 نوفمبر 2007.

[4] / حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2007/ 2008، ص183.

[5] /charlotte DISLE, Robert MAESO, Michel MEAU, **Introduction à la comptabilité,** DUNOD, Paris, 2010,P50.

[6]/ مؤيد عبد الحسين الفضل ، **بحوث عمليات محاسبية مدخل أسلوبي وموضوعي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 201.

[7] / مؤيد عبد الحسين الفضل، **الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 49 .

[8] /Patrick PIGET, D'cision dé investissement Incertitude et information, ECONOMICA, Paris, 2011, p9.

[9] / زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2005، ص 9.

[10] / محمد مطر و فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، **ص ص18–19**.

[11]/ عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، **ص ص226– 227**.

[12]/ خلود عاصم، محمد إبراهيم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، **ص237**.

[13] /Céline Michaïlesco, **Qualité de l'information comptable**, L'Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2ème édition, paris , 2009, p23.

[14] / زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص 40، 41.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1– الكتب

- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2005.
- سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
- عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- محمد مطر و فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

- مؤيد عبد الحسين الفضل ، **بحوث عمليات محاسبية مدخل أسلوبي وموضوعي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- مؤيد عبد الحسين الفضل، **الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2- المجلات

خلود عاصم، محمد إبراهيم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.

3- الأطروحات

- صلاح حواس ، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2007/ 2008.
- زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013.

4- القوانين

القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي رقم 07- 11 المؤرخ في25 نوفمبر 2007 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 المنشورة في 25 نوفمبر 2007.

المراجع الأجنبية

- Patrick PIGET, **Décision d'investissement Incertitude et information**, ECONOMICA, Paris, 2011.
- Céline Micha¨ılesco, **Qualité de l'information comptable**, L'Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2ème édition, paris , 2009.
- charlotte DISLE, Robert MAESO, Michel MEAU, **Introduction à la comptabilité,** DUNOD, Paris, 2010.

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة - مقاربات علمية وعملية-
24 و25 أكتوبر 2017

إسهامات حوكمة الشركات في تفعيل دور المدقق الخارجي للحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية

د/عريوة محاد
جامعة: محمد بوضياف –المسيلة–
ariouamohade@yahoo.fr

د/زغبة طلال
جامعة: محمد بوضياف –المسيلة–
zaghbatalal@gmail.com

أ/بن صوشة يزيد
جامعة: آكلي محند أولحاج –البويرة-
Bensaoucha.25ya@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيين اسهامات حوكمة الشركات في تفعيل دور المدقق الخارجي للحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم كل من حوكمة الشركات والتدقيق الخارجي وتوضيح الدور الذي تساهم به حوكمة الشركات في تفعيل التدقيق الخارجي في المؤسسة، بالإضافة إلى تعريف المحاسبة الإبداعية بمختلف مسمياتها، وتعديد الأساليب المستخدمة فيها بالإضافة إلى الطرق المتبعة من طرف المدقق الخارجي للحد من الآثار السلبية الناتجة عنها والتي تؤثر على شفافية القوائم المالية.

Abstract:

This research paper aims at indentifying the contributions of corporate governance in activation of audit within the enterprise, in addition to the definition of creative acconting and its techniques, and the methods used by the external auditor ti reduce the nagative affects on the financial statements.

Key words: corporate governance-external audit-creative accounting.

مقدمة:

أدى إنفصال الملكية عن الإدارة وظهور ما يسمى بنظرية الوكالة إلى تعارض المصالح وكثرة صراعات النفوذ داخل المؤسسة، وتحميل المسيرين لضغط كبير نتيجة لمطالبة جميع الأطراف بنتائج ثابتة وأرباح كبيرة؛ وبغرض تحقيق مآرب شخصية أو تغطية خسائر متراكمة أو نتائج ضعيفة يلجأ الكثير من المسيرين إلى الإحتيال في الممارسات المحاسبية عن طريق العديد من الأساليب والطرق التي يتم فيها التلاعب من خلال الثغرات الموجودة في التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية.

كنتيجة لهذه التلاعبات المالية والمحاسبية انهارت العديد من الشركات العالمية الكبرى مما استوجب على الملاك والمستثمرين البحث عن إطار فعال يحمي أموالهم ومستثمراتهم؛ وهذا ما توفره حوكمة الشركات خاصة بعد تحديد مبادئها من قبل منظري منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يعد التدقيق الخارجي من أهم آليات حوكمة الشركات حيث يهدف إلى توفير قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية عاليتين، وخالية من الأخطاء والغش من خلال الكشف عن كل محاولات التلاعب والإحتيال في الممارسات المحاسبية، ويوفر لجميع الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة رأي فني محايد حول صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية وفق المعايير المتعارف عليها ومدى مطابقتها للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم حوكمة الشركات في تفعيل دور المدقق الخارجي للحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية ؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مفهوم كل من حوكمة الشركات، التدقيق الخارجي، والمحاسبة الإحتيالية ؟**
- **كيف تساهم حوكمة الشركات في تفعيل التدقيق الخارجي ؟**
- **فيما يتمثل دور المدقق الخارجي في الحد من المحاسبة الإحتيالية ؟**

وعليه تقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين كما يلي:

المحور الأول: دور حوكمة الشركات في تفعيل التدقيق الخارجي

المحور الثاني: دور المدقق الخارجي في الحد من المحاسبة الإحتيالية

المحور الأول: دور حوكمة الشركات في تفعيل التدقيق الخارجي

لحوكمة الشركات دور هام في تفعيل التدقيق الخارجي في المؤسسة، حيث يعد يعد هذا الأخير أحد آلياتها وعنصر هام في دعم المبادئ التي تعمل على أن ترسخها في التعاملات المالية ومختلف العلاقات التي تربط الأطراف ذات المصلحة من داخل وخارج المؤسسة.

أولا: ماهية حوكمة الشركات

من خلال التالي سيتم التطرق إلى تعريف حوكمة الشركات وشرح مبادئها بالإضافة إلى الأهداف التي استحدثت من أجلها هذه المبادئ:

1- تعريف حوكمة الشركات:

قامت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) بوضع مبادئ حوكمة الشركات استجابة لدعوة من إجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري وذلك للقيام جنبا إلى جنب مع الحكومات القومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، حيث حظيت هذه المبادئ والإرشادات بإعتراف العالم بأسره باعتبارها نقطة قياس دولية لجودة حوكمة الشركات وقد استخدمت من قبل الحكومات وواضعي اللوائح التنظيمية والمستثمرين والشركات؛ سواء في الدول الأعضاء أو غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما وافق على اتباعها كل من لجنة بازل المتعلقة بالبنوك والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية iosco ومنتدى الاستقرار المالي financial stability form وتشمل هذه المبادئ المجالات التالية: حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الادارة.[1]

بعد ظهور هذه المبادئ ظهرت العديد من الدراسات تتضمن مفهوم حوكمة الشركات ومن خلال الآتي نورد بعضا من هذه التعاريف:

حوكمة الشركات هي:

- عن الإطار القانوني والنظامي والأخلاقي الذي يحكم العلاقات بين الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين واضعي التنظيمات الحكومية وأصحاب المصالح؛ والتي تضبط كيفية التفاعل فيما بينهم للإشراف على عمليات الشركة، وذلك من خلال تحرى تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية السليمة التي تربطهم بعضهم ببعض من أجل تحقيق المصالح المشتركة بينهم؛ بالاعتماد على الادوات المالية والمحاسبية ومعايير الإفصاح والشفافية.[2]

- نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات في الشركة، مثل مجلس الادارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع الأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.

حيث تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، والعمل على مراقبة الأداء.[3]

– العملية التي تسمح بتكريس مبادئ الثقة، الشفافية، الشرعية في أداء الأعمال، بغرض خلق القيمة التشاركية المستدامة.[4]

– نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة داخليا و خارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المؤسسة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمؤسسة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل.[5]

2– مبادئ حوكمة الشركات:

تتضمن مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمس مبادئ أساسية هي:

2–1– المبدأ الأول: حقوق المساهمين

يوفر هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المساهمون؛ أهمها الحقوق التالية:

2–1–1– الحقوق الأساسية للمساهمين: وتتلخص في النقاط التالية:[6]

- تأمين أساليب تسجيل الأسهم؛
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛
- المشاركة والتصويت في الإجتماعات العامة للمساهمين؛
- إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

كلما كانت الشركات مؤسسة بشكل سليم وتدار جمعياتها العمومية بشكل قانوني ومنتظم، كلما كانت حقوق المساهمين مصانة ومحققة في الشركة، حيث يتمكن كل مساهم من الحصول على حقوقه والحفاظ على مصالحه.[7]

2–1–2– الحق في المشاركة والحصول على المعلومات:

ومن بين الأمور التي يجب اشراك المساهمين فيها مايلي:[8]

- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو غيرها من الوثائق الأساسية للشركة؛
- طرح أسهم جديدة أو إدخال مساهمين جدد؛
- أية تعاملات مالية غير عادية قد تأثر على ملكية الشركة أو بيعها.

2-1-3- المشاركة الفعالة والتصويت في الإجتماعات العامة للمساهمين:

تكون مشاركة المساهمين في الاجتماعات العامة فعالة من خلال توفر ما يلي:[9]

- تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة؛
- منح المساهمين الحق في توجيه الأسئلة لمجلس الإدارة، والحصول على الأجوبة والإيضاحات اللازمة حول استفساراته؛
- تمكين كل مساهم من التصويت بصفة شخصية أو عن طريق إنابة قانونية مع حفظ كامل حقوقه، وأن يعلم كذلك بنتائج التصويت.

إضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه يجب على المؤسسة وفق هذا المبدأ أن تكفل للمساهمين الحقوق التالية:

- ينبغي السماح لجهات الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية؛
- ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال؛
- يجب أن لا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة، خاصة إذا تعارضت مصالحهم مع مصالح المساهمين في الشركة.

2-2- المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين، والساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصا للحصول على تعويضات فعلية في حالة أي إنتهاك أو تعدي على حقوقهم، وذلك على النحو التالي:[10]

- يعامل المساهمون الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة، وبالتالي لهم نفس حقوق التصويت؛
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم وبدون أن يترتب عن ذلك صعوبة في التصويت أو ارتفاع في تكلفته؛
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية؛

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو نشاط الشركة نفسها.

2-3- المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون؛ حيث:[11]

- تنبغي احترام حقوق أصحاب المصالح التي يكفلها لهم القانون؛
- تعويضهم في حالة تعرضهم لإتنهاك في الحقوق أو ضرر للمصالح؛
- تحديد إطار وآليات المشاركة بحيث تكفل هذه الآليات تحسين مستويات الأداء؛
- يجب أن تكفل لهم جميع المعلومات اللازمة والكافية من أجل مشاركة نوعية وفعالة في حوكمة الشركة.

2-4- المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

يتحقق هذا المبدأ من خلال ما يلي:[12]

- يجب أن يكون الإفصاح شاملا ومتكاملا، بحيث يشمل النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، حق الأغلبية من حيث المساهمة، حقوق التصويت، المزايا المنوحة للمدراء التنفيذيين وأعضاء ومجلس الإدارة، وغيرها من الأمور المتصلة بالعاملين وأصحاب المصالح؛
- إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها، بالشكل الذي يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية؛
- يجب الإضطلاع والقيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع خارجي، تكفل له كامل الحرية وتوفر له جميع الوسائل من أجل القيام بواجبه في ظروف تمتاز بالاستقلال والشفافية؛
- توفير قنوات توزيع المعلومات تمكن مستخدميها من امتلاكها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

2-5- المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار الحوكمة في الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية التوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وتندرج تحت هذا المبدأ العناصر التالية:[13]

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق صالح الشركة والمساهمين؛
- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وأهدافها، وكذا متابعة تنفيذ الخطط وتغيرات الأداء؛
- اختيار المسؤولين التنفيذيين وتقدير مرتباتهم ومزاياهم ومراجعتها؛
- متابعة فعاليات أساليب الحوكمة التي تعمل المجالس في ظلها وإجراء التعديلات المطلوبة؛

- يتعين على مجلس الإدارة النظر في إمكانية تعيين عدد كفء من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقويم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إحتمالات لتعارض المصالح.

3- أهداف حوكمة الشركات:

تسعى الحوكمة إلى تحقيق الآتي:[14]

- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة، وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والتدليس وتقليلهما؛
- توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة؛
- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي؛
- منع الوساطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- الإلتزام بأحكام القانون والعمل على مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل؛
- وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن مراقبة الإدارة ومحاسبتها أمام المساهمين وأصحاب المصالح.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتدقيق الخارجي

للتعرف على ماهية التدقيق الخارجي تضمن هذا المحور تعريفه والجهات المكلفة بالتدقيق وتقييم الأداء بالإضافة إلى أهميته وأهدافه وإجراءاته على النحو التالي:

1- تعريف التدقيق الخارجي:

إن المفهوم العام لكلمة تدقيق هو فحص حسابات وحدة اقتصادية ما للتأكد من صحتها، وبتعبير آخر فالتدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما وبشكل يمكن المدقق من تقديم تقريره الذي يضمنه رأيه الفني المحايد المستقل حول مدى دلالة القوائم المالية[15]، وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه (إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.[16]

كما عرفت منظمة العمل الفرنسية التدقيق على أنه دور مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل مستقل استناداً على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم[17]، وبالتالي التدقيق الخارجي بمعناه المتطور والحديث والشامل ما هو إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة.[18]

2- الجهات المكلفة بالتدقيق وتقييم أداء المؤسسات في الجزائر

تختلف الجهات المكلفة بالتدقيق وتقييم الأداء إلى داخلية وخارجية، لكن سيتم التركيز على الخارجية منها والمتمثلة في ما يلي:[19]

2-1- المفتشية العامة للمالية: من مهام المفتشية العامة للمالية مراقبة التسيير المالي والمحاسبي لكل من:

- مصالح الدولة والجماعات المحلية؛
- صناديق الضمان الإجتماعي، التأمينات، الخدمات الاجتماعية؛
- باقي المؤسسات التي تستفيد من رقابة الدولة أو ما ينوبها.

2-2- المفتشية العامة للوزارات: هي عبارة عن هيكلة وزارية مكلفة بفحص التسيير الداخلي للمؤسسات من نفس القطاع من أجل:

- تتبع تطور برنامج عمل كل قطاع؛
- اقتراح حلول من أجل التسيير الحسن للعمليات وتحصيل الأهداف المسطرة.

2-3- مجلس المحاسبة: يتولى مجلس المحاسبة الرقابة على تسيير الأسهم العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مهما كان وضعها القانوني، التي تمتلك فيها الدولة أو الجماعات المحلية، وبهذا تخضع المؤسسة العمومية الإقتصادية إلى رقابة هذا المجلس باعتبار أن الدولة مساهمة.

2-4- محافظ الحسابات: يمثله شخص أو مجموعة من الأشخاص يتمتعون بالإستقلالية ويقومون برقابة ذات طابع قانوني تنفذ على مختلف العمليات الخاصة بالشركات، ومن مهامها:

- إجراء كل الفحوصات ومختلف أشكال الرقابة اللازمة والأساسية؛
- فحص كل عمليات المؤسسة.

2-5- الخبير المحاسبي: هو مختص مستقل يملك الصلاحية القانونية والتي تمنح له التأهيل لفحص كل خصوصيات المؤسسة محل التدقيق، من أجل نجاح الرقابة الخارجية لمختلف حسابات المؤسسة لابد من:

- رقابة دورية ودائمة للمحاسبة؛
- رقابة خاصة من اجل التدقيق في الحسابات والبحث عن النقائص؛
- خبراء مكلفين من قبل المحاكم في حالة التعرض إلى الإفلاس أو التسوية القضائية أو وقوع اختلاسات.

3- أهمية التدقيق الخارجي

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف، والفئات طائفة المديرين

والمستثمرين الحاليين والمستقبلين والبنوك ورجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة ونقابات العمال وغيرها.[20]

إن إدارة المشروع تعتمد إعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد المستثمرين يعتمدون على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

أما البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها. كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم في للدخل القومي وفي التخطيط الإقتصادي.

أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التدقيق والرقابة، وفرض الضرائب وتحديد الأسعار، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات، كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه.[21]

كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات جهزت أو حضرت من قبل الآخرين، هذه الجهات ربما تتضارب مصالحها مع مصالح الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، ولهذا نشأت الحاجة إلى خدمة المدقق المستقل والمحايد سيقوم بإعلام الأطراف الأخرى إن كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تمثل باعتدال أو بوضوح ومن جميع جوانبها المادية المركز المالي كما هو في تاريخ معين والنشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ.[22]

4- أهداف التدقيق الخارجي:

بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال والانفتاح الاقتصادي الدولي وأثر العولمة على اقتصاديات الدول فقد تغيرت النظرة إلى التدقيق مما تطلب من المدقق تقديم خدمات أهم من اكتشاف الأخطاء والغش وغيرها من الأهداف التقليدية ليقوم بعملية التدقيق من أجل تحقيق الأهداف العصرية التي تتلاءم وبيئة الأعمال الحالية حيث أصبحت أهداف التدقيق اليوم على النحو التالي:[23]

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قيل النشأة؛
- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة؛
- العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المؤسسة.

كما للتدقيق أهداف أخرى نذكر منها:[24]

- التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء؛
- مساعدة الدوائر المالية للمؤسسات من تحديد الأوعية الضريبية؛
- اكتشاف حالات الأخطاء والغش في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

5- إجراءات تخطيط عملية التدقيق

قبل القيام بالتخطيط لعملية التدقيق يجب على المسؤول عن التدقيق القيام بمجموعة من الإجراءات كما يلي:[25]

5-1- الإجراءات الأولية للتخطيط: يتعين على المدقق القيام بمجموعة من الإجراءات الأولية قبل الإقدام على المهمة مثل

تقييم واختيار العميل والاتفاق معه على شروط التكليف بالمهمة، أو تعيين فريق العملية، وفيما يلي هذه الإجراءات:

5-1-1- قبول العملاء الجدد وتقييم العلاقة مع العملاء القدامى: يتعين على المسؤول عن التدقيق القيام بتقييم مؤسسة العميل المحتمل قبل الإلتزام معه، فإذا كان العميل مؤسسة جدية فعليه أن يقوم بدراسة وضعها والتعرف على سمعة ونزاهة إدارتها، كما يمكنه الاتصال بالمدقق السابق للتعرف منه على سبب تركه لهذا العميل، أما إذا كان العميل منشأة يتم تدقيق حساباتها حاليا فعلى شريك العملية مراجعة العلاقة معها خلال الفترة لمعرفة مدى التأثير على حياد واستقلال فريق التدقيق.

5-1-2- فهم شروط التكليف: على المدقق والعميل الإتفاق علي شروط التكليف وتثبيتها في كتاب التكليف بالمهمة، ويقوم المدقق بإرسال كتاب التكليف إلى العميل، ويفضل أن يرسل هذا الكتاب للعميل قبل مباشرة المهمة لتجنب أي سوء فهم يتعلق بها، وليكون بمثابة توثيق وتأكيد للمدد بالموافقة على تعيينه، وعلى تحديد هدف ونطاق التدقيق وشكل التقرير المطلوب ومدى مسؤوليته تجاه العميل.

5-1-3- تعيين فريق العملية: يجب أن يكون شريك العملية مقتنعا بأن فريق التدقيق يتمتع بالقدرات والكفاءات والوقت المناسب لأداء عملية التدقيق حسب المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية ليتكن إصدار تقرير تدقيق مناسب في ظل الظروف التي تحيط بعملية التدقيق.

5-2- المعرفة بطبيعة نشاط العميل: قوم المدقق بالتعرف على منشأة العميل من خلال تفهم طبيعة النشاط والظروف الاقتصادية والصناعية للمؤسسة ومعرفة خصائصها الهامة، والمستوى العام لكفاءة الإدارة، وكذلك تفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة، ومعرفة السياسة المحاسبية وأي تغيرات عليها.

5-3- وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة: ينبغي على المدقق وضع إستراتيجية تدقيق شاملة لعملية التدقيق يوضح فيها تحديد نطاق وتوقيت واتجاه التدقيق لوضع خطة أكثر تفصيلا بحيث يوضح فيها الموعد النهائي لإعداد التقارير

المرحلية والنهائية والتواريخ الرئيسية للاتصالات المتوقعة مع الإدارة والمكلفين بالرقابة، ودراسة العوامل الهامة في توجيه جهود فريق العملية، وكذلك تحديد نتائج الأنشطة الأولية لعملية التدقيق، بالإضافة إلى التحقق من طبيعة وتوقيت ونطاق الموارد اللازمة لأداء التدقيق.

5-4- وضع خطة التدقيق: بعد وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة يصبح المدقق قادرا على وضع خطة التدقيق أكثر تفصيلا للأمور التي تحددها في هذه الإستراتيجية، حيث يجب على المدقق تطوير هذه الخطة بهدف تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول.

5-5- تصميم برنامج التدقيق: بعد انتهاء المدقق من إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة وكذلك خطة التدقيق، يتعين عليه تصميم برنامج لهذه الخطة يتضمن محتوى ما قام بإعداد وتجميعه من بيانات وخطوات تتفق مع معايير التدقيق الدولية.

ثالثا: اسهامات حوكمة الشركات في تفعيل التدقيق الخارجي:

من أهم ما جاءت به حوكمة الشركات؛ تفعيل دور المدقق الخارجي من خلال اعتماده كأحد الآليات الداعمة لها حيث كان منظور حوكمة الشركات لكل من التدقيق الخارجي والعمليات التي تنبثق عنه، والمدقق الخارجي كما يلي:

1- أهمية التدقيق الخارجي في حوكمة الشركات:

تفرض حوكمة الشركات من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية على الشركات الإضطلاع والقيام بعملية المراجعة الخارجية سنويا عن طريق مراجع مستقل، بهدف تدقيق ومراقبة الأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية، وأن يكون هذا المدقق قادرا على القيام بوظيفته بشكل كامل، وأن يراعي في عمليه الأصول والمبادئ والقواعد والضوابط المهنية التي تمارس بها المهنة، وأن تكفل له المؤسسة كامل الحرية في الإطلاع على المستندات والدفاتر ومعرفة ما يتم فعلا من معاملات مالية وما إذا كانت فعلا مطابقة لما هو مسجل في القوائم المالية.

حيث يجب على المدقق الخارجي القيام بجرد مادي فعلي لموجودات المؤسسة للتأكد من صحة تقييدها في الدفاتر ومدى صحة التسجيلات المحاسبية، وأن يعلن علن القيود أو الضغوط التي تمت ممارستها من قبل سلطة الإدارة عليه أو على أحد افراد الطاقم العامل معه.[26]

2- عملية التدقيق الخارجي في ظل حوكمة الشركات:

للقيام بعملية تدقيق خارجية مثلى من الضروري القيام بما يلي:[27]

- تعيين وتحديد الأجور، ومدى الإحتفاظ بالمراجع على أساس تقييم أدائه؛
- مراجعة خطاب الإرتباط وأية شروط خاصة فيه؛

- النظر إلى خطط المراجعة الخارجية وطريقة وبرنامج العمل خلال العام المالي ونهاية العام؛
- التأكد من أن المراجعة الخارجية تكمل كافة جوانب خطة المراجعة؛
- التأكد من أن المراجع الخارجي مستقل وأن كل الأمور التي تعيق استقلاله تسوى بشكل سليم؛
- التأكد من أن كل الأمور التي يثيرها المراجع الخارجي يتم معالجتها من قبل الإدارة بشكل جيد؛
- مراجعة أتعاب الإستشارات بخلاف عملية التدقيق وتقدير ما إذا كانت تؤثر على إستقلال المدقق الخارجي.

3- المراجع الخارجي في ظل حوكمة الشركات:

تحدد حوكمة الشركات للمراجع الخارجي العديد من الحقوق والواجبات؛نلخص أهمها في النقاط التالية:[28]

- يسعى المدقق الخارجي إلى اختبار العمليات المحاسبية التي قامت بها المؤسسة من أجل فحص القوائم المالية وتكوين رأي فني محايد حول مدى صدقها وعدالتها؛
- يكون المدقق الخارجي عضو في التنظيم المهني المحاسبي، حيث يفرضه قانون الشركات؛
- يحق للمدقق الخارجي حضور الجمعية العمومية الخاصة بمناقشة عمله؛
- يحق له الإطلاع على جميع الدفاتر والمعلومات والإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية؛
- لابد على المدقق الخارجي أن يتمتع بالاستقلال، ويجب عليه عند تقديم استقالته أن يقدم بيانا بالضروف التي واجهته والأسباب التي أدت به إلى الاستقالة ويقدمها للمراجع الجديد؛
- عند وجود مشكلة وجب على المدقق أن يضع تقريرا مناسبا عكس طبيعة المشكلة.

المحور الثاني: دور المدقق الخارجي في الحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية

1- الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية:

للتعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية سيتم من خلال الآتي التعريف بالمحاسبة الإبداعية وأهم دوافعها.

1-1- تعريف المحاسبة الإبداعية:

أصطلح مهنيا على تسمية الإجراءات الخفية للتلاعب والإحتيال في الممارسات المحاسبية بالعديد من المسميات فمنها على سبيل المثال مصطلح المحاسبة الإبدعية، إدارة الأرباح، الهندسة المالية، تمهيد الدخل، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الخلاقة، وأيا كانت هذه التسميات فجميعها يستغل الثغرات في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار المعلومات المحاسبية بغير صورتها الحقيقية[29] وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة.[30] حيث يتم فيها استخدام المرونة المتاحة في

المحاسبة ضمن الإطار التنظيمي للادارة وقياس وعرض المعلومات المحاسبية من أجل التأثير على الأرقام المفصح عنها بدلا من إظهار الأداء الفعلي من أجل تضليل مستخدمي القوائم المالية.[31]

والجدول الموالي يبين أهم التعاريف الإجرائية لموضوع المحاسبة الإبداعية:

جدول رقم (01): أهم التعاريف الإجرائية لموضوع المحاسبة الإبداعية

نوع التعريف	الشـــــــــــــــــــــرح
المحاسبة النفعية	الاختيار المتعمد من بين التطبيقات المحاسبية النفعية المتعددة للمبادئ المحاسبية بقصد الوصول إلى نتائج محددة مسبقا،وغالبا ما تكون في صورة أرباح رقمية مرتفعة سواء تم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما أم لا.
تلطيف الدخل	إدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي، وعادة ما تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض.
إدارة الأرباح	التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة.
المحاسبة الإبداعية	عملية التلاعب في المعلومات المحاسبية باستخدام الخيار الإنتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة اتجاه إدارة المكاسب وتلطيف الدخل
التلاعب بالتقارير المالية	إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية بهدف تظليل مستخدمي المعلومات المالية، وهذا العمل يعتبر منافيا للقانون.
المحاسبة الخلاقة	إتباع بعض الحيل والأساليب المحاسبية لجعل الشركة تبدو بصورة أفضل من الواقع، سواء كان ذلك من حيث مركزها المالي و/أو حجم أرباحها الصافية و/أو وضعها المالي والتشغيلي والتنافسي.

المصدر: بالرقي التيجاني، المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد12، 2012، ص 33.

1-2- دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية:

تختلف الدوافع وراء استخدام المحاسبة الإبداعية باختلاف الوضعية المالية لمؤسسة واستقرار أرباحها مقارنة مع توقعات المستثمرين والمحللين الماليين، هذا فضلا عن طبيعة العلاقة بين الملاك والمسيرين، إضافة إلى البيئة الاقتصادية والقانونية والتشريعية للمؤسسة، ويمكن تصنيف هذه الدوافع إلى نوعين أساسيين كما يلي:

1-2-1- دوافع داخلية:

ويقصد بها تلك الدوافع التي تنبع من داخل المؤسسة، وتتلخص في النقاط التالية:[32]

- نمط وحجم الحوافز الموجهة للإدارة لما لها من أثر على اختيار المبادئ والطرق المحاسبية من قبل الإدارة؛
- حجم المؤسسة حيث تلجأ المؤسسات الكبيرة إلى إتباع أساليب إبداعية في الممارسات المحاسبية من أجل العمل على استقرار الأرباح وتحقيق وفرات ضريبية، أما المؤسسات صغيرة الحجم فتلجأ إلى هذه الممارسات لتضخيم الأرباح وتحسين نسب السيولة والاستقلالية المالية من أجل تحسين الوضعية المالية لها للحصول على تمويل أكبر من مؤسسات القرض وكذا استقطاب مساهمين جدد؛
- تلجأ العديد من الشركات للمحاسبة الإبداعية من أجل تحقيق أكبر قدر من الوفرات الضريبة أو تجنب دفعا أو تأجيل دفعها على الأقل؛
- لزيادة ربحية المؤسسة وتجنب تحقيق خسائر كبيرة ومتتالية مما قد يعرضها إلى خطر الإفلاس أن تجاوزت هذه الخسائر 75٪ من رأس مال الشركة؛
- تلجأ بعض المؤسسات إلى تحسين قوائمها المالية وفق شروط معين من أجل تحسين تصنيفها المهني مما يزيد من شعبيتها على حساب شركات أخرى؛
- تسمح القوانين الداخلية لبعض الشركات لأعضاء الإدارة بتداول الأسهم بشكل عادي مما يدفع هؤلاء المدراء إلى التلاعب والتحايل في التسجيلات المحاسبية من أجل الحيلولة دون وصول المعلومات المالية الحقيقية إلى المستثمرين في السوق.

1-2-2- دوافع خارجية:

وتتمثل في العوامل والظروف الخارجة عن إرادة المؤسسة، وتتلخص في النقاط التالية:[33]

- المرونة في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية وما تتيحه من فرصة لممارسة التلاعب بالمعلومات؛
- طبيعة المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمؤسسة؛
- عدم وجود المنظمات المهنية الهيئات الرقابية التي تسهر على تطبيق القواعد المحاسبية والخضوع إلى التشريعات القانونية.

2- أساليب المحاسبة الإبداعية وإجراءات المدقق للحد من آثارها السلبية:

بالرغم من التطور الكبير الذي عرفته عملية التدقيق إلا أن الأخطاء المحاسبية والغش في القوائم المالية لا تزال في تزايد مستمر وهذا راجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها:[34]

- كبر حجم المؤسسات واتساع نطاق أعمالها، والخدمات الخاضعة للتدقيق؛
- إختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق حول تحديد ارتباط مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر المحاسبية والتقارير المالية بالإدارة أم بالمدقق؛

- حصر المعايير والتشريعات المهنية لمسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش في حدود نطاق الفحص الذي قام به إذا بذل العناية المهنية اللازمة.

وفيما يلي أهم الإجراءات والاختبارات التي ينفذها المدقق الخارجي للحد من الآثار السلبية للممارسات المحاسبية الاحتيالية لحماية حقوق الأطراف ذات المصلحة في الشركة:

2-1- الإجراءات المتعلقة بالدخل (الإيرادات والمصروفات):

وتتمثل في العناصر التالية:[35]

2-1-1- رقم المبيعات:

التحايل: تهدف الإدارة بممارستها للمحاسبة الإبداعية إلى تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات الدالة على هذا الإجراء زيادة غير اعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة.

إجراء المدقق: يقوم المدقق الخارجي في هذه الحالة بالتحقق من فواتير البيع وخصوصا الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.

2-1-2- البضاعة المباعة:

التحايل: تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل من أجل زيادة الأرباح.

إجراء المدقق: التأكد من أن فواتير البيع حقيقية وليست وهمية من خلال التحقق من أن هذه الأخيرة استوفت جميع الشروط والإمضاءات؛ وتاريخها يخص الفترة التي سجت فيها العملية

2-1-3- مصروفات التشغيل:

التحايل: الرسملة التعسفية والإطفاء المتعدي،حيث تقوم الإدارة كذلك بالتلاعب في مصروفات الحملات الإعلانية المحملة على الفترة مثلا، أو تمارس الإحتساب البطيء لإهتلاك الأصول، أو التلاعب في تقدير المخصصات.

إجراء المدقق: التأكد من توفر شروط الرسملة في تلك المصروفات، بالإضافة إلى التحقق من العمر الإنتاجي الحقيقي للأصول التي تم تغيير طريقة إهتلاكها والتأكد من القواعد المحاسبية والقوانين الجبائية التي تخضع لها.

2-1-4- البنود الإستثنائية والبنود غير العادية:

التحايل: تحسين ربحية الشركة عن العمليات التشغيلية عن طريق ضم هذه البنود إلى الأنشطة التشغيلية.

إجراء المدقق: إستبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.

2-2- الإجراءات المتعلقة بقائمة المركز المالي (الميزانية):

التحايل في قائمة المركز المالي للمؤسسة يهدف أساسا إلى تحسين النسب المالية وإزهار أن الوضعية المالية لها أحسن حال من أجل خداع الملاك والمستثمرين والمحللين الماليين أو الحصول على قروض أو إمتيازات مالية، وتكون مواجهة هذه الأساليب الإحتيالية من طرف المدقق كما يلي:[36]

- إستبعاد النقدية المقيدة عند إحتساب السيولة؛
- التأكد من صحة الأسعار القيم التي تم بها تقييد الأصول، وخاصة عند عمليات التقييم وإعادة التقييم/ أو تغير طرق إهتلاكها؛
- طلب كشف للذمم المالية المدينة للشركةومقارنتها مع ما هو مسجل في بيانات الشركة، يمكن للمدقق إجراء مقابلات مع موردي الشركة وطلب كشوف مفصلة عن التعاملات المالية بين الطرفين؛
- التأكد من قيمة المخزون السلعي عن طريق القيام بعمليات الجرد والتحقق من الوجود الفعلى للموجودات المقيدة في الدفاتر لإكتشاف الفجوات بين ما هو مسجل وما هو موجود فعلا في المخازن؛
- التحقق من نسب توزيع الأرباح والتواريخ الخاصة بها من أجل التحقق من عدم تضمين الإدارة لأرباح محققة في سنوات سابقة أو استبعاد خسائر خاصة تلك الناتجة عن تقلبات سعر الصرف في المعاملات المالية بالعملات الأجنبية

بالإضافة إلى ماذكر أعلاه وجد العديد من الثغرات التي تقوم فيها الإدارة بالتلاعب من أجل تلطيف الدخل أو تضخيم الأرباح:[37]

- في عقود الإنجاز طويلة الأجل يستخدم المديرينتقديرات متفائلة للتقدم في الإنتاج بغرض تضخيم الأرباح؛
- التلاعب في تقديرات العمر الإنتاجي للأصول وتقديرات القيمة المتبقية بعد إهتلاك الأصل بالكامل؛
- استخدام تقديرات متفائلة بخصوص القيم القابلة للتحصيل بهدف تخفيضمخصص الدين المشكوك في سدادها؛
- تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدل تكاليف فترية؛
- التلاعب في تواريخ بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة؛
- معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛

تشير لجنة سوق الأوراق المالية (sec) إلى أنه في العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك الإحتيال في الممارسات المحاسبية شائعا داخل الشركة، يستنفذ المديرون في المراكز العليا جزء كبير من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار هذه الممارسات المخالفة، لذا يجب على الأطراف الخارجيين غير القادرين على ملاحظة هذه

الأنشطة اليومية للمديرين وخاصة المدققين الخارجيين البحث بعناية عن أي إشارة تحذيرية تشير إلى وجود محاسبة إبداعية ذات أثر سلبي على المؤسسة، ومن بين أهم هذه الإشارات التحذيرية ما يلي:[38]

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح؛
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات؛
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحساب العملاء؛
- احتياطات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية؛
- احتياطات التملك المشكوك فيها؛
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

الخاتمة:

تم في هذه الورقة البحثية دراسة إسهامات حوكمة الشركات في تفعيل دور المدقق الخارجي للحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية، من خلال تبيين دور الحوكمة في تفعيل التدقيق بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه المدقق الخارجي في الحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمثل حوكمة الشركات الإطار القانوني والتنظيمي والأخلاقي الذي يتم بموجبه ضبط العلاقات بين مختلف الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، حيث تحدد كيفيت التفاعل بينهم مع الحفاظ على مصالح الجميع؛
- كلما كان المدقق الخارجي أكثر إستقلالية وحياد كان عمله أكثر فعالية في الكشف عن محاولات الغش والإحتيال وهو ما تكفله له حوكمة الشركات لإعتباره أحد آلياته وأهم دعائمها؛
- أهم دوافع إستخدام المحاسبة الإبداعي، الرغبة في تحسين المركز المالي للحصول على التمويل، والحصول على التعويضات الإدارية، والحصول على التمويل من قبل مؤسسات القرض، أو بهدف تعظيم الأرباح أو المحافظة على استقرارها؛
- تعدد السياسات المحاسبية وأقرار المعايير المحاسبية الدولية للعديد من الممارسات التي تعتمد على التقديرات الشخصية، فتح المجال واسعا للمحاسبين والإدارة للإحتيال والتلاعب في القوائم المالية للمؤسسات، من أجل تضليل الملاك والمحللين الماليين بإظهار الوضعية المالية للمؤسسة على عكس ما هي عليه في الواقع؛
- الحد من الممارسات المحاسبية الإحتيالية أمر صعب ومعقد فعلى المهتمين بهذا المجال وخاصة مدققي الحسابات السعي أولا إلى دراسة هذه الأساليب والممارسات وكشفها، ثم محاولة التخلص من أثرها.

قائمة الهوامش والإحالات :

[1] مها محمود رمزي ريحاوي، **الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008، ص 94.

[2] فيصل محمد الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في شركات المساهمة العامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد 2، 2009، ص ص 125-126.

[3] عمر اقبال توفيق، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012، ص 222.

[4] غضبان حسام الدين، **مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الّتصادية الجزائرية**، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014، ص4.

[5] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية،بيروت، لبنان، 2007، ص4.

[6] المرجع نفسه، ص 27.

[7] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص132.

[8] عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص28.

[9] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-134.

[10] عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

[11] المرجع نفسه، ص32.

[12] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[13] عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[14] فيصل محمود الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص127.

[15] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص7.

[16] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص20.

[17] lionne gerard, **Audit et Contrôle interne, Aspect financiers, Opérationnels et Stratégiques**, 4eme Edition, dalloz, Pris, 1998, P22 .

[18] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص39.

[19] عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة 20أوت1955 بسكيكدة، الجزائر، 2007، ص7.

[20] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص15.

[21] المرجع نفسه، ص15.

[22] هادي التميمي، مرجع سابق، ص2.

[23] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأول،دار المسيرة،عمان، الأردن،2007، ص18.

[24] سفير محمد ورزقي اسماعيل، **مداخلة بعنوان مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06-2013/05/06، ص 5.

[25] رزق ابو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 136-152.

[26] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-142.

[27] أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول بعنوان التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، أيام 24-26 سبتمبر 2005، القاهرة، مصر، ص11.

[28] المرجع نفسه؛ ص15.

[29] بالرقي التيجاني، **المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 31.

[30] international journalofbisness and , some spects: **creative acconting**,Mahesh singh rajput . p194, 2014, vol12,administration research review

[31] بدر الزمان حمقان ومسعود صديقي، **واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015، ص 62.

[32] جبار بوكثير ومصطفى عوادي، **أساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب بالقوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد01، ص ص 68-70.

[33] المرجع نفسه، ص ص 70-72.

[34] أنظر: بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2012، ص ص 137-138.

[35] أنظر: محمد مطر وليندا حسن الحلبي، **دور المدقق الخارجي في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الأردنية**، المؤتمر الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص ص15-18.

[36] المرجع نفسه، ص 17.

[37] أنظر: هوام جمعة وآخرون، **قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، 2013، ص ص 308-310.

[38] المرجع نفسه، ص ص 310-311.

القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

د/سوسن زيرق
جامعة: 20 أوت 1955- سكيكدة
Email
Saoucenez383@gmail.com

د/صبري مقيمح
جامعة: 20 أوت 1955- سكيكدة
Email
Sab88mek@gmail.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عنصرين هامين من عناصر المحاسبة البيئية وهما عمليتي قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية للمؤسسات الصناعية التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات بعد بيئي. ويرجع الاهتمام بهذا الموضوع في العقود الأخيرة إلى زيادة الآثار السلبية للتلوث الناتج عن نشاط المؤسسات الصناعية على البيئة الطبيعية والاجتماعية، والتي تأخذ طابعا كميا قابلا للقياس. وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها عملية ضرورية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية والمجبرة على الالتزام بها لتقديم صورة واضحة للمستفيدين من قوائمها المالية وذلك ضمانا لاستمراريتها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البيئية، التكاليف البيئية، القياس، الإفصاح المحاسبي البيئي.

Abstract:

This study aims to lighten two important elements of environmental accountancy which are the environmental expenses measurement and disclosure in the financial statements of the industrial enterprises that practice economic activities with environmental dimension. This topic pays the attention in the last decades referring to the increase of the negative impacts of the pollution caused by the industrial enterprises practices on the nature and society, which can be quantitatively measured. This study goes to the fact of the necessity of the environmental expenses' measurement and disclosure as an obligatory part of their social responsibility to present a clear image to the beneficiaries of their financial statements to guaranty their continuation.

Key words : environmental accountancy, environmental expenses, measurement, environmental disclosure.

مقدمة:

أصبحت المسائل المتعلقة بالبيئة في العقود الأخيرة من أهم الاتجاهات التي ألقي عليها ضوء الاهتمام من خلال العديد من الدراسات والمؤتمرات التي تم إعدادها وتنظيمها، في ظل التلوث المتزايد الذي تعاني منه البيئة نتيجة تزايد عملية التصنيع المرافقة للتنمية. ولهذا فقد اهتم المجتمع الدولي بإصدار العديد من المواثيق الدولية المتعلقة بموضوع التلوث الذي يلقي بتأثيراته على أوجه الحياة المختلفة بسبب التكاليف والأضرار الناجمة عنه والتي تؤثر سلبيا على الحياة الاجتماعية وحقوق الإنسان في الحصول على حياة كريمة، إلى جانب أضراره على البيئة، وهو ما اضطر المؤسسات الاقتصادية الصناعية على وجه الخصوص، المتسبب الرئيسي في هذه الوضعية، إلى ضرورة الالتزام بمختلف التشريعات والمواثيق البيئية ومنها المحاسبية في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، إذ تلتزم المؤسسة محاسبيا بمعايير محددة تفضي إلى تقديم معلومات عن أنشطتها الاقتصادية آخذة بعين الاعتبار بعدها البيئي، ويتأتى ذلك من خلال عملية الإفصاح المحاسبي عن مختلف التكاليف البيئية الناتجة عن هذه الأنشطة والتي تلي عملية قياسها، وذلك لغرض مساعدة الأطراف المعنية داخلية كانت أو خارجية على تقييم هذه المؤسسة ومستوى استخدامها لمواردها الاقتصادية في حدود مسؤوليتها البيئية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يتم قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها؟**

إن الإجابة عن هذه الإشكالية يقتضي الإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما هو إطار المحاسبة البيئية؟
- ما هي التكاليف البيئية وما خصائصها؟
- ما هي أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية؟

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد بالمسؤولية البيئية كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي أضحت ضرورة تلتزم بها المؤسسات الصناعية تجاه محيطها، وهو ما يدعم أهمية وجود نظام محاسبي يوفر معلومات حول كل ما ينجر عن نشاطها الصناعي من تكاليف بيئية من الحري قياسها والإفصاح عنها ضمن مختلف القوائم المالية لهذه المؤسسات، من أجل تقديم صورة أكثر وضوحا تفيد كل الأطراف المعنية.

أهداف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي ليس اتجاه أصحاب المصالح فقط وإنما تجاه بيئتها أيضا؛
- توضيح أهمية المحاسبة البيئية وأهدافها ودروها في تقديم صورة عن البعد البيئي لنشاط المؤسسة؛
- توضيح طبيعة التكاليف البيئية وطرق قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها.

منهج الدراسة: من أجل تسليط الضوء على أهمية هذا الموضوع وبلوغ الأهداف المنشودة تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، إذ أن وصف ظاهرة ما يترتب عنه تحليلها تلقائيا، وقد ساعد هذان المنهجان في الإلمام بالجانب النظري لكل من المحاسبة البيئية كإطار جامع وشامل والتكاليف البيئية كجزء منها، ثم التعرض لمحاسبتها من خلال التركيز على عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي، وكل ذلك تم من خلال الاطلاع على مختلف المراجع العلمية المتخصصة.

أولا: ماهية المحاسبة البيئية:

1- مفهوم المحاسبة البيئية: يعد الاهتمام بتحديد وقياس التكاليف البيئية أمرا حديثا نسبيا، إذ يشير التتبع التاريخي إلى أن المؤسسات لم تكن تولي اهتماما بقضايا البيئة والتلوث البيئي، لكن سرعان ما بدأ يتزايد الاهتمام بالبيئة ومشاكلها خاصة من قبل المؤسسات الصناعية العاملة في صناعات حساسة بيئيا بالإضافة إلى ظهور التشريعات والقوانين البيئية، وهي تمثل عملية تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية عملا بمبدأ (من يلوث يدفع)[1].

وفي تعريف معهد المحاسبة الإدارية الكندي 1996 للمحاسبة البيئية فقد اعتبرها: "عملية تعيين، قياس وتخفيض التكاليف البيئية لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية ثم توصيل المعلومة لمستعمليها"[2].

وتعرف أيضا على أنها جزء لا يتجزأ عن المحاسبة الاجتماعية، تمثل أداة تقدم للمستفيدين ومتخذي القرارات مختلف المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنواحي البيئية لإعطاء صورة كاملة عن أداء المؤسسة، بحيث تضم بيانات تتعلق بالأداء البيئي إلى جانب البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي المالية. وهي أيضا تكمن في وضع إطار مقترح لقياس التكاليف البيئية وبيان أهمية قياس التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية[3].

وترجع أسباب نشوء المحاسبة البيئية إلى الضغوط التي مارستها المنظمات الدولية على المؤسسات من أجل الاهتمام بقضايا البيئة والمتمثلة في:[4]

- ضغوط سلسلة القيمة: وهي التي تمارسها المؤسسات كبيرة الحجم على مورديها لحثهم على الالتزام بنظم الإدارة البيئية الصادرة عن منظمة التوحيد القياسي ISO للمنتجات؛
- ضغوط الإفصاح: وهي التي يمارسها الأطراف ذات المصلحة على المؤسسات من أجل ضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي في التقارير المالية السنوية، أو الإفصاح الاختياري في تقارير الأداء البيئي للمؤسسة وفقا لما يعرف بمبادرات الإفصاح العالمية؛
- ضغوط مالية: وهي تلك الضغوط المتولدة عن نمو الوعي العالمي بالمؤسسة الاجتماعية للاستثمارات ونظم تصنيفها في هذا المجال؛

- ضغوط قانونية: تمارسها الجهات الرقابية والقانونية لتقليل معدلات المؤسسات الملوثة للبيئة؛
- ضغوط ضريبية: وهي قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومات على استخدام المواد الضارة بالبيئة؛
- الضغوط التجارية والاتفاقيات الدولية للحد من التلوث البيئي.

2- دواعي الاهتمام بالمشاكل البيئية محاسبيا: إن ضرورة وجود أنظمة محاسبية تهتم بالمشاكل البيئية لم ينشأ من فراغ، وإنما كانت هناك الكثير من الأسباب يتم توضيحها فيما يلي:[5]

- أسباب تتعلق بالمسؤولية البيئية: هناك أسباب جعلت من المسؤولية البيئية قضية رأي عام ومنها ما يلي:
  - زيادة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها بعد التطور الكبير الذي حدث في تكنولوجيا الصناعة وما سببته المشروعات من تلوث للبيئة نتيجة قيامها بالتخلص من مخلفات التشغيل، مما أدى إلى محاولة إلزام المشروعات بمسؤوليتها في الحفاظ على البيئة من هذا التلوث؛
  - ظهور نظرة جديدة تجاه استمرار المشروع حيث أصبحت تلك الاستمرارية مرتبطة بتلبية احتياجات المجتمع المحيط به؛
  - محاولة المؤسسات تجنب التدخل الحكومي في شؤونها سواء عن طريق إصدار القوانين التي تلزم المؤسسات أو تعرضها للغرامات عند المخالفة.
- أسباب تتعلق بالمؤسسة: إن دمج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية لمواجهة المشاكل البيئية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة يتطلب قيام المؤسسة بما يلي:[6]
  - مشاركة المحاسبين والخبراء الماليين في التخطيط طويل الأجل من أجل تحسين الجودة البيئية؛
  - إدماج البعد البيئي في خطط التنمية؛
  - فرض رسوم تلوث ومن ثم استخدام مثل هذه الرسوم في حل المشاكل الناتجة عن التلوث من جهة ولتشجيع الحد من التلوث من جهة أخرى؛
  - الحد من زيادة النفايات بحيث لا تتعدى قدرة تحمل البيئة على استيعابها وزيادة فعالية استخدام الموارد وزيادة الموارد المتجددة لتعوض عن الموارد الناضبة؛
  - إن تقييم الآثار البيئية للمؤسسة قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والعائد وكيفية المحافظة عليها بالإضافة لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.

3- أهداف المحاسبة البيئية: تعتبر المحاسبة البيئية وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي:[7]

- تقديم بيانات محاسبية تتعلق بالعمليات والأنشطة البيئية تبرز في شكل نقدي مختلف آثارها الإيجابية والسلبية، مما يتيح متابعة أفضل لتطورها لكل فترة مالية وقدرة أفضل على اتخاذ القرارات المناسبة؛

- إن تقديم البيانات المحاسبية والمالية أخذا بعين الاعتبار الأنشطة البيئية، منافعها وتكاليفها يؤدي إلى تحقيق رقابة فعالة على هذه الأنشطة مما يسمح بتقويم مستمر للأداء البيئي بشكل خاص والأداء الكلي بشكل عام؛
- إعداد التقارير عن النفقات البيئية كجزء من التكاليف الكلية المصاحبة لعملية الإنتاج، فهي بذلك تعتبر موجها لها من جهة، ومن جهة أخرى توضح هذه التقارير مدى التزام المؤسسة بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية فيما يتعلق بهذه النفقات؛
- إظهار المنافع والوفورات البيئية التي خصصتها المؤسسة من نشاطها الاقتصادي في كل فترة مالية؛
- توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة لضمان الاستمرارية ضمن إطار يأخذ بعين الاعتبار أهمية مراعاة الجوانب البيئية للنشاط الاقتصادي الممارس ومدى تأثير ذلك على البيئة المحيطة وعلى ضمان استمرارية المؤسسة.

ثانيا: ماهية التكاليف البيئية:

1- تعريف التكاليف البيئية: تعبر التكاليف البيئية عن مقدار النفقات التي تتحملها المؤسسة في سبيل المحافظة على البيئة التي تعمل بها، وتعرف على أنها كافة عناصر التكاليف الخاصة بتخفيض الفاقد في الخدمات والطاقة والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن تكلفة إعادة تدوير المخلفات مثل المخلفات الصلبة، السائلة والغازية إلى جانب تكلفة منتجات صديقة للبيئة[8]. ويقصد بالتكاليف البيئية من وجهة نظر المؤسسة جميع التضحيات الصريحة والضمنية التي تتحملها المؤسسة لأجل منع الأضرار البيئية أو تجنبها سواء بالماء أو الهواء أو التربة أو الإنسان أو الحيوان في الوقت الحاضر أو في المستقبل نتيجة لمزاولتها لنشاطاتها المختلفة، ولأجل تصحيح الأخطاء والأضرار المترتبة على تصرفات وقرارات اتخذتها، لها آثار سلبية في البيئة[9].

ويقصد بها كذلك المصروفات والالتزامات النقدية التي تصرف على كل ما من شأنه أن يؤدي للمحافظة على النظام البيئي من معدات وغيره، وما يثبت التزام المؤسسات بالمعايير الخاصة بحماية البيئة وتحسينها[10].

2- أسباب الاهتمام بالتكاليف البيئية: من العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتكاليف البيئية ما يلي:

- الطبيعة الكمية المالية للكثير من المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية مما يؤثر على أصول المشروع والتزاماته؛
- تغير وجهة النظر حول تكاليف المحافظة على البيئة من كونها تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع إلى تكاليف تتحملها المؤسسة؛
- عدم تضمين القوائم المالية المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم المالية؛

- الحاجة إلى المساهمة في إعداد تقارير عن تكاليف التلوث على المستوى الكلي من خلال تجميع تقارير مختلف المؤسسات التي تزاول أنشطة اقتصادية ذات بعد بيئي، ويفيد ذلك في الحصول على مؤشرات من أجل متابعة التلوث وإجراء الدراسات الخاصة به.

3- خصائص التكاليف البيئية: تتميز التكاليف البيئية بجملة من الخصائص يتم إيجازها فيما يلي:

- رفع كفاءة نظام محاسبة التكاليف وترشيد القرارات التشغيلية من خلال إدراجها ضمن عناصر تكاليف المؤسسة؛
- ضمان تحفيز وتوجيه المؤسسات نحو الالتزام البيئي وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تقييم المشاريع؛
- استغلال الفرص المتاحة لمكافحة التلوث ومنعه، إذ تمكن التكاليف البيئية المؤسسة من تحديد العمليات والأنشطة التي يترتب عنها تكاليف، وهو ما يؤدي إلى تطبيق استراتيجيات الأعمال البيئية؛

4- تبويب التكاليف البيئية: يعتمد في تصنيف التكاليف البيئية على عدة معايير منها: على أنها مفهوم يرتبط بمفهوم التكاليف الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تأخذ وفقا لارتباطها بالمؤسسة شكلين هما:

- تكاليف الأنشطة البيئية كأحد مجالات المسؤولية الاجتماعية: وتنقسم إلى:[11]

- تكاليف اجتماعية مباشرة: وتشمل مختلف التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة اختياريا بهدف حماية البيئة من الآثار الخارجية السلبية لنشاطها، أو التي تتحملها نتيجة تنفيذها لبرامج تتوافق مع التشريعات والأنظمة البيئية، ومن هذه التكاليف:
  - ✓ تكاليف المعالجة الطبية التي تسببها الوحدة الاقتصادية للعاملين ولأفراد المجتمع المحيط بها؛
  - ✓ تكاليف الأضرار التي تسببها الوحدة الاقتصادية للبيئة المحيطة بها؛
  - ✓ تكاليف التخلص من النفايات الصناعية الضارة بالبيئة؛
  - ✓ التكاليف المترتبة على المعالجات الصناعية للمنتجات المضرة بالبيئة؛
  - ✓ التكاليف المتعلقة بتقليل المخلفات أو تقليل أضرارها من خلال إدخال معدات متطورة تقلل من تلك الأضرار أو الآثار المترتبة عليها وصديقة للبيئة.
- تكاليف اجتماعية غير مباشرة: تتمثل في مختلف الآثار السلبية التي يتحملها المجتمع نتيجة الأضرار الناشئة عن نشاط المؤسسة، أي مختلف أضرار التلوث بكافة أشكاله، وتشمل ما يلي:
  - ✓ تكاليف المواد الأولية الطبيعية المستنزفة والتي يتم تحويلها إلى منتجات؛
  - ✓ تكاليف معالجة المخلفات غير الإنتاجية(الماء، الهواء، الضوضاء)؛

✓ تكاليف الوقاية من المخلفات والآثار البيئية الضارة من عمليات الإنتاج أو من المنتجات الصناعية للوحدة الاقتصادية ؛

✓ تكاليف البحث والتطوير المرتبطة بتقليل نسب التلوث والأضرار الناجمة عن عمل الوحدة الاقتصادية.

- التكاليف البيئية حسب الأنشطة: وتنشأ التكاليف البيئية عند قيام المؤسسة بمزاولة نشاط ينتج عنه مخلفات يمكن إعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة لا تضر بالبيئة، وهنا يمكن التمييز بين:[12]

- تكاليف أنشطة المنع: وتمثل التكاليف اللازمة لمنع حدوث الآثار الناتجة عن عمليات التصنيع التي تسبب التلوث، كإعادة تصميم العمليات الإنتاجية بحيث لا يتم استخدام مواد ملوثة وضارة للبيئة، وتكلفة استبدال مصادر الطاقة بأنواع أخرى أقل تلوثا ومراجعة تصميمات المنتجات الجديدة للتأكد من توافر متطلبات الأمان عند الاستخدام.
- تكاليف أنشطة الحصر والقياس: وتتضمن تكاليف الأنشطة التي تزاولها المؤسسة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية وتتضمن الأنشطة الآتية:

✓ أنشطة متابعة مستويات التلوث في المواد المستخدمة داخل المؤسسة؛

✓ أنشطة متابعة مستويات التلوث في المخلفات الناتجة عن التشغيل؛

✓ أنشطة متابعة عمليات المراجعة البيئية؛

✓ أنشطة متابعة العلاقة مابين المؤسسة والأجهزة البيئية المختلفة.

- تكاليف أنشطة الرقابة: وتمثل مختلف التكاليف التي تتكبدها المؤسسة لمنع إنتاج النفايات ومنها الدراسات البيئية، تقييم واختيار الموردين، اختيار آلات منع حدوث التلوث أو إعادة استخدام وإدارة النفايات؛
- تكاليف الاكتشاف: وتعبر عن التكاليف التي تتحملها المؤسسة لتحديد مدى مطابقة المنتجات والعمليات التي تنفذها مع المعايير البيئية؛
- تكاليف الفشل البيئي: وتنقسم إلى:

✓ تكاليف الفشل الداخلي: وهي التكاليف التي تحصل على مستوى المؤسسة في حال فشلها في منع حدوثها أو تفاديها وينتج عن ذلك إنتاج الملوثات وانطلاقها في البيئة، ومن أهم التكاليف الغرامات والجزاءات التي تفرض عليها نتيجة عدم التزامها بالتشريعات البيئية والأضرار التي تحدثها؛

✓ تكاليف الفشل الخارجي: وتمثل تلك التكاليف المترتبة عن ممارسة المؤسسة نشاطا يؤدي إلى إنتاج نفايات وملوثات، وتنقسم إلى تكاليف الفشل المدركة مثل تكاليف تنظيف التربة الملوثة، وتكاليف

الفشل غير المدركة وهي التي تتحملها بقية الأطراف خارج المؤسسة غير المدركة أنها المتسبب الحقيقي للتلوث.

- تبويب التكاليف وفقا لارتباطها بالمنتجات: وتنقسم إلى: [13]

- التكاليف العادية وتكاليف التشغيل: وهي التكاليف المرتبطة بشكل مباشر بالمنتجات وتشمل المواد الخام وتكاليف استخدام المباني والمعدات وتكاليف التشغيل والعمال والطاقة والتدريب، وتحمل هذه التكاليف بشكل تقليدي على المنتجات باستخدام معدلات تحميل التي تعتمد للأساس على ساعات العمل المباشر؛
- التكاليف القانونية: وهي التكاليف الحكومية والخاصة بالامتثال للتشريعات الحكومية وتضم نفقات الإعلام والتقارير والتصاريح والاختبارات والتدريب والفحص، وتعتمد هذه التكاليف في تحميلها على أسلوب التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) أي بالاعتماد على الأنشطة التي كانت سببا في إحداثها؛
- التكاليف المحتملة: وتشمل العقوبات والغرامات والتسويات المالية الناتجة عن الإجراءات التصحيحية والإصابات الشخصية والتدمير للممتلكات والحوادث البيئية؛
- التكاليف الصريحة: هي التي تتعلق بالامتثال للقوانين والتشريعات الحكومية وتبوب وفقا للنظام المحاسبي بالمؤسسات على أنها تكاليف بيئية، ومنها تكاليف تركيب وصيانة معدات مراقبة التلوث وتكاليف معالجة التلوث الجوي والذي ينتج منه دخان المصانع واستخدام مدخلات أقل تلوث في العمليات الإنتاجية للحد من الانبعاث الملوث في الجو؛
- التكاليف الضمنية: وهي التي تتضمن حسابات أخرى ولها تأثير على إجمالي التكاليف وخاصة في الصناعات الكيماوية والورق والحديد والصلب، وتظهر في حسابات أخرى ضمن مصروفات صناعية غير مباشرة ومنها التكاليف البيئية الطارئة.

- تبويب التكاليف وفقا لمسببات حدوثها: [14]

- التكاليف الرأسمالية: وهي التكاليف المرتبطة باستخدام المواد الخام ومهمات التشغيل، ويؤدي الترشيد في استخدام هذه الموارد إلى رفع كفاءة استخدام الموارد البيئية والمعلومات المتعلقة بهذه التكاليف من شأنها المساعدة في اتخاذ القرارات؛
- التكاليف المستترة: هي التكاليف التي تضم عناصر أو مجموعات تختلف في بعدها الزمني، فمنه من يحدث قبل عمليات التشغيل ومنها ما يحدث بعد انتهاء عمليات التشغيل، وتتضمن تكاليف منتجات غير مضرة بالبيئة وتكاليف المفاضلة بين البدائل المختلفة لرقابة التلوث والتكاليف البيئية الملزمة وهي التي تتطلبها اشتراطات قانونية مثل تكاليف إعداد التقارير الرئيسة وتكاليف ملاحظة ومراقبة التلوث وإزالة التلوث؛

- التكاليف البيئية الاختيارية: وهي التي تزاولها المؤسسة دون وجود ضوابط أو اشتراطات قانونية مثل تكاليف وضع خطط بيئية ودراسات الجدوى وتكاليف إعادة تدوير النفايات؛
- تكاليف التخلص من الآثار السلبية: مثل تكاليف التخلص من مخلفات التشغيل، ومن الضروري من الناحية القانونية والاجتماعية إزالة الآثار السلبية على البيئة الناتجة عن عمليات التشغيل.

ثالثا: القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية:

1- أهمية محاسبة التكاليف البيئية: تعرف محاسبة التكاليف البيئية على أنها: "إدارة الأداء البيئي والاقتصادي من خلال تهيئة وتطوير نظم محاسبية ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها، وتتضمن عملية التقرير والتدقيق المحاسبي، بالإضافة إلى عمليات تكلفة دورة الحياة والمحاسبة عن التكلفة الكلية وتقييم المنافع والتخطيط الاستراتيجي لإدارة البيئة"[15]. وتهدف محاسبة التكاليف البيئية إلى تقديم معلومات محاسبية لمستخدميها ومتخذي القرارات، تظهر صورة كاملة وأكثر صدقا عن أداء المؤسسة من خلال الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الأنشطة البيئية وما يترتب عنها من آثار مالية واجتماعية. وتنبع أهمية محاسبة التكاليف البيئية مما يلي:[16]

- إمكانية تخفيض الكثير من التكاليف البيئية ذات الطابع المالي والتي لا يضيف وجودها أي قيمة للمنتج؛
- تقديم صورة حقيقة عن حجم هذه التكاليف التي يكون معظمها مدمجا ضمن التكاليف غير المباشرة، وهو ما من شأنه تحسين أداء المؤسسة وأدائها البيئي على وجه الخصوص إلى جانب التأثير الإيجابي لذلك على المجتمع؛
- تحديد التكاليف البيئية يساهم في عملية تسعير المنتجات وبالتالي تحقيق ربحية أفضل.

وكبقية أنواع المحاسبة تخضع محاسبة التكاليف البيئية لجملة من المبادئ المحاسبية هي:[17]

- مبدأ الأهمية النسبية: ويقصد به التركيز على العناصر المهمة في القوائم المالية، وتتحدد أهمية هذا العنصر أو ذاك وفقا لحجمه النسبي أو طبيعته أو مدى تأثيره على صنع القرار. وينعكس هذا المبدأ على محاسبة التكاليف البيئية أيضا، إذ يتم بموجبه اعتبار بعض التكاليف المباشرة كبنود غير مباشرة لصغر حجمها وأهميتها النسبية وذلك أخذا في الاعتبار الأبعاد والآثار البيئية الهامة؛
- مبدأ تسجيل الأبعاد والآثار البيئية: أي ترجمتها في شكل رقمي، ويشمل ذلك مختلف الأنشطة والخدمات والمنتجات البيئية وكل ما ينعكس عن هذه الأنشطة وما يترتب عنها من التزامات بيئية محتملة؛
- مبدأ حصر وتجميع التكاليف في شكل مستقل: والمقصود بذلك فصل التكاليف البيئية عن غيرها من التكاليف وذلك بعد حصرها وتجميعها ومن ثمَّ تسجيلها بشكل مستقل؛
- مبدأ التبويب: أي تصنيف التكاليف البيئية والتمييز بين أنواعها وفقا لمعيار معين من مجموعة معايير يتم الاعتماد عليها في هذا الشأن؛

- مبدأ المعايرة: أي تحديد المعايير التي يعتمد عليها للحكم على هذه التكاليف البيئية ومدى فعاليتها، وهي تمثل أهدافا مطلوب تحقيقها خاصة من الجانب الرقابي؛
- مبدأ محاسبة المسؤولية: هدف هذا المبدأ تحديد المسؤولية عن إحداث التكاليف البيئية الفعلية وانحرافاتها مقارنو مع تلك المسطرة وذلك من خلال إعداد التقارير البيئية اللازمة والإفصاح المحاسبي البيئي للأطراف الخارجية وذلك بعد حصر هذه التكاليف.

2- القياس المحاسبي البيئي:

2-1- تعريف القياس المحاسبي البيئي: عرف القياس المحاسبي على أنه: "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"[18].

ويعتبر القياس المحاسبي البيئي حسب معايير المحاسبة الدولية: "عملية لتحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل"[19].

يقصد بالقياس المحاسبي البيئي تحديد قيم لجميع عناصر التكاليف المتولدة عن التزام المؤسسة بمسؤوليات اجتماعية وبيئية معينة، سواء كان هذا الالتزام بمحض اختيارها أو قصراً بموجب القانون[20].

2-2- أهمية قياس التكاليف البيئية: تتضح أهمية قياس التكاليف البيئية من خلال تأثير هذا القياس على عملية اتخاذ القرارات الإدارية للمنظمة، نذكر منها:[21]

- الأثر على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد: إن التقييم الكمي للتكاليف والمنافع البيئية له أثر كبير في اتخاذ القرارات المتعلقة بجدوى الأنشطة البيئية التي تقوم بها المؤسسة والتي يترتب عنها آثار بيئية ضارة؛
- الأثر على اتخاذ قرارات تصميم المنتج والعمليات الإنتاجية والتسعير وتقييم الأداء وتخطيط أنشطة المنظمة: إن قرارات تصميم المنتج أو إعادة تصميمه لابد أن تبنى على معلومات دقيقة خاصة بالمعلومات البيئية، وذلك على أساس أن الجودة البيئية أصبحت من أهم ركائز المنافسة في بيئة الأعمال في الوقت الحاضر،كما أن محاسبة التكاليف كنظام تعتبر واحدة من أهم الدعائم اللازمة لنجاح أي مؤسسة، فهي تقدم معلومات يمكن بها تحقيق إدارة أفضل للنواحي البيئية الخاصة بكل مؤسسة؛
- الأثر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية البيئية المناسبة: إن القرارات الإدارية المرتبطة بتطبيق الإستراتيجية البيئية في معظم المؤسسات لابد وأن تبنى على فهم صحيح ودقيق للتكاليف البيئية الخاصة بالمؤسسة ومسبباتها، وذلك حتى يتسنى للإدارة استخدام المقاييس المالية وغير المالية في تقييم الوضع الحالي وبالتالي اتخاذ القرار الصحيح، إلا أن المحاسبة البيئية تجد صعوبة في تحديد التكاليف البيئية وبالتالي نقص المعلومات البيئية التي تصل للإدارة العليا، ولهذا فإن القرارات الإستراتيجية عادة تخلو من الاعتبارات البيئية؛

- الأثر على تقويم الأداء البيئي للمؤسسة: تظهر أهمية القياس والتقرير عن التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة في إمكانية مراقبة سلوكها في مجال حماية وصيانة البيئة عند ممارستها الأنشطة التي تؤدي إلى تعظيم مكاسبها على حساب البيئة، وتعتبر عملية التقييم البيئي للمؤسسات والمتعلقة بعدد من العناصر كالتوافق مع القوانين البيئية، عملية هامة وضرورية حيث أنها توفر صورة بيئية عن المؤسسة للأطراف الخارجية مما يكون له أثر كبير على مستقبلها وكذلك قدرتها على الحصول على التمويل أو إعادة التمويل؛
- الأثر على إدارة الموارد والطاقة: من الأهداف الرئيسية للمحاسبة البيئية توفير المعلومات اللازمة لتحديد الأهداف المتعلقة بالبيئة، وكذلك تسهيل وضع أولويات تحقيق هذه الأهداف وتسهيل عمليات التخطيط والرقابة والتحكم وتصحيح الأخطاء والمراجعة لأنشطة الوحدة، وذلك للتأكد من أن السياسات والخطط الموضوعة قد تم الالتزام بها، وأن الموارد المتاحة قد تم استخدامها أفضل استخدام مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

3- المعالجة المحاسبية لتكاليف التلوث: بعد تحديد تكاليف التلوث يتم معالجتها وفق ما يلي:

3-1- مداخل قياس التكاليف البيئية: إن عملية قياس التكاليف البيئية ومقارنتها ليست سهلة بسبب صعوبة ترجمة الآثار البيئية إلى بيانات ومعلومات كمية ونقدية، ومن أهم المداخل التي اهتمت بقياس التكاليف البيئية ما يلي:[22]

- مدخل القياس النقدي: يعتمد هذا المدخل على القياس النقدي لعناصر التكاليف البيئية فقط، ومن رواد هذا الاتجاه Linowes، وقد اقترح لذلك قائمة عمليات اقتصادية – اجتماعية تعد بشكل دوري مع القوائم المالية وذلك بهدف توفير معلومات لكل الأطراف المعنية عن تأثير أنشطة الوحدة الاقتصادية على المجتمع. ويتكون نموذج Linowes من ثلاثة أقسام يرتبط كل واحد منها بأحد مجالات التكلفة البيئية للوحدة الاقتصادية وهي: مجال الأفراد، مجال البيئة، مجال المنتج. ويتضمن كل مجال نوعين من التكاليف:
  - التكاليف التي تنفقها الوحدة الاقتصادية اختياريا على الأنشطة البيئية من أجل منفعة المجتمع؛
  - التكاليف الملزمة بتحملها بناءا على المسؤولية الاجتماعية ولكن تم تجنبها لعدم قيام الوحدة الاقتصادية بها، ولغرض تحديد صافي التحسين أو صافي الضرر يتم خصم التكاليف التي تم تخصيصها من قبل الوحدة و لم يتم إنفاقها من التكاليف التي أنفقت فعلا، والتي تحملتها الوحدة الاقتصادية للوصول إلى صافي التحسين أو صافي الضرر لكل مجال من المجالات.
- مدخل القياس المتعدد الأبعاد: يعتمد هذا الاتجاه على قياس التأثيرات المترتبة على أنشطة الوحدة الاقتصادية بمقاييس مختلفة وذلك لصعوبة قياس بعض عناصر هذه الأنشطة نقديا، مما يوفر معلومات ذات طبيعة مالية لمتخذ القرار تعكس تباين وأبعاد هذه الأنشطة بشكل سليم، لذا فإن هذا الاتجاه يتسع ليشمل الأساليب التالية:

- أسلوب القياس الوصفي: يعد هذا الأسلوب من أبسط أساليب القياس وأكثرها شيوعا وأقلها كلفة في مجال قياس التأثيرات البيئية، فهو يعتمد على وصف الظاهرة أو النشاط المراد قياسه بأسلوب إنشائي وصفي ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب معها استخدام القياس النقدي أو الكمي، وبهذا يوفر معلومات قد تفيد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات في بعض الحالات الضرورية والتي يصعب معها توفير هذه المعلومات بأساليب القياس الأخرى؛
- أسلوب القياس الكمي: يستخدم هذا الأسلوب لتوفير معلومات كمية عن تأثير الأنشطة البيئية التي لا يمكن قياسها إلا نقديا، وبما أن صورة هذه الأنشطة تتباين تبعا لنوع النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية فإن وحدة القياس المستخدمة تتباين كذلك حسب طبيعة النشاط مما يتطلب تحديد النظام المناسب ووحدات القياس المناسبة. ولا يوجد هنا ما يمنع من اعتماد المحاسب على المقاييس المتاحة في مجال العلوم الأخرى واستخدامها في مجال قياس التأثيرات المترتبة على أنشطة الوحدة مما يؤدي إلى شمول القياس المحاسبي بصورة تفوق ما يؤدي إليه الاعتماد المطلوب على القياس النقدي.

3-2- المعالجة المحاسبية لتكاليف الأنشطة البيئية: تخضع المعالجة المحاسبية لهذه التكاليف وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وذلك كما يلي:[23]

- ترحيل التكاليف الرأسمالية مباشرة إلى قائمة المركز المالي كأصل ثابت، وتتحمل الفترات المالية المقبلة اهتلاك هذه الأصول نظير المنافع المقدمة منها لإفادة تلك الفترات المالية، عملا بمبدأ الاستحقاق وتطبيقاً لمبدأ المقابلة وتتحدد تكلفة الاقتناء والتركيب لمعدات نفاية التلوث حتى تصبح صالحة للاستعمال كما هو الحال في الأصول الثابتة ثم يحدد عمرها الإنتاجي بمعرفة الفنيين، ومن ثمَّ حساب الاهتلاك السنوي بالطرق المعروفة في مجال المحاسبة؛
- تعالج تكاليف تشغيل معدات الرقابة على التلوث وإنجاز البرامج المحددة لذلك كتكلفة مستنفذة حيث أنها تخص الفترة المالية التي أنفقت فيها وتحمل بها قائمة الدخل؛
- يتم معالجة تكاليف البحوث والتطوير في ضوء السياسة المحاسبية التي يسير عليها المشروع، وقد يتم رسملتها أو اعتبارها تكلفه مستنفذة؛
- تعتبر تكاليف علاج الأضرار السابقة الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمشروع تعديلا لصافي الربح أو الخسارة مع تحميلها لقائمة الدخل.

3-3- معالجة تكاليف التلوث: مع نمو وتوسع المؤسسات الصناعية تطور مفهوم مسؤولية المؤسسة إلى ضرورة الحفاظ على البيئة والمساهمة الاجتماعية، مما يتطلب القيام بتحليل وقياس التأثيرات البيئية وتوفير البيانات الملائمة للتكاليف

البيئية، وبعد ذلك يتم إثباتها محاسبيا، وتجدر الإشارة إلى وجود نوعين من هذه التكاليف هما تكاليف الحد من التلوث وتكاليف إزالته، وعلى ضوء ذلك لابد من تخصيص حسابين مستقلين لكلا النوعين:[24]

ح/ أصول اجتماعية– معدات الحد من التلوث؛

ح/تكاليف اجتماعية– إزالة تلوث البيئة.

- المعالجة المحاسبية لتكاليف الحد من التلوث: هذا النوع من التكاليف يندرج تحت التكاليف الرأسمالية لأنها مخصصة لشراء أو ابتكار المعدات والآلات التي تستخدم في الحد من التلوث فيتم معالجتها كمعالجة الأصول الثابتة ويكون إثبات القيود في دفتر اليومية كما يلي:

- عند الشراء: تقيد بقيمة الأصل مضافا إليها المصاريف اللازمة لتشغيله:

		حـ /أصول اجتماعية – معدات الحد من التلوث حـ /النقدية أو البنك.		

- يتم حساب قسط الإهتلاك بإحدى طرق الاهتلاك المعروفة الثابت أو المتناقص ويكون القيد كالآتي:

		حـ /قسط اهتلاك المعدات الاجتماعية حـ /مخصص اهتلاك المعدات الاجتماعية		

- ويتم الإقفال في القوائم المالية الاجتماعية:

		حـ /قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي حـ/ قسط اهتلاك المعدات الاجتماعية		

- عند الإفصاح في القوائم المالية يظهر قسط اندثار المعدات الاجتماعية في قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي.
- المعالجات المحاسبية لعمليات التنازل عن الأصول الاجتماعية: يتم الاعتراف بكل من الخسائر والمكاسب المتحققة عن عملية التنازل عن الأصول الاجتماعية، وتكون خطوات المعالجة كالآتي:

✓ التنازل بواسطة البيع النقدي : وتكون خطوات حساب المكاسب والخسائر ومعالجتها كالآتي:[25]

القيمة الدفترية للأصل = التكلفة التاريخية – الاهتلاك المتراكم.

قسط الاهتلاك = التكلفة التاريخية / العمر الإنتاجي.

الاهتلاك المتراكم = قسط االاهتلاك * عدد سنوات الاستخدام.

الربح والخسارة = القيمة الدفترية – قيمة البيع.

أما عن قيد إثبات عملية البيع عند الخسائر فيكون كما يلي:

		حـ / اهتلاك متراكم للأصول اجتماعية حـ / خسائر بيع أصول اجتماعية. حـ / النقدية. حـ / أصول اجتماعية – معدات الحد من التلوث.		

ويكون قيد إثبات عملية البيع عند الأرباح:

		حـ /اهتلاك متراكم للأصول اجتماعية حـ /النقدية. حـ /أرباح بيع أصول اجتماعية حـ /أصول اجتماعية – معدات الحد من التلوث		

ويكون قيد إقفال الخسائر:

		حـ /قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي حـ /خسائر بيع أصول اجتماعية		

قيد إقفال الأرباح:

		حـ /أرباح بيع أصول اجتماعية. حـ/قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي		

✓ التنازل بواسطة المبادلة (المقايضة): وتعني المبادلة مقايضة أصل بأصل ثاني إما أن يكون مماثلا أو غير مماثل والأصل هنا غياب عنصر النقدية فالأساس بالمعالجة المحاسبية هو الاعتراف بالربح والخسارة[26].

- الإضافات والتحسينات على الأصول الاجتماعية :تعتبر جميع النفقات التي أدت إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل أو زيادة في عمره الإنتاجي أو كلاهما، أما بخلاف ذلك فتعتبر مصروفات إيرادية تحمل عبء على دخل الفترة وتقفل في قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي مثل مصروفات الصيانة الدورية[27].

- المعالجة المحاسبية عن إضافة تحسينات تزيد من الطاقة الإنتاجية : وتكون وفقا للخطوات التالية:[28]

حساب الفترة التي استخدم فيها الأصل = من بداية تشغيل الأصل __ إلى تاريخ إضافة التحسينات؛

قياس الاهتلاك المتراكم لغاية الإضافات = قسط الاهتلاك * سنوات الاستخدام؛

قسط الاهتلاك = التكلفة / العمر الإنتاجي؛

القيمة الدفترية للأصل قبل الإضافات = قيمة الأصل – الاهتلاك المتراكم لغاية الإضافات؛

التكلفة الجديدة للأصل بعد الإضافات = القيمة الدفترية + تكلفة الإضافات؛

قسط الاهتلاك الجديد بعد الإضافات = التكلفة المعدلة / العمر المتبقي للأصل.

- قيود اليومية:

✓ إثبات قيمة الإضافة:

		حـ /أصول اجتماعية – معدات الحد من التلوث حـ /النقدية		

✓ قسط الاهتلاك الجديد:

		ح /قسط اندثار أصول اجتماعية – معدات الحد من التلوث ح /متراكم اندثار أصول اجتماعية ح /قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي ح /قسط اندثار أصول اجتماعية – معدات الحد من التلوث		

- المعالجة المحاسبية عن إضافة تحسينات العمر الإنتاجي:[29]

العمر الإنتاجي المعدل:

العمر الإنتاجي المتبقي لغاية الإضافات+ الإضافة العمرية؛

قسط الاهتلاك الجديد = التكلفة المعدلة / العمر الإنتاجي المعدل.

ثم يتم إثباتها بالدفاتر وعرضها بالقوائم المالية بالقيمة المعدلة.

– المعالجة المحاسبية لتكاليف إزالة التلوث: هذا النوع من المصاريف يندرج تحت المصاريف الإيرادية وهي مصاريف تحدث لإزالة أثر التلوث الذي تحدثه الأنشطة الاقتصادية الجارية في عمليات الإنتاج كالتكاليف التي تنفق على التعقيم وإزالة نفايات الإنتاج ومعالجتها لاحقا، وتكون القيود المحاسبية لتكاليف الحد من التلوث كالآتي:

- إثبات المصاريف:

		حـ/ مصاريف اجتماعية – مصاريف ازالة التلوث حـ/أجور عماله حـ/مواد معقمة حـ /النقدية		

- الإقفال في القوائم المالية:

		ح /قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي ح/مصاريف اجتماعية – مصاريف إزالة التلوث		

		ح/أجور عمالة ح/ مواد معقمة		

4- الإفصاح عن التكاليف البيئية: يعبر الإفصاح البيئي عن:" العملية التي يتم بمقتضاها عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية والناتجة عن ممارسة المنظمة لأنشطتها اليومية، وبيان مدى استجابة المنظمة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء"[30]. وبهذا فالإفصاح البيئي لا يختلف عن الإفصاح المحاسبي الذي يهدف إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية إلى مختلف المستفيدين من أطراف داخلية وخارجية بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الصائبة، ويتجلى الإفصاح من خلال القوائم المالية، الملاحظات الهامشية، الجداول الملحقة وغيرها من المعلومات المفيدة في هذه الحالة.

4-1- بنود الإفصاح عن الأنشطة البيئية: يمكن الإفصاح عن الأنشطة البيئية من خلال إطار يتضمن البنود التالية:

- تحديد الأنشطة البيئية : تتمثل في الأنشطة التي يمكن أن يؤديها المشروع للوفاء بمسؤولياته البيئية بهدف محاولة تخفيف الضرر إلى أقل ما يمكن، والأنشطة الخاصة بالتخلص النسبي من آثار التلوث أو تقليله إلى أقل حد ممكن والمساهمة بالبحث عن مصادر بديلة للطاقة؛
- حصر تكاليف الأنشطة البيئية :يتم حصر وإثبات جميع تكاليف الأنشطة البيئية ويمكن أن تشمل التكاليف الرأسمالية المستثمرة في معدات رقابة التلوث البيئي، تكاليف تشغيل معدات الرقابة على التلوث وإنجاز البرامج المحددة لذلك، تكاليف البحث والتطوير وتشمل التكاليف الرأسمالية والجارية لإجراء البحوث الأولية والمستمرة للمحافظة على الأداء في مجال رقابة التلوث، وأيضا مقابل ما يدفعه المشروع أو يتعهد بدفعه للجهات الموكلة إليها عملية البحث مقابل قيامها بإجراء بحوث خاصة بالمشروع، وكذلك في البحث عن مصادر بديلة وجديدة للطاقة وتكاليف علاج الأضرار الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمشروع ؛
- المعالجة المحاسبية لتكاليف الأنشطة البيئية.
- الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية: يتم الإفصاح عن تكاليف الأنشطة البيئية بشكل مستقل داخل حساب الأرباح والخسائر والميزانية، أما المنافع البيئية وأي معلومات أخرى كمية أو وصفية فيتم الإفصاح عنها بمجلس إدارة المشروع المرفق للقوائم المالية، أو يتم الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية في تقرير منفرد يوضح نتائج الأنشطة البيئية أو من خلال تقرير بنتائج الأعمال الاجتماعية للمشروع[31].

4-2- اتجاهات الإفصاح المحاسبي البيئي: هناك العديد من الاتجاهات في مجال الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي يمكن إيجازها فيما يلي:[32]

- من حيث نطاق الإفصاح: يتأثر نطاق الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي بطبيعة النشاط فيأخذ أحد الأشكال:
  - الإفصاح عن التكاليف البيئية فقط: تتم في إطار محاسبة التكاليف البيئية دون الإفصاح عن قيمة المنافع البيئية وذلك بسبب الصعوبة التي تعترض قياسها، ويتم الإفصاح في القوائم المالية التقليدية أو في قوائم مستقلة؛
  - الإفصاح عن التكاليف والمنافع البيئية: اتسع نطاق الإفصاح المحاسبي ليشمل المنافع والتكاليف البيئية سواء كانت التأثيرات ناجمة عن النشاط الماضي، الحاضر أو المتوقع مستقبلا، لتوفير معلومات مالية ومادية تساهم في رفع قدرة الإدارة على تحسين الأداء الشامل للمؤسسات الصناعية بجانبيه الاقتصادي والبيئي، وكل هذا يتم في إطار ما يطلق عليه بنظام المحاسبة الإدارية البيئية، وهذا النطاق يعتمد على مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف متجاهلا الصعوبات التي تحول دون قياس قيمة المنافع البيئية بشكل نقدي.
- من حيث شكل الإفصاح: يمكن أن يتم الإفصاح عن الأداء البيئي من خلال:[33]
  - تقارير وصفية تبين الأرقام والإحصاءات والنسب بشكل وصفي إنشائي أو وصفي كمي؛
  - تقارير كمية تضم معلومات عن الأداء البيئي مثل كمية الإنبعاثات، كمية الفاقد؛
  - تقارير مالية تشمل معلومات مالية عن الأداء البيئي، تمكن من تحديد التكلفة والعائد من النشاط البيئي.

خاتمة: مع تطور النشاط الصناعي للمؤسسات الاقتصادية ظهرت آثار التلوث على المحيط الذي تعمل به، وامتدت هذه الآثار لتشمل البيئة الطبيعية والاجتماعية على حد السواء، وهنا كان لزاما على هذه المؤسسات أن تضطلع بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه التأثيرات البيئية التي تترتب عن أنشطتها الاقتصادية، لتتدارك الأضرار الكثيرة الناتجة عن إهمالها البعد البيئي عند ممارسة هذه الأنشطة. ومن خاصية هذه الأضرار إمكانية تحديد قيمتها وتأثيرها على المؤسسات ماليا، وهذا يعني قابلية قياسها ومعالجتها محاسبيا ضمن بند التكاليف البيئية، هذه الأخيرة تعتبر معلومات هامة تؤثر على مخرجات المحاسبة البيئية التي تتناسب وطبيعة هذه التكاليف مقارنة بالمحاسبة البيئية، إذ تبرز المحاسبة عن التكاليف البيئية بعد قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات مدى إدراكها لمختلف القضايا المتعلقة بممارستها أنشطتها الاقتصادية والأبعاد المرتبطة بذلك ومدى تأثيرها على استمراريتها وبقائها، كما تقدم من جهة أخرى للمستفيدين من تلك القوائم المالية صورة أكثر وضوحا عن الأحداث البيئية وجهود المؤسسات للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والحفاظ على البيئة وما يترتب عن ذلك من آثار مالية.

التوصيات والمقترحات: في نهاية هذه الدراسة يتم تقديم جملة من الاقتراحات التي تخص ضرورة تلبية متطلبات الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية فيما يلي:

- العمل على زيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات والأفراد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة؛

- ضرورة قيام الهيئات والمنظمات المهتمة بشؤون البيئة بدراسات وأبحاث حول الآثار البيئية الضارة المتوقعة من مختلف أنواع الصناعات الملوثة للبيئة، والاستعانة بالخبراء في هذا المجال لتقدير حجم وقيمة هذه الأضرار لكل مجال حتى يسهل الإفصاح عنها في القوائم المالية؛
- ضرورة قيام الهيئات المحاسبية بالعمل على إصدار معيار أو مجموعة معايير محاسبية دولية تتعلق بكيفية قياس وتحديد التكاليف البيئية إلى جانب كيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية؛
- ضمان وجود هيئة أو جهة رقابية تشرف على إلزام جميع المؤسسات بقياس التكلفة البيئية وتحميلها على تكلفة المنتج مع التفريق بينها؛
- تحري الموضوعية عند تقديم المعلومات حول التلوث البيئي عن طريق إجراء دراسات وأبحاث علمية تتجنب قدر الإمكان التقدير الشخصي مما يتيح إيصالها إلى الجهات المعنية بكفاءة وفعالية.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

- اسماعيل يحي التكريتي، وآخرون، معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العامة للاسمنت الشمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 6، عدد خاص بمناسبة نهاية الألفية الثالثة، 1998؛
- عوض لبيب فتح الله الديب، المحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية في ضوء المبادئ المحاسبية الحالية مع الإشارة إلى مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 33، ملحق العدد الثاني، سبتمبر 1996؛
- جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 20-21 نوفمبر، 2012؛
- عز الدين فكري توهامي، الإطار العلمي لنظم محاسبة الإدارة البيئية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثامن، ى ناى ر، 2011؛
- نادية عبد الحليم راضي، مساهمة النظم المحاسبية في التقرير والإفصاح عن الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة فرع البنات، جامعة الأزهر، القاهرة– مصر، العدد 19، ديسمبر 2001؛
- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005؛
- عبد الهادي منصور الدوسري، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011؛

- عبد الرزاق قاسم شحادة، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيرها في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010؛
- نوال بن عمارة، المحاسبة عن الأداء البيئي الآفاق والمعوقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر،2011؛
- خليل ابراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية نموذج مقترح، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 ؛
- طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل- العراق، العدد 92، 2012؛
- مهاوات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014-2015؛
- حنان سعيدي سياف، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية قسنطينة – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان، SCHB، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013-2014؛
- وليد ناجي الحيالي، التظرية المحاسبية، بدون طبعة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007؛
- محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2012؛
- اسماعيل محمود عبد الرحمن، محاسبة التلوث البيئي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية- مصر؛
- مسعود درواسي وآخرون، واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد بجامعة الوادي يومي 05 و06 ماي، 2013؛
- عبد الهادي الرفاعي وآخرون، التلوث البيئي الناجم عن الصناعية الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبيا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد 2، 2008.

المراجع الأجنبية :

- Roger BURRIT, Stefan Schaltegger, Eco-Efficiency in Corporate Budgeting, Environmental Management and Health Journal, Vol 12, Issue 2, 2001.
- Farghally. A, Future Studies In Environmental Accounting & Natural Resources Accounting Journal, Vol.65, No.33, 1997.

الهوامش:

[1] اسماعيل يحي التكريتي، وآخرون، معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العامة للاسمنت الشمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 6، عدد خاص بمناسبة نهاية الألفية الثالثة، 1998، ص 34.

[2] عوض لبيب فتح الله الديب، المحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية في ضوء المبادئ المحاسبية الحالية مع الإشارة إلى مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 33، ملحق العدد الثاني، سبتمبر 1996، ص 40.

[3] جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 20-21 نوفمبر، 2012، ص 78.

[4] عز الدين فكري توهامي، الإطار العلمي لنظم محاسبة الإدارة البيئية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثامن، ىناىر، 2011.

[5] نادية عبد الحليم راضي، مساهمة النظم المحاسبية في التقرير والإفصاح عن الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة فرع البنات، جامعة الأزهر، القاهرة- مصر، العدد التاسع عشر، ديسمبر 2001، ص ص 430-431.

[6] Roger BURRIT, Stefan Schaltegger, Eco-Efficiency in Corporate Budgeting, Environmental Management and Health Journal, Vol 12, Issue 2, 2001, p 158.

[7] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 41.

[8] عبد الهادي منصور الدوسري، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 17.

[9] عبد الرزاق قاسم شحادة، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيرها في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26،العدد الأول 2010، ص283 .

[10] نوال بن عمارة، المحاسبة عن الأداء البيئي الآفاق والمعوقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر،2011، ص 276 .

[11] خليل ابراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية نموذج مقترح، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر2011 ، ص 222 .

[12] طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل- العراق، العدد 92، 2012، ص ص 70-72.

[13] نفس المرجع، ص 71.

[14] عبد الرزاق قاسم شحادة، مرجع سابق، ص 71.

[15] مهاوات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014-2015، ص 57.

[16] نفس المرجع، ص ص 57-58.

[17] نفس المرجع، ص ص 58-59.

[18] حنان سعيدي سياف، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية قسنطينة – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان، SCHB، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص 62.

[19] وليد ناجي الحيالي، النظرية المحاسبية، بدون طبعة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 100.

[20] عبد الرزاق قاسم شحادة، مرجع سبق ذكره، ص 283 .

[21] محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 176-186 .

[22] خليل ابراهيم رجب الحمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-214 .

[23] فارس جميل الصوفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[24] اسماعيل محمود عبد الرحمن، محاسبة التلوث البيئي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية- مصر،ص ص 232-233.

[25] إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[26] نفس المرجع، ص 271.

[27] اسماعيل محمود عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[28] ابراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 274.

[29] مسعود درواسي وآخرون، واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد بجامعة الوادي يومي 05 و06 ماي، 2013، ص 15.

[30] Farghally. A, Future Studies In Environmental Accounting & Natural Resources Accounting Journal, Vol.65, No.33, 1997, P P 75-76.

[31] فارس جميل الصوفي وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص 228.

[32] حنان سعيدي سياف، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

[33] عبد الهادي الرفاعي وآخرون، التلوث البيئي الناجم عن الصناعية الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبيا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد 2، 2008، ص 228.

آليات تطبيق محاسبة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية وفقا للمعايير الإسلامية مقارنة بالمعايير الدولية

– تجربة بنك البركة الجزائري –

د، سماح طلحي
جامعة: العربي بن مهيدي – أم البواقي –
samah.talhi55@hotmail.fr

ملخص باللغة العربية:

في الوقت الحالي أصبحت عقود الإيجار تحظى باهتمام واسع من طرف المتعاملين الاقتصاديين نتيجة التطور التكنولـوجي الكبير للأصول الإنتاجية وارتفاع تكلفتها الرأسمالية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية عقود الإجارة المنتهية بالتمليك من خلال دراسة مفاهيم وآليات التسجيل المحاسبي لها حسب ما ورد في المعيار المحاسبي رقم (8) الصادر عن هيئـة المحاسـبة والمراجعـة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقارنته بالفكر المحاسبي التقليدي حسب ما جاء به المعيار الدولي رقم (17) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التـزام بنـك البركـة الجزائـري بشـرعية المعـاملات الخاصـة بالإيجار المنتهي بالتمليك وتكاملها مع القيود المحاسبية التي أقرها المعيار المحاسبي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: عقود الإجارة المتنهية بالتمليك، عقود الإيجار التمويلي، المعيار المحاسبي الإسلامي، المعيار المحاسبي الدولي، البنوك الإسلامية، بنك البركة الجزائري.

Abstract:

At this time, the leasing contracts have gained wide interest from economic agents owing to the major technological development of the productive assets and the high cost of them; So this study aimed to demonstrate the importance of the leasing contracts by studying the concepts and mechanisms of accounting registration from the viewpoint of Islamic thought in connection with the leasing contracts as set forth in Accounting Standard N° 8, issued by the Accounting and Audit Boards of the Islamic Financial Institutions, and comparing them with traditional accounting thought as stated in International Standard N° 17, Issued by the International Accounting Standards Committee (IASC). This study aimed also to demonstrate the commitment of the Algerian Baraka bank's legitimacy transactions Leases and integration with accounting restrictions approved by the Islamic accounting standard.

Key words:

The leasing contracts, Islamic accounting standard, International accounting standard, Islamic Banks, the Algerian Baraka bank.

مقدمة:

تعد الإجارة المنتهية بالتمليك عملية مالية في جوهرها كما في موضوعها هدفها ترقية استعمال وسائل الإنتاج المنقولة والعقارية بواسطة الإيجار وتمكين المؤسسات الإنتاجية من امتلاك هذه الوسائل من جهة، وتمكين المؤجر من تحقيق مكافأة مجزية لأمواله المستثمرة من جهة أخرى. حيث أضحت من بين التقنيات التمويلية الأكثر جاذبية وإقبالا من طرف المتعاملين الاقتصاديين والتي ظهرت كنتيجة لتنوع المنتجات المالية الإسلامية ولتضع المستأجر والمصرف الإسلامي في علاقة جديدة تبنى على أساس الشراكة.

ونظرا لأهمية واتساع نطاق العمل بالعقود المنتهية بالتمليك كان لابد على الهيئات المهنية الرقابية من الاهتمام بجميع جوانبها سواء الشرعية أو المحاسبية. الأمر الذي استلزم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي قامت بإصدار معايير محاسبية إسلامية لتنظيم الجانب المحاسبي لأنشطتها لتحقيق توافق للمعالجة المحاسبية مع أحكام الشريعة الإسلامية، لا سيما في ظل عدم توافق معايير المحاسبة الدولية مع خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية وطبيعة أنشطتها. حيث تعتبر الإجارة المنتهية بالتمليك أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الاقتصادية، فهي من جهة تجعل البنك يتفادى مخاطر التمويلات التقليدية نتيجة إفلاس المقترض أو توقفه عن دفع ديونه، وهي من جهة أخرى تسمح للمستثمرين باقتناء الأصول الضرورية لممارسة أنشطتهم دون الحاجة إلى تجميد مبالغ ضخمة، والاكتفاء بدلا من ذلك بدفع أقساط إيجارية تنتهي بتملك الأصل المطلوب. وفي ظل التوجه نحو معاملات شرعية تتاح فرصة كبيرة أمام بنك البركة الجزائري لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الزبائن الأمر الذي يستلزم ضرورة دراسة الإشكالات المطروحة حول تطبيق الصيغ الإسلامية وخاصة الإجارة المنتهية بالتمليك والبحث عن الحلول والتكييفات الفقهية والمحاسبية الضرورية لنجاحها. وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما هو دور المعايير المحاسبية الإسلامية في وضع أسس المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك مقارنة بالمعايير الدولية، ما واقع تطبيق ذلك على مستوى بنك البركة الجزائري؟

من أجل الإجابة على التساؤل السابق والإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- ❖ يختلف عقد الإيجار التمويلي المطبق لدى المؤسسات المالية التقليدية عن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك المطبق لدى المصارف الإسلامية بالرغم من التشابه الذي يظهر عليهما من حيث الشكل والهدف.
- ❖ توجد اختلافات جوهرية في أسس وعمليات التسجيل المحاسبي للبيانات المالية المتعلقة بعقود الإجارة المنتهية بالتمليك بين كل من المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17.
- ❖ يعتمد بنك البركة الجزائري عند تسجيله المحاسبي لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك على أسس التي وضعها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8.

كما يمكننا اختصار الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- دراسة وتحليل جوانب كل من المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 والمتعلق بعقود الإجارة المنتهية بالتمليك والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 المتعلق بعقود الإيجار التمويلي.
- استنباط معالم الاختلاف والتشابه بين المعياريين السابقين فيما يخص المعالجة المحاسبية لهذا النوع من العقود على مستوى الدفاتر المحاسبية للمؤسسات المالية المؤجرة سؤاء التقليدية منها أو الإسلامية.
- دراسة وتحليل واقع التطبيق العملي للتسجيل المحاسبي لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك على مستوى بنك البركة الجزائري ومدى التزامه بالمعيار المحاسبي رقم 8.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة والإجابة على التساؤل الجوهري وكذا اختبار فرضيات الدراسة، استعنا بكل من المنهج الوصفي التحليلي بهدف عرض وتحليل كل جوانب الإطار المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وكذا الإجارة المنتهية بالتمليك حسب المعايير الدولية والإسلامية وواقع تطبيق ذلك على مستوى بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي الذي استعنا به من أجل الكشف عن أهم أوجه التطابق والاختلاف بين المعياريين المحاسبيين السابقين. حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

أولا . ماهية الإجارة المنتهية بالتمليك

ثانيا. الإطار المحاسبي لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعايير الإسلامية والدولية

ثالثا. واقع التطبيق المحاسبي للإجارة المنتهية بالتمليك ببنك البركة الجزائري

أولا . ماهية الإجارة المنتهية بالتمليك

تعتبر عقود الإجارة المنتهية بالتمليك من العقود التي ظهرت حديثا كنتيجة لتطور وتطور الممارسات التقليدية في الفكر الاقتصادي والمالي لعقد الإيجار التمويلي وتزامنا مع نشأة المصارف الإسلامية، وعندها برزت الممارسات الشرعية لكثير من الصيغ الإسلامية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلاميين حينها ظهر التطبيق الشرعي المراعي للضوابط الشرعية لمفهوم الإجارة بشكل عام ومفهوم الإجارة المنتهية بالتمليك بشكل خاص تفاديا لكل المخالفات الشرعية في عقد التأجير التمويلي، لذا سنقوم في هذا الجزء بعرض مفهوم هذه العقود والضوابط التي تجعل منه عقودا شرعية، بالإضافة إلى دراسة أنوعها وصورها المختلفة وكذا أهم الخصائص التي تميزها عن باقي عقود الإجارة الأخرى.

1. تعريف عقد الإجارة المنتهية بالتمليك ومشروعيته

يعرف الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية التأجير المنتهي بالتمليك بأنه وسيلة تمويلية تجمع بين صيغة البيع وصيغة التأجير، ويقوم على أساس اتفاق طرفين على بيع أحدهما للآخر سلعة معينة، ويحددان قيمتها نهائيا، إلا أن هذه العلاقة لا تحدث آثارها فتنتقل ملكية السلعة المبيعة إلى المشتري الجديد مباشرة ، ولكن تظل العلاقة بينهما محكومة بقواعد عقد الإجارة لحين إتمام المشتري سداد أقساط إيجارية تعادل قيمة ثمن المبيع المتفق عليه، كما تعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها، ويتم التمليك بإحدى الطرق المبينة في المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 [1].

ومما هو واضح للعيان أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك هو عقد مركب يجمع بين عقدين هما الإجارة والبيع، وهو ما لا يجوز شرعا حيث أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن صفقتين في صفقة واحدة، الأمر الذي أدى بالعلماء القائمين على إرسال قواعد الاقتصاد الإسلامي بوضع شروط تكييف فقهي لهذا العقد. حيث أجازت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية صيغة الإجارة بالتمليك إذا التزم المتعاقدان بالشروط التالية [2]:

❖ الفصل التام بين عقد الإجارة عن عقد البيع فلن يكون هناك عقدين في عقد واحد فهما مختلفان في الحكم متنافيان فيه، فالبيع يوجب انتقال العين بمنافعها إلى المشتري، وحينئذ لا يصح عقد الإجارة على البيع لأنه ملك المشتري، والإجارة توجب انتقال منافع العين فقط إلى المستأجر، والبيع مضمون على المشتري بعينه ومنافعه، فتلفه عليه عينا ومنفعة إلا أن يحصل من المستأجر تعد أو تفريط، لذا يتم فصلهما إلى:

➢ عقد إجارة بعوض نظير الانتفاع بالأصل الثابت، وهو من عقود المعاوضات الجائزة شرعا على النحو المحدد.

➢ عقد وعد بالبيع من قبل المصرف الإسلامي في نهاية مدة عقد الإجارة أو قبلها، وقد يكون هذا الوعد ملزم أو غير ملزم.

❖ يجب أن تكون الأجرة تقدر سنويا أو شهريا بمقدار مقسط يستوفي به قيمة المعقود عليه، ويعده البائع أجرة من أجل أن يتوثق بحقه حيث لا يمكن للمشتري بيعه، فإن أعسر المستأجر في القسط الأخير مثلا سحبت منه العين باعتبار أنها مؤجرة ولا يرد عليه ما أخذ منه بناء على أنه استوفى المنفعة، ولا يخفى ما في هذا العقد من الظلم .

❖ ضبط مدة الإجارة وتطبيق أحكامها في تلك المدة.

❖ يجب أن تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر لا على المستأجر طوال مدة الإيجار ...إلخ

❖ يجب نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية مدة العقد بكامل هيئتها أو بأي صورة أخرى من صور نقل الملكية وهذا إذا روعيت الضوابط الخاصة بتنفيذ وعد سابق بين المالك والمستأجر.

ومما سبق نستخلص أن الإجارة المنتهية بالتمليك هي عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما لآخر أصلا معينا مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة تنتقل بعدها ملكية الأصل للمستأجر عند سداده لأخر قسط بعقد جديد، فبعد أن زالت جميع التحفظات التي أثيرت لدى أكثر الفقهاء المعاصرين حول هذه العقود بمجرد قيام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وضع الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لمنع التداخل بين أحكام الإجارة وأحكام البيع، أصبحت الإجارة المنتهية بالتمليك من أهم أدوات الاستثمار الحديثة التي طبقتها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بنجاح.

2. *أنواع وصور عقود الإجارة المنتهية بالتمليك*

عرف تطبيق المصارف والمؤسسات المالية للعقود المنتهية بالتمليك تطورا ملحوظا منذ البداية متخذة بذلك أشكالا وصورا متعددة بما يتوافق مع رغبات زبائنها المختلفة، حيث صنف المعيار المحاسبي الإسلامي هذه الأخيرة في الفقرة رقم 13 إلى[3]:

1.2. الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة.

يصاغ العقد على أنه عقد إجارة يتملك فيه المستأجر منفعة العين المؤجرة مقابل أجرة معلومة في فترة محددة، لكن مع وعد بالهبة في نهاية مدة الإجارة وبعد سداد جميع الأقساط المنصوص عليها، وهذا ما نص على جوازه مجمع الفقه الإسلامي

2.2. الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي

ويعنى ذلك أن ينص في العقد على المستأجر إذا سدد ما عليه دون تأخير فله حق تملك العين المؤجرة ملكية تامة بثمن رمزي في نهاية مدة العقد، وبالتأمل في هذه الصورة نلاحظ أن الأقساط الإيجارية هنا تعادل ثمن الأصل مع هامش ربح ارتضاه المؤجر، حيث يمكن للمستأجر أن يتضرر في حالة عدم تمكنه من سداد كامل الثمن فيفسخ عقد الإجارة عندها ويفوت عليه تملك العين التي كان يرغب في تملكها ، وتفوت عليه الأقساط الكبيرة التي هي أكثر من أجرة المثل، والتي دفعها أملا في تملك العين، الأمر الذي يفصح بصورة واضحة من أن المقصود هو عقد بيع وليس عقد إجارة ثم عقد بيع.

3.2. الإجارة المنتهية بالتمليك بعد تسديد القسط الأخير

يصبح المستأجر مالكا للشيء المؤجر تلقائيا بمجرد سداد القسط الأخير دون حاجة إلى إبرام عقد جديد.

وهذه الصورة فيها نوع من الغموض، فهناك من يرى أنها بيع تقسيط معلق على سداد الأقساط (كامل الثمن)، أي إيجار ساتر للبيع (إجارة في الصورة وبيع في الحقيقة)كما أن هناك من يرى أن هذه الصورة هي عقد إجارة مع بيع معلق على سداد كامل الثمن، أو عقد إجارة مع هبة معلقة على سداد كامل الثمن.

4.2. الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي.

في هذا النوع من الإجارة المنتهية بالتمليك يتفق البنك مع المستأجر بأن يقوم هذا الأخير بشراء نسبة من الأصل المؤجر الذي يملكه البنك بمبلغ نقدي أو مؤجل، ثم يؤجر البنك ما يملكه إلى العميل مع بيع تدريجي لحصة البنك إلى أن ينتهي العقد بتمليك المستأجر كل العين المؤجرة.

3. خصائص ومميزات عقود الإجارة المنتهية بالتمليك

للإجارة المنتهية بالتمليك وفق وجهة النظر الإسلامية بعض الخصائص التي تميزها عن الإيجار التمويلي التقليدي، نورد أهمها في النقاط التالية [4]:

- تتطلب الإجارة المنتهية بالتمليك إطفاء كاملا لقيمة الأصل أو جزء منها خلال مدة العقد- أي أن مجموع دفعات الإجارة المتفق عليها تغطي كامل أو جزء مهم من تكلفة الأصل، وهو ما سيحقق للمؤجر العائد المناسب على رأسماله المستثمر
- يتحمل المستأجر جزء من النفقات المتعلقة باستعمال الأصل كالصيانة التشغيلية والدورية أما الصيانة الأساسية للأصل والتي يتوقف عليها بقاء المنفعة فتقع على عاتق المؤجر
- يتحمل المؤجر مصاريف التأمين والضرائب العقارية خلال فترة الإجارة وذلك باعتباره المالك الفعلي للأصل المؤجر

- عقد الإجارة المنتهية بالتمليك عقد لازم لا يمكن إلغاؤه إلا بموافقة الطرفين، حيث يحق للمستأجر الانفراد بفسخه في حالة التلف الكلي أو الجزئي للأصل دون تعد أو تقصير منه
- عقد الإجارة المنتهية بالتمليك يحقق مرونة أكبر في تقدير أقساط الأجرة مقارنة بأقساط القروض في التمويل التقليدي، فالمصرف الإسلامي يركز على تحليل قدرة التدفقات النقدية على الوفاء بالتزامات المستأجر
- يحقق عقد الإجارة المنتهية بالتمليك مزايا ضريبية لأن أقساط الإجارة نفقات تخصم من الأرباح الخاضعة للضرائب
- لا يؤثر هذا العقد في القدرة الائتمانية للمستأجر لأن الالتزامات الناشئة عنه تكيف على أنها إحدى مصروفات التشغيل، وهذا يتيح له الاستفادة من وسائل التمويل التقليدية الأخرى
- إن تمليك المعدات المؤجرة للمستأجر بعد سداد كامل الأقساط بموجب عقد الإجارة المنتهي بالتمليك يوفر على المؤجر الكثير من التكاليف فيما لو كانت هذه المعدات تحتاج إلى تفكيك وإرجاع إليه
- سهولة حصول المستأجر على الأصول التي يحتاجها بأقساط تنتهي فيما بعد إلى التمليك وذلك دون الحاجة إلى كثير من الضمانات التي تشترط في بيع التقسيط كالكفيل.
- تجنب المؤجر مزاحمة غيره من غرماء المستأجر في العين المؤجرة في حالة إعسار المستأجر أو إفلاسه، لأن العين المؤجرة لا تزال في ملك المؤجر فيستردها، بخلاف بيع التقسيط الذي يكون دينا على المشتري فيؤدي إلى مزاحمة الغرماء
- تجنب المستأجر دفع الضرائب العقارية التي قد تفرض على الملاك في بعض الأنظمة.

ثانيا. المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية وفق المعايير الإسلامية والدولية

نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها عقود الإجارة في حياتنا العصرية وما تقدمة من خدمات وفوائد كثيرة للأفراد والمؤسسات على حد سواء، دفع بالمنظمات والهيئات المهنية إلى الاهتمام بها، وذلك من خلال إصدار كل من هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 الخاص بعقود الإيجار وكذا إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار المحاسبي رقم 8 الخاص بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك. حيث تناول المعياران المعالجة المحاسبية لهذه العقود من خلال قياسها وإثباتها في كل من دفاتر المستأجر والمؤجر. حيث سنسلط الضوء في هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل طرق التسجيل المحاسبي للعقود المنتهية بالتمليك في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بصفتها مؤجرا وفقا للمعيار والدولي وكذا الإسلامي بالإضافة إلى المقارنة بينهما.

1. الإطار المحاسبي لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك وفقا للمعيار المحاسبي الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1417هـ - 1996م المعيار المحاسبي رقم 8 بعنوان: الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بدءا من الوعد بالاستئجار في حالة وجود وعد وانتهاء بإعادة العين المؤجرة في الإجارة، أو تمليكها في الإجارة المنتهية بالتمليك، كما يهدف أيضا إلى بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لإحكام عملية التطبيق المحاسبي لهذه الصيغة ومنع التداخل بين أحكام البيع وأحكام الإجارة المختلفة.

1.1. الأسس والمعالجات المحاسبية في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة

تقاس الموجودات المؤجرة بالتكلفة التاريخية وتشمل ثمن الشراء مضافاً إليه التكاليف اللازمة لاقتناء الأصل، وتعالج التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد بتوزيع ذو الأهمية النسبية على مدة العقد حسب الأسس المتبعة في توزيع مصروفات الإجارة وإلا فتثبت لمصروفات للفترة المالية، وحسب هذا الصنف تنتقل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر في نهاية عقد الإجارة بدون مقابل إذا التزم بسداد أقساط الإجارة وذلك وفقا لما يلي [5]:

❖ **عند حساب قسط الاهتلاك**: لا يتم خصم أي قيمة متبقية للأصول المؤجرة في نهاية العقد حيث توهب إلى المستأجر وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي :

المدين	الدائن	البيـــــــــــــــــان
Xx x		من حـ/ مخصص اهتلاك الموجودات المنتهية بالتمليك
	Xx x	الى حـ/ موجودات مؤجرة المنتهية بالتمليك
		عند نقل الملكية عن طريق الهبة

❖ **عند فوات الانتفاع بالأصل المؤجر قبل التمليك**: يحسب الفرق بين الأجرين أي الأجرة المدفوعة فعلاً والأجرة العادلة التي كان يجب أن يتحملها المستأجر، حيث يعتبر الفرق خسارة يتحملها المصرف الإسلامي المؤجر وتظهر في قائمة الدخل. وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

المدين	الدائن	البيـــــــــــــــــان
Xx x		من حـ/ الأرباح والخسائر أو حـ/ أرباح (خسائر) الاستثمار
	Xx x	إلى حـ/ الحسابات الجارية (المستأجر)
		إثبات وإقفال قيمة الفروق في قائمة الدخل باعتبارها خسارة

1.2. الأسس والمعالجات المحاسبية في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بسعر رمزي وغير رمزي

في هذه الحالة يقوم المستأجر بشراء الأصل المؤجر في نهاية أجل عقد الإجارة بثمن رمزي يتفق عليه حيث تسجل الأصول المؤجرة وتعالج الإيرادات والمصروفات بنفس الطريقة المتبعة في حالة الهبة، مع مراعاة خصم ثمن البيع الرمزي وغير الرمزي في نهاية مدة العقد عند تحديد قيمة الاهتلاك، وعند انتهاء مدة الإجارة فإذا سدد المستأجر جميع الأقساط وتم شراء الأصول تنتقل إليه ملكية الأصول المؤجرة وتقفل الحسابات المتعلقة بالإجارة حيث يسجل هذا النوع من العقود محاسبيا وفقا للحالتين التاليتين:

❖ **في حالة عدم التزام المستأجر بالوعد**: تثبت الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحصيلها وإذا قلت هذه القيمة عن صافي القيمة الدفترية يعترف بالفرق خسارة في نفس الفترة المالية كما يلي [6]:

المدين	الدائن	البيـــــــــــــــــان
		من مذكورين
XXX		حـ/ أرباح وخسائر أو حـ/أرباح (خسائر) الاستثمار/إجارة
XXX		حـ/ موجودات مقتنية بهدف التأجير
XXX		حـ/ مخصص الاهتلاك
	XXX	إلى حـ/ موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك
		إثبات الفرق بين القيمة البيعية والرصيد الدفتري في قائمة الدخل (حالة خسارة)

❖ **في حالة التزام المستأجر بالوعد:** يثبت الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة النقدية المتوقع تحصيلها ذمماً على المستأجر كما يلي:

المدين	الدائن	البيـــــــــــــــــان
		من مذكورين
XXX		حـ/ ذمم المستأجر
XXX		حـ/ موجودات مقتنية بهدف التأجير
XXX		حـ/ مخصص الاهتلاك
	XXX	إلى حـ/ موجودات مؤجرة منتهية التمليك
		إثبات الفرق بين القيمة البيعية والرصيد الدفتري في قائمة الدخل (حالة خسارة)- ملزم

ويرى الفقهاء أنه من الأفضل تنفيذ الحالة الأولى وذلك لأن سياسة الوعد الملزم تقتصر على طرف واحد وهو المؤجر في حين يكون الطرف الآخر مخير وذلك لتجنب المواعدة الملزمة الممنوعة شرعا.

3.1. الأسس والمعالجات المحاسبية في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة

عندما يقرر المستأجر شراء الأصول المؤجرة قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمن يعادل بقية الأقساط الإجارة تنتقل إليه الملكية، حيث يقيد الفرق بين صافي الرصيد الدفتري وثمن البيع والذي قد يمثل ربحا أو خسارة وفقا للشكل التالي [7]:

المدين	الدائن	البيـــــــــــــــــان
		من مذكورين
XXX		حـ/ الصندوق أو الحسابات الجارية (المستأجر)
XXX		حـ/ مخصص الاهتلاك
	XXX	حـ/ أرباح وخسائر أو حـ/أرباح (خسائر) الاستثمار / الإجارة

	XXX	حـ/ موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك
		إثبات ربح رأسمالي (أو خسارة) ناتج عن عملية البيع

4.1. الأسس والمعالجات المحاسبية في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي

في هذا لنوع من الإجارة يتم بيع الأصل المؤجر إلى المستأجر بالتدريج إلى أن يتملكه بالكامل مع الالتزام حينها بإجراء عقد بيع منفصل عن عقد تأجير ذلك الأصل، إذ لا تختلف المعالجة المحاسبية عما سبق إلا في حالة البيع حيث يتم مراعاة ما يلي [8]:

- جعل حساب المؤجر مدينا بقيمة الجزء المباع وإنقاص قيمة الأصول المؤجرة.
- حصة المؤجر من إيرادات الإجارة = (قيمة مساهمة المؤجر لحظة تحقق الإيراد ÷ قيمة الأصل المتفق عليها عمد البيع)× إيرادات الإجارة
- مصاريف صيانة الأصول المؤجرة يتحملها المؤجر حسب حصص الملكية مثلما هو موضح في المعادلة السابقة
- تثبت الحصة المباعة خصماً من الموجودات المؤجرة مع الاعتراف في قائمة الدخل بالربح أو الخسارة الناتج من الفرق بين صافي القيمة الدفترية للحصة أو الحصص المباعة وثمن البيع.
- في نهاية السنة المالية تهتلك تلك الأصول حسب السياسة المتبعة لدى المؤجر مع خصم ثمن الحصص المباعة عند تحديد قسط الاهتلاك.

أما إذا تراجع الزبون عن شراء الأجزاء المتبقية تعالج كما ذكرنا سابقا مع مراعاة ما إذا كان العقد ملزما أو لا. وعند انتهاء مدة عقد الإجارة وسداد أقساط الإجارة وثمن بيع جميع الحصص تقفل الحسابات المتعلقة بالإجارة بالبيع التدريجي.

2. الإطار المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي

يعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقد الإيجار تمويليا وليس تشغيليا من خلال الاعتماد على معيار نقل المنافع والمخاطر وتحقق الشروط الآتية [9] :

- نقل الملكية للمستأجر عند نهاية فترة العقد.
- تضمن العقد خيار الشراء التفاوضي الذي تقل فيه قيمة شراء الأصل المؤجر عن القيمة العادلة.
- تغطي فترة الإيجار جل العمر الاقتصادي للأصل المستأجر مع جواز نقل الملكية للمستأجر.
- تكون القيمة الحالية في بداية الإيجار أكبر من أو تساوي القيمة العادلة للأصل المستأجر بعد خصم المنح والضرائب مع جواز نقل الملكية للمستأجر.

وقد أضاف هذا المعيار للشروط السابقة إمكانية بإلغاء المستأجر للعقد مع تحمله للخسائر، بالإضافة إلى تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي وإتاحة القدرة على الاستمرار في الاستئجار لمدة إضافية للمستأجر بإيجار أقل من إيجار المثل في السوق **IASC,IAS.17(1997)** .

ويلاحظ أن المعيار الأمريكي حدد شروطاً إضافية تصنف عقد الإيجار كعقد تمويلي في حين لم يفرق المعيار الدولي بين وجهة نظر المؤجر والمستأجر في شروط رسملة عقود الإيجار . وبالنسبة لشروط رسملة عقود الإيجار اختلف المعيارين في شرط نسبة مدة العقد إلى العمر الاقتصادي ونسبة القيمة الحالية للحد الأدنى إلى القيمة السوقية العادلة للأصل عند التعاقد.

أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي أن التسجيل المحاسبي في دفاتر المؤسسات المالية والبنوك المؤجرة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي [10] :

- وجوب تسجيل الأصول المؤجرة بموجب عقد الإيجار التمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها كذمم مدينة بمقدار مساوي لصافي الاستثمارات في عقد الإيجار.
- اعتبار دفعة الإيجار المستحقة القبض من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي لتعويض المؤجر عن استثماره وخدماته يعكس نسبة عائد دوري ثابت على صافي استثمار المؤجر فيما يتعلق بعقد الإيجار التمويلي.
- تتم مراجعة تقديرات القيم المتبقية غير المضمونة للأصل عند حساب إجمالي استثمار المؤجر في عقد الإيجار، وإذا كان هناك انخفاض في تقديراتها فإنه يتم تعديل توزيع الدخل على فترة العقد ويتم الاعتراف بأي انخفاض في المبالغ المستحقة.
- وجوب تقييد المؤسسة المؤجرة للربح والخسارة في قائمة الدخل حسب سياسة المبيعات التي تنتهجها كما ورد في الفقرات من (41) إلي (45) من هذا المعيار
- اعتبار تكاليف التأمين، التفاوض ... الخ تكاليف مباشرة تحمل لدخل التمويل ويتم تسجيلها في قائمة الدخل وتوزع على مدى فترة الإيجار المنصوص عليها في العقد.

3. المقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي والمعيار المحاسبي الإسلامي .

اختلف كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 الخاص بعقود الإيجار التمويلي والمعيار الإسلامي رقم 8 المتعلق بعقود الإجارة المنتهية بالتمليك بشأن القياس والإفصاح المحاسبيين لهذه العقود في جوانب عديدة، نلخصها أهمها في النقاط التالية [11] :

- تقاس قيمة الأصول المؤجرة حسب المعيار الإسلامي في دفاتر المؤجر بتكلفتها التاريخية بينما لا تظهر في دفاتر المستأجر وذلك انسجاما مع الفلسفة التي ينتهجها المعيار وهي معاملة أصول الإجارة المنتهية بالتمليك خلال العقد مع وجود وعد بالتمليك في نهاية المدة. في حين انتهج المعيار الدولي منهجا مغايرا تماما يقوم على رسملة الأصول المؤجرة في دفاتر المستأجر مع إثباتها بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار بعد استبعاد الضرائب ومصاريف الصيانة والتأمين، أما في دفاتر المؤجر فيستبعد حساب الأصل المؤجر ليحل محله حساب مدينو عقود الإجارة بقيمة إجمالي الاستثمار والتي تساوي مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار بعد استبعاد الضرائب ومصاريف الصيانة والتأمين وأية قيمة متبقية عن وجدت.

❖ تهتلك الأصول المؤجرة حسب المعيار الإسلامي في دفاتر المؤجر وفقا لسياسة الاهتلاك التي يتبعها في اهتلاك بقية أصوله الثابتة في نهاية كل سنة مالية يشملها عقد الإجارة على عكس ما ينص عليه المعيار الدولي. حيث يتم اهتلاك الأصول المؤجرة في دفاتر المستأجر وفقا لسياسة الاهتلاك التي ينتهجها، وفي حال تم التأكد من أن الأصل سيؤول للمستأجر في نهاية المدة فإن قسط الاهتلاك يتم حسابه على أساس العمر الإنتاجي للأصل كما يعتبر مصروفا يحمل على قائمة دخل المستأجر. ونظرا لأن المعيار المحاسبي الإسلامي تحكمه ضوابط شرعية من عدم جواز اعتراف المستأجر بما لا يملك ومن هنا تعد الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بالتدريج هي الأفضل حيث انها تراعي الضوابط الشرعية والمحاسبية والتي تنعكس على مستخدمي القوائم المالية لكل من المنشأة المستأجرة والمصرف المؤجر حيث تظهر بحقيقة المركز المالي لكل منهما.

❖ ينص المعيار الدولي بالنسبة لدفعات الإيجار على وجوب تجزئتها إلى العائد على صافي الاستثمار (حاصل ضرب صافي الاستثمار بمعدل الفائدة للمؤجر) وإلى القيمة المستردة من صافي الاستثمار (دفعة الإيجار مطروحا منها إيراد الفوائد المكتسبة). أما المعيار الإسلامي فلم يؤيد فكرة تجزئة الدفعات بل يعتبرها إيرادا للمؤجر ومصروفا للمستأجر مع ملاحظة أن إيرادات الإجارة للمؤجر تتناقص بنسبة ما يمتلكه المستأجر من حصص في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي.

❖ حسب المعيار الإسلامي تعالج التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد بتحميلها على قائمة دخل المؤجر والمستأجر بالنسبة المتفق عليها بينهما. في حين ينص المعيار الدولي على تحميلها على كل من المؤجر والمستأجر بالنسبة المتفق عليها بينهما، فبالنسبة للمؤجر تحمل على قائمة الدخل للفترة التي حدثت فيها أو توزع على مدة عقد الإيجار. أما بالنسبة للمستأجر فيتم إدخالها كجزء من المبلغ المعترف به كأصل أي تضاف إلى القيمة المرسملة للأصل المستأجر.

❖ نص المعيار الإسلامي على معالجة مصاريف الصيانة وإصلاح الأصول المؤجرة كمصاريف إيرادية تحمل على قائمة دخل المؤجر للقترة المالية التي حدثت فيها وإذا كانت معتبرة فإنه يتم تكوين مخصص إصلاح يحمل بالتساوي على قائمة الدخل خلال فترة الإجارة باستثناء حالة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي حيث يجب أن تكون المصاريف بنسبة حصص الملكية لكل من المؤجر والمستأجر. أما المعيار الدولي فلم يتطرق إطلاقا إلى المعالجة المحاسبية لهذا النوع من المصاريف.

❖ لم يتطرق كل من المعيار الدولي والإسلامي إلى المعالجة المحاسبية لمصاريف الضرائب والتأمين على الأصول المؤجرة. إلا أنه يوجد اختلاف جوهري بينهما ففي حين انتهج المعيار الدولي منهجا قائما على أساس رسملة الأصول المؤجرة المنتهية بالتمليك في دفاتر المستأجر فإن المعيار الإسلامي خالفه تماما واعتبرها أصول تشغيلية خلال فترة الإجارة مع وجود وعد بتمليك الأصل المؤجر للمستأجر في نهاية مدة الإجارة بشرط تسديده لكافة التزاماته اتجاه المؤجر ضمانا لعدم ضياع حقوقه وهو ما ينسجم مع فلسفة المعيار الإسلامي.

ثالثا. واقع التطبيق المحاسبي لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك ببنك البركة الجزائري

يعد بنك البركة الجزائري من التجارب الرائدة في الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية حيث أصبح يشكل متنفسا للمواطن الجزائري ومخرجا له من الوقوع في كبيرة الربا، لاسيما وأن البنك يضع في صلب اهتماماته احترام

تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تشكيلة متنوعة من المنتجات وخدمات مصرفية إسلامية أثبتت نجاحها عبر العالم كالمرابحة، المشاركة، الاستصناع، السلم، وخاصة الإجارة المنتهية بالتمليك التي أصبحت تحتل الثانية مباشرة بعد المرابحة من حيث الإقبال والتعامل بها، الأمر الذي استوجب ضرورة الاهتمام بجميع جوانب هذه العملية سواء الشرعية منها وخاصة المحاسبية، وهو ما سنسلط عليه الضوء هنا من حلال التطرق إلى طريقة ممارسة بنك البركة لهذه العملية وشروط ها وكذا طرق المعالجة المحاسبية لهذه العقود في دفاتر البنك.

1. تعريف بنك البركة الجزائري

هو بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تم إنشاؤه في 1990/05/20، على شكل شركة ذات أسهم تخضع لأحكام قانون النقد والقرض رقم 90-10 ولقوانينها الداخلية، يساهم البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية ذات الجدوى الاقتصادية بتوجيه نشاطه لكافة المتعاملين الاقتصاديين الصناعيين، المستوردين، التجاريين والحرفيين، حيث يعمل البنك جاهدا لتلبية حاجيات التمويلية لهؤلاء المتعاملين من خلال استخدام صيغ تمويلية مختلفة: كالمرابحة، الاستصناع، السلم، المضاربة، المشاركة، والإيجار التمويلي وهذا الأخير هو موضوع بحثنا.

2. ممارسة بنك البركة الجزائري للإيجار التمويلي

لقد كان بنك البركة الجزائري السباق إلى ممارسة الإيجار التمويلي في الجزائر قصد الاستجابة لطلبات التمويل الواردة من زبائنه، والمتعلقة بمجال الاستثمار في المنقولات والعقارات وذلك في غياب أي إطار قانوني وتنظيمي يسير هذا النوع من النشاط التمويلي، وهذا ما جعل البنك يتعرض لمشاكل تتعلق بإرساء عقود التأجير التي يبرمجها على دعائم قانونية واضحة تكفل حماية حقوقه كممول، مثل ما هو معمول به في الدول التي يمارس فيها قرض الإيجار. ومع صدور الأمر 96-09 المتعلق بقرض الإيجار سارع بنك البركة الجزائري للتكيف مع هذا الإطار القانوني الجديد للحد من المشاكل التي كان يتعرض لها نتيجة غياب الإطار القانوني والتنظيمي. ويوضح الجدول رقم 01 ممارسة هذا البنك للإيجار التمويلي بين النظري والتطبيقي.

جدول رقم 01: عقد الإيجار التمويلي بين النظري والتطبيق لدى بنك البركة الجزائري

التعيين	عقد الإيجار التمويلي نظريا	عقد الإيجار التمويلي تطبيقيا
المساهمة المالية الأولى من المستأجر	غير موجود (تمويل 100٪)	موجودة يساهم المستأجر بنسبة قد تصل إلى قيمة 50٪.
الضمانات	تشكل الأصل المؤجرة ضمانا كافيا للمؤجر	يفرض البنك ضمانات إضافية غالبا رهن عقاري
الخيارات الثلاثة	موجودة : – إعادة الأصل – تجديد العقد – شراء الأصل	يمارس البنك قرض الإيجار المنتهى بالتمليك فقط
الأنواع الممارسة	كل الأنواع	قرض الإيجار المالي المحلي للمنقولات أكثر منه للعقارات
خطر التقدم التكنولوجي	وجود إمكانية تفادي خطر التقادم التكنولوجي للأصل بإعادته للمؤجر وجلب آخر أكثر حداثة	عدم وجود الإمكانية
المدة	ترتبط عادة بمدة الاهتلاك المسموح بها من إدارة الجباية وبمدة الحياة الاقتصادية للأصل	تحدد المدة إلى أقل من مدة الحياة الاقتصادية للأصل
القسط	يشمل :	يشمل كذلك :

	– اهتلاك جزء من رأس المال – جزء من الأرباح – جزء من مصاريف التسيير والخدمات الملحقة	– اهتلاك جزء من رأس المال – جزء من الأرباح – جزء من مصاريف التسيير والخدمات الملحقة
المعدل	أكبر بقليل من معدل القرض المتوسط–	معدل مرجعي للسوق المالية
الصيانة والتأمين	تتوقف على نوع قرض الإيجار وعلى رغبة أطراف العقد	*يتحملها المستأجر كاملة ولوحده*
الضرائب والرسوم	تتوقف على نوع قرض الإيجار وعلى رغبة أطراف العقد	يتحملها المستأجر كاملة ولوحده

المصدر :وثائق من بنك البركة

وبعد هذه المقارنة نلاحظ وجود اختلافات كثيرة بين ما هو مقرر وما هو مطبق ولعل هذا ما يفسره [12]:

➢ رغبة البنك في تقاسم المخاطر، تحسيس المستأجر، تحقيق نوع من شراكة الأموال وتحديد عدد طلبات التمويل الواردة من الزبائن للتمكن من تلبيتها جميعها، حيث يقوم البنك بفرض مساهمة مالية أولية من طرف المستأجر قد تصل إلى 50٪ من قيمة النفقة الاستثمارية، أما عن وجود ضمانات إضافية فإن هذا الأمر ليس حكرا على بنك البركة الجزائري، إنما يمارس أيضا من قبل غيره من المصارف، وهذا راجع إلى نقص مستوى الثقة وصعوبة تقييمها من جهة ورغبة في الوصول بهذه العملية حتى نهايتها والرفع من مستوى حرص المستأجر لكونه قدم ضمانات إضافية من جهة أخرى؛

➢ غالبا ما تنتهي العقود المبرمة مع بنك البركة الجزائري بالتمليك وهي الحالة التي يرفع فيها المستأجر الخيار وبذلك يصبح قرض الإيجار ماليا وهذا لسببين:

❖ اقتصار نشاط بنك البركة الجزائري على التمويل دون الخوض في المشاكل التقنية المرتبطة بسوقي العقار والمنقول

❖ عملية إعادة الأصل للبنك تثير بعض المتاعب عند إعادة بيع العين وتسويقها بسبب انعدام سوق منظمة للقرض تسهل إعادة بيع العين المؤجرة، لكي يضمن دوران رؤوس أمواله ويحقق سيولة دائمة

➢ يقوم بنك البركة الجزائر بتحديد مدة الإيجار بصفة تمكنه من استرجاع سريع لأمواله المستثمرة، وغالبا ما لا يستجيب البنك لرغبات المستأجرين في قبول مدة طويلة تعادل العمر الحقيقي للأصل.

3. شروط عقد الإيجار التمويلي لدى بنك البركة الجزائري

إن عقد الإيجار التمويلي للمنقولات وغير المنقولات يكتب ويحضر من طرف بنك البركة الجزائري ثم يوقع من طرف مدير الوكالة والعميل، حيث تحتوي هذه الاتفاقية على شروط عامة وخاصة كتعيين الأصول المراد استئجارها، مدة العقد، المبلغ المستحق لتسديد الأقساط، شروط وإجراءات التسليم، خيار الشراء، الضمانات المطلوبة، التأمين على الأصل، وفي هذا الصدد يجب مراعاة جملة من الشروط التي يضعها بنك البركة الجزائري قصد ممارسة عملية الإيجار التمويلي وفق الاعتبارات الشرعية على غرار المصارف الإسلامية الأخرى وهي [13]:

➢ أن تكون العين المؤجرة معروفة ومقبولة بين المتعاقدين ومقدورة التسليم؛

➢ أن تكون العين المؤجرة مما يدوم بعد الانتفاع منها؛

- ملكية المؤجر للمنفعة موضوع عقد الإيجار؛
- معرفة مدة الإيجار والأقساط الايجارية واجبة الدفع؛
- يمكن دفع أقساط الإيجار حسب ما يتفق عليه المتعاقدان في بداية الفترة أو نهايتها؛
- يمكن للمتعاقدين الاتفاق على أقساط أو فترات إيجار جديدة أثناء مدة العقد؛
- لا يتحمل المستأجر تبعية اهتلاك، تلف أو ضرر العين المؤجرة إلا إذا ثبت أن ذلك كان بسبب تقصيره؛
- يقع على عاتق المستأجر واجب صيانة العين المؤجرة بالرعاية المطلوبة؛
- يمكن إعادة تأجير العين المؤجرة من قبل المستأجر؛
- يمكن تأجير العين المستأجرة لبائعها الأصلي.

4. مراحل سير عملية الإيجار التمويلي على مستوى بنك البركة الجزائري

تسير عملية الإيجار التمويلي لدى بنك البركة الجزائري بينه وبين المستأجر وفقا للمراحل التالية [14]:

- يقوم زبون البنك أولا باختيار الأصل الذي يريد اقتناءه لدى مورد ويتفاوض معه على جميع الشروط (التقنية، التجارية، المالية) ثم يتفق معه على شروط عقد الشراء
- يقوم البنك بدراسة الملف وبعد الموافقة عليه يبرم العقد مع المورد ويستلم المستأجر الأصل نيابة عنه طبقا للشروط المنصوص عليها في عقد الشراء المبرم بين البنك والمورد وذلك على نفقة الزبون (المستأجر) ثم يدفع البنك للمورد قيمة المعدات ويتلقى الفاتورة باسمه، كما يتم خصم التسبيق المتفق عليه من حساب المستأجر كمساهمة شخصية منه
- يمضي البنك عقد الإيجار التمويلي مع المستأجر الذي يجب شهره في مدة أقصاها شهر من تاريخ توقيعه وذلك بإجراء تسجيل العقد لدى مفتشية التسجيل والطابع، وبعد ذلك، يجب شهره لدى الملحقات الولائية للمركز الوطني للسجل التجاري إذا كان الأصل منقولا ولدى المحافظة العقارية إذا كان الأصل عقارا،
- يقوم المستأجر بالتوقيع على جدول الإستحقاق وسندات لأمر البنك (كمبيالات) ويلتزم بموجبه هذا الأخير بدفع أقساط إيجارية محددة طيلة فترة الإيجار، كما يستفيد بالمقابل من حق الانتفاع بالعين المؤجرة .
- تحتسب الأقساط التجارية الواجبة الدفع من قبل المستأجر على أساس تقسيط رأس المال الإيجار والربح المرتبط به على عدد فترات الإيجار التي تستحق فيها هذه الأقساط ويتم تحديد هذا الربح انطلاقا من معدل مردود سنوي يضعه البنك قياسا على معدل الفائدة البديل، والطريقة المعمول بها لدى بنك البركة الجزائري هي طريقة الأقساط المتساوية، ويستعمل للحصول على قيمة القسط المعادلة الرياضية التالية:

$$\text{القسط} = ر / [\ (1+م\ ر)^{-ف} / م\ ر]$$

ر: رأس مال الإيجار (ثمن المعدات أو العقارات المؤجرة).

م ر: معدل الربح المقصود عن الفترة.

ف: عدد فترات استحقاق الأصل (سنوات، سداسيات، ثلاثيات أو شهور).

وفي آخر هذه العملية يعرض بنك البركة الجزائري ثلاث خيارات ممكنة تتاح للمستأجر عند انقضاء العملية إما تجديد العقد، أو إنهائه أو رفع خيار شراء الأصل المؤجر، لكن عند التطبيق لا تعرض هذه الخيارات لأن أغلب العقود المبرمة منتهية حتما بالتمليك للأسباب السالفة الذكر، وما دامت ممارسة بنك البركة تندرج تحت الإطار التنظيمي والقانوني للأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري في الجزائر فإن هذا سيحدث آثارا على طرفي عقد قرض الإيجار المطبق من قبل بنك البركة الجزائري، وعليه يحصل المؤجر على جملة من الحقوق ويخضع لجملة من الالتزامات.

5. المعالجة المحاسبية لعقود لإيجار التمويلي المنتهي بالتمليك ببنك البركة الجزائري

يفرض بنك الجزائر على كل المؤسسات المالية الممارسة لعمليات التأجير بما فيها بنك البركة الجزائري احترام جميع التنظيمات القانونية والمحاسبية الخاصة بهذه العملية وعلى رأسها قانون 09/96 المؤرخ في 1996/01/10 والذي يعد أول خطوة في مسار تنظيم وتطوير مهنة الإيجار المالي، ثم توالت بعده التنظيمات والمراسيم ولعل أهمها المرسوم التنفيذي رقم 90/06 المؤرخ في 2006/02/26، أما فيما يخص الجانب المحاسبي لهذه العقود فإن الجزائر تعد من بين الدول التي تتبنى المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم 17 والمتعلق بعقود الإيجار التمويلي في شكل النظام المحاسبي المالي SCF الذي جاء بعدة تدابير جديدة تختلف عما كان عليه الأمر في السابق. لذا فمن أولويات التسجيل المحاسبي لعقود قرض الإيجار في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر هو تسبيق مبدأ استعمال الأصل المؤجر على ملكيته القانونية أي يتم المعالجة المحاسبية حسب جوهرها وليس مظهرها القانوني، وهو ما يخالف المعيار المحاسبي الإسلامي ويتفق مع المعيار الدولي القائم على أساس رسملة الأصول المؤجرة. لذا سنركز في هذه الورقة البحثية على التسجيل المحاسبي المعتمد في الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية لبنك البركة الجزائري بصفته مؤجرا. حيث نميز هنا حالتين:

- لما يكون المؤجر غير صانع وغير موزع للأصل المؤجر
- لما يكون المؤجر صانع وموزع للأصل المؤجر

1.5. التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للأصل المؤجر

يتم تسجيل المبلغ الأصلي للأصل المؤجر في الحسابات الدائنة المترتبة بموجب عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للجزء الذي تفوق مدته عاما واحدا، وليس في حساب التثبيتات العينية حتى ولو احتفظ المؤجر بالملكية القانونية للأصل المؤجر كما يلي [15]:

المدين	الدائن	n/01/01		
274		ح /القروض وا□سابات الدائنة ا□رتبة على عقد الإ□ار التمويلي	Xxxx	
	700	ح /ا□بيعات		xxxx
		التنازل عن الأصل □ل الإ□ار التمويلي		
512		ح /بنوك الحسابات الجارية	Xxxx	
	274 4457	ح /القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي ح /الدولة، الرسوم على رقم الأعمالTVA		xxxx xxxx

		استلام إشعار دائن رقم... لعقد عرض الإيجار		
274		n/12/31		
2768		ح /ا□سابات الدائنة ا□ثبتة	Xxxx	
	763	ح /عائدات ا□سابات الدائنة		xxxx
		التنازل عن أصل □ل الإ□ار التمويلي		
		تاريخ التسديد		
512		ح /بنوك الحسابات الجارية	Xxxx	
	274 2768 4457	ح /القروض وا□سابات الدائنة ا□رتبة على عقد الإ□ار التمويلي ح/ا□سابات الدائنة ا□ثبتة ح/الدولة ، الرسوم على رقم الأعمالTVA		xxxx xxxx xxxx
		إستلام إشعار دائن رقم ...لعقد قرض الإ□ار		

وبموجب عقد القرض يتم نقل كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية القانونية للأصل إلى المستأجر حيث تعتبر أقساط الإيجار المدفوعة للمؤجر سدادا له للمبلغ الأصلي وتعويضا عن استثماره وخدماته، والملاحظ أن مبلغ الحسابات الدائنة يتساوى مع مبلغ الأصل المؤجر ومن الناحية العملية فإن هذا المبلغ يوافق القيمة الحقيقية للأصل محل العقد مضافا إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالتفاوض وتسجيل العقود.وفي كل مرة يقوم بها المستأجر بدفع أقساط الإيجار فإنه يتم إثباتها في دفاتر المؤجر في الجانب الدائن لحساب القرض المعني على أساس مبلغ يعبر عن المردودية المالية للعقد.

2.5. التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر

ينتج عن هذا النوع من العقود نوعين من العوائد هما إما ربح أو خسارة ينجمان خلال مدة الإيجار، حيث يدرج مبلغ البيع والدين الدائن في الحسابات بمبلغ القيم الحالية بسعر الفائدة المنصوص عليها في العقد إذا كانت نسب الفائدة المترتبة من العقد أقل بكثير من النسب المعمل بها في السوق. لذا تدرج عملية البيع في الحسابات حسب القواعد المتعارف عليها في عليات التنازل كما يلي [16]:

المدين	الدائن	n/01/01		
274		ح /القروض وا□سابات الدائنة ا□رتبة على عقد الإ□ار التمويلي	Xxxx	
	700 أو	ح /مبيعات البضائع		Xxxx
	701	ح/ مبيعات المنتجات التامة		
		التنازل عن الأصل □ل الإ□ار التمويلي		

تم إثبات التكاليف المباشرة التي يتحملها المؤجر الصانع أو الموزع من أجل التفاوض وإبرام العقود كأعباء في تاريخ إبرام العقد دون إمكانية تمديدها على طول مدة الإيجار على عكس الحالة الأولى أين يكون فيها المؤجر غير

موزع أو غير صانع للأصل المؤجر، لذا فهذه التكاليف مرتبطة بتحقيق المؤجر ربحا على المبيعات، وفي حالة عدم رفع أو عدم رفع خيار الشراء من طرف المستأجر نسجل كما يلي:

➢ في حالة احتفاظ المستأجر بالأصل ودفع مبلغ الاستحقاق الأخير الموافق لرفع خيار الشراء فإن هذا المبلغ يسجل في دفاتر المؤجر كرصيد دين دائن وبالتالي يصفى هذا الحساب كما يلي:

المدين	الدائن	n+1/01/01		
512		ح /بنوك الحسابات الجارية	Xxxx	
	274	ح /القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي		Xxxx
		التنازل عن الأصل □ل الإ□ار التمويلي		

➢ في حالة إعادة المستأجر الأصل للمؤجر دون رفع خيار الشراء فإن الأصل يسجل ضمن أصوله في حساب التثبيتات إذا تم استخدام الأصل من طرف المؤجر أو إعادة تأجيره أو في حساب المخزون إذا قرر المؤجر بيعه بمبلغ خيار الشراء غير المرفوع الموافق لرصيد الدين الدائن الذي يبقى مستحقا على المستأجر ليتم تصفية هذا الحساب.

المدين	الدائن	n+1/01/01		
2xx		التثبيتات	Xxxx	
أو				
3xx		المخزون	Xxxx	
	274	ح /القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي		Xxxx

خاتمة:

تعتبر الإجارة المنهية بالتمليك أحد أهم المنتجات المالية الإسلامية التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الاقتصادية، فهي من جهة تجعل البنك يتفادى مخاطر التمويلات التقليدية نتيجة إفلاس المقترض أو توقفه عن دفع ديونه، وهي من جهة أخرى تسمح للمستثمرين باقتناء الأصول الضرورية لممارسة أنشطتهم دون الحاجة إلى تجميد مبالغ ضخمة، والاكتفاء بدلا من ذلك بدفع أقساط إيجارية تنتهي بتملك الأصل المطلوب. حيث اتسع نطاق تطبيقها على مستوى العديد من البنوك والمؤسسات المالية وكذا المصارف الإسلامية وذلك نظرا للخصائص المتعددة التي تتميز بها هذه الصيغة التمويلية سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر.

وبعد دراستنا لشروط مشروعية لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك ومميزاتها من خلال التركيز بالدراسة والتحليل على المعالجة المحاسبية لهذه العقود وفقا للمعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 وذلك مقارنة لما جاء به المعيار الدولي رقم 17 في هذا الإطار وواقع تطبيق ذلك ببنك البركة الجزائري، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

❖ يختلف عقد الإجارة المنتهية بالتمليك كصيغة إسلامية عن الإيجار التمويلي حيث يختلف التطبيق الإسلامي والتقليدي في منهج رسملة الأصول وهي فكرة اقتناء الأصل واعتبار المؤجر ممولاً أو بائعاً في الفكر التقليدي، في حين أن الفكر الإسلامي يعتبر أن بداية عقد الإجارة المنتهية بالتمليك عقد إيجار عادي تسري عليه الأحكام الفقهية ومعالجة مسألة انتقال الأصل إلى المستأجر حسب الكيفية المتفق عليها في الأنواع الأربعة بعقد منفصل، وهو ما يثبت ما صحة الفرضية الأولى من الدراسة.

❖ أخذت المعايير المحاسبية الدولية بالجوهر المالي والاقتصادي للعملية المحاسبية الخاصة بالإيجار التمويلي وليس بالشكل فقامت برسملة الأصل لدى المستأجر باعتباره الذي يتحمل مخاطر ومنافع الأصل. بينما أخذ المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 للمؤسسات المالية الإسلامية بالشكل دون الجوهر لعملية الإجارة المنتهية بالتمليك وبعدم رسملة التدفقات الخاصة بالأصل طالما أن الأصل يبقى ملكا للمؤجر إلى حين انتقال الملكية للمستأجر وفي هذا عدم توافق المعايير المحاسبية الدولية مع تلك الإسلامية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

❖ إن متطلبات العرض والإفصاح التي أوردها المعيار المحاسبي الإسلامي كانت محدودة بنظيرتها التي أقرها المعيار المحاسبي الدولي سواء بالنسبة للمستأجر أو المؤجر.

❖ الغياب التام لمفهوم الرقابة الشرعية على مستوى هياكل بنك البركة الجزائري إضافة إلى عدم تكوين الموظفين ووضعهم في الإطار الشرعي للمعاملات البنكية لاسيما وأن كثير من مستخدمي ومسيري بنك البركة عملوا في بنوك ربوية من قبل

❖ الإجارة المنتهية بالتمليك هي عقد مركب بين عقدي الإجارة والبيع وبما أنه من الضروري الفصل بين العقدين وتطبيق أحكام الإجارة طيلة مدتها ثم الانتقال إلى أحكام عقد البيع عند التمليك نجد أن العقد المبرم بين بنك البركة الجزائري وزبونه ينص على أن عقد البيع بعد رفع العميل لخيار الشراء يكون في عقد منفصل. إلا أنه في أرض الواقع نجد التداخل واضحا فالصفقة وكأنها عقد بيع منذ البداية.

❖ يحمل بنك البركة مصاريف التأمين ونفقات الصيانة غير التشغيلية على عاتق المستأجر وهذا ما يتنافى مع قرار مجمع الفقه الإسلامي.

❖ لا يتفاوض البنك مع المورد حيث ينوب عنه العميل في ذلك ويقوم باقتناء الأصل باسم البنك وهذا الأخير لا يحوز العين المؤجرة أصلا . إلا أن الكثير من الفقهاء في الجزائر ردوا ذلك إلى أنه بما أن فواتير الشراء باسم البنك أو عقد الملكية باسم البنك فالملكية حكما تعود للبنك بغض النظر عن حيازته للعين.

❖ لا يلتزم بنك البركة بالمعايير المحاسبية الإسلامية وإنما يعتمد في تسجيله المحاسبي لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك على النظام المحاسبي المالي SCF هذا الأخير الذي يرتكز منهجه على المعيار المحاسبي الدولي، الأمر الذي ينفي صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات والمقترحات:

ومن أجل إنجاح تقنية التمويل عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك من جميع الجوانب خاصة الإطار المحاسبي الذي يراعي المعايير المحاسبية الإسلامية – خاصة إذا تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية– فإننا نقترح ما يلي:

- الاهتمام أكثر باختصاص الاقتصاد والتمويل الإسلامي على مستوى الجامعات الإسلامية والعمل على استحداث مجمع وطني للفقه الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملات البنكية والتنسيق بينه وبين البنوك الإسلامية في الجزائر، وكذا التنسيق مع المجمعات الفقهية على المستوى الدولي، وذلك بهدف إيجاد المخارج والسبل الشرعية لجميع المستجدات التي تواجهه البنوك دائما.
- إعادة النظر في مدى ملائمة قانون النقد والقرض لنشاط بنك البركة الجزائري الذي من المفترض الأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية، وهنا من الضروري أن يقوم البنك بتحديد نقاط الاختلاف مع النصوص القانونية الموجودة وإبراز كيفية تعامل البنك معها.
- ضرورة إدخال تعديلات على معايير المحاسبة الإسلامية وبشكل خاص المعيار رقم 8 الإجارة والإجارة.المنتهية بالتمليك، وبحيث يؤدي إلى توحيد البيانات المالية بينها وبين المصاريف التجارية الربوية مما يساهم في قياس صحيح للمؤشرات المالية التي تحتويها القوائم المالية للمصارف الإسلامية وتعطي الدلالة الواضحة على مصداقية وعادلة العمليات المالية داخل هذه البنوك.
- ضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه مما يؤدي إلى توحيد العمل بين المصارف الإسلامية والتجارية الربوية.
- التوسع في استخدام قعود الإجارة المنتهية بالتمليك لما لها من مزايا عديدة تتيحها لكل من المؤسسات الاقتصادية وكذا البنوك والمؤسسات المالية وهو ما يخدم في النهاية التنمية الاقتصادية ككل.
- ضرورة الافتداء بتجارب الدول العربية والإسلامية الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية، وخاصة النموذج السعودي الناجح في مجال الإجارة التشغيلية والأردني الناجح في مجال الإجارة المنتهية بالتمليك.

قائمة المراجع :

1- حمزة شعيب، درحمون هلال، الإجارة المنتهية بالتمليك المطبقة في البنوك الإسلامية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي: 8 و9 ديسمبر 2013، ص: 2.

2- علي أبو الفتح أحمد شتا، المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، البحث رقم 60 ،2003، ص – ص: 20-21.

3- يوسفي رشيد وحمودي امعمر، تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في ظل المعيار الشرعي والمحاسبي الإسلاميين، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان: الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، يوم 15-2013/05/16، ص – ص: 22-23.

4- عبد الرزاق قاسم الشحاده، مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي للإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعايير الدولية والإسلامية، الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي للمالية الريادية "التحول للمالية الإسلامية، المقاربات والتحديات" المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير جامعة ابن زهر، أغادير، المغرب، يومي: 12-11 كانون الثاني، 2015، ص –ص: 13- 14.

5- أحمد محمد عبد السلام الأسطل، مدى تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 8 (الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك) في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص-ص: 50-51.

6- يوسفي رشيد وحمودي امعمر، مرجع سبق ذكره، ص –ص: 24-25.

7- علي أبو الفتح أحمد شتا، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 40-41.

8- حسين حسين شحاتة، الأسس والمعالجات المحاسبية للإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك كما تقوم بها المصارف الإسلامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص: 19، متاح على موقع: www. .Darelmashora.com تاريخ الإطلاع: 2017/08/20.

9- صلاح علي احمد محمد، أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية والدولية والأمريكية (دراسة تحليلية مقارنة)، البنك الإسلامي للتنمية، البحث رقم 74 ،2009، ص: 21.

10- عبد الرزاق قاسم الشحاده، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

11- مكرم محمد صلاح الدين مبيض، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 8 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص – ص: 56-58.

12- سماح طلحي، قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2007/2006، ص: 191.

13- حمزة شعيب، درحمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

14- سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

15- سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص –ص: 129-130.

16- سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص- ص: 135-136.

مدى الحاجة لنظرية محاسبية

د. بن حركو غنية
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
ghaniabenharkou@gmail.com

د. دريدي سارة
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
dridirihab@gmail.com

أ. العايب صبرينة
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
sabrinalaib@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الورقة إلى توضيح مدى الحاجة إلى نظرية محاسبية يمكن الإعتماد عليها في توجيه الجوانب التطبيقية والعملية، حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بإستعراض خصائص المعرفة المحاسبية وأهم الإنتقادات التي وجهت للمحاسبة الفنية، بالإضافة إلى تصنيفات النظرية المحاسبية ومكوناتها، وقد خلصت الدراسة إلى أن تحول الاهتمام إلى البحث عن الأصول العلمية للمحاسبة ما هو إلا دليل على رغبة الباحثين بالإرتقاء بها إلى مصاف العلوم الأخرى من خلال الربط بين النظرية والتطبيق.

Abstract:

The aim of this paper is to clarify the need for a reliable accounting theory to guide practical aspects .and to do so, We have relied on the analytical descriptive approach to review the characteristics of accounting knowledge, and to show the most important criticisms concerning the technical accounting, and to deal with the classification of accounting theory and its components. At the end, we conclude that, the new importance given to the research for scientific origins of accounting is an evidence of the desire of researchers to improve it as the other sciences by linking the theory to the application.

مقدمة:

يعود تاريخ المحاسبة التي كانت مرادفة للعد والقياس إلى بدايات الحضارات البشرية، ولقد أدى التطور الهائل في النشاط الإقتصادي إلى نمو حجم الوحدات الإقتصادية وتشابك العلاقات بينها وبين الأطراف الخارجية، إنعكس بدوره على تطور مفهوم المحاسبة، وأنها قد تطورت من مجرد الإهتمام بالنواحي الحرفية المتمثلة في فن إمساك الدفاتر وتنظيم التسجيلات والدفاتر المحاسبية إلى المحاسبة التي نعرفها اليوم. إن المتمعن في مراحل تطور المحاسبية عبر الزمن، يجد أن الإنسان إهتم منذ القدم بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية نتيجة تعدد معاملاته وعلاقاته المادية بحيث يتعذر عليه أن يحصرها في ذاكرته، ومع تطور الحياة الإقتصادية وتوسع مجالاتها، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الإقتصادية.

إن المتتبع للتطور التاريخي في الفكر المحاسبي سيلاحظ السيطرة الكاملة للتطبيق العملي على الفكر المحاسبي حتى بداية القرن العشرين، وقد تحدد إتجاه هذا التطور على ضوء ما شهدته بيئة المحاسبة من تغيرات جذرية في جميع النواحي الإقتصادية، الإجتماعية والتكنولوجية، حيث أدى التوجه العملي للمحاسبة إلى تراكم الخبرات المحاسبية منذ العصر الوسيط تحول تدريجي للمحاسبة حيث أصبحت عبارة عن قواعد عرفية وتقاليد حظيت بالقبول العام.

لذا فإننا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح وبصورة مستفيضة الجوانب العلمية للنظرية المحاسبية بدءاً من الوقوف على مدى الحاجة إلى هذه النظرية والبناء الفكري الذي تقوم عليه، ثم متابعة اتجاهات البحث والتطوير وما يترتب عليه من مناهج علمية تهدف إلى تطوير النموذج المحاسبي المعاصر.

ومن هنا تبرز الإشكالية العامة لهذه الورقة البحثية والتي نصبغها في السؤال التالي:

هل هناك حاجة إلى نظرية محاسبية؟ ما مفهومها، تصنيفاتها ومكوناتها؟

ونظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى:

أولا: المعرفة المحاسبية؛

ثانيا: مفهوم نظرية المحاسبة وتصنيفاتها؛

ثالثا: مكونات نظرية المحاسبة.

أولا: المعرفة المحاسبية

منذ أوائل القرن العشرين بدأت تظهر مدارس فكرية جديدة تعنى بالفكر المحاسبي، وبالتالي ظهور بحوث نظرية موجهة نحو بناء إطار نظري للمحاسبة يكون مبني على الإستدلال والتفكير المنطقي بدل الإعتماد على إتفاق أعضاء،

أو هيئة، أو مجلس لحل كل مشكلة تطبيقة تصادف المهنين معتمدين بشكل مطلق على المنهج العملي. وذلك بهدف المحافظة على المصالح المتعارضة قدر الإمكان، وتهدف دراسة النظرية المحاسبية إلى تعميق الفهم حول الأساس الفكري الذي تقوم عليه النظرية في ضوء التطورات والمستجدات التي تشهدها المهنة والبحث المحاسبي، والتحول من البحث عن المبادئ المحاسبية إلى البحث عن المعايير المحاسبية،

1- خصائص المعرفة المحاسبية

تؤكد الدراسات التي عنيت بالتطور المهني والأكاديمي للمحاسبة على تواجد خاصتين متلازمتينلها:

أولهما خاصية التغيير فهي تجسيد لديناميكية المحاسبة والقدرة على مواكبة التطور الذي تشهده بيئة الأعمال الإقتصادية والإجتماعية إلا أن التغيير يتميز بالبطء الشديد والمتحفظ لأن التغيير في المحاسبة لا يتم إلا بعد التأكد من ضرورة جدواه بشكل قاطع ، فليس غريباً أن يستغرق إستيعاب ظاهرة معينة كظاهرة التضخم عقدين من الزمن على الرغم مما تفرضه التطورات الجذرية في المناخ الإقتصادي والإجتماعي الذي تعمل فيه المحاسبة من ضرورات التغيير ، وفعلاً نجد أن كثيراً من الأفكار والأساليب المحاسبية المتداولة حالياً لم تكن معروفة لدى المجتمع من قبل ، وهو ما يفسر لنا التطورات التي يتوقع حدوثها على النموذج المحاسبي في المستقبل،

وثانيهما خاصية الإستمرارية في المحاسبة تعني أن كثيراً من عناصر الفكر والتطبيق قد ثبت فائدتها مما أدى إلى إستقرارها وإستمراريتها في التطبيق حتى اليوم على الرغم من أنها تعود إلى تاريخ نشأة المحاسبة، وأصبح بالتالي الخروج عنها أمر يصعب قبوله. إن خاصية الاستمرارية تتميز بجوانب إيجابية وسلبية، فالجوانب الإيجابية لهذه الخاصة تتمثل في الحفاظ على تراكم الخبرات وإزدياد النمو المعرفي في مجالات المحاسبة وأساليبها وفنياتها التطبيقية. أما الجوانب السلبية لها فتتمثل فيما قد تترتب عليه من جمود الفكر والتطبيق المحاسبي، خاصة إذا كانت هناك مبادئ وقواعد محاسبية متعارف عليها ولا زالت مطبقة على الرغم من إنتفاء المبررات المنطقية التي تستند إليها.

وإن كانت هذه هي سمات التطور المحاسبي في الماضي إلا أن وقع التغيير في النصف الثاني من القرن الماضي كان أسرع من المعدل المألوف. فحدثت تطورات جذرية في المناخ الإقتصادي والإجتماعي الذي تعمل فيه المحاسبة، وفعلا نجد أن كثيرا من الأفكار والأساليب المحاسبية المتداولة في الوقت الحالي لم تكن معروفة لدى المجتمع المالي منذ خمسين عاما مضت، وكما أنه من المتوقع خلال الخمسين سنة القادمة سوف يكون النموذج المحاسبي على درجة كبيرة من الاختلاف عما هو عليه الآن.

2- أهم الإنتقادات الموجهة للمحاسبة

إن هذا الواقع المحاسبي المتجدد أفرز إطار فكري غير واضح المعالم، حيث توجد **الكثير من المسميات** غير المتفق عليها بين المحاسبين، فمثلا القيد المزدوج قد يطلق عليه مبدأ أو نظرية أو طريقة أو عرف أو مصطلح أو منهج...، كذلك كلمة الإحتياطي مثلا تستخدم في المحاسبة عموما في وصف عملية تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة. غير أن

هذا المصطلح قد يفهم منه إستخدامه في العديد من المواقع مثل وصف القيم التي تنزل من الأصول كالحسابات العكسية، أو ما تسمى بالبنود المقدرة التي لا يمكن تقدير مبالغها بصورة دقيقة وقت تسجيلها، مثل مجمع الإهتلاك، مؤونة تدني الأصول الأخرى...وغيرها، وهذا ما شكل غموضا حول أي معيار يمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية في غياب وجود تصور فلسفي واضح. ومن الطبيعي أن **عدم الإتفاق على معنى واحد** أو عدم وضوح وعدم تحديد المعنى المراد لكثير من عناصر الإطار الفكري إنما يعتبر من أوجه القصور التي توضح لنا مدى الحاجة إلى بناء نظرية للمحاسبة، فالفكر المحاسبي الحالي لا يمثل إطارا فكريا سليما **إذ يفتقر إلى الترابط فيما بين مكوناته المختلفة،** بل كثيرا ما نجد تعارضا صارخا بينها، حيث نلاحظ أن هناك تعارضاً بين سياسة الحيطة والحذر وبين استخدام التكلفة كأساس لتقويم الأصول الثابتة ، فطبقاً لمبدأ الاستمرارية تظهر الأصول الثابتة على أساس التكلفة والتي قد تزيد عن قيمتها البيعية خاصة بالنسبة للأصول المتخصصة ، وهو يتعارض مع مبدأ الحيطة والحذر ، كما أن هناك عدم إتساق منطقي بين فرض ثبات القوة الشرائية للنقود وبين فائدة المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في جدوى وفاعلية القوائم المالية. ومن أخطر الانتقادات التي وجهت للمحاسبة هو **عدم توفر معالجات** (الطرق التي يستخدمها المحاسب في إنتاج المعلومات) **موحدة** للكثير من الأحداث المحاسبية المتشابهة ، ومن أمثلة ذلك تعدد المعالجات للمخزون السلعي كسياسة الوارد أولاً صادر أولاً، الوارد أخيراً صادر أولاً، المتوسط المرجح. وفي مجال الإيرادات هل يتبع أساس الإنتاج، أساس البيع، أساس التحصيل، وفي مجال الربح هل يتبع أساس الربح الشامل، أساس ربح النشاط الجاري، الربح بعد خصم الضرائب، والربح بعد خصم الفوائد. وفي مجال الاهتلاكات هناك طرق متعددة كطريقة القسط الثابت، المتناقص، مجموع أرقام السنين، طريقة النفاذ.

يمتد هذا الإختلاف والتباين في الممارسة المحاسبية ليشمل **طرق القياس والتقويم**، فهناك إختلاف بين المحاسبين في ما يخص الطريقة المفضلة لقياس الأصول: فالبعض يتفقون حول تفضيل إستخدام التكلفة التاريخية، فإن هناك من يرى وجوب إظهار الأصول بالقيم الجارية لها مع إختلافهم حول أساس قياس تلك القيم، ويرى البعض الأخر أن التكلفة التاريخية يمكن أن تعدل وفقا لتغيرات الأسعار عندما يكون معدل التضخم ذو أهمية معنوية، والبعض الأخر يفضل التكلفة الحالية لتوفرها على خاصية الملاءمة... والعديد من مواطن القصور والجدل الواسع التي قد يطول حصرها، خاصة وأن هذه الأفكار وجيهة ولها من المنطق ما يؤيدها ، ومن الطبيعي أن يترتب على عدم شمول الإطار الفكري وخلوه من توجيهات يمكن الإعتماد عليها في مواجهة أي مستجدات أو تطورات في طرق أداء الأعمال، **فتح المجال بصورة أوسع للإجتهاد الشخصي من جانب المحاسب** ويختار من بين البدائل ما يراه مناسبا ما دامت مهنة المحاسبة لم تتوصل إلى تشكيل وتعيين القواعد العلمية التي تضبط وتنظم الممارسة المحاسبية.

3- المدارس الفكرية للمحاسبة (المحاسبة علم أم فن؟)

إن الطرح السابق يقودنا إلى التساؤل **حول ما إذا كانت المحاسبة فن؟ أم علم؟** والإجابة على هذا السؤال تحكمه مجموعة من الآراء نلخصها في ثلاث مدارس فكرية وهي:

3-1- المدرسة الفنية

يرى أصحاب هذا التوجه أن المحاسبة في جوهرها **فــن** تطبيقي وأن خصائص العلم لا يمكن توفرها فيها، وإنطلاقا من خاصية التغيير الملازمة للمحاسبة، فليس من المتوقع أن تكون هناك قوانين محاسبية ثابتة وصحيحة في جميع الظروف والأوقات كما هو الحال في العلوم البحتة والطبيعية التي تتعامل مع ظواهر طبيعية أكثر قابلية للتحديد والقياس والتنبؤ، على عكس المحاسبة التي تتعامل مع ظواهر إقتصادية وإجتماعية ناتجة عن السلوك الإنساني ، حيث كانت المحاسبة في تطورها إنفعالية وليست فاعلة الأمر الذي جعل الحياة العملية وضروراتها هي التي تملي الإجراءات المحاسبية وتحدد إتجاه التطور. ومن مؤيدي هذه المدرسة المحاسب الفرنسي (**De Mure**) الذي قدم تعريفا للمحاسبة يؤيد به هذا الإتجاه أيضا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICCPA**) والذي عرف المحاسبة على أنها "**المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث ذات الطابع المالي بأسلوب ذي دلالة وبصورة نقدية، ومن ثم تفسير النتائج**" ،

3-2- المدرسة العلمية

يرى أصحاب هذا التوجه أن المحاسبة في جوهرها **علـم** له مبادئ، أسس علمية، فلسفية نظرية، مجال ومنهج بحث علمي كباقي العلوم، أي أنه علما يتكون من مستويات متعددة من التجريدات والتعميمات، ويقدم تفسيرا وتنبؤا وفق شروط ومناهج البحث العلمي، ويترك الباب مفتوحا أمام الباحثين لتطوير النظرية ورفع مستواها المعرفي. ويعلل أصحاب هذا الإتجاه موقفهم بأن جميع العلوم نشأت من عقلية وطبيعة إجتماعية في أحضان الفلسفة، وفق القول أن الفلسفة أم العلوم، فقد كانت العلوم على إختلاف أنواعها متداخلة بالضرورة مع بعضها البعض من جهة، ومستوعبة ضمن إطار فلسفي شامل من جهة أخر، وكانت الرياضيات أول العلوم التي شكلت شخصيتها وإستقلت عن الفلسفة، وتبعها باقي العلوم الأخرى المعروفة الآن، وكما أشرنا في تطور المحاسبة فقد بدأت تظهر منذ القرن الرابع عشر (مع صدور كتاب باسيولي) وبالإرتباط الوثيق مع تطور علم الرياضيات كانت هناك بدايات جنينية لنشوء علم المحاسبة. ويدعمون رأيهم بأنه ليس صحيحا أن العلوم الطبيعية أو البحتة تتمتع بقوانين وحقائق ثابتة من وقت لأخر، بل هناك درجات متفاوتة من عدم التأكد في هذه العلوم، والدليل على ذلك إستمرار البحث العلمي وليس من المتوقع أن يتوقف. ومن مؤيدي هذه المدرسة (**gaberel Faure**) و(**Leon Batarden**).

3-3- المدرسة الحديثة

أصحاب هذا الإتجاه ينظرون إلى المحاسبة على أنها **علم وفن** في نفس الوقت، إذ تحكمها أسس، مبادئ، قواعد، أصول، فرضيات وأهداف تتجسد في صياغة نظرية علمية يتم الإستفادة منها والإسترشاد بها في تطبيق الأنظمة المحاسبية، ولتحقيق الهدف العام للنظام المحاسبي المتمثل في إنتاج المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار.

كل علم ولد من فن مقابل له، فلا يمكن الفصل بين العلم والفن، فالمحاسبة ولدت نتيجة الفن والممارسة العملية وتطورت نتيجة الحاجات العلمية، كما أنها عبارة عن فن من الفنون التي تعتمد على طريقة فنية للتسجيل المحاسبي للأحداث والمعاملات المالية والمعالجة المحاسبية لها، بما لا يتعارض مع الأصول والمبادئ العلمية والقواعد الأساسية في المحاسبية، حيث عرفها (**Jean Dumarchey**) بأنها "علم إجتماعي يستعمل الرياضيات، الفلسفة، علم الإقتصاد وعلم الإجتماع". إن تطور التجربة العلمية لتلبي حاجات الحضارة الإنسانية المتنامية، جعل مجالات معرفية جديدة تخرج من رحم مجالات أخرى وتشق طريق المستقبل، فحين وضع **Paton** محاولته الأولى لنظرية المحاسبة بذل مجهودا كبيرا لتحرير المحاسبة من علم الإقتصاد في عام**1916**.

إن إستمرار هذا الجدل يقدم دليلا على إفتقار الفكر المحاسبي إلى أسس ومبادئ علمية يمكن الإعتماد عليها للمفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة، ونستنتج من كل ما سبق أن هناك حاجة ماسة إلى نظرية المحاسبة تأخذ بعين الإعتبار أوجه القصور والانتقادات السابقة الذكر. والواقع أن تفحص الإطار الفكري للمحاسبة في الوقت الحاضر يشير إلى أن هذا الإطار يتضمن مجموعة من القواعد المحكمة والإصطلاحات التي يصعب الدفاع عنها على أساس منطقي، لذا وجب الإتفاق بين المهتمين بمجال المحاسبة على القواعد والإصطلاحات والتقيد بها، فدرجة تقدم أي حقل من حقول المعرفة تتناسب تناسبا عكسيا مع مدى إعتماده على القواعد العرفية، وكلما زادت هذه القواعد العرفية في مهنة معينة كلما تطلب ذلك تدخل من جانب المهتمين بالمجال بغرض تنميط الممارسات العلمية وفرض إختيارات محددة ملزمة للجميع. إن تحديد القواعد العرفية أو الإصطلاحات لا يعتمد على التبرير المنطقي وإنما هو إختيار جماعي بطريقة تحكمية تهدف إلى ضبط وتوحيد التطبيق العملي.

أما فيما يتعلق بالمبادئ العلمية فهي أيضا تحقق لنا التنميط والمعالجة الموحدة للظواهر المتشابهة إلا أنه يتم التوصل إلى هذا الهدف بناءا على التبرير المنطقي وبإستخدام أسلوب البحث العلمي. والغريب في الأمر أن هذه الإنتقادات أثيرت منذ أكثر من مئة سنة ولا تزال قائمة ومستمرة على الرغم من أنها تمس جوهر الفكر المحاسبي، مما لا شك فيه أن ذلك يمثل خطورة على مهنة المحاسبة، وأن غياب النظرية على هذا النحو سوف يؤدي بالضرورة إلى التدخل من خارج المهنة بوضع القواعد والمعايير المحاسبية.

لذا ظهرت العديد من المحاولات من طرف فئة الممارسين والأكاديميين المحاسبين من أجل تحديد مضامين المفاهيم والمصطلحات المحاسبية لغرض إيجاد لغة محاسبية مشتركة وكانت أولى الدراسات التي ظهرت والتي تناولت النظرية المحاسبية تعود إلى (William Paton 1916)، (Hatfild. 1927) ، (John Canning 1929) ، وآخرون من بعدهم.

ثانيا: مفهوم نظرية المحاسبة وتصنيفاتها

إن تراكم التفسير العلمي الناتج بعد التحقق والتثبت عن طريق التجربة وتحقيق صحة التنبؤ في المواضيع المختلفة التي تخص مجالا علميا معينا، يدفع الباحث إلى تنظيم هذه المعارف الجزئية في منظومة فكرية متناسقة ومتفقة مع نفسها وذلك عن طريق بناء النظرية. فالنظرية بشكل عام هي "**بيان للأفكار الأساسية والمبادئ والقوانين العامة التي تترابط مع بعضها البعض في إطار منطقي متماسك. فهي إطار عام منسق للعناصر الفكرية الخاصة بالظواهر موضوع الدراسة**"، وتهدف النظرية كصيغة عامة لتحقيق:

- التقييم والتفسير المنطقي للظواهر موضوع البحث والدراسة؛
- التنبؤ بسلوك الظواهر في ظل ظروف محددة؛
- توجيه السلوك بما يكفل تحقيق قيم وأهداف محددة.

1- مفهوم نظرية المحاسبة

قبل توضيح مفهوم النظرية المحاسبية من الواجب الإشارة أولا أن صاحب أو محاولة علمية متكاملة لبناء نظرية للمحاسبة هو **William Paton** فقد تم نشر عمله الذي قام به من خلال رسالة قدمها سنة 1916 للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة متشجان الأمريكية، ثم اعيد نشر هذا العمل من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) سنة 1978 وقد إتبع هذا الباحث المنهج الإستنباطي في تحديد الفروض المحاسبية والتي جاءت فقي ستة فروض أساسية هي: الوحدة المحاسبية، الإستمرارية، معادلة الميزانية، قائمة المركز المالي وعدم تغير وحدة القياس، تتبع التكلفة، إستحقاق المصرفات وتحقيق الإيرادات أو الأرباح.

لقد أعطيت عدة تعريفات للنظرية المحاسبية من بينها "**النظرية هي مجموعة منسجمة ومترابطة من المبادئ الإفتراضية، الفكرية والواقعية (العملية) التي تشكل الإطار العام المرجعي لأي حقل من حقول المعرفة**" يتضح من هذا التعريف على أن النظرية المحاسبية هي أداة للتفسير والتنبؤ بالظواهر، كما أنها توفر مجموعة من المبادئ المنسجمة والمترابطة المبنية على أسس منطقية، وتستخدم كإطار مرجعي عام لتقييم الممارسات المحاسبية والتنبؤ بالمستقبل. كما أي نظرية يجب أن تتضمن ثلاث عناصر وهي:

- إستخدام الرموز التعبيرية من خلال تمثيلها أو رسمها رمزيا، فالتعابير مثلا: المدين والدائن، أرقام الحسابات، الرصيد... وغيرها من المصطلحات الأخرى هي ملائمة وفريدة من نوعها تخص المحاسبة فقط؛
- الترجمة (التحويل) مرة ثانية إلى ظواهر عالم الواقع فالمحاسبة توظف قواعد الترجمة أو التحويل، فالتعبير الرمزي هو نتاج إجراء ترتيبات معينة للمبادلات والأحداث المالية وفق مفاهيم ورموز معروفة في الممارسة مثل: المصاريف والإيرادات، الأصول والخصوم،... تمثل قواعد تحويل للأحداث في شكل "**من وإلى** "؛
- المعالجة (التشغيل) أي المزج والتركيب وفق قواعد معينة، والتي تدل على العلاقات، الإقتراحات والفرضيات الخاصة بالمحاسبة مثل: أسلوب تحديد النتيجة، الربح أو الخسارة، كيفية مسك الدفاتر المحاسبية...

كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبين (**AAA**) على أنها "**مجموعة من المفاهيم والفروض المتناسقة والمتمسكة التي تسهل عمل المحاسب وترشده في تعريف وقياس وإيصال البيانات المالية والمعلومات الإقتصادية لذوي العلاقة**" فنظرية المحاسبة هي عبارة عن الفرضيات والمفاهيم المحاسبية التي تؤدي إلى تشكيل المبادئ العامة للمحاسبة، والتي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي للمحاسبة حيث تتصف هذه المبادئ:

- توفر إطار عام مرجعي يمكن من تقييم الممارسة المحاسبية والتنبؤ بالمستقبل؛
- تقدم توجيهات من أجل تطوير ممارسات وإجراءات جديدة في مجال المحاسبة.

إن النظرية تتشكل من مجموعة من المبادئ الإفتراضية الهادفة التي ترتبط مع بعضها بصورة منطقية، وهي التي ترسم الإطار العام الذي يمكن الرجوع إليه لغرض التحقيق أو البحث، فالهدف الرئيسي للنظرية المحاسبية هو تقديم أساس لتفسير الأحداث والسلوك المحاسبي إزاءها والتنبؤ بها ضمن إطار نظري شامل لمجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية.

2- تصنيفات نظرية المحاسبة

يختلف تصنيف الباحثين للنظريات المحاسبية إنطلاقا من المعيار المستعمل حيث نجد:

- **حسب الزمن**: من 1915-1945 فقد كان التركيز على نظرية الوكالة، ومن 1945-1975 كان التركيز على محاسبة منفعة القرار، وإبتداءا من 1975 بدأ التركيز على محاسبة جديدة هي المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية
- **حسب القياس والتقرير**:وينظر للمحاسبة من هذه الزاوية على أساس تغطيتها لنشاطات الإقتصاد الكلي والجزئي، فنجد محاسبة الشركات أو المشروع، المحاسبة الحكومية أو العمومية، المحاسبة الوطنية.
- **حسب نظرية القرار**:فنجد عدة أنواع من التصنيفات لهذه النظريات ومنها: النظريات الهيكلية أو التركيبية، النظريات التفسيرية، النظريات السلوكية أو البراغماتية يعتبر المعيار الأخير معيار ذو أهمية بالغة لأنه يعتمد على التنبؤ.

2-1- النظرية الهيكلية

هي النظريات التي تحاول تفسير الممارسات المحاسبية المعاصرة والتنبؤ بكيفية رد فعل المحاسبين لأوضاع معينة، أو كيفية إعداد تقارير عن أحداث معينة، كما ترتبط هذه النظريات بهيكل جمع البيانات والتقارير المالية لهذا تسمى بالنظريات التركيبية، كما تسمى بالنظريات الهيكلية لارتباطها بهيكل المحاسبة وإطارها. يقوم هذا النوع من النظريات بشرح التطبيقات والممارسات المحاسبية الجارية، ويسعى للتنبؤ بتصرفات المحاسبين والاستجابة لمواقف معينة.

2-2- النظريات التفسيرية

هي النظريات التي تركز على العلاقة بين الظاهرة (الشيء أو الحدث) والمصطلح أو الرمز الذي تمثله، وتركز مثل هذه النظريات على الجانب التفسيري، بمعنى التأكد بأن تفسيرات المفاهيم عن طريق المحاسبين هي نفس التفسيرات التي يتم عملها عند إعداد القوائم والتقارير المالية، وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية بتقديم تفسيرات ذات معنى للمصطلحات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية. إن نظرية المحاسبة تهدف إلى إعطاء تفسيرات ذات مغزى لتلك المفاهيم، وهي أيضا تقوم بتقييم الإجراءات المحاسبية البديلة في ضوء تلك التفسيرات، كما يمكن التحقق من النظريات التفسيرية من خلال الدراسات البحثية التجريبية لتحديد ما إذا كان مستخدمو المعلومات المحاسبية يفهمون ويفسرون على نحو صحيح إجراءات المعلومات بمعناها المستهدف، فعلى سبيل المثال أن النقدية في الميزانية تفهم جيدا، فهي تعني ما قصد المحاسبون أن تعنيه. بينما نجد الأعباء المؤجلة (الإهتلاكات، المؤونات) وعناصر الأصول غير الملموسة (مصاريف الأبحاث والدراسات، والتمويل الإيجاري...) ليس لأيهما تعبير معين مستقل يمكن إدراكه أو فهمه من مجرد اللفظ دون التعرض للإجراءات التي تؤثر على هذه العناصر.لذلك فإن دور النظريات التي تؤكد على التفسير يتمثل في إيجاد وسائل لتحقيق قدرة المعلومات المحاسبية على أن يتم تفسيرها في ضوء الملاحظة والتجربة البشرية.

2-3- النظريات السلوكية

سميت بهذه التسمية لأنها تركز على تأثير التقارير والقوائم المالية على سلوك متخذي القرارات. لقد أصبح ينظر الآن للمحاسبة على أنها عملية للقياس والتقرير عن المعلومات للمستخدمين الداخليين والخارجيين، ومنذ 1945 عندما إنتشرت فكرة نفعية القرار أصبح دور المحاسبة مهما جدا في إتخاذ القرار وأصبحت محور إهتمام من طرف الإدارة والمساهمين والدائنين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين. إن أكبر ميدان من الميادين التي تظهر فيه أهمية المحاسبة، وتتجلى فيه أهمية النظريات السلوكية هو ميدان الإستثمارات المالية أي المعاملات الخاصة بالأسهم والسندات، وأي نشر للمعلومات المحاسبية سيؤدي بهؤلاء المستثمرين إلى ردود أفعال متماشية مع المعلومات المتحصل عليها.

وقد أدت أبحاث المحاسبين الأكاديميين والممارسين في الأهداف الأساسية للمحاسبة إلى تدعيم هذا المدخل ووجهته صوب محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات منها: من هم مستخدمو القوائم المالية؟ ماهي طبيعة المعلومة المطلوبة؟ وهل يجب مقابلة الإحتياجات الخاصة للمعلومات لكل فئة من مستخدميها؟

من السهل أن تطرح مثل هذه التساؤلات، ولكن من الصعب الإجابة عنها بأي درجة من التأكيد. و لم تنجح بعد محاولات إشتقاق النماذج المعيارية لقرارات الإستثمار بسبب عدم القدرة على إختبارها، حيث أن قرارات الإستثمار هي في الأصل قرارات شخصية وتختلف من فرد إلى أخر، وبالتالي لا يمكن التعميم، بالإضافة إلى ذلك فالأفراد غير قادرين على وصف كيفية إتخاذهم لقراراتهم سوى في تعبيرات عامة جدا .إن المدخل السلوكي لنظرية

المحاسبة مازال في مراحل بداية التكوين والنشوء إلا أن هناك نطاق كبير وحاجة متزايدة لتطوير النظريات التي لديها توجه نحو نفعية القرار.

ويجب الإعتراف في البداية بعدم وجود نظرية محاسبية عامة وشاملة، بل هناك في الأدب المحاسبي نظريات صغيرة مختلفة ومتنافسة. ولا تزال تقترح نظريات صغيرة جديدة بين الحين والأخر والتي يسميها (**Merton**) "نظريات متوسطة المدى" التي نشأت نتيجة إستخدام مداخل مختلفة في بناء النظرية، بالإعتماد على تخصصات أخرى غير الإقتصاد مثل الرياضيات، علم الإجتماع وعلم النفس وتخصصات أخرى أستلهمت منها الأدوات الأساليب المختلفة مما أدى إلى التوصل لأكثر من نظرية، غير أن ذلك لم يمنع الباحثين من مواصلة جهودهم بغرض الوصول إلى موقف مشترك، يرقى بالنظرية إلى مستوى الشمولية بالإعتماد على الأداة المناسبة للوصول إلى المعرفة العلمية في مناهج البحث العلمي وهما الإستنباط والإستقراء.

ثالثا: مكونات نظرية المحاسبة

يوضح الشكل رقم 02 عناصر ومكونات النظرية المحاسبية وعلاقة هذه العناصر مع بعضها البعض ومع التطبيق العملي:

الشكل رقم: 01

مكونات النظرية المحاسبية

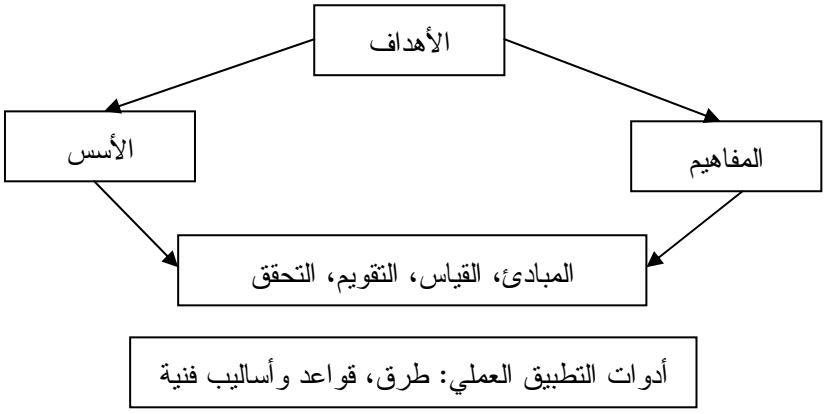

المصدر: عقاري مصطفى، **مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر2005، ص:68

لقد إتفقت معظم الدراسات المحاسبية على ترتيب العناصر الرئيسية لنظرية المحاسبة في سبعة مستويات تتمثل في أهداف التقرير المالي، المفاهيم المحاسبية، الفروض المحاسبية، المبادئ المحاسبية، القيود (المحددات)، المعايير وتطبيق المعايير وإعداد القوائم المالية.

- **أهداف التقرير المالي**:إن جميع عناصر هيكل النظرية تصمم لتكون متناسقة مع أهداف التقرير المالي والتي تعتبر نقطة البداية لبناء أي إطار نظري .فمن خلال تحديد هذه الأهداف يتحدد مستخدمي المعلومات المحاسبية على

ضوء علاقتهم بالوحدة الإقتصادية، وهذا بدوره سيساعد على معرفة نوعية القرارات التي يتخذونها ومن ثمة معرفة نوعية المعلومات التي تفي بإحتياجاتهم.

- **المفاهيم المحاسبية:** هي مجموعة المصطلحات التي تستخدم في مجال المحاسبة من قبل المحاسبين وهيئاتهم العلمية والمهنية لغرض تنظيم المعرفة المحاسبية وتحديد جوهر أجزائها بصورة علمية ومنطقية، بما يؤدي إلى توحيد المعاني والدلالات في الأذهان. فالمفهوم يمثل بناء أو إدراك ذهني يحدد ماهية أو جوهر الأشياء والظواهر عن طريق إستخلاص صفاته وخصائصه الجوهرية وعلاقته بالعناصر الأخرى، بحيث يمكن إستخدامها أساسا لتحديد البنود التي تقع داخل وخارج مجاله. وحتى تعطي المفاهيم البنيان الفكري مضمونا علميا متصلا بالواقع لا بد أن تتوفر خاصيتين هما:
  - أن تكون الفروض عملية بمعنى أن تخضع خصائص المفهوم للقياس؛
  - أن تكون الفروض إجرائية كأن يوحي المفهوم بما يسمح أن يحدد إجراءاته.
- **الفرضيات** وهي مقدمات علمية تتميز بالعمومية، تتمثل في ملاحظات عامة لمجموعة ظروف في عالم الواقع، يتم تبسيطها بغية تسهيل مهمة توضيح الإرتباط المنطقي بين عناصر النظرية، فالباحث ينطلق من افتراضات عادة ما يتم قبولها على أساس إتفاق مع أهداف القوائم المالية، تشكل أساسا للإستدلالات اللاحقة .ويشترط في الفروض أن تكون
  - قليلة العدد بقدر الإمكان وإلا تعرض الباحث لإحتمالات الخطأ في عملية الإستدلال المنطقي؛
  - مستقلة عن بعضها وغير متعارضة وإلا نتج عن ذلك بالضرورة مبادئ غير متسقة منطقيا.
- **المبادئ المحاسبية:** عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المبدأ على أنه " **قانون عام أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل، وهو أرض صلبة أو أساس للسلوك والتطبيق العملي.**" وتعتبر المبادئ قواعد عامة تحكم تطوير الأساليب المحاسبية وهي بمثابة دليل لحل المشاكل المحاسبية أو الأساس لإتخاذ إجراء محاسبي معين، ويتم التحقق من صلاحيتها عن طريق أحد الإختبارين التاليين:
  - الإختبار التجريبي أو إختبار التطبيق العملي، فيجب أن يحتوي المبدأ المحاسبي على تعليمات لترشيد الممارسات العملية؛
  - إختبار الإستدلال المنطقي مع مجموعة الأهداف والمفاهيم والفروض للتأكد من عدم وجود تناقض معها.

  إن نجاح المبدأ في إجتياز الإختبارين السابقين لا يعني أنه ثابت بصورة مطلقة، فالمبدأ قابل للتطوير والإحلال بمبدأ آخر،وذلك بما يتناسب وتطور بيئة الأعمال.
- **(القيود) المحددات:** يظم هيكل نظرية المحاسبة عددا من القيود التي تمثل محددات لتطبيق تلك المبادئ المحاسبية، أي أنها تبرر الخروج عن القواعد العامة التي تنصع ليها تلك المبادئ، ولهذه القيود عدة مبررات أهمها:

- على المحاسبة أن تراعي إقتصاديات إنتاج المعلومات (التكلفة، المنفعة) وهذا قيد عام تعتمده العلوم الإجتماعية كافة؛
- تطبق المحاسبة في وحدات إقتصادية تعكس بعضها أوضاعا بالغة التعقيد، وتتفاوت حدتها من مجال إلى آخر؛
- تطبق المحاسبة المبادئ المحاسبية العامة في ظروف عدم التأكد، الأمر الذي يتطلب السماح باستثناءات كحالات خاصة؛
- في ظل الظروف الإقتصادية المعاصرة تأخذ المحاسبة في الإعتبار الجوهر الإقتصادي للعمليات إلى جانب الشكل القانوني.

- **المعايير:** وتعتبر الخطوة المنطقية التي تلي التوصل إلى المبادئ كما تستمد المعايير قوتها منها، ويتم في هذا المستوى تحديد إجراءات التطبيق العملي وسبل إعداد المخرجات في صورة قوائم مالية .ولا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة بل بالعكس يتم إستخدامها كإرشاد لأغراض القياس والعرض العادل والإفصاح الكافي، ومنه تعبر المعايير المحاسبية عن موقف مهني رسميي تعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين لذلك فهي نتاج دراسة متأنية لأفضل الممارسات المتاحة.
- **تطبيق المعايير وإعداد القوائم المالية:** ويمثل الجانب التطبيقي من النظرية، حيث أن ما أنتجته النظرية في الخطوات السابقة يتم تطبيقه في الواقع العملي من أجل إختبار مدى صلاحية النظرية، ومن أجل الربط بين الجانب الفكري والجانب الإجرائي تظهر ضرورة التدفق العكسي للمعلومات، ويتيح هذا التدفق العكسي للمعلومات بين عناصر هيكل نظرية المحاسبة إمكانية تراكم الخبرات التطبيقية وتطوير الحقل المعرفي.

خاتمة:

إن الفضل في كفاءة الفن المحاسبي منذ ظهور المحاسبة وحتى بداية القرن العشرين يرجع إلى الممارسين من خلال بحثهم المتواصل عن إيجاد حلول جديدة تستجيب للاحتياجات من المعلومات التي يفرضها العصر، واليوم يجب التأكيد على الأهمية المتزايدة لدور البحوث المحاسبية المنجزة من قبل الجامعيين والأكاديميين، هذه البحوث التي تعتمد في منهجيتها على الرياضيات، الإحصاء، العلوم الإنسانية والإجتماعية تهدف إلى جعل المحاسبة تقنية علمية أكثر فأكثر، حيث يلاحظ المتفحص للأدب المحاسبي أنه يمكن التمييز بين نوعين من الأبحاث

× **البحوث النظرية:** تنظر للمحاسبة كظاهرة تاريخية إجتماعية وتنظيمية، حيث تعالج من منظور معرفي قضايا متعددة متعلقة بمفاهيم المحاسبة، مبادئها، مسار عملها وأهدافها... من أجل تطوير قوانين ونظريات ومبادئ بهدف التفسير الملائم والمنطقي للظواهر الملاحظة.

× **البحوث التطبيقية:** الهدف منها الرفع من كفاءة المحاسبة كأداة تطبيقية ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أصناف:

- أبحاث تهدف إلى مد الجسور بين المحاسبة النظرية والواقع التنظيمي من خلال وضع النماذج المحاسبية؛

- أبحاث تهدف إلى تكييف النماذج المحاسبية مع الإحتياجات المتجددة لمستخدمي المحاسبة، كالمحاسبة في فترات التضخم؛
- أبحاث تهدف إلى دراسة كيفية تطبيق التكنولوجيات الحديثة على وسائل المعالجة المحاسبية.

إن تحول الاهتمام إلى البحث عن الأصول العلمية للمحاسبة ما هو إلا دليل على رغبة العلماء والباحثين في مجال المحاسبة إلى الارتقاء بها إلى مصاف العلوم الأخرى، مع تركيزهم على الربط بين النظرية والتطبيق حيث لا يكفي التبرير المنطقي فقط ولكن يجب أن تكون أيضا ذات فائدة في الممارسة العملية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. حدوش زهرة، **دور التوحيد المحاسبي الدولي في إصلاح النظام المحاسبي الجزائري**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2010.
2. حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
3. رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي– مدخل نظرية المحاسبة–** الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001.
4. سعاد يورويسة، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.
5. عباس الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ط1، دار السلاسل للنش والتوزيع، الكويت، 1990.
6. عقاري مصطفى، **مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، 2005.
7. عمر السيد حسنين، **تطور الفكر المحاسبي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
8. مختار مسامح، **توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول إتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الإقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإقتصاد جامعة باتنة، الجزائر، 2011 .
9. وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة** ج1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007 .

المراجع الأجنبية :

1. Ahmed Riahi-Belkoui, **Accounting Theory**, 5th Edition, British Library, London.
2. K.R.Morton, **On Theoretical Sociology**, 5th Edition, Old and New, Macmillan ,New York, 1967.

تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

"اشكالية محاسبة الايجار التمويلي"

د.زوينة بن فرج
جامعة: محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج
benfradjsouad@gmail.com

أ. سامي زيادي
جامعة: محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج
sami19ziadi@hotmail.fr

مقدمة:

إن تطوير أي مشروع اقتصادي واستدامته يرتبط ارتباط وثيق بمصادر التمويل وتنوعه، فيجب أن تكون موارد المؤسسة كافية لتعزيز أو تجديد الطاقة الإنتاجية وخاصة في ظل حدة مشاكل التمويل، وفي ظل هذه الصعوبات فإنه من الضروري على المؤسسة الجزائرية البحث عن مصادر تمويل جديدة تساير وتتوافق مع التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية، ومن بين مصادر التمويل الحديثة الإيجار التمويلي.

لقد ظهر الإيجار كتقنية تمويل جذابة، نتيجة التطور في طرق تمويل استثمارات المؤسسة من جهة، وطرق الائتمان المصرفي من جهة أخرى، هذا إضافة إلى الدور البارز الذي لعبه الإيجار التمويلي في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية المطبقة لهذه التقنية، وذلك من خلال منح أصحاب المشروعات فرص إضافية، وهو ما ينطبق أكثر على الدول التي لا تملك قاعدة صناعية قوية، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول النامية إلى تنظيم قاعدة تشريعية تنظم هذه العملية للاستفادة منها في تمويل أصولها، ومن بين هذه الدول الجزائر والتي حاولت ترقية الممارسة العملية للإيجار التمويلي بداية من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض إلى الأمر 09/96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، رغبة منها في الاستفادة من مزايا هذه التقنية وهو ما عززه النظام المحاسبي المالي.

تكمن مشاكل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام أو الخاص في البحث عن مصادر التمويل، لتلبية حاجاتها من المعدات والآلات أو للقيام بالتوسعات في المجال الاستثماري؛ هذا التحدي من شأنه أن يضع قيوداً على حجم المؤسسة الاقتصادية، وكذلك على إمكانات توسعها واقتنائها لأساليب تكنولوجية حديثة وبالتالي المساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي الجزائر كانت سياسة تمويل المؤسسات ترتكز على سبيلين أساسيين، يتمثل الأول في اللجوء إلى رأس المال الخاص للمؤسسة من خلال حقوق الملكية وذلك عن طريق المساهمات أو زيادة رأس المال أو

اقتطاع قدر من الأرباح لتكوين احتياطات؛ أما السبيل الثاني فيكمن في الاستدانة أو الإقتراض ، لكن الإصلاحات المحاسبية جاءت بالإيجار التمويلي كسياسة جديدة لتمويل المؤسسة.

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توافق محاسبة عقود الإيجار التمويلي مع الشكل القانوني؟

أهمية الدراسة

يعتبر الإيجار التمويلي أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول – المؤجر- بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل. يعتبر الإيجار التمويلي من أهم الطرق التمويلية التي بإمكان بعض المستثمرين الاعتماد عليه في تمويل مشاريعهم على غرار طرق التمويل الأخرى، من أجل السرعة في إنجاز المشاريع، عرف الإيجار التمويلي في بعض المراجع،بالاعتماد الإيجاري، القرض الإيجاري، الإيجار المنتهي بالتمليك، يعتبر الإيجار التمويلي عنصر من أهم العناصر الاقتصادية التي لاقت رواجا واهتماما في العالم، ومما لا شك فيه أن لكل عنصر نقطة بداية من خلالها انتشر وتوسع وأخذ المكانة اللائقة به.

أولا: ماهية الإيجار التمويلي

تعريف الإيجار التمويلي:

ذكرت مجموعة من التعاريف فيما يخص الإيجار التمويلي، نذكر منها:

عرفه المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 في المادة 1 :هو عقد يتم من خلاله نقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل جوهري[1]، وقد تنتقل أو لا تنتقل الملكية عند انتهاء العقد للمستأجر، ويعتبر الأصل ضمن الأصول المستأجرة. مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر.

أي حسب المعايير المحاسبية الدولية (المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر الأصلي) عقود الإيجار على أنه، ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل مقابل بدل إيجار يستحق على المستأجر، ويعدل المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر المعدل (التعريف باستبدال المصطلح "بدل الإيجار" بدفعة أو سلسلة دفعات".

عرفه النظام المحاسبي المالي: :عقد الإيجار التمويلي هو اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفعة واحدة أو عدة دفعات.[2]

عرفه المشرع الجزائري: "يعتبر الاعتماد الإيجاري عملية تجارية و مالية يتم تحقيقها من قبل البنوك و المؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونية و معتمدة صراحة، لهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، ويجب أن تكون قائمة على عقد إيجاري ممكن أن

يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المؤجر، ويتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الإستعمال المهني أو لمحلات تجارية أو لمؤسسات حرفية"[3].

عرفه التشريع الأمريكي: يعرف عقد التأجير التمويلي باصطلاح Finance –lease ، وقد عرفتها المادة 103 A 2من التقنين التجاري الأمريكي الموحد بأنه:"عقد التأجير الذي لا يتيح للمؤجر اختيار أو تصنيع أو توريد البضائع محل العقد، بل التعاقد مع الطرف الثالث الذي يلتزم بتوريد البضائع فيمتلكها المؤجر بقصد تأجيرها إلى المستأجر".[4]

التعريف الاقتصادي: حسب"Richard F.Vancial" الاعتماد الإيجاري وهو عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف (المستأجر) بالتسديد للطرف الأخر (المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد و عادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتنى . على الحق الانتفاع من الأصل موضوع العقد ، حيث أن المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل . ولا يمكن للطرفان فسخ العقد، كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون المؤجر.

بصفة عامة : التأجير التمويلي هو إتفاق لتمويل و استخدام أصول رأسمالية يتم بين طرفين:

-المؤجر الذي يتولى تمويل شراء الأصل الرأس مالي.

-المستأجر الذي يحق له استخدام و تشغيل هذا الأصل الرأسمالي مقابل أداء قيمة إيجارية يتفق عليها دون إلزامه بشراء هذا الأصل

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الإيجار التمويلي: هو اتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر و هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل .

ويمكن استخلاص أهم النقاط المميزة لعقد الإيجار التمويلي في الآتي[5]:

1. مرونة تغيير الطاقة حسب الحاجة، دون اللجوء إلى شراء أو بيع الأصول.
2. تقليل مخاطر التقادم التكنولوجي بالمقارنة بالملكية المباشرة عن طريق الإحتفاظ بمرونة التحول إلى أصول أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية.
3. القدرة على تمويل تملك أصل ما باستخدام تمويل المؤجر عندما لا تكون هناك مصادر تمويل بديلة.

وبالرغم من أن عقد الإيجار التمويلي هو من العقود التشغيلية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية رأى أنه في الحالات التي يترتب على عقد الإيجار التمويلي تحويل كل المخاطر و المنافع الهامة المرتبطة بالأصل يجعل من عقد الإيجار في جوهره شراء بالتقسيط، على الرغم من أنه إيجار من الناحية الظاهرية، حيث أنه يؤكد على ضرورة رسملة عقد الإيجار في سجلات المستأجر إذا تحقق أي شرط من الشروط الآتية[6]:

1. انتقال ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار.
2. حق التفاوض على شراء الأصل في عقد الإيجار.
3. يغطي عقد الإيجار 75 % على الأقل من العمر الإنتاجي الباقي للأصل، ولا يسري ذلك على العقود التي تبرم خلال الربع الأخير من العمر الإنتاجي للأصل.
4. أن القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية تعادل 90 % من القيمة العادلة للأصل وقت الإيجار.

وبناءا عليه إذا توافر أي شرط من هذه الشروط وجب على الشركة المستأجرة رسملة الدفعات النقدية المترتبة على عقد الإيجار و الاعتراف بالالتزام الناشئ عنها مقابل الاعتراف بالأصل المستأجر في ميزانية الشركة، لهذا في البداية عالج مجلس المعايير المحاسبية جانبا كبيرا من عملية التمويل خارج الميزانية المترتبة على عقود الإيجار، واجهت الشروط المذكورة سابقا صعوبات عملية بالغة عند التحقق منها، الأمر الذي دفع العديد من الشركات إلى التحايل على هذه الشروط للخروج عن المعالجة المحاسبية الملزمة.

ثانيا:انتهاج سياسة الإيجار التمويلي بالجزائر:

يعود تبني المشرع الجزائري لسياسة الإيجار التمويلي لسنة 1990، وذلك بموجب القانون 10/90 في المادة 112 الفقرة الثانية والتي تنص على أنه " تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الايجار المقرونة بحق الشراء ولا سيما عمليات الاقتراض مع الايجار"، وبعد مضي ست سنوات صدر القانون المنظم لهذه السياسة والمتمثل في الأمر 09/96، ومن بين دوافع إصدار هذا الأمر ما يلي:

- رغبة المشرع الجزائري في إنشاء مؤسسات جديدة صغيرة أو متوسطة باعتبار أن هذه السياسة تساهم بصورة كبيرة في خلق مثل هذه المؤسسات التي عادة لا يكون أصحابها على قدر من الكفاية التي تغنيهم عن اللجوء الى الاقتراض، علاوة على أن البنوك تتردد في تقديم القروض؛
- ان اعتماد هذه السياسة جاء في وقت عرفت فيه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أزمات مستعصية نتيجة سوء التسيير وتوقف الدولة عن التمويل من أموال الخزينة العمومية قصد تخطي هذه الأزمات وتفادي أثر الحل والإفلاس وبالتالي فتح المشرع الجزائري أمام هذه المؤسسات باب التمويل الخارجي بنسبة 100٪؛
- تم انتهاج هذه السياسة قصد خلق حركية اقتصادية وفك الخناق عن المؤسسات ذات المخزون الكبير من وسائل الإنتاج التي يصعب على المتعاملين اقتناؤه وبالتالي مساعدة المؤسسات المشترية على ذلك دون أثقال كاهله؛
- سعي الجزائر إلى توسيع مصادر حصولها على العملة الصعبة وعدم الاعتماد على المحروقات كمورد وحيد لجلبها حيث عملت في إطار الإصلاحات الاقتصادية على أن يكون لديها مؤسسات كبيرة قادرة على المنافسة، وذلك من خلال توسيع قدرات المؤسسات القائمة وتجديد استثمارها وهو أهم ما تحققه سياسة الإيجار التمويلي؛
- النقائص والعيوب التي سجلت على مستوى المؤسسات بعد انتهاج الجزائر لنظام اقتصاد السوق من قدم وسائل الإنتاج وعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي والعلمي والتي كان لابد من القضاء عليها من خلال تجديدها

وتعويضها بوسائل حديثة ومتطورة وبالتالي كان على الجزائر اعتماد هذه السياسة قصد تحقيق هذه الأهداف وبشكل مستمر؛

- إن اعتماد هذه السياسة كان نتيجة حتمية لإعادة هيكلة بنوك الجزائرية، والتي تم إقرارها بموجب القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، وذلك قصد توسيع مجال نشاطاتها وتنويع وظائفها بخلق منتجات بنكية جديدة.

✓ أما فيما يخص الجزائر فقد أدرجت تقنية التأجير التمويلي لأول مرة في النظام القانوني الجزائري سنة 1990 عند صدور القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض، الملغي بالأمر رقم03- 11المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

غير أن هذه التقنية لم تعرف طريقهاإ لى التطبيق إلا في نطاق ضيق جدا لعدم اتضاح الرؤيا فيها، وتخوف المعنيين من مخاطرها نتيجة لانعدام الإطار القانوني[7] الذيي نظمها، ثم فيما بعد تنظيمها بموجب الأمر رقم 96- 09المؤرخ في10جانفي 1996 المتضمن الاعتماد الإيجاري.

تعتبر الشركة الجزائرية السعودية للإيجار التمويلي(ASL) وبنك البركة أول من اقتحم بصورة ولو بطيئة السوق الجزائري للتأجير التمويلي، رغم ذلك شهدت بداية سنوات 2000 اتجاه بعض البنوك الخاصة إلى هذه الأنشطة التمويلية، تتقاسم حاليا البنوك والمؤسسات المالية التالية سوق التأجير التمويلي:[8]

- ✓ سوسيتي جنرال الجزائر.
- ✓ بنك البركة.
- ✓ بنك ناتكسيس.
- ✓ البنك الوطني باريس.
- ✓ بنك إسبيريتوسانتو.
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ المغرب الجزائرية لليزينغ.
- ✓ الشركة العربية لليزينغ.
- ✓ الشركة المالية للاستثمار،المساهمة والتوظيف SOFINANCE.
- ✓ الشركة الوطنية.
- ✓ إيجار ليزينغ الجزائر

لكن حسب المخطط المحاسبي الوطني فلا يمكن لأي أصل أن يظهر ضمن أصول المؤسسة إلا إذا كانت هذه المؤسسة تمتلك هذا الأصل قانونيا، و لم يأخذ بعين الاعتبار الأصول المؤجرة بعقد إيجار تمويلي، لكن لم جاء النظام المحاسبي

المالي والذي يعتمد على الجوهر الاقتصادي أصبحت الأصول المؤجرة بعقد إيجار تمويلي تدرج وفقا لطبيعتها ضمن أصول المؤسسة.

1- الاعتراف بالأصول المؤجرة بعقد الإيجار التمويلي:

حسب النظام المحاسبي المالي يمكن للمؤسسة الاعتراف بالأصول المتحصل عليها عن طريق الاستئجار وفقا لمبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني بشرط أن تكون في شكل عقود إيجار التمويلية، و عقد الإيجار التمويلي هو" عقد إيجار يترتب عليه تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية الأصل، مصحوب بتحويل ملكيته عند انتهاء العقد أو عدم تحويلها" ، و الأصل المؤجر بعقد تمويلي حسب النظام المحاسبي المالي وذلك في المادة 135-2 من القرار 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 يدرج" بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا"، أي يجب أن يظهر الأصل المعنوي بالقيمة الأدنى بين القيمة الحقيقية أو القيمة المحينة حيث أن القيمة الحقيقية هي نفسها القيمة العادلة و التي سبق تعريفها بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل بين أطراف راضية ولهم دراية كافية ضمن شروط المنافسة، أما القيمة المحينة هي " التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط. "

بالإضافة إلى القيم التي تدرج في دفاتر المؤسسة حسب الحالات السابقة فقد سمح النظام المحاسبي المالي (SCF) للمؤسسة إضافة بعض الأعباء إلى القيمة المبدئية التي يظهر بها الأصل المعنوي، من أهمها:

- **تكاليف الاقتراض:** حسب المادة 126-2 من القرار 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإن تكاليف القروض تدرج في حسابات الأعباء للسنة المالية المترتبة فيها إلا أن نفس المادة في فقرتها الثالثة تسمح بدمج هذه التكاليف في التكلفة المبدئية للأصل؛
- **النفقات لاحقة:** من المفترض أن تسجل أي تكاليف لاحقة بالأصل المعنوي بعد اقتنائه كأعباء تتحملها المؤسسة لدورة استغلالها، لكن إذا وجد احتمال أن هذه النفقات ترفع من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية لهذا الأصل فيجب أن إضافتها إلى قيمته المحاسبية.

والنظام المحاسبي المالي (SCF) قدم أمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويلي في المادة 135-1 من القرار 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 كما يلي:

- ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛
- عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن ممارسة حق الخيار، حتى يكون هناك تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار؛
- مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا ما لم يكن هناك تحويل للملكية؛

- في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛
- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة.

مع وجود إشارة في هذه المادة أن عقود إيجار الأراضي لا يمكن أن تعتبر عقود إيجار تمويلية إلا إذا كانت هذه العقود تؤدي إلى نقل الملكية بعد انقضاء مدة الإيجار.

بالإضافة إلى كل التكاليف السابقة المدرجة في التكلفة المبدئية للأصل العيني فإنه يمكن إضافة النفقات اللاحقة للقيمة الدفترية للأصل العيني إذا ما أدت هذه النفقات إلى زيادة المنافع الاقتصادية[1]، وقدمت المادة 121-6 من القرار 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 أمثلة عن هذه المنافع كما يلي:[2]

- تعديل وحدة الإنتاج التي تسمح بإطالة مدة نفعها أو زيادة قدرتها الإنتاجية؛
- تحسين قطع الماكينات الذي يسمح بالحصول على تحسين جوهري لنوعية الإنتاج أو إنتاجية الكيان؛
- تبني أساليب إنتاج جديدة تسمح بخفض التكاليف العملياتية المعاينة سابقا تخفيضا جوهريا.

مع الإشارة أن هذه النفقات تهتلك على فترة حياة لا تتجاوز الفترة الخاصة بالأصل المرتبطة به، في حين أن هذه النفقات حسب المخطط الوطني للمحاسبة فهي تهتلك بنفس قيمة الاستثمار[3].

2- مزايا الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤجر: يوفر الإيجار التمويلي جملة من المميزات للمؤجر تتمثل في:

- توفر شروط التعاقد مرونة كبيرة في العلامة بين المؤجر والمستأجر بحيث يمكن للمؤجر اختيار العميل الذي تتوافق احتياجاته مع طبيعة الخدمة التي يقدمها المؤجر؛
- يوفر للمؤجر تدفقا نقديا مستمرا طوال فترة التعاقد كما أنه يضمن الحصول على تكلفة الآلات بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب فهو يضمن إذا تصريف وتسوق الأصول الضخمة ذات التكلفة العالية بالنسبة لمنتجاتها؛
- يحتفظ المؤجر بملكية الأصل بحيث يمكن استرجاع الأصل في حالة عدم سداد المستأجر لباقي الأقساط الإيجارية أو عند الإخلال بشرط التعاقد؛
- التأجير يجنب المؤجر مخاطر إفلاس المستأجر، فيما يتعلق بإمكانية استرداد أمواله، ففي حال الإيجار يكون حق المؤجر استرداد أصوله عند التصفية دون أن يتعرض الخسارة، في حين إيجار يكون حق المؤجر استرداد أصوله عند التصفية دون أن يتعرض للخسارة، في حين إذا كانت الأصول قد بيعت فإنه يصبح دائنا تجاريا يخضع للقواعد التي تسري على بقية الدائنين.

3- مزايا الإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر: يعتبر الإيجار التمويلي مصدر لتمويل المستأجر، إذ يستفيد من استخدام الأصول الثابتة لفترة زمنية محددة وهذا مقابل أقساط الإيجار المتفق عليها، وهذا الالتزام المالي هو الذي يجعلنا نقول أن التأجير هو مصدر تمويل، لأن البديل الآخر للحصول على خدمات هذا الأصل هو الشراء باستعمال الأصول المملوكة أو القروض، وإضافة إلى ذلك فإن الإيجار التمويلي يوفر مجموعة من المزايا للمستأجر تتمثل في:

- **تخفيض تكلفة الإفلاس**: فالإيجار يماثل القروض لأنه في الحالتين هناك دفع أقساط مالية ثابتة، ولكن في حالة الإيجار التمويلي إذا تعرض المستأجر إلى عسر مالي "إفلاس" فالمؤسسة المؤجرة بإمكانها استرجاع الأصل الذي هو محل عقد الإيجار، وأما في حالة القرض فإن عدم أقساط اهتلاك القرض قد يعرض المؤسسة للإفلاس عندما يكون للأصل قيمة سوقية منخفضة، فالإيجار التمويلي يبعد المؤسسة عن مسألة ضمان القروض التي تشكل عائق أساسيا في تمويل (PMI/PMO).

- **المرونة**: تظهر المرونة من خلال تكييف العقد مع مختلف أنواع المؤسسات من حيث نشاطها وشكلها وباختلاف ظروفها وإمكانيتها والاستثمارات المطلوبة تمويلها، كما أن مبالغ أقساط الإيجار تتناسب مع حجم المداخيل المحققة وستتحقق عندما يصبح الاستثمار منتجا، إضافة إلى أن مدة العقد تكون ملائمة مع مدة الحياة الاقتصادية للمعدات.

- **امتيازات جبائية**: باعتبار أن الجانب الجبائي عنصر مهم في حياة المؤسسة أدى ظهور هذه الطريقة إلى اهتمام كبير أبداه لمتعاملين بها من الجانب المحاسبي والجبائي حتى قبل تحديد جانبه القانوني، حيث أنه تم اقتراح اعتبار أقساط الإيجار المدفوع كتكاليف استغلال الدورة تحذف كليا من النتيجة الخاضعة مهما كان نوع الاستثمار المؤجر.

- **تحسين قدرات الاستدانة**: أي عدم اللجوء للاقتراض وبالتالي تخفيف في خصوم الميزانية وتحديدا في حجم الديون الخارجية على المدى الطويل مما سيؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

ثالثا:مزايا الإيجار التمويلي بالنسبة للاقتصاد:

تتمثل المزايا التي يوفرها الإيجار التمويلي فيما يلي:

- يساعد أسلوب الإيجار التمويلي للأصول والمعدات التمويلية والوحدات الإنتاجية متوسطة وصغير الحجم على اقتناء معدات حديثة قد لا تتوافر لها إمكانية شرائها لضعف الموارد الذاتية لديها أو عدم قدرته على الاقتراض لعدم تمكنها من مقابلة متطلبات منح الائتمان في البنوك وغيرها؛

- إتاحة الأصول والمعدات التمويلية عن طريق الايجار التمويلي يساعد على إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية في البلد أو على تبني الوحدات القائمة بالمشروعات للتوسع وهذا له دور هام في إحداث التنمية الاقتصادية؛

- في حالة الايجار التمويلي الدولي، أي في حالة كون شركة الإيجار شركة أجنبية مركزها في الخارج فإن أسلوب الإيجار يكون ذا أثر إيجابي على مركز ميزان المدفوعات إذ يقتصر التحويل إلى الخارج على الدفعات الإيجارية على مدى فترة استخدام الأصل التمويلي، وذلك على عكس الحال فيما لو استوردت هذه الأصول من الخارج، وتم تحويل ثمنها مرة واحدة عند الشراء.بما يشكل ضغوطا على ميزان المدفوعات.

لكن توجد معالجة محاسبية خاصة للقروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويل والمتمثلة في المرحلتين الآتيتين:

المرحلة الأولى: تنفيذ عقد الإيجار التمويلي: حيث يسجل المبلغ المقرض في الجانب المدين في حـ/274 [4]، وهذا بجعل حـ/404 "موردو التثبيتات" دائنا، كما يلي:

274		حـ/ القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل	XXX	
	404	حـ/ موردو التثبيتات		XXX
		اقتناء أصل و تأجيره		

المرحلة الثانية عملية التسديد:

إن عملية تحصيل القرض الإيجار التمويلي تتضمن جزأين:

- استهلاك قرض الإيجار التمويلي
- الفوائد: أتعاب المقرض لخدمة الإيجار التمويلي.

وفي عند كل التسديد، يسجل مبلغ استهلاك القرض في الجانب الدائن للحساب 274، ومبلغ الفوائد في الجانب الدائن لحساب 762 "نواتج للتثبيتات المالية الأخرى" مع جعل حسابات النقدية مدينا بالمبلغ المحصل[5]، كما يلي:

512		حـ/ البنك	XXX	
	274	حـ/ القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل		XX
	762	حـ/ نواتج للتثبيتات المالية الأخرى		XX

رابعا: التشريعات القانونية والجبائية للإيجار التمويلي.

عرف الإيجار التمويلي مجموعة من القوانين التشريعية و الجبائية التي تنظم حسن سير هذا العنصر، حيث توجد فروقات بين القوانين التشريعية و الجبائية، كما أن للإيجار التمويلي قيود محاسبية تنظم حسن سير العملية بين الأطراف المتعاملة به.

الفرع الأول: الإيجار التمويلي وفقا للتشريعات القانونية.

لم يكن لعقد التأجير التمويلي تنظيم و تأطير خاص به طيلة السنوات الأولى من تبنيه في الجزائر، وكان هذا هو السبب الرئيسي في عدم توجه المؤسسات لاستخدام هذه الوسيلة التمويلية، في بادئ الأمر تم الإشارة إلى التأجير التمويلي عندما تم إدراجه في العمليات البنكية *بمقتضى القانون 90- 10 الصادر في11 أفريل 1990، المتعلق بالنقد و

القرض** في المادتين112 و116، ولكن تنظيم الإيجار التمويلي وتفعيله لم يتم إلا عند صدور الأمر رقم 96 - 09{الوارد في الجريدة الرسمية رقم 03بتاريخ 14 -08-1996}، المتضمن لعقد التأجير التمويلي والذي يبقى النص القانوني الأساسي المنظم لعقد التأجير التمويلي في الجزائر.[9]

1- **محتوى عقد التأجير التمويلي** : حدد الأمر رقم 96-09 محتوى عقد التأجير التمويلي والبنود المكونة له، فيما يلي:

أ- العناصر المكونة لمحتوى عقد التأجير التمويلي:

لا يمكن أن يدعى العقد التأجيري مهما كانت الأصول التي تعلق الأمر بها ومهما كان عنوان العقد إلا إذا حرر بكيفية تسمح بالتحقق دون غموض:[10]

- يضمن للمستأجر الاستعمال والانتفاع بالأصل المؤجر خلال فترة دنيا و بسعر محدد مسبقا، وكأنه المالك الحقيقي.
- يضمن للمؤجر قبض مبلغ معين من التأجير في مدة تدعى "الفترة غير القابلة للإلغاء"، لا يمكن خلالها إبطال التأجير إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- يسمح للمستأجر في حالة الاعتماد الايجاري المالي فقط، وعند انقضاء الفترة غير القابلة للإلغاء الخاصة بالتأجير، أن يكتسب الأصول المؤجرة مقابل دفع قيمة متبقية تأخذ بعين الاعتبار الأقساط التأجيرية التي تم قبضها، في حالة ما إذا قرر مزاولة حقا لخيار بالشراء دون أن يحد ذلك من حقا لأطراف المتعاقدة في تحديد التأجير لفترة ومقابل قبض إيجار يتفق عليه، ولا يحق للمستأجر استرجاع الأصل المؤجر عند نهاية الفترة الأولية من التأجير.

ب- بنود عقد التأجير التمويلي : عقد التأجير التمويلي عبارة عن وثيقة قانونية تحتوي على بنود إجبارية واختيارية، وهي:

- البنود الإجبارية:تكون ممثلة فيما يلي[11]:
  - مدة التأجير،وعدم قابلية إلغاء العقد.
  - عقوبة فسخ العقد خلال فترة التأجير غير القابلة للإلغاء.
  - تحديد الأقساط التأجيرية والقيمة المتبقية للأصل.
  - الاختيار الممنوح للمستأجر عند انتهاء فترة التأجير غير القابلة للإلغاء.
- البنود الاختيارية: وهي متعلقة بعقد التأجير التمويلي للمنقولات، وتتمثل في:[12]
  - التزاما لمستأجر بمنح المؤجر ضمانات أو تأمينات عينية أو فردية.
  - إعفاء المؤجر من المسؤولية تجاه المستأجر إذا لم تتعلق بالنظام العام.

- إعفاء المؤجر من الالتزامات الملقاة عادة على عاتق صاحب ملكية الأصل المؤجر.
- تنازل المستأجر عن فسخ التأجير أو تخفيض سعر التأجير في حالة إتلاف الأصل المؤجر سواء كان ذلك بطريقة عارضة أو بسبب الغير.
- تنازل المستأجر عن ضمان الاستحقاق وعن ضمان العيوب الخفية.
- إمكانية المستأجر بمطالبة المؤجر تبديل الأصل المؤجر في حالة ملاحظة قدم طرازه خلال مدة عقد الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة.

2- **حقوق المتعاقدين في عقد التأجير**: يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **حقوق المؤجر**: منح المشرع للمؤجر حقوقا ومزايا قانونية اتجاه المستأجر، يمكن تلخيصها في الآتي:[13]

- يبقى المؤجر صاحب ملكية الأصل المؤجر خلال كل مدة العقد إلى غاية تحقيق شراء المستأجر هذا الأصل.
- يستفيد المؤجر من كل الحقوق القانونية المرتبطة بحق الملكية، ويقوم بكل الالتزامات المرتبطة بها.
- يمكن للمؤجر أن يضع حدا لحق المستأجر في الانتفاع بالأصل المؤجر وذلك في حالة عدم دفع قسط إيجاري واحد.
- في حالة عدم قدرة المستأجر على الوفاء فإن الأصل لا تشمله إجراءات المتابعة من طرف دائني المؤسسة المستأجرة.
- في نفس الحالة، من أجل تحصيل دين المؤجر الناشئ عن عقد التأجير التمويلي فإن المؤجر يتمتع بميزة عامة على كل الأصول المستأجرة، تأتي الذمم والموجودات في حساب المستأجر مباشرة في الترتيب عدا مصاريف العدالة وحقوق الخزينة العمومية الخاصة بالأجراء.
- إمكانية الحصول على تعويضات التأمينات الخاصة بالأصل المؤجر في حالة خسارة جزئية أو كلية للأصل المؤجر.
- في حالة عقد التأجير الخاص بالعقارات، فإن المستأجر يمكن أن يأخذ على عاتقه الالتزامات المدنية الخاصة بالتأجير و الملقاة عادة على المؤجر(مثل الصيانة، التصليح،الخ).

ب- **حقوق المستأجر**:يستفيد المستأجر على غرار المؤجر من الامتيازات التالية:[14]

- يتمتع المستأجر بحق الانتفاع بالأصل المؤجر بمقتضى العقد طيلة مدة العقد.
- يملك المستأجر ضمانا من طرف المؤجر على العيوب الخفية للأصل، بالإضافة إلى ذلك فإن المستأجر يملك الحقوق الموالية إلا في حالة الاتفاق على غير ذلك في حالة عقد تأجير للعقارات:

✓ يستلم المستأجر الأصل المؤجر وفق مميزاته التقنية في الحالة والتاريخ المتفق عليهما في عقد التأجير التمويلي.

- ✓ دفع الرسوم، الضرائب، والمصاريف الأخرى ذات نفس الطبيعة المتعلقة بالأصل المؤجر تتم من طرف المؤجر.
- ✓ يجبر المؤجر على عدم القيام بأي عمل من شأنه أن ينقص أو يلغي حقا لانتفاع بالأصل من طرف المستأجر.
- ✓ في نهاية مدة عقد التأجير يملك المستأجر حق استخدام خيار الشراء لتملك الأصل.

الفرع الثاني: الإيجار التمويلي في ظل التشريع الجبائي.

وضع التشريع الجبائي مجموعة من القوانين التي تميز عقد الإيجار التمويلي عن باقي العقود الأخرى، حيث منح امتيازات للاستثمارات المؤجرة، وبالتالي تستفيد منها شركات التأجير التمويلي والمنشآت التي تمول استثماراتها وأصولها عن طريق التأجير التمويلي، كما حدد المشرع أركان عقد التأجير التمويلي بالجزائر وشروط تأسيس شركات التأجير التمويلي، مع ذكر الإطار المحاسبي والجبائي لهذه الطريقة التمويلية.

1- الامتيازات الممنوحة لشركات التأجير التمويلي والمنشآت المستأجرة في الجزائر:

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع رأس المال الوطني (المحلي) والأجنبي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية والإنتاجية، وقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة لتهيئة البيئة المناسبة للإستثمار من خلال إصدار عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك،[15] وإنشاء هيئات مكلفة بتطوير ودعم الاستثمار وترقيته.

كلما قام الاستثمار بتقديم فائدة للاقتصاد الوطني عظمت أهمية المزايا المقدمة له، هذه المزايا تتنوع حسب تمركز وطبيعة الإستثمار، وهي منظمة عن طريق ثلاثة أساليب، هي:

أ- التنظيم العام:

يخص مشاريع الاستثمار المحصورة خارج المناطق الواجب النهوض بها،[16] مزاياه تشمل:

- ✓ مرحلة تركيب المشروع، تستفيد شركة التأجير التمويلي والمنشأة المستأجرة من:
  - إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات الغير مستبعدة.
  - إعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة غير مستبعدة وإعفاء من رسوم نقل الاقتناء العقاري.
- ✓ مرحلة الاستغلال تستفيد شركة التأجير التمويلي والمنشأة المستأجرة من:
  - إعفاء لمدة 3 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
  - إعفاء لمدة 3 سنوات من الرسم على النشاط المهني (TAP).

ب- التنظيم الخاص:

وتخص مشاريع الاستثمار المحصورة في المناطق الواجب النهوض بها،[17] حيث تستفيد من المزايا التالية:

- ✓ مرحلة بداية المشروع، تستفيد شركة التأجير التمويلي والمنشأة المستأجرة من:

- إعفاء من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة.
- إعفاء من رسوم نقل الاقتناء العقاري.
- إمكانية أخذ الحكومة على عاتقها بشكل جزئي أو كلي النفقات الخاصة بأعمال البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاستثمار.

✓ مرحلة الاستغلال، تستفيد شركة التأجير التمويلي والمنشأة المستأجرة من:

- إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات(IBS).
- إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم على النشاط المهني(TAP).
- إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري (TF).
- إمكانية التميز بمزايا أخرى (تأجيل الخسائر ومدة الاهتلاك).

ج- التنظيم المتعلق:

يخص مشاريع الاستثمارات لشركة التأجير التمويلي أو المنشأة المستأجرة التي تقدم فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني، حيث تستفيد من المزايا التالية:

✓ مرحلة بداية المشروع: خلال 5 سنوات على الأكثر:

- إعفاء من الرسوم والضرائب والاقتطاعات الضريبية الأخرى على السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو المشترية محليا.
- إعفاء من الرسم الخاص بنقل الاقتناء العقاري والإشهار القانوني.
- إعفاء من رسوم التسجيل.
- إعفاء من الرسم العقاري.

✓ مرحلة الاستغلال: خلال 10 سنوات على الأكثر:[18]

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS).
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP).
- بالإضافة إلى هذه المزايا، يستطيع المجلس الوطني للاستثمار تقديم تسهيلات أخرى ومزايا إضافية للاستثمارات المحققة في القطاعات التي تقدم فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني

2- أركان عقد التأجير التمويلي:

إن أهم أركان عقد التأجير التمويلي تتمثل فيما يلي:[19]

✓ يضمن العقد للمستأجر الاستعمال والانتفاع بالأصل المؤجر خلال فترة دنيا وبسعر محدد مسبقا.

- ✓ ينص العقد على حق المؤجر في تقاضي إيجار معين، خلال فترة الإيجار المحددة غير قابلة للإلغاء.
- ✓ يسمح العقد للمستأجر في حالة الاعتماد الإيجاري المالي الحق في اكتساب الأصل المؤجر عند انتهاء فترة الإيجار مقابل دفع قيمة متبقية، تأخذ بعين الاعتبار الإيجارات التي يتم قبضها، وفي حالة عدم استعمال هذا الحق، يجوز للمؤجر استرجاع الأصل المؤجر مع إمكانية اتفاق الطرفين على تحديد مدة الإيجار مقابل سعر إيجار جديد متفق عليه.

3- شروط تأسيس شركات التأجير التمويلي:

يرجع اعتماد تأسيس شركات التأجير التمويلي في الجزائر إلى مجلس النقد والقرض حسب النظام رقم 96-06 المؤرخ في17 صفر 1417 الموافق لـــــ 10جويلية1996، بالإضافة إلى قانون النقد والقرض رقم 90-10 والأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري، ولابد أن تخضع مثل هذه الشركات للشروط الاتية:

- ✓ يمكن لشركات الاعتماد الإيجاري على غرار البنوك والمؤسسات المالية القيام بعمليات الاعتماد الإيجاري، كما هو منصوص عليه في التشريع المعمول به.[20]
- ✓ تؤسس شركة الاعتماد الإيجاري على شكل شركة أسهم " شركة مساهمة طبقا للتشريع المعمول به في الجزائر.
- ✓ يجب أن لا يكون مؤسسو شركة الإعتماد الإيجاري أو مسيروها أو ممثلوها موضوع أي منع منصوص عليه في المادة 125 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، كما عليهم استيفاء الشروط التي يجب أن تتوفر في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية ومسيريها وممثليها.[21]
- ✓ تقدم طلبات التأسيس إلى مجلس النقد والقرض مرفقا بملف يحدد مضمونه بتعليمة من بنك الجزائر.
- ✓ يستلزم على الشركة اكتتاب الحد الأدنى للرأس المال الإجتماعي الذي يحدد ب 100 مليون دينار جزائري دون أن يقل المبلغ المكتتب عن 50 % من الأموال الخاصة.[22]
- ✓ يجب خضوع عمليات شركات الاعتماد الإيجاري للإشهار.

4- الجوانب الضريبية للإيجار التمويلي:

نص قانون المالية 1996 على إجراءات جبائية خاصة بالنسبة لعمليات الإيجار التمويلي، أهمها:[23]

أ- اعتبار المؤجر من الناحية الضريبية في الإيجار التمويلي مالكا للأصول المؤجرة له الحق في ممارسة الامتلاك عليها

ب- إضافة الأرباح الناتجة من تقلبات أسعار الصرف في عمليات الإيجار الدولي عند آخر سنة مالية للإيرادات الخاضعة للضريبة على الربح.

ج- إعفاء عمليات شراء العقارات من قبل شركات التأجير والمؤسسات المالية في إطار عقود الاعتماد الإيجاري من الرسم على الإشهار العقاري .

كما تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002 أحكاما ضريبية جديدة لغرض تشجيع شركات الإيجار التمويلي بالجزائر أهمها:[24]

- ✓ السماح لشركات الإيجار التمويلي (المؤجر) باستعمال أسلوب الاهتلاك الخطي أو التنازلي للأصول الثابتة لفترة مساوية لمدة الإيجار.
- ✓ عدم إدراج الجزء المرتبط بتسديد أصل رأس المال للإيجار التمويلي ضمن وعاء الضريبة على رقم الأعمال.
- ✓ السماح للمنشآت الاقتصادية توسيع الإستفادة من الامتيازات الضريبية والجمركية المتعلقة بترقية الاستثمار على الأصول التي يتم اقتناؤها من المؤجر في إطار عمليات الإيجار التمويلي إذا كانت هذه المنشآت قد استفادت من هذه الامتيازات، من أهم الامتيازات الضريبية ما يلي:[25]
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) للأصول المكتسبة من طرف شركة الإيجار التمويلي لصالح استعمالها بنفسها (خمس سنوات بالنسبة للمناطق المبرمج ترقيتها).
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة ثلاثة سنوات(خمس سنوات بالنسبة للمناطق المبرمج ترقيتها).
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP) لمدة ثلاثة سنوات (خمس سنوات بالنسبة للمناطق المبرمج ترقيتها).
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري(TF) لمدة خمسة سنوات (عشر سنوات بالنسبة للمناطق المبرمج ترقيتها).[26]
- ✓ تستفيد شركات الإيجار التمويلي من استراد التجهيزات والمعدات من النظام الجمركي للقبول المؤقت والذي يعني الإعفاء من كل الحقوق والرسوم الجمركية.

ولغرض تشجيع المنشآت الاقتصادية على ممارسة الإيجار التمويلي فقد تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 امتيازات خاصة تتمثل في الإعفاء من: الرسم على القيمة المضافة(TVA) إلى غاية 31 ديسمبر 2018، والتي تغطي ما يلي:[27]

- ✓ المعدات الفلاحية ذات الصنع الجزائري.
- ✓ المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، الخاصة بإنشاء غرف التبريد والمخازن حفظ المنتجات الفلاحية.
- ✓ المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر اللازمة لتوفير المياه المستخدمة حصرا في مجال الزراعة.
- ✓ المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، اللازمة لإنشاء الملبنات المصغرة الخاصة بتحويل الحليب الخام.

✓ المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، اللازمة لزراعة الزيتون وإنتاج وتخزين زيت الزيتون.

حيث تكون الإجراءات الجبائية لعمليات الإيجار التمويلي كما يلي:[28]

- تسجيل الأصول الرأسمالية أو العقارية المؤجرة في جانب أصول الميزانية.
- مدة اهتلاك الأصل تكون متوافقة مع فترة التأجير.
- تصل حقوق التسجيل إلى5% بالنسبة لتأجير الأصول العقارية.

وتكون الوضعية الجبائية خلال مدة التأجير على النحو الأتي :

بالنسبة لشركة التأجير التمويلي :تخضع الأقساط المحصلة إلى :

ا/الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بمعدل 25% و(TAP) بمعدل 2% على الأقساط الإيجار المقبوضة.

ب/ الرسم على القيمة المضافة (TVA) على أقساط الإيجار المقبوضة بمعدل 17 %.

ج/ الرسم على النشاط المهني (TF) على الملكيات المهنية بالنسبة للتأجير العقاري.

بالنسبة للشركة (المستأجرة):

1/ دفع الرسم على القيمة المضافة(TVA) على أقساط الإيجار المدفوعة بمعدل 17%.

2/اعتبار أقساط الإيجار المدفوعة، تكاليف استغلال مخفضة من الربح الخاضع للضريبة.

3/يستمر تطبيق الأحكام السابقة على قانون المالية لسنة 2010 المتعلقة بقواعد الاهتلاك في إطار عقود القرض الإيجاري بصفة انتقالية إلى غاية 31 ديسمبر 2012.

4/ يستمر بصورة استثنائية في إطار عمليات القرض الإيجاري في اعتبار القرض المؤجر من الناحية الجبائية يتوفر على الملكية القانونية للملك المستأجر،[29] ويكون بهذه الصفة صاحب الحق في ممارسة اهتلاك هذا الملك.

5/دون الإخلال بالنظام المحاسبي المالي، يعد المؤجَّر جبائيا مالكا للأصول المستأجرة، في عمليات الإيجار التمويلي التي تقوم بها البنوك ، ويتعين عليه تسجيلها كأصل ثابت ويطبق عليه الاهتلاك الجبائي على أساس الاهتلاك المالي للقرض الإيجاري، وتسجل مبالغ الإيجار المقبوضة كناتج"[30].

خامسا:: المعالجة المحاسبة للإيجار التمويلي.

يعد الإيجار التمويلي مصدر مهم في تمويل المؤسسات بالاستثمارات اللازمة للقيام بالأنشطة المختلفة، وقد نصت كل من المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي على القيام بوضع جملة من القيود المحاسبية التي تنظم حسن سير عملية الإيجار التمويلي بين كل من المؤسسة ومصلحة الضرائب.

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF:

بما أن الإيجار التمويلي مسجل محاسبيا ينطبق عليه كل الأحكام المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات، وعليه:[31]

- سيكون هناك إهتلاك وفق الممارسات المؤسسة بالنسبة للعناصر المماثلة.
- القيام بعملية تقييم دورية.
- عند التنازل أو خروج الأصل يتم معالجته كأنه عنصر ملك للمؤسسة.
- الاستنفاع بالأصل مقابل دفع دفعة واحدة أو عدة دفعات.[32]

و تتم المعالجة المحاسبية لأصل مقتنى وفق عقد الإيجار التمويلي كما يلي:

أولا:عند المستأجر.

أ- **عندالحيازة:** عند دخول الأصل المستأجر المؤسسة يسجل كما يلي:

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		تاريخ الحيازة		
2**		ح/التثبيتات العينية	****	
	167	ح/ الديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي		***
		فاتورة رقم ....التاريخ.... المورد....		

ب- عند تسديد الدفعة:تسديد الدفعات إضافة إلى الفوائد المنصوص عليها في العقد تسجل كما يلي :[33]

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		تاريخ التسديد		
167		ح/الديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي.	****	
4456		ح/الدولة : الرسم على القيمة المضافة TVA	****	
661		ح/أعباء الفوائد.	****	
	512	ح/ البنك		****
		إثبات الفوائد		

ج- إثبات قسط الإهتلاك:نسجل قيد الإهتلاك كما يلي:[34]

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن

		12/31/ن		
681		ح/مخصصات الإهتلاك	****	
	**281	ح/ إهتلاكالتثبيتات		****
		إثبات قسط الإهتلاك		

د- رفع أو عدم رفع خيار الشراء عند انقضاء العقد.

للمستأجر حق خيار الاحتفاظ بالأصل أو عدم الاحتفاظ به، ولهذا عند التسجيل يجب أن نراعي هاتين الحالتين: [35]

1- **رفع خيار الشراء:** إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل يجب عليه أن يدفع لذلك استحقاق أخير يوافق رصيد الديون عن عقد الإيجار، ويأتي هذا الاستحقاق لتصفية هذا الحساب الخاص بالديون ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		12/31/ن		
167		ح/ديون على عقد الإيجار	****	
445		ح/الدولة: الرسم على القيمة المضافة.	****	
	512	ح/ النقديات		****
		دفع الاستحقاق الأخير		

2- عدم رفع خيار الشراء: إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء فإن الأصل يعود إلى المؤجر، ويتم إخراجه من أصول المستأجر، وهذا الخروج عديم القيمة ينبغي أن لا ينجر فائض قيمة أو تدني قيمة المستأجر لأن مدة الإهتلاك هي نفسها مدة الإيجار، وفي هذه الحالة تتم تصفية حساب الديون (ح/167) بحساب الإسترجاعات عن خسائر القيمة (78) ويكون كما يلي:

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		12/31/ن		
167		ح/ ديون على عقد الإيجار	****	
	78	ح/ الإسترجاعات عن خسائر القيمة		****
		ترصيد حساب الديون		

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		12/31/ن		
28		ح/ اهتلاك التثبيت	****	
	2**	ح/ التثبيت محل الإيجار		****
		قيد إخراج الأصل من دفتر المؤسسة		

ولتوضيح كيفية سير المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي سوف نتطرق إلى حل المثال التالي:[36]

في01/01/ن استأجرت المؤسسة (س) معدات (ل) مخصصة ومناسبة فقط لنشاطها بحيث لا يمكن لمؤسسات أخرى استخدام هذه المعدات إلا بعد تعديلات هامة عليها، حيث نص العقد على مايلي:

- القيمة الأصلية للمعدات 490000دج .
- دفعة الإيجار 110000دج وتسدد في نهاية السنة.
- تكلفة ممارسة خيار الشراء في نهاية العقد (السنة الخامسة) 50000 دج.
- مدة العقد 5 سنوات.
- الفترة النفعية للمعدات (الاهتلاك) 5 سنوات.
- معدل الفائدة الضمني* 6.75 %، وسيكون جدول اهتلاك او تسديد القرض كالتالي:

الجدول رقم (01-01): جدول اهتلاك القرض الخاص بالمعدات (ل)

السنة	القرض الغير مسدد	الدفعة السنوية	فوائد القروض	اهتلاك القرض
1	490000	110000	33075	76925
2	413075	110000	27883	82117
3	330958	110000	22340	87660
4	243298	110000	16423	93577
5	149719	110000	10106	99894
-	50000	50000	-	50000
	المجموع	600000	-	490173

المصدر : عطية عبد الرحمان، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، 2011، ص177

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- 109827+490173=600000دج
- 50000 دفعة شراء الأصل في نهاية السنة الخامسة.
- إن دفعات اهتلاك القرض 490173 تزيد ب 173دج عن القيمة الأصلية للقرض 490000 نتيجة لعملية تقريب معدل الخصم.

- التسجيل المحاسبي [37]:

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		01/01/ن		
20154		ح/ المنشات التقنية والمعدات والأدوات الصناعية	490000	
	167	ح/ الديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي		490000
		اقتناء الأدوات		
		---------12/31/ن----------		
167		ح/ الديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي.	76925	
661		ح/ أعباء فوائد الإيجار التمويلي.	33075	
	512	ح/البنك		110000
		تسديد دفعة إيجار السنة الأولى		
		----------//		
681		ح/مخصصات اهتلاك الأصول الغير الجارية.	98000	
	28154	ح/اهتلاك معدات صناعية		98000
		قسط الاهتلاك=490000/5=98000		
		----------12/31/ن+4----------		
167		ح/ديون على عقود الإيجار.	50000	
	512	ح/البنك		50000
		رفعخيار الشراء		

- أما إذا قررت المؤسسة المستأجرة (س) عدم شراء المعدات وإرجاعها إلى مالكها القانوني، أي المؤسسة (ص) عندها تسجل (س) القيد التالي:

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
167		ح/ديون على عقد الإيجار	50000	
28154		ح/اهتلاك معدات صناعية	490000	
	781	ح/ استرجاعات على خسائر القيمة		50000
	21540	ح/معدات صناعية		490000

ثانيا: عند المؤجر:

يتم بموجب عقد الإيجار التمويلي نقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية القانونية من قبل المؤجر، وهكذا فإن دفعة الإيجار المستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي ومكافأة المؤجر عن استثماره وخدماته [38].

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		ن/01/01		
274		ح/القروض والحسابات المترتبة على عقد الإيجار التمويلي	****	
	700	ح/ المبيعات		***
		إثبات التنازل		
512		ح/البنك		
	274	ح/ القروض والحسابات المترتبة على عقد	***	
		الإيجار التمويلي		
	4457	ح/الدولة الرسم على القيمة المضافة		***
		إستلام اشعار دائن رقم...لإتاوة قرض الإيجار		***
		ن/12/31		
2768		ح/ الحسابات الدائنة المثبتة.		
		ح/ عائدة الحسابات الدائنة	***	

	763	تاريخ التسديد		***
		ح/البنك		
512		ح/ القروض والحسابات المترتبة على عقد الإيجار التمويلي	***	
	274	ح/ الحسابات الدائنة المثبتة.		***
		ح/الدولة الرسم على القيمة المضافة		
	2768	استلام إشعار دائن رقم...لاتاوة قرض الإيجار		***
	4457			
				***

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق المعايير المحاسبية الدولية.

وضعت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار محاسبي خاص بعقود الإيجار التمويلي والمتمثل في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، يوضح لنا المعالجة المحاسبية لدى المؤجر والمستأجر.

أولا: بالنسبة للمستأجر.

يعترف المستأجر بالأصل كأصل والتزام في الميزانية بالقيمة العادلة له أو الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار، ويجب استخدام معدل الفائدة الضمني للمؤجر كمعدل للخصم عند احتساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار إذا كان من الممكن تحديده بطريقة عملية،[3] وفي حال العكس يجب استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

تتكون دفعات الإيجار من شقين تكلفة التمويل (مصروف الفائدة) والتخفيض في الالتزامات عن عقود الإيجار التمويلي، حيث يجب توزيع تكلفة التمويل على الفترات المالية التي تغطيها مدة الإيجار بما يحقق معدلا ثابتا للفائدة على الرصيد المتبقي من الالتزامات على عقود الإيجار لكل فترة مالية.[40]

يقوم المستأجر باهتلاك الأصل سنويا في دفاتره بنفس السياسة المستخدمة لاهتلاك الأصول المشابهة المملوكة، [41] وفي حالة عدم تأكد المستأجر من امتلاك الأصل في نهاية مدة العقد يتم اهتلاك الأصل على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له أو مدة العقد.

يتم التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

- **قيد إثبات عملية الاستئجار:**

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		ح/ الأصل المستأجر	*****	

		ح/ التزامات عقود الاستئجار إثبات عملية الإيجار		*****

- **قيد إثبات دفعات الإيجار:** تكون كما يلي:[42]

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		ح/ التزامات عقود الاستئجار	*****	
		ح/ مصروف فائدة الاستئجار	*****	
		ح/ النقدية تسديد الدفعة		*****

- **قيد إثبات اهتلاك الأصل:**

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		ح/ مصروف اهتلاك الأصل المستأجر	*****	
		ح/ مجمع اهتلاك الأصل المستأجر		*****

ثانيا بالنسبة للمؤجر:

- يعترف المؤجر في ميزانيته بالأصول التي يمتلكها الخاضعة لعقود الإيجار التمويلي كمبالغ قابلة للتحصيل بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في عقود الإيجار.[43]
- يجب أن يكون الإعتراف بالدخل عن عمليات عقد الإيجار التمويلي بشكل يحقق عائدا دوريا ثابتا على صافي الاستثمار المؤجر.[44]
- إن دفعة الإيجار مستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر كسداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي لتعويض ومكافأة المؤجر عن استثماره وخدماته.
- إذا اتضح أن هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة التي تدخل في حساب الإستثمار الإجمالي للمؤجر، فإنه يجب تعديل المبالغ الموزعة عن دخل دفعات الإيجار خلال مدة العقد مع الإعتراف بأي تخفيض يتعلق بالمبالغ التي سبق إثباتها فورا.[45]

– يتم الإعتراف بالتكاليف المباشرة المتعلقة بعقد الإيجار التمويلي إما في حال الدخل أو يتم توزيعها على مدة عقد الإيجار على أساس نسبة دخل الإيجارات عن كل فترة إلى إجمالي الدخل من الإيجارات،[46] ويمكن تحقيق الحالة الأخيرة بالاعتراف بالتكلفة كمصاريف بمقدار المبلغ الذي تم تحمله، والإعتراف كدخل في نفس الفترة بجزء من دخل التمويل غير المكتسب مساويا للتكاليف الأولية المباشرة.

– قد يعرض المؤجر أسعار فائدة منخفضة مما يؤدي إلى الإعتراف بربح أكبر من الصفقة في وقت البيع، لذلك يجب أن يقتصر ربح البيع على الربح الذي ينطبق لو استخدم سعر الفائدة التجاري في الصفقة.[47]

– يمثل إيراد المبيعات الذي يسجله المؤجر سواء كان منتجا أو تاجرا القيمة العادلة للأصل المؤجر عند بدأ عقد الإيجار التمويلي، أو إذا كان أقل من ذلك القيمة الحالية للحد الأدنى من الدفعات المستحقة للمؤجر مقيمة على أساس سعر فائدة تجاري، وتكون تكلفة البيع المعترف بها عند بدأ مدة العقد هي المبلغ المسجل إذا كان مختلفا عن ذلك للممتلكات المؤجرة ناقص القيمة الحالية المتبقية غير المضمونة، [48] حيث أن الفرق بين إيرادات المبيعات وتكلفة البيع يمثل الربح المعترف به حسب السياسة المتعلقة بالمبيعات المتبعة من طرف المؤسسة.

يتم التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

– **قيد إثبات عملية الإيجار:**

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		ح/ ذمم عقود التأجير	*****	
		ح/ الأصل المؤجر		*****

– **قيد إثبات الدفعات:**

ر.ح مدين	ر.ح دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
		ح/ النقدية	*****	
		ح/ إيراد الفائدة		*****
		ح/ ذمم عقود الإيجار		*****

مما سبق نستخلص أنه يتم إظهار صافي الاستثمار المؤجر بدلا من الأصول المؤجرة في ميزانية المؤجر، وهو عبارة عن الفرق بين إجمالي الاستثمارات وإيرادات الفوائد غير المكتسبة، ويتم احتساب إيرادات الفوائد غير المكتسبة على أساس صافي الاستثمار العادي للمؤجر.

خاتمة:

يتضح لنا من خلال ما سبق أنه في ظل المخطط المحاسبي الوطني السابق لا يمكن لأي أصل أن يظهر ضمن أصول المؤسسة إلا إذا كانت هذه المؤسسة تمتلك هذا الأصل قانونيا، و لم يأخذ بعين الاعتبار الأصول المؤجرة بعقد إيجار تمويلي، لكن لم جاء النظام المحاسبي المالي والذي يعتمد على الجوهر الاقتصادي أصبحت الأصول المؤجرة بعقد إيجار تمويلي تدرج وفقا لطبيعتها ضمن أصول المؤسسة.

وعليه فحسب النظام المحاسبي المالي يمكن للمؤسسة الاعتراف بالأصول المتحصل عليها عن طريق الاستئجار وفقا لمبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني بشرط أن تكون في شكل عقود إيجار التمويلية.

المراجع:

[1] حمد سليمان الثقفي، المعايير المحاسبية الدولية، المعيار الدولي رقم 17، مركز الثقفي للرقابة المالية، متاح على الموقع www.q8cont r ol .com/unt i t el ed32.ht m:، المادة 1، ص2،تاريخ الإطلاع: 2016/12/15،على15:40.

الجريدة الرسمية رقم 19 في 25-03-2009، النظام المحاسبي المالي، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، دار بلقيس، الجزائر، ص78.

[2] الجريدة الرسمية العدد 03 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، أمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1426 الموافق ل 10يناير1996، 2008.

[3] محمد عايد الشوابكة، عقد الإيجار التمويلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص29.

[4] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الدار الجامعة، الإسكندرية، الجزء الخامس، 2003/2002، ص361.

[5] احمد مصطفى الهندي، العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاء في الأردن "دراسة اختبارية"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2013، ص18.

[6] الجريدة الرسمية رقم 03، الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416ه الموافق 10 جانفي 1996.

[7] بن زيوش مبرك، نطاق القواعد العامة على التزامات المستأجر الإعتماد الإيجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد28، الجزائر، 2007، ص233.

*نصت الفقرة الثانية للمادة 112على أنه " تعتبر بمثابة عمليات قرض عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء، ولاسيما عمليات الإقراض مع إيجار،كما أتاحت الفقرة السادسة للمادة 116للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري العمليات التابعة لنشاطها كالعمليات التالية": عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيارالشراء."

[7]الجريدة الرسمية، العدد 03 الأمر رقم 96-09،مرجع سبق ذكره،المادة الأولى،ص25.

[8]المرجع أعلاه،المادة العاشرة،ص27.

[9]المرجع أعلاه، المادة الثانية عشر،ص25.

[10]الجريدة الرسمية، العدد 03، الأمر رقم 96-09، مرجع سبق ذكره، المواد12، 13، 14، 15، 16.

[11]المرجع أعلاه،المواد19، 20، 21.

[12]المرجع أعلاه،المواد29، 30، 31.

[13]معراج هواري وحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2013 ص134.

[14]الجريدة الرسمية، العدد 03، الأمر 96-09، مرجع سبق ذكره، المواد 32-38.

[15]حمد صبري السعيد، الواضح في شرح القانون المدني الجزائري، الجزء الأول، النظرية العامة للالتزامات، دار الهدى، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008، ص64.

[16]بن زيوش مبرك، مرجع سبق ذكره، ص192.

[17] الجريدة الرسمية، العدد 03، الأمر رقم 96-09، مرجع سبق ذكره، المادة 10.

[18]الجريدة الرسمية،العدد 66، النظام رقم 96-06، مؤرخ في 03 يوليو 1996، ص 13.

[19]الجريدة الرسمية، العدد 07، الأمر رقم 92-05، المؤرخ في 22 مارس 1992، ص 14.

أعطى مجلس النقد والقرض مهلة لغاية 31 ديسمبر 2009، للمؤسسات المالية لرفع الحد الأدنى من رأس مالها الاجتماعي إلى 3.5 مليار دج، أما بالنسبة للبنوك فرفعه إلى 10ملايير دج .

[20]معراج هواري وحاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص151.

[21] المرجع أعلاه، ص151-152.

[22]حوفي رابح وحساني رقية، واقع التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص371.

[23]الجريدة الرسمية، العدد 44، أمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المادة 24، ، 26 جويلية 2009، ص8.

[24]الجريدة الرسمية، العدد 44، أمر رقم 09-01، ص08.

[25]معراج هواري وحاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص154-155.

[26] الجريدة الرسمية، العدد 49، أمر رقم 10- 01، المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق ل 26 غشت سنة 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، ، المادة 27، ص11.

[27] الجريدة الرسمية،العدد 68، القانون رقم13-08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق ل ديسمبر سنة 2013، المادة 53.

[28] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء للنشر، الجزائر، 2012، ص196.

[29] الجريدة الرسمية العدد 19، المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسلبات وقواعد سيرها، تاريخ 25 مارس 2009،ص19.

[30] عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الطبعة الأولى، 2011، ص180.

[31] Karim djoudi, portant sisteme comptable financier, manuel de comptabilité financiere, conforme à la loi 07-11 du 25 novembre 2007,p126.

[32] عبد الرزاق بخلف، المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا للنظام المحاسبي الجديد، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية ((IFRS/AIS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010.

[33]عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص176.

*هو سعر الفائدة المستخدم في عملية خصم التدفقات النقدية عند بدء عقد الإيجار والذي يجعل القيمة الإجمالية (الحد الأدنى لدفعات الإيجار والقيمة المتبقية غير مضمونة) مساوية للقيمة العادلة للأصل المؤجر.

[34]عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره،ص179.

[35]عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص182

[36]حمد سليمان الثقفي، مرجع سبق ذكره، الفقرات 12، 13، 15.

[37]طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة القياس والتقييم المحاسبي، الجزء الخامس، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص398.

[38]طه محمد لأبو العلا، الإيجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص130-132.

[39]Bernard rafournier, les normes comptables internationales (IFRS), 4éme edition, economica, 2010, p153.

[40]حمد سليمان الثقفي، مرجع سبق ذكره، الفقرات 28، 30، 32.
[41]طه محمد لأبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 135.
[42]طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ص 402.
[43]حمد سليمان الثقفي، مرجع سبق ذكره، الفقرة 33.
[44]حمد سليمان الثقفي، مرجع سبق ذكره، الفقرات 34، 36.

دور إصلاح مهنة المحاسبة في إرساء مبادئ الحوكمة

– حالة الجزائر–

د. **رمضاني لعلا** استاذ محاضر .أ. جامعة: الاغواط l.ramdani@yahoo.fr

د. **مخلوفي عزوز** استاذ محاضر .ب. جامعة:الاغواط azouz.makh@gmail

هيبة قواسمية أستاذ مساعد .أ. جامعة سكيكدة lareine80@live.fr

ملخص

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير منظومتها التشريعية في مجالي المحاسبة و المراجعة، حيث قامت بإصدار جملة من القوانين المنظمة لهذه المهنة عبر عدة مراحل بما يتماشى والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وفي إطار سعيها إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي و التفاعل مع متطلبات الحوكمة كان لابد من إجراء عدة إصلاحات في عدة مجالات خاصة حوكمة المؤسسة، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الإصلاحات المحاسبية في إرساء آليات الحوكمة المحاسبية في إطار معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى ضمان القياس المحاسبي الموضوعي. ونتيجة للاهتمام المتزايد بتطبيق مفهوم الحوكمة المحاسبية من خلال أسس تضمن الممارسة السليمة لها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة المحاسبية ، الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

Abstract:

Since independence, Algeria has sought to develop its legislative system in the areas of accounting and auditing. It issued a number of laws regulating this profession in several stages, in line with the internal and external circumstances surrounding the Algerian economic establishment, as part of its efforts to join the World Organization for Trade and Integration in the World Economy. Interaction with Governance Requirements Several reforms have to be undertaken in several areas of corporate governance.

This study aims to highlight the contribution of accounting reforms to the establishment of accounting governance mechanisms within the framework of international accounting standards, To ensure objective accounting measurement. As a result of the growing interest in applying the concept of accounting governance through the principles of good practice.

Keywords: Governance, Accounting Governance, Accounting Reform in Algeria.

مقدمة:

الجزائر كمثيلاتها من دول العالم الثالث قامت بإصلاحات محاسبية مطلع العشرية الأخيرة من خلال محاولة تكييف نظامها المحاسبي الذي يتوافق إلى حد كبير ومعايير المحاسبة الدولية، توج هذا الإصلاح بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ أول يناير 2010 بموجب القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وجاءت هذه الإصلاحات لخدمة متطلبات التوجه الإقتصادي للبلد والسعي نحو الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأوروبية ومحاولة جلب وتذليل الصعوبات أمام الإستثمارات الأجنبية. ولعل أن الإحتكام لمبادئ الحوكمة في ضبط الممارسة المحاسبية وتكييفها ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية سيساهم في توفير معلومات مالية تلبي إحتياجات مختلف مستخدمي المعلومة المالية. ولقد كان لهذه الإصلاحات أثر على مختلف القوانين والانظمة ذات العلاقة بمهنة المحاسبة ومنها على وجه الخصوص المراجعة في الجزائر، من خلال القانون 01/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بتنظيم مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث تم إعتماد سبعة معايير للمراجعة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في إطار موائمة المهنة ومطابقتها للممارسات المعتمدة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ISA. حيث أنه لا يمكن التطرق لإصلاح النظام المحاسبي دون إصلاح مهنة المراجعة بإعتبار أن مخرجات النظام المحاسبي هي مدخلات لعملية المراجعة.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو دور إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر لارساء مبادئ الحوكمة ؟

المحور الأول: الحوكمة

ستنحاول التطرق في هذا المحور إلى إبراز مفهوم الحوكمة وصولاً إلى مبادئها وآلياتها.

1. مفهوم الحوكمة:

إن كلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني Kubernao وهي تعني التوجيه، وقد إستخدمها أفلاطون لأول مرة، ثم إنتقلت إلى اللاتنية حيث تم إستخدام كلمة Steering للتعبير عنها وهي تعني يدير أو يوجه. والتعريف العلمي لهذا المصطلح أي الحوكمة " يقصد به أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"[1]

وقد تعددت تعاريف حوكمة الشركات ويمكن سرد أهمها فيما يلي:

- إستراتيجية تتبناها المؤسسة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها بإعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الاهداف بقدرتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها بالقدر الذي لا يتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة.[2]

- مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون المؤسسة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الاداء والإفصاح والشفافية والمسائلة بها، وتعظم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعات مصالح الأطراف المختلفة.[3]
- مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح.[4]

ويكمن القول أن حوكمة الشركات تقوم على ثلاث محاور هي:[5]

- المحور السلوكي الأخلاقي؛
- المحور المالي والمحاسبي؛
- المحور الإداري.

وبشكل عام يمكن القول أن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة والممثلين في "أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين...الخ" بغية تحقيق حد أدنى من الشفافية والعدالة ومنح حق مسائلة إدارة المؤسسة بهدف التحقق من إلتزامها على تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها.

2. مبادئ الحوكمة: إن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية قد خلصت إلى وضع ستة مبادئ إنطلاقا من الإطار العام الذي يعتبر ضروريا لتطبيق المبادئ الخمسة الأخرى من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 1 : مبادئ الحوكمة

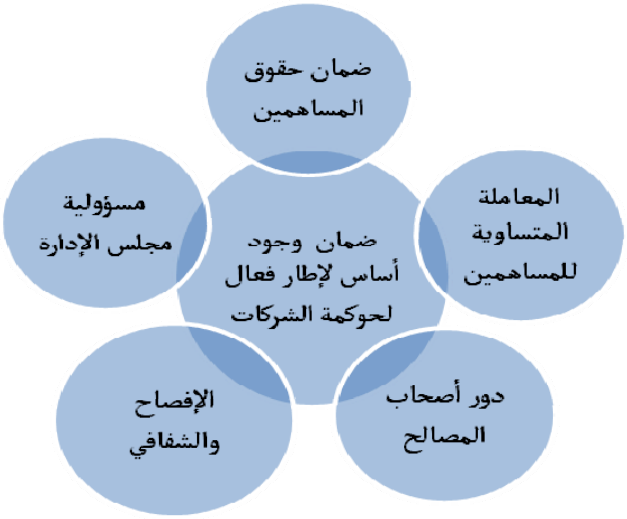

المصدر: من إعداد الباحثين

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** وهذا من خلال توفر إطار فعال من القوانين والأنظمة والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، وأن تحدد التنظيمات بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في أي منظمة.

- **ضمان حقوق المساهمين:** تتضمن حقوق المساهمين مجموعة من النقاط وقد أكدت عليها الحوكمة وتتمثل أساس في:
  - ✓ الحصول على المعلومات اللازمة عن المؤسسة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
  - ✓ المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للشركة؛
  - ✓ إمكانية تحويل ملكية الأسهم.
- **المعاملة المتساوية للمساهمين:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهموا الأقلية والمساهمون الأجانب، وأن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها ضمن صنف معين من الأسهم.
- **دور أصحاب المصالح:** ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل وإستدامة المنشأة.
- **الإفصاح والشفافية:** أي ضمان الإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية.

ويمكن حصر أهم الأمور التي يجب الإفصاح عنها:[6]

- ✓ النتائج المالية ونتائج عمليات المؤسسة؛
- ✓ أهداف المؤسسة؛
- ✓ سياسة مكافئة أعضاء مجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة؛
- ✓ عوامل المخاطرة المتوقعة؛
- ✓ هياكل الحوكمة وسياستها؛

بالإضافة إلى ضرورة القيام بالمراجعة الخارجية المستقلة ويجب أن يكون المراجع قابل للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين.

- **مسؤولية مجلس الإدارة:** ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة رقابة فعالة لمجلس الإدارة ومحاسبة هذا الأخير أمام المؤسسة والمساهمين.

3. الأطراف الفاعلة في الحوكمة:

تقوم الحوكمة بتنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة من خلال تقسيم المسؤوليات والحقوق بين ثلاث أطراف رئيسية كما هو مبين في الشكل أدناه: تقسيم المسؤوليات والحقوق

الشكل رقم 2 : بين تقسيم المسؤوليات والحقوق

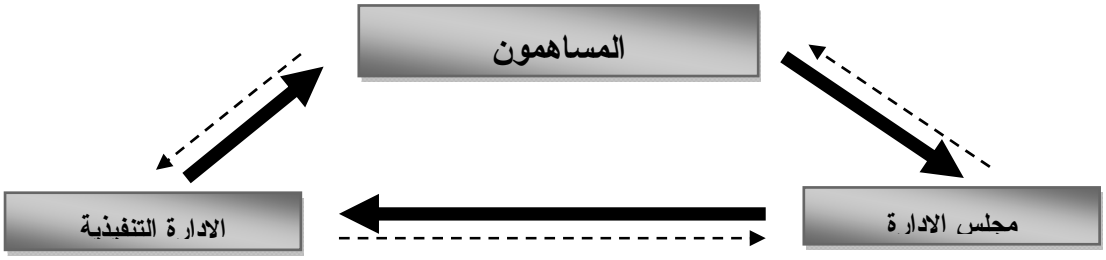

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك ترابط وثيق بين الأطراف الثلاثة الفاعلون في الحوكمة، فالمساهمون هم المالكون الفعليون للشركة لهم حقوق وتترتب عليهم واجبات، فواجبات المساهمون تتمثل في توكيل مجلس الإدارة من خلال حق الإنتخاب والعزل لمراقبة أداء الإدارة التنفيذية كما يقوم المجلس المنتخب بتعيين الإدرة التنفيذية لإدارة شؤون المؤسسة بالنيابة عنه، وضخ رأس مال المؤسسة للإدارة التنفيذية. أما فيما يتعلق بالحقوق فللمساهمين حق على مجلس الإدارة يتمثل في عرض تقارير دورية في الوقت المناسب، والحصول على تقارير من الإدارة التنفيذية بكل شفافية، ولمجلس الإدارة الحق في إستقبال تقارير بصفة حديثة ودورية من الإدارة التنفيذية.

وتجدر الإشارة إلى وجود أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة، وهم معنويون بتطبيق هذه الاخيرة لقواعد الحوكمة ضمانا لحقوقهم ومن أبرز هذه الأطراف: الحكومة، المجتمع، البنوك والموردون.

4. أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة إلى التدبير الرشيد لمجموع العلاقات التي تربط بين مسيري المؤسسة الإقتصادية والمساهمين فيها من جهة، و المتدخلين الآخرين كالأجراء والزبائن و الدائنين و الدولة من جهة أخرى. وبتعبير آخر، فان الحوكمة تهتم بالأساس بطريقة تسيير و مراقبة المؤسسة الإقتصادية، ومن ثم فإنها تضمن التزام أجهزة تسيير المؤسسة الإقتصادية بالأهداف المتماشية و مصالح كل المتدخلين لاسيما مصالح المساهمين، كما أن الحوكمة المؤسسة الإقتصادية تهدف إلى وضع أنظمة رقابة فعالة من شانها تدبير تضارب المصالح المحتملة و تجنب كل مظاهر التعسف في استعمال السلطة التي قد تكون الغاية من ورائها تحقيق مصالح خاصة على حساب المصالح الجماعية، وتبقى من أهم الغايات التي تنشدها الحوكمة الجيدة للمقاولة ما يلي:[7]

- تسهيل الولوج للتمويل؛
- استقطاب موارد بشرية فعالة؛

– ترسيخ الثقة و مبادئ الحوار بين مختلف الشركاء داخل المؤسسة الإقتصادية؛

– الرفع من تنافسية المؤسسة الإقتصادية والتشجيع على الاستثمار.

كما تساعد حوكمة المؤسسة الإقتصادية على:

– جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية؛[8]

– تجنب حدوث مشاكل محاسبية، لتجنب حدوث إنهيارات وأزمات مالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي؛

– تدعيم الشفافية في كافة المعاملات وعمليات المقاولات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.[9]

5. الآليات المحاسبية للحوكمة:

تعددت تصنيفات آليات حوكمة المؤسسة الإقتصادية والمقصود بها مجموع الوسائل التي يتم تنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا، وتتمثل في: آليات داخلية وآليات خارجية، آليات محاسبية وغير محاسبية.

وسنحاول الوقوف على الآليات المحاسبية دون الآليات الأخرى تماشيا مع طبيعة بحثنا، وهي:

– **التقارير المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة:** تشكل أهم الآليات المحاسبية في تفعيل حوكمة المؤسسات، حيث تلزم هذه الآليات مختلف المؤسسات بإتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة، بما يخدم مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.[10]

– **المراجعة الداخلية والخارجية:** أصبح للمراجعة الداخلية والخارجية دورا فعالا في تعزيز الحوكمة، حيث تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية، أما المراجعة الخارجية فيكمن دورها في إضفاء الثقة والمصداقية على مخرجات النظام المحاسبي، وذلك بإبداء المراجع الخارجي رأي فني محايد عن مدى صدق وشرعية القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة من خلال تقرير المراجعة.

– **لجان المراجعة:** تعتبر لجان المراجعة قناة إتصال بين الإدارة والمراجعيين، حيث أن إنشاء وتكوين لجان المراجعة يهدف إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين ولمساندة الإدارة العليا القيام بمهامها المكلفة بها، ولتدعيم إستقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية المراجع الخارجي فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية والذي يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة أداء عملية المراجعة ككل.[11]

المحور الثاني: الإصلاحات المحاسبية في الجزائر والحوكمة

– لقد شهدت مهنة المحاسبة والمراجعة إصلاحات لتتوافق والمعايير الدولية للمراجعة ISA، مما سيساهم في تكريس مبادئ الحوكمة بوجه عام والحوكمة المحاسبية على وجه الخصوص، وسنقف على أبرزها من خلال النقاط الموالية:

– إصلاح المهنة المحاسبية:

– بقيت المهنة المحاسبية غداة الاستقلال خاضعة للنصوص التابعة لاتفاقيات إيفيان. و من سنة 1971 إلى1991 ، خضعت المهنة المحاسبية للأمر رقم 82 - 71 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، المنظم لمهن الخبير المحاسب و المحاسب

المعتمد، وقد استثنيت مهنة محافظ الحسابات من مجال تطبيقه و تولت المفتشية العامة للمالية مهمة الرقابة على حسابات المؤسسات العمومية و شبه العمومية.[12]

– إن الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ سنة 1988 جعلت الرقابة القانونية على حسابات المؤسسات أمرا إجباريا، مما انجر عنه إصدار القانون 08 - 91 المؤرخ في 27 أفريل1991.[13] ، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد وعليه، فإن الأسلاك الثلاثة للمهنة سيرت من قبل المصف، الذي أوكل إليه المهام المتعلقة بمنح و سحب الإعتمادات، الرقابة على المهنة، متابعة الخبراء المحاسبيين و تكوينهم و كذا الضبط الذاتي للمهنة المحاسبية مما نتج عنه سوء سير للتنظيم المهني و استوجب إصلاح و تحديث الإجراء القانوني و التنظيمي الحالي الذي يحكم المهنة المحاسبية من خلال إصدار القانون رقم 01 - 10 المؤرخ في 29 يونيو2010 .[14] و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.

1. القانون المتعلق بالمهن المحاسبية:

لقد أدخل(قانون مؤرخ رقم 01 - 10 في 29 جوان) 2010 تعديلات تتمثل في:

– إعادة تحديد مهام و مسؤوليات أسلاك المهنة(المصف الوطني للخبراء المحاسبيين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين)؛

– إدارة أسلاك المهنة من قبل منظمات منفصلة؛

– إعادة امتلاك السلطات العمومية لصلاحيات القدرة العمومية كإصدار الإعتمادات، تحديد المعايير المهنية المسندة للمجلس الوطني للمحاسبة، ممارسة مراقبة النوعية المهنية و التقنية و التكفل بتكوين أسلاك المهنة من طرف الدولة، عن طريق فتح معاهد للتكوين المتخصص.

إن التنفيذ المتزامن للنظام المحاسبي المالي وإصلاح المهنة المحاسبية يثبت إرادة الحكومة في مشاهدة مصالح الدولة تتكيف مع متطلبات الحكم الراشد والتحولات التي تشهدها الساحة الدولية، فضلا عن تحرير الإقتصاد، إعادة بناء كل السياق القانوني والمالي لا سيما ذلك الخاص بالمؤسسات التي تشكل النواة الثابتة للنظام المالي ولكل النشاط الإقتصادي للدولة.

ويهدف إصلاح المهنة المحاسبية من خلال القانون 01/10 إلى تعزيز المهنة المحاسبية ونوعية المحاسبة.

وقد تجسد إتمام هذا الإصلاح من خلال وضع إطار تنظيمي يهدف إلى إعادة تنظيم ممارسة المهنة المحاسبية ويشجع على توفير الشروط اللازمة لتنفيذه موازاة مع إنتخاب المجالس الوطنية للمهن المحاسبية الثلاث التي إجريت في أبريل 2011 نظرا لخصوصية المهمة الموكلة إلى كل واحدة منها.

فضلا عن ذلك، يشمل الإجراء التنظيمي الذي تم وضعه والمحدد لكيفيات وشروط ممارسة المهنة المحاسبية في الوقت الحالي أربعة عشر (14) مرسوما تنفيذيا تم إصداره. وقد كرست هذه المراسيم إنشاء مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحاسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين.

كما تم إنشاء مجموعة من اللجان تتولى عملية توحيد مقاييس الممارسة المحاسبية وكذلك تنظيم المهنة المحاسبية ومتابعتها ويتعلق الأمر باللجان المكلفة بـ.[15]

- تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- مراقبة توحيد مقاييس النوعية؛
- لجنة التكوين،
- لجنة الإعتماد؛
- لجنة الإنضباط والتحكيم.

شملت أعمال اللجان الخمس (05) إعداد سلسلة من مشاريع النصوص المتعلقة بالمهنة المحاسبية وبعضها في مرحلة الإتمام ويتعلق الأمر بمشاريع النصوص الآتية:

- مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد العقوبات التأديبية على الأخطاء المرتكبة من قبل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- مشروع قرار يتعلق "بإجراءات التعليمات في مجال الإنضباط والتحكيم"؛
- مشروع قرار يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بالمكاتب؛
- مشروع قرار يحدد معايير التقرير (التقارير العامة والخاصة) لمحافظ الحسابات.

كما شملت هذه الأعمال أيضا دراسة طلبات الآراء المرسلة من قبل مختلف المنظمات والمؤسسات والهيئات بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذلك تطوير المسائل والمواضيع المتعلقة بتوحيد المقاييس المحاسبية من جهة، وتعزيز مضمون المعيار المتعلق بمراقبة النوعية والمعيار الأخلاقي ومعيار ملف عمل المهنيين من جهة أخرى.

ومن أهم الإنجازات ذات العلاقة بالمهنة المحاسبية تقرر إنشاء معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة وتتمثل مهمته في تكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المستقبليين وكذلك إفادة المهنيين الذين يمارسون المهنة بتحسين مستواهم.

2. معايير المراجعة في الجزائر:

في إطار موائمة مهنة المراجعة في الجزائر ومطابقتها للمعايير الدولية التي تكرسها المعايير الدولية للمراجعة ISA، تم إعتماد مجموعة معايير للمراجعة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة بهدف تكييفها مع السياق الجزائري، وتشمل على وجه الخصوصا معايير المراجعة الآتية .[16]:

- المعيار 200: الأهداف والمبادئ العامة في مجال مراجعة البيانات المالية؛
- المعيار 210: أجل مهمة المراجعة؛
- المعيار 240: مسؤولية المراجع عند الأخذ بعين الإعتبار الغش في مراجعة البيانات المالية؛
- المعيار 250: الأخذ في الحسبان النصوص التشريعية والتنظيمية في مراجعة البيانات المالية؛
- المعيار 300: التخطيط لمهمة مراجعة البيانات المالية؛

- المعيار 315: المعرفة بالكيان ومحيطه وتقييم خطر حدوث إختلالات كبيرة؛
- المعيار 580: تصريح الإدارة.

إن معايير المراجعة الجزائرية المستوحاة من المعايير الدولية ذات الصلة، تسمح في الوقت نفسه بتسهيل مهمة المراجعة كما تضمن للمراجع الجزائري ممارسة مهمته التي تبدأ من التوجيه لتنتهي بإعداد تقرير المراجعة المتضمنة في المرسوم التنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرساله.[17]

3. دور الإصلاحات المحاسبية في إرساء مبادئ الحوكمة:

- إن إلزام الإصلاحات المحاسبية بضرورة التقيد الكامل بأهم المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولا عاما والتي تحكم التسجيلات المحاسبية لمختلف الأحداث الإقتصادية. وإلزام تقديم مجموعة من القوائم المالية الأمر الذي سيحد إلى حد كبير من أخطار التلاعب بالبيانات المحاسبية مما سينعكس على تسهيل مراجعتها وبالتالي تقديم معلومات محاسبية ومالية دقيقة تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة الإقتصادية مما يساهم في تحقيق الشفافية؛
- إن الجهود المبذولة فيما يخص إصلاح مهنة المحاسبة من خلال النصوص التشريعية المنظمة لها والتي كان آخرها القرار الذي يحدد معايير تقرير المراجع الصادر بتاريخ 24 جوان 2013.[18]، ستساهم إلى حد كبير في إرساء مبادئ الحوكمة والتي بدوها ستضمن تلبية إحتياجات مختلف الإطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الإقتصادية.
- إن إصلاح لمهنة المحاسبة بالرجوع إلى المراجع الدولية مثل المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة يلبي متطلبات التوافق المحاسبي الدولي؛
- تحديث الأطر القانونية للممارسة المحاسبية ومهنة المحاسبة في الجزائر من فترة لأخرى إستنادا لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية؛
- إن محاولة إشراك المهنيين والخبراء والأكاديميين لمحاولة تشخيص المشاكل ذات الصلة بمهنة المراجعة وإعطاء الحلول العملية لا النظرية؛

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تسليط الضوء على أهم العناصر ذات العلاقة بالحوكمة بشكل عام وصولا إلى الإصلاحات التي مست المهنة المحاسبية ودورها في تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة بإعتبار أن الحوكمة أحد أسباب الإصلاح ونتيجة له في نفس الوقت.

النتائج والمقترحات:

- **نتائج الدراسة:**

- إصلاح النظام المحاسبي ومهنة المحاسبة سيساهم في إرساء مبادئ الحوكمة المحاسبية؛

– الهدف من إصلاح المهنة المحاسبية هو خدمة كافة مستعملي المعلومة المالية وفي مقدمتهم المستثمر بهدف ترشيد مختلف القرارات؛

– إن إصلاح الجزائر لمهنة المحاسبة بالرجوع إلى المراجع الدولية مثل المعايير الدولية للمراجعة يلبي متطلبات التوافق المحاسبي الدولي؛

– أن الحوكمة تقوم على مجموعة من المبادئ؛

– تشكل درجة الإلتزام بمعايير المراجعة خطوة نحو إرساء مبادئ الحوكمة؛

– إعادة الهيكلة التي تشهدها الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة من فترة لأخرى تعد خطوة نحو إرساء مبادئ الحوكمة.

➢ **الإقتراحات:**

– ضرورة إلزام الهيئة المهنية بالتطبيق الصارم لمعايير التدقيق الجزائرية كأداة فعال نحو إرساء مبادئ حكامة المهنة؛

– تحديث الممارسة المحاسبية ومهنة المحاسبة في الجزائر إستنادا لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية؛

– محاولة إشراك المهنيين والخبراء والأكاديميين لمحاولة تشخيص المشاكل ذات الصلة بمهنة المراجعة وإعطاء الحلول العملية لا النظرية؛

– الإستفادة من تجارب الدول السباقة في تبني وتطبيق المعايير الدولية للمراجعة؛

– للوصول إلى الأهداف المرجوة من إصلاحات مهنة المحاسبة ضرورة أن تشمل الإصلاحات كل القوانين ذات العلاقة مثل القانون الجبائي والتجاري...إلخ.

الهوامش والإحالات:

[1] أنمار أمين البراوي، محددات الحوكمة –دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول–، المؤتمر العملي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة" 15– 17 ديسمبر 2012 جامعة جنان، لبنان، ص 04.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، الأردن، 2011، ص 24.

[3] أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، متاح بتاريخ 2017/08/12 http://islamfin.go-forum.net/t2072-topic

[4] منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. متاح بتاريخ 2017/08/10 /http://www.oecd.org/fr/gouvernementdentreprise

[5] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6–7 ماي 2012 جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 04.

[6] مركز أبو ضبي للحوكمة،أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم، ص 16.

[7] المملكة المغربية، رئيس الحكومة، موقع الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة.

[8] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 15.

[9] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سابق، ص 06.

[10] نرمين نبيل أبو العطاء، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال لمصر، رسالة ماجيستير في الإقتصاد، جامعة القاهرة، مصر 2006، ص 11.

[11] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

[12] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

[13] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

[14] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

[15] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

[16] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

[17] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

[18] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19

إدارة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كآلية لتسيير وضبط التكاليف البيئية–دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسطيف–

د مهاوات لعبيدي
جامعة: حمة لخضر الوادي
Labidi_mehaouat39000@yahoo.fr

د جرموني أسماء
جامعة: العربي بن مهيدي أم البواقي
asma.djarmouni@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

يعد الإنتاج الأنظف أمرا حتميا إذا أرادات أي صناعة أن تنافس الأسواق الخارجية في ظل الضغوطات المتزايدة، فالإنتاج الأنظف في عملية التصنيع ينتج عنه منتجات أقل استهلاكا للمواد وبالتالي أقل تكلفة وأقل تلويث مما يساعد على فتح عدد أكبر من أسواق العالم تستطيع المؤسسات أن تفخر بها بمنتجات وعمليات إنتاج صديقة للبيئة بما يعطيها ميزة تنافسية، وبالتطبيق على مؤسسة الاسمنت باعتبارها من المؤسسات الرائدة في مجال صناعة الاسمنت نجدها قد تبنت هذه التكنولوجيا بداية من 2006 ساعية للحصول على شهادة الايزو من جهة ومواكبة طريق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وأظهرت الدراسة الأهمية الكبرى لمثل هذه التكنولوجيا في تحديد وضبط التكاليف البيئية وترشيدها إضافة إلى تحسين محيط المؤسسة وكسبها ميزة تنافسية عالمية في منتوجها.

الكلمات المفتاحية:

البيئة، الإدارة البيئية، الإنتاج الأنظف، التكاليف البيئية.

Abstract:

Cleaner production is imperative if any industry wants to compete in the external markets under increasing pressures. Cleaner production in the manufacturing process results in less consumable products and thus less expensive and less polluting, thus opening up more of the world markets that enterprises can be proud of. With environmentally friendly products and processes that give it a competitive edge. As a leading cement industry, it has adopted this technology since 2006, seeking ISO certification on the one hand and keeping pace with sustainable development on the other. The study showed the great importance of such technology in the identification and control of environmental costs and rationalization in addition to improving the environment of the institution and gain a global competitive advantage in its product.

key words:

مقدمة:

تجد المؤسسات نفسها اليوم أمام تحٍد كبير وإستراتيجي يتمثل في الالتزام بالمتطلبات البيئية، والتي يتوجب تبني ممارسات نظيفة وآمنة للحد من انبعاث الملوثات من جهة وتحقيق التوازن والاستمرارية في تقديم المنتجات من جهة أخرى، وتعد تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من أحد التطبيقات الحديثة في مجال التكنولوجيات الحديثة، ومن أحدث ما توصل إليه الفكر البيئي في العقدين الأخيرين وتمتد هذه الإستراتيجية من خفض استهلاك الموارد البيئية خفضًا ملموسًا إلى تجنب استخدام مواد خطرة (عالية السمية أو ضارة بالبيئة) ما أمكن ذلك ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها ثم الحد من الانبعاثات والتأثيرات البيئية أثناء عمليات الإنتاج وتدوير النفايات حتى تصل إلى حد النظر في منظومة القيم الاجتماعية التي نشأ عنها الطلب على المنتجات أو الخدمات ومحاولة تعديلها للحد من الاستهلاك المهدر للموارد الاقتصادية والضار بالبيئة.

وقد أدى إدراك الصناعة بأن تكاليف التلوث أكبر من أعباء السيطرة عليه عند المنبع، نحو تحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات الإنتاج الأنظف ليتسنى خفض تكاليف الالتزام البيئي الخاص بها، ومن ثم تخفيض إجمالي التكاليف للوصول إلى ميزة تنافسية وكسب حصة سوقية إضافة إلى إرضاء زبائنها.

وباعتبار المؤسسة الصناعية مسؤولة وبشكل كبير عن هذه الأضرار من جهة، وتسعى في نفس الوقت إلى تحقيق أكبر قدر من الجودة في منتجاتها وبأقل التكاليف الممكنة من جهة أخرى؛ يمكن إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن تحديد التكاليف البيئة وترشيدها من صياغة خلال إدارة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بمؤسسة الاسمنت بسطيف؟

وللإجابة على هذه الإشكالية بتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

المحور الثاني: مفهوم التكاليف البيئية

المحور الثالث: أهمية إدارة الإنتاج الأنظف في تسيير ضبط التكاليف البيئية

المحور الأول: الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

أولا–ماهية الإدارة البيئية: تعد الإدارة البيئية من ضمن إحدى الإدارات الهامة بالمؤسسة، فهي تسعى إلى تغيير مستوى النشاط الاقتصادي إلى المستوى المستديم وتهدف بالدرجة الأولى إلى تقييم الأداء ثم تصحيح المسار.

1. مفهوم الإدارة البيئية: وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها: "وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة الصناعية، على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية؛ بدءا من الحصول على المواد الأولية وصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به"[1]؛ وبذلك فهي" مجموع أنشطة الإدارة البيئية التي تحدد السياسة البيئية والأهداف والمسؤوليات، التي تنفذ بوسائل كالتخطيط، قياس النتائج، التحكم في الآثار البيئية"[2]، كما تعد الإدارة البيئية "الهيكل الوظيفي للمؤسسة والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية، والإجراءات والعمليات وإمكانيات التطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية، بهدف تحسين أداء المؤسسة وخفض أثارها السلبية على البيئة ومحاولة منع تلك الآثار تماما كهدف رئيسي لها"[3].

وبهذا يمكن القول أن الإدارة البيئية نسق إداري، يتحقق من خلال التزام مستويات الإدارة العليا ومتخذي القرارات واقتناعهم الكامل بتطبيقها، وصولا بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

2. وظائف الإدارة البيئية: ومن أهم الوظائف التي تعنى بها هذه الإدارة هي:[4]

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية، والإشراف على تنفيذ إجراءات تصحيحية جديدة للتقليل من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية، ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية؛
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث بإجراءات أقل تكلفة داخل المؤسسة؛
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال، وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث؛
- ترشيد استخدام الموارد باستخدام تقنيات حديثة تزيد من كفاءتها.

3. دعائم الإدارة البيئة: حتى تحقق الإدارة البيئية نتائجها بالجودة البيئية، فإنها تعتمد على مجموعة من الوظائف والدعامات التي تعد ضرورية بالنسبة لها وتتمثل في:

أ. الرصد البيئي: يعد هذا العنصر من الدعامات الأساسية للإدارة البيئية، فلا بد من وجود بيانات حقيقية عن مستويات تلوث الهواء والمياه والتربة حتى يمكن إقرار الأبعاد المترتبة عنها من حيث التكنولوجيا اللازمة لطرق المعالجة البيئية والتحكم في الملوثات المختلفة من المنبع، ومنه فإن الاعتماد على قيم الرصد البيئي يكوُن اقتصاديات لا مبالغ فيها ولا أقل مما يجب دعمه وإنفاقه لتحقق الحماية البيئية المطلوبة؛ وأهم وسيلة للرصد البيئي التي تتبناها معظم الدول العربية وتحث المؤسسات على الاعتماد عليها هي شبكات الرصد البيئي خاصة في المناطق الصناعية.[6]

ب. الكفاءة البيئية: تعرف الكفاءة البيئية بأنها " توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية، تشبع الحاجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه زيادة التأثيرات البيئية، وكثافة الموارد المستخدمة خلال دورة الحياة وصولا بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة حمل الأرض التقديرية." [7]، كما أن هناك تعريف أبسط للكفاءة البيئية وهي " إنتاج كم أكبر باستخدام كم أقل"[8]؛

ثانيا. نظام الإدارة البيئية: يعد نظام الإدارة البيئية أول محاولة شاملة وجادة من أجل جعل البيئة وظيفة من وظائف المؤسسة شأنها شأن وظيفة الإنتاج والتسويق والمالية، ويعرف بأنه" إطار عمل نظامي، يهدف إلى إدخال الإدارة

البيئية ضمن نشاط المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها"[10]، فهو عبارة عن "مجموعة من التنظيمات الخاصة بالمسؤوليات، الإجراءات العمليات الوسائل الضرورية لتنفيذ السياسة البيئية".[11]

والتطبيق الجيد لنظام الإدارة البيئية يؤدي إلى حصول هذه المؤسسات على شهادة الجودة في الإدارة البيئية ISO 14001، والتي تعد مؤشرا عن كيفية إدارة أنشطة ومنتجات المؤسسة بطريقة فعالة آخذة في الاعتبار حماية البيئة ومنع التلوث، وإصدار هذه الشهادة ما هي إلا عملية تقوم بموجبها جهة مانحة لها بإعطاء تأكيد مكتوب بأن المنتج أو العمليات أو الخدمة تتوافق مع متطلبات محددة، وفي حالة التأكد من الإتمام الناجح للتقييم من قبل هذه الجهة يتم منح هذه الشهادة.[12]

مكونات نظام الإدارة البيئية: يتكون النظام الإداري البيئي وفقا لـ ISO 14001 من النقاط التالية:[13]

- **السياسة البيئية:** وهي المبادئ المرشدة لأي مؤسسة؛ تهدف إلى الالتزام بالوقاية من التلوث والامتثال للوائح والتحسين المستمر.
- **التخطيط:** ويتضمن تحديد الجوانب البيئية التي تؤثر بها المؤسسة على البيئة، تحديد المتطلبات البيئية وفق اللوائح القانونية وغيرها، وضع الأهداف المراد الوصول إليها في ضوء المتطلبات السابقة، وضع البرنامج البيئي للإيفاء بالمتطلبات.
- **التنفيذ والعمليات:** حيث أن الأهداف السابقة المراد الوصول إليها تتطلب وجود برامج للتنفيذ وعمليات تعمل على تجسيدها في أنشطة وخبرات ومن ثم إلى نتائج بيئية؛
- **الاختبار والنشاط التصحيحي:** من خلال معالجة الجوانب والآثار البيئية لحالة المؤسسة، وهذا ما جاءت السياسة البيئية لمعالجته أصلا ومراقبة الانحراف في تنفيذ أهداف السياسة البيئية واتخاذ النشاط التصحيحي.
- **المراجعة الإدارية:** تعد المراجعة البيئية جهد إداري هدفه ليس فقط التأكد من مدى ملائمة نظام الإدارة البيئية ومكوناته للأهداف والسياسة البيئية في المؤسسة، وإنما أيضا مدى قدرته على إدخال التحسينات الجديدة جراء دورة التحسين وهو ما يساهم في زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة؛
- **الاتصالات والتقارير البيئية:** يتم الاتصال من خلال نقل القرارات من الأعلى إلى الأسفل، ثم نقل المعلومات عن طريق التنفيذ من الأسفل إلى الأعلى.

ثالثا. مفهوم الإنتاج الأنظف: تعد هذه التقنية الأداء الفعال والقاعدة الأساسية لنجاح نظام الإدارة البيئية، حيث تم تعريفها من قبل البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP) بأنها "التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة."[14] كما تعرف على أنه" التطبيق المستمر لإستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للإقلال من المخاطر على الإنسان والبيئة.[15]

والهدف الأساس للإنتاج الأنظف يظهر في إمكانية الحصول على وفورات مالية وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا عن طريق الحد من التلوث من المنبع، معتمدة في ذلك على تحسين الإدارة الداخلية وتقليل المخلفات بتدويرها وتغيير

التكنولوجيات المستعملة بأخرى أقل استهلاكا للطاقة والمواد الخام والتحكم في العمليات الصناعية بما يحقق وفر في المواد الخام؛ أي أنه لتحقيق الإنتاج الأنظف لا بد من توافر شرطين أساسيين:[16]

- تحسين الأداء الاقتصادي؛ أي تقليل سعر التكلفة وبالتالي خفض سعر المنتج؛
- تحسين الأداء البيئي؛ أي تقليل ردود فعل العملية الإنتاجية على البيئة.

ولا بد من الإشارة إلى وجوب توافر الشرطان معا؛ لأنه في حالة توفر الأول فقط أي تقليل تكاليف الإنتاج فإن العملية هنا تصبح تطويرا للتكنولوجيا أو تحديثا للصناعة وليست إنتاجا أنظف لغياب البعد البيئي؛ أما إذا توفر الشرط الثاني فقط أي تحسين الأداء البيئي نجد أنفسنا أمام حماية للبيئة لا غير، دون الوصول إلى إنتاج أنظف لغياب البعد الاقتصادي.

ويختلف هذا الأسلوب كليا عن الحل التقليدي الذي يقوم بالمعالجة عند نهاية الأنبوب أي بعد الحصول على المنتج النهائي، الذي يركز على الأغراض فقط بدلا من البحث عن أسباب المشكلة كما في حالة الإنتاج الأنظف، ويسعى هذا الأخير إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وبالتالي تجنب توليد النفايات غير الضرورية التي تقلل مصاريف التشغيل والصيانة وتكلفة معالجتها أو التخلص منها، مما يخفض التكاليف ويزيد من ربحية المؤسسة وقدرتها على المنافسة.[17]

استراتيجيات الإنتاج الأنظف: تشمل إستراتيجية الإنتاج الأنظف عدة مراحل متمثلة فيما يلي:[18]

- تطوير العملية الإنتاجية: من خلال حذف العمليات التي تنتج مواد ضارة بالصحة أو البيئة، ومن الأمثلة على ذلك في صناعات منتجات الكلور والصودا الكاوية.
- استبدال المواد: إذ توجد في الصناعة مجالات متعددة لأن تستبدل المواد السامة بمواد أخرى اقل ضررا، وتشمل عمليات الاستبدال لأسباب صحية استبدال مذيبات ومركبات معينة يمكن أن تسبب السرطان واستخدام مواد أخرى غير مسرطنة بدلا منها وكذلك تشمل مواد الطلاء ودهانات حاوية على مادة الرصاص واستخدام مواد أخرى آمنة.
- تطوير المعدات أو استبدالها: يمكن مقاومة تكوين الملوثات بتطوير الأجهزة أو استبدالها، وينتج عن هذا تكنولوجيا جديدة ذات كفاءة عالية في الإنتاج وذات تصريف اقل للملوثات البيئية.
- إدارة داخلية جيدة: تعمل الإدارة الجيدة على تشغيل أنظمة الإنتاج بأفضل الوسائل من أجل ممارسات وإجراءات داخلية معينة مثل: عزل الفضلات، منع تسرب المواد، جدولة الإنتاج، والنظافة الجيدة.
- تدوير النفايات: تهدف هذه العملية إلى خفض الملوثات وذلك عن طريق إعادة استخدامها في العملية الصناعية الأصلية، أو في صناعة أخرى كمادة خام أو لمعالجة نفايات أخرى، أو بقصد توفير طاقة منها.

إن تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف يتطلب معرفة تامة بطريقة الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وتقييم استخداماتها والملوثات الناتجة عن العلميات الإنتاجية لتشخيص كل المشاكل التي يمكن حدوثها والقيام بمعالجتها.

المحور الثاني: التكاليف البيئية: بداية نشير أن التكاليف بشكل عام تعرف على أنها:" قيمة الموارد التي يتم التضحية بها للحصول على سلعة أو خدمة ويتم قياس التضحية بالمبالغ النقدية التي يتم دفعها أو التعهد بدفعها مستقبلا."[19]
أما التكاليف البيئية فهي: "الآثار النقدية وغير النقدية التي تحدثها المؤسسة نتيجة أنشطة تؤثر على جودة البيئة، وتتضمن هذه النفقات كلا من التكاليف التقليدية(الصريحة) والتكاليف الضمنية المحتملة، والتكاليف الملموسة بدرجة أقل" [20] ، فهي تجسد: "قيمة العوامل والجهود اللازم استنفاذها لإعادة البيئة إلى ما كانت عليه من قبل، بعد إلحاق أضرار مادية وبشرية بها نتيجة قيام هذه المشروعات بمزاولة أنشطتها المختلفة".[21]
وتنقسم التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة بشكل مباشر إلى مجموعتين: [22]

1. **تكاليف الرقابة على الأداء البيئي:** وتضم النشاطات التي تهدف إلى رقابة الأداء البيئي والعمل على منع حدوث أضرار بيئية، وتتمثل في التكاليف مراحل ما قبل الإنتاج حتى وصول المنتج إلى المستهلك، وهذا النوع من التكاليف يساعد على تخفيض تكاليف الأداء البيئي، ومن ثم زيادة الأرباح وتحسين مقدرتها التنافسية، وتنقسم إلى نوعين هما:[23]

- **تكاليف أنشطة المنع:** وهي التكاليف الناتجة عن كافة الأنشطة بغرض خفض أو إزالة الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية سلبية في المستقبل، وتنحصر هذه التكاليف في تكلفة إعادة تصميم العمليات الإنتاجية، بحيث لا يتم استخدام مواد خام سامة أو ضارة بالبيئة وأن لا ينتج عن العملية الإنتاجية أي مخلفات ضارة بغية توفير الأمان البيئي المراد تحقيقه؛
- **تكاليف أنشطة الحصر والقياس:** وهى التكاليف الناتجة عن الأنشطة التي تزاولها المؤسسة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية ومنها:
  - أنشطة متابعة مستويات التلوث في المواد المستخدمة داخل المؤسسة؛
  - أنشطة متابعة مستويات التلوث في المخلفات الناتجة عن التشغيل؛
  - أنشطة متابعة عمليات المراجعة البيئية؛
  - أنشطة متابعة العلاقة بين المؤسسة والأجهزة البيئية المختلفة.

2. **تكاليف الفشل في الرقابة على الأداء البيئي:** تضم النشاطات التي تعمل على معالجة الأضرار البيئية التي لم تنجح نشاطات المجموعة الأولى في منع حدوثها، وهي تعد غير ضرورية ولا قيمة إضافية لها، ومن ثم كلما أمكن منع حدوثها أو تقليلها انخفضت التكاليف الكلية للأداء البيئي وزادت أرباح المؤسسة، وتنقسم هذه التكاليف بدورها إلى: [24]

●**تكاليف صريحة:** ترتبط هذه التكاليف بالامتثال للقوانين والتشريعات الحكومية وتبويبها وفقا للنظام المحاسبي بالمؤسسات على أنها تكاليف بيئية، ومنها تركيب وصيانة معدات مراقبة التلوث وتكاليف معالجة التلوث الجوي نتيجة دخان المصانع، واستخدام مدخلات اقل تلوثا في العمليات الإنتاجية للحد من الانبعاثات الملوثة في الجو؛

●**تكاليف ضمنية:** وهي التي تتضمنها حسابات أخرى ولها تأثير على إجمالي التكاليف، خاصة في الصناعات الكيماوية والورق والحديد والصلب، فزيادة دولار في التكاليف المرئية يؤدي إلى زيادة التكاليف الكلية بما يصل من 10- 11 وحدات ومنها 9-10 وحدات مستترة، وقد تكون التكاليف الضمنية ايجابية أو سلبية.

ثانيا. طرق ومناهج قياس التكاليف البيئة: وتنقسم الطرق والمناهج التي يعتمد عليها في تحديد مقدار التكلفة البيئية إلى:[25]

1. **الطرق والمناهج التي تعتمد على أسعار السوق:** تنتهج هذه الطرق أسلوب السلع التقليدية، أي تلك التي تعتمد في تقييمها على أسعار السوق المتوفرة ونذكر أهمها في:

- **أسلوب الاستجابة أو التأثير:** ينطوي هذا الأسلوب على التقدير الفيزيائي بين التركيزات المحيطة من تلوث للهواء وأثرها على الصحة، كأن يتم مثلا قياس تكلفة المرض الناتج عن التلوث المضر بالصحة بطرق مباشرة كتكلفة العلاج؛ وطرق غير مباشرة تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة عجز المصاب عن العمل[26]؛
- **طريقة التأثير على الإنتاجية:** يتجسد الأثر البيئي للتلوث في قيمة التغير في الإنتاج، بتخفيض العائد[27]؛
- **طريقة تكلفة الإحلال/الاسترجاع:** غالبا ما تستخدم هذه الطريقة لتقدير تكلفة الأضرار المحتملة التي يمكن قياسها وذلك بإحلال الأصل المتأثر أو إرجاعه إلى حالته الأولى.[28]
- **طريقة التكاليف الوقائية:**تركز هذه الطريقة على قياس تكلفة الإنفاق المتكبدة لتخفيض الأثر السلبي على البيئة وتكون هذه التكاليف في كثير من الأحيان أقل من تكاليف الإحلال (الوقاية خير من العلاج).[29]

2. **الطرق التي تعتمد على الأسواق الضمنية**

نظرا للتطورات الحاصلة على مستوى الأسواق وتعدد السلع خاصة البيئية منها، فإنه لا يمكن إيجاد قيمة سوقية لها فيلجأ الخبراء إلى اعتماد طرق بديلة تركز على تداول هذه السلع بشكل ضمني؛منها:

- **طريقة أسعار المتعة:** تعد هذه الطريقة من بين الطرق المباشرة التي تستخدم الأسواق الضمنية، وتقوم في تطبيقها على نوعين من الطرق: [30]
- **طريقة قيمة العقارات:** تقوم على افتراض أن لكل موقع بيئي ميزة خاصة به تجعله مختلفا عن غيره يتم على أساسها تحديد قيمة العقار، وهي تؤثر على قيمة العقار بمقدار العلاوة التي سيدفعها السكان نتيجة هذه المتعة التي سيحصلون عليها؛
- **طريقة الأجور:** تعالج هذه الطريقة مدى قبول الأفراد بزيادة الأجور مقابل التعرض لمخاطر صحية نتيجة التلوث، كالتعرض للأمراض أو حتى الوفاة المبكر؛[31]

- **طريقة تكلفة السفر**: تعتمد هذه الطريقة على وجود سلع بيئية غير سوقية تتمثل في الأماكن الطبيعية والمواقع الترفيهية، وأساس هذه الطريقة هو اعتراف الأفراد واستعدادهم لدفع مبالغ نقدية للسفر إلى مواقع ذات ميزات بيئية معينة تستند في تحديدها على تكلفة ووقت السفر؛[32]

3. **طريقة الأسواق الافتراضية**: على خلاف الطرق السابقة التي تعتمد على البيانات في تحليلها وتقييمها للتكاليف والمنافع البيئية، فإن هذه الطريقة تتخذ من الاستبيانات والأسئلة المباشرة للزبائن أساسا لها، وذلك لتحديد مدى رغبة هؤلاء في الدفع مقابل الحصول على سلع بيئية أي تقييم منفعتهم البيئية.[33]

المحور الثالث: أهمية إدارة الإنتاج الأنظف في تسيير ضبط التكاليف البيئية بمؤسسة الاسمنت بسطيف

أولا. تقديم مؤسسة الاسمنت بسطيف: تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الإستراتيجية لارتباطها المباشر بأعمال الإنشاء والتعمير والبنية التحتية، وتمثل مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة SCAEK من المؤسسات الرائدة في هذا المجال لما تمتلكه من خبرة وتمرس في الصناعة، وتعد فرع من الفروع الإثنا عشر للمجمع الصناعي والتجاري لمؤسسات الاسمنت الجزائرية (GICA(Group Industriel des ciment d'algerie وهي شركة ذات أسهم ينحصر نشاطها في إنتاج وتسويق الاسمنت تقع ببلدية أولاد عدوان دائرة عين الكبيرة ولاية سطيف تحت مساحة 60 هكتار، يبلغ رأسمالها الاجتماعي 2.200.000.000.00 دج وطاقة إنتاجية 1 مليون طن مع عدد عمال 405 عامل.

وقد مرت هذه المؤسسة في تاريخها بعدة محطات مهمة جعلتها تكتسي أهمية بالغة في القطاع نذكر أهمها فيما يلي:

الجدول رقم 1: يوضح قائمة النفايات التي تنتج عن مؤسسة صناعة الاسمنت سطيف

السنة	الحدث
1974	امضاء الاتفاقية وبداية انشاء مصنع الاسمنت لعين الكبيرة.
1978	بداية الانتاج في شهر نوفمبر.
1998	انفاص المؤسسة عن باقي وحدات صناعة الاسمنت الوطنية وميلاد شركة الاسمنت بعين الكبيرة SCAEK التي تقوم بإنتاج وتسويق مادة الاسمنت.
2000	قامت المؤسسة لأول مرة في تاريخها بتجاوز عتبة الانتاج 1000000 طن من الاسمنت.
2002	بدأت المؤسسة بوضع معايير الجودة SO9001 I نسخة 2000، وتزويد المصنع بجسر مكشط LHO 450/41.
2003	تموين المصنع بنظام تسخين للفرن.
2004 2005	تموين المصنع بنظام تصفية الغبار لمنطقة الطهي، تركيب النظام.
2006	تركيب مصفاة كيسية على مستوى الفرن من أجل التحكم في انبعاث الغبار ومعالجة الغازات المنبعثة، وقد استخدمت هذه التكنولوجيا لأول مرة في الجزائر من طرف هذه مؤسسة.

2007	تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر.
2008	حصول المؤسسة على شهادة ISO14001 نسخة 2004، وعلى المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة وقد تم تسليم الجائزة من طرف معالي وزير البيئة والتخطيط العمراني.
2009	تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر.
2010	حصول المؤسسة على شهادة ISO14001 نسخة 2008.
2011	حصول المؤسسة على شهادة ISO18000.
2012	انجاز مستودع بألياف حديدية .
2013	انجاز خط إنتاج جديد لمادة الاسمنت.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا. الإدارة البيئية بمؤسسة الاسمنت بسطيف: لم تكن الإدارة البيئية سابقا في قسم مستقل داخل المؤسسة وإنما كانت تابعة لمديرية الإنتاج، وفي ديسمبر 2013 تم فصلها وأصبحت تابعة لمديرية الأمن والتنمية المستدامة، ووفقا للمقابلة مع مسؤول البيئة (مهندس في علم البيئة) تبين لنا أن من مهامه الرئيسية إن لم نقل الوحيدة هو تسيير النفايات ومدى ملاءمتها للتشريعات والقوانين البيئية وإعلام بذلك كل مسؤول وعامل حتى يتمكنوا من معرفة الخطر الذي يواجههم وكيفية تجنبه؛ وتوجب المؤسسة كل قسم بإشراف مسؤول البيئة إتباع الإجراءات التالية: تحديد النفايات المتأتية عن النشاط، تحديد وتعيين مناطق تخزين النفايات، إجراءات النقل والمعالجة، التوثيق والحفظ وإعداد تقرير عن كل ما سبق لمسؤول البيئة، كما أن من مهام مسؤول البيئية في إطار تسيير النفايات مراقبة المواد الأولية الخطرة ومحاولة التخلص منها واستبدالها, إلا أن المواد الكيميائية الداخلة في منتج الاسمنت مواد طبيعية لأن أغلبها يتم الحصول عليه من الجبل بالإضافة إلى الحديد الذي يتم شراؤه، لكن ما يلاحظ أنه رغم احتواء المؤسسة على قسم خاص بالتنمية المستدامة وفرع خاص بمسؤول البيئة إلا أن الصلاحيات الموكلة له قليلة جدا لا تتعدى تسيير النفايات ومراقبتها، فهو لا يملك السلطة الكافية لفرض توجيهات في مختلف الأقسام بل إعطاء رؤية بيئية عامة لمن تمس أنشطته البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر ولا يتدخل حتى في كمية النفايات في حالة زيادتها.

وسعيا منها (المؤسسة) للحفاظ على البيئة وتطبيقها لمبادئ الايزو 14001، فإنها تقوم بتسيير جميع النفايات السابقة بدءا من تنظيمها داخل كل قسم وإرسال محضر خاص بها ثم نقلها إلى مراكز التخزين ووضع كل منها في مكانه، وبعدها تأتي مهمة مسؤول البيئة في المعالجة والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع: منها ما يتم التخلص منه نهائيا بحرقها، وأخرى يتم استرجاعها ومنحها مجانا لمؤسسات أخرى، ونوع ثالث يتم استرجاعه وإعادة استغلاله أو بيعه.

ثالثا. تقنية الإنتاج الأنظف: تبنت المؤسسة هذه التقنية رغم التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها آنذاك، فهي أول مؤسسة على المستوى الوطني التي قامت باقتناء معدات وآلات منع التلوث مع الارتفاع الكبير في تكلفتها المتحملة

وعدم التأكد من نتائجها (تخفيض نسبة التلوث)، ومن بين الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة نحو تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف هي:

1. استبدال المصفاة الكهروستاتيكية بمصفاة كيسية: قامت المؤسسة باقتناء أول مصفاة كيسية على مستوى منطقة الاسمنت عام 2006 بتكلفة قدرها 99 مليار بالإضافة إلى المصافي الأخرى على مستوى منطقة الفرن والطحن والمحجرة وهو مبلغ جد مكلف وهذا لاستبدالها بتلك الكهروستاتيكية، التي كانت تعرف استهلاكا عاليا من الكهرباء والماء بالإضافة إلى التكنولوجيا المعقدة التي تسير بها في ظل وجود كفاءة محدودة.

ومن المكاسب الأساسية التي استطاعت المصفاة الكيسية تحقيقها هو إعادة استرجاع كمية جيدة من الغبار وأصبح في الحدود المسموح به كما سنبينه لاحقا، كما استطاعت توفير استهلاك الماء الذي كان يعاني منه سكان المناطق المجاورة؛

2. البطاريات الكهربائية المكثفة: قامت المؤسسة بخطوة رائدة في مجال التحكم في الطاقة الكهربائية وترشيدها بوضع بطاريات مكثفة تقوم بعملية مقاصة للطاقة، أي كلما ارتفعت الطاقة إلى ذروة معينة يتم التحكم فيها ومحاولة تخفيضها، وهذا تفاديا للوقوع في عقوبات من طرف المؤسسة الموردة للطاقة الكهربائية (سونلغاز) تحت اسم puissance maximale atteinte، مما يخفض سعر الوحدة ويقوم باستدامة التيار الكهربائي والمحافظة عليه وبالتالي ترشيده والتحكم فيه، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 2: تكلفة الكهرباء بين مختلف فترات النهار

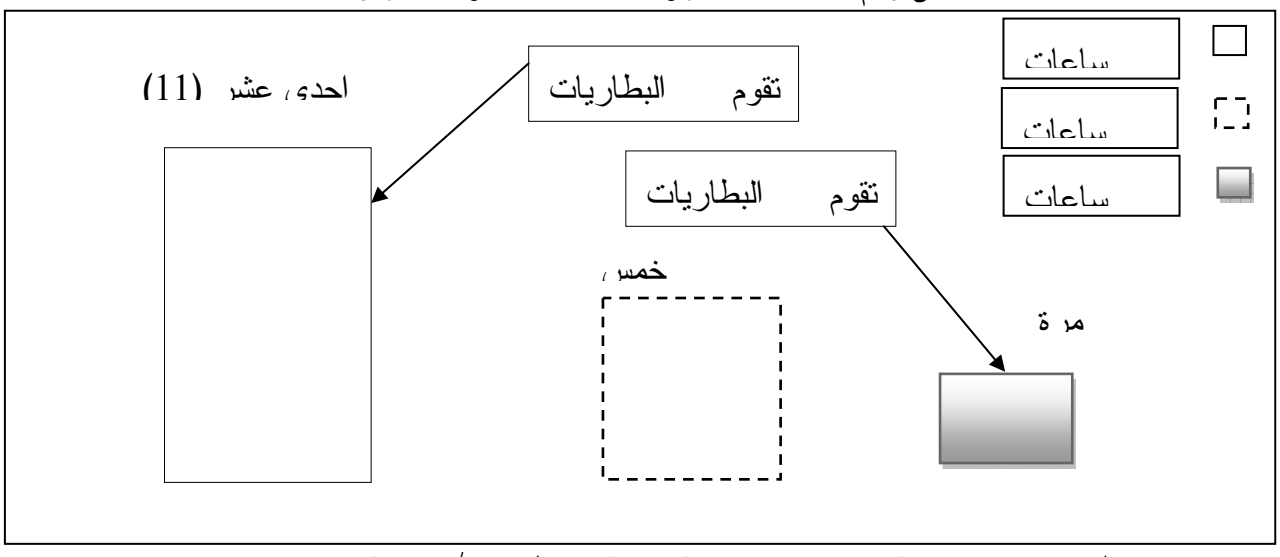

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة/ قسم البيئة.

يبين الشكل كيفية عمل هذه البطاريات، حيث تقوم بالشحن مرة واحدة في الليل وخمس مرات بالنهار ليتم تفريغها واستعمالها على ألا تتجاوز 11 مرة، ذلك أنه إذا تجاوزت المؤسسة هذا المقدار من استعمال الطاقة تفرض عليها

غرامة مالية، كما أن سعر الوحدة الواحدة من الطاقة بالليل أغلى منها بالنهار لذا تسعى المؤسسة للشحن مرة واحدة خلال الليل وتوقيف أغلب الآلات، كأن تشغل آلات خط الإنتاج 22 ساعة على 24.

3. استخدام أحدث التقنيات في التفجير: إن أساس عملية استخراج المواد الأولية لإنتاج الاسمنت هو التفجير الذي كان يسبب تلوثا هوائيا عال جدا، وسعيا منها المؤسسة لضمان عدم حصول أي إزعاج بيئي جراء عمليات التفجير والتفتيت، تم استخدام تقنية التفجير المتتالي أو المتقطع (على مراحل) متبنية في ذلك آلات لرش الغبار بالماء حتى يتصاعد بكميات قليلة وبالتالي تخفيض مستوياته إلى الحدود القانونية وكان ذلك بداية من سنة 2012 فقط. مع ذلك كان من مشروعات المؤسسة المستقبلية القيام بتقنيات أخرى على مستوى المحجرة تسمى surface miner تعمل بشكل دائري في الجبل فلا تترك غبار وذلك مكان المتفجرات؛ إلا أنه تعذر عليها القيام بها لأن من شروط تطبيق هذه التقنية أن تكون الأرضية مستوية، الأمر الذي صعب على المؤسسة استعمالها.

4. تحديث توصيلات استهلاك الغاز الطبيعي: من أجل التحكم في استهلاك الغاز الطبيعي وترشيده ومحاولة تخفيضه إلى أقصى الحدود؛ قامت المؤسسة بتحديث توصيلات الغاز الطبيعي على مستوى الفرن سنة 2006، حيث كانت تشهد تلك القديمة ضياع كميات كبيرة وبالتالي استهلاك أكبر للغاز بالإضافة إلى التلوث الذي كانت تحدثه على العمال القريبين من المكان؛ ومن أهم نتائجه استهلاك أقل وأكثر كفاءة خاصة وأن هذا المورد مهدد بالنقصان والشح.

رابعا: التكاليف البيئية المتحملة من قبل المؤسسة نتيجة تبني تقنية الإنتاج الأنظف

نتيجة تبني المؤسسة لتقنية الإنتاج الأنظف أصبح هناك دقة في تحديد التكاليف البيئة ومن ثم تحديدها ومحاولة تخفيظها كما هو الحال بهذه المؤسسة.

أولا. تكاليف الرقابة على الأداء البيئي: هي التكاليف التي تهدف المؤسسة من خلالها إلى الرقابة على التلوث لمنع حدوثه أو تخفيضه؛ وتضم كل من تكاليف المنع وتكاليف حصر التلوث كما يلي:

1. **تكاليف منع التلوث أو الوقاية منه:** ابتداء من سنة 2006 قامت المؤسسة بالعديد من الإجراءات للحد من التلوث البيئي الناتج عن نشاطاتها، مما أدى إلى زيادة الإنفاق على تكاليف أدائها البيئي وبشكل خاص تكاليف المنع ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- التكاليف الخاصة بشراء المعدات الرأسمالية المتخصصة في تنقية الهواء المتمثلة في المصافي الكيسية (الفلاتر)؛
- تحديث شبكة الربط بالغاز؛
- البطاريات الكهربائية المكثفة؛

- بناء أحواض مائية في مخارج المياه المستعملة لتصفيتها عن طريق تنقية ترسبات مخلفات الاسمنت بشكل متواصل في قعر هذه الأحواض؛
- تكاليف خوذة إيقاف الضوضاء ونظارات الحماية ضد الغبار، حيث قامت المؤسسة بتوفير ما يعادل 465 نظارة و308 خوذة خلال عام 2014 من أجل حماية العمال من ضجيج الآلات التي يزاولون نشاطهم فيها أو بالقرب منها.

2. **تكاليف حصر وقياس كمية التلوث:** من أجل بقاء المؤسسة ضمن شروط الايزو والعمل على تنظيف محيطها والمحافظة عليه طبقا للقوانين والتشريعات المنصوص عليها، تم تحمل تكاليف إضافية تتمثل عموما في:

- التكاليف الخاصة بالدراسات البيئية كدراسة الأثر البيئي ودراسة الخطر؛
- التكاليف الخاصة بتكوين العمال وتدريبهم في المجال البيئي بالإضافة إلى التربصات داخل وخارج الوطن؛
- الأصول المتخصصة في الرصد البيئي؛
- تكاليف المراجعة أو التدقيق البيئي وتكاليف الحصول على شهادة الايزو؛
- تكاليف التدقيق الطاقوي، وهو مدعم لأنه ضمن استثمار بيئي قامت المؤسسة به.

ثانيا. تكاليف الفشل في الرقابة على الأداء البيئي: قبل صدور القوانين التي تجبر المؤسسة على الحفاظ على بيئتها والجو الملائم للعمل وحماية محيطها الداخلي والخارجي؛ انجر عنه تلوث هوائي هائل وخاصة فيما يتعلق بالغبار الناتج عن صناعة الاسمنت بدءا من المحجرة حتى التوزيع؛ لذا قامت المؤسسة بعدها بمعالجة هذا التلوث متحملة تكاليف جراءه متمثلة في:

1. **التكاليف الصريحة:** وهي التكاليف المرئية الناتجة عن معالجة الآثار السلبية للغبار على الآلات ومختلف المراكز وتشمل:

- تكاليف إزالة تلوث الغبار من ورشات العمل والآلات وحتى المصافي أثناء العملية الإنتاجية، وفي منطقة تفريغ الاسمنت وكذا تنظيف المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة لتوفير الأمن والراحة للعمال؛
- غرس الأشجار وخلق المساحات الخضراء وتنظيفها؛ حيث تم التعاقد في هذا المجال مع مؤسسة خاصة بذلك؛
- تكاليف معالجة النفايات التي تتحملها المؤسسة؛
- التكاليف الخاصة بالضرائب والرسوم التي يجب دفعها باعتبار نشاط المؤسسة مصنف ضمن الأنشطة الملوثة للبيئة، وكذا الحساب الخاص بإعادة الجبل إلى ما كان عليه عند الانتهاء منه؛ أما الغرامات وما شابهها فلا تتحملها المؤسسة باعتبارها مؤسسة تابعة للدولة رغم الشكاوي التي تعرضت لها من قبل السكان المجاورين للمصنع، فلا يمكن للدولة أن تُحمل نفسها عقوبة.

الجدول رقم 3: التكاليف الصريحة بالمؤسسة من 2003 إلى 2013

السنة	التكلفة (دج)
2003	15727500.00
2004	17692000.00
2005	19722564.72
2006	65757912.77
2007	115304742.11
2008	235693819.90
2009	146298262.20
2010	150717995.20
2011	158973463.20
2012	158355215.30
2013	173621544.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم محاسبية تحليلية

2. **التكاليف الضمنية:** وهي التكاليف البيئية التي لم تدركها المؤسسة وتحملها المجتمع كتكلفة علاج الأفراد العاملين أو المقيمين قرب المؤسسة من أمراض التلوث، وتتمثل في:

- التكلفة المرتبطة بآثار الغبار على مختلف البنايات والمواقع والآلات على مستوى خط الإنتاج وخارجه؛
- التكاليف المرتبطة بعلاج العمال والسكان المقيمين بالقرب من المؤسسة من أمراض التلوث التي تمس المسالك البلعومية، الصدر والقصبات الهوائية، الرئتين، الجلد، العينين، الأذن؛
- التكاليف المرتبطة بعلاج آثار التلوث على النشاط والإنتاجية؛
- التكاليف المرتبطة بعلاج آثار التلوث على الحيوان، حيث تم ارتفاع نسبة المرض والموت في الأماكن الملوثة؛
- التكاليف المرتبطة بعلاج التلوث على النبات وخاصة على أوراقها بسبب سد الثغور الحامية للخلية، وبالتالي نقص المحاصيل الزراعية بالمناطق المجاورة للمؤسسة والمعرضة للتلوث.

رغم أن المؤسسة تعالج وتتحمل أغلب هذه التكاليف إلا أنها لا تفصح عليها في قوائمها المالية تحت اسم تكاليف بيئية، حيث قمنا بتحليل جميع الحسابات حتى توصلنا إلى البيئية منها.

أ. **تكلفة الإصابة بأمراض التلوث:** بصورة عامة فإن لطبيعة الوظيفة وما ينتج عن ذلك من نوعية العمل ومكان العمل (من حيث القرب أو البعد من مصدر التلوث) دور كبير ومؤشر في مقدار وحجم إصابة الأفراد

العاملين بأمراض التلوث والمتمثلة في أمراض الجلد، الجهاز الهضمي، الجهاز التنفسي، العين الأنف، الأذن؛ وسيتم تقدير هذه التكلفة بتحديد تكلفة العلاج الطبي.

الجدول رقم5: التكلفة الإجمالية لعلاج المرضى من 2003– 2013 للمركز الطبي

السنة/	2003			2004			2005			2006 - 2013		
المرض	ع.ز	معدل التكلفة	التكلفة الإجمالية (1000)	ع.ز	معدل التكلفة	التكلفة الإجمالية (1000)	ع.ز	معدل التكلفة	التكلفة الإجمالية (1000)	ع.ز	معدل التكلفة	التكلفة الإجمالية (1000)
الجلد	36	1.032	37.15	22	1.728	38.01	35	2.53	88.80	1	15.12	15.12
الجهاز الهضمي	23	1.032	23.73	11	1.728	18.92	15	2.53	38.05	-	15.12	-
الجهاز التنفسي	47	1.032	48.50	28	1.728	48.38	75	2.53	190.27	3	15.12	45.36
العين	85	1.032	87.72	46	1.728	79.48	80	2.53	202.96	-	15.12	-
الأنف	35	1.032	36.12	11	1.728	18.92	18	2.53	45.67	-	15.12	-
الأذن	24	1.032	24.76	6	1.728	10.36	17	2.53	43.13	3	15.12	45.36
∑	250	1.032	258	124	1.728	214.27	240	2.53	608.9	7	15.12	105.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم الصحة.

من خلال الجدول نجد أن التكلفة الإجمالية لجميع العمال المرضى التي يتحملها المركز الطبي كما يلي:

سنة 2003: 258000دج؛ سنة 2004: 214270دج، سنة 2005: 608900دج، من سنة 2006إلى غاية سنة 2013 يقدر متوسط التكلفة الإجمالية ب: 105840دج

ب. تكلفة الانخفاض الحاصل في الطاقة الإنتاجية لمؤسسة الاسمنت نتيجة أضرار التلوث: يتم تقدير تكلفة الانخفاض في الإنتاجية في أي مؤسسة كانت من خلال نقص الإنتاج الفعلي للعامل بسبب مرضه وتعطله عن العمل، والمتمثلة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم6: تكلفة الطاقة الإنتاجية الضائعة نتيجة أمراض التلوث

السنة	عدد العمال	الإنتاج (طن)	إنتاجية العامل (طن/ اليوم)	متوسط تكلفة الإنتاج (طن/دج)	قيمة إنتاج العامل (يوم/دج)	عدد أيام الغياب	تكلفة الطاقة الإنتاجية الضائعة (دج)
2003	498	1003914	5,52	1069.08	5901.32	724	4272556.83
2004	431	1000077	6,35	1866,45	11851.95	511	6056346.45
2005	386	968131	6,87	1872,95	12867.16	860	11065757.6
2006	370	980429	7,25	2036,49	14764.55	_	_
2007	352	1107651	8,62	2285,48	19700.83	_	_
2008	374	1137685	8,33	2583.50	21520.55	_	_
2009	393	1161000	8,09	2606.98	21090.46	_	_
2010	372	1054648	7,76	2966.5	23020.04	_	_
2011	373	1219096	8,95	2678,82	23975.43	_	_
2012	403	1266004	8,60	2732,25	23497.35	_	_
2013	407	1280414	8,61	2965,16	25530.02	_	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم الموارد البشرية.

ج. تكلفة الأضرار البشرية الناتجة عن الموت المفاجئ بسبب التلوث: يتم تقدير هذه التكلفة بتحديد القيمة الحالية للعائد المتوقع مدى الحياة الذي يخسره المجتمع نتيجة الوفاة المبكرة لعمال المؤسسة بسبب إصابتهم بأمراض التلوث، أما المؤسسة فتتمثل خسائرها في حجم الإنتاج الذي كان من المتوقع أن يحققه العامل المتوفى خلال حياته الإنتاجية في حال عدم إصابته بالمرض ووفاته المبكر، وبعد المقابلات التي أجريت مع العمال (خاصة القدماء منهم)، ومراقبة السجلات الطبية للمؤسسة تبين عدم وجود حالات وفاة مبكرة، أو حتى الخروج إلى التقاعد مبكرا نتيجة أي مرض خلال فترة الدراسة؛ ومن ثم تم اعتبار هذه التكلفة (الوفاة المبكرة، الخروج إلى التقاعد مبكرا) غير موجودة أي (صفر).

د. قياس تكلفة الأضرار المادية بمؤسسة الاسمنت لسطيف: يتعدى الأثر السلبي للملوثات من الأضرار البشرية إلى الأضرار المادية بالمؤسسة، وغالبا ما تتمثل هذه الأضرار في تدهور الخواص الفنية والكيميائية لبعض الممتلكات مما يتسبب في رداءة أدائها وسرعة اهتلاكها، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الجهود الخاصة بصيانتها، وأهم ملوث يظهر

في هذه المؤسسة والذي له تأثير كبير هو كمية الغبار المنبعث والتي كانت تصل إلى مستويات مرتفعة جدا حوالي 400 MG/N M^3 ، والجدول الموالي يوضح تكلفة الأضرار المادية بمؤسسة الاسمنت لسطيف:

الجدول رقم7: تكلفة الأضرار المادية بمؤسسة الاسمنت لسطيف

السنة	تكاليف الصيانة			نسبة التلوث		(٪)	تكلفة عن الصيانة التلوث		الناتجة	المجموع
	الطحن(1)	الطهي(2)	الاسمنت(3)	(1)	(2)	(3)	الطحن	الطهي	الاسمنت	
2003	75506669	105083014	96384089	30	50	38	22652000.7	52541507	3679953.89	78873461.59
2004	115061646	160131876	146875926	28	45	35	322017260.9	72059344.2	51406574.1	445483179.2
2005	98327908	136843448	125515348	22	36	39	21632139.76	49263641.28	48950985.7	119846766.8
2006	21548534	29989204	27506654	15	34	37	3232280.1	10196329.36	10177461.9	23606071.44
2007	36406524	50667144	406472844	10	31	33	3640652.4	15706814.64	13413603.8	153483504.9
2008	68358906	95135436	87259986	8	32	20	54687124.8	30443339.52	17451997.2	102582461.5
2009	77361151	107663906	98751331	7	20	10	5415280.57	21532781.2	9875133.1	36823194.87
2010	100457112	139806672	128233272	8	15	9	8036568.96	20971000.8	11540994.4	40548564.24
2011	88457446	123106676	112915726	6	9	8	5307446.76	11079600.84	9033258.08	25420305.68
2012	73324517	102046102	93598577	5	9	9	3666225.85	9184149.18	8423871.93	21274246.96
2013	100045463	139233778	127707803	5	8	7	5002273.15	11138702.24	8939546.21	25080521.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم الصيانة.

من خلال جدول يتبين التحسن التدريجي في الانخفاض في قيمة الصيانة الناتجة عن التلوث رغم ارتفاع التكاليف الإجمالية لها، فمن 78873461.59 سنة 2003 إلى 25080521.6 سنة 2013، وبهذا فقد نجحت المؤسسة حقا في مجال الصيانة بعد تركيبها للفلاتر.

خاتمة:

يعد الإنتاج الأنظف إستراتيجية وقائية بيئية تتعامل مع مصدر المشكلة (الوقاية من التلوث) بعكس طرق التعامل مع الآثار والنتائج (المعالجة عند نهاية الأنبوب أو المعالجة التصحيحية). وهو أيضا منهجية وخطوة عملية للتوجه نحو التنمية المستدامة، وذلك بالسماح للصناعات ومزودي الخدمات بإنتاج أكبر وبمواد خام وطاقة أقل، وبالتالي نفايات وانبعاثات أقل، وبشكل طبيعي تأثير بيئي أقل واستدامة أكبر وجعله منطقياً بيئياً واقتصادياً، وبالتطبيق على مؤسسة الاسمنت بسطيف توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد مؤسسة الاسمنت بسطيف من المؤسسات الرائدة والسباقة في مجال تكنولوجيا الإنتاج الأنظف؛
- تمكنت المؤسسة من خلال تطبيقها لهذه التكنولوجيا من تحديد وضبط تكاليفها البيئية ومن ثم ترشيدها؛
- تساهم تكنولوجيا الأنتاج الأنظف من تحسين المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وكسب ثقة العمال وزيادة إنتاجيتهم؛
- استطاعت المؤسسة الحصول على الإيزو 14001 بفضل هذه التكنولوجيا وهو ما مكنها من كسب حصة سوقية هامة تنافس بها كبريات المؤسسات محليا ودوليا؛
- رغم ارتفاع مثل هذه التكنولوجيات وصعوبة تطبيقها في بعض الأحيان إلا أن فوائدها ومزاياها نكون لفترات طويلة.

التوصيات والمقترحات:

إن الحصول على شهادة الايزو لا يعد الوصول إلى النهاية وإنما يجب المتابعة والمضي في هذه الطريق، لذا هناك جملة من التوصيات أهمها:

- متابعة أخبار كبريات الشركات للاستفادة منهم في مجال تكنولوجيا الإنتاج الأنظف؛
- القيام ببعثات إلى الخارج لتطوير المعارف وجلب تكنولوجيات جديدة؛
- التعاون والتأطير مع الجامعات للاستفادة مما هو موجود نظريا؛
- تدريب العمال بالمؤسسات وإقناعهم لأهمية هذه التكنولوجيا بالمؤسسة.
- دعم الحكومة لمثل هذه الاستثمارات حتى تحقق محيط مريح داخيا وخارجيا.

قائمة المراجع :

1. رعد حسن الصرن، **نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000** ، دار الرضا، دمشق، 2001 ، ص 28.

2. Corinne Gendron, **La gestion environnementale et la norme ISO 14001**, les presses de l'université de Montréal, Canada, 2004, p. 60.

3. عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 03.

4. نادية حمادي صلاح، **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 75.

5. سامية جلال سعد ، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص ص 32- 34.

6. Frank Friedman, **Practical Guide To Environmental Management**, 9th edition, Environmental Law Institute, USA, pp. 66, 67.

7. كلود فوسلر، بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد إصلاح، **إدارة البيئة من اجل جودة الحياة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص 86.

8. صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر، **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص 37.

9. corinne Gendron, op. Cit, p. 60.

10. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 242.

11. نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 317- 326.

12. United Nations Environment Programme(UNEP), Danish Environmental Protection Agency (DTIE), Cleaner Production Assessment in Dairy Processing, 2000, p. 02.

13. طاحون زكريا، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ، سلسلة صون البيئة ، ط1، القاهرة ، 2005، ص 101.

14. - صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر، مرجع سابق، ص ص 110- 113.

15. UNEP, DTIE, op. Cit, p. 04.

16. جمال دلال ، **الإنتاج النظيف** ، مجلة بيئتنا ، الهيئة العامة للبيئة ، العدد 139، الكويت ، 2013، ص 2.

17. محمد تيسير عبد الحكيم الرجي، **مبادئ محاسبة التكاليف**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص05.

18. Karen Shapiro,et al**, Healthy Hospitals: Environmental Improvements Through Environmental Accounting,**Tellus institute resource and environmental strategies, July 2000, p 04.

19. محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 06.

20. عبد الرزاق قاسم الشحادة، **القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 26، العدد الأول، 2010، ص 291.

21. Jamal Adel Al Sharairi, WaleedMjalli Al Awawdeh, **The Impact of Environmental Costs on the Competitive Advantage of Pharmaceutical Companies in Jordan,**middle eastern finance and economics issn: 1450-2889 issue 15, Euro journals publishing, inc. 2011, pp 80, 81.

22. SatishJoshi,et al,**Estimating the hiddencosts ofenvironmentalRegulation,** The AccountingReview, Vol. 76, No.2, 2001, p170.

23. يوسف محمد جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، العدد الأول، المجلد الخامس عشر، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 2007 ، ص249.

24. David Pearce, et al, **Valuing The Environment In Developing Countries** : case stadies, Edward Elgar Publishing, USA, 2002, p. 11.

25. Barry C Field, Martha K. Fild, **EnvironmentalEconomics : an introduction**, fifthedition, Mc GAW HILL, New York, 2009, p. 139.

26. Barry C Field, Martha K. Fild, op. Cit, p. 140.

27. VijayKulkarim, T. V Ramachnadra, **EnvironmentalManagement**, Common Wealth Of Learning, New Delhi, India, 2009, p p. 316, 317.

28. نجاة النيش، **تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية :بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999، ص29.

29. David Pearce, et al, **Cost-Benefit Analysisand the Environment,** recent developments, OECD publishing, paris, 2006, pp 93, 94.

30. نجاة النيش، مرجع سابق، ص26.

31. VijayKulkarim, T. V Ramachnadra, op. Cit, pp 318, 319.

المراجع العربية :

1. جمال دلال ، **الإنتاج النظيف** ، مجلة بيئتنا ، الهيئة العامة للبيئة ، العدد 139، الكويت ، 2013.

2. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3. رعد حسن الصرن، **نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000** ، دار الرضا، دمشق، 2001 .

4. سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

5. صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر، **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.

6. طاحون زكريا، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ، سلسلة صون البيئة ، ط1، القاهرة ، 2005.

7. عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

8. عبد الرزاق قاسم الشحادة، **القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 26، العدد الأول، 2010.

9. كلود فوسلر، بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد إصلاح، **إدارة البيئة من اجل جودة الحياة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001.

10. محمد تيسير عبد الحكيم الرجي، **مبادئ محاسبة التكاليف**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

11. محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

12. نادية حمادي صلاح، **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

13. نجاة النيش، **تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية :بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

14. نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

15. يوسف محمد جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، العدد الأول، المجلد الخامس عشر، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 2007.

المراجع الأجنبية :

1. Barry C Field, Martha K. Fild, **EnvironmentalEconomics : an introduction**, fifthedition, Mc GAW HILL, New York, 2009.

2. Corinne Gendron, **La gestion environnementale et la norme ISO 14001**, les presses de l'université de Montréal, Canada, 2004.

3. David Pearce, et al, **Cost-Benefit Analysisand the Environment,** recent developments, OECD publishing, paris, 2006 .

4. David Pearce, et al, **Valuing The Environment In Developing Countries** : case stadies, Edward Elgar Publishing, USA, 2002.

5. Frank Friedman, **Practical Guide To Environmental Management**, 9th edition, Environmental Law Institute, USA.

6. Jamal Adel Al Sharairi, WaleedMjalli Al Awawdeh, **The Impact of Environmental Costs on the Competitive Advantage of Pharmaceutical Companies in Jordan,**middle eastern finance and economics issn: 1450-2889 issue 15, Euro journals publishing, inc. 2011.

7. Karen Shapiro,et al**, Healthy Hospitals: Environmental Improvements Through Environmental Accounting,**Tellus institute resource and environmental strategies, July 2000,

8. SatishJoshi,et al,**Estimating the hiddencosts ofenvironmentalRegulation,** The AccountingReview, Vol. 76, No.2, 2001.

9. United Nations Environment Programme(UNEP), Danish Environmental Protection Agency (DTIE), Cleaner Production Assessment in Dairy Processing, 2000.

10. VijayKulkarim, T. V Ramachnadra, **EnvironmentalManagement**, Common Wealth Of Learning, New Delhi, India, 2009.

دور معيار التدقيق رقم 505 التأكيدات الخارجية في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية

أ/ هشام أمجوج
جامعة: حمة لخضر الواد
Email : ame.hicham@yahoo.fr

أ/ عبد الرؤوف بوزيدي
جامعة: حمة لخضر الواد
Email : Bouzidi2018@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة الي بيان معيار التدقيق الجزائري رقم 505 "التأكيدات الخارجية"، و ابراز الدور الفعال الذي يلعبه في كشف أساليب المحاسبة الابداعية و الحد منها، وذلك من خلال التطرق الى ماهية المعيار الجزائري رقم 505 "التأكيدات الخارجية" وأساليب المحاسبة الابداعية، والي اي حد يمكن لهذا المعيار كشف هذه الاساليب.

الكلمات المفتاحية:

معايير التدقيق، التأكيدات الخارجية، المحاسبة الابداعية

Abstract:

L'objectif de cette étude est de présenter la norme d'audit algérienne n°505 (confirmations externes), et de mettre en évidence le rôle efficace qu'elle joue pour détecter les méthodes de comptabilité créative et les limiter en abordant la définition de cette norme et des méthodes de comptabilité et en montrant à quel point ils peuvent être détectés.

Les mots clés :

Les normes d'audit, les confirmations externes, comptabilité créative

مقدمة:

أدت الانهيارات المالية للشركات العملاقة وما نتج عنها من حالات افلاس وانهيار الى الحاجة لإعادة النظر في هياكل مجالس الادارة من وجهة نظر كل من المستثمرين والإدارة والمشرعين والباحثين، إذ تعود الانهيارات الى مجموعة من العوامل، أهمها لجوء الادارة الى بعض الإجراءات والسياسات المحاسبية سعياً وراء إحداث تحسين صوري في ربحيتها أو في مركزها المالي، وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عدد أعداد التقديرات المحاسبية، بما يخدم أهداف الادارة دون أهداف الشركة، وهو ما يطلق عليه مصطلح المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) بالإضافة الى تسبب التحايل والتضليل في طرق استخدام المبادئ المحاسبية في حدوث تلك الانهيارات مما دفع بمجلس الادارة والمشرعين والباحثين الى توفير آليات مناسبة تنتج تقارير مالية موثوق بها خالية من الاحتيال والتضليل.

لذا فقد سعت معظم الدول الي تعزيز الجانب الرقابي لديها، و ذلك من خلال تبني المعايير الدولية لتدقيق وسعي الي تطويرها، و تعتبر الجزائر من الدول تبنت مؤخرا بعض من هذه المعايير، و ذلك ان لمواكبة مهنة التدقيق في الجزائر لتطورات والمستجدات في اساليب الاحتيال، ومن بين هذه المعايير التي تبنتها الجزائر، معيار التأكيدات الخارجية رقم 505.

الاشكالية الرئيسية:

- **كيف يمكن مواجهة أساليب المحاسبة الابداعية في ظل معيار التدقيق التأكيدات الخارجية رقم 505؟**

محاور الدراسة:

- ماهية معايير الدقيق.
- ماهية المحاسبة الابداعية و أساليبها.
- دور معيار التدقيق التأكيدات الخارجية رقم 505 في الحد من اساليب المحاسبة الابداعية.

أولا: **ماهية معايير التدقيق**

التدقيق في جميع المؤسّسات والمنشآت، حيث إنّها تعبّر عن المعايير المحاسبيّة التي يجب الالتزام بها في تأدية مهنة المحاسبة، وتوضع هذه المعايير لتوفير مستوى مناسب من الأداء الوظيفيّ والمهنيّ يُساهم في ضبط العمل.

1. مفهوم معايير التدقيق

ويعرف "مراد حسين العلي" معايير التدقيق على أنها "مرشدات عامة تساعد المدققين على الإضطلاع بمسؤولياتهم المهنية في مراجعة القوائم المالية التاريخية وتتضمن هذه المعايير الصفات المعينة التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية التدقيق مثل الكفائة الإستغلالية وأدلة الإثبات ومتطلبات إعداد التقارير".

ومن جهة أخرى يمكن تعريف "إبراهيم شاهين" معايير التدقيق على أنها "مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية أو عن طريق الإتفاق العام بين أعضاء المهنة لتكون مرشدا عاما يوضح طريقة العمل بحيث تمثل مقياسا عاما للأداء"، كما عرفها "عيد حامد معيوف الشمري" بأنها "نموذج أداء ملزم يحدد قواعد عامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق وتعتبر بمثابة المقاييس لتقويم كفاءة المدقق ونوعية العمل الذي يؤديه، ويتم صياغتها عن طريق المنظمات المهنية أو التشريع أو العرف المهني".

وتعتبر معايير المراجعة الأمريكية هي معايير المراجعة العشر المقبولة قبولا عاما (GAAS)* Generally Accepted Auditing Standards والتي قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA)* بإصدار في سنة 1947 وهذه المعايير العشرة لا تعتبر كافية لإضطلاع المراجعين بمهامهم، ولكنها تمثل إطار في ضوئه يقوم مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بإصدار التفسيرات المختلفة في صيغة نشرات وتبوب المعايير العشرة الاساسية في ثلاث مجموعات.

1-1.المعايير العامة:

وتركز هذه المجموعة على الصفات الشخصية التي يجب أن يتصف بها المراجع، وتتضمن هذه المجموعة الثلاثة معايير التالية:

أ- تأهيل علمي وعملي كاف؛

ب- الإستقلالية؛

ت- بذل العناية المهنية والمناسبة.

1-2.معايير العمل الميداني:

وتختص هذه المجوعة من المعايير بجمع أدلة الإثبات والأنشطة الأخرى المرتبطة بالاضطلاع الفعلي بعملية المراجعة وهي:

أ- التخطيط والإشراف الكافي على عملية المراجعة؛

ب- دراسة المنشأة والظروف البيئية التي تعدل فيها و تقييم نظام الرقابة الداخلية؛

ت- جميع أدلة الكافية والمناشبة .

1-3.معايير إعداد التقرير:

وتركز هذه المجموعة على الجوانب التي يجب أن يشملها تقرير المراجع وتتضمن هذه المجموعة الأربعة معايير التالية:

أ- ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما (GAAP).

ب- أن يوضح المراجع في تقريره الظروف التي ادت إلى عدم الإستمرار في تطبيق هذه المبادئ في السنة الحالية عما كان مطبقا في السنة السابقة.

ت- أن يفصح في تقريره إذا ما خلص إلى أن الإفصاح عن البيانات لم يكن كافيا إعلاميا بدرجة مقبولة.

ث- أن يبقي رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة أو أن يوضح أنه لا يمكن له إبداء الرأي، وفي هذه الحالة يجب أن يفصح في تقريره أسباب ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفرقة بين معايير التدقيق وإرشادات المراجعة وإجراءات المراجعة بحيث أن الإرشادات التي يقوم بإصدارها مجمع المحاسبين القانونيين بالولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) من خلال مجلس معايير المراجعة Auditing Standards boards (SAS) والتي تعتبر بمثابة إيضاحات وتفسيرات لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاما. وتعتبر هذه الإرشادات أو النشرات بمثابة معايير للمراجعة، على الرغم من أنها ليست جزءا من المعايير الأساسية وتقوم مجلس معايير المراجعة بإصدار إرشادات أو نشرات جديدة أولا بأول كلما دعت الحاجة إلى ذلك نتيجة لظهور مشاكل جديدة ذات أهمية جوهرية وتتطلب تفسيرا أو توضيحا رسميا.

أما إجراءات المراجعة هي الطرف التي تطبق والمهام التي تنفذ بواسطة المراجع خلال عملية المراجعة، وتركز إجراءات المراجعة على الحصول على أدلة إثبات التي تمكن المراجعين من إبداء الراي عما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة قد تم إعدادها طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

2.معايير التدقيق المتعارف عليها

يعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها إلى تصدرها الهيئات المهنية ، وتلقى القبول العام والتي ينعكس على الإجراءات التي تتم بصدد القيام بهذه المهنة.

2-1.المعايير الشخصية (العامة)

تتعلق هته المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين وتوظف هذه المعايير بأنها (عامة) لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة وتعتبر (شخصية) لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي.

وتتكون المعايير الشخصية (العامة) إلى ثلاث معايير هي:

- معيار التأهيل العلمي والعملي لمدقق؛
- معيار إستقلالية المدقق؛
- معيارالعناية و المهنية.

2-2.معايير العمل الميداني:

تعتبر معايير العمل الميداني بمثابة الإرشادات اللازمة لقيام المدقق بإجراء عملية الفحص مثل جمع الأدلة والقرائن وغيرها، وهي متعلقة بتنفيذ عملية التدقيق والإجراءات التي على المدقق إنجازها وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير هي:

- معيار الإشراف والتخطيط؛
- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية؛

- معيار أدلة الإثبات الكافية الصالحة.

2-3.معايير إعداد التقرير

تنتهي مهمة كل مدقق عق بأدارء عملية الفحص بكتابة تقرير نهائي، ويتضمن رأيه الصريح المحايد حول شرعية وصدق الحسابات غير أن مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة من الضوابط التي يتعين على المدقق أخذها بعين الإعتبار، وتنقسم إلى أربعة معايير:

- مدى إتقان القوائم المالية مع المبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبة؛
- كفاية الإفصاح المحاسبي وملائمته؛
- إبداء الرأي في القوائم المالية.

3.معيار التدقيق التأكيدات الخارجية (م ج ت رقم 505):

يهدف هذا المعيار الى وضع أسس وتوفير ارشادات تتعلق باستخدام مدقق الحسابات للتأكيدات الخارجية.

3-1.تعريف التأكيدات الخارجية:

" تتمثل في استعانة المدقق بأطراف مستقلة عن المؤسسة تتمثل في مجموع المتعاملين معها من اجل تزويده بمعلومات سبق ان طلبها منهم والتي قد تكون في صورة اجابات تصريحية او كتابية. وتعد المصادقات من اقوى الادلة".

ويعرف التأكيد الخارجي:" دليل مثبت يتم التحصل عليه عن طريق رد خطي موجه مباشرة إلى المدقق من طرف الغير، سواء أكان في شكل ورقي، الكتروني أو شكل آخر".

3-2.مجال التطبيق:

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 505 استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة، وتستخدم هذه التأكيدات خاصة في أرصدة الحسابات و مكوناتها ولكنها لا تكون مقتصرة عليها فحسب، فعلى سبيل المثال، يجوز أن يطلب المدقق مصادقات خارجية عن شروط اتفاقيات أو معاملات تقوم بها المؤسسة مع الغير ويكون طلب المصادقة مصمم للسؤال في حالة حدوث أية تعديلات على هذه لاتفاقيات، و تفاصيل هذه

التعديلات (ان وجدت)، كما يمكن استخدام المصادقات الخارجية للحصول على أدلة مراجعة بشأن عدم وجود شروط معينة، على سبيل المثال، عدم وجود "اتفاق جانبي" يمكن أن يؤثر على الاعتراف بالايرادات.

و تشتمل الامثلة الاخرى على الحالات التي يمكن فيها استخدام التأكيدات الخارجية فيما يلي:

- أرصدة البنوك و معلومات أخرى من البنوك؛
- أرصدة المدينين؛
- المخزون المحتفظ به لدى الغير سواء في مخازن جمركية أو للتشغيل أو كبضاعة أمانة؛
- سندات ملكية العقارات المحتفظ بها لدى المحامين أو المؤسسات المالية أو كضمان؛
- الاستثمارات المالية المشتراة من السماسرة و لم تستلمها حتى تاريخ الميزانية؛
- القروض و المقرضيين؛
- أرصدة الدائنين.

3-3.أهداف المعيار:

يهدف المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور و وضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.

وعادة ما يكون رأي المدق فيما اذا كانت :

- أن الحسابات معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و بشكل منتظم مع مراعاة مبدأ الثبات؛
- أن المعلومات المنشورة و المرفقات لها تتوافق مع معلومات المدقق عن الشركة؛
- أن العرض و الافصاح في القوائم المالية حسب متطلبات القانون؛
- النتائج و المعلومات التي توصل لها المدقق تمكنن من ابداء الرأي.

3-4.اجراءات تطبيق التأكيدات الخارجية:

يجب على المدقق، عند لجوئه إلى إجراءات التأكيد الخارجي، الحفاظ على الرقابة على طلبات التأكيد، الأمر الذي يتطلب لاسيما:

- تحديد المعلومات موضوع التأكيد أو الطلب، كذلك رصيد الحسابات، مكوناتها، آجال الاتفاقيات، العقود أو العمليات التي قد تكون أبرمتها المؤسسة مع طرف آخر؛
- اختيار" الغير "المؤهلين للتأكيد حيث أن الردود على طلبات التأكيد تقدم أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية أكبر إذا ما تم توجيه الطلب إلى المسؤول الذي، وفقا للمدقق، على دراية بالمعلومات التي يبحث عنها و التي تسمح بالحصول على التأكيد؛
- تصور تصميم طلبات التأكيد مع ضمان أن تكون الطلبات موجهة إلى الشخص أو الجهة المعنيين مع و التي تنص على وجوب توجيه الردود إلى المدقق مباشرة؛
- مباشرة إجراءات إرسال الطلبات إلى الغير وكذلك متابعتها.

العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تصور طلب التأكيد تتضمن على العموم:

- الإثباتات المؤشرة؛
- أخطار الانحرافات المعتبرة المعرفة على وجه الخصوص، بما فيها أخطار الغش؛
- شكل وتقديم الطلب؛
- التجربة المتحصل عليها سابقا في إطار مهمة التدقيق أو المهام المشابهة؛
- وسيلة التواصل(مثلا طلب على دعامة ورقية، الكترونية أو وسيلة أخرى)؛
- قيام الإدارة بترخيص أو تشجيع الغير على الرد على المدقق، حيث أن بعض الأطراف يمكنها أن لا تقبل الرد إلا على طلبات التأكيد المتضمنة ترخيص من الإدارة؛
- قدرة الغير على تأكيد أو تقديم المعلومات المطلوبة(مثل، مبلغ فاتورة معزولة مقابل الرصيد الكلي).

3-5.حالة رفض الإدارة السماح للمدقق بإرسال طلب التأكيد:

إذا رفضت الإدارة السماح للمدقق بإرسال طلب التأكيد يجب عليه أن:

- يتحرى أسباب رفض الإدارة و يحاول الحصول على عناصر مقنعة حول صحة و منطقية هذه الأسباب؛
- يقيم آثار رفض الإدارة على تقييمه لأخطار الانحرافات المعتبرة المعنية بما فيها خطر الغش وعلى طبيعة، رزنامة وامتداد إجراءات التدقيق الأخرى؛
- وضع إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية؛
- إذا استخلص المدقق أن رفض الإدارة السماح له بإرسال طلب التأكيد غير معقول أو عدم قدرته على الحصول على عناصر مقنعة ذات دلالة ومصداقية بواسطة إجراءات التدقيق البديلة، يجب عليه إعلام الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة كما يجب عليه أيضا فحص آثار هذه الوضعية على التدقيق و على رأيه كذلك.

3-6.نتائج إجراءات التأكيد الخارجي:

3-6-1.مصداقية الردود على طلبات التأكيد:

إذا تبين للمدقق عوامل تثير لديه شكوك حول مصداقية الرد على طلب التأكيد، فإنه يتوجب على هذا الأخير الحصول على أدلة مثبتة مكملة لإزالة هذه الشكوك.

- الردود المرسلة عن طريق الفاكس أو البريد الالكتروني مثلا تحمل أخطار فيما يخص مصداقيتها لأنه قد يكون من الصعب التأكد من مصدر الوثيقة وسلطة من قام بالرد أو كشف التغييرات.
- إذا اقتنع المدقق بأن هذا الإجراء مؤمن ومراقب بطريقة مناسبة فإن مصداقية الرد تكون عالية.
- إذا قام الغير، الذي وجه إليه طلب التأكيد، بالاستعانة بشخص آخر بغية التنسيق أو إعداد الردود على طلبات التأكيد، فإنه بإمكان المدقق وضع إجراءات للرد على المخاطر التالية:

أ- الرد غير صادر عن المصدر الصحيح؛

ب- المجيب غير مرخص له بإعداد الرد؛

ج– سلامة الإرسالية تم اعتراضها.

إذا تلقى المدقق رد شفهي على طلب التأكيد فإنه بإمكانه، حسب الظروف، الطلب من الطرف الآخر أن يرد عليه خطيا مباشرة، وإذا لم يتلق المدقق ردا خطيا يتوجب عليه البحث عن عناصر مقنعة أخرى لتدعيم المعلومات الواردة في الرد الشفهي.

إذا حدد المدقق أن الرد على طلب التأكيد ليس بذي مصداقية، فلابد عليه أن يقيم تأثيرات ذلك على تقييمه لأخطار الانحرافات المعتبرة المعنية بما فيها خطر الغش كذلك طبيعة، رزنامة وامتداد الإجراءات الأخرى للتقييم.

3-6-2.عدم تلقي الردود:

عدم تلقي الرد هو غياب الرد أو تلقي رد جزئي من طرف الغير على طلب التأكيد المستعجل، أو إعادة إرسال طلب التأكيد إلى المدقق لأنه لم يتم تسليمه إلى المرسل إليه.

في حالة عدم تلقي الرد، على المدقق أن يضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق البديلة بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.

أمثلة عن مثل هذه الإجراءات:

- بالنسبة لرصيد حسابات الزبائن :فحص التحصيلات ووثائق المبيعات، وصولات التسليم والتوزيع، القريبة من تاريخ الإقفال؛
- في حالة رصيد حسابات الموردين :فحص الإنفاقات، وثائق المشتريات والاستلام القريبة من تاريخ الإقفال، كذلك المراسلات الصادرة من الغير.

3-6-3.حالة الرد على طلب التأكيد المستعجل الضروري للحصول على أدلة مثبتة كافية وملائمة:

إذا رأى المدقق أن الرد على طلب التأكيد المستعجل يعد ضروري للحصول على أدلة مثبتة كافية وملائمة، فإن إجراءات التدقيق البديلة لن تقدم الأدلة المثبتة التي يحتاجها هذا الأخير.

إذا لم يحصل المدقق على التأكيد الضروري فيجب أن يحدد آثار ذلك على التدقيق وعلى رأيه.

3-6-3-1.الفوارق:

- الفارق هو وجود اختلاف في الرد بين المعلومات المقدمة من الغير وتلك التي طلب المدقق تأكيدها أو المحتواة في الوثائق المحاسبية للكيان.
- يجب على المدقق البحث عن وجود فوارق بهدف تحديد إذا ما كانت تشير أو لا إلى وجود انحرافات.
- قد تشير بعض الفوارق، بالمقارنة مع طلبات التأكيد، إلى وجود انحرافات حقيقية أو محتملة في الكشوف المالية.
- إذا ما تم الكشف عن انحراف فعلى المدقق تقييم ما إذا كان هذا يشير إلى وجود حالة غش إن وجود فوارق قد يدل أيضا إلى وجود نقص أو عدة نقائص في المراقبة الداخلية للمعلومة المالية.

3-6-3-2.التأكيدات الضمنية:

تقدم التأكيدات الضمنية أدلة أقل إثباتا مقارنة بالتأكيدات المستعجلة ويستوجب على المدقق أن لا يستعمل هذه التأكيدات إلا عند اجتماع كل الشروط التالية:

- إذا قدر المدقق أن خطر وجود انحرافات معتبرة ضعيف وحصل على أدلة مثبتة كافية وملائمة حول فعالية تسيير المراقبة ذات الصلة بالتأكيد المعني؛
- إذا احتوت الأدلة الخاضعة لإجراءات التأكيد الضمني على عدد كبير من أرصدة الحسابات والعمليات أو على شروط قليلة الأهمية ومنسجمة؛
- إذا كانت نسبة الفارق متوقعة وجد متدنية؛
- إذا كان المدقق يجهل الظروف أو الحالات التي أدت بالمرسل إليهم إلى إهمال طلبات التأكيد الضمني.

3-6-3-3.تقييم الأدلة المثبتة المتحصل عليها:

يجب على المدقق تحديد ما إذا كانت نتائج التأكيد الخارجي تقدم أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية أو إلزامية الحصول على أدلة مثبتة مكملة.

يمكن للمدقق عند تقييم نتائج كل طلب تأكيد خارجي تصنيف النتائج وفق الأصناف التالية:

- رد من" الغير " المؤهل يتضمن تأكيد المعلومات المقدمة أو المعلومات المطلوبة دون وجود فوارق؛
- الرد يعتبر غير موثوق؛
- عدم الرد؛
- رد يحمل فوارق.

يساعد تقييم المدقق، مع الأخذ بعين الاعتبار كل إجراءات التدقيق المنجزة في جهات أخرى على تحديد ما إذا تم جمع أدلة مثبتة كافية وملائمة أو ضرورة الاستعانة بأدلة مثبتة مكملة.

ثانيا: ماهية المحاسبة الابداعية و أساليبها

ظهرت المحاسبة الابداعية في أدبيات المحاسبة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي،و من المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت فيفي بداية الثمانينات.

1.تعريف المحاسبة الابداعية:

هناك تعريفات متعددة منها:

" عملية تحويل للصورة المحاسبة المالية من ما هي عليه في الواقع لما يرغب المعد من خلال الاستفادة من القواعد المحاسبية القائمة و/أو تجاهل بعض أو كل منها ".

كما عرفت المحاسبة الابداعية (Amat,1999) "بانها العملية التي تستغل من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الارقام المسجلة في حسابات منشات الاعمال".

وعرفها آخر بأنها "استخدام بدائل السياسات المحاسبية لتحقيق أهداف الادارة في الوصول الى الأرباح المستهدفة بصورة متعسفة ويستمر التعسف في استخدام تلك البدائل في تحقيق أهداف الادارة في ظل ظروف التشغيل العادية ".

يستنتج الباحث من تعريفات المحاسبة الإبداعية ما يلي:

- النمو الظاهري في الأرباح بصورة غير حقيقية.
- استخدام الادارة للحكم الشخصي.
- شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.

- استغلال التغيرات في السياسات المحاسبية لتحقيق أهداف معينة.
- الخداع والتحريف في التقارير المالية بصورة تجميلية.

يستطيع الباحث تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها استخدام مجموعة من الممارسات والإجراءات من قبل الادارة في اختبار التقديرات المحاسبية والتي يسمح بها القانون لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في المنشأة والتي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما يؤدي الى بيانات مضللة.

2.أنواع ممارسات المحاسبة الابداعية:

تتمثل أنواع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الآتي:

2-1.المحاسبة الابداعية الايجابية: تساهم في حل مختلف المشكلات المحاسبية التي تتعرض اليها ادارة الشركة و ذلك ما يزيح العوائق التي قد تعترض مسار نموها و تقدمها، كما تعمل على التوافق بين النقاط المتعارضة، وتساعد على اتخاذ القرارات، اضافة الى ذلك فالمحاسبة الابداعية يمكن أن تساهم في تحديد وتحديث وتطوير في الطرق والاجراءات المحاسبية.

2-2.المحاسبة الابداعية السلبية: تعمل على استعمال كل الاساليب المتاح كاتباع الحيل و أساليب التغليط والتضليل والايهام التلاعب بالارقام من أجل اظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو اخفاء حقائق معينة.

يتضح للباحث مما سبق أن ممارسات المحاسبة الإبداعية اذا أدت الى نتائج ايجابية لكافة الاطراف بالشركة تعتبر مفيدة، بينما إذا أدت الى استفادة الادارة فقط تعتبر انتهازية.

3.دوافع استخدام أساليب المحاسبة الابداعية:

تتعدد دوافع الادارة للاستخدام أساليب المحاسبية الابداعية لكن أهم هذه الدوافع ما يلي:

- التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق بهدف: تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشات الاعمال.
- التأثير على سعر سهم الشركة في الاسواق المالية: بهدف تعظيم القيم المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الاسواق المالية.
- زيادة الاقتراض من البنوك: الامر الذي سيؤثر ايجابيا في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض.

- لغايات التلاعب الضريبي: من خلال تخفيض الارباح والإيرادات وزيادة النفقات بتخفيض هوامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها.

- تحسين الاداء المالي للمنشاة بهدف تحقيق مصالح شخصية: وذلك بتحسين قيم المنشات التي تقوم بادارتها لعكس صورة ايجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورة هذه الادارة أمام مجالس الادارة.

4.الاساليب المستخدمة في المحاسبة الابداعية:

توجد العديد من الاساليب المحاسبية المستخدمة في ممارسة المحاسبة الابداعية ومن أهم هذه الاساليب تذكر مايلي:

- يمكن معايير المحاسبة الدولية الشركة من المفاضلة بين بدائل محاسبية لكثير من العناصر التي تؤثر في القوائم المالية، فالادارة بامكانها اختيار الطريقة المحاسبية التي تسمح بتوفير المعلومات المحاسبية المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية، فمثلا يسمح للشركة أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، وهي تختار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها لدى المستثمرين خاصة.

- استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ، فمثلا عند تقييم عمر أحد الاصول من أجل حساب الاهتلاك عادة ما يتم التقييم داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لان يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم.

- ادخال صفقات وهمية اما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الارباح بين فترات محاسبية، ويتم هذا بالدخول في صفقتين أو أكثر، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الاصول لبنك ما بدلا من تأجيره لبقية عمر الافتراضي، بحيث يمكن أن يحدد سعر بيعه بموجب قيمة أعلى أو أقل من قيمة الاصل الحالية لانه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو المرتفع.

- التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالارباح أو الخسائر لاي هدف يرمي اليه المحاسب وخصوصا في حالة وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية و القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

و من بين ممارسات المحاسبة الابداعية في البيئة الجزائرية وهي:

أ- أساس الاستحقاق: وفقا لهذا الفرض يتم الاعتراف وتسجيل مختلف الاحداث والعمليات المحاسبية، وقت التعاقد أي فور التعهد بها ويتم اثباتها بوثيقة وتسجيلها محاسبيا، وقد جاء هذا في المادة 6 من المرسوم التنفيذ

في 08-156، ويتيح هذا الفرض العديد من الثغرات و التي تتعلق بمدى تحصيلا للايرادات فعليا أو دفع المصاريف لتطبيق ممارسات المحاسبة الابداعية.

ب- النتيجة غير العادية: في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن النتيجة الغير عادية جاءت بعد فرض الضريبة على النتائج، بالاضافة الى هذا فان النظام المحاسبي المالي لم يحدد المصاريف والايرادات ومن ثم تضخيم الارباح المفصح عنها.

ج-ادماج المعلومات في التقارير المالية: نص النظام المحاسبي المالي من خلال المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08-156 والتي من بين ما جاء فيها " يمكن جمع المبالغ الغير معتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة " وهذا ما يوفر ثغرة لممارسي المحاسبية الابداعية، بحيث تمكنهم هذه المادة من دمج عمليات غير حقيقية مع مبالغ مماثلة لها بهدف تحقيق أهداف الادارة.

د- حرية التقديرات المحاسبية: وفق النظام المحاسبي المالي يتم اعداد بعض العمليات المحاسبية بدرجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع، وهذا يتيح للادارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول الى الاهداف المحدد سابقا، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الانتاجي للاصول الثابية بغرض احتساب الاهتلاك عادة ما تتم هذه التقديرات داخل المؤسسة، وهذه يتيح للمحاسب المبدع فرصة التلاعب يشكل غير أو التحيز في اعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الادارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.

ه- فضلا عن التصنيفات المذكورة هناك العديد من المجالات الاخرى التي يمكن من خلالها ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية منها (سوء استخدام مفهوم الاهمية النسبية، العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة القابضة والتابعة، ادارة النفقات الاختيارية مثل نفقات الاعلان والبحث والتطوير، ادارة المبيعات والانتاج).

ثالثا: دور معيار التأكيدات الخارجية (م ج ت رقم 505) في الحد من اساليب المحاسبة الابداعية

يساهم المعيار التأكيدات الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال العوامل المتعلقة بها والمحددة لها، والتي تتمثل في الآتي:

1- الاعتراف بالايراد في فترة زمنية معينة على الرغم من عدم تحققه واكتسابه يؤدي الي تضخيم رقم الايرادات، وذلك عن طريق الاعتراف بإجمالي ايراد عقود الخدمات الممتدة لعدة فترات محاسبية أو الاعتراف بايرادات وهمية مثل اجراء صفقات بيع صورية والغاؤها مع بداية الفترة القادمة أو عن طريق التلاعب في عملية

حقيقية مثل تقديم خصومات كبيرة على الاسعار و شروط ميسرة للمبيعات، وفي سبيل كشف هذا الاسلوب يلجا المدقق الي دراسة جميع طلبات العملاء ثم يقوم بمراسلة العملاء لتأكيد من استكمال عمليات تبادل النافع والتأكد من مستندات الشحن الغير صادر لها فواتير مبيعات.

2- الاعتراف بالمصروفات تمثل أهم طرق التلاعب تقليل المصروفات لتضخيم أرباح الفترة في تأجيل الاعتراف بالمصروفات كرسملة بعض المصروفات الايرادية، وللحد من هذه الاساليب يقوم المدقق بمراجعة مستندية لفواتير الشراء وثم مراسلة الموردين لتأكد من صحة ما جاء في فواتير الشراء و مراسلة كذلك البنك الذي قام بسداد هذه العملية.

3- توفر المصادقة الخارجية لحسابات المدينين أدلة مراجعة يمكن الاعتماد عليها وذات صلة فيما يتعلق بوجود الحساب في تاريخ محدد، كما توفر المصادقة أيضا أدلة مراجعة تتعلق بإجراءات القطع، ومع ذلك لا توفر مثل تلك المصادقة عادة كل أدلة المراجعة الضرورية المرتبطة بتأكيد التقييم حيث أنه من غير العملي طلب مصادقة المدين على مقدرته على سداد الرصيد.

4- في حالة البضائع المحتفظ بها كبضاعة أمانة لدى الغير، من المحتمل أن توفر المصادقة الخارجية أدلة مراجعة يمكن الاعتماد عليها وذات صلة لتأييد الوجود والحقوق والالتزامات، ولكنها لا توفر أدلة مراجعة تدعم تأكيد التقييم.

5- تتأثر مدى ملاءمة المصادقات الخارجية لمراجعة تأكيد معين بهدف المراقب من المعلومات الخاصة بالمصادقة، فمثلا عند مراجعة تأكيد الاكتمال للدائنين يهتم المراقب بالحصول على أدلة مراجعة بعدم وجود التزام هام غير مثبت، وبناء عليه يكون إرسال طلبات المصادقات إلى الموردين الرئيسيين للمنشأة وسؤالهم بإرسال نسخ من كشوف حساباتهم مباشرة للمراقب، حتى ولو لم تظهر السجلات أية مبالغ مستحقة لهم ، ستكون دائما أكثر فاعلية في اكتشاف الالتزامات غير المسجلة عن اختيار عينة للمصادقات مبنية على الأرصدة الكبيرة و الظاهرة في أستاذ مساعد الدائنين.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية، حولنا ابراز الجوانب المهمة التي جاء بها المعيار الجزائري رقم 505 التأكيدات الخارجية وتوضيح الاجراءات المتعلقة به لتحقيق الاهداف التي يسعى لها هذا المعيار، وكذلك وضحنا اساليب المحاسبة الإبداعية، وخلصنا الى أن إذا لم تمكن المصادقات من الحصول على أدلة مراجعة لتأكيدات بالشكل المناسب فعلي المدقق القيام بإجراءات مراجعة أخرى لاستكمال إجراءات التأكيدات أو لاستخدامها بدلا من إجراءات المصادقات.

وبتبني الجزائر لهذا المعيار تكون قد تقدمة خطوة كبيرة في مهنة التدقيق لمواجهة أساليب المحاسبة الابداعية التي هي في تطور مستمر.

التوصيات والمقترحات:

- الاهتمام بالتكوين المستمر والدوري للمحاسبين والمدققين لمتابعة مستجدات واساليب المحاسبة الابداعية للحد منها؛
- ضرورة التزام مدققي الحسابات بالمعايير الدولية للتدقيق؛
- ضرورة الاطلاع المستمر لمدققي الحسابات بالنشرات والتعليمات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المنظمة للمهنة.

قائمة المراجع :

1- مراد حسين العلي، معايير التدقيق الدولية، دار عيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
2- بوسنة حمزة، دورة التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدراة الأرباح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهاة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.
3- الصبان، محمد سمير، ابراهيم حسن، أصول المراجعة الخارجية، المفاهيم العملية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012.
4- دغسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الثانية، 2009.
5- الاتحاد الدولي للمحاسبين اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عامة، 2010 الجزء الاول.
6- الجريدة الرسمية المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فيفري المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، م ج ت 505.
7- معيار-المراجعة-رقم-505 WWW.ESAAEGYPT.COM .
8- بن مسعود بلقيس، دراسة مقارنة بين معيار التدقيق الجزائر رقم 505 مع معيار المراجعة لبيئة المراجعة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علم التسيير، جامعة ورقلة، 2017/2016.
9- أسيا لعروسي، السعيد قاسمي، قياس ممارسات المحاسبة الابداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختيارية، مجلة الدراسات المحاسبية والادارية، العدد 6، 2016.
10- الهادي ادم محمد ابراهيم، مجيد عبد الحسين، اثار اساليب المحاسبة الابداعية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة كلية العلوم الادارية، العدد 1، 2017،
11- آدم الطيب حماد حامد، دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية بشركات التأمين السودانية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، العدد 30.
12- جبار بوكثير، مصطفى عوادي، أساليب المحاسبة الابداعية في التلاعب بالقوئم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولة، مجلة الدراسات المالية المحاسبة الادارية، جامعة أم البواقي، 2014، العدد 01.
13- ناظم شعلان جبار، أساليب المحاسبة الابداعية و أثرها على موثوقية البيانات المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع، العدد 32.
14- عطيوي سميرة، بديسي فهمي، الحوكمة وقاية من الفساد الاداري و المالي الناتج عن المحاسبة الابداعية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2012، العدد 28/27 .
15- اسيا لعروسي، السعيد قاسمي، قياس ممارسة المحاسبة الابداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختبارات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة المسيلة، 2016.

دور القوائم المالية و الحسابات الختامية في تحسين آداء البنك الإسلامي
مثال تطبيقي لبنك السلام الجزائري

أ.فضيلة بارش(طالبة دكتوراه علوم)
جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

Bareche.fadila@yahoo.fr

ملخص باللغة العربية:

تعتبر إدارة المحاسبة من أهم الإدارات الأساسية في الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي، فهي تساعد البنك الإسلامي على الوضع الصحيح للخطة الإستراتيجية و التمويلية له، و حسن المتابعة و المراقبة للمركز المالي الخاص به، إضافة إلى منحه الملاءة و الشفافية في مختلف تنظيمات تمويلاته و تعاملاته الإستثمارية المالية و النقدية، و ذلك من خلال ما يسمى بالقوائم المالية و الحسابات الختامية، و التي تمكنه من تنظيم عمله و حسن اختيار الأهداف و الأساليب الملائمة لبلوغ هذه الأهداف بالشكل الذي يراعى فيه مختلف الأخطار، و هذا تماشيا مع حساسية و طبيعة عمل البنك الإسلامي.

Abstract:

Accounting Department is one of the most important departments in the organizational structure of the Islamic Bank. It helps the Islamic Bank to develop the appropriate strategic and financial plan, to follow up and monitor its financial position, transparency of its financing and its financial and cash investments. through the financial statements and final accounts, which enables him to organize his work and to choose the appropriate objectives and methods to reach them away from the risks, in accordance with the nature of the work of the Islamic Bank.

مقدمة:

للبنك الإسلامي دور كبير و فعال في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية في أي دولة ينشط على ترابها و في نطاقها، و لضمان صحة آدائه لدوره على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي لا بد له من ضمان السلامة و الملاءة الماليتين، و الشفافية في مختلف اصول عملياته و استثماراته و تمويلاته، و من بين الأساليب الفعّالة التي تضمن ذلك للبنك، إعتماده لأساليب مالية محاسبية صحيحة و دقيقة يتابعها خلال مسيرته العملية، و من بينها القوائم المالية، فماهي أساسيات بناء القوائم المالية و الحسابات الختامية للبنك الإسلامي؟

و قد انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي في جزئيات من العمل، كما استندنا أيضا على المنهج التاريخي الإحصائي في جزئية أخيرة، و قد فصلنا العمل في جزئيات مرتبطة:

1 مفهوم المحاسبة/ 2 البنك الإسلامي/3 القوائم المالية و الحسابات الختامية في البنك الإسلامي(مثال حول بنك السلام).

أولا: المحاسبة المالية:

1 مفهوم المحاسبة: هي تقنيةٌ تُستخدمُ لرصدِ الحركات الماليّة الخاصّة بالمنشأة، والتي تعتمدُ على قياسِ قيمةِ التّكاليف، والأرباح، والمصاريف، وغيرها من القِيَم المُحاسبيّة. ومن التّعريفات الأُخرى للمحاسبة أنّها الأداة التي تستخدمُ لوصف طبيعة النّشاطات الاقتصاديّة من خلال العملِ بتحليلها، ودراستها، وتدقيقها باستخدامِ المعلومات المُحاسبيّة[1].

كما توصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها بأنها لغة الأعمال، كما توصف بأنها لغة المال، ولسان حاله، و توصف من حيث طبيعة نشأتها بأنها نظام المعلومات، يعتمد على القياس و التوصيل و المعلومات المالية[2].

تعلاف جمعية المحاسة الأمريكية المحاسبة عموما بأنها عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية، تختص بتحديد و قياس و تسجيل و توصيل البيانات و المعلومات الإقتصادية و المالية، معبرا عنها بوحدة النقد، و المتعلقة بالوحدات الإقتصادية لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك البيانات و المعلومات، بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الإقتصادية.

و يقدم معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي)AICPA تعريفا مماثلا بأن المحاسبة هي نشاط خدمي، وظيفتها تقديم المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساسا عن منشأة معينة، و الغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة[3].

المحاسبة علم و فن، فهي من العلوم التي تعبر عن النشاط الإقتصادي لمجتمع ما[4].

2 فروض المحاسبة: و يمكن اختصار أهم الفروض المحاسبية في النقاط التالية:

- ✓ فرض استقلالية الوحدة المحاسبية.
- ✓ فرض وحدة القياس النقدي.
- ✓ فرض الاستمرارية.

[1] متوفر في الموقع التالي بتاريخ http://mawdoo3.com /2017/08/20

[2] محمود السيد الناغي- دراسات في نظرية المحاسبة- مدخل معاصر- مصر- المكتبة العصرية- ب.ط- 2011م- ص 17..

[3] رضوان حلوة حنان/ أسامة الجارس-/ فوز الدين أبو جاموس- أسس المحاسبة المالية- عمان/ الاردن- دار الحامد- ط1- 2004م- ص24.

[4] شوقي إسماعيل شحاتة- نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي- القاهرة- الزهراء للإعلام العربي- ط1- 1987م.

- ✓ فرض الدورية.

أما بالنسبة للمبادئ المحاسبية فتكمن في:

- ✓ مبدأ التكلفة التاريخية.
- ✓ مبدأ الاعتراف بالإيراد.
- ✓ مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات.
- ✓ مبدأ الاصاح التام، و ارتباط المبادئ[5].

ثانيا: البنك الإسلامي:

1مفهوم البنك الإسلامي (المصرف الإسلامي):

– أصل كلمة البنك : فتسمية البنك تعود أساسا إلى كلمة إيطالية تعني المائدة، حيث كان الصيارفة يجلسون في الموانئ و الأسواق للإتجار بالنقود ، و أمامهم مناضد عليها نقود تسمى Banco ، و مع تبلور العمل المصرفي ظهرت كلمة Bank بالإنجليزية.

و البنك في الاصطلاح: هو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها. و لما كانت مهمتها الأولى هي قبول الودائع من أطراف و إقراضها لأطراف أخرى، فإن وظيفتها الأساسية هي تجميع الأموال و توظيفها، لتمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته و تقدمه[6].و للإشارة فإن كلمة بنك مصطلح غربي يقابله في اللغة العربية المصرف.

– مفهوم المصرف : المصرف في اللغة: بكسر الراء، و هو اسم مكان مشتق من الصرف، و جمعه مصارف[7]،و الصرف يعني تغير شيء من حالة إلى حالة، أو إبداله بغيره، و الصرف في الحديث التوبة و العدل و الفدية و الوزن و الكيل، و الصرف في الدراهم هو فضل بعضه على بعض في القيمة، و يقال صراف الدراهم جمع صيارفة[8].

المصرف اصطلاحا: الصرف اصطلاحا يعرفه الحنفية على أنه بيع ما من جنس الأثمان بعضها ببعض، و يعرف الصرف عند المالكية بأنه بيع الذهب بالفضة، أو أحدهما بفلوس، إذن فالمصرف هو اسم مكان الصرف، أو المكان الذي يتم فيه الصرف. أما في الوقت الحديث، فهو المؤسسة التي تجري فيها الأعمال المصرفية[9].

و لعل كلمة بنك تكون في المعنى المعروف أشمل من كلمة مصرف لأن البنك يقوم بأكثر من مجرد عمليات الصرافة، والتي لا تشكل جزءا كبيرا من طبيعته المصرفية المعاصرة.

– مفهوم البنك الإسلامي: لقد جاء تعريفه في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كما يلي :

---

[5] رضوان حلوة حنان و اخرون– اسس المحاسبة المالية– مرجع سابق– ص61/54.

[6]) إسماعيل محمد هاشم – **مذكرات في النقود و البنوك** – بيروت– القاهرة– دار النهضة العربية– 1976 – ص 40.

[7] جبران مسعود– **معجم الرائد**– ج2– ص1388.

[8]) الفيروز آبادي– القاموس المحيط– ص736.

[9] الهيتي عبد الرزاق – **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق** – عمان/الأردن – دار أسامة للنشر و التوزيع – ط 1 – 1998م – ص30.

البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء[10]، و قد عرّف الدكتور أحمد النجار البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، و تحقيق عدالة التوزيع، و وضع المال في المسار الإسلامي"[11].

و عليه يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: " مؤسسة مالية مصرفية وسيطة، تهدف إلى تحقيق الربح، و تلتزم في جميع أعمالها و أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية و مقاصدها[12].

2 أهداف و خصائص البنك الإسلامي:

أولا: أهداف البنك الإسلامي: و يمكن إيجاز أهم أهداف البنك الإسلامي في النقاط التالية:

1)- إن من بين أهم الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها، باعتبارها مقياسا لاستمراريته و بقائه هي تحقيق الربح للبنك(المساهمين)، و للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك.

2)- تحقيق الأمان في التصرف بالأموال، من خلال تنويع الإستثمارات و تقليل المخاطر و الإحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة مختلف الظروف[13]، و هذا يعزيز موقف البنك في السوق المصرفية.

3)- تحقيق الإستمرارية و النمو للبنك الإسلامي من خلال تنمية موارده الذاتية، كرفع رأس المال، و تنمية الكفاءات و المهارات الإدارية للعاملين بالبنك الإسلامي[14].

4)- العمل و السهر على تماشي المعاملات المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية، و إيجاد البديل الإسلامي و الشرعي لكافة المعاملات، لرفع الحرج عن المسلمين،

5)- تنمية و تثبيت القيم العقائدية، و الخلق الحسن، و السلوك السوي لدى العاملين و المتعاملين مع البنك الإسلامي، و ذلك لتطهير النشاط المصرفي من الفساد.

6)- تنمية الوعي الإدخاري و المصرفي الإسلامي، و تشجيع الإستثمار و عدم الإكتناز، و ذلك بإيجاد فرص و صيغ عديدة للإستثمار تتناسب مع الأفراد و المؤسسات المختلفة[15]،و حفظ أموال المتعاملين و تنميتها، و كذا تمويلهم بمتطلباتهم، لتوطيد ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي.

7)- تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة، و استحداث الجديد بغية حشد المزيد من الموارد، و إيجاد قنوات جديدة لتوظيفها، و العمل بكل الطرق و شتى الوسائل على إنماء و تنشيط الإستثمار، من خلال تأسيس شركات

---

[10] محمد محمود العجلوني – **البنوك الإسلاميـة** – عمـان / الأردن – دار المسيـرة للنشر و التوزيع و الطباعـة– ط1 – 2008 م – ص109-110.

[11] أحمد النجار – **البنوك الإسلامية و أثرها في تطوير الإقتصاد الوطني – مجلة المسلم المعاصر** – بيروت – العدد 24 – 1982 م – ص 163.

[12] د.أحمد سليمان خصاونه – **المصارف الإسلامية** – عمان / الأردن – إربد / الأردن – جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع _ عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع – ط 1 – 2008 م – ص 21.

[13] محمد محمود العجلوني- مرجع سابق- ص114.

[14] د.رايس حدة- مرجع سابق- ص219-220-221.

[15] عبد الحليم عويش- **موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر**- جزء2- المنصورة- دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع- ط1- 2005م- ص228-229.

جديدة بمختلف التخصصات، أو المساهمة في توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة، و القيام بعمليات المشاركة في تحديد و تطوير هذه الخطوط.

8)- المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع، و المشاركة في وضع الحلول لها، و تحقيق التكافل الإجتماعي، من خلال جمع الزكاة و إنفاقها في وجوهها الشرعية، و تقديم القروض الحسنة، و إنشاء المشروعات الصغيرة للفقراء.

10)- ترويج المشروعات الإستثمارية لحساب البنك أو لحساب الغير، أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة و المقدرة الفنية ممن يحوزون على سمعة حسنة، و توجيه الإستثمار و تركيزه على أوجه الحلال في إنتاج السلع و الخدمات.

ثانيا: خصائص البنك الإسلامي: من خلال ما سبق ذكره من أهداف البنك الإسلامي، يمكن إستنتاج أهم خصائصه و المزايا التي يتميز بها في النقاط التالية:

1)- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية و الإستثمارية، و استبعاد الفائدة من مختلف التصرفات المالية التي يقوم بها البنك الإسلامي.

2)- جعل القيم الأخلاقية الإسلامية هي أساس العمل المصرفي للبنك، و توجيه جهود هذا الأخير نحو الإستثمار الحلال في كل المجالات الجائزة.

2)- تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

3)- تقديم مجموعة من الأنشطة التي لا تقدمها البنوك التقليدية، و التي تكون ذات طابع إنساني و عادل و مشبع بالقيم الأخلاقية الطيبة، كنشاط صندوق الزكاة، و بالتالي إحياء نظام الزكاة، إضافة إلى نشاط القرض الحسن، و مختلف الأنشطة الثقافية المصرفية.

4)- ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية، و تحقيق المنفعة العامة للأفراد.

5)- تجميع الأموال المعطلة، و دفعها إلى مجال الإستثمار السليم.

6)- يساعد عمل البنك الإسلامي على تيسير و تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، من خلال تعامل البنوك الإسلامية مع بعضها البعض في كل أقطار دول العالم الإسلامي.

7)- يساعد البنك الإسلامي من خلال نشاطه المفيد في المجتمع، من القضاء على الإحتكار الذي تفرضه بعض شركات الإستثمار، و كذا مساهمة هذا البنك في تخفيف وطأة حدوث التضخم[16].

3 الأسس و المرتكزات التي يستند عليها البنك الإسلامي في آدائه لعمله: و نميز بين الأسس التالية:

أولا: الأساس العقائدي: أن العمل المصرفي الإسلامي يقوم أساسا على ما ورد في الشريعة الإسلامية من مبادئ و أحكام للمعاملات المالية، و هذا يعني أن للبنك الإسلامي أيديولوجية تختلف تماما عن البنك الغير إسلامي، فالأساس العقائدي الذي ينطلق منه العمل المصرفي الإسلامي يمثل حقيقة الإستخلاف، و أن المستخلف يقوم بما يستخلف به من واجب الإعمار و التثمير و الإنتاج الحقيقي، مما يعني المراعاة الدائمة للحلال و الحرام، و الإلتزام بالضوابط

[16] محمود حسين الوادي/ حسين محمد سمحان/ سهيل أحمد سمحان– **النقود و المصارف**– عمان/ الأردن– دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة– ط1– 2010م– ص190.

الشرعية المتعلقة بالمال، مثل الإبتعاد عن الفائدة أخذا و عطاء، و استخلافها بالمشاركة في الأرباح، و هذا الأمر يحقق التوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع[17].

ثانيا: الأساس الإستثماري: تنظر البنوك الإسلامية إلى الإستثمار على أنه أساس تنمية المجتمع، و على هذا فهي تأخذ بعين الإعتبار عند التخطيط للإستثمار جودة الخدمة، و أهداف التكافل الإجتماعي، و الإلتزام بالشريعة، و تحقيق مصلحة كل الأطراف المتعاملة معها، مع بلوغ الربح الحلال المتوافق مع النفع العام للمجتمع، و تمويل المشاريع التنموية فيه.[18]

فمثلا تقوم البنوك الإسلامية على خلاف البنوك التقليدية باستقبال الأموال على أساس المضاربة، و ذلك من خلال حسابات الإستثمار، ثم يقوم البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال، باستخدام الصيغ و الأدوات التمويلية القائمة على المشاركة في الأرباح، و بالتالي تأمين عائد إيجابي على استثماراتها، و هنا يصبح العائد على رأس المال الذي تقرضه البنوك متوقفا على ناتج المشروع، و هذا الأمر يدفع البنك الإسلامي إلى الحرص التام على فحص المشروع، و تقدير إنتاجيته، و بالتالي عدم الإعتماد في تخصيص الأموال الإستثمارية على مقدرة المقترض على رد القرض، و إنما على سلامة المشروع، و القدرات التنظيمية لشريك العمل، و التوجيه الجيد للأموال الإستثمارية نحو القنوات الجيدة[19].

و لكي يكون برنامج الإستثمار سليما، يجب أن تتوفر فيه عدة عناصر، منها:

* السلامة الشرعية، و فيها تكون السلع و الخدمات محل التعامل لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

* السلامة الفنية، و فيها تتكامل مقومات هذه السلامة، من حيث الموقع و الطاقة الإنتاجية، التكنولوجيا و القوى العاملة،...الخ.

* السلامة التنظيمية و الإدارية، و يعني ذلك سلامة الهيكل التنظيمي، و أن تكون الإدارة طموحة وقادرة على العمل و الإبداع، و لها خبرة.

إذن فالبنوك الإسلامية تحدد الجدوى الإقتصادية للمشاريع، لكي تأخذ مسارا نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية، و من بين النقاط التي يجب التركيز عليها في دراسة مختلف المشاريع هي:

- مدى ربحية المشروع و الطلب على منتجاته.
- عدم تعارض أهداف و نتائج المشروع مع خطط التنمية في الدولة.
- العائد الإجتماعي على سكان المنطقة[20].

ثالثا: الأساس التنموي و المحافظة على المال: إن المحافظة على المال و تداوله من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، فالمال من أساسيات قوام الحياة، و من هنا كانت عناية الإسلام به من خلال وضع القواعد الحاكمة لآلية كسبه و تملكه و إنفاقه و تنميته، فكما أعطى الإسلام للفرد المسلم حق التملك، ألزمه آداء ما عليه من واجبات، و عدم حبس

[17] إبراهيم عبد الحليم عباده- **مؤشرات الآداء في البنوك الإسلامية**- عمان/ الأردن- دار النفائس للنشر و التوزيع- ط1- 2008م- ص30.

[18] مجيد جاسم الشرع- **المصارف الإسلامية**- الأردن- إثراء للنشر و التوزيع- ط1- 2008م- ص25.

[19] إبراهيم عبد الحليم عباده- مرجع سابق- ص31.

[20] مجيد جاسم الشرع- مرجع سابق- ص26-27.

المال و تعطيله عن الحركة داخل المجتمع، لأن حركة المال تحقق المنفعة للجميع. فالزكاة التي فرضها الله سبحانه و تعالى على المسلمين كونها عبادة مالية، تدل على وجوب تنمية المال و إستثماره، و هو ما يؤكد عليه الرسول الكريم عليه الصلاة و السلام بقوله:((ألا من ولى يتيما له مال، فاليتجر له فيه و لا يتركه حتى تأكله الصدقة))، و لقد إستطاعت البنوك الإسلامية إستقطاب تلك الأموال المدخرة و المكتنزة و المحبوسة عن التداول و بشكل كبير، الأمر الذي جعلها أمام أزمة في توظيف هذه الأموال، خاصة في مجال الإستثمارات الطويلة الأجل، و التي لا تتاح لها إلا من خلال سوق مالي إسلامي(سوق أولي و ثانوي)، يفتح لها أبواب الإستثمار و تحقيق التوازن بين توظيفاتها و تمويلاتها الطويلة و القصيرة الأجل، و بالتالي تنمية هذه الأموال بشكل صحيح، و المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع عامة.

و مما سبق يمكن نستنتج أن أهم الركائز التي يقوم عليها الأساس التنموي في البنوك الإسلامية هي التوقيت الجيد للإستثمار و حسن إختيار البدائل، و التعرف على فرص الإستثمار و تعريف المستثمرين بها، و هذا يعطي دلالة على أن البنوك الإسلامية ليس هدفها الإحتكار و لا السيطرة على رأس المال، كما يجب أن يتوفر لدى البنك الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية عن طريق الإستثمار في المشروعات التي ترفع مستوى المعيشة للأفراد.

إذن فالبنوك الإسلامية تنتهج أساليب شرعية تؤدي إلى المساهمة الفعالة في تشغيل الأموال بالمشاركة و المرابحة و المضاربة، و بالتالي تلبية حاجات التنمية تلبية ذاتية مستمدة من النهج الإسلامي[21]،و استغلال الأموال المحلية، و محاولة إبقائها في الساحة الإقتصادية لبلدها و منشئها الحقيقي.

رابعا: الأساس الإجتماعي: يعد هذا الأساس من أهم ما يميز الأعمال المصرفية الإسلامية، فالبنوك الإسلامية لها طابع إجتماعي، من خلال الأدوات التمويلية المتنوعة التي تخدم فئات المجتمع، و من خلال دورها في التكافل الإجتماعي و آدائها للزكاة و تقديم القروض الحسنة، فهذا الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية تنفرد به عن غيرها، إضافة إلى دور هذه البنوك في تمويل الأنشطة المفيدة و الإحجام عن الضارة. فالمنطلق لهذا الأساس هو تلك الصفة العقائدية للبنك الإسلامي، و طبيعة عمله المميز، و الدور الرائد له في التقليل من التفاوت بين الطبقات في المجتمع، و المشاركة في توزيع العائد الإستثماري، و الذي يمثل مصدرا من مصادر العدالة الإجتماعية[22].

4: الهيكل التنظيمي و الإداري للبنك الإسلامي: التنظيم الإداري هو توزيع للمهام و تناسق في الأعمال و تنظيم للسير الحسن لأمور البنك، و هو ضروري لجميع أنواع النشاط الإنساني، إلا أن أهميته تزداد في البنوك، لأن التنظيم الإداري الجيد يمثل أحد شروط الرقابة الإدارية السليمة، فمن الضروري إذن أن يكون للبنك الإسلامي هيكل إداري و تنظيمي كفوء، يحدد طريقة تسيير الأعمال المصرفية، و توزيع المهام بالطريقة التي تزيد من كفاءة الموظفين، و يسهل الرقابة، و يحقق رضاء العملاء. و سنوجز و بصفة عامة، أهم أعمدة الهيكل التنظيمي و الوحدات الإدارية للبنك الإسلامي، و ذلك كما يلي:

[21] مجيد جاسم الشرع- مرجع سابق- ص28.

[22] إبراهيم عبد الحليم عباده- مرجع سابق- ص32-33-34.

1)- **الجمعية العمومية**: و تتكون من جميع المساهمين، و هي السبيل لمشاركة المساهمين في تسيير أمور البنك، و هي التي تملك سلطة إنتخاب مجلس الإدارة، و هيئة الرقابة الشرعية، و تحدد صلاحياتهم و مخصصاتهم، و تصادق على الحسابات الختامية و التقرير النهائي، و هي التي تملك حق تعديل النظام الأساسي، و زيادة رأس مال البنك أو دمجه أو ضمه لبنك آخر أو تصفيته، فهي بهذا تمثل السلطة العليا في البنك، و تجتمع في جلسات عادية، عادة ما تكون مرة كل سنة، و يمكن أن تجتمع في اجتماعات غير عادية في الحالات الطارئة، و يتم التصويت بالأغلبية.

2)- **مجلس الإدارة**: و هو الفريق المنتخب و المفوض من الهيئة العمومية لفترة محددة، لوضع السياسات و الإشراف على إدارة البنك، و يمثل قمة التنظيم الإداري، و تشمل صلاحياته تمثيل البنك، و إصدار الأوامر و القرارات اللازمة للتنظيم، و التصديق على التسهيلات و الإتفاقيات المالية، و إجازة موازنات البنك. و يحدد النظام الأساسي عدد الأعضاء و شروط أهليتهم و كيفية إنتخابهم، و مدة خدمتهم و مخصصاتهم، و كيفية إعفاءهم من مناصبهم، و أحقية المجلس في إنتخاب رئيسه، و المدير العام، و كيفية إدارة الجلسات و الدعوة لها.

3)- **الإدارة العامة**: و تتكون من مكتب المدير العام للبنك و مساعديه، و يقوم المدير العام بأعمال الإدارة اليومية للبنك، و يشرف مباشرة على الإدارات المتخصصة، و يساعده في ذلك مساعد للشؤون المالية و الإدارية للبنك، و الذي يمثل حلقة الوصل بين المدير العام و إدارات الشؤون المالية و الشؤون الإدارية، و مساعد آخر للشؤون المصرفية الذي يمثل حلقة وصل بين المدير العام و إدارات العمليات المصرفية و الإستثمار، و غيرهما من المساعدين للشؤون الإدارية لهذا البنك.

4)- **دائرة الإستثمار**: و تقوم هذه الإدارة بوضع سياسة و برامج الإستثمار، و الإشراف على تنفيذها، و دراسة المشاريع الإستثمارية التي يقترحها البنك أو التي تقدم له، و إتخاذ القرارات المتعلقة بقبول أو رفض هذه المشاريع. و عادة تتكون هذه الإدارة من عدة أقسام متخصصة مثل قسم العقارات و قسم الصيانة، و قسم التجارة، و غيرها.

5)- **دائرة العمليات المصرفية**: و التي تتولى إدارة العمليات المصرفية، و الإشراف على إدارة الفروع، و التفتيش المصرفي، و خدمات العملاء من إيداع و تمويل و ضمان و تحويل، و كدا تقديم القروض الحسنة، كما تتولى هذه الإدارة أيضا وضع القواعد و التعليمات التي تنظم كل العمليات السابقة الذكر، و متابعة تنفيذها.

6)- **الدائرة المالية**: و تتولى هذه الدائرة مسك دفاتر الحسابات، و الرقابة على الخزينة، و إدارة الأصول المالية، و قسم المساهمين و المراجعة و التدقيق الداخلي و التخطيط، و إعداد الحسابات الدورية و السنوية، و كل ما له علاقة بالشؤون المالية و المحاسبية للبنك.

7)- **دائرة الشؤون الإدارية**:و تتولى إدارة شؤون العاملين أو الموظفين، و الإشراف على المخازن و النظام الإلكتروني المصرفي، و الصيانة و المعدات و العلاقات العامة، و كدا تعيين و تدريب العاملين، و كل ما له علاقة بإدارة البنك من حفظ السجلات و المعاملات، و الترويج و الإعلان و التسويق، و الشؤون القانونية من صياغة العقود، و المتابعة القانونية، و غيرها.

8)- **الرقابة المصرفية**: باعتبار البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية ضمن منظومة مؤسسات النظام المصرفي في الدولة، فهو يخضع مثله في ذلك مثل البنوك التقليدية إلى رقابة السلطة النقدية في الدولة، و التي يمثلها البنك المركزي، و سنرى طبيعة هذه العلاقة في المطلب المقبل إن شاء الله[23].

9)- **هيئة الرقابة الشرعية**: و تعني الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وجود هيئة أو إدارة تراقب ما يقوم به البنك الإسلامي من أعمال، و تتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، و يعتبر وجود هذه الرقابة من أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية. و تمارس هذه الرقابة من قبل هيئة أو إدارة تعد جزءا من مكونات الهيكل التنظيمي و الإداري للبنك الإسلامي، و في نفس الوقت فهي سلطة مستقلة للرقابة، و تسمى أيضا بلجنة الإفتاء أو هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية، أو المراقب الشرعي، أو المستشار الشرعي. و تتكون هذه الهيئة من عدد من الفقهاء و العلماء في مجال الشرع و الإقتصاد و القانون، و تتمثل أهم إختصاصات هذه الهيئة فيما يلي:

* تقديم المشورة و إبداء الرأي الشرعي فيما يستوجب ذلك من معاملات البنك الإسلامي، و متابعة تنفيذ ما تصدره من فتاوى و آراء شرعية[24].

* الإشتراك مع المسؤولين في البنك لوضع نماذج العقود و الإتفاقيات لجميع معاملات البنك الإسلامي، بقصد التأكد من خلوها من المحظورات الشرعية، و تعديل و تطوير هذه النماذج وفقا لأحكام الشريعة
الإسلامية السمحاء.

* حضور جلسات مجلس الإدارة لإبداء الرأي من الناحية الشرعية في الموضوعات المستحدثة، و التي يناقشها المجلس، و طلب عقد جلسة خاصة لمجلس الإدارة، لمناقشة و شرح وجهة النظر الشرعية في بعض المسائل المطروحة في البنك، كلما دعت الحاجة لذلك.

* تقديم تقرير دوري إلى مجلس الإدارة و المدير العام، عن الأعمال المنجزة من قبل الهيئة مبينا فيه ملاحظاتها و قراراتها، و المصادقة على البيانات المالية السنوية للبنك، و تقديم تقرير شامل للهيئة العمومية، عن الأعمال التي قامت بها الهيئة خلال السنوات المالية المنتهية.

كما تؤدي هيئة الرقابة الشرعية واجباتها عبر ثلاث مراحل، و هي:

المرحلة الأولى: الرقابة الشرعية المسبقة: أين يتم عرض الموضوعات و المسائل على الهيئة مسبقا، و قبل أن يقوم البنك بتنفيد المعاملة أو النشاط، فإن أجازت الهيئة المسألة سار العمل بها، و إلا تركت.

المرحلة الثانية: الرقابة الشرعية المصاحبة: و التي تتم جنبا إلى جنب مع تأدية و سير العملية المصرفية في البنك، و خلال إجتماعات مجلس الإدارة، و الإجتماع مع المدير العام، و تشمل أيضا هذه الرقابة متابعة طريقة تنفيذ الأعمال المصرفية من قبل الموظفين.

المرحلة الثالثة: الرقابة الشرعية اللاحقة: و تتضمن مراجعة أعمال البنك الإسلامي، و مختلف معاملاته، للتأكد من أن العمليات و العلاقات المصرفية قد تمت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[25]

[23] محمد محمود العجلوني- مرجع سابق- ص136-137-138.

[24] عبد الحميد محمود البعلي- **المدخل لفقه البنوك الإسلامية**- منشورات المعهد الدولي للبنوك و الإقتصاد الإسلامي- 1983م- ص156

ثالثا: المحاسبة و القوائم المالية في البنك الإسلامي:

1 أهداف المحاسبة في المصارف الإسلامية:

- ✓ توثيق المعاملات و تعيين الحقوق و مستحقيها، مما يعطي الدلالة المنطقية للعدالة، مصداقا لقوله تعالى((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا))آية 135 من سورة النساء.
- ✓ الإسهام في توفير الحماية لموجودات المصرف و حقوق الأطراف المختلفة.
- ✓ الإسهام في رفع الكفاية الإدارية و الإنتاجية، و تشجيع الإلتزام بالبيانات و الأهداف الموضوعة.
- ✓ تقديم معلومات عن التزام المصرف بالشريعة الإسلامية من خلال عملياته المصرفية، و تعامله مع الغير.
- ✓ تقديم معلومات عن الموارد الإقتصادية للمصرف، و الإلتزامات الناشئة عن هذه الموارد، حيث تعطي هذه المعلومات مؤشرات إستدلالية عن كفاية رأس المال، و درجة المخاطرة الكامنة في استثماراته، و تقدير درجة السيولة المطلوبة.
- ✓ المساعدة في تقدير التدفقات النقدية، و توقيت هذه التدفقات، و درجة المخاطرة المحيطة بها.
- ✓ المساعدة في تقويم آداء المصرف، و درجة تحمله للأمانة المنوطة به في حفظ الأموال و تنميتها.
- ✓ المساعدة في تقييم الآداء الإجتماعي المتعلق بالمصرف، أين يساعد ذلك في تحديد وعاء الزكاة الواجبة في أموال المصرف، و أوجه صرفها[26].

2 الحسابات الختامية و القوائم المالية في البنوك الإسلامية:

تعد الحسابات الختامية و القوائم المالية في البنك الإسلامي بصورة مبنية على المصداقية، و حسب العمل وفق منهج لا يقبل التضليل، أو البعد عن الحقيقة مصداقا لقوله تعالى ((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)) التوبة/ آية 105.

أ) أهمية إعداد الحسابات الختامية و القوائم المالية في المصارف الإسلامية: و تبرز هذه الأهمية من خلال طبيعة عمل هذه المصارف وفقا لمنهج الشريعة الإسلامية الغراء، الذي يركز على توثيق المعاملات و تعيين الحقوق و مستحقيها بمراعاة العدل و الإنصاف، إمتثالا لقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن

[25] محمد محمود العجلوني- مرجع سابق- ص152-153-154

[26] مجيد جاسم الشرع- المحاسبة في المنظمات المالية/ المصارف الإسلامية- عمان/ الأردن- إثراء للنشر- ط1- 2008م- ص 40.

تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ سورة البقرةم الآية 282.

و هذا التوثيق و التعيين الذي أشارت إليه الاىية، يحتاج إلى الكتابة بصورة معينة كي تظهر الحقوق بصورة بعيدة عن الشك مع التسلسل التاريخي لمنشئها، و هذا ما ينطبق على ما تعنيه المحاسبة من حيث الآتي:

- تتبع صحة الإثبات للعمليات المالية.
- إنعكاسات عمليات الصرف و الإيراد على حقوق الأطراف المتعاملة معها.
- تعيين الحقوق و الإلتزامات مما يعني بيان الأصول و الخصوم الخاصة بالصرف، و إظهار نتيجة العمليات و المركز المالي للمصرف[27].

ب) **خطوات إعداد الحسابات الختامية: و القوائم المالية**:

تعني هذه الخطوات تتبع الأثر المالي للعناصر المصروفات و الإيرادات اثناء فترة محاسبية معينة، و بيان إنعكاساتها على كل من الأصول و الخصوم تمهيدا لإعداد القوائم المالية المطلوبة، وفقا للأنظمة المعمول بها.

الخطوة الأولى: تتبع إثبات المصروفات: و يعني المراجعة المستندية من حيث صحة المعاملات، و التبويب المحاسبي على الحسابات المختصة، وفقا للدليل المحاسبي، و لما كانت طبيعة الحسابات في المصرف الإسلامي لها خصوصيتها من حيث الأطراف المتعاملة

لذلك، فتتبع عملية صرف و إيداع الأموال تأخذ بعين الإعتبار هذا المعنى و تجنب أي خلط يؤدي إلى عكس المفهوم. و تكون المتابعة على النحو التالي:

يمكن تقسيم المصروفات من الناحية التنظيمية إلى:

- مصروفات ترتبط بنشاط المصرف بصورة عامة دون حصرها بعملية معينة و من أمثلتها الرواتب و الأجور.، و هنا يكون الرأي المحاسبي في تحميل هذه المصرروفات على حساب الأرباح و الخسائر العامة، أي بعبارة أخرى لا تتأثر بها حصص المودعين لأغراض الإستثمار.
- مصروفات يجري تحميلها على كل المساهمين و المودعين، و هذه المصروفات ترتبط إرتباطا وثيقا و مباشرا بالعمليات التي يفوض المصرف بحمايتها، سواء بمفرده أو عن طرق وسطاء، أو المضاربة و المشاركة، و هناك عدة أسس يستند عليها بالتحميل منها:
  - ✓ أن يكون المصرف خاص بالنشاط.
  - ✓ أن يكون المصروف مباشرا.
  - ✓ أن يكون المصروف يتناسب و طبيعة المعاملة.

[27] مجيد جاسم الشرع- المحاسبة في المنظمات المالية / المصارف الإسلامية- مرجع سابق- ص 447.

- المصروفات الإستبدالية: و هي التي تتعلق بالتشغيل المادي للأصول بالمفهوم المحاسبي، حيث يتأثر الأصل نتيجة للإستخدام، و يفقد شيئا من قيمته، و هذا ما يصطلح عليه بالإستهلاك(الإهتلاك)،و تتبع هنا المصارف أسلوب التكلفة التاريخية للأصل لغرض التحميل على سنوات الإستخدام من أجل تعويض قيمته مستقبلا بأصل يصلح للإستخدام مرة أخرى.
- مصروفا غير مباشرة، و تتمثل في المبالغ التي يتم تحميلها على حساب الأرباح و الخسائر، و بها مقابل يظهر كمخصص لمقابلة الإحتمالات المتوقعة كخسائر، و منها الديون المشكوك فيها و خسائر تقلبات الأسعار، و مخاطر الإستثمار.

و في العادة تتفرع المصروفات الخاصة بالبنك الإسلامي في: الرواتب و الأجور. المستلزمات السلعية، المستلزمات الخدمية، مصروفات العمليات المصرفيةن مصروفات متعلقة بمختلف صيغ الإستثمار، مصروفات الإستهلاك و الإهتلاك،,,,.

المرحلة الثانية: تحديد الإيرادات:الإيراد هو مقدار الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم أو كلاهما معا، خلال فترة زمنية معينة، و تحدث هذه الزيادة أو النقص نتيجة لقيام المصرف بعملياته المتنوعة، بما فيها الإستثمارات و تقديم الخدمات، كما يعبر عنها بالمتحصلات خلال السنة، و لغرض أن تكون الإيرادات متمثلة بالزيادة في الأصل أو النقص في الخصوم، ينبغي أن تتصف بالأتي:

- ✓ ألا تكون الزيادة أو النقصان ناشئة عن توزيعات على أصحاب حقوق الملكية، أو إيداعات أو مسحوبات اصحاب حسابات الإستثمار المطلقة، و ما في حكمها، أو إيداعات أو مسحوبات أصحاب الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى، أو شراء أصول.
- ✓ أن ترتبط الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم في فترة زمنية محددة من خلال هذا الوصف للإيرادات يمكن تقسيمها كالآتي:

إيرادات الإستثمارات: و التي يمكن أن تكون:

- ✓ موارد المصرف الذاتية مع ما يضاف إليها من أموال العملاء في الحسابات تحت الطلب.، الحسابات الجارية.
- ✓ إيرادات إستثمار المشاركة، و هي التي يشترك فيها كل من المساهمين و أصحاب حسابات الإستثمار المشتركة.
- ✓ إيرادات ناجمة عن خدمات مصرفية: و هي لا علاقة بها بالنشاط التجاري للمصرف، من أمثلتها الإيرادات العرضية، و هي تعتبر من نصيب المساهمين، و يمكن تبويب إيرادات المصرف الإسلامي إلى الحسابات التالية:
- ✓ إيرادات غستثمار المرابحة، إيرادات إستثمار مشاركة، إيرادات إستثمار المضاربة، إيرادات بيع و شراء العملات الأجنبية، عمولات إعتمادات مستندية، عمولات خطابات ضمان، ،،،.
- ✓ مخصص الديون المشكوك فيها.

3) القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية تقارير ذات نمط معين تفصح عن المركز المالي للمصرف خلال فترة مالية معينة، و هذه التقارير ذات طبيعة إيضاحية للمستخدمين لها، و من أهم القوائم المالية في البنوك الإسلامية مايلي:

➢ **قائمة المركز المالي**:: و منها الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاةن قائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة، قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق الزكاة و الصدقات، ,,,.

الميزانية العمومية: و هي محصلة طبيعية لمعرفة المركز المالي بعد دورة تشغيلية كاملة نجم عنها غستخدام مواد المصرف في النشاطات المتاحة، و ما حصل عليه من مكاسب و ما صرف من مبالغ تتعلق بنشاط الفترة.

و تتمثل أهم النقاط التي يجب أن تكون لإعداد القوائم المالية، كمايلي:

- يجب أن تفصح قائمة المركز المالي عن كافة المعلومات المهمة و التي تعطي الدلالة الصادقة عن تمثيلها للفترة المالية المعدة عنها.
- **السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية هي**:

✓ السياسة المتبعة في عمليات إثبات المصروفات و الإيرادات.

✓ السياسة المتبعة في كيفية إحتساب المخصصات.

✓ السياسة المتبعة في كيفية تحديد حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

- الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة غير المثبة في قائمة المركز المالي.
- أن تفصح القوائم المالية عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد إستحقاقها أو المدة المتوقعة لتسييلها الفعلي.
- لا يجوز دمج البنود المهمة للموجودات و المطلوبات أو حقوق اصحاب حسابات الإستثمار المطلقة أو ما في حكمها أو حقوق أصحاب الملكية دون الإفصاح عنها.

➢ **قائمة التدفقات النقدية**: يعتبر التقد في المصارف الإسلامية المحرك الأساسي لأنشطتها، و لذلك فإن تحقيق السيولة النقدية يعتبر هدفا بدلا من أن يكون وسيلة لتنفيد عملياتها، فالأصل هو توفير النقد اللازم ، و من ثم رسم السياسة التشغيلية و التمويلية، و من هنا يبرز أهمية القوائم المتعلق بالتدفقات النقدية، فهي قوائم أو كشوفات بالمقبوضات و المدفوعات النقدية ممتزجة بصاف التغير في النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية خلال فترة محددة،، و ذلك بموجب جدةلة يتم فيها مطابقة و تسوية أرصدة النقدية في بداية و نهاية المدة. و تستخدم هذه القوائم في تقييم مخاطر الإئتمان و تزويد إدارة المصرف بالمعلومات اللازمة عن النقد من أجل التخطيط للإحتياجات المالية و تخطيط الموارد، و يجب أن تفصح هذه القوائم على:

- يجب التمييز بين الأنشطة التشغيلية و الأنشطة التمويلية و الإستثمارية .
- الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية و مبالغ النقد في بداية و نهاية الفترة المالية.
- الإفصاح عن العمليات التبادلية أو التحويلات غير التبادلية التي تتطلب دفع أو قبض النقد، مثل اقتناء الموجودات مقابل اصدار أسهم أو تحمل إلتزام مقابل إلتزام آخر.
- الإفصاح عن السياسة المالية التي يتبعها المصرف في تحديد مكونات النقد و ما في حكمه[28].

رابعا: مثال تطبيقي حول بنك السلام الجزائري:

[28] مجيد جاسم الشرع- المحاسبة في المنظمات المالية / المصارف الإسلامية- مرجع سابق- ص 449.

1 **التعريف بالمصرف**: تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر في 08 جوان 2006م، و هو مصرف تجاري إسلامي تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال إجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري. إنطلق نشاط المصرف بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008/، و تتكون شبكته حاليا من 7 فروع.

2 **الأصول المحاسبية للتسجيل و التقييم المحاسبي**:

أولا: قواعد عرض البيانات المالية: و يتم ذلك وفق لأحكام نظم بنك الجزائر:

- رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
- رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن إعداد و نشر الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية.
- رقم 08/09 المؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

إستنادا إلى النظام رقم 09-05 المشار إليه أعلاه تتضمن البيانات المالية: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول التغيرات الأموال الخاصة، الإيضاحات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية.

ثانيا: طرق التقييم العامة: بصفة عامة، يتم تقييم و تسجيل أصول المصرف بالقيمة التاريخية طبقا لأسس العامة للنظام المحاسبي المالي من جهة، و وفقا للتقديرات التي يقوم بها المصرف للطريقة ذات الأثر من بين طرق التقييم المتاحة.

تطبيقا للنظام الساري ، و الذي ينبغي بموجبه إمساك الدفاتر المحاسبية للمصرف بالدينار الجزائري، تقيد العمليات بالعملة الأجنبية في حسابات مختلفة، مفتوحة بكل العملات، حيث تحول الارصدة الى الدينار الجزائري عند كل اقفال محاسبي، على اساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة الصادرة من طرف بنك الجزائر عند تاريخ الإقفال.

تتم عملية إعادة تقييم وضعيات الصرف يوميا، و يقيد الفرق في حساب النتائج حسب أحكام النظام رقم 94-18 المؤرخ في 1994/12/25 المتضمن تسجيل و تقييد العمليات بالعملة الأجنبية.

ثالثا: معلومات متعلقة بجدول التدفقات النقدية: لقد تم إعداد جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة المنصوص عليها في النظام رقم 0-05 المؤرخ في 2009/10/18، المتضمن اعداد و نشر الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية.

وفقا لهذه الطريقة(غير المباشرة) يتم الحصول على حركة التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال عن طريق تعديل الارباح قبل الضرائب بمراعاة وقع العمليات غير النقدية، حتى يمكن مقاربة النتائج المحصل عليها من حساب الارباح و الخسائر مع السيولة المحدثة و المستعملة أثناء نشاطات الاستغلال، مما يسمح بفهم العلاقة بين النشاطات الاقتصادية و طرق خلق و امتصاص السيولة.

و قد اتخذنا كمثال قوائم مالية لسنة 2015 خاصة ببنك السلام ، و من امثلتها:

- **نموذج جدول حساب النتائج**: يتم وضع البيانات المالية للسنة الجارية و السنة السابقة لها و هذا لتحديد التغير و دراسة منحى و اتجاه نشاط البنك و مدى تحقيقه للاهداف التي سطرت.

بآلاف الدينار الجزائري

البيان	سنة 2015	سنة 2014
فوائد و نواتج مماثلة	1758252	2351715
فوائد و أعباء مماثلة	125930	149880
عمولات(نواتج)	584807	660186
عمولات(أعباء)	2880	2756
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	-	-
أرباح أو خسائر صافية على الاصول المالية المتاحة للبيع	-	-
نواتج النشاطات الأخرى	35	136
أعباء النشاطات الأخرى	-	-
الناتج البنكي	2214284	2859401
أعباء استغلال عامة	915333	1007324
مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية و غير المادية	201686	191859
الناتج الاجمالي للاستغلال	1097265	1660218
مخصصات المؤونات، خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد	803866	460608
استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	183981	567666
ناتج الاستغلال	477380	1767276
ارباح او خسائ صافية على اصول مالية اخرى	-	-
العناصر غير العادية (نواتج)	-	-
العناصر غير العادية (اعباء)	-	-
ناتج الضريبة	477380	1767276
ضرائب على النتائج و ما يماثلها	176023	383962
الناتج الصافي للسنة المالية	301357	1383314

التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لسنة 2015م

و يلاحظ مما سبق أن الناتج الصافي للبنك قد انخفض في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بما نسبته: 78,21 من المائة، و هو انخفاض كبير جدا،

- **نموذج جدول التدفقات النقدية**: يتم وضع البيانات المالية للسنة الجارية و السنة السابقة لها و هذا لتحديد التغير و دراسة منحى و اتجاه نشاط البنك و مدى تحقيقه للاهداف التي سطرت.

البيان	سنة 2015	سنة 2014
نتائج قبل الضريبة	477380	1767276
مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	201686	191859
مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى		
مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى	619885	-107058
خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار		

نواتج / أعباء من أنشطة التمويل		
حركات أخرى	-310425	-19791
اجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الاخرى	511146	65010
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية		
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	3844824	862120
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية	229100	-808100
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية		
الضرائب المدفوعة	-334931	-600335
انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية	3738993	-546315
اجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي	4727519	1285971
التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات		
التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة		
التدفقات المالية المرتبطة بالأموال الثابتة المادية و غير المادية	-110888	-100010
اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار	-110888	-100010
التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين		
التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل		
اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل	-	-
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها	32704	9489
ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها	4649335	1195450
التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي	4727519	1285971
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار	-110888	-100010
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل	-	-
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها	32704	9489
أموال الخزينة و معادلاتها		
أموال الخزينة و معادلاتها عند الافتتاح	11285522	10090072
صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	11221358	10029677
حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	64164	60395
أموال الخزينة و معادلاتها عند الاقفال	15934857	11285522
صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	15851680	11221358
حسابات (اصل و خصم) و اقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	83177	64164
صافي تغيير أموال الخزينة	4649335	1195450

بآلاف الدينار الجزائري

التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لسنة 2015م

و يلاحظ من خلال الجدول أن التغير الواضح في صافي أموال الخزينة حدث نتيجة التغيرات المسجلة في التدفقات النقدية الصافية الناجمة عن النشاط العملياتي للبنك، و كذلك التدفقات النقدية الصافية المرتبطة بأنشطة الإستثمار.

الخاتمة(النتائج):

يتضح مما سبق أن للقوائم و الحسابات المالية دور كبير في سلامة آداء البنك الإسلامي لعمله، حيث يسمح له بمتابعة نشاطه و حسن آدائه لمتلف معاملاته، مع الإطلاع الدائم و المستمر للحالة التي تسير بها مختلف معاملاته و استثمارته، فالقوائم المالية تساعد البنك على رسم خطته التسييرية و الإستثمارية و سهولة متابعتها و تصحيح الأخطاء فيها سريعا، كما تعكس هذه القوائم الصورة الحقيقية للذمة المالية للبنك و السلامة الإقتصادية له، و تعتبر منبر ثقة ايضا للمتعاملين مع البنك، و لا بد للبنك من رسم مختلف هذه القوائم كما ذكرناها سابق بشكل دوري و دائم لضمان السلامة المالية لعمله، و الرقابة المنظمة لمختلف تعاملاته، و كذا اكتشاف الأخطاء سريعا و محاولة تصحيحها.

المراجع:

- ✓ متوفر في الموقع التالي بتاريخ http://mawdoo3.com /2017/08/20
- ✓ محمود السيد الناغي- دراسات في نظرية المحاسبة- مدخل معاصر- مصر- المكتبة العصرية- ب.ط- 2011م.
- ✓ رضوان حلوة حنان/ أسامة الجارس-/ فوز الدين أبو جاموس- أسس المحاسبة المالية- عمان/ الاردن- دار الحامد- ط1- 2004م.
- ✓ شوقي إسماعيل شحاتة- نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي- القاهرة- الزهراء للإعلام العربي- ط1- 1987م.
- ✓ إسماعيل محمد هاشم – **مذكرات في النقود و البنوك** – بيروت- القاهرة- دار النهضة العربية- 1976.. [1]
- ✓ جبران مسعود- **معجم الرائد**- ج2.. [1]
- ✓ الفيروز آبادي- القاموس المحيط. [1]
- ✓ الهيتي عبد الرزاق – **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق** – عمان/الأردن – دار أسامة للنشر و التوزيع – ط 1 - 1998م .
- ✓ محمد محمود العجلوني – **البنوك الإسلاميـــة** – عمـان / الأردن – دار المسيـرة للنشر و التوزيع و الطباعـــة– ط1 – 2008 م. [1]
- ✓ أحمد النجار – **البنوك الإسلامية و أثرها في تطوير الإقتصاد الوطني – مجلة المسلم المعاصر** – بيروت – العدد 24 – 1982 م – ص 163. [1]
- ✓ أحمد سليمان خصاونه – **المصارف الإسلامية** – عمان / الأردن – إربد / الأردن – جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع _ عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع – ط 1 – 2008 م.
- ✓ عبد الحليم عويش- **موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر**- جزء2- المنصورة- دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع- ط1- 2005م- .
- ✓ محمود حسين الوادي/ حسين محمد سمحان/ سهيل أحمد سمحان– **النقود و المصارف**- عمان/ الأردن- دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة- ط1- 2010م.
- ✓ إبراهيم عبد الحليم عباده- **مؤشرات الآداء في البنوك الإسلامية**- عمان/ الأردن- دار النفائس للنشر و التوزيع- ط1- 2008م.
- ✓ مجيد جاسم الشرع- **المصارف الإسلامية**- الأردن- إثراء للنشر و التوزيع- ط1- 2008م.
- ✓ عبد الحميد محمود البعلي- **المدخل لفقه البنوك الإسلامية**- منشورات المعهد الدولي للبنوك و الإقتصاد الإسلامي- 1983م- .
- ✓ مجيد جاسم الشرع- المحاسبة في المنظمات المالية/ المصارف الإسلامية- عمان/ الأردن- إثراء للنشر- ط1- 2008م.

UNIVERSITÉ OUM EL BOUAGHI
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, SCIENCES COMMERCIALES
ET SCIENCES DE GESTION

3ème Colloque international
Autour du thème :

LES NOUVELLES TENDANCES DE LA COMPTABILITE

24 & 25 Octobre 2017

Deuxime Partie

ISBN: 978-9931-9395-4-2

9 789931 939542

Publications
Université Larbi Ben
M'hidi

Université Oum El Bouaghi

Faculté des Sciences Économiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion

3ème Colloque international Autour du thème :

Les Nouvelles Tendances de la Comptabilité
Approches Scientifiques et Empiriques

24-25 Octobre 2017

Deuxième Partie

ISBN: *978-9931-9395-4-2*

Les Nouvelles Tendances de la Comptabilité -Approches Scientifiques et Empiriques
Faculté des Sciences Économiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion
Deuxiéme Partie: (639 pages)
ISBN: *978-9931-9395-4-2*
Dépôt légal du deuxième semestre 2017

Préparation et mise en forme des textes : Dr. Adel KHALDI

Les opinions émises n'engagent que la responsabilité de leurs auteurs

---

Publications de l'université d'oum el bouaghi
Droit d'auteur réservé
2017

3ème Colloque international Autour du thème :
Les Nouvelles Tendances de la Comptabilité
Approches Scientifiques et Empiriques

Comité de coordination

Président d'honneur du colloque

Pr. Farida HOBAR, Rectrice de l'Université

Coordinateur général du colloque

Dr. Said BRIKA , Doyen de la faculté

Président du colloque

Dr. Mourad KOUACHI

Président du Comité Scientifique

Pr. Noureddine ZAIBET

Président du Comité d'organisation

Dr. Adel KHALDI

Comité Scientifique

Pr A. Bouras, U. Constantine, Algérie
Pr S. Redjel, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Pr K. Merdaoui, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Pr F. Sebti, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Pr A. Zerguine, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Pr M. Djemam, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Pr T. Lhileh, U. Oum El Bouaghi, Algérie
H.B.Ghessan,U. Umm al-Qura, Arabie saoudite
A.A.Al.Warthan, U. Shagra, Arabie saoudite
Pr S.S. Ramadhan, U. Bahrain, Bahrain
Pr Z. Al-Busaidi, IPA, Oman
Pr A. El-Attar, U. Oujda, Maroc
Pr A. Mohammed, U. Nantes, France
Pr D.Yahiaoui, KEDGE B. School, France
Pr H. Abu Al-Rejal, U. Utara, Malaisie
Pr A. Alshehadeh, U. Al-Zaytoonah, Jordanie
Pr Y. Alasadi, U. Basrah, Irak
Pr T. Al-Kassar, Applied Science U, Jordanie
Pr T. AlHaj, An-Najah U, Palestine
Pr K.H. Hamdan, U. Baghdad, Irak
Pr T. Sadraoui, U.Monastir, Tunisie
Pr F. Kourtel, U. Skikda, Algérie
Pr T. Daoudi, U. Beskra, Algérie
Pr N. Benhacine, U. Constantine, Algérie
Pr Y. Hamidi, U. Médéa , Algérie
Pr M. Saadaoui, U. Médéa , Algérie
Pr N. Boudah, U. Constantine, Algérie
Pr A. Benacer, U. Constantine, Algérie
Pr D. Houam, U. Annaba, Algérie
Pr T. Berregui, U. Sétif, Algérie
Pr S. Merazka U. Constantine, Algérie
Pr M. Aakari, U. Batna, Algérie
Pr A. Daden, U. Ouargla, Algérie
Pr S. Nacer, U. Ouargla, Algérie
Dr S. Brika, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr M. Kouachi, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr A. Medfouni, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr A.T. Bourahli, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr A. Djenina, U. Tébessa, Algérie
Dr L. Ramdani, U. Laghouat , Algérie
Dr D. Satouri, U. BBA , Algérie
Dr C. Guesmi, U. El Tarf , Algérie
Dr Z. Ayache, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr A. Serarma, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr D. Bouketir, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr M. Chebira, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr H. Athmani, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr N. Aissaoui, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr S. Talhi, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr F. Khaldi, U. Oum El Bouaghi, Algérie
Dr F. Habach, U. Sétif, Algérie
Dr M. Arioua, U. Msila, Algérie
Dr C. Aggoun, CU. Mila, Algérie
Dr M. Ben ouai, U. Oum El Bouaghi, Algérie

Comité d'organisation

Dr K. Chergui	F. Choug	A. Chenikhar	A. Wali
Dr R. Aichouche	H. Laouadi	C. Merdaci	A. Boufarh
Dr S. Harkat	Z. Saidi	A. Zouda	H. Saidi Sief
Dr L. Ati	H. Boussenna	H. Boukeffa	W. Tangout

Introduction

Au nom d'Allah, l'infiniment Miséricordieux, le Très Miséricordieux

Louange à Allah, Seigneur des mondes et que le salut et la bénédiction soient sur celui qui a été envoyé comme miséricorde à toutes les créatures, notre Prophète Muhammad ﷺ, ainsi que sur sa famille et l'ensemble de ses compagnons,,,

Le monde vit depuis les deux dernières décennies du dernier siècle et les débuts du 21ème siècle un saut qualitatif dans le domaine technologique et économique, à côté du développement spectaculaire des techniques modernes et des systèmes d'information. Ceci a suscité le besoin de se procurer les informations les plus précises, les plus adaptées, les plus souples et dont les coûts sont les plus bas ; permettant ainsi une prise de décision parfaite ; surtout dans les domaines économiques et administratifs.

Ces changements qui ont touché le milieu des affaires ont eu un impact certain sur le domaine de la comptabilité. Par conséquent, le développement de cette discipline et le recours à des méthodes de plus en plus modernes constituent de vrais défis pour les praticiens et les théoriciens de la comptabilité.

L'apparition et le développement de la comptabilité sont venus comme une réponse aux conditions économiques, juridiques et sociales. C'est avec l'évolution de ces conditions que la comptabilité s'est développée et que de nouvelles branches de celle-ci ont vu le jour.

La comptabilité d'aujourd'hui est le résultat d'un développement historique, qui a traversé plusieurs époques qu'a connues l'humanité dans son ensemble. Cependant, pour que la comptabilité joue pleinement son rôle, elle doit répondre aux besoins de la société qui ne cessent de changer. Elle doit refléter les conditions financières, économiques, juridiques et politiques régnantes. Il faut rappeler qu'à ses débuts, la comptabilité n'était qu'un système d'enregistrement de certains flux et de recouvrement de l'impôt… Les développements économiques successifs dans plusieurs pays du monde, et l'augmentation des niveaux du commerce mondial, ainsi que le grand volume des investissements internationaux réalisés durant le dernier quart du 20ème siècle ont eu un impact réel sur le climat des affaires et sur l'organisation comptable internationale et ce, avec l'apparition des normes internationales d'élaboration des états financiers qui connaissaient des modifications périodiques. Ainsi, la comptabilité, aujourd'hui, essaye de trouver des solutions efficaces aux problèmes posés au niveau des pratiques comptables.

C'est à partir de là que découle la problématique du colloque et qui se pose dans les termes suivants :

- Quelles sont les nouvelles tendances de la comptabilité aujourd'hui ?

- Ces nouvelles tendances sont-elles venues pour combler les insuffisances de la comptabilité? Ou bien sont-elles venues pour répondre aux nouveaux besoins crées par l'évolution du climat des affaires ?

Coordinateur général du colloque
Dr. Said BRIKA
04/12/2017

Thématiques

Premier axe : Cadre théorique de la comptabilité.

- Cadre conceptuel de la théorie comptable.
- Fondements et bases constructives de la théorie comptable et leurs applications dans les pratiques professionnelles.
- Les critiques faites à la comptabilité traditionnelle.

Deuxième axe : Les thèmes modernes de comptabilité - la comptabilité créative-

- La comptabilité créative, la gestion des résultats et pratiques comptables frauduleuses.
- Normes comptables internationales et leur rôle dans la réduction des pratiques comptables frauduleuses.
- Gouvernement des Entreprises et son rôle dans la réduction des pratiques comptables frauduleuses.

Troisième axe : Comptabilité de la responsabilité sociale-environnementale.

- Cadre conceptuel de la comptabilité de la responsabilité sociale-environnementale.
- Évaluation et divulgation comptable de la responsabilité sociale-environnementale.
- Problèmes de la comptabilité sociale-environnementale.

Quatrième axe : la comptabilité islamique entre l'enracinement et l'application.

- L'enracinement théorique de la comptabilité islamique.
- Applications de la comptabilité islamique dans les banques et les organisations d'affaires.
- Normes comptables islamiques en rapport avec les normes comptables internationales.

Cinquième axe : Autres tendances modernes de la comptabilité.

- Comptabilité du capital intellectuel.
- The Lean Accounting.
- Autres tendances comptables : la comptabilité stratégique, la comptabilité électronique.

Sixième axe : Les expériences d'application des tendances modernes de comptabilité.

- L'expérience Algérienne dans l'application des tendances modernes de la comptabilité et la place qu'elles réservent au système comptable financier.
- Les expériences arabes en matière d'application des tendances modernes de comptabilité.
- Les expériences internationales en matière d'application des tendances modernes de comptabilité.

Les objectifs du Colloque

- Faire connaître les différentes étapes historiques qu'a connues la comptabilité ; ainsi que les critiques essentielles qui lui sont faites dans les conditions actuelles ;
- Faire connaître les changements enregistrés au niveau du climat des affaires internes et externes et leurs relations avec l'évolution de la comptabilité ;
- Présentation des principales tendances modernes de la comptabilité, et traitement de certains axes modernes de comptabilité ;
- Présentation de certaines expériences nationales, arabes, et mondiales dans le domaine d'application des nouvelles tendances de la comptabilité.

Sommaire

La gestion réelle des résultats et les clauses restrictives des contrats de dette obligataire : Cas des entreprises américaines **DR Amira Houaneb , PR Amel BEL**	**01**
Les normes internationales de calcul des coûts **Pr. Zaibet Noureddine, Yahia Cherif Mouna**	**21**
la nouvelle tendance comptable international en matière d'opérations de contrats de location chez les preneurs- Etude de cas pratique d'une société algérienne **Dr. Youcef MAMECHE, Abdelkader DJAKNOUNE, Dr. Brahim BOUTALEB**	**27**

Université Oum El Bouaghi
3ème Colloque international : Les nouvelles tendances de la comptabilité
Approches scientifiques et empiriques 24 & 25 Octobre 2017

Titre : L'évolution de la comptabilité

Dr KALLOUM Boufeldja
Université Tahri Mohammed Béchar
Email kalloum_boufeldja@yahoo.fr

Résumé :

Le propos de cette recherche est de présenter d'une part l'essentiel de la classification entre comptabilité traditionnelle et comptabilité contemporaine et d'autre part de présenter l'évolution de la nature de la comptabilité. La méthodologie utilisée dans les travaux de cet article repose essentiellement sur la recherche documentaire en inventoriant les différends avis d'auteurs. Parmi les résultats de cette recherche nous avons identifie les limites entre la comptabilité contemporaine et la comptabilité traditionnelle et nous avons aussi clarifié l'ambiguïté sur la nature de la comptabilité.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح الفرق ما بين المحاسبة المعاصرة و المحاسبة التقليدية، ومن جهة أخرى توضيح طبيعة المحاسبة و تقديم مختلف المفاهيم التي تلم بالمحاسبة منذ ظهورها حتّى اليوم. المنهجية المتبعة في تحقيق هدا العمل تعتمد على تقديم و مقارنة أراء الباحثين. و من هدا العمل توصلنا إلى نتائج من ضمنها إزالة الغموض حول الفرق ما بين المحاسبة المعاصرة و المحاسبة التقليدية و طبيعة المحاسبة.

Introduction :

Les interrogations de cet article se présentent comme suit : « Comment pouvons nous différencier entre la comptabilité traditionnelle et la comptabilité contemporaine ? Et quelles sont les différentes natures qu'à contenu la comptabilité en expliquant le passage de la comptabilité générale à la comptabilité financière ? La démarche méthodologique suivie dans les travaux de cette recherche repose essentiellement sur la recherche documentaire. La structuration de cet article est organisée en trois titres.

I. Le passage de la comptabilité générale à la comptabilité financière

La comptabilité Générale traditionnelle à été orientée selon plusieurs auteurs vers la satisfaction des besoins internes de l'entreprise et de la nation, elle s'adressait à une généralité. Comme le montre les définitions ci-après :

Vizzavona, dans son ouvrage « comptabilité générale », définit la comptabilité comme « un système qui permet l'enregistrement sur des livres ou sur des bordereaux informatiques des opérations économiques effectuées par une entreprise »[1] .

Aussi, « la comptabilité générale permet l'enregistrement chronologique des flux. Elle permet :

- de connaître la situation de l'entreprise à un moment donné,
- de dégager les résultats (gain ou perte) au cours d'une période d'activité.

La comptabilité générale s'adapte à la nature de l'activité d'une entreprise ; ainsi certains secteurs comme les banques et les assurances utilisent une comptabilité générale aménagée à leurs besoins »[2].

Selon Françoise Rey, « le développement de la mondialisation des marchés financiers et la croissance des sociétés multinationales ont entraîné la transformation de la comptabilité générale outil de tenue des comptes, en comptabilité financière, outil de reddition des comptes », ainsi la comptabilité a progressivement évolué pour s'adapter aux évolutions des sciences économiques, commerciales, de gestion et sociales.

C. Maillet-Baudrier et A. Le Manh[3] mettent en évidence le changement de l'objet de la comptabilité, en indiquant que « la comptabilité n'est plus seulement un moyen de preuve ou un système nécessaire pour calculer l'impôt sur les bénéfices mais un outil indispensable au service de l'information des dirigeants, des actionnaires et des tiers, à la fois pour prendre des décisions et pour permettre la comparaison des performances des entreprises ».

[1] Vizzavona. (1995), « Manuel de comptabilité générale », Edition Berti, p 1.
[2] Ministère de l'économie (1999), « Initiation comptable», O.P.U, p 16.
[3] Maillet-Baudrier, C. et Le Manh, A. (2007), «Normes comptables internationales IAS/IFRS», Edition Berti, p 9.

En effet, cette transformation dans les objectifs a été souligné par Richard et Collette qui indiquent « que la comptabilité est protéiforme : elle apparaît sous la forme de divers systèmes d'information poursuivant des objectifs différents ».[4]

« Un système d'information est un ensemble de dispositifs techniques et organisationnels permettant de saisir, de conserver, de traiter et de transmettre des informations »[5].

Cette transformation de l'objet d'après Rey a engendré un changement sémantique ; désormais la comptabilité générale est appelée comptabilité financière.

Colasse[6] partage cet avis, effectivement il cite « que la comptabilité était couramment qualifiée de « générale », ce qui pouvait laisser entendre que l'information qu'elle produisait était destinée à une « généralité » de parties prenantes ; la comptabilité est, comme dans les pays anglo-saxons, de plus en plus fréquemment qualifiée de « financière » sans doute parce qu'elle s'adresse désormais principalement aux actionnaires-investisseurs ».

Définitions du concept de la comptabilité financière :

Nous allons présenter ci-après quelques définitions de la comptabilité financière.

Définition du Nouveau Système Comptable Financier :

« La comptabilité financière est un système d'organisation de l'information financière permettant de saisir, classer, évaluer, enregistrer des données de base chiffrées et présenter des états reflétant une image fidèle du patrimoine, de la performance et de la trésorerie de l'entité à la fin de l'exercice ».[7]

Définition de C. Maillet-Baudrier et A. Le Manh :

« La comptabilité financière est un instrument permettant d'établir des états financiers qui donnent des informations fiables, pertinentes et fidèles aux dirigeants, aux actionnaires et aux tiers, ces informations permettent les prises de décision et la comparaison des performances ».[8]

Définition de Françoise Rey :

Françoise Rey[9] présente l'objet principal de la comptabilité financière qui consiste à donner l'information des actionnaires et financiers, comme indiqué ci-après :

« La comptabilité financière présente la firme dans sa globalité au travers des états financiers (bilan, comptes de résultat, tableau de financement) à des utilisateurs qui se situent tant à l'intérieur qu'à l'extérieur. Outil de gestion financière pour le chef d'entreprise (structure financière, rentabilité), elle est source d'informations tout d'abord pour les actionnaires et les créanciers ».

[4] Collette, C. Richard, J. (2002), « Les systèmes comptables français et anglo-saxons normes IAS », Editions Dunod, P 4.
[5] Grenier, C. (2000), «Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et d'audit », Edition Economica, p 1117.
[6] Colasse, B. (2007), « Les fondements de la comptabilité », Edition La découverte, p 56.
[7] Loi 07-11 du 25 novembre (2007).
[8] Maillet-Baudrier, C. et Le Manh, A. (2007), « Normes comptables internationales IAS/IFRS», Edition Berti, p 09.
[9] Rey, F. (1979), « Développements récents de la comptabilité théorie et pratique», Edition CNRS, p 3.

D'après les différentes définitions de la comptabilité financière que nous avons présentées, il ressort l'apparition de certaines notions comme :

- ✓ La performance,
- ✓ L'image fidèle,
- ✓ La comparabilité,
- ✓ La trésorerie.

Qui ne figuraient pas ou que la comptabilité générale ne les a pas prises en considération.

De cette présentation et d'après plusieurs auteurs on peut classer la comptabilité financière comme étant une comptabilité contemporaine qui est selon Colasse[10] « la comptabilité contemporaine peut se définir comme un instrument de modélisation qui obéit à un ensemble de postulats, de conventions et d'hypothèses universels qui permet aux dirigeants de rendre des comptes ».

II. l'essentiel de l'identification de la comptabilité contemporaine

L'essentiel des divergences entre la comptabilité traditionnelle et la comptabilité contemporaine réside à notre sens dans ce que la comptabilité contemporaine dispose de plusieurs concepts, principes et méthodes d'évaluation et de comptabilisation qui constitue un instrument de modélisation. Par contre, la comptabilité traditionnelle dépourvue d'instrument de modélisation ou pas assez développés.

Après avoir déterminé les limités entre la comptabilité traditionnelle et la comptabilité contemporaine, nous allons présenter ci-après les différentes natures qu'a connue la comptabilité tout au long de son développement.

III. l'évolution de la nature de la comptabilité

Certains auteurs classent la comptabilité comme étant un Art, d'autres auteurs évoquent le côté technique de la comptabilité et classent la comptabilité comme une technique, certains auteurs estiment que la comptabilité est partagée entre la technique et la science, d'autres montrent la scientificité de la logique comptable et classent la comptabilité comme une science sociale, d'autres auteurs classent la comptabilité comme une activité de service, enfin d'autres plus prudents la classe comme une branche de la science. Devant cette diversité de classification nous allons essayer de clarifier cette ambiguïté en présentant et commentant les diverses pensées, bien que la controverse soit toujours d'actualité.

La comptabilité peut être définie comme un art

III.1. La comptabilité comme un art

REY[1] (1979) présente dans son ouvrage « développement récent de la comptabilité théorie et pratique » la comptabilité comme « l'art d'enregistrer, classer et rassembler d'une manière significative en termes monétaires, les opérations et événements qui sont, en partie du moins, de caractère financier et de les interpréter ».

Le comité de l'institut « American Institute of Certified Public Accountants AICPA » défini la comptabilité comme « l'art d'enregistrer, classifier et résumer d'une manière significative et en

[10] Bernard Colasse « Les fondements de la comptabilité » la découverte 2007 p36.

termes monétaires, les opérations et événements qui sont au moins en partie de nature financière et interpréter les résultats qui en découlent"[2].

Temmar[3] estime que la comptabilité est un art de manipuler des données

Belkaoui[4] affirme que les auteurs qui soutiennent que la comptabilité est un art, justifient leur propos par la formation du comptable qui est classée comme métier artisanal et que le comptable doit suivre une formation plus pratique que théorique pour maîtriser les compétences du métier de comptable.

La comptabilité est l'art d'enregistrer, classifier et résumer. Cette définition est justifiée par la capacité d'adaptation de la comptabilité aux besoins socioéconomiques nouveaux et par l'importance du nombre de comptabilités qui ont été énumérées précédemment. Comme le montre Saci « la comptabilité dépend en effet des besoins d'information changeants d'un nombre croissant d'utilisateurs, besoins étroitement liés aux transformations économiques et sociales. C'est pourquoi, en raison de sa plasticité et de ses facultés d'adaptation à un environnement instable et à des structures économiques différentes, une certaine littérature considère la comptabilité comme un «art plutôt qu'une technique».

Aussi, à notre avis le qualificatif de l'art lui a été donné suite à la diversité des pratiques comptables. Chaque pensée prévoyait une démarche de la comptabilité qui est différente de l'autre, ce qui a avantagé le qualificatif d'art chaque pensée a tenu sa comptabilité comme elle veut, comme il n'y avait pas encore l'exigence légale pour une présentation des comptes réglementée. La première approche qui a été adoptée en comptabilité était celle de l'approche descriptive « la pratique raisonnée », cette approche a favorisé à notre avis le qualificatif d'art.

La comptabilité peut être définie aussi comme une science ;

III.2. La comptabilité comme une science

Mautz[5] (1963) La comptabilité traite des transactions entre différentes entités qui sont certainement des groupes sociaux, elle s'occupe de transactions qui ont des conséquences sociales, elle engendre des connaissances utiles et importantes aux êtres humains qui font des activités avec des implications sociales. La comptabilité pourrait donc être définie comme étant une science sociale.

Belkaoui[6] confirme que la comptabilité est une science qui a une base pratique et des théories.

Terasawa[7] souligne que la comptabilité est une science dont le but est différent de celui de la gestion et de l'économie. Elle doit donc selon lui garder son indépendance.

Kurosawa[8] indique que pour démontrer le caractère scientifique de la comptabilité, il faut observer les phénomènes comptables universels en s'appuyant sur le cycle de rotation du capital :

- la monnaie est transformée en biens : approvisionnement,
- le bien est transformé en produit : production,
- le produit est transformé en monnaie : vente et encaissement.

Ces trois transformations ont un caractère universel et, selon Kurosawa, constituent le fondement de la Scientificité de la comptabilité.

Burton[9] soulève que la conception de la comptabilité comme science sociale pénètre le milieu universitaire et celui de la recherche comptable. Il affirme que la différence entre la comptabilité comme art ou comme science réside dans l'enseignement de la comptabilité et la maîtrise des pratiques comptables en tant que Science. En effet le cursus universitaire de l'étudiant doit renfermer l'enseignement des différents modèles, méthodes et théorie comptables ainsi que la pratique comptable dans une perspective intellectuelle.

La comptabilité contemporaine renferme un important socle théorique qu'a été acquis par l'apport de plusieurs auteurs. Ce socle théorique contient une diversité de théories et d'approches qui ont mis en évidence une diversité de méthodes, de concepts, de règles d'évaluation et de comptabilisation qui sont enseignés dans le cursus académique universitaire ce qui classe la comptabilité comme une science.

a.La controverse de saci

Saci écarte tout raisonnement scientifique à la comptabilité et il confirme que la comptabilité n'est pas une science. En évoquant que « la démarche de la comptabilité n'est pas explicative, qu'elle ne repose sur aucun fondement théorique et qu'elle est régie par des relations de finalité lui ôtant toute qualité de neutralité... ».

En plus il affirme que la comptabilité adopte un caractère descriptif et que le comptable « n'est qu'un simple à priori formel, qui essaye de rendre compte de la réalité ». Il continu et note que la comptabilité ne dispose pas d'un sous-bassement théorique et que la comptabilité utilise la terminologie empruntée à plusieurs sciences.

Il termine son raisonnement en rejoignant Culmann que la comptabilité « N'étant pas une science, c'est-à-dire une «connaissance organisée que (l'homme) a du monde et de soi-même», la comptabilité est plutôt une technique et un langage de présentation commode des faits marquant leur interdépendance et exprimant ainsi une forme de raisonnement ».

Nous ne partageons pas l'avis de Saci qui part d'après nous d'un raisonnement limité seulement à l'époque de la théorie comptable descriptive qui a été marquée par l'approche inductive qui repose sur une théorisation de la pratique raisonnée en occultant les autres théories, normatives et positives qui ont utilisé respectivement l'approche déductive et l'approche explicative. En effet, Saci dans ses travaux, a complètement omis ou ignoré les deux théories précitées et les apports de Chambers de la pensée normative et les apports de Watts et Zimmerman de la pensée positive que Colasse qualifie leur apport de Scientifique.

Quant au manque du sous bassement théorique là aussi nous ne partageons pas cet avis et nous relevons que la comptabilité a un socle théorique très important qui a été acquis par la participation de plusieurs auteurs qui ne sont pas forcément de spécialité comptable, on trouve des économistes, des sociologues et des historiens, des praticiens…etc.

b.La controverse de temmar

Temmar aussi s'inscrit sur la ligne de Saci et réfute tout raisonnement scientifique à la comptabilité en évoquant que « Toutes les tentatives d'élaborer une théorie de la comptabilité ont été vaines, elles se limitent à une présentation d'un ensemble de pratiques ou d'un ensemble de règles qui sous-tendent ces pratiques ».

Il affirme que ce sont les comptables qui ont considéré la comptabilité comme un corps scientifique alimenté sur la base de la pratique.

« Les auteurs d'après-guerre ont donné naissance à des séries similaires de règles, telles qu'elles ont été énoncées durant les années 30, le nom de "théorie de la comptabilité »[10]. Il confirme que la comptabilité n'a pas d'objet spécifique et qu'il n'y a pas de comptabilité dans l'abstrait et que la comptabilité constitue un corps sans âme.

Ensuite, il justifie ses avancées par les travaux de Chambers qui se présentent comme suit :

« Implicitement, l'auteur, australien en arrive à confondre Théorie et méthodologie. En fait, tous les arguments de Chambers pour trouver l'existence d'une théorie de la Comptabilité tendent à confirmer que la Comptabilité ne peut être rien d'autre qu'un corps instrumental, un corps complexe de méthodes d'enregistrement et de présentation d'une manière significative des données dans le but de satisfaire des besoins d'information et de prendre des décisions économiques dans un domaine bien particulier ».

Apparemment très clair, que Temmar a ignoré que Chambers a critiqué la comptabilité de la pratique raisonnée où il confirme l'absence de raisonnement scientifique. Selon Chambers la pratique raisonnée ne peut avancer une théorie harmonieuse qui va avec l'esprit scientifique. Par contre Chambers a aussi apporté à la littérature comptable ses travaux qui s'inscrivent dans le cadre de la théorie normative qui forme une construction intellectuelle scientifique. Selon lui une théorie comptable doit servir comme référence aux pratiques comptables et non pas la pratique qui est théorisée.

Toutefois cette théorie normative de Chambers colle à la réalité de la pratique de la comptabilité.

De plus Temmar évoque que « Chambers fait remarquer qu'il est nécessaire de faire la différence entre les systèmes de règles ayant trait à la pratique de la Comptabilité et une théorie de la Comptabilité »[11].

Par ce passage, nous avons fait la coïncidence entre la critique de Temmar et celle de Littleton qui répond aux critiques de Chambers :

« Littleton rejette l'idée qu'une théorie comptable puisse être conçue indépendamment de la pratique et estime par ailleurs que la recherche comptable, eu égard au caractère technique de la comptabilité, ne peut emprunter les voies suivies dans les sciences »[12].

Sur la pensée de Chambers, Colasse présente plutôt Chambers comme étant non seulement un chercheur mais aussi un méthodologue qui s'est préoccupé par le progrès scientifique de la comptabilité, il critiqué la pratique raisonnée pour l'auteur « la recherche n'a pas pour fonction de décrire une pratique souvent contestable et contradictoire, et ce faisant de la légitimer, elle doit au contraire lui fournir un cadre théorique solide qui la rende plus rationnelle, plus « scientifique » il ne s'agit donc plus de théoriser ou de rationaliser a posteriori la pratique mais de la théoriser a priori. La visée de Chambers est normative ».

Nous faisons remarquer cependant notre point de vue concernant la comptabilité : est-elle une science ou un art ?

Entre 1494 à 1900 cette période a été caractérisée par le développement de la pratique comptable. La période allant de l'apport de Luca Pacioli qui a fait émerger le mécanisme comptable jusqu'à l'apport d'Eugène Léautey en 1886 portant sur « la science des comptes mise à la portée de tous ». Dans cette période les apports essentiels en comptabilité se limitaient à des tracés de journaux ,de balances, de grand livre et d'enregistrement sur les livres et la méthode de transporter les montants d'une feuille à l'autre ou du journal au grand livre . La tenue journalière des écritures demande beaucoup de temps en plus elle était pénible. C'est pour cela qu'il y' a eu beaucoup d'écrits uniquement sur l'amélioration de la tenue des livres, journaux et grand livre et sur les méthodes d'enregistrement, comme le souligne Colasse que les efforts avaient principalement porté sur trois points :

1. la clarification des principes d'enregistrement, afin de formuler des règles simples et claires permettant de déterminer le compte à débiter et le compte à créditer en cas de réception d'une lettre de change, du paiement d'un fournisseur ou de frais accessoires, de l'acquisition de marchandises quelconques ou d'un immeuble, etc. Par exemple, « Qui reçoit doit, qui donne a », peut se traduire par : « Le compte qui reçoit est débité, celui qui donne est crédité ». Dans le cas d'un achat de marchandises au comptant, le compte de marchandises reçoit, il est donc débité, celui de caisse donne, il est donc crédité. Tout cela supposait que chaque compte fut considéré comme une personne
2. L'amélioration des techniques d'enregistrement (reports, agencement des livres de compte, type et nombre de livres à ouvrir, etc.) permettant de limiter les erreurs et le nombre d'écritures.
3. La classification des comptes, afin d'en faciliter à la fois la multiplication, le regroupement et la lisibilité. À cette époque, on classe généralement les comptes en au moins deux catégories : les comptes ouverts à des personnes (débiteurs et créanciers) d'une part, et les comptes appelés comptes généraux, que le commerçant tient pour rendre compte à lui-même (Caisse, Marchandises Générales, Immeubles, Capital, Pertes & Profits, etc.) d'autre part. Une comptabilité ne comprenant que des comptes de la première catégorie est dite en partie simple et seul l'usage des comptes de la seconde catégorie permet de tenir une comptabilité en parties doubles.

En effet ses efforts à l'époque représentaient des apports de savoir considérables.

D'après Saci la coloration scientifique de la comptabilité lui a été attribuée par la rigueur de la partie double présentée par Pacioli. Cette coloration ne colle pas avec les apports de l'époque qui ont été limités au développement de l'enregistrement des écritures comme nous l'avons présenté ci-dessus.

En effet les préoccupations étaient orientées vers :

- l'organisation du travail,
- classification et division des comptes comptables,
- le perfectionnement de l'enregistrement comptable.

Colasse n'attribue même pas l'expression de théoricien aux acteurs de cette période qui étaient plus occupés par les techniques d'enregistrement.

« « Théoricien » de la comptabilité est sujet à caution. Disons que nous l'employons pour désigner ces auteurs qui, à partir du XIXe siècle accorde un peu moins d'attention à la comptabilité en tant qu'instrument d'enregistrement et davantage à elle en tant qu'instrument de modélisation, posant donc des problèmes^ de représentation et d'évaluation »[13]. Ce n'est qu'à partir du début de XIXe siècle que l'aspect scientifique commence à apparaitre.

L'art de la tenue des livres s'est développé par une formation de comptable sous forme artisanale qui n'était pas uniforme, il y avait des particularités d'un comptable à l'autre et d'un pays à l'autre puisque il n'y avait pas un consensus sur la pratique ce qui a favorisé le classement de la comptabilité comme un Art, comme le montre Léautey (1897)[14] :

« En 1807, lors de la rédaction des articles 8 à 17 du Code de commerce, la tenue des livres n'était encore qu'un art routinier livré à la fantaisie, ou à l'ignorance de chacun... Plus tard en 1867, la tenue des livres avait certainement fait de grands progrès, aux prises qu'elle s'était trouvée avec la complication de la multiplicité des transactions. Cependant elle n'était encore qu'un art, très avancé il est vrai mais dont les lois, les principes et les règles pratiques ne se trouvaient dégagées, analysées, synthétisées et formulées dans aucun ouvrage didactique. En un mot il existait ça et là, de bonnes habitudes comptables, ainsi que des praticiens très experts dans leur art, mais la Science des Comptes, enseignable en dehors de la profession même se présentant sous l'aspect d'un corps de doctrines rationnelles, n'existait pas encore ».

Mais dès qu'il y'a eu une certaine consolidation de la littérature comptable renfermant plusieurs concepts, règles, méthodes et un savoir-faire rationnel intellectuelle qui sort de la routine artisanale qui a exigé pour son enseignement des écoles spécialisées et des universités, on commençait à parler, de la comptabilité comme étant une science, comme le note Léautey en 1904.

« Ces divers ouvrages qui ont eu pour objet de substituer aux routines séculaires une doctrine comptable rationnelle et précise, ont attiré l'attention du public et profondément modifié ses idées sur-une matière qu'il considérait naguère très dédaigneusement. Aujourd'hui, la Science des comptes est faite. Elle figure aux programmes des écoles de l'État, elle est enseignée dans ces écoles par des professeurs ayant subi des examens ad hoc et possesseurs du diplôme officiel ».

III.3. La comptabilité comme technique

Plusieurs auteurs ont classé la comptabilité comme une technique mais ils diffèrent sur la nature de la technique ainsi il n'y a pas une appellation commune.

La comptabilité : « Est une technique d'information décrivant, dans un ensemble de pôles numériques homogènes appelés comptes, interdépendants et arithmétiquement contrôlés, des relations structurelles et fonctionnelles concernant une organisation ».

« Est une technique quantitative de collecte, de traitement et d'interprétation de l'informatique, appliquée aux faits matériels, juridiques et économiques ayant une incidence patrimoniale pour un sujet économique : individu, ménage, entreprise, État».

Quant à Saci, il a simplifié la technique « n'étant pas conçue sur la base d'une relation de causalité et n'ayant pas de soubassement théorique utilisant une terminologie scientifique rigoureuse, la comptabilité ne peut être qu'une **simple technique** : la technique est entendue au sens de «ce que l'homme sait faire» ».

Le mot technique a été utilisé particulièrement pour l'enregistrement comptable « les techniques d'enregistrements comptables» qui ont évolué d'après Jean-Guy Degos et Didier Leclère[15], comme suit :

1. système classique de Pacioli qui préconise l'utilisation de trois registres comptables : le mémorial, le journal, le grand livre,
2. le système classique dispose de : journal général, grand livre général, balance périodique, bilan et résultat,
3. suite au dépassement du système classique qui est devenu inadapté pour les grandes entreprises,
4. La tenue des comptes sur feuillets mobiles, proposée par Quiney en 1817,
5. le système des reports, des solutions astucieuses ont été recherchées. Le système du journal-grand-livre unique, proposé par Edmond Degranges père, permet de ventiler directement les mouvements du journal dans les comptes,
6. Le système du décalque manuel, inventé par Bach en 1904 et perfectionné par Ruf en 1917, consiste à superposer sur une plaque dure, à ergots ou à pince, la fiche servant de compte sur le document servant de journal, en intercalant une feuille de papier carbone : le mouvement inscrit sur le compte se décalque sur le journal,

7. Le système centralisateur permet de diviser le travail et d'améliorer le contrôle grâce à l'utilisation de comptes de liaison ou de virements internes. Certains de ces comptes permettent de prévenir le risque de double enregistrement. Pressenti par Mathieu de la Porte, il a été mis au point par Désarnaud de Lésignan en 1825 et s'est véritablement développé dans les années 1920 avec Léon Batardon ou Armand Delbousquet,
8. Le système centralisateur dans lequel on ouvre plusieurs journaux auxiliaires (ou originaires, ou divisionnaires) spécialisés dans l'enregistrement d'une catégorie d'opérations liées à une fonction bien précise :
    a. le journal auxiliaire des achats,
    b. le journal auxiliaire des ventes,
    c. le journal de caisse,
    d. le journal de banque,
    e. le journal des opérations diverses.

9. machines comptables qui voient un progrès décisif dans les années 1930,
10. l'informatisation de la technique comptable.

III.4. La comptabilité comme activité de services

Wilcox et Hasseler[16] ont défini la comptabilité en tant que « fonction de service dans le domaine économique »

« La Comptabilité est une activité de service. Sa fonction est de fournir des informations quantitatives, de nature essentiellement financière en ce qui concerne les entités économiques et dans le but de faciliter la prise de décision - en opérant des choix réfléchis parmi plusieurs alternatives »[17].

III.5. La comptabilité comme techno science

Colasse[18] « La technique comptable a tout au long de son histoire produit les savoirs théoriques nécessaires à sa mise en œuvre, à sa transmission et à son encadrement. La science ou plutôt les sciences, lui apportent aujourd'hui des informations sur elle-même qui la font sans doute devenir plus « savante ». Technique et science s'épaulent mutuellement pour donner naissance à une techno-science comptable ».

III.6. La comptabilité comme instrument

Temmar[19]considère la comptabilité comme un « instrument de calcul de la valeur utilisant des méthodes spécifiques d'enregistrement et de calcul de manière à dégager d'une manière aussi précise que possible des agrégats économiques standardisés et définis de manière conventionnelle et principalement le revenu d'une entité socio-économique ou administrative ».

III.7. La comptabilité comme branche des mathématiques

Léautey et Guilbaut[20] (1889) précisent que la comptabilité est une branche des mathématiques qui repose sur des comptes qui comparent des valeurs matérielles par un raisonnement arithmétique.

III.8. La comptabilité un ensemble de pratiques

Colasse, Saboly et Turrillo, (2001). Définissent la comptabilité comme « un ensemble de pratiques organisationnelles et sociales ayant pour objet la production et la diffusion par les organisations d'informations, principalement financières mais pas exclusivement, destinées à leurs partenaires économiques et sociaux »[21].

III.9. La comptabilité, un ensemble de systèmes

Collette et Richard définissent la comptabilité comme « un ensemble de systèmes d'information subjectifs ayant pour objet la mesure de la valeur des moyens et des résultats d'une entité »[22].

Conclusion :

Comme nous l'avons vu dans cet article l'essentiel de la différenciation entre comptabilité traditionnelle et comptabilité contemporaine réside dans l'instrument de modélisation. Quant au passage de la comptabilité générale à la comptabilité financière est justifié comme nous l'avons vu par l'apparition de nouveaux utilisateurs de la comptabilité. Aussi, nous avons présenté les différentes natures qu'a connues la comptabilité pendant plusieurs siècles et elle continue encore.

Références :

[1] Rey,F. (1979), « Développements récents de la comptabilité théorie et pratique », éditions CNRS, Page 1.
[2] Temmar,H. (1983), « Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise », OPU, Page 7.
[3] Temmar,H. (1983), « Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise », OPU, Page 8.
[4] Belkaoui,A. (2009), « Accounting theory », tome 01, traduit en arabe par Riad El Abedellah, Editions Yazori, Page 85.
[5] Belkaoui,A. (2009), « Accounting theory », tome 01, traduit en arabe par Riad El Abedellah, Editions Yazori, Page 86.
[6] Belkaoui,A. (2009), « Accounting theory », tome 01, traduit en arabe par Riad El Abedellah, Editions Yazori, Page 120.
[7] Colasse,B. (2005), « les GRANDS AUTEURS en Comptabilité », éditions Ems, Page 170.
[8] Colasse,B. (2005), « les GRANDS AUTEURS en Comptabilité », éditions Ems, Page 167.
[9] Belkaoui,A. (2009), « Accounting theory », tome 01, traduit en arabe par Riad El Abedellah, Editions Yazori, Page 85.
[10] Temmar,H. (1983), « Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise », OPU, Page 9.
[11] Temmar,H. (1983), « Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise », OPU, Page 10.
[12] Colasse,B. (2005), « les GRANDS AUTEURS en Comptabilité », éditions Ems, Page 205.
[13] Colasse,B. (2005), « les GRANDS AUTEURS en Comptabilité », éditions Ems, Page 7.
[14] Colasse,B. (2005), « les GRANDS AUTEURS en Comptabilité », éditions Ems, Page 58,59.
[15] Colasse,B. (2000), « Encyclopédie d'audit et comptabilité », Economica, Page 645.
[16] Temmar,H. (1983), « Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise », OPU, Page 12.
[17] Temmar,H. (1983), « Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise », OPU, Page 13.

[18] Colasse,B. (2000), « Encyclopédie d'audit et comptabilité », Economica, Page 1243.
[19] Temmar,H. (1983), « Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise », OPU, Page 17.
[20] Colasse,B. (2005), « les GRANDS AUTEURS en Comptabilité », éditions Ems, Page 60.
[21] Sadi, N. (2012), Article portant sur « Épistémologie de la normalisation comptable dans les pays en transition à l'économie de marché », Page 4.
[22] Richard, J. et Collette,C. (2000), « Comptabilité Générale les systèmes français et anglo-saxons », éditions Dunod, 7ème édition, Page 3.

Université Oum El Bouaghi
3ème Colloque international : Les nouvelles tendances de la comptabilité
Approches scientifiques et empiriques 24 & 25 Octobre 2017

"Les coûts de la GRH comme approche de la comptabilité des RH : cas du processus de recrutement"

Dr/KORICHI Med Salah
Université constantine2

KORICHI Hadjer
Université constantine2

Email mohamed.korichi@univ-constantine2.dz

Email : hj.korichi@yahoo.com

Résumé:

A travers cette contribution, nous proposons d'identifier l'approche des coûts de la GRH comme l'une des approches de la comptabilité des ressources humaines. Premièrement nous présentons la notion de la comptabilité des ressources humaines comme étant une des méthodes quantitatives de l'évaluation de la fonction GRH, en outre les objectifs de cette méthode, ensuite ces approches qui sont : le coût historique, la valeur économique et le coût de remplacement. En second lieu nous nous focalisons sur l'approche des coûts historique on essayant de l'appliquer sur le processus de recrutement. le résultat auquel nous nous somme parvenu montre que les coûts générés par le processus de recrutement sont des coûts du recrutement proprement dit ,des coûts de présélection , et des coûts de sélection

Mots clés : comptabilité RH, coûts GRH, recrutement

ملخص:

تقدم هذه المساهمة واحدة من مقاربات محاسبة الموارد البشرية ألا وهي مقاربة تكاليف وظيفة تسيير الموارد البشرية. حيث نبدأ بتقديم مفهوم محاسبة الموارد البشرية كواحدة من الأساليب الكمية المستخدمة في تقييم وظيفة تسيير الموارد البشرية، ثم نحدد أهدافها، قبل أن نسلط الضوء على ثلاث أهم مقارباتها والمتمثلة في مقاربة التكلفة التاريخية، مقاربة القيمة الاقتصادية، ثم مقاربة تكلفة الإحلال. في مرحلة ثانية، نعمل على إسقاط أبعاد مقاربة التكلفة التاريخية على عملية التوظيف. النتائج التي توصلنا إليها تبين بأن تكاليف عملية التوظيف هي مرتبطة بمراحل العملية الثلاث ، وتتمثل في تكاليف الاستقطاب، تكليف ما قبل الاختيار ، ثم تكاليف الاختيار.

الكلمات المفتاحية: محاسبة الموارد البشرية، تكاليف تسيير الموارد البشرية، التوظيف

Introduction :

De nos jours, La comptabilité des ressources humaines à suscite beaucoup d'intérêt pour les entreprises dont le personnel constitue la principale ressource, ainsi que pour les cabinets comptables, les cabinets d'avocats ou les cabinets de conseil. Toutefois, cette comptabilité s'est peu développée et son application pratique est fort limitée en raison principalement des difficultés que pose la détermination de la valeur à attribuer aux ressources humaines.

Cette problématique de l'évaluation économique et financière des ressources humaines à suscité l'envie de suggérer des approches et modèles pouvant répondre au challenge de déterminer la valeur des RH. Au fait, plusieurs approches en matière de comptabilité des RH ont étaient présenté, dont la plus approprié reste celle des coûts historique, une approche qui à pour objectif de suivre et d'analyser les coûts (dépenses) effectives relatives à la gestion des différents processus de GRH en l'occurrence le recrutement , la formation,… etc

Au fait, toute activité ou tout programme de GRH engendre des coûts, voir une somme de charges relative à chacun des processus de gestion des RH, dont le processus de recrutement reste l'un des plus importants. En effet, Le processus de recrutement qui consiste à attirer les bons candidats pour un poste, trier les candidatures, et puis choisir le meilleur candidat , génère des coûts importants.

La question est : comment sont repartis les coûts engendrés par le processus de recrutement ?

Cette communication s'appuie sur trois idées principales :

- la comptabilité des ressources humaines qu'est une des méthodes d'évaluation de la GRH présenter plusieurs approches .
- Dans l'approche des coûts de GRH deux types de coûts sont identifiés : Le coût d'obtention de la ressource humaine et le coût d'entretien de celle-ci
- Les couts du processus de recrutement sont ont rapport avec les trois phases du processus qui sont le recrutement proprement dit ,la présélection , et la sélection

I - La comptabilité des ressources humaines : cadre conceptuel

,La ressource humaine est considéré comme un actif ayant une valeur monétaire caractérisée par l'ensemble de ses aptitudes, ses connaissances et son savoir-faire. Comme tout capital, il doit faire l'objet d'un investissement et de dépenses d'entretien comme il doit faire l'objet d'un suivi comptable.

Dans cette section, Nous présentons la définition, les objectifs et les approches de La comptabilité des ressources humaines.

1-Définition

Parmi les définitions données au concept, on présente celles de :

- Wils et Louarn : qui considèrent La comptabilité des ressources humaines comme étant une des méthodes* financière de mesure des résultats des RH qui consiste a déterminer la valeur des ressources humaines de la manière dont les comptables déterminent la valeur des autres richesse de l'entreprise (1)

- Bernard Martory (2): qui définit la comptabilité des ressources humaines comme l'ensemble des procédures permettant de déterminer et d'analyser les coûts et avantages sociaux…..etc

2-Les objectifs de la comptabilité des ressources humaines

L'identification du capital humain dans la comptabilité des ressources humaines a pour objectifs majeurs :(3)

- De fournir une information chiffrées concernant le coût et la valeur des individus en tant que ressources pour une organisation
- Servir de cadre d'aide à la prise de décision, notamment en ce qui concerne le recrutement, la sélection, la formation du personnel : fournir un moyen d'évaluation des politiques de gestion des ressources humaines.
- Inciter les employeurs à imaginer les salariés comme une ressource évaluable pouvant s'apprécier selon la manière dont elle est gérée.

Ainsi, les travaux relatifs à la comptabilité des ressources humaines ont engendré diverses méthodes dans un contexte de management de l'investissement humain.

3-Les approches de la comptabilité des ressources humaines

Le premier problème qui se pose est celui de l'évaluation de la valeur économique des ressources humaines. Les comptables connaissent trois approches à ce problème. On raisonne : (4)

* les méthodes d'évaluation des résultats de la GRH sont fort nombreuses ; on peut distinguer 1)les méthodes qualitatives qui consistent a émettre une opinion ou un jugement sur un objet d'évaluation, 2)les méthodes quantitatives qui permettes de chiffrer l'objet d'évaluation et 3) les méthodes financières qui résultent une estimation monétaire de l'évaluation

- Du passe vers le présent (cout historique) ;
- De l'avenir vers le présent (valeur économique) ;
- Du présent vers l'avenir (cout de remplacement) .

3-1-Le cout historique

Dans cette approche, c'est le coût réel d'obtention des ressources par l'entreprise et le coût d'entretien qui fonde l'évaluation. Cette problématique classique nécessite la conception d'un réseau d'analyse des dépenses de personnel permettant la mise en œuvre, à un niveau suffisamment détaillé, de critères de rattachement à la période et à l'analyse en coûts directs et indirects. (5)

Cette approche (méthode) offre deux avantages ; D'une part, elle ne rompt pas avec la logique globale d'enregistrement des investissements au coût historique, D'autre part, elle offre la possibilité de vérifier le calcul des données.

globalement, l'approche du coût historique vise l'évaluation des dépenses effectives relatives à la gestion des ressources humaines qui sont :

- ✓ Les coûts de recrutement ;
- ✓ Les coûts de formation ;
- ✓ Les coûts d'intégration et d'organisation ;
- ✓ D'autres couts indirects ou cachées ;

Cette approche est la plus originale mais sans doute la plus imprécise car elle ne tient pas compte que les ressources humaines peuvent ce valoriser en dehors du travail, que deux personne ayant suivi la même formation peuvent en tirer des bénéfices différents et, enfin, que l'apprentissage sur le tas peut se faire sans dépenses de la part de l'employeur.

3-2-La valeur économique

Plus conforme à la théorie économique, cette approche consiste à définir le capital humain comme la somme actualisée des revenus futurs qu'il peut produire. Le problème est de trouver une approximation raisonnable des revenus ; et La seule base possible est le salaire que peut espérer gagner l'individu.

On peut avoir la somme actualisée des revenus futurs on appliquant cette formule suivante : (6)

$$V_{y=} \sum_{t=y}^{t} \frac{I(t)}{(1+r)^{t-Y}}$$

- = Valeur du capital humain pour un individu de "Y" ans
- I(t)=gains annuel pour un individu jusqu'a sa retraite
- r = taux d'actualisation
- t -Y = annes de travail restantes pour un individu de Y ans
- T= age de retraite de l' individu

Calculer le salaire réel futur de quelqu'un n'est pas impossible si l'on connait son niveau de qualification, etc. les échelles salaires nous permettent de savoir combien en monnaie d'aujourd'hui il ou elle peut gagner au même poste dans dix ou vingt ans, ou à un poste différent. Actualiser ces sommes est aussi faible. Le gros problème réside dans l'hypothèse voulant que le salaire représente la valeur d'un individu ;et pour qu'elle soit vraie, il faut que l'on accepte que rémunération et contribution coïncident. (7)

Toutefois , le salaire est partie déterminé par des forces qui ont rien a voir avec l'individu (une convention collective, une loi ou un décret, un rapport de force, etc.) et, d'autre part, l'individu a un potentiel pour le quel il n'est pas rémunéré quand le rôle qui lui est attribue ne le permet pas. Pour cette raison, fondamentale, l'approche de la valeur économique est inapplicable.

3-3-Le coût de remplacement

Moins innovatrice, c'est l'approche qui avait été proposée par le « père » de la comptabilité des ressources humaines dans les années 60 : Rensis Likert, Elle peut se résumer par la question que Likert posa a un groupe de dirigeants : supposez que, demain, votre firme ait tout ce qu'il faut mais aucun personnel sauf le président ; combien cela va-t-il couter à reconstruire (recrutement, formation, organisation…) ? » (8)

la question débouché sur des réponses très approximatives que ni les comptables ni les autres personnes éprises de rigueur ne peuvent admettre.

la méthode peut être pertinente pour estimer la valeur de quelques fonctions clés : vendeurs spécialisés, techniciens ou financiers pointus, par exemple. Il faudrait donc se baser sur le coût de recrutement, formation et développement des savoir-faire des collaborateurs qui ont une efficacité et une connaissance de l'organisation équivalente. Marquès (1974) nous amène donc à distinguer plusieurs types de remplacement : (9)

- Le remplacement en services présents équivalents : Il convient pour un personnel non spécialisé et facilement substituable.

- Le remplacement en services potentiels équivalents.

- Le remplacement en services potentiels probables .

Ces deux derniers types sont adaptés pour des collaborateurs de niveau plus élevé.

Cependant, le remplacement à l'identique n'a aucun sens, tant au plan individuel que collectif. On ne peut envisager d'appliquer la méthode à l'ensemble du personnel d'une entreprise, sous peine de faire courir un risque important de surévaluation sur la base de l'hypothèse absurde d'un remplacement de tous les salariés.

II- Les coûts de la GRH

Les processus de gestion des ressources humaines (recrutement, formation, évaluation, gestion des carrières, maintien et amélioration du climat de travail….etc) visant une meilleure utilisation du potentiel humain de entreprise, génèrent des dépenses assez importante.

Nous allons à présent nous intéresser à analyser les coûts du processus de recrutement en identifiant les coûts directs ou indirects, fixes ou variables.

1-Le processus de recrutement

Le recrutement est un processus incontournable dans la vie de toute entreprise. Parfois négligé, il engage pourtant l'organisation à long terme. En effet, l'idéal serait d'avoir «la bonne personne au bon endroit**».**

Le processus de recrutement se devise en trois étapes: 1)le recrutement proprement dit qui consiste à attirer de bons candidats pour un poste,2) la présélection qui vise à trier les candidatures selon des critères éliminatoires, et 3)la sélection qui permet de choisir le meilleur candidat.

1-1-Le recrutement proprement dit

Le recrutement proprement dit s'effectue en faisant appel à des sources de recrutement: l'annonce dans un journal ou une revue, l'agence de placement, l'agence nationale pour l'emploi, le cabinet de recrutement, le salon de recrutement (comme le salon de l'étudiant), le recrutement sur campus universitaire, les recommandations du personnel, les associations de diplômés, les sites internet, les associations professionnelles. Le recrutement proprement dit se devise en quatre étapes: (10)

-L'autorisation de recruter;

-La rédaction des textes des annonces;

-L'envoi des annonces;

-La réception des candidatures.

1-2- La présélection

Une présélection consiste à analyser les lettres de motivation et (ou) les curriculums vitae ou les formulaires de demande d'emploi remplis par les candidats (sur papier ou en ligne). Ces documents contiennent des informations qui permettent au recruteur de trier les candidatures à partir d'un nombre limité de critères de sélection**;** Le résultat de la présélection est un certain nombre de candidatures retenues et rejetées. La présélection est efficiente si elle est rapide et prend le moins de temps de travail possible. (11)

1-3- La sélection

La sélection du personnel comprend autant de phases qu'il y a de techniques de sélection utilisées. Elle inclut toujours une phase d'entretiens de sélection et souvent une phase de tests de diverses sortes: de personnalité, de performance, de mises en situation, de santé, etc. Elle se termine par la décision d'offrir l'emploi au candidat jugé le meilleur. (12)

2- les coûts de recrutement

Le processus de recrutement se devise en trois étapes, chaque étape inclut plusieurs coûts

2-1- les coûts du recrutement proprement dit

Le recrutement des candidats se fait en utilisant des sources de recrutement. Les principales sont : l'annonce dans un journal ou une revue, l'agence privée de recrutement, cabinet de recrutement, etc. L'utilisation d'une source de recrutement est en général payante, bien que certaines soient gratuites. Le recrutement utilise aussi des ressources humaines: le temps de travail de plusieurs personnes ; Ce temps se traduit en salaires. On distingue deux types de coûts: les coûts d'utilisation des sources de recrutement et les coûts administratifs du recrutement.

Les coûts des sources de recrutement se décomposent en: (13)

Coûts d'annonce: les montants versés au journal, à la revue au site Internat;
Coûts d'agence: les honoraires versés à l'agence ou au cabinet;
Coûts de salon: la location d'un emplacement et les frais accessoires;

Coûts de recrutement sur campus: les dépenses engagées par la personne qui effectue le recrutement sur les campus;

Coûts des recommandations du personnel: les primes versés au personnel qui recommande des candidats;

Coûts des associations: les cotisations versées aux associations professionnelles ou de diplômés.

Les coûts administratifs de recrutement se calculent en estimant le nombre d'heures consacré au recrutement multiplié par le salaire horaire de la personne. En général, un recrutement implique plusieurs personnes au sein de l'entreprise. Il y a, bien sur la ou les personnes qui s'en occupent à la DRH, mais il y a aussi celles qui tiennent le kiosque d'un salon de recrutement, ou vont sur les campus universitaires. À partir de ces données, on peut construire six indicateurs de coûts de recrutement.

Tableau N°1: Les indicateurs de coûts de recrutement

Nom de l'indicateur	**Formule**	**Explication**
coût des sources de recrutement	CSR= Dépenses	On additionne les dépenses directes reliées à un recrutement
coût administratif de recrutement	CAR = (heures x salaire horaire)	On additionne les heures consacrées au recrutement et on multiplie par le salaire horaire
coût total de recrutement	CTR = CSR+ CAR	On additionne les deux montants
coût moyen d'un recrutement	CMR = CTR / n	On additionne les couts totaux de recrutement et on divise par n, le nombre de recrutements
coût des sources de recrutement par recrue	CSRn = Dépenses / r	On divise CSR par r, le nombre de personnes engagées
coût administratif de recrutement par recrue	CARn = (heures x salaire horaire) / r	On divise CAR par r, le nombre de personnes engagées

Source: Jean-Yves Le Louarn, **Les tableaux de bord –ressources humaines-**, Editions liaisons, France, 2008, p112

2-2- Les coûts de présélection:

La présélection consiste à analyser les lettres de motivation et les curriculums vitae et (ou) les formulaires de demande d'emploi remplis par les candidats. Elle débouche sur le rejet ou l'acceptation des candidatures, elle entraine des couts d'analyse des lettres de motivation et des curriculums vitae et (ou) les formulaires de demande d'emploi remplis par les candidats : ici encore, il s'agit essentiellement de temps de travail multiplié par un salaire horaire.

La présélection peut être suivie par trois indicateurs. (14)

Tableau N°2: Les indicateurs de présélection

Nom de l'indicateur	Formule	Explication
Coût total de présélection	CTP = (heures **x** salaire horaire)	On additionne les heures d'analyse et on multiple par le salaire horaire
Coût de présélection par CV	CPcv = CTP/n	On divise le coût total de présélection par le nombre de CV ou de formulaires d'emploi reçus
Coût de présélection par recrue	CPr = CTP /r	On divise le coût total de présélection par le nombre de personnes embauchées

Source: Jean-Yves Le Louarn, Op.Cit., p.113

2-3- Les coûts de sélection

La sélection consiste à choisir le ou les meilleurs parmi les candidats retenus après la présélection. Elle se fait par combinaison de plusieurs techniques de sélection dont les plus populaires sont: l'entretien (Les formes d'entretien varient d'une entreprise à l'autre), le test écrit, les tests de personnalité , le centre d'évaluation du potentiel " assessment center", qui réunit les deux techniques, l'examen médical et la vérification des références. Il en est de même des testes dont les plus populaires de nos jours sont les tests situationnels où l'on soumet aux candidats des mises en situation reproduisant une partie de la réalité du poste à combler. Chaque technique de sélection engendre des déboursés. Il faut y ajouter, par fois et pour certains candidats, les remboursements de frais de transport et d'hébergement.

les différents couts de sélection sont : (15)

Les coûts d'entretien :consistent en heures de travail transformées en salaires. On distingue le temps de préparation de l'entretien, le temps d'entretien et le temps de rédaction de rapports. Le coût d'un entretien pour un poste est donc obtenu comme suit:

CE= (durée de préparation + durée d'entretien + durée de rédaction) x salaire horaire

Le coût total des entretiens s'obtient en multipliant les couts d'un entretien par son nombre, soit:

CTE = CE x n

Les coûts d'administration des tests : se subdivisent en coût d'achat du test, en temps d'administration et en temps de correction du test. On les calcule ainsi:

CAT = (prix unitaire du test x quantités achetée) + (temps d'administration x salaire horaire) + (temps de correction x salaire horaire)

Les coûts d'un centre d'évaluation du potentiel : proviennent de plusieurs opérations. Il y a d'bord le temps de préparation qui implique des managers opérationnels et la DRH, l'organisation des journées (convocations des candidats, achet de tests et d'équipements, transport, hébergement, accueil,..), la durée de l'évaluation (une ou deux journées, en général) et le suivi administratif. On peut donc distinguer les couts suivants: (16)

1- Les coûts de préparation

CP = (heures x salaire horaire)

2- Les coûts d'organisation

CO = (heures x salaire horaire) + prix d'achat des tests + prix d'achet des équipements+ frais de transport et d'hébergement

3-Les coûts d'évaluation

CE = (heures x salaire horaire)

4-Les coûts de suivi administratif

CSA = (heures x salaire horaire)

Les examens médicaux : sont en général pratiques à l'extérieur de l'entreprise et facturés au nombre:

CEM = (prix unitaire x quantité)

Les vérifications de références : qui consistent à se renseigner sur les candidats auprès des anciens employeurs, se font soit par courriel, soit par téléphone, soit par courrier. Elles impliquent du temps de travail transformé en salaires.

CVR = (heures x salaire horaire)

L'addition de différents couts pertinents parmi ceux que nous avons identifiés, donnes les coûts totaux de sélection (CTS). Ceux – ci, divisés par le nombre de recrues (CTSr), donnent le coût de sélection par personne engagée. Le tableau N°**3** récapitule la composition des coûts de sélection.

Tableau N°3: les compositions des coûts de sélection

Nom de l'indicateur	Formule	Explication
Coûts des entretiens	CE= n x [(durée de préparation+durée d'entretien+ + durée de rédaction) x salaire horaire]	On additionne les durées que l'on multiplie par le salaire horaire, puis on multiplie le résultat par n, le nombre d'entretiens
Coûts d'administration des tests	CTA = (prix unitaire du test x quantité achetée) + (temps d'administration x salaire horaire) + (temps de correction x salaire horaire)	On additionne le prix d'achat des tests, les salaires payés pour passer les tests et ceux payés pour les corriger.
Coûts de centre d'évaluation potentiel	CCEP = CP+CO+CE+CSE	On additionne les quatre coûts partiels: préparation, organisation, évaluation, et suivi administratif
Coûts des examens médicaux	CEM = (prix unitaire x quantité)	On multiplie le prix d'un examen par le nombre effectué
Coûts des vérifications de références	CVR = (heures x salaire horaire)	On multiplie les heures par le salaire horaire et on additionne les produits
Coûts totaux de sélection	CTS= CE+CAT+CCEP+CEM+CVR	On additionne les cinq indicateurs ci-dessus
Coûts totaux de sélection par recrue	CTSr =CS/r	On divise le total des coûts de sélection par le nombre de personnes engagées

Source: Jean-Yves Le Louarn, Op.Cit., p.115

Les coûts de recrutement (CR) s'obtiennent en additionnant les trois coûts totaux , ceux de recrutement proprement dit, ceux de présélection et ceux de sélection :

$$CR = CTR + CTP + CTS$$

On peut ajouter un dernier indicateur, le cout de recrutement par personne engagée, CRr , que l'on obtient en divisant les coûts de recrutements, CR, par le nombre de recrues.

Conclusion:

Le processus de recrutement étant un ensembles d'activité et de taches visant l'alimentation de l'entreprise en ressources humaines qualifiés, génère des dépenses (coûts) que l entreprise devra les comptabilise comme toutes autre dépenses liées au autre actifs . la comptabilité du recrutement ainsi que tout autre processus de GRH peut être appliquer, mais suivant des approche différentes, dont celle des coûts historique demeure la plus utiliser vue les difficultés rencontrer lors de l'adoption des deux autre approches. L'application de l'approche des coûts GRH a l'activité recrutement nous as permis de distinguer trois ensembles de coûts qui sont en rapport avec les trois phases du processus de recrutement en l'occurrence le recrutement proprement dit , la présélection , et la sélection

Références

1. Le louarn, j_y et Wils, t ,évaluation de la gestion des ressources humaine ,éd. liaisons, paris,2001 , p86
2. Martory Bernard, vingt ans de contrôle de gestion sociale, CAIRN revue, tome 5 ,1999, p 172
3. Delaunay Elsa et al, La valorisation des entreprises par une appréciation des ressources humaines, http://www.e-rh.org/documents/valorisationcapital.doc , p 3
4. Le louarn, j_y et Wils, t , op cit , p 87
5. Delaunay Elsa et al, op cit ,p 7
6. Korichi med salah, l'évaluation de l'impact de l'investissement en gestion des ressources humaines sur la performance , cas des unités de production du groupe ENMTP", these de doctorat en sciences de gestion, universite constantine 2, 2013, p 115
7. Le louarn, j_y et Wils, t , op cit , p 87
8. Ibid, p 88
9. Delaunay Elsa et al, op cit, p 9
10. Jean-Yves Le Louarn, Les tableaux de bord –ressources humaines-, Editions liaisons, France, 2008, p55
11. Les fiches outils du Master Management des Ressources Humaines , http://www.iae-toulouse.fr/files/sitemrh/Le-processus-de-recrutement.pdf, p 10
12. Pierre romelaer,gestion des ressources humaines, edition Armand Colin ,Paris,1993,pp 140-144
13. Jean-Yves Le Louarn, p 111-112
14. Ibid, p 113
15. Ibid ,p 113
16. Ibid , p 113-114

Université Oum El Bouaghi
3ème Colloque international : Les nouvelles tendances de la comptabilité
Approches scientifiques et empiriques 24 & 25 Octobre 2017

L'ADOPTION DU SYSTEME COMPTABLE ET FINANCIER EN ALGERIE UNE APPROCHE INSTITUTIONNELLE

Dr REMMACHE Kamel
Université 20 Août 1955 Skikda
kamelesc@yahoo.fr

Abstract:

The transition to Financial and Accounting System (FAS) in Algeria witnessed the openness of local accounting practices to international accounting ones. This work aims to replace AFS adoption in an institutional perspective by referring to Meyer and Rowan (1977), DiMaggio and Powell's (1983) works. A sample of legal auditors has been selected from national table of legal auditors and conferences organized by the chamber. We have recovered 40 questionnaires totally filled. Results showed that accounting professionals adopt AFS not because they generate them high quality and rationality in published information but a seeking to legitimacy. Professionals expressed a considerable attachment with old practices and accounting conservatism to financial innovations. Results revealed that coercive isomorphism is the influential institutional mechanism in accounting transition, whereas normative isomorphism seems to be less influential in accounting change.

Keywords: *AFS, institutional theory, coercive isomorphism, normative and mimetic isomorphism, legitimacy, rationality*

ملخص:

أدى الانتقال الى النظام المحاسبي و المالي الى انفتاح الممارسات المحاسبية المحلية على الممارسات العالمية. يكمن هدف هذا العمل في اعطاء البعد المؤسساتي لتبني النظام المحاسبي و المالي بالاستناد الى أعمال (1977) *Meyer et Rowan* ، *DiMaggio et Powell (1983)*. تم *استهداف عينة من جدول المصف الوطني لمحافظي الحسابات و انطلاقا من الجلسات المنظمة من طرف الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات. تم استرجاع 40 استبيان مملوءة من 345 تم توزيعها. توصلت النتائج الى ما يلي: تبني المهنيين للنظام المالي و المحاسبي لا يعكس البحث عن الجودة في المعلومة المالية و الرشادة في المعلومات المقدمة و لكن البحث عن الشرعية كما يبدي المهنيين ارتباط كبير للممارسات القديمة و تحفظ كبير اتجاه المستجدات المحاسبية. اشارت النتائج الى أن التماثل القسري هو الميكانيزم المؤسساتي الغالب في الانتقال الى SCF في حين أن التماثل المعياري ضعيف جدا.*

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي و المالي، النظرية المؤسساتية، التماثل القسري، المعياري و المتشابه، الشرعية، الرشادة.

Introduction :

Les théories institutionnelles des organisations fournissent une vision riche et complexe des organisations. Au sein de ces théories, les entités sont influencées par des pressions normatives résultant parfois des sources externes telles que l'Etat, et parfois au sein même de ces entités. Sous quelques conditions, ces pressions conduisent l'entité d'être guidée par des éléments légitimés, partant des procédures opérationnelles standards vers la certification professionnelle et les exigences de l'Etat qui dérogent le plus souvent aux objectifs de performance de l'entité (L. G Zucker, 1987). L'adoption de ces éléments, conduisant à l'isomorphisme avec l'environnement institutionnel, augmente la probabilité de survie d'une entité.

Les travaux de Meyer et Rowan (1977), DiMaggio et Powell (1983) et Zucker (1987) constituent pour notre travail une référence viable pour expliquer l'état du passage au système comptable et financier en Algérie. Le niveau de conformité avec les normes IFRS fournit une apparente évidence de la capacité et de volonté des sociétés d'abandonner leurs anciens systèmes et routines et entreprennent le changement. Le besoin à l'approche institutionnelle a été évoqué par Hopwood (2000) qui stipule que « Notre connaissance de la manière par laquelle les formes de comptabilité financière émergent, soutiennent et modifient les structures sociales et institutionnelles est modeste ».

Notre travail affirme que les institutions jouent un rôle primordial dans le processus de transformation comptable vers l'économie de marché, l'introduction des IFRS dans un nouvel cadre sera mise en évidence en faisant recours à la théorie institutionnelle. Les travaux de Meyer et Rowan (1977), DiMaggio et Powell (1983) constituent la feuille de route pour le développement d'un modèle qui croise l'introduction d'un référentiel comptable anglo-saxon dans un pays qui subit des changements institutionnels significatifs résultant de sa transition vers l'économie de marché.

La théorie institutionnelle constitue un cadre pertinent pour l'étude du comportement comptable, elle fut exploitée par différents auteurs. A titre indicatif, Carpenter et Feroz (2001) ont fait recours à la théorie institutionnelle pour explorer comment les pressions institutionnelles exercées sur les quatre gouvernements étatiques des USA impactent la décision d'adopter ou refuser les principes comptables généralement admis (GAAP). P. Wysocki (2011) a fait recours aux enseignements de l'institutionnalisme économique et ceux de la littérature comptable pour élaborer un cadre naissant pour la recherche en « néo institutionnalisme comptable »; le cadre proposé comprend cinq éléments de base à savoir la structure institutionnelle, le niveau d'analyse, la source de causalité, interdépendances (complémentarités) et l'efficience ou l'inefficience des résultats.

Les études précitées soulignent les caractéristiques particulières de la comptabilité traitées dans une perspective institutionnelle. La comptabilité est perçue comme une pratique qui cherche toujours à être acceptée et légitimée mais à long terme elle conduira à la résistance au changement.

I. QUELLES SONT LES INSTITUTIONS ?

Bien qu'il n'existe une définition universellement acceptée de ce qu'est une institution et de ce que sont les institutions ? Les définitions dédiées à ces dernières s'inscrivent dans une perspective socio-historique, macro ou micro économique. Ainsi, par institution, on entend l'ensemble des règles durables, stables, abstraites et impersonnelles, cristallisées dans des lois, des traditions ou des coutumes et encastrées dans des dispositifs qui implantent et mettent en œuvre, par le consentement et/ou la contrainte, des modes d'organisation des transactions (Claude Ménard, 2003).

Douglass North (1990), bien avant, a fourni une définition aux institutions comme les règles du jeu dans une société ou plus formellement elles sont les contraintes construites par les êtres humains qui régulent leurs interactions. Trois caractéristiques des institutions sous-tendent de cette définition : tout d'abord elles sont la construction des êtres humains ce qui les distinguent avec d'autres causes éventuels tels que les facteurs géographiques qui échappent au contrôle humain, ensuite elles sont les règles du jeu dans la mesure où elles imposent des contraintes sur le comportement humain, enfin l'effet majeur des institutions s'exprime à travers les incitations.

L'idée selon laquelle les incitations jouent un rôle est une chose secondaire pour les économistes. Les institutions si elles constituent les déterminants clés des incitations, elles devront avoir un effet majeur sur les résultats économiques y compris le développement économique, la croissance, l'inégalité et la pauvreté. La question qui vient se poser est le fait que les institutions sont-elles les déterminants clés des résultats économiques ou bien des arrangements secondaires qui répondent à d'autres déterminants des interactions humaines et économiques ?

La majorité des études empiriques se sont efforcées de répondre à cette question, les institutions peuvent se différencier d'une société à l'autre et cela revient aux règles formelles liées à la prise de décision collective, par exemple, les institutions opérant dans un régime démocratique diffèrent de son homologue dictateur. Les institutions économiques s'occupant à la garantie des droits de propriété, à la mise en place des barrières à l'entrée… diffèrent aussi d'un pays à l'autre, elles diffèrent aussi car un ensemble donné d'institutions formelles comptent fonctionner et faire fonctionner différemment.

Les institutions constituent un guide aux interactions humaines, lorsque les individus entreprennent des contrats, des transactions ou toute autre activité dans la société, ils doivent se référencier aux règles, normes et conventions qui régulent, limitent et protègent leurs affaires. Le rôle capital des institutions dans une société est de réduire l'incertitude en mettant en place une structure stable qui va répondre et garantir les besoins des individus ainsi que les interactions qui naissent suite aux activités qu'ils entreprennent. Cependant, *la stabilité des institutions ne signifie pas que celles-ci ne changent pas*. Des conventions, codes de conduite, des normes de comportement au service du droit écrit et celui du droit coutumier, des contrats conclus entre les individus. Dans tous cela les institutions sont impliquées et par conséquent changent constamment les choix offerts aux individus.

II. LE RÔLE DE LA LÉGITIMITÉ DANS LA FORMATION DES INSTITUTIONS

Selon DiMaggio et Powell (1983), le néo institutionnalisme rejette la vision néo classique du comportement de la firme en expliquant " le néo institutionnalisme comprend un rejet des modèles de rationalité et des acteurs, un intérêt aux institutions comme variables indépendants, un mouvement vers les explications cognitives et culturelles et un intérêt aux propriétés des unités supra individuelles de l'analyse qui ne peuvent être réduites aux seules agrégations ou conséquences directes des individus".

Toutefois, d'autres chercheurs avancent que les explications néoclassiques ne sont pas nécessairement mutuellement exclusives avec la théorie institutionnelle. A titre d'exemple, Carpenter et Feroz (2001), dans leur étude des changements affectant le système comptable dans les départements Américains, avancent que la théorie institutionnelle peut jouer le rôle du complément à la théorie économique dans l'explication des réactions organisationnelles. Rodrigues et Craig (2007) cherchent de combiner l'isomorphisme avec la dialectique Hégélienne[1] pour évaluer l'harmonisation comptable. La dialectique Hégélienne perçoit le monde comme étant en changement permanant résultant de la thèse, antithèse et synthèse.

Carpenter et Feroz (2001) avancent que la théorie institutionnelle prétend que les organisations adoptent des structures et des pratiques managériales qui sont considérées légitimes par d'autres organisations partageant le même domaine étant donné leur utilité actuelle. La légitimité semble une conséquence fondamentale de la convergence des entités et implique l'acceptation de l'organisation par son environnement externe, la nature et l'impact de l'environnement institutionnel déterminent largement la structure et le comportement organisationnels (H. Levin, 1984). Suchman (1995) fournit la définition suivante de la légitimité comme étant " *une perception ou hypothèse généralisée selon laquelle les actions d'une entité sont désirables, propres et appropriés dans un système social des normes, valeurs, croyances et définitions* " (M. Suchman, 1995).

Les organisations légitimes sont reconnues, respectées et comprises par l'ensemble de la société, ceci va procurer des avantages à l'entité. Scott (2008) identifie trois déterminants de la légitimité à savoir régulatrice, normative et culturalo-cognitive (W. R Scott, 2008). Ces éléments d'ordre institutionnel sont amplement abordés dans le contexte de l'isomorphisme et exploités dans le cadre de notre travail.

Une idée au sein de la théorie institutionnelle est que les changements ne se manifestent pas nécessairement en termes d'efficience ou d'amélioration économique au sens du modèle économique néoclassique. Plutôt, certains chercheurs avancent que les organisations s'engagent fréquemment dans les activités socialement approuvées et acceptables afin de gagner la légitimité

[1] La philosophie de Higel prétend atteindre à la connaissance absolue de la réalité, dans l'identité du sujet et de l'objet par le moyen de la dialectique en procédant aux trois démarchés successives : thèse, Antithèse et synthèse.

extérieurement. Meyer et Rowan (1977) prétendent que " *les techniques institutionnels ne se basent pas sur l'efficience mais sont utilisés pour faire en sorte qu'une organisation soit appropriée, rationnelle et moderne, leur exploitation affiche une responsabilité et sert à se prémunir aux appels de négligence* ". Les auteurs attribuent à ces actions la notion des *Mythes* qui ne sont pas vrais mais assurent que l'entité se voit se comporter convenablement et assumant ses engagements. Toutefois, la vision de rationalité est révisée en y incluant les différentes logiques telles que les règles et les conventions rationalisées.

La distinction entre les forces techniques qui conduisent au changement de l'efficience réelle et les forces institutionnelles qui sont largement cérémoniales a été critiquée par Lounsbury (2008). Ce dernier avance que la distinction entre les deux concepts est imparfaite du fait qu'elle néglige les dynamiques du pouvoir ou la reconnaissance de la quête des décideurs à la performance. Cependant, Scott (2008) souligne que toutes les organisations sont objet des pressions à la fois techniques et institutionnelles mais leur influence relative sur le comportement organisationnel diffère. Autrement dit, les structures organisationnelles formelles ne sont pas la résultante unique des exigences technologiques ou celles de la dépendance aux ressources mais elles font l'objet des forces institutionnelles représentées sous formes de connaissances formalisées provenant des systèmes d'éducation, lois, réglementations…etc. (W. R Scott, 2008).

La revue de littérature portant sur la recherche néo-institutionnelle émanant du monde anglo-saxon montre que la théorie institutionnelle est largement exploitée à l'étude des organisations à but non lucratif plutôt que dans les entités à but lucratif. Par ailleurs, notre travail affirme que la perspective institutionnelle constitue l'apport le plus convenable à l'étude des entreprises algériennes qui ont traversé la période socialiste et affiché des caractéristiques des entreprises publiques économiques. Dans le cadre de ce travail, la légitimité sera établie pour les entreprises Algériennes si elles publient des états financiers conformes aux normes IFRS. Or, en réalité les comptes figurés dans ces états ne reflètent pas l'esprit des IFRS. En effet, l'introduction des nouvelles normes n'a pas procuré les avantages escomptés dans la mesure où les préparateurs des états financiers ne sont pas incités de publier des informations financières pertinentes à la prise de décision économique[2]. La transition aux IFRS n'a présenté donc qu'un changement cérémonial limité à un simple changement de nomenclature des comptes[3].

[2] En Algérie, bien que la loi 07/11 oblige les entités économiques de produire 5 états (Bilan, TCR, tableau de flux de trésorerie, tableau de variation des capitaux propres et les annexes), le bilan et le tableau de compte de résultat demeurent les états les plus demandés notamment par l'administration fiscale et les BOAL. Et même leur finalité n'est pas la prise des décisions économiques comme le stipule le cadre conceptuel de l'IASB.

[3] Ce sont les propos de Mr Djelloul Boubir auteur de plusieurs ouvrages sur le SCF et l'un des plus influents en la matière qui confirment ce constat, la qualité des états financiers est largement déterminé par les attentes des utilisateurs (investisseurs). Dans un marché compétitif, les agents économiques accordent une importance majeure aux rapports financiers des entités car toutes les décisions seront basées sur le contenu de ces états et c'est pourquoi que la communication financière trouve sa raison d'être.

A l'inverse, les actions qui changent les organisations déjà légitimes peuvent ébranler la légitimité de l'entité et cela conduit à la résistance des organisations au changement. Les structures légitimées peuvent être transmises aux organisations opérant dans un domaine donné à travers les traditions, imitation, coercition ou via les pressions normatives.

De la théorie institutionnelle émerge la notion selon laquelle les organisations agissent pour gagner de la légitimité et leur comportement n'est pas toujours déterminé par les considérations d'efficacité. Deephouse (1996) a examiné l'hypothèse que les grandes similarités entre les organisations renforcent la légitimité organisationnelle. Sa conclusion a abouti à une relation positive entre la légitimité et l'isomorphisme *'' les organisations qui se conforment aux stratégies adoptées par d'autres organisations sont reconnues par les régulateurs et l'ensemble du public comme étant plus légitimes que celles qui s'écartent au comportement normal''* (D. L. Deephouse, 1996).

III. LE CONCEPT DE L'ISOMORPHISME : DÉFINITION ET TYPOLOGIES

Comme on l'a souligné précédemment, la légitimité s'accroit une fois l'isomorphisme sera grandement significatif entre les entreprises. Il est fondamental pour la théorie institutionnelle, qu'au fil du temps, les firmes passent par différents processus qui résultent entre elles et devenus de plus en plus similaires. DiMaggio et Powell (1983) révèlent que les entreprises n'existent pas en isolement mais elles agissent dans un champ organisationnel reconnu comprenant une variété d'acteurs à savoir les organismes de l'Etat, clients, fournisseurs, organismes réglementaires et concurrents. A mesure que les organisations deviennent plus conscientes d'elles mêmes, elles deviennent structurées par l'Etat, la profession et la compétition pour ce qui est des domaines organisationnels. Le processus du changement isomorphique est facilité par les actions des institutions qui, soit astreindre soit encourager les entreprises d'entreprendre des actions qui leur amènent à l'isomorphisme.

DiMaggio et Powell (1983) avancent que les organisations sont devenues plus homogènes et c'est l'environnement institutionnel externe à l'organisation qui conduit principalement au décroissement de la diversité. Les auteurs soulignent qu'à long terme, les influences exercées par les institutions externes à savoir l'Etat et les organismes professionnels aboutissent à l'isomorphisme des organisations avec leur environnement. Les firmes au sein du même champ institutionnel deviennent de plus en plus similaires. Notre travail portera sur les actions de l'Etat, de la profession comptable et des entreprises comme les trois rapports explicatifs du degré de conformité avec le nouveau référentiel comptable.

DiMaggio et Powell (1983) ont identifie trois mécanismes par lesquels l'isomorphisme se réalise à savoir : l'isomorphisme coercitif, mimétique et les pressions normatives. Ces mécanismes interviennent pour changer le comportement organisationnel en vue d'atteindre une grande homogénéité mais en même temps ils entravent le changement de manière à maintenir les

similarités entre les entités. Cependant, le modèle suscite un problème qui fait que les trois mécanismes d'isomorphisme apparaissent séparés mais ils peuvent être encastrés dans la mesure où deux pressions ou plus agissent ensemble les uns avec les autres (M. S Mizruchi et L. C. Fein, 1999). Une revue de littérature relative à l'usage du modèle de DiMaggio et Powell avance que les chercheurs s'attachent largement à l'influence mimétique dans leurs hypothèses alors qu'ils négligent l'impact des autres mécanismes. Les chercheurs soulignent particulièrement que les forces coercitives sont à rechercher alors que l'influence mimétique constitue la base majeure des modèles théoriques utilisés dans les travaux de recherche.

Dans les économies en transition, la coercition constitue le mécanisme institutionnel le plus puissant à cause du fait que l'Etat joue un rôle trop important dans les pays post communistes que dans les pays capitalistes. L'influence des trois mécanismes dans le contexte algérien sera passée en revue en se basant particulièrement sur la coercition en tant que mécanisme pleinement joué par l'Etat mais pas exclusivement.

3. 1. L'ISOMORPHISME COERCITIF

L'isomorphisme coercitif résulte lorsque les organismes externes imposent leur autorité en introduisant des changements dans les entités via leur contrôle direct ou indirect. Scott (1987) souligne que les organismes de l'Etat sont les plus aptes à opter pour la coercition en vue d'atteindre leurs objectifs et formalisent des procédures bien déterminées afin de réaliser leur finalité. Dans le contexte Algérien, la source principale de coercition revient au Ministère des Finances et plus particulièrement la Direction Générale des Impôts (DGI) qui dispose un pouvoir de régulation significatif et une influence sur les choix comptables des entités économiques par rapport aux autres organismes. La pression coercitive est largement ressentie lorsque des sources puissantes ayant le pouvoir et l'autorité demandent le changement.

3.2 L'ISOMORPHISME MIMÉTIQUE

Ce mécanisme implique l'imitation du comportement des autres entités qui peuvent être perçues par l'organisation en vue d'acquérir une grande légitimité, expertise ou une bonne expérience dans les procédures appliquées. Le concept d'isomorphisme mimétique a été exploité dans les sciences sociales et en Management. Un instrument de coordination et un mécanisme de normalisation des comportements, le mimétisme apparait comme producteur de structure organisationnelle en permettant aux entités d'acquérir les outils, méthodes et pratiques de management qui leur confient une conformité et donc une pérennité dans le marché. Dans le contexte comptable Algérien, l'obligation de se conformer avec le système comptable et financier qui est une version simplifiée des normes IFRS a été entreprise par différentes entités économiques et n'a pas été clairement approuvée. Les entités adoptent le nouveau référentiel non parce qu'il leur procure l'efficience économique et la transparence financière mais ils leur perçoivent comme un gain de légitimité.

Le comportement mimétique a été mis en évidence par Haveman (1993) qui a étudié les divers comportements des institutions de crédit Américaines, l'étude a révélé que les organisations imitent les institutions leaders à cause du fait que ces dernières légitimeront les actions des nouveaux entrants potentiels. Cependant, à mesure que le nombre des organisations dans un nouveau marché augmente, les forces compétitives vont conduire les derniers entrants de voir la diversification comme étant moins attractive (H. A. Haveman, 1993). Cette vision s'accorde avec l'idée de *Lounsbury (*2008) qui stipulait que le fait de reprocher aux derniers adoptants la passivité et l'irrationalité apporte un niveau de conceptualisation significatif pour la théorie institutionnelle (M. Lounsbury, 2008). L'idée que le comportement mimétique est plus marquant chez les premiers suiveurs a été démontrée dans une étude sur les normes IFRS qui révèle que les avantages tirés en termes de réduction du capital chez les premiers adoptants des IFRS sont supérieurs à leurs derniers homologues.

3.3 L'ISOMORPHISME NORMATIF

Selon DiMaggio et Powell (1983), l'isomorphisme normatif sert à rendre les organisations plus homogènes principalement sous l'effet des professions. Ce mécanisme implique deux processus, le premier est que les membres des professions reçoivent des formations similaires (celles provenant de l'université, profession comptable, métiers d'avocat…) qui unifient leurs visions du monde. Le second est que les membres des professions interagissent au sein des associations professionnelles et commerciales qui diffusent davantage les idées entre eux. Les professions comptables, d'avocat ou du médicine relèvent des domaines qui exigent une compétence avérée et se soumettent à une éducation spécialisée, leur organisation est régie par les organismes professionnels respectifs.

Les professions elles-mêmes deviennent structurées où les membres des organismes professionnels partagent des carrières similaires et leurs caractéristiques communes sont souvent utilisées comme critère d'accès aux postes élevés au sein des organisations. Les organes de l'Etat procèdent à répartir les professions selon les domaines organisationnels. Les membres émanant des différentes professions se dotent d'une expertise et une objectivité dans leurs domaines respectifs. Les notions de neutralité et d'expertise apportent aux professions une réputation sociale et un pouvoir d'influencer et construire leur environnement institutionnel tant au sein qu'en dehors des organisations ce qui entraine la similarité entre les institutions.

IV. L'ETUDE DE CAS

Notre échantillon est constitué des experts comptables et des commissaires aux comptes. L'échantillon compte 345 professionnels contactés via leurs adresses e-mail figurant sur les tableaux de l'ordre des experts comptables et ceux de la chambre nationale des commissaires aux comptes mise à jour 2015. Cependant, le taux des réponses trop faible nous a conduits à cibler les différents séminaires, assises et samedi de formation organisés par la chambre nationale des CAC où beaucoup de professionnels assistent pour participer dans les formations rendues. Nous avons pu

collecter 40 questionnaires dûment remplis, le reste était des réponses vides et le plus souvent incomplètes.

4.1 INFORMATIONS GÉNÉRALES SUR L'ÉCHANTILLON

Les informations générales incluent les variables suivantes : la qualité professionnelle, le statut juridique, l'ancienneté professionnelle, l'âge, le nombre de formations reçues en SCF et le nombre d'effectif au sein du bureau. Ces informations indiquent entre autres :

- La majeure partie des professionnels sont des commissaires aux comptes avec 75% de l'échantillon contre 25% des experts comptables,
- Tous les professionnels experts comptables et CAC sont des personnes physiques selon l'échantillon, il se révèle que les personnes morales sous formes de SARL, SPA sont faiblement présentes en Algérie.
- 50% des professionnels cumulent à peine 5 formations en SCF depuis sa mise en œuvre. 27.5% des professionnels ayant obtenu de 6 à 10 formations en SCF depuis 2010 contre 20% ayant cumulé des formations allant de 11 à 20 depuis 2010. Il en résulte que la formation demeure un enjeu majeur pour les professionnels dans la mesure où la moitie de l'échantillon cumule mois de 5 formations durant 6 ans déjà écoulés de l'application du SCF ;

4.2 DU SYSTEME COMPTABLE ET FINANCIER

L'objet de cet axe est d'examiner les avis des professionnels sur l'utilité du SCF, les facteurs qui entravent sa maitrise, le marché financier et l'administration fiscale, les postes les plus affectés lors du passage au SCF….Dans cet axe, nous allons retenir les questions les plus importantes.

Les résultats montrent que :

- 82,5% des professionnels déclarent que les dispositions du SCF répondent à leurs attentes. Les nouveaux traitements introduits par le SCF, le cadre conceptuel et la qualité des informations communiquées sont les avantages procurés par le SCF.
- 60% considèrent *que la faiblesse du marché financier en Algérie* constitue le facteur le plus entravant les professionnels à maitriser le SCF.
- 97,5% de l'échantillon confirment que la faiblesse du marché financier impacte l'évaluation de certaines opérations comme entre autres les instruments financiers, le Goodwill, les pertes de valeur sur immobilisations, valeur d'utilité…etc.
- les immobilisations détiennent la majeure partie des éléments les plus affectés par le passage au SCF avec 67,5% de l'échantillon ;
- la *fonction comptable* est la fonction la plus impliquée dans le projet SCF selon les avis des professionnels ;

- 77,5% des professionnels estiment que les formations insuffisantes impactent largement la maitrise du SCF,
- 77,5% des professionnels estiment que la volatilité de la réglementation fiscale affecte la qualité de leurs missions.

4.3 PROFESSION COMPTABLE ET ATTENTES DES PROFESSIONNELS

Ce volet porte sur un certain nombre de questions relatives entre autres à la réglementation de la profession, l'état de la formation, les conseils régionaux, la procédure de désignation des CAC, la responsabilité des CAC, le contrôle qualité et l'exercice illégal, les cabinets étrangers et les nouvelles normes d'Audit Algériennes. Les résultats montrent que :

- La vaste majorité des professionnels (80% de l'échantillon) estiment que la réglementation régissant la profession comptable est insuffisante,
- 80% estiment que l'obligation de justifier une formation est un préalable à l'exercice de la profession.
- 85% des professionnels révèlent que les procédures actuelles du recours à des cahiers de charges pour la désignation des CAC n'honorent pas leur profession.
- 80% déplorent le manque d'une démarche contrôle qualité initiée par le CNC.
- 92,5% de l'échantillon révèle que les structures du CNC sont inefficaces dans la lutte contre l'exercice illégal.

4.4 QUALITÉ DES ÉTATS FINANCIERS ET ATTENTES DES PROFESSIONNELS

L'objectif de cet axe est d'explorer les éléments à travers lesquels la qualité des états financiers peut être affectée. Le recours au jugement professionnel, la juste valeur & marché financier, les traitements ayant une difficulté en termes d'évaluation et de comptabilisation, l'exhaustivité ou insuffisance des solutions apportées par le SCF, la certification par les CAC de la conformité avec l'instruction n°2, sont les éléments qui nous semblent déterminants de cet axe.

Les résultats montrent que :

- 75% des professionnels déclarent utiliser le jugement professionnel (personnel) dans certains traitements comptables,
- 67,5% des professionnels ne voient pas dans la juste valeur un outil de mesure décisive de certains actifs/ passifs.
- 47,5% de l'échantillon déclarent que le SCF est pauvre en termes de solutions comptables et nécessite donc l'ouverture à d'autres pratiques offertes par les normes comptables internationales.

4.5 ACTUALITÉ DE LA NORMALISATION COMPTABLE

L'objectif de ce volet est d'examiner les avis des professionnels sur l'activité de normalisation comptable en Algérie. Le bilan et les efforts du CNC depuis l'avènement du SCF, les notes méthodologiques (exhaustivité, insuffisance, niveau d'application par les professionnels) sont les axes qui forment donc ce volet.

Les résultats se résument dans les points suivants :

- 72,5% des professionnels déclarent non satisfaits du bilan du CNC en matière de développement du SCF.
- 57,5% de l'échantillon confirment l'existence d'une approche au sein du CNC, selon laquelle, des solutions communes sont proposées pour mettre fin à la diversité des interprétations.
- 77,5% des professionnels estiment que les notes ne répondent que partiellement à leurs attentes.
- 60% des professionnels retenus estiment que les notes du CNC sont faiblement appliquées par l'ensemble des acteurs touchés par le SCF ;

V. QUELQUES ENSEIGNEMENTS FOURNIS PAR LA THÉORIE NÉO-INSTITUTIONNELLE

La théorie néo-institutionnelle constitue, dans notre recherche, un cadre approprié à l'analyse des comportements des différents acteurs touchés par la communication financière. L'avènement d'un système comptable d'origine anglo-saxonne dans un pays ex-socialiste où les professionnels suivent des pratiques et des routines différentes conduit à chercher les raisons qui empêchent les professionnels à se conformer avec les normes IAS/IFRS dont le SCF y puise en partie son contenu. Il s'ensuit que les éléments de réponse sur notre problématique générale se profilent derrière les réactions, commentaires et avis des professionnels comptables.

La question principale celle de savoir si l'adoption du SCF est une affaire politique ou bien la résultante des besoins informationnels des acteurs concernés trouve sa réponse dans les résultats obtenus ainsi que dans les avis, commentaires et réactions des professionnels comptables. En effet, la décision du passage au SCF est arrivée suite, comme on l'a dit auparavant, à la signature de la déclaration officielle du NEPAD en 2002. Elle traduit plutôt une exigence politico-économique qu'une réponse aux attentes des acteurs locaux en termes de qualité des informations financières. Le basculement vers le SCF n'a pas reflété réellement l'application des nouveaux traitements offerts, la majorité a procédé à une translation des comptes égarant ainsi les avantages procurés par le SCF.

Bien que 82,5% des professionnels de l'échantillon déclarent que le SCF répond à leurs attentes, les autres résultats contredisent toutefois cette conclusion à cause du fait que la majorité n'a pas exploité les avantages offerts par le SCF, des traitements n'ont pas encore été appliqués tels que l'approche par composant et la constatation des pertes de valeur. Aucune diligence au moment de

passage n'a obligé les CAC à porter un jugement sur la conformité des entités économiques aux nouvelles règles comptables. 37,5% de l'échantillon n'a pas procédé, dans leur mission de certification au 31/12/2009, à élaborer un rapport spécial sur l'état de la comptabilité des entités auditées. Selon DiMaggio et Powell (1983), les organisations affichent leur adoption des nouvelles pratiques et routines mais de manière cérémoniale en dehors des considérations d'efficience et de performance, ils agissent pour gagner la légitimité dans leur environnement institutionnel.

De même, la réaction des professionnels comptables à l'égard des notes, avis et normes professionnelles élaborées par le Conseil national de Comptabilité a été faible d'où 22,5% de notre échantillon soulignent que les professionnels ignorent la nouvelle réglementation comptable. Bien que Carpenter et Feroz (2001) avancent que la théorie institutionnelle prétend que les organisations adoptent des structures et des pratiques managériales qui sont considérées légitimes par d'autres organisations partageant le même domaine vu leur utilité actuelle, les professionnels comptables en Algérie n'accordent néanmoins aucune utilité à cet aspect dont 77,5% de l'échantillon révèlent que les notes et avis du CNC ne répondent que partiellement à leurs attentes. En revanche, 60% des professionnels de notre échantillon voient que les notes et avis sont faiblement appliqués ce qui influe sur la qualité des états financiers ainsi que sur le respect des nouvelles normes professionnelles.

Nombre de cabinets d'audit en Algérie semble insouciant des nouvelles normes d'audit et des nouveaux traitements offerts aussi bien par le SCF que par les normes IAS/IFRS. La notion de légitimité n'est pas évidente dans la mesure où les professionnels ne cherchent pas les détails et leur passage au SCF n'était, pour eux, qu'une obligation légale et n'a pas reflété leurs besoins en informations financières, de même pour les normes algériennes d'audit dont la majorité n'y respecte pas du fait de la résistance au changement et l'enracinement dans les anciennes routines. Les professionnels ne perçoivent pas que la maitrise des nouvelles normes comptables et celles de la pratique d'audit sont des préalables pour la qualité des états financiers et des moyens leur permettant de rivaliser avec la concurrence nationale et internationale (Big4).

Les résultats révèlent que l'Etat est l'acteur majeur de l'environnement institutionnel via les lois promulguées, décrets et ordonnances. L'administration fiscale exerce un effet important sur l'établissement des états financiers et détient une part de préoccupation considérable des préparateurs de ces états. Il est constaté que la coercition par l'Etat est le principal mécanisme institutionnel des pratiques de reporting financier. Les entités économiques sont astreintes de respecter les dispositions de la loi 07/11 portant système comptable et financier. Cependant, leur basculement au SCF n'est pas déterminé par les considérations d'efficience et de transparence mais plutôt une obligation légale dont le respect s'inscrit dans une quête derrière la légitimité.

La preuve est que la majorité des préparateurs des états financiers n'a pas exploité les avantages du SCF. Si les entités manifestent leur passage légal aux nouvelles dispositions comptables, leur passage technique et organisationnel sera à rechercher, nombre de traitements n'a pas encore vu le jour depuis 6 ans écoulés à l'image des impôts différés, juste valeur, pertes de valeur…etc.

La juste valeur qui est une mesure centrale dans la nouvelle comptabilité et l'opposé du conservatisme n'a pas gagné la préoccupation des professionnels en Algérie, 67,5% de l'échantillon n'ont pas fait recours à cette mesure, cela signifie que le degré de conservatisme comptable est élevé suite aux difficultés de mise en œuvre de la juste valeur et l'incertitude manifestée par les professionnels à l'égard des innovations comptables. Cette incertitude s'explique, selon certains, par la technicité et la complexité des traitements offerts par les normes IAS et dont les professionnels se sont sentis incapables des les maitriser.

Sur les raisons qui empêchent les professionnels à se conformer avec les dispositions du Système Comptable et Financier, les résultats révèlent que 55% de l'échantillon considèrent que *l'attachement aux anciennes pratiques* est l'un des facteurs qui influent sur la conformité avec les nouvelles normes. Selon la théorie institutionnelle, la transformation des systèmes politiques et économiques provoque le changement du comportement des entreprises. Cependant, les résultats avancés par différents auteurs dans ce domaine affichent une résistance au changement significative dans le domaine comptable (Carpenter et Feroz, 2001). La nécessité de faire recours aux traitements autres que préconisés par le SCF est relativement faible, les professionnels n'ont pas encore ressenti le changement et leur résistance est une riposte logique à l'incertitude qu'ils expriment à l'égard des innovations comptables introduites par les normes internationales.

Le pouvoir coercitif de l'Etat est incontestable dans le domaine comptable via les lois de finances promulguées, cependant, les professionnels ont déploré la volatilité accrue de la réglementation fiscale du fait qu'elle les empêche à réaliser leurs travaux librement, les professionnels se trouvent constamment obligés de suivre tout changement. Une commission SCF/fiscalité chargée de rapprocher les points de vue entre les agents de l'administration fiscale, les préparateurs des états financiers et les auditeurs est primordiale, les résultats montrent que la majorité des répondants (67,5%) ignore l'existence de cette commission, cela signifie que le ministère des finances n'a pas institué des mesures pour faire en sorte que la réglementation comptable ne diverge pas sensiblement de la réglementation fiscale. Des concertations permanentes doivent être opérées entre les différents acteurs impliqués pour aboutir à des situations consensuelles. Cet état traduit bien la fragilité du processus de normalisation comptable.

Conclusion

Le passage au système comptable et financier était une réponse logique aux exigences de la mondialisation. La vaste majorité des pays ont déjà adopté le référentiel comptable international de l'IASB. Chaque pays opère les aménagements nécessaires et entreprendre les rapprochements possibles entre les objectifs de la nouvelle comptabilité et la réglementation locale. La décision de basculer vers le SCF en 2009 en faisant recours à une version simplifiée du référentiel international est, selon certains professionnels, hâtive et infondée, les réformateurs étaient capables de s'inspirer de la version l'IASB PME diffusée en 2009 dans la mesure où ces entités constituent la globalité du tissu économique Algérien.

Les résultats montrent que le choix des entités économiques d'opter pour le SCF n'était qu'une quête derrière la légitimité et n'a reflété aucune considération d'efficience. Les préparateurs des états financiers se retrouvaient légalement fidèles que techniquement efficaces. La coercition par l'Etat est le mécanisme institutionnel dominant via la loi 07/11 et les différents textes d'application à l'opposé des pays anglo-saxons où l'isomorphisme mimétique qui prédomine. Les pays ex-socialistes constituent un terrain de recherche intéressant, la comptabilité dans ces pays ne joue pas un rôle capital dans les décisions économiques alors que les professionnels suivent des routines et des pratiques différentes par rapport à celles existaient dans les pays anglo-saxons. Des différences significatives existent et qui impactent sensiblement la qualité de reporting financier d'où se pose la question de savoir si le passage au SCF suffit-il pour garantir une meilleure conformité ?

La théorie néo-institutionnelle fournit des explications précieuses sur l'adoption du SCF en Algérie. Les professionnels n'ont pas encore ressenti le changement et leur résistance est une riposte logique à l'incertitude qu'ils expriment à l'égard des innovations comptables introduites par les normes internationales. L'attachement aux anciennes pratiques va entraver la conformité avec les nouvelles règles du jeu. La capacité du CNC à faire respecter les notes et les avis diffusés depuis l'avènement de la loi 07/11 et la loi 10/01 est battue en brèche faute d'une faible maturité traduite par une démarche de concertation limitée avec les rapports impliqués dans le projet SCF. Les variables économiques ont entrainé un effet pervers sur l'environnement de reporting financier. En l'absence d'une bourse active et un climat des affaires incitant les acteurs à échanger et diffuser les informations financiers, l'exploitation des états financiers ne sera optimisée car les préparateurs ne trouvent aucune utilité de faire appel aux nouveaux traitements pour confier la qualité aux états financiers. Les décisions seront donc irrationnels.

Le changement de la réglementation comptable n'a pas entrainé les effets escomptés en matière d'institutionnalisation et d'homogénéisation des nouvelles pratiques. Les résultats affichent un décalage énorme des professionnels avec l'actualité comptable. Il en résulte qu'en dehors des considérations de performance, les variables culturalo-cognitifs jouent un rôle déterminant dans le changement institutionnel. Les avis des professionnels tendent à confirmer le fait que la majorité

n'est pas préparée culturellement et cognitivement à accepter les nouvelles règles du jeu. L'isomorphisme normatif exercé par les organismes professionnels s'avère très faible vu l'incapacité à homogénéiser les parcours, les formations des professionnels, la lutte contre l'exercice illégal et le contrôle qualité des cabinets. Ces variables constituent en somme les enjeux majeurs de la profession comptable en Algérie.

Références:

- **L. G Zucker. 1987**, Institutional theories of Organization, Annual Review of Sociology, 13, 443-464
- **J. W. Meyer and B. Rowan.** 1977. "Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony." *American Journal of Sociology*, 83 No. 2, 340-63.
- **P. J. Dimaggio and W. W. Powell.** 1983. "The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields " *American Sociological Review*, 48, 147-60
- **L. G Zucker. 1987**, Institutional theories of Organization, Annual Review of Sociology, 13, 443-464
- **A. G Hopwood.** 2000. "Understanding Financial Accounting Practice." *Accounting, Organizations and Society*, 25, 763-66.
- V**. L. Carpenter and E. H Feroz,** 2001, "Institutional theory and accounting rule choice: An analysis of four US State government's decisions to adopt generally Accepted accounting principles", Accounting, Organizations and society, 26, 565-596.
- **C. Ménard,.** 2003. "L'approche Néo-Institutionnelle : Des Concepts, Une Méthode, Des Résultats." *Cahiers d'économie Politique*, 2003/1 n° 44, 103-18.
- **L. L Rodrigues et R. Craig. 2007**. Assessing international accounting harmonization using Hegelian dialectic, Isomorphism and Foucault, *Critical Perspectives on Accounting*, 18, 739-757
- **H. Levin, 1984**. Review of the Meyer and Scott's Book " Organizational environements: Ritual and Rationality, *Journal of Policy Analysis and Management*, 3, 626.
- **W. R. Scott, 2008**. Approaching Adulthood: The Maturing of Institutional Theory, *Theory and Society*, 37 (5), 427 – 442.
- **M. Lounsbury.** 2008. "Institutional Rationality and Practice Variation: New Directions in the Institutional Analysis of Practice." *Accounting, Organizations and Society*, 33, 349–61.
- **D. L. Deephouse**, 1996. Does Isomorphism Legitimate? *The Academy of Management Journal*, 39 (4), 1024-39.
- **M. S. Mizruchi et L. C. Fein**, 1999. The Social construction of Organizational Knowledge: A Study of the Uses of Coercive, Mimetic, And Normative Isomorphism, *Asministrative Science Quarterly*, 44 (4), 653-83.
- **W. R. Scott,** 1987**.** The Adolescence of Institutional Theory, *Administrative Science Quarterly*, 32 (4), 493 – 511
- **H. A. Haveman**, 1993, Follow the Leader, Mimetic Isomorphism and Entry Into New Markets, *Administrative Science Quarterly*, 38 (4), 593-627